جامعة الأزهر بأسيوط
كلية اللغة العربية
الدراسات العليا ـ قسم اللغويات

المجلد الثالث « الأفعال »

من كتاب

عرائس المحصل من نفائس المفصل

للإمام فخر الدين الرازي

(ت ٦٠٦ هـ)

دراســـة وتحقيــــق

رسالة العالمية « الدكتوراه »

إشراف

الأستاذ الدكتور / محمد عبد الحميد سعد

عميد كلية اللغة العربية بأسيوط سابقاً

وأستاذ اللغويات بالجامعة الإسلامية فى المدينة المنورة

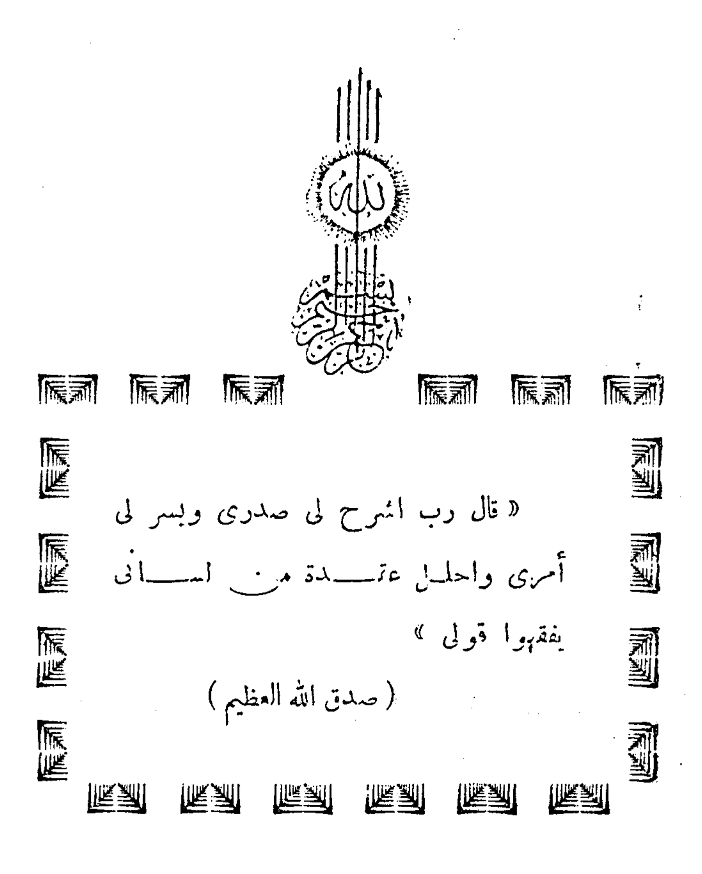
إعداد

محمد محمد فهمي محمد عمر

المدرس المساعد فى قسم اللغويات

١٤٠٣ هـ — ١٩٨٣ م

(دار الأرقم للطباعة والتجليد الفاخر ـ مدينة السادات ـ اسيوط)


الله
بسم الله الرحمن الرحيم
« قال رب اشرح لى صدرى ويسر لى
أمرى واحلل عقدة من لسانى
يفقهوا قولى »
(صدق الله العظيم)

القسم الثانى

التحقيق

(بسم الله الرحمن الرحيـــــم)

ـ ١ ـ

(القسم الثانى : فى تصنيف الأفعال) ونصدره ببحثين :

البحث الأول : أن الاسم متميز بزيادة فضيلة وقوة لم توجد فى الفعل[1] كما قررنه أول الكتاب[2] وقد عرفت أيضا أن مذهب البصريين أن الفعل مشتق من المصدر وفرع عليه ، فاستحـــق لذلك أن تكون رتبته متأخرة عن مرتبة الاسم[3] ، فان قلت : ان الفعل شئ غير الصيغ التى اصطلح النحويون على تسميتها أفعالا ، فان كل أحد لا يرتاب فى أن صيغة ضَرَبَ/ وسَيَضْرِبُ ٢٥٦ و ونحوهما ليســت فعــلا حقيقيــا ، ويبعــد الظــن أن تســميتها

---

(١) قال سيبوية ٦/١ " واعلم أن بعض الكلام أثقل من بعض ، فالأفعال أثقل مـــن الأسماء ، لأن الأسماء هى الأولى وهى أشد تمكنا ، فمن ثم لم يلحقها تنوين ، ولحقها الجزم والسكون وانما هى من الأسماء ، ألا ترى أن الفعل لا بد لـه من الاسم والا لم يكن كلاما ، والاسم قد يستغنى عن الفعل ، تقول : الله الهنا ، وعبد الله أخونا " ولأن الاسم يدل على معنى فى نفسه دلالة مجردة عن الاقتران بالزمان بخـــلاف الفعل ولأن الاسم يقبل الاسناد بطرفيه ، والفعل بطرف واحد .
أنظر المفصل ص ٦ ، والأشمونى ٢٣/١ .

(٢) قال الشارح " والمشهور أن الاسم يكون مسندا ومسندا اليه نحو زيد قائم والقائـــم زيد ، والفعل يكون مسندا لاغير نحو ضرب زيد ، فان الضرب مسند الى الفاعل ، ولو قلت : زيد ضرب كان الفعل أيضا مسندا الى الضمير المستكن فيه "
أنظر الورقة (٧ ظ) من الكتاب
وقال ابن الحاجب فى الايضاح شرح المفصل ص ١٠ " أنا علمنا من كلامهم ما يخبر به ويخبر عنه فسميناه اسما ، وما يخبر به ولا يخبر عنه فسميناه فعلا ، ومـا لا يخبر به ولا يخبر عنه فسميناه حرفا "
وانظر شرح كتاب سيبويه للسيرافى ١٧/١ (رسالة)

(٣) قال سيبويه ٢/١ " وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء "
يقصد بذلك أن الأفعال أبنية أشتقت من المصادر وتابعه فى ذلك جمهور البصريين .
وقال الكوفيون : ان الفعل سابق المصدر ، والمصدر مأخوذ من الفعل .
وذكر كل من الفريقين حججا تؤيد مذهبه .
وانظر الانصاف ٢٣٥/١ (المسألة ٢٨) ، والايضاح للزجاجى ص ٥٦ .

كان باعتبار أنه مجاز ، لأن من لوازم المجاز صحة سلبه عن محله المجازى ، ولا يحسن في هذه الصناعة أن يقال : ضَرَبَ ليس بفعل ، وأن فعل الأمر ليس بفعل ونحوهما .

قلت : لا شك أن هذه التسمية ليست لغوية ، وإنما هى من جنس الحقائق العرفية ، لأن لكل فن من العلوم ألفاظا [٤] اصطلح عليها أهل ذلك الفن بحيث لا تتبادر [٥] أذهانهم عند اطلاقها إلاّ إلى فَهْمِ المعنى الذى اصطلحوا على وضع ذلك اللفظ بإزائه وإن كان مجازاً بالنسبة إلى الوضع اللغوى ، وحينئذ فيستقيم أن يقال : إنّ هذه الصيغ ليست أفعالا حقيقية باعتبار [الوضع] اللغوى ولا يستقيم ذلك باعتبار الوضع النحوى [٧] .

---

(٤) في (أ) ألفاظ ، بالرفع ، والصواب : ألفاظًا بالنصب اسم أن مؤخر .

(٥) في (ب) لا يتبادر .   (٦) نقص في (أ)

(٧) يريد الشارح أن يوضح أن استعمال [illegible] أن يكون من قبيل الحقيقة اللغوية أو من قبيل المجاز أو قبيل الاصطلاح العرفى .

فصيغة " ضَرَبَ ، وتَدَحْرَجَ " ونحوهما ليست من قبيل الحقيقة اللغوية ولا من قبيل المجاز ، وإنما من قبيل الاصطلاح العرفى لعلماء النحو العربى .

وقال السيرافى " وأما الفعل فللسائل أن ينتقل فيقول : لِمَ لُقِّب هذا بالفعل ، وقد علمنا أن الأشياء كلها أفعال لله تعالى ولخلقه ؟ .

فالجواب في ذلك : أن الفعل في حقيقته ما فعله فاعله وأحدثه ، وإنما لَقَّب النحويون أشياء من ألفاظهم ليرتاض بها المتعلمون ويتناولوها من قرب ... الخ "

أنظر شرح كتاب سيبويه ١/١٤ (رسالة)

المبحث الثاني : المشهور أن الفعل ينقسم بانقسام الزمان الى ثلاثة أقسام : ماضٍ ، وحاضر ومستقبل ، تقول : قد صلى زيد ، وهو يصلي الآن ، وسيصلي بعد الزوال .

وأنكر بعض النحويين ذلك وقال : الفعل إما ماضٍ وإما مستقبل ، والحاضر لا يحصل وقوعه . لأن الفعل لا ينفك عن جزأين : أحدهما : منقضٍ[8] ، والآخر : مُتَرَقَّب ، والأول هو الماضي ، والثاني هو المستقبل ، وقد اختار هذا المذهب بعض المتأخرين من أهل هذه الصناعة .[9]

---

(٨) في (أ) منقضي ، باثبات الياء ، والصواب حذفها .

(٩) وفي ابن يعيش ٧ / ٤ " وأما الحاضر فهو الذي يصل إليه المستقبل ويسرى منه الماضي ، فيكون زمان الاخبار عنه هو زمان وجوده وقد أنكر بعض المتكلمين فصل الحال وقال : إن كان قد وجد فيكون ماضياً وإلا فهو مستقبل ، وليس ثَمَّ ثالث والحق ما ذكرناه وإن لطف زمان الحال لما ذكرناه " .

وقال ابن الحاجب في شرح المفصل ص ١٢ " ان الفعل المضارع يدل على أحد الزمانين ، فلا ينطق العربي ولا من يتكلم بكلامه إلا وهو قاصد به لالته على أحد الزمانين ، وإنما اتفق أن دلالته مشتركة بينهما فيقع اللبس عند عدم القرائن على السامع ، فيتوهم أنه لا دلالة له ، وليس كالغَبُوق والصَّبُوح ، فإنه لا دلالة لهما على أصل الأزمنة الثلاثة البتة لا بتعيين ولا اشتراك ، وانما احتمالهما للأزمنة احتمال وجودي ، وغرضنا الدلالة اللغوية لا الاحتمالات الوجودية "

وفصّل السيوطي في الهمع آراء النحاة في زمان المضارع فقال ١ / ٧ " في زمان المضارع خمسة أقوال :

أحدها : أنه لا يكون إلا للحال وعليه ابن الطراوة . قال : لأن المستقبل غير محقق الوجود ، فاذا قلت : زيد يقوم غداً فمعناه ينوى أن يقوم غداً .

الثاني : أنه لا يكون إلا للمستقبل وعليه الزجاج ، وأنكر أن يكون للحال صيغة لقصره ، فلا يسع العبارة ، لأنك بقدر ما تنطق بحرف من حروف الفعل صار ماضيا . وأجيب بأن مرادهم بالحال الماضي غير المنقطع لا الآن الفاصل بين الماضي والمستقبل .

الثالث : وهو رأى الجمهور وسيبويه أنه صالح لهما حقيقة ، فيكون مشتركا بينهما لأن اطلاقه على كل منهما لا يتوقف على مُسَوِّغ وإن رُكِّب ، بخلاف اطلاقه على الماضي ،

وجوابه : أن الفعل قد يكون مُنْقَضِياً بجميع أجزائه نحو قولك صَلَّى زيدٌ ، وهو المسمى عندهم بالماضي ، وقد يكون بحيث لم يدخل شيء من أجزائه في الوجود كقولك : سَيُصَلِّي ، وهو المسمى بالمستقبل وقد يكون حصل بعض أجزائه ، وفاطه آخذ في إيجاد جزء متصل به يعقب الأول ويليه ، وهو المسمى بالحاضر نحو قولك : هو يُصَلِّي ولم يُتم صلاته ، ولا شك في الانقسام على هذا التفسير إلى ثلاثة أقسام .

= ثانيه مجاز لتوقفه على مسوغ .

الرابع : أنه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال وعليه الفارسي وابن أبي ركب ، وهو المختار عندي بدليل حمله على الحال عند التجرد من القرائن ، وهذا شأن الحقيقة ، ودخول السين عليه لافادة الاستقبال ، ولا تدخل العلامة الا على الفروع كعلامات التثنيه والجمع والتأنيث والنسب .

الخامس : عكسه وعليه ابن طاهر ، لأن أصل أحوال الفعل أن يكون منتظرا ثم حالا ثم ماضيا ، فالمستقبل أسبق فهو أحق بالمثال ورد بأنه لا يلزم من سبق المعنى سبقية المثال "

والرأى الراجح فيما أرى هو رأى الجمهور وسيبويه ، لأن المضارع صالح لهما حقيقة ، فهو يصلح لما أنت فيه ، ولما لم يقع .

وانظر المقتضب ٢ / ١ ، وشرح الرضى على الكافيه ٢ / ١٠ ، ١١ ، والتسهيل ص ٤

قوله (الفِعْلُ مَا دَلَّ عَلَى اقْتِرَانِ حَدَثٍ بِزَمَانٍ) .
اعلم أن المراد من الحدث المصدر ، وهذا الحد مستدرك من أوجه ذكرناها أول الكتاب(١٠)

---

(١٠) ذكر الشارح عند شرحه متن المصنف لحد الاسم أنه مستدرك بوجوه ثلاثة :
"الأول : أنه أغفل ما هو أعم من القيود الثلاثة ، وهو اللفظ ، وحقه أن يقول هو اللفظ الدال ليخرج عنه مادل بالخط ، والاشارة ، والعقد . وكل ما يتكلف جوابا منتف من تصديره ذلك في حد الكلمة .
الثاني : أن الاقتران أعم من خصوص الاقتران بكل واحد من المعاني المغايرة للزمان ، فان أراد تجرده عن عموم الاقتران ، فهو ظاهر الفساد ، لأن سلب العام يستلزم سلب الخاص ، وحينئذ لا يقارن شيئا من الأسماء دلالة تضمن ، ولا دلالة التزام ، وان أراد اقترانا خاصا ، وفسره بالاقتران بالزمان كان قيدا رابحا ويتحتم ذكره .
الثالث : أن التجرد قد يكون في نفس الأمر ، وقد يكون في الذهن ، والعام لا يدل على ما هو أخص منه لا بالوضع ولا بالاستلزام ، فلا بد من تعين المراد " .
أنظر الورقة (٨و) من الكتاب .
وقد اعترض ابن يعيش على المصنف أيضا في حده للفعل ووصفه بأنه ردئ فقال ٧/٢ ، ٣ " قول صاحب الكتاب في حده : مادل على اقتران حدث بزمان ردئ من وجهين :
أحدهما : أن الحد ينبغي أن يؤتى فيه بالجنس القريب ثم بالفصل الذاتي وقوله " ما دل " و " ما " من ألفاظ العموم ، فهو جنس بعيد والجيد أن يقال : كلمة أو لفظة أو نحوهما ، لأنهما أقرب الى الفعل من " ما " فان قلت : " ما " ها هنا وان كان عاما فالمراد به الخصوص ، ووضع العام موضع الخاص جائز . قيل : حاصل ما ذكرتم المجاز ، والحد المطلوب به اثبات حقيقة الشئ ، فلا يستعمل فيه مجاز ولا استعارة .
والآخر : قوله " على اقتران حدث بزمان " لأن الفعل لم يوضع دليلا على الاقتران نفسه ، وانما وضع دليلا على الحدث المقترن بالزمان ، والاقتران وجد تبعا ، فلا يؤخذ في الحد على ما تقدم ، ثم هذا يبطل بقولهم : القتال اليوم ، فهذا حدث مقترن بزمان وليس فعلا ، فوجب أن يؤخذ في الحد " كلمة " حتى يندفع هذا الأشكال " .

ولأن الحروف الجارة المتعلقة بالأفعال في نحو قولك : في الدار زيد كلها تدل [11] على اقتران الحدث بالزمان ضرورة ، لأنها دالة على الفعل الذي تعلقت به ، وكذلك سائر أسماء الأفعال،ألا ترى أن معنى " صه " : أسكت ، ومعنى هيهات " : بَعُدَ ذلِكَ فالأولى أن يقال في حده : هو اللفظ الدال على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة ، بخلاف الاسم فانه وضع لمعنى مجرد من هذه الأوقات أو لوقت مجرد من هذه الأوقات أو لوقت مجرد من هذه الأحداث التي يسميها النحويون بالمصادر .

قوله (ومن خصائصه صحة دخول قد)

اعلم أنه إنما اعتبر صحة الدخول ولم يعتبر الدخول نفسه كما ذكرنا أول الكتاب في خصائص الاسم [12] ، وقد اقتصر المصنف على ذكر خمس من الخصائص :

الأولى : صحة دخول قد . تقول : قَدْ صَلَّى ، وقَدْ صَامَ ، ولا يجوز قَدْ زَيْدٌ ، وقَدْ خَالِدٌ .

فإذا [13] وجدت كلمة وترددت في كونها من الأسماء أو من الأفعال أو من الحروف اختبرتها بِقَدْ ، فإن استقام دخول قد عليها ثبت من نقلٍ أو استعمال ، قَضَيْتَ بأن الكلمة من

---

* ويعرف الفارسي الفعل بقوله " وأما الفعل فما كان مسندا الى شئ ولم يسند إليه شئ . مثال ذلك : خَرَجَ عبدُ اللهِ ، ويَنْطَلِقُ بَكْرٌ "

وقال الثمانيني في شرح اللمع " والفعل : ما أخبر به ولم يخبر عنه ، وحَدَّثَ به ولم يُحَدَّث عنه ، وأسند ولم يسند إليه نحو قَامَ زَيْدٌ ، ويَذْهَبُ عَمْرٌو " .

وقال ابن مالك في التسهيل " والفعل كلمة تسند أبدا قابلة لعلامة فرعية المسندة إليه "

أنظر الايضاح العضدى ص ٧ ، وشرح اللمع ص ٢٣ (رسالة) ، وأسرار العربية ص٣٦ (رسالة) ، والتسهيل ص ٣ .

(١١) في (ب) يدل .

(١٢) قال الشارح عند حديثه عن خصائص الاسم " قوله : ودخول حرف التعريف يريد جواز دخوله ، كما في المعطوف عليه " .

أنظر الورقة (٨ و) من الكتاب .

(١٣) في (ب) وإذا .

الأفعال ، وان لم يظهر لك ذلك امتنعت من الحكم بذلك .(١٤)

الثانية : صحة دخول حروف الاستقبال على الكلمة ، وقد اقتصر على ذكر حرفين نحو قولك : سَيُصَلِّي ، وسَوْفَ يُصَلِّي .(١٥)

الثالثة : صحة دخول الجوازم من الأسماء والحروف ،كقولك : لَمْ يَضْرِبْ ، ومَنْ يُكْرِمْ أُكْرِمْهُ(١٦) .

---

(١٤) إختصت " قد " بالدخول على الأفعال لأنها لتقريب الماضي من الحال ، وهذا معنىً في الأفعال ، وتدخل على الماضي والمضارع فتقول في الماضي : قَدْ ذَهَبَ ، وفي المضارع : قَدْ يَذْهَبُ .
ولا تدخل على الأمر والنهي ، لأن الأمر والنهي لَمْ يَقَعَا فلم يكن فعل تقربه " قد " وتثبته للحال ، ولا تجتمع مع السين أو سوف لأن " قد " للحال والسين وسوف يخلصان الفعل للاستقبال،ولا يجوز أن يكون الفعل الواحد للحال والاستقبال .
ولا يجوز أن تدخل " قد " على " لَنْ " لأن " لَنْ " تنفي المستقبل ، "وقد" تثبت الحال ، ولا يجوز أن يكون الفعل مثبتا منفيا في حال واحدة ، ولا يجوز أن تدخل على " ما " لأن " ما " لنفي الحال وقد لإثباته ، ولا تدخل على " لا " لأن "لا" تنفي المستقبل فلم يبق شيء تثبته " قد " .
أنظر سيبويه ٢ / ٤٥٨ ، وشرح اللمع ص ٢٤ ، وابن يعيش ٧ / ٣ .

(١٥) اختصت السين وسوف بالدخول على الأفعال لأنها لتخليص الفعل للمستقبل بعينه ، فهما في الأفعال بمنزلة الألف واللام في الأسماء .
وهما مختصان بالفعل المضارع فتقول : سَيُصَلِّي ، وسَوْفَ يُصَلِّي ولا يجوز أن تدخل السين أو سوف على الماضي ، لأن الماضي لا يصير مستقبلا ، وانما تدخلان على فعل يصلح للحال أو الاستقبال فيدل دخولهما على أن الفعل منتظر لم يقع بعد .
ولا تدخل السين أو سوف على الأمر ، لأن الأمر إنما هو لِمَا لَمْ يَقَعْ لِيَقَعَ ، فاستغنى به عن السين أو سوف ، ولا تدخل السين أو سوف على النهي ، لأن النهي إنما هو الكف عن فعل لم يقع بعد ، والسين وسوف للإثبات .
أنظر سيبويه ٢ / ٤٥٨ وما بعدها ، وشرح اللمع ص ٢٥ ، وابن يعيش ٧/ ٣ .

(١٦) وفي ابن يعيش ٧/ ٣ " وكذلك حروف الجزاء نحو : إِنْ تَقُمْ أَقُمْ " لأن معنى تعليق الشيء على شرط إنما هو وقوف دخوله في الوجود على دخول غيره في الوجود ، والأسماء ثابتة موجودة ، فلا يصح هذا المعنى فيها لأنها موجودة ، ولذلك لا يكون الشرط إلا بالمستقبل من الأفعال ، ولا يكون بالماضي ولا الحاضر لأنهما موجودان " .

الرابعة : لحوق تاء الضمير نحو : فَعَلْتُ ، وألفه نحو : فَعَلاَ وواوه نحو : فَعَلُوا ،ونونه نحو : فَعَلْنَ ، وياؤه نحو : افْعَلِي[١٧] .

الخامسة : صحة لحوق تاء التأنيث الساكنة نحو : نِعْمَتْ هِنْد ، وبِئْسَتْ دَعْد .[١٨]

واذا عرفت هذا فقوله : (قَدْ فَعَلَ ، وقَدْ يَفْعَلُ) هى الخاصية الأولى .

وقوله : (سَيَفْعَلُ ، وسَوْفَ يَفْعَلُ) هى الثانية .

وقوله : (ولَمْ يَفْعَلْ) هى الثالثة[١٩] . وقوله : (فَعَلْتَ ، ويَفْعَلْنَ ، وافْعَلِــى) هى الضمائر المتصلة البارزة ، وهى الخاصية الرابعة .

---

(١٧) وفى ابن يعيش ٧/٣ " إنما قيد بالبارز تحرزا من الصفات نحو : ضارب ، وضروب، وحسن ، وشديد ، فان هذه الأسماء تتحمل الضمائر كتحمل الأفعال إلا أن الضمير لا تبرز لـه صورة كما يكون فى الأفعال نحو : ضَرَبْتُ ، فالتاء فاعلـه وهو ضميـــر المتكلم ، ويفعلن : ضمير جماعة المؤنث ، وافعلى ضمير المؤنثة المخاطبة ، وهــو بارز غير مستتر كما يكون فى ضارب من قولك : زيد ضارب ، ألا ترى أن فى ضـــارب ضميرا يرجع الى زيد إلا أنه ليس له صورة بارزة ، وذلك لقوة الأفعال فـــى اتصالها بالفاعلين ، وكونها الأصل فى تحمل الضمير .
وهذه الاسماء إنما تحملت الضمير بحكم جريانها على الأفعال وكونها فى لفظها "

(١٨) وفى ابن يعيش ٧/٣ " وإنما قيده ذلك بكونها ساكنة للفرق بين التاء اللاحقـــة للأفعال ، وبين التاء اللاحقة للأسماء ، وذلك أن التاء إذا لحقت الفعل فهـــى لتأنيث الفاعل لا لتأنيث الفعل ، فهى فى حكم المنفصلة من الفعل ولذلك كانـــت ساكنة ، وبناء الفعل قبلها على ما كان .
والتاء اللاحقة بالأسماء لتأنيثها فى نفسها فهى كحرف من حروف الاسم ، فلذلـــك امتزجت بها ، وصارت حرف اعراب الاسم ، تتحرك بحركات الاعراب .
فلذلك جعلها اذا كانت ساكنة من خصائص الأفعال "

(١٩) فى (أ) الثانية

وقوله : (وَفَعَلَتْ) هى الخاصة (٢٠) .

فإن قلتَ : فهلاّ جعل قوله : (الفِعْلُ مَا دَلَّ عَلَى اقْتِرَانِ حَدَثٍ بِزَمَانٍ) من الخصائص وما الموجب لجعله قسيما لها ؟

قلتُ : ما ذكره أولاً حد الفعل أو رسمه ، ويشترط فى كل واحد منهما أن يكون مطردا أو منعكسا ، ولا يشترط [فى الخاصية] (٢١) ، بل قد تكون شاملة أفراد ذلك النوع ، وقد تكون غير شاملة بمنزلة الأمارة والعلامة ، فيدل وجودها على وجود ما يثبت له ، ولا يدل عدمها على عدمه ، ألا ترى أن وجود البناء يدل على وجود البانى ، ولا يدل عدمه على عدمه .

---

(٢٠) زاد بعض النحاة خصائص أخرى للفعل فقال الثمانينى فى شرح اللمع ص٢٥ ، ٢٦ " ومن علامات الفعل أن يكون أمرا مشتقا من مصدر نحو : قم ولا تقم .... ومن علامات الفعل ان يتصرف وينتقل فى الأزمنة نحو : ضرب يضرب ضربا ، وأكرم يكرم إكراما ..... ومن علامات الفعل أن يكون مشتقا من مصدر ويدل على زمان مخصوص " .

وبالتأمل فى هذه الخصائص التى ذكرها الثمانينى فاننا نجدها لا تتوفر فى بعض الأفعال التى نص جمهور النحاة على فعليتها ، فمثلا : نعم ، وبئس ، وليس ، وعسى ، الجمهور على أنها أفعال ، ومع ذلك فهى جامدة لا يأتى منها مضارع ولا أمر .

قال ابن جنى " والفعل ما حسن فيه قد ، وكونه أمرا نحو قولك : قم واقعد " فابن جنى وتلميذه الثمانينى بصريان ، فعجبت أن يغفلا عن هذا النوع من الأفعال .

أنظر شرح اللمع ص ٢٥ ، ٢٦ (رسالة) ، والجمل لعبد القاهر الجرجانى ص ٥ ، ٦ ، وحاشية العطار على شرح الأزهرية ص ٢٩ : ٣١ .

(٢١) نقص فى (ب) .

ولقائل أن يقول : فى عبارة [المصنف](٢٢) تساهل .

بيان ذلك أنه قال : (القسم الثانى فى تصنيف الأفعال) ثم ذكر بحده حد الفعل ، وخصائصه ، وذلك مغاير لتصنيف الفعل وتقسيمه ، فقد أدخل فى القسم الثانى ما هو خارج عنه ، ولو قال : القسم الثانى فى تمييز الفعل وتصنيفه ، سقط ما ذكرناه من الاعتراض(٢٣).

وأصنافه اثنا عشر :

الصنف الأول : الفعل الماضى (وَهُوَ الدَّالُّ عَلَى اقْتِرَانِ حَدَثٍ بِزَمَانٍ قَبْلَ زَمَانِكَ)

اعلم أنك اذا قلت : قَامَ زَيْدٌ ، فقد دلت صيغة " قام " على أن المصدر الذى هو القيام وقع فى زمان انقضى ، ولقائل أن يقول : فى عبارة المصنف نظر ، فان قولك : الاغْتِبَاقُ لَذِيذٌ (٢٤) ، والاصْطِبَاحُ شِفَاءٌ (٢٥) ، ونحوه يدل على اقتران الحدث بالزمان وليس بفعل فضلا عن كونه ماضيا الى غير ذلك من الاعتراضات المتقدمة (٢٦) .

---

(٢٢) نقص فى (ب) .

(٢٣) لعل المصنف أراد بذكره حد الفعل وخصائصه أن يقدم لحديثه عن أصناف الأفعال حتى تكتمل الصورة للقارئ باستيعاب كل ما يتعلق بأصناف الفعل قبل أن يبدأ فى شرح كل صنف على حدة .

(٢٤) الغَبْقُ والتَّغَبُّقُ والاغْتِبَاقُ : شُرْبُ العَشِىّ ، والغَبُوقُ : الشُّرْبُ بِالْعَشِىّ . أنظر مادة " غبق " فى اللسان ٥ / ٣٢١٠ ، ٣٢١١

(٢٥) اصْطَبَحَ القَوْمُ : شَرِبُوا الصَّبُوحَ ، وفى الحديث " وما لنا صبى يَصْطَبِحُ " أى ليس لنا لبن بقدر ما يشربه الصبى بكرة من الجَدْبِ والقَحْطِ فضلاً عن الكَبِير . أنظر اللسان مادة " صبح " ٤ / ٢٣٨٨ ، ٢٣٩١ .

(٢٦) يقصد بالاعتراضات المتقدمة عند شرحه لحد الفعل . أنظر ص ٥

وقال ابن الحاجب فى شرح المفصل ص ١١ عند شرحه لحد الاسم : " هذا الحد يرد عليه أمور : أحدها : أن الغَبُوقَ والصَّبُوحَ لا يدخل فى هذا الحد لدلالته على الزمان ، وهو من قبيل الأسماء بالاتفاق .

والجواب : أنه لا يدل على زمان من الأزمنة الثلاثة ، وإنما يدل على الزمان الذى هو أول النهار وآخره ، وقد قيدنا الأزمنة بالماضى والحاضر والمستقبل ، فيجب دخوله فى الحد " .

الثاني (٢٧) : أن قوله . (قبل زمانك) (٢٨) فيه إجمال ، لأن الزمان المضاف الى كاف المخاطب أعم من كونه ماضيا أو مستقبلا ، ولو قال : قبل زمان إخْبَارِكَ ، وتلفظك كان أجدر (٢٩) .

قوله : (وَهُوَ مَبْنِيٌّ / عَلَى الفَتْحِ إِلاَّ أَنْ يَعْتَرِضَهُ مَا يُوجِبُ سُكُونَهُ أَوْ ضمه) ٢٥٦ ظ

اعلم أن هذا الكلام يتضمن خمس دعاوٍ (٣٠) :

---

(٢٧) أي الثاني من من الاعتراضات .

(٢٨) في (أ) ، (ب) قولك ، والصواب تركه لأنه من كلام المصنف .

(٢٩) وقال الثمانيني في شرح اللمع ص ٢٦
" فالماضي أمس ، وما كان في معناه ، والحاضر الآن والساعة ، والمستقبل : غدا "
ثم قال " فإذا حسن مع الفعل أمس ، فهو ماض لا غير ، وهو على ضربين : ماض في اللفظ والمعنى ، وماض في المعنى لا في اللفظ ، فإذا حسن مع الفعل أمس وليس في أوله لم ، فهو ماض في اللفظ والمعنى نحو قام أمس ، وقعد أول من أمس ، وإذا حسن مع الفعل أمس ، وفي أوله " لم " فهو الماضي في المعنى لا في اللفظ نحو : لَمْ يَقُمْ أَمْسِ ، ولَمْ يَجْلِسْ أول من أمس "
وانظر ابن يعيش ٧/٤ ، ٥ ، والتسهيل ص ٥ ، ٦ ، والهمع ١/٩ .

(٣٠) في (أ) دعاوى .

الأولى : أنه جنى ، وقد ذكرنا أول الكتاب أن الأصل فى الأفعال أن تكون مخصوصة ، وأقمنا الحجة على ذلك .(٣١)

---

(٣١) قال الشارح " اعلم أن أصل الأسماء الاعراب ، وأصل الافعال والحروف البناء ، والموجب لذلك أن الاسم يكون فيه معانٍ توجب الاختلاف كالفاعلية والمفعولية والاضافة ، فلو لم يوضع الاختلاف فى أواخر الكلمة لم تتبين المقاصد ، تقول : مَا أَحْسَنَ زَيْداً ، فتنصب زيدا إذا أردتَ التعجب ، فإن أردتَ النفى رفعت زيدا ، وإن أردتَ الاستفهام جررت زيدا ، وضممت نون أحسن ، وليس كذلك الأفعال والحروف لأنها تدل بصيغها على معانيها ، ألا ترى أن ضَرَبَ بصيغتها تدل على الماضى وسَيَضْرِبُ للمستقبل ، وكذلك كل واحد من معانى الحروف يدل بصيغته على معنا ه ، وليس فيها شيء من المعانى التى توجب اختلاف اللفظ .
فلو قلت : ضَرَبَ وضَرَبُ وضَرَبِ بالفتح والضم والكسر ، أو قلت سَوْفَ ، وسَوْفُ، وسَوْفِ بالحركات الثلاث لم يفد على الاختلاف شيئا ولم يتغير المعنى لتغير اللفظ ولأنك لو أردت أن تغير حركة اللفظ ليتغير المعنى الذى وضعت له بصيغتهما لم تجد إليه سبيلا ، فلهذا قيل إنّ الأصل فى الأفعال والحروف البناء ، والأصل فى الاسماء الاعراب ثم إن الاسم قد يدخل على الحرف فى البناء ، والفعل يدخل على الاسم فى الاعراب لأجل المشابهة "
أنظر الورقة (١٦ و) من الكتاب .

وقال المبرد فى المقتضب ٢ / ١ " اعلم أن الأفعال إنما دخلها الاعراب لمضارعتها الأسماء ، ولولا ذلك لم يجب أن يعرب منها شيء " ، ويرى ابن مالك أيضا أن الاعراب أصل فى الاسماء فرع فى الأفعال وأن البناء أصل فى الأفعال فرع فى الاسماء .

وفصل السيوطى القول فى هذه المسألة فقال " مذهب البصريين : أن الاعراب أصل فى الاسماء فرع فى الأفعال ، لأن الاسم يقبل بصيغة واحدة معانى مختلفة وهى الفاعلية ، والمفعولية ، والاضافة ، فلولا الاعراب ما ميزت هذه المعانى من الصيغة ، وذلك نحو :

ما أحسن زيدا بالنصب فى التعجب ، وبالرفع فى النفى ، وبالجر فى الاستفهام ، فلولا الاعراب لوقع اللبس ، بخلاف الفعل ، فان الالباس فيه لا يعرض لاختلاف =

الثانية : أنه يجب أن يكون بناؤه على الحركة (٣٢) ، واحتجوا على ذلك بوجهين :

أولهما : تفضيله على فعل الأمر المبني على السكون لأنه أشبه الأسماء في الوصف به ، ألا ترى أنك تقول : مررت برجل ضَرَبَ ، كما تقول مررت برجل ضاربٍ ، ولا كذلك فعل الأمر ، فانه لا يستقيم أن يوصف به (٣٣) .

صيغة باختلاف المعاني .

وقال الكوفيون : انه أصل فيهما ، لأن اللبس الذي أوجب الاعراب في الاسماء موجود في الأفعال في بعض المواضع نحو : لا تأكل السمك وتشرب اللبن ، بالنصب نهي عن الجمع بينهما ، وبالجزم نهي عنهما مطلقا ، وبالرفع نهي عن الأول واباحة للثاني .

وأجيب بأن النصب على اضمار أن ، والجزم على ارادة "لا" ، والرفع على القطع ، فلو أظهرت العوامل المضمرة لم تحتج إلى الاعراب ، وذهب بعض المتأخرين إلى أن الفعل أحق بالاعراب من الأسم ، لأنه وجد فيه بغير سبب ، فهو له بذاته بخلاف الاسم ، فهو له لا بذاته ... الخ " .

وانظر التسهيل ص ٧ ، والهمع ١/١٥ ، والأشموني ١/٥٨

(٣٢) وفي سيبويه ١/٤ " والفتح في الأفعال التي لم تجر مجرى المضارعة قولهم : ضَرَبَ ، وكذلك كل بناء من الفعل كان معناه (فَعَلَ) ، ولم يسكنوا آخر (فَعَلَ) لأن فيها بعض ما في المضارعة ، تقول : هذا رجل ضربنا ، فتصف بها النكرة ، وتكون في موضع ضارب إذا قلت هذا رجل ضارب ... الخ " .

وفي ابن يعيش ٧/٤ " وللسائل أن يسأل فيقول : ثم لم بني الفعل الماضي على الفتح ؟ فالجواب أن أصل الأفعال كلها أن تكون ساكنة الآخر ، وذلك من قبل أن العلة التي من أجلها وجب اعراب الاسماء غير موجودة فيها ، لأن العلة الموجبة للاعراب الأسماء الفصل بين فاعلها ومفعولها ، وليس ذلك في الأفعال " وانظر المقتضب ٢/٢ .

(٣٣) في سيبويه ١/٤ " والوقف قولهم : اضربه في الأمر لم يحركوها لأنها لا يوصف بها ، ولا تقع موقع المضارعة " .

وقال المبرد في المقتضب ٢/٣ " وأما الأفعال التي تقع للأمر فلا تضارع المتمكن ، لأنها لا تقع موقع المضارع ، ولا ينعت بها ، فلذلك سكن آخرها " .

وثانيهما : أن الفعل الماضي أشبه الفعل المضارع [في] وقوعه شرطا وجزاء ، تقول إنْ قُمْتَ قُمْتُ ، والمعنى فيه إنْ تَقُمْ أَقُمْ ، وقد عرفتَ أن الفعل المضارع[٣٤] مُشابه للاسماء ، فيكون الفعل الماضي شبيه ما شابه الاسم من هذا الوجه ، فوجب بناؤه على الحركة تفضيلا له ، وتوقيرا لحكم المشابهة بقدر الامكان .

الدعوة الثالثة : أنه يجب أن تكون الحركة فتحة ، وقرروا ذلك بوجهين :

الأول : أنهم منعوه الجر حذارا من الثقل مع أنه مفارق ، فلأن يمنعوه الكسر وثقله لازم أولى ، وإذا امتنع بناؤه على الكسر كان امتناع بنائه على الضم أظهر ، لأن الضمة أثقل من الكسرة ، ولأن[٣٥] بناءه على الضم قد يفضي إلى اللبس على بعض اللغات ، فإنَّ من العرب من يجتزئ بالضمة عن الواو ، فيقول في : قَامُوا ، قام بضم الميم لا غير ، وفي كَانُوا : كانُ ، قال الشاعر :

[١] فَلَوْ أَنَّ الأَطِبَّا كَانُ حَوْلِي ∴ وَكَانَ مَعَ الأَطِبَّاءِ الشِّفَاءُ[٣٦]

---

(٣٤) نقص في (أ) .   (٣٥) الوجه الثاني من الوجهين

(٣٦) هذا البيت لم يعزه أحد الى قائل ، وبحره الوافر .

والأَطِبَّا : جمع طبيب : وهو الذي يعالج الأسقام ، وأصله : الأَطِبَّاء ، فقصره الشاعر ، والشِّفَاءُ : مصدر شفى ، ويروى : الأَسَاةَ جمع آسٍ من قولك : أَسَى الجَرْحَ يَأْسُوهَ ، إذا عَالَجَهُ لِيَبْرَأ ، ويروى : السُّقَاةَ جمع ساقٍ ، من سَقَاهُ الدواء يَسْقِيه ، ويروى : الشُّفَاةَ جمع شافٍ .

وموضع الشاهد : كَانُ حَوْلِي ، فان الأصل : كَانُوا بواو الجماعة التي تعود إلى الأطباء ، فحذف الشاعر الواو ، واكتفى بالضمة للدلالة عليها .

وقد اختلف النحاة في حذف حرف المد ، والاجتزاء بالحركة عنه للدلالة عليه ، أهو ضرورة من ضرورات الشعر ، أم هو لغة لبعض العرب ؟ .

فظاهر كلام سيبويه أن ذلك ضرورة ، قال في باب ما يحتمل الشعر ١ / ٨ " اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام من صرف ما لا ينصرف ، يشبهونه بما ينصرف من الأسماء لأنها أسماء كما أنها أسماء ، ومن حذف ما لا يحذف ، يشبهونه بما قد حذف ، واستعمل محذوفا " .

الشاهد فيه : أنه استغنى بضمة النون في " كَانُ " الأولى عن الواو والأصل : كَانُوا حَوْلِي .

الرابعة : أن الفعل الماضي قد يعرض له السكون في موضعين :

أولهما : أن تكون[٣٧] لام الفعل معتلة واوا نحو : دعا ، أو ياء نحو : رمى ، لأن حرف العلة فيما هذا شأنه ينقلب ألفا ، والألف لا تكون إلا ساكنة .

وثانيهما : أن تلحقه تاء الضمير ونونه في نحو : فَعَلْتُ ، وفَعَلْنَا وفَعَلْنَ ، فإنّ ما قبل هذه الضمائر لا يكون إلا ساكنا .[٣٨]

الخامسة : أنه قد يعرض له أن يكون مضموما ، وذلك عند الحاق واو الضمير به في نحو : ضَرَبُوا ، وذَهَبُوا ، لأن ما قبل واو الضمير لا يكون إلا مضموما طلبا للتجانس ، ولأن الخروج من الضمة الى الواو الساكنة أسهل من الخروج من المفتوح أو المكسور إليها .[٣٩]

---

* ويرى الفراء أنه لغة لبعض العرب في هوازن وعليا قيس .
أنظر مجالس ثعلب ١ / ٨٨ ، والانصاف ١ / ٣٨٥ وما بعدها ، وابن يعيش ٧ / ٥ ، والخزانة ٢ / ٣٨٥ ، ٣٨٦ ، والهمع ١ / ٥٠ .

(٣٧) في (ب) يكون .

(٣٨) يجب أن يكون آخر الفعل ساكنا عند الحاق تاء الضمير وناء الفاعلين ونون النسوة به حتى لا يتوالى أربع حركات لوازم في كلمة مبنية في أصل الوضع على الخفة .
أنظر ابن يعيش ٧ / ٥ ، ٦ .

(٣٩) وفي ابن يعيش ٧ / ٦ " فان قيل : وقد يقال : رَمَوْا ، وغَزَوْا فيكون ما قبلها مفتوحا . قيل الأصل : رَمَيُوا ، وغَزَوُوا ، فتحركت الياء والواو وانفتح ما قبلهما فقلبتا ألفين ، ثم وقعت الواو التي هي ضمير الفاعل بعدها ، فحذفت الألف لالتقاء الساكنين ، وبقيت الفتحة قبلها تدل على الألف المحذوفة ، فالفتح في الأفعال الماضية هو الأصل ، والإسكان والضم عارض فيها " .

الصنف الثاني : في الفعل المضارع

قال المصنف في تعريفه (وَهُوَ مَا تَعْتَقِبُ[٤٠] في صَدْرِهِ الهَمْزَةُ والنُّونُ والتاءُ والياءُ) [٤١]

اعلم أن هذه الزوائد لا تدخل على ضَرْبٍ من ضُرُوبِ الفعل إلا على الفعل المضارع ، وإنما زِيدَتْ[٤٢] هذه الأحرف دون غيرها لأن الأصل أن تزاد حروف المد ، واللين ، وهي : الواو والياء والألف كما عرفته[٤٣] ، إلا أنه لما تعذر زيادة الألف أولا لكونها ساكنة والابتداء بالساكن محال عند أكثر المحققين[٤٤] ، أبدلوا منها الهمزة أقرب مخرجهما منها ، لأنهما حرفان هوائيان يخرجان من أقصى الحلق ، وكذلك الواو أيضا لما لم يكن[٤٥] زيادتها أولا لما تقدم من أنه ليس في كلام العرب واو زيدت أولا [إلا][٤٦] أبدلوا منها التاء ، لأنها تبدل منها كثيرا ، ألا ترى أنهم قالوا في : وُجَاه ، وَوُرَاث ، ووُخَمَة ووُهَمَة ، تُجَاه وتُرَاث وتُخَمَة وتُهَمَة[٤٧] .

---

(٤٠) في (ب) يعتقب .

(٤١) وانظر سيبويه ٣/١ ، والمقتضب ١/٢

(٤٢) في (أ) زيد .

(٤٣) عقد ابن هشام فصلا فيما تعرف به الأصول والزوائد .
انظر أوضح المسالك ص ٢٩٥ وما بعدها .

(٤٤) أجاز ابن درستويه الابتداء بالساكن وصنف مختصرا سماه كتاب جواز الابتداء بالحرف الساكن ، ذكر فيه أن جميع أهل العربية قد أخطأوا في اعتقادهم تعذر الابتداء بالساكن ، واحتج عليهم بوجوه وصفها الشارح بأنها ضعيفة ، ونقل منها وجهين .
وقال ابن جني في المنصف ٥٣/١ " وليس لقول من جوز الابتداء بالساكن من القدر ما يتشاغل بإفساده ، وإنما سبيله في هذا سبيل من شك في المشاهدات من السوفسطية ، ومن ليس بكامل العقل " .
وانظر ص ١٥٢ ، ١٥٣ ، والسراج المنير ص ١٢٩ .

(٤٥) في (أ) لما لم يكن

(٤٦) زيادة على الأصل المخطوط يتطلب المعنى إثباتها .

(٤٧) أنظر الورقة (٣٧٥ و) من الكتاب ، وشرح السيرافي ٤٨٦/٦ (رسالة) .

وأما الياء فزيدت لأنه لم[48] يعرض فيها ما يمنع من زيادتها كما عرض في الألف والواو .

وأما النون فإنما زيدتْ لأنها تُشْبِهُ حروفَ المد واللين كما قررناه فيما تقدم[49] ، ولأنها تزاد معها في باب التثنية والجمع .[50]

قوله (كقولكَ للمخاطَب ، والغائبةِ تفْعلُ)

اعلم أن التاء بنقطتين من فوق يكون لأحد شخصين .

أحدهما : المخاطب .

والآخر : للمؤنثة الغائبة . تقول : للمخاطب : أنتَ تذهبُ ، وتعودُ أنتَ ، والغائبة المؤنثة : هند تنطلقُ ، وترجعُ دعدٌ. قوله (وللغائبِ يفعلُ) . اعلم أن الياء بنقطتين من تحت يكون للمذكر الغائب كقولك : زيد يدْخلُ ، ويخرجُ بكرٌ[52] .

قوله (وللمتكلم أفْعلُ) اعلم أن الهمزة تكون للمتكلم وحده نحو قولك : أنا أصومُ ، وأفطرُ أنا .

قوله (ولهُ إذا كانَ معَهُ غيرُهُ سواء كانَ ذلكَ الغيرُ واحداً أو عدداً [نفْعلُ[53]])[54]

تقول : نحنُ نُسافرُ ، و[نحجُّ][55] نحنُ[56] .

---

(٤٨) في (أ) لما .   (٤٩) أنظر الورقة (١٨٥ ظ) من الكتاب .

(٥٠) تحدث ابن هشام عن مواضع زيادة النون مصدرة ومتوسطة ومتأخرة . أنظر أوضح المسالك ص ٢٩٧ .

(٥١) في المفصل ص ٢٤٤ " وذلك قولك للمخاطب أو الغائبة تفْعلُ " .

(٥٢) في (ب) زيد يخرج ويدخل بكر .

(٥٣) نقص في (أ) .

(٥٤) في المفصل ص ٢٤٤ ، وفي (ب) " وله اذا كان معه غيره واحدا أو جماعة نفْعلُ " .

(٥٥) نقص في (أ) .

(٥٦) وانظر سيبويه ٣/١ ، والمقتضب ٢ / ١ .

ولقائل أن يقول فيما ذكره المصنف نظر من وجهين :

الأول : أن أبا البركات(٥٧) وغيره نقلا أن الأصل أن يخبر الانسان أولا عن نفسه ، ثم ثانيا عن نفسه وعمن معه ، ثم يخبر بعد ذلك عن المخاطب ، ثم عن الغائب .(٥٨)( )
والمصنف قد أخل بهذا الترتيب في الذكر كما تـــراه .

---

(٥٧) هو عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله بن مصعب بن أبي سعيد كمال الديـــن أبو البركات الأنباري .
اختلفت كتب الطبقات اختلافا يسيرا في تسميته .
ولد سنة ثلاث عشرة وخمسمائة ، وتوفي سنة سبع وسبعين وخمسمائة ، بلغــت مؤلفاته نحو ثلاثة وسبعين مؤلفا في مختلف العلوم .
أنظر ترجمته في : أنباه الرواه ٢ / ١٧١ ، وشذرات الذهب ٤ / ٣٥٩ وطبقات الشافعية ٤ / ٢٤٨ ، وبغية الوعاه ٢ / ٨٦ : ٨٨ ، ومقدمة البيان في غريـــب إعراب القرآن ص ٥ : ١٦ ، ونشأة النحو ص ١٧٧ ، ١٧٨ .

(٥٨) قال أبو البركات في أسرار العربية ص ٤٦ (رسالة)
"والتحقيق في ترتيب هذه الحروف أن تقدم الهمزة ، ثم النون ، ثم التاء ، ثـم الياء ، وذلك أن الهمزة للمتكلم وحده ، والنون للمتكلم ولمن معه ، والتـاء للمخاطب ، والياء للغائب .
والأصل أن يخبر الانسان عن نفسه ثم عمن معه ، ثم المخاطب ، ثم الغائب .
فهذا هو التحقيق في ترتيب هذه الحروف في أول الفعل المضارع " .
وهذا الترتيب الذي ذكره بن الانباري واحتج به الشارح لم يلتزم به شـيخ النحاة سيبويه ، كما لم يلتزم به المبرد في المقتضب .
يقول سيبويه ١ / ٣ " وحروف الاعراب للأسماء المتمكنة وللأفعال المضارعة للأسماء الفاعلين التي أوائلها الزوائد الأربع : الهمزة والتاء والياء والنون ، وذلك قولك : أَفْعَلُ أنَا ، وتَفْعَلُ أنتَ أو هِيَ ، ويَفْعَلُ هُوَ ، ونَفْعَلُ نَحْنُ " .
ويقول المبرد في المقتضب ٢ / ١ " والزوائد : الألف ، وهي علامة المتكلـــم وحقها أن يقال همزة ، ، والياء : هي علامة الغائب ، والتاء : وهي علامـــة المخاطب ، وعلامة الأنثى الغائبة ، والنون : وهي للمتكلم اذا كان معه غـيره ، وذلك قولك : أَفْعَلُ أنَا وتَفْعَلُ أنتَ أو هي ، ونَفْعَلُ نحن ، ويَفْعَلُ هو "

الثاني : أنه ان أراد بقوله : (هو ما تعتقب(٥٩) فى صدره الهمزة والنون) مجرد صلاحيته لقبول الاعتقاب لزم أن تكون المصادر بأسرها أفعالا مضارعة ، لأن كل واحد منها صالح لما ذكره من الاعتقاب ، وإن أراد الاعتقاب بالفعل نفسه لزم أن يخرج عنه جميع الأفعال المضارعة التى لم تدخل عليها إلا إحدى هذه الزوائد لا غير .

والصواب تفسيره بما ذكره الجمهور ، وهو أنه الذى يكون أوله إحدى الزوائد الأربع، ولم يعتبروا الاعتقاب حذارا من لزوم ما ذكرناه من السؤال .

قوله : (وتُسَمَّى الزَّوَائِد الأربع) يريد أنه اسم علم لها ، ولا يتبادر الذهن الى فهم غيرها من حروف الزيادة عند الاطلاق فيما بينهم ، وهو من باب تخصيص اللفظ العام ببعض مسمياته ، كما أن لفظ الدابة فى الأصل اسم لكل ما دَبَّ ، ودَرَجَ ، ثم خصصوه بذوات الأربع .

قوله : (ويَشْتَرِكُ فِيهِ الحَاضِرُ والمُسْتَقْبَلُ) اعلم أنك اذا قلت : زيد يُصَلِّى ، كان هذا الفعل المضارع صالحا لأن يراد به الحال أو الاستقبال على ما ذكرناه من التفسير (٦٠) .

وقد [اختلف] (٦١) النحويون فى أن استعماله فى كل واحد من الزمانين حقيقة أو مجاز الى ثلاثة أقوال .

الأول : وهو المشهور / وعليه الأكثرون أن مدلوله معنىً واحد عام مشترك بين الزمانين ولا دلالة له على خصوصية الحضور والاستقبال ، كما أن سائر أسماء الأجناس كذلك(٦٢) .

٢٥٧ و

---

(٥٩) فى (ب) يعتقب .

(٦٠) أنظر ص ٤

(٦١) نقص فى (أ)

(٦٢) هذا مذهب الجمهور وسيبويه . أنظر ص ٣ ، ٤

قال ابن السراج[63]: إنّ المضارع يصلح لما أنت فيه من الزمان ، ولما يستقبل ولا دليل في لفظه على أحد الزمانين بخصوصه ، ولا يعلم منه ما يريد المتكلم منهما ، كما أنه لا دليل في قولك : رَجُلٌ فَعَلَ كَذَا على خصوص رجل بعينه[64] .

الثاني : أنه حقيقة في الزمان الحاضر ، ومجاز في المستقبل ، قالوا لأن حمل اللفظ على إرادة الزمان المتحقق أولى من حمله على إرادة المعدوم[65] .

الثالث : هو مجاز في الحال حقيقة في المستقبل ، لأن استعماله في الزمان المستقبل [أكثر][66] من استعماله في الحاضر عند مجرد اطلاقه ، ولأنه أعم تناولا ، فكان اعتقاد كونه حقيقة فيه أجدر[67] .

ويحتمل قولا رابعا وهو : أن يكون اللفظ مشتركا بينهما ، ويدل على ظهور هذا الاحتمال : حُسْن قول السامع : هو يُصَلِّي الآن أو بعد الزوال ، وصحة الاستفسار دليل كون اللفظ مشتركا بينهما ، فإن قلت : إن صحة الاستفسار إنما كان لكونه اسم جنس ، لا لكونه مشتركا [بينهما][68] ، قلتُ : اعتقاد ذلك يوجب ألاّ تكون له دلالة على خصوصية كل واحد من الزمانين ، والأصل ينفيه لقلة فائدته .

---

(٦٣) هو محمد بن السرى البغدادى النحوى أبو بكر بن السراج ، أحدث أصحاب المبرد سنا ، وكان يقربه فقرأ عليه كتاب سيبويه ، ثم اشتغل بالموسيقى ، ثم رجع الى الكتاب مرة أخرى .
أخذ عنه الزجاجى والسيرافى والفارسى والرمانى .
توفى فى ذى الحجة سنة ست عشرة وثلاثمائة ، وله من الكتب الأصول الكبير وجمل الأصول ، والموجز ، وشرح سيبويه ، وغيرها .
أنظر ترجمته فى : نزهة الألبا ١٨٦ ، ١٨٧ ، وأخبار النحويين البصريين ١٠٨ ، ١٠٩ ، وأنباه الرواه ٣/١٤٥ : ١٤٩ ، ومعجم الأدباء ١٩٧/٨ : ٢٠١ ، والبغية ١/١٠٩ : ١١٠ .

(٦٤) أنظر أصول ابن السراج ١/٣ ، ٤ (رسالة)

(٦٥) اختاره السيوطى ونسبه للفارسى وابن أبى ركب ، أنظر الهمع ١/٧

(٦٦) نقص فى (أ)

(٦٧) نسبه السيوطى فى الهمع لابن طاهر ، أنظر الهمع ١/٧ ، (٦٨) نقص فى (أ) .

قوله : (وَيَشْتَرِكُ فِيهِ) الضمير يرجع الى الفعل المضارع ، ويحسن أيضا أن يرجع الى صيغة " ما " من قوله (وهو ما تَعْتَقِبُ) ، وربما وقع فى بعض النسخ " فيهما " ، وحينئذ يكون الضمير المؤنث عائدا الى ما ذكره من الأمثلة ، أو إلى الزوائد .

والمعنى يشترك فيها الزمان الحاضر ، والزمان المستقبل ، والمشهور إنما هو تذكير الضمير .

قوله (واللاَّمُ فِي قَوْلِكَ : إنَّ زيداً لَيَفْعَلُ مُخَلِّصَةٌ لِلْحَالِ كالسينِ وسوفَ للاستقبالِ) .

أعلم أن هذا الكلام جواب عن سؤال مقدر .

بيان ذلك : أنه لما ذكر أن الفعل المضارع يشترك فيه الحاضر والمستقبل ، قيل له : فبأى شئ تتميز إرادة أحدهما عن إرادة الآخر ؟ .

فأجاب بأن اللام إذا اقترنت بالفعل المضارع دل ذلك على إرادة الحال منه ، وإن اقترنت به السين أو سوف دل ذلك على إرادة المستقبل ، وهذه لام الابتداء ، وهى مفتوحة[٦٩] .

قال الله تعالى : " إنَّ رَبَّكَ لَيَعْلَمُ "[٧٠] فخلص المضارع للحال ، كما أن قولك : " رجل " يكون شائعا فى جنسه ، فإذا أدخلت عليه الهمزة واللام فقلت : الرجل تعين للواحد[٧١] .

---

(٦٩) تحدث ابن هشام عن لام الابتداء وذكر فائدتها فقال فى المغنى " لام الابتداء وفائدتها أمران : توكيد مضمون الجملة ، ولهذا زحلقوها فى باب إنَّ عن صدر الجملة كراهية ابتداء الكلام بمؤكدين وتخليص المضارع للحال ، كذا قال الأكثرون ... الخ " أنظر تفصيل ذلك فى المغنى ١ / ٢٢٨ : ٢٣١ .

(٧٠) سورة النمل الآية ٧٤ ، وانظر الكشاف ٣ / ١٥٨ .

(٧١) فى (أ) الواحد .

وانظر سيبويه ١ / ٣ ، والمقتضب ٢ / ٢ ، الهمع ١ / ٨ ، ١٨ والمغنى ١ / ٢٢٨ .

قولـه (وبدخولهما عليه قد ضارع الاسم فأعرب بالرفع والنصب والجزم مكان الجـــــر) •

اعلم أنا قد ذكرنا أول الكتاب أن مضارعة الفعل المضارع للأسماء ثابتة من ثلاثة أوجه :

أحدها : عروض التخصيص لكل واحد منهما بعد شيوعه تقول : رجـل ، فيكون شائعـا ، ثم تخصصه فتقول : الرجل ، وكذلك تقول : يضرب ، فيكون شائعا فى الحال أو الاستقبال ثم تخصصه باللام ، وحرفى الاستقبال كما ذكرنا ه (٧٢) وهذا معنى قولـه :(وبدخولهما عليه قد ضارع الاسم فأعرب) •

اعلم أن الضمير المثنى فى قولـه : (وبدخولهما عليه) يعود الى المميزين ، وهما حرف اللام ، ومجموع حرفى الاستقبال •

قولـه : (والجزم مكان الجر) اعلم أن الجزم فى الفعل نظير الجر فى الاسم ، ولا يكـون الجر فى الأفعال ، ولا الجزم فى الأسماء (٧٣) ، وأنما اختص الجزم بالفعل لوجهين :

---

(٧٢) ذكر الشارح أن الفعل شابه الاسم من ثلاثة أوجه :

* الأول : استواء ضَارِب ويَضْرِب فى كون الحرف الأول مفتوحا والثانى ساكنا ، والثالث مكسوراً •

والثاني : عروض التخصيص لكل واحد منهما بعد شيوعه ، تقول : رجل ، ثم تخصصه وتقول : الرجل ، كذلك تقول : يَضْرِبُ ثم تخصصه بقولك لَيَضْرِبُ اذا أردت الحـال ، وبقولك : سَيَضْرِبُ ان أردت الاستقبال •

الثالث : دخول لام الابتداء على كل واحد منهما فى مثل : لَضَارِبٌ ، ولَيَضْرِبُ " •

أنظر الورقة (١٦ و) من الكتاب •

وأنظر الانصاف ٢ / ٥٤٩ ، ٥٥٠ (المسألة ٧٣) ، والمغنى ١ / ٢٢٨ •

(٧٣) فى سيبويه ١ / ٣ " وليس فى الأفعال المضارعة جر كما أنـه ليس فى الأسماء جـزم ، لأن المجرور داخل فى المضاف اليه معاقب للتنوين ، وليس ذلك فى هــــــذه الأفعال " •

وانظر ١ / ٤٠٩ ، وابن يعيش ٧ / ٦ ، ١٠

أولهما : أنه اسقاط وتخفيف ، والفعل أثقل من الاسم ، ويدلك على ذلك ما ذكرنا ، أولا من أنهم لم يصوغوا فعلا خماسيا كما صاغوا فى الاسم فى سفرجل ونظائره من الأسماء الخماسية ، فناسب لزيادة ثقله أن يختص بما هو أخف . (٧٤)

وثانيهما : أن الاعراب فى الفعل فرع على الاعراب فى الاسم (٧٥) ، فاقتضى لذلك أن يكون له من الحركات الاعرابية حركتان لا غير ، ويكون الوجه الثالث بالسكون (٧٦) لاظهار انحطاط رتبة الفرع عن رتبة أصله ، فان قلت : مقتضى ما قررتموه أنه يحسن دخول الجزم على الأفعال ، وليس فيه ما يدل على أن الجزم دخل عوضا عن الجر ، ووضع مكانه كما أشار اليه المصنف .

---

(٧٤) قال الشارح : " إن من الأسماء ما يكون على خمسة أحرف كلها أصول لا زيادة فيها عند الجمهور خلافا لقوم ، واتفقوا على أنه لا يكون ذلك فى الأفعال ، فاذا وجدت فعلا عدد حروفه خمسة كان فيها واحد زائد البتة .
قال المازنى : إنما وجب تخصيص الخماسى بالأسماء دون الأفعال لقوتها واستغنائها عن الأفعال ، واحتياج الأفعال إليها ، فجعلوا لها فضيلة على الأفعال ، وجعلوا أصول الأسماء ثلاثة : ثلاثى ، ورباعى ، وخماسى ، وقصر فى الأفعال على أصلين : ثلاثى ورباعى ، ولم يجيزوا أن يكون فعلا من بنات الخمسة البتة .
وقال سيبويه فى هذا المعنى تقرير آخر ، وذلك أن الأفعال يلزمها الزوائد لمعان نحو حروف المضارعة ، وتاء المطاوعة فى نحو تدحرج ، وألف الوصل والنون فى احرنجم ، فكرهوا أن يلزمها ذلك على طولها " .
أنظر الورقة (٢٥٤ ظ) من الكتاب .

(٧٥) وانظر المقتضب ٢ / ١ ، والتسهيل ص ٧ ، والهمع ١/ ١٥ ، والأشمونى ١/ ٥٨ .

(٧٦) فى (ب) المسكون .

قلتُ : إذا ثبتَ استحقاقـه الجزم امتنع دخول الجر عليـه لأنـه لو أعرب بالجر أيضا كـان لـه أربعة أوجـه من الاعراب ٠

والاسم الذى هو الأصل ليس لـه إلا ثلاثة لا غير ، فيكون الفرع راجحا على أصله [و] (٧٧) هذا خلـف ٠

قولـه : (وَهُوَ إذَا كَانَ فَاعِلُهُ ضَمِيرَ اثنين أو جماعة أو مخاطب مؤنث لَحِقَتْهُ (٧٨) مَعَــهُ فى حال الرفع نُونٌ مكسورة بعد الألف مفتوحة بعد أُخْتَيْهَا) ٠

اعلم أن الضمير الأول المرفوع المنفصل يرجع الى الفعل المضارع والضمير المجرور باضافة اسم الفاعل اليـه فى قولـه : (فاعلـه) يعود الى اسم كان المستتر فيها ، وذلك المستتر يرجع أيضا الى الفعل المضارع ٠

وقولـه : (لحقتـه معـه) فيـه ضميران منصوب ومجرور ٠

فالأول منهما : ضمير بارز [متصل] (٧٩) منصوب يرجع إلى الفعل المضارع ، والثانـى : ضمير مجرور يعود الى ضمير اثنين والجماعة والمخاطبة ، والضمير المؤنث من قولـــه (أختيها) يعود الى الألف ، والمراد بالأختين الواو والياء ، لأن حروف العلـــة متقاربة فى الحكم ، فنزلت منزلة الأخوات ، وهذه الأمثلة الخمسة ليس لها نظير فى كلامهم لما ستعرفـه ٠

والنون فى كل واحد منها علامة الرفع مثل الضمة التى فى لام الفعل فى نحو : زيد يَضْـرِبُ ، وسقوطها علامة الجزم ، كما أن سقوط الضمة فى قولك : زيد لم يَضْرِبْ علامة الجزم ٠

والأمثلة تنتهى بحسب التقسيم الى اثنى عشر بناء ، والاعراب بالنون اثباتا وحذفا لا يكون ٢٥ ظ / ٧

---

(٧٧) نقص فى (أ) ٠

(٧٨) فى (ب) لحقـه ٠

(٧٩) نقص فى (أ) ٠

الا فى خمسة منها كما ستقف عليه .

قوله : (كقولك هُمَا يَفْعَلَانِ ، وأَنْتُمَا تَفْعَلَانِ) .

[اعلم أن ضمير الاثنين هو الألف الواقعة قبل النون ، وهذه الألف اسم ، وليست كالألف فى " الزيدان " لأن ألف " الزيدان " حرف مجرد عن الاسمية (٨٠) ، كما تقدم فى مباحث التثنية (٨١) .

---

(٨٠) وقال سيبويه ١ / ٥ " واعلم أن التثنية إذا لحقت الأفعال المضارعة علامة للفاعلين لحقتها ألف ونون ، ولم تكن الألف حرف الاعراب لأنك لم ترد أن تثنى " يَفْعَلُ " هذا البناء فتضم اليه " يَفْعَلُ " آخر ، ولكنك إنما ألحقته هذا علامة للفاعلين ، ولم تكن منونة ، ولا يلزمها الحركة لأنه يدركها الجزم والسكون فتكون الأولى حرف الاعراب ، والثانية كالتنوين ، فكما كانت حالها فى الواحد غير حال الاسم ، وفى التثنية لم تكن بمنزلته ، فجعلوا اعرابه فى الرفع ثبات النون لتكون له فى التثنية علامة للرفع كما كان فى الواحد ، إذ مُنع حرف الاعراب .
وجعلوا النون مكسورة كحالها فى الاسم ، ولم يجعلوها حرف الاعراب اذ كانت متحركة لا تثبت فى الجزم ، ولم يكونوا ليحذفوا الألف لأنها علامة الاضمار والتثنية فى قول من قال : أكلونى البراغيث ، وبمنزلة التاء فى قلتُ وقالتْ فأثبتوها فى الرفع ، وحذفوها فى الجزم كما حذفوا الحركة فى الواحد " .
وأنظر المقتصد لعبد القاهر الجرجانى ١ / ١٧٣ (رسالة) ، وابن يعيش ٧ / ٨٠ .

(٨١) ذكر الشارح آراء النحاة فى الألف والواو والياء التى تلحق المثنى والجمع السالم فقال : " اختلفت مذاهب أئمة النحو فى التثنية والجمع إلى خمسة :
الأول : قال سيبويه إن كل واحد من الحروف الثلاثة حرف اعراب ، وهو منقول عن أئمة البصريين .
الثانى : قال الأخفش والمبرد والمازنى وأتباعهم انها ليست اعرابا ، ولا حروف اعراب ، وانما هى دليل على الاعراب .
الثالث : زعم الجرمى أن انقلابها ولحوقها نفس الاعراب .
الرابع : مذهب الفراء وقطرب والزيادى أنها نفس الاعراب ، فالألف والواو والياء فى التثنية والجمع بمنزلة الفتحة والضمة والكسرة ، وقال محمد بن القاسم مذهب =

وهذه الألف هي اسم[82] لا تسقط في حالتي النصب والجزم ، بخلاف ألف الزيدان ، وثبات النون بعد الألف علامة الرفع ، وسقوطها علامة النصب والجزم تقول في الرفع : الزَّيْدَانِ يَفْعَلَانِ ، وفي النصب لَنْ يَفْعَلَا ، وكذلك تسقط أيضا[83] في الجزم ، وتقول : لَمْ يَفْعَلَا وهذا المثنى قد يكون للغائب كقولك : هُمَا يَفْعَلَانِ ، وقد يكون للحاضر نحو : أنتما تَفْعَلَانِ[84] ، ويستوي في ذلك المذكر والمؤنث وفيه مزيد بحث ستقف عليه في المبحث الثاني .[85]

وقوله : (وَهُمْ يَفْعَلُونَ ، وأنتم تَفْعَلُونَ) فالواو ها هنا ضمير جماعة الذكور ، وهو اسم بخلاف الواو في قولك : زيدون والكلام فيه على سياق ما ذكرناه[86] في ضمير الاثنين من غير فرق ، وهذا مختص بجمع المذكر دون جمع المؤنث كما ستعرفه .

قوله (وأَنتِ تَفْعَلِينَ) اعلم أن الواحدة المؤنثة تعرب بالنون في حال الحضور دون الغيبة تقول : يا هند أنتِ تَفْعَلِينَ ويكون ثبات النون فيها علامة الرفع ، وسقوطها علامة النصب والجزم .

قوله (ويُجعل في حَالِ النصب كغير المُتحرك) .

اعلم أنه يريد بذلك المجزوم ، وفي اللفظ تنبيه على أن الأصل في سقوط النون في هذه الأمثلة الخمسة أن تكون علم الجزم ، ثم حمل النصب عليه ألا ترى أنه قال بعده : (فقيل : لَنْ يَفْعَلَا ، ولن تَفْعَلُوا كما قيل : لَمْ يَفْعَلَا ، ولَمْ يَفْعَلُوا) ، فجعل كون حذف النون علامة النصب فرعا بالنسبة إلى كونها علم الجزم ، وذلك لأن الجزم مختص بالأفعال ،

= قوم الى أن هذا مذهب سيبويه وليس بصحيح .

الخامس : قاله الزجاج : ان التثنية والجمع مبنيان ، قال في كتاب الانصاف وهذا خلاف الاجماع .

أنظر الورقة (١٨ ظ) من الكتاب .

(٨٢) في (ب) التي هي .

(٨٣) في (ب) تسقط النون أيضا .

(٨٤) الفقرة التي بين معقوفين مكررة في (أ) .

(٨٥) أنظر ص٢٨ وما بعدها .

(٨٦) في (أ) ما ذكرنا .

والنصب يشترك فيه الاسم والفعل ، وما كان أخص فهو أقوى وأثبت ، فكان بالاصالة أجدر ، ولأن الجازم من شأنه أخذ شئ من الفعل إما الحركة أو الحرف بخلاف الناصب فان مقتضاه إثبات حركة أو زيادة حرف كما عرفته ، فكان سقوط النون أقرب الى الجازم من الناصب فناسب لذلك أن يكون الجزم أصلا بالنسبة إلى النصب .

ويتعلق بهذا الفصل بحثان :

البحث الأول : أن التقسيم ينتهى بأبنية الأمثلة الى اثنى عشر بناء ، لأن الفعل المضارع إما أن يكون ضميره واحداً أو اثنين أو ثلاثة ، وكل واحد من هذه الأفعال له أربعة أمثلة باعتبار التذكير والتأنيث ، والغيبة والحضور إذا ضربت ثلاثة فى أربعة بلغ العدد اثنى عشر مثالا إلا أنه سقط من المفرد ثلاثة أبنية ، وهو المذكر الحاضر والغائب ، والمؤنثة الغائبة لاغير ، فان النون لا تدخل على [كل] (٨٧) واحد من هذه الأفعال الثلاثة وإنما تدخل على بناء واحد ، وهو ما كان ضمير مخاطبة مؤنثة نحو : أنتِ تفعلين وسقط من أمثلة المضارع الذى ضميره جماعة بناءان وهما : ما كان ضميره لجماعة المؤنث مخاطبات أو غائبات (٨٨) نحو : أنتن تَفْعَلْنَ (٨٩) ، وهن يَفْعَلْنَ ، فان الفعل فيهما مبنى غير معرب (٩٠) كما سنقرره ، فيبقى (٩١) من الأمثلة سبعة :

واحد للمؤنث ، واثنان للجماعة ، وأربعة للمثنى الا أن أربعة المثنى على صورة بناءين لاغير ، لأن التاء فى تفعلان تكون للمذكر الحاضر ، والمؤنث حاضرا كان أو غائبا ، فلذلك كانت الأمثلة المعربة بثبات النون ، وحذفها خمسة لاغير .

---

(٨٧) نقص فى (أ)

(٨٨) فى (أ) مخاطبين أو غائبين .

(٨٩) فى (ب) انتن تفعلين .

(٩٠) لاتصاله بنون النسوة ، فهو مبنى على السكون ، والنون ضمير فاعل ، وليست علامة اعراب ، ولم يعرب لمعارضة شبه الاسم بما هو من خصائص الأفعال ، فرجع الى أصله من البناء ، فيبنى على الفتح مع نون التوكيد لتركيبه معها تركيب خمسة عشر وعلى السكون مع نون النسوة حملا على الماضى المتصل بها لأنهما مستويان فى أصالة السكون وعروض الحركة ، أنظر الاشمونى ١/٦١ ، ٦٢ ، وانظر ص ٢٩ ، ٣٠ .

(٩١) فى (ب) فبقى .

إذا عرفت هذا فلقائل أن يقول : قول المصنف (وهو إذا كانَ فَاعِلُهُ ضميرَ اثنين أو جماعةٍ) فيه تساهل ، لأن المعدود في الأمثلة الخمسة إنما هو ضمير جماعة الذكور دون الإناث ، فالأجود به أن يقول : أو جماعة الذكور ، لابد من هذا القيد .

البحث الثاني : أنه اذا لحق الفعل المضارع الألف التي تكون ضمير الفَاعِلَيْنِ ، والواو التي تكون ضمير الفَاعِلِينَ ، والياء التي هي ضمير المرأة المخاطبة ، فإن ثبات نونه علامة الرفع في كل موضع يكون الفعل المضارع فيه إذا تجرد عن هذه الضمائر مرفوعا ، وتسقط في النصب والجزم كما عرفته .

قال سيبويه (٩٢) : لحقت النون علامة الرفع لأن ضمير الفاعلين وهو الألف منع الاعراب الذي كان يكون في آخر الفعل ، وانفتح للألف ما قبلها والمضارعة الموجبة للاعراب قائمة في هذا الفعل ، فوجب إعرابه بها ولم يكن سبيل إلى إعراب ما قبل الألف ، فجعل الاعراب بعدها ، وجعلت النون هي الاعراب لمشاكلتها حروف المد واللين ، وكسرت لالتقاء الساكنين ، وجعل سقوطها علامة للجزم والنصب ، والأصل في سقوطها الجزم ، والنصب محمول عليه كما حمل النصب على الجر في الأسماء (٩٣) لأن الجر والجزم نظيران لما ذكرناه أولا (٩٤) (٩٥) ، وكذلك الكلام في الواو التي هي ضمير الجمع ، والياء في

---

(٩٢) هو : عمرو بن قنبر إمام البصريين سيبويه أبو بشر ، ويقال : أبو الحسن مولى بني الحارث بن كعب ، لقب بسيبويه ومعناه رائحة التفاح ، وهو فارسي الأصل نشأ بالبصرة وأخذ عن الخليل ويونس وأبي الخطاب الأخفش وعيسى بن عمر ، صنف كتابا من ألف ورقة ، ونال به شهرة كبيرة .
توفى سنة ثمانين ومائة ، وقيل سنة إحدى وستين ومائة وقيل سنة إحدى وتسعين ومائة .
أنظر ترجمته في : نزهة الألبا ٥٤ : ٥٨ ، وبغية الوعاة ٢ / ٢٢٩ ، ٢٣٠ ، وطبقات الزبيدي ٦٦ : ٧٤ ، وأنباه الرواه ٢ / ٢٤٦ ومعجم الأدباء ١٦ / ١١٤ : ١٢٧ .
(٩٣) أنظر سيبويه ١ / ٥ بتصرف ، والمقتضب ٤ / ٨٢ ، وابن يعيش ٧ / ٨ .
(٩٤) في (ب) وكما ذكرناه .
(٩٥) أنظر ص ٢٢ ، ٢٣

المؤنث لأن كل واحد منهما قد منع الاعراب الذي يستحقه الفعل المضارع ، وإنما خصصه النون في الجمع والمؤنث استثقالا لكسرتها مع الواو والياء فان قلتَ : إذا كان الألف والواو والياء ضمير الفاعل ، فَلِمَ وقعت النون علامة بين الفعل ، وقد فصلت بينها وبين الفعل بالفاعل وهل في الكلام إعراب شيء ليس فيه ؟

قلتُ : إن سيبويه قد أجاب عن هذا السؤال فقال : إن الاعراب إنما يشترط أن يكون في المعرب اذا كان حركة لأن الحركة إنما تكون في المتحرك لتحد، و فرض قيامها بغيره أو بنفسها فأما إذا كان حرفا فهو قائم بنفسه متصل بما أعرب ، وقد صارت الألف التي هي ضمير الاثنين ، الواو التي هي ضمير الجماعة وا ياء التي هي ضمير المؤنثة بمنزلة حرف من حروف الفعل لأنه لا يقوم بنفسه ، فلما كان لذلك لحق الاعراب بعدها ، وقد يفعل العرب نظير هذا في الاسماء الظاهرة من ذلك قولهم :هَذَا حُبُّ رُمَّانِي " فإنما يريد المتكلم إضافة الحب الى لفسه لا الرمان ، لأنه لا يملكه ، ولكنّ الرمانَ لمّا كان الحب مضافا إليه ، والمضاف والمضاف إليه كاسم واحد [٩٦] ، فإذا كان هذا من كلامهم كما ذكرناه أولى ، قوله (وإذا اتَّصَلَ بِهِ [٩٧] نونُ جَمَاعَةِ المؤنثِ رَجَعَ مَبْنِيًّا [٩٨] ، ولم تَعمل فيه العوامل لفظاً ، ولم تَسْقُط كما لا تَسْقُطُ الألف والواو والياء التي هي ضمائر لأنَّهَا مِنها ، وذلك قوله : لَمْ يَضْرِبْنَ وَلَنْ يَضْرِبْنَ) .

اعلم أن الفعل المضارع اذا لحقته نون جماعة المؤنث صار مبنيا ، ولم يختلف في الرفع والنصب والجزم فتقول : هُن يَفْعَلْنَ ، ولن يَفْعَلْنَ ، ولم يَفْعَلْنَ ، ولا تسقط النون لأنها هاهنا اسم مضمر ، كما أن الألف والواو والياء كذلك .

---

(٩٦) أثار سيبويه ٢١٧/١ بتصرف .

(٩٧) في المفصل ص ٢٤٤ " إذا اتصلت به " .

(٩٨) في المفصل ص ٢٤٤ " ظهر " .

قال سيبويه : إن جمع المؤنث بالنون كما أن جمع المذكر بالواو ، وتكون النون ضمير جماعة المؤنث في حال ، وتكون في حال أخرى علامة الجمع فيمن يقدم العلامة وهم الذين يقولون " أكلوني البراغيث ".(٩٩)

قال في الحواشي(١٠٠) : إنما بُنِيَ يَفْعَلْنَ لِمُشَابَهَتِهِ فَعَلْنَ (١٠١)

ومشابهته له من وجهين :

أحدهما : أن يَفْعَلْنَ فِعْلٌ كما أن فَعَلْنَ فِعْلٌ .

والآخر : أن لام الفعل سكن من يَفْعَلْنَ لدخول ضمير المؤنث كما سكن في فَعَلْنَ وفَعَلْتُ وإنما سكن لام الفعل لئلا يجتمع في كلمة واحدة أربع متحركات .(١٠٢)

---

(٩٩) هذا مضمون كلام سيبويه قال ١/٥ ، ٦ " وإذا أردت جمع المؤنث في الفعل المضارع ألحقت للعلامة نونا وكانت علامة الإضمار والجمع فيمن قال : أكلوني البراغيث " .

وانظر المقتضب ٤/٨٣ ، ٨٤ .

(١٠٠) هذه الحواشي ذكرها جار الله العلامة أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري على مواضع من كتابه المفصل لبيان ما في هذه المواضع من غموض .

وهو مخطوط رقم ١٦٤ في مكتبة ليدن في هولندا ، ومنه نسخة مصورة في حوزتي .

(١٠١) أنظر ورقة ٥ ظ من الحواشي .

(١٠٢) قال سيبويه ١/٦ " وأسكنت ما كان في الواحد حرف الإعراب كما فعلت ذلك في فَعَلَ حين قلت : فَعَلْتُ ، وفَعَلْنَ ، فأسكن هذا هاهنا ، وبنى على هذه العلامة كما أسكن فَعَلَ لأنه فِعْلٌ كما أنه فِعْلٌ ، وهو متحرك كما أنه متحرك ... الخ " .

وانظر المقتضب ٤/٨٤ ، وابن يعيش ٧/١٠٥ ، والهمع ١/٥٨ ، والأشموني ١/٦٢ ، ٦٣ .

قوله (لأنّهَا مِنْهَا) فيه ضميران :

الأول: ضمير مفرد منصوب ، ويرجع إلى النون ،

والثاني : ضمير مجرور لما لا يعقل يرجع إلى الضمائر ،

والمعنى أن النون لا تسقط في جماعة المؤنث في حالتي النصب والجزم لأنها ضمير ، وليست بحرف اعراب كما كانت في الأمثلة الخمسة ، فشابهت غيرها من الضمائر ، وكانت واحدا منها ،

وقد أهمل المصنف ذكر مثال ثبات النون في حالة الرفع في نحو قولك : هن يَفْعَلْنَ للاستغناء عنه لمتقدم تعلق الاستشهاد بحال الرفع ، وهاهنا بحث يحسن الإشارة إليه ، وذلك أنك تقول في جماعة المذكر هُمْ يَغْزُونَ ، وفي جماعة المؤنث هُنَّ يَغْزُونَ ، فهما في اللفظ متفقان لكنهما مختلفان في المعنى .

بيان ذلك : أن الواو في : هم يَغْزُونَ اسم ضمير الفاعلين ، ولام الفعل منه محذوفة ، والنون فيه حرف إعراب نازلة منزلة الضمة ووزنه يَفْعُونَ ، ولام الفعل ساقطة كما تراه ، والواو في هُنَّ يَغْزُونَ حرف ، وهي لام الفعل ، والنون فيه اسم بمنزلة الألف ، والواو والياء التي هي ضمائر ، والوزن يَفْعُلْنَ باثبات اللام قبل النون ، قال الله تعالى :

﴿ إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ ﴾ (١٠٣)

فأثبت النون في جماعة المؤنث في حال النصب لكونها اسما ، وحذفها في جماعة المذكر (١٠٤) علامة على أن الفعل منصوب كما تقدم بيانه ،

---

(١٠٣) سورة البقرة الآية ٢٣٧ ،

وقال الزمخشري في الكشاف ١/ ٣٧٤ " فإن قلتَ : أي فرقٍ بين قولك : الرجالُ يَعْفُونَ ، والنساء يَعْفُونَ ؟

قلتُ : الواو في الأول ضميرهم والنون علم الرفع والواو في الثاني لام الفعل والنون ضميرهن ، والفعل مبني لا أثر في لفظه للعامل ، وهو في محل النصب ، ويَعْفُوَ عطف على محله "

وأنظر البيان في غريب اعراب القرآن ١/ ١٦٢ ، ١٦٣ ، وابن يعيش ٧/ ١٠

(١٠٤) في (أ) لا في حال ،

قولـه : (وَيُبْنَى أيضاً مع النون المؤكدة كقولك : لا تَضْرِبَنَّ ولا تَضْرِبُنَّ)

اعلم أن النون المؤكدة ثقيلة كانت أو خفيفة يؤكد بها القول المستقبل الذى فيه معنى الطلب كما ستعرفه فى القسم الثالث .(١٠٥)

وانما بنى الفعل معها لأن اتصال النون به صيره بمنزلة بعلبك وغيره من المركبات .(١٠٦)

قال فى الحواشى : إنما بُنى لمشابهته نون ضمير جماعة المؤنث .(١٠٧)

قولـه : (فى ذكر وجوه اعراب المضارع(١٠٨) وهى : الرفعُ والنصبُ والجزمُ)

اعلم أن مضمون هذا الكلام أربع دعاو(١٠٩)

الأولى : أن إعرابه يكون على أحد أنحاء ثلاثة ، وقد ذكرنا علة ذلك .(١١٠)

الثانية : أنه يشارك الاسم فى وجهين من الاعراب ، وهما(١١١) الرفع والنصب ، ويختص بواحد ، وهو الجزم .

الثالثة : أنه يمتنع أن يجعل اعرابه بأحد وجوه أربعة باضافة الجر الى ما ذكره من الأوجه الثلاثة .

الرابعة : أنه يمتنع أن يكون اعرابه بالجر ، وقد ذكرنا علل جميع هذه الدعاوى فيما تقدم(١١٢)

---

(١٠٥) تقول : إضْرِبَنَّ ، واضربُنَّ ، واضرِبِنَّ ، واضْرِبْنَّ ، واضربَنْ واضربُنْ ، وتقول : اضرِبَانِّ ، واضربنانّ ، ولا تقول : اضربانْ ولا اضربنانْ إلا عند يونس .
أنظر الورقة (٣٣٩) من الكتاب

(١٠٦) وانظر الأشمونى ١/٦١ ، ٦٢ .

(١٠٧) أنظر الحواشى ورقة (٥٠ ظ)

(١٠٨) فى (ب) اعراب الفعل المضارع .

(١٠٩) فى (أ) دعاوى .

(١١٠) أنظر ص ٢٢ ، ٢٣

(١١١) فى (أ) وهى .

(١١٢) أنظر ص ٢٢ ، ٢٣

قوله: (وَلَيْسَتْ هَذِهِ الوُجُوه بأعلام عَلَى مَعَانٍ كوجوه إعراب الاسم لأن الفعلَ في الإعرابِ غيرُ أصيلٍ بل هو فيه من الاسمِ بمنزلةِ الألف والنون من الألفين في منع الصَّرفِ) .

اعلم أن مقصود المصنف من هذا الكلام يتلخص ببحثين :

البحث الأول : أن الفعل المضارع محمول على الاسم في الإعراب والاسم هو الأصل في ذلك ، والفعل فرع عليه ، لأن الأسماء تتضمن معانيَ(١١٣) مختلفة نحو الفاعلية والمفعولية والإضافة ، فلو لم تعرب التبست هذه المعاني بعضها ببعض ، ألا ترى أنك لو قلت : ما أَحْسَنَ زيدًا بالنصب كنت متعجبًا ، ولو قلت : ما أحسن زيدٌ بالرفع كنت نافيًا ، ولو قلت : ما أحسن زيدٍ بالجر كنت مستفهمًا بخلاف الأفعال ، فإنها تدل على ما وضعت له بصيغها ، فعدم الاعراب لا يخل بمعانيها ، ولا يوجب لَبْسًا فيها .

إذا عرفتَ هذا فالمعنى الموجب لإعراب الكلمة مفقود في الفعل لكنه لما شابَهَ الفعلُ المضارع الاسمَ فيما ذكرنا ، أول الكتاب من الأوجه الثلاثة ، أوجبت مشابهته له(١١٤) أن يكون معربا بالحركة والحرف والسكون كما بيناه فيما تقدم .(١١٥)

البحث الثاني : أن كل ألف ونون ضارع ألفي التأنيث ، فانه يعد سببا مانعا من الصرف على تفصيل ذكرناه في باب مالا ينصرف(١١٦) .

---

(١١٣) في (أ) معان (١١٤) في (أ) لها (١١٥) أنظر ص ٢٣

(١١٦) ذكر الشارح أن السبب التاسع لمنع الاسم من الصرف " الألف والنون المضارعتين لألفي التأنيث " . وقسم هذا السبب إلى ضربين :

ضرب لا ينصرف في معرفة ولا نكرة ، وهو كل فَعْلَان كانت أنثاه فَعْلَى نحو غَضْبَان وغَضْبَى وعطشان وعَطْشَى .

وضرب لا ينصرف في المعرفة وينصرف في النكرة ، وهو كل فَعْلَان ليست له فَعْلَى نحو عمران وحمدان .

أنظر تفصيل ذلك في الورقة (٢٣ و ، ٤ ظ) من الكتاب

وفي ابن يعيش ٧ / ١١ " يعني أن منزلة دخول الاعراب في الأفعال المضارعة بمنزلة الألف والنون في سكران وعطشان ، لأن الألف والنون إنما منعتا الصرف لشبههما بألفي التأنيث في نحو بيضاء وحمراء ، وإن كان منع الصرف في المقصى =

والألف والنون لا يقتضيان[117] / منع الصرف من حيث هما كذلك ، لكنهما لما شابهتا ألفي [258 ذ] التأنيث في امتناع لحوق تاء التأنيث بهما ، فلا يجوز أن يقال : سكرانة ، كما لا يجوز أن يقال : حمراءة[118] اقتضت هذه المشابهة أن يعطى الألف والنون على ما فيه ألف[119] التأنيث في كونه سببا مانعا من الصرف .

إذا عرفت هذا ، فقول المصنف (وليست هذه الوجوهُ بأعلامٍ على معانٍ كوجوهِ إعرابِ الاسمِ) ، المراد منه أن وجوه الإعراب لا تفيد [فيه][120] معانيا لم تكن مستفادة من خصوص صيغته ونظمه بخلاف الاسم[121] فإنه يفيد اختلاف وجوه الاعراب فيه اختلافا في معانيه كما بيناه في البحث الأول[122] .

قال أبو البركات : إن الأفعال والحروف تدل على ما وضعت له بصيغها ، فعدم الإعراب لا يخل بمعانيها ، ولا يورث لبسا فيها والإعراب زيادة لا تجدي فائدة .[123]

= التأنيث إنما هو للتأنيث ولزومه ، وليس منع الصرف في نحو سكران وعطشان كذلك بل بالحمل على ألفي التأنيث كما كان دخول الإعراب في الأسماء لحاجة الأسماء إليه في الفصل بين المعاني ، وفي الأفعال على غير هذا المنهاج " .
وانظر الهمع ١ / ٣٥

(١١٧) في (ب) لا يقتضيان (١١٨) في (أ) حمراءات .

(١١٩) في (أ) ألفي التأنيث ، والصواب ألفا بالرفع (١٢٠) نقص في (ب)

(١٢١) في (أ) الاعراب .

(١٢٢) أنظر ص ٣٢

وقال ابن يعيش ٧ / ١١ " يعني أن الإعراب في الاسم إنما كان للفصل بين المعاني ، فكل واحد من أنواعه أمارة على معنى فالرفع علم الفاعلية ، والنصب علم المفعولية ، والجر علم الاضافة وليس في الأفعال كذلك ، وإنما دخل فيهما لضرب من الاستحسان ومضارعة الاسم ، ولم يدل الرفع فيها على معنى الفاعلية ولا النصب على معنى المفعولية كما كان في الأسماء كذلك " .

(١٢٣) في أسرار العربية ص ٤٧ (رسالة) " إن الأفعال والحروف تدل على ما وضعت له بصيغها ، فعدم الإعراب لا يخل بمعانيها ، ولا يورث لبسا فيها ، والإعراب زيادة ، والحكيم لا يزيد شيئا لغير فائدة " .

ولقائل أن يقول : إنك إذا قلت : سِرْتُ حَتّى أدْخُلُها بالرفع كان دالا على دخول حاصل في الحال وواقع ، وإن قلت : حتى أدخلَها بالنصب كان الدخول مترقبا فقط مستقبلا وكان النصب دالا على أنه غير واقع في الحال ، وكذلك إذا دخلت حروف الشرط نقلته من الثبوت الى النفي والتعليق ومنه أنك إذا قلت : مَا بِاللّـهِ حَاجَةٌ فَيَظْلِمَكَ بالرفع والنصب لولا الرفع والنصب لم يتبين المعنى لأن في النصب نفي الظلم ، وفي الرفع إثبات الظلـم ، وهذه المعاني مستفادة من اختلاف عوامل الإعراب عليه .

قوله : (لأن الفعلَ في الاعرابِ غيرُ أصيلٍ) وقد بينا ذلك وحكينا علته ، وأن الأصل في الأفعال البناء (١٢٤) .

ولقائل أن يقول : في كلام المصنف نظر من حيث إنما أدخلَ لام التعليل [عليه] (١٢٥) وجعله علة لا يناسب أن يكون علة لما قبله .

بيان ذلك : أنه ادعى أولا أن وجوه الاعراب التي هي الرفع والنصب والجزم ليست بأعلام على معانٍ (١٢٦) كوجوه إعراب الاسم ثم استدل على هذه المغايرة بقوله : (لأن الفعلَ في الاعرابِ غيرُ أصيلٍ) ولا يخفى أنما دخل عليه حرف التعليل لا يناسب كونه علة لما قبله .قوله : (بل هو فيه من الاسمِ بِمَنزلةِ الألفِ والنونِ من الأَلِفَيْنِ في منعِ الصرفِ) .

اعلم أن الضمير الأول المنفصل المرفوع يرجع الى الفعل المضارع ، والضمير الثاني المجرور يعود إلى الإعراب ولقائل أن يقول : في عبارة المصنف تساهل من حيث إنها لو أجريت على ظاهرها لم يكن الكلام مستقيما ، بل لابد من تقدير إضمار .

ويكون المعنى : بل الفعل المضارع في الإعراب نازل من الاسم منزلة الألف والنون من الألفين ، وتكون (١٢٧) الباء صلة زائدة ، والمراد بالألفين ألفا (١٢٨) التأنيث ، وقد ذكرنا وجه المشابهة ، وطريقة النسبة بينهما في البحث الثاني فيما سبق (١٢٩) .

---

(١٢٤) أنظر تفصيل ذلك ص ١٢

(١٢٥) زيادة على الأصل ليستقيم المعنى . (١٢٦) في (أ) معاني .

(١٢٧) في (ب) ويكون . (١٢٨) في (أ) ألفي . (١٢٩) أنظر ص٣٣ ، ٣٤

قوله : (وَمَا ارتفعَ بهِ الفعلُ ، وانتصبَ وانجزمَ غيرُ مَا استوجبَ بهِ الاعراب) .

اعلم أن قولنا الفعل المضارع معرب حكم أعم من قولنا إنه مرفوع أو منصوب أو مجزوم ، فإن كل واحد من هذه الأحكام الثلاثة أخص من كونه معربا ، ألا ترى أنه قد تجده معربا مع عدم كل واحد من هذه الوجوه الثلاثة على البدل ، والموجب للحكم الخاص يجب أن يكون مغايرا لموجب الحكم العام البتة ، ولذلك عكسه على معنى أنه يمتنع أن يكون الموجب للحكم العام هو الموجب للحكم الخاص من حيث هو كذلك ، وإلاَّ خرجَ الخاص عن كونه خاصا ، والعام عن كونه عاما ، هذا خلف .

ومضمون كلام المصنف دعواه المغايرة بين الموجب لمطلق الإعراب ، وبين الموجب لخصوص الرفع والنصب والجزم ، ولم يذكر على المغايرة بينهما دليلا يدل عليه بوضعه .

قوله : (وهَذَا بَيَانُ ذَلِكَ) .

اعلم أن المعنى ، وهذا الذي أنا ذاكره[130] فيما بعد بيان المغايرة بين الموجبين ، وما يذكره عند التحقيق لا يدل على المغايرة بينهما دلالة وضعية ، وإنما يدل عليه بواسطة الالتزام على الوجه الذي ذكرناه لك ، والكلام في عوامل إعرابه يتعلق بثلاثة أطراف .

الطرف الأول : في عامل الرفع ، وهو أمر معنوي .

قوله : (المَرْفُوعُ هُوَ فِي الارتفَاعِ بعامِلٍ معنويٍ نظير المبتدأ وخبره)[131]

اعلم أن هذا الكلا يتضمن دعوتين :

إحداهما[132] أن عامل الرفع عامل معنوي

---

(١٣٠) في (أ) ذاكر .

(١٣١) وفي ابن يعيش ٧ / ١١ " يريد أن الرفع فيه بعامل ، وهو وقوعه موقع الاسم ، والنصب بالنواصب ، والجزم بالجوازم ، فأما الاعراب فيه وهو لاستحقاقه لدخول هذه الأنواع عليه فالمضارعة " .

وأنظر الانصاف ٢ / ٥٤٩ ، ٥٥٠ ، والمقتضب ٢ / ٥ ،

وتوضيح الأزهري ١ / ٦٦ ، ٢ / ٢٨٩ ، والأشباه والنظائر ١ / ٢٤٣ ، ٢٤٤ .

(١٣٢) في (أ) إحديهما .

والأخرى : أن العامل فى رفع الفعل المضارع نظير العامل فى المبتدأ وخبره ، وفى كل واحد منهما خلاف بين النحويين كما يأتيك آخر الفصل .

قوله (وذلكَ المعنَى وقوعُهُ بحيث يصح وقوع الاسم) اعلم أن هذا جواب دخل مقدر . بيان ذلك أنه لما ذكر أن عامل الرفع معنوى قيل له : وما ذلك العامل المعنوى ؟ فقال : هو وقوعه فى موضع يصح وقوع الاسم فيه ، ولا يحتفل بكون ذلك الموضع مما يوجب رفع الاسم أو نصبه أو جره ، وإنما المعتبر مجرد صحة وقوع الاسم فى ذلك الموضع الذى قسيم فيه الفعل .

قال سيبويه : الأفعال المضارعة إذا كانت فى موضع اسم المبتدأ أو اسم مَبنى على المبتدأ ، أو فى موضع اسم مجرور أو منصوب فإنها مرتفعة : وكينونة الأفعال فى هذه المواضع ألزمتها الرفع ، وهى سبب دخول الرفع فيها كما ترفع الاسم لكينونته مبتدأ .(١٢٣)

---

(١٢٣) أنظر سيبويه ١/٤٠٩ بتصرف .

قال سيبويه " هذا باب وجه دخول الرفع فى هذه الأفعال المضارعة للأسماء .
اعلم أنها إذا كانت فى موضع اسم مبتدأ أو موضع اسم بُنى على مبتدأ أو فى موضع اسم مرفوع غير مبتدأ ، ولا مَبنى على مبتدأ ، أو فى موضع اسم مجرور أو منصوب ، فإنها مرتفعة ، وكينونتها فى هذه المواضع ألزمتها الرفع ، وهى سبب دخول الرفع فيها .
وعلته : أن ما عمل فى الأسماء لم يعمل فى هذه الأفعال على حد عمله فى الاسماء ، كما أن ما يعمل فى الأفعال فينصبها أو يجزمها لا يعمل فى الأسماء وكينونتها فى موضع الأسماء ترفعها كما يرفع الاسم كينونته مبتدأ " .
وقال ١/٤١٠
" ومن زعم ان الأفعال ترتفع بالابتداء فانه ينبغى له أن ينصبها إذا كانت فى موضع ينتصب فيه الأسم ، أو يجرها إذا كانت فى موضع ينجر فيه الاسم ، ولكنها ترتفع بكينونتها فى موضع الاسم " .
وفى المقتضب ٢/٥ " اعلم أن هذه الأفعال المضارعة ترتفع بوقوعها مواقع الاسماء ، مرفوعة كانت الاسماء أو منصوبة أو مخفوضة ، فوقوعها مواقع الأسماء هو الذى يرفعها .

وقد أورد المصنف من ذلك صورتين :

[الأولى](١٣٤) : ما يكون الفعل المضارع فيها واقعا فى موضع الخبر(١٣٥)

والثانيــة : ما يكون الفعل فيها واقعا فى موضع المبتدأ كما سنبينـه •

الأولى : (قولك : زيدٌ يضْــرِبُ) •

الشاهد فيـه : أن الفعل المضارع الذى هو يضرب مرفوع ، وعامل رفعـه معنوى ، وهـــو وقوعـه فى موضع يستقيم وقوع الاسم / فيـه ، ألا ترى أنـه كما ساغ أن يقال : زيد يَضْـــرِبُ، يسوغ أيضا أن يقال : زيدٌ ضَارِبٌ • ٢٥٩ و

قولـه : (رفعتـه لأن ما بعد المبتدأ من مظان صحة وقوع الاسماء)

اعلم أن هذا الكلام فى معنى ما ذكرناه ، ومضمونـه شيئان :

أحدهما : الحكم برفع يضرب • والأخر : ذكر الموجب لرفعـه وهو قوعـه فى موضع وقـــوع الاسم فى ذلك الموضع •

قال الجوهرى(١٣٦) : مَظِنَّةُ الشيءِ : مَوْضِعُهُ ، ومَأْلَفُهُ الذى يُظَنُّ كونُه فيـه والجمع مظان(١٣٧) •

الثانية : قولـه : (وكذلك إذا قلتَ : يَضْرِبُ الزيدانِ) •

الشاهد فيـه : أن الفعل المضارع ، وهو " يضرب " وقع فى مظان وقوع الاسم المبتــدأ ، وهذا الوقوع عامل معنوى أوجب رفعـه والكلام فيـه على سياق(١٣٨) ما تقدم فى الصورة الأولى •

= ولا تنتصب إذا كانت الاسماء فى موضع نصب ، ولا تنخفض على كل حال ، وان كانت الاسماء فى موضع خفض " •

وذهب حذاق الكوفيين منهم الفراء الى أن الرافع للمضارع التجرد من الناصب والجازم • وقال ثعلب : نفس المضارعة ، ونسب للكسائى أن الرافع حروف المضارعة •

وانظر تفصيل ذلك فى الانصاف (المسألة ٧٤) ٢ /٥٥٩ وما بعدها ، وابن يعيش ٧ /١٢ ، ١٣ ، والأشباه والنظائر ١ /٢٤٣ ، ٢٤٤ ، وشرح الكافية ٢ /٢٢٧ ، والهمع ١ /١٦٤ ، وشرح الأشمونى ٣ /٢٧٧

(١٣٤) نقص فى (أ) (١٣٥) فى (ب) موقع •

(١٣٦) هو اسماعيل بن حماد الجوهرى • صاحب الصحاح الامام أبو نصر الفارابى قال ياقوت : كان من أعاجيب الزمان ذكاء وفطنة وعلما ، قرأ على أبى على الفارسى والسيرافى •

وقد ذكر سيبويه هاتين الصورتين بعبارة [أخرى] موجزة (١٣٩) ، فقال :

وأما ما كان في موضع المبتدأ فقولك : يقول زيد ذاك ، وأما ما كان في موضع المبني على المبتدأ فقولك : زيد يقول ذاك (١٤٠) .

قوله : (لأن من ابتدأ كلاماً مُنتقِلاً إلى النُّطقِ عَن الصمتِ لَمْ يلزمْهُ أن يكونَ أول كلمةٍ تَفَوَّهَ بها اسماً أو فعلاً بل مَبْدأُ كلامِهِ مَوْضعُ خِيَرَةٍ في أيِّ قَبيلٍ شاءَ) .

اعلم أن حاصل ما ذكره يرجع الى أن ما يبتدئ به المتكلم لا يتعين أن يكون اسما ، ولا فعلا ، بل زمام الخيرة إليه ، فإن شاء ابتدأ بالاسم ، وان شاء ابتدأ بالفعل ، فإذا بَدَأَ بالفعل كان الفعل واقعا في موضع يستقيم أن يقع الاسم فيه ، وهذا المعنى هو العامل للرفع في الفعل في قولك : يَضْرِبُ الزيدانِ .

قال الجوهري : تقول فِهْتُ بالكلمة أي تَلَفَّظْتُ بِها ، وما فِهْتُ بِكَلِمَةٍ ، وما تَفَوَّهْتُ بمعنى أي ما فتحتُ فِيَّ بِهِ (١٤١) .

قوله (مَوْضِعُ خِيَرَةٍ) بكسر الخاء وفتح الياء ، وقد نقلنا فيه عدة لغات في ديباجة الكتاب (١٤٢) .

صنف كتابا في العروض ، ومقدمة في النحو ، والصحاح في اللغة وهو الكتاب الذي بأيدي الناس اليوم ، وعليه اعتمادهم ، مات سنة ٣٩٣ هـ ، وقيل في حدود الأربعمائة .

أنظر معجم الأدباء ٦/ ١٥١ ، والبغية ١/ ٤٤٦ : ٤٤٨ ، وشذرات الذهب ٣/ ١٤٢ ، ونزهة الألبا ص٢٥٢ : ٢٥٤ .

(١٣٧) أنظر الصحاح مادة (ظنن) ٥/ ٢١٦٠ ، واللسان مادة (ظنن) ٤/ ٢٧٦٢ : ٢٧٦٤ .

(١٣٨) في (ب) مساق .

(١٣٩) نقص في (أ)

(١٤٠) أنظر سيبويه ١/ ٤٠٩ .

(١٤١) أنظر الصحاح مادة (فوه) ٤/ ٢٢٤٤ ، ٢٢٤٥ .

(١٤٢) قال الشارح : " قوله : خيرة رسله . اعلم أن المشهور خِيَرَة بكسر الخاء وفتح الياء على مثال عِنَبَة من قولك : اختاره الله من خلقه وقد روي أيضا بفتح الخاء وتسكين الياء "

أنظر الورقة (٣ ظ ، ٤ و) من الكتاب

وفي اللسان مادة " خير " " وفلانة الخِيَرَةُ من المرأتين ، وهي الخِيْرَةُ والخِيَرَةُ ، والخُورَى ، والخِيرَى " ٢/ ١٢٩٨ .

قال فى شامل اللغة :(١٤٣) الخِيَرَةُ اسمُ الاختِيَارِ .

قولـه : (وقولهم : كَادَ زيدٌ يَقُومُ ، وجَعَلَ يَضْرِبُ ، وطَفِقَ يَأْكُلُ) .

اعلم أنـه لما ذكر أن الموجب لرفع الفعل المضارع إنما هو وقوعـه فى موضع يصح وقوع الاسم فيـه [أورد ثلاث صور وقع الفعل المضارع المرفوع فيها موضعا لا يصح وقوع الاسم فيـه](١٤٤) مرفوعا ، وذلك يبطل ما ذكرتم(١٤٥) .

الأولى : قولهم : كَادَ زَيدٌ يَقُومُ .

الشاهد فيـه أن " كاد " من الأفعال الناقصة ، ولها اسم وخبر ، ويمتنع أن يكون خبرها اسما ، وإنما يكون فعلا مضارعا كما ذكرناه ،(١٤٦) وهو غير واقع فى موضع يستقيم وقوع الاسم فيـه ، وهو مرفوع مع عدم ما ذكرتم من العلة الموجبة للرفـع .

وجوابـه : منع امتناع وقوع الاسم بالنظر الى الأصل ، وإنما لم يقع الاسم لغرض .

---

(١٤٣) شامل اللغة : لأبى منصور محمد بن على بن عمر بن الجبان الأصبهانى ، كان من ندماء الصاحب بن عباد ، ثم استوحش منـه ، وهو من أصحاب أبى على ، وصنف بالاضافة الى الشامل فى اللغة : أبنية الأفعال ، وشرح الفصيح ، وانتهاز الفرص فى تفسير المقلوب من كلام العرب .
وقرىء عليه فى سنة ست عشرة وأربعمائة .
أنظر بغية الوعاة ١/١٨٥ ، ١٨٦ ، وذيل كشف الظنون ٤/٣٩ ، وهدية العارفين ٦/٧٦ ، وكتاب الشامل فى اللغة من الكتب المفقودة التى لم يعثر عليها بعد .

(١٤٤) نقص فى (أ)

(١٤٥) لما قرر المصنف أن الفعل المضارع مرفوع بوقوعـه موقع الاسم اعترض على نفسه بمـا يحتمل أن يعترض بـه عليـه غيره ، ثم أجاب عن كل اعتراض بما يدفعه .
وانظر ابن يعيش ٧/١٣ .

(١٤٦) وانظر ص ٣٠٩ وما بعدها .

قال عبد القاهر (١٤٧) : الأصل أن يُقال : كادَ زيدٌ قائماً كما يُقالُ : كانَ زيدٌ قائماً ، وإنمـا ترك الأصل لأجل أن " كاد " موضوع للتقريب من الحال بخلاف اسم الفاعل ، فإنـه لا تختص صيغته بالحال دون الماضى ألا تراك تقول : مررتُ برجلٍ قائمٍ أمسِ وزيدٌ ضـاربٌ الآن وغداً ، فلما كان اسم الفاعل غير موضوع للحال كما وضع " يفعلُ " له ، خصصـوا خبر كاد به ليكون أدل على مقتضى كاد ، إذ لو قيل : كادَ زيد قائماً جاز أن يظـن أنه فى المستقبل المتراخى ، أو فى ما مضى من الزمان .

وإذا كان الأمر على ما وصفناه لك ، لم يكن رفع الفعل فى قولك : كاد زيد يقوم إلا بوقوعه موقع الاسم . (١٤٨)

وقال أبو سعيد (١٤٩) : وأما كدتُ أفعَلُ ونحو ذلك مما يلزم فيه الفعل فالأصل فيه الاسم ، وإنما ألزموا فيه الفعل لأنه أريد به الدلالة بصيغة الفعل على مقاربة زمانه أو مداناته ، وقرب الالتباس به ، فكان تخصيص الفعل بالخبر أدل على هذه المقاربة من اسم الفاعل . (١٥٠)

---

(١٤٧) هو عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجانى النحوى الامام المشهور ابو بكر . أخذ النحو عن ابن أخت الفارسى ، ولم يأخذ عن غيره لأنه لم يخرج عن بلده . وكان من كبار أئمة العربية والبيان ، صنف المغنى فى شرح الايضاح ، والمقتصد فى شرحه ، واعجاز القرآن الكبير والصغير ، والجمل ، والعوامل المائة ، والعمدة فى التصريف ، وغير ذلك .
مات سنة احدى ـ وقيل أربع ـ وسبعين وأربعمائة .
وانظر ترجمته فى : طبقات ابن قاضى شهبه ٢ / ٩٥ ، وبغية الوعاة ٢ / ١٠٦ وشذرات الذهب ٣ / ٣٤٠ ، ونزهة الألبا ص ٢٦٤ ، ٢٦٥ .

(١٤٨) أنظر المقتصد شرح الإيضاح لعبد القاهر الجرجانى ٢ / ٩٨٢ ، ٩٨٣ (رسالة)

(١٤٩) هو الحسن بن عبد الله بن المرزبان أبو سعيد السيرافى النحوى ، ولد بسيراف قبل السبعين ومائتين ، وتوفى سنة ثلاثمائة وثمانية وستين ، وله من التصانيف: شرح كتاب سيبويه ، والاقناع فى النحو ، وألفات القطع والوصل وغيرهما .
وانظر ترجمته فى نزهة الألبا ص ٢٢٧ : ٢٢٩ ، أنباه الرواة ١ / ٣١٣ : ٣١٥ ، معجم الأدباء ٨ / ١٤٥ ، ٢٣٢ ، وشذرات الذهب ٣ / ٦٥ ، وطبقات الزبيدى ص ١٢٩

(١٥٠) فصّل السيرافى هذه المسألة تفصيلا دقيقا ، أنظر ١ / ٤٥ : ٤٩ من شرحه لكتاب سيبويه

الثانية : قولهم : جَعَلَ زَيْدٌ يَضْرِبُ .

اعلم أن " جَعَلَ " يأتى على عدة أوجه كما ذكرناه فيما تقدم(١٥١) ، ومن جملتها أنهـا تستعمل استعمال " كاد " تقول : جَعَلَ يَفْعَلُ كذا كما تقول : كَادَ يَفْعَلُ كذا ، وحينئذ يجوز أن يقع اسم الفاعل موضع الفعل المضارع ، إلا أنهم امتنعوا من استعماله تحقيقـا لغرض المقاربة والمداناة كما بيناه .

---

(١٥١) ذكر الشارح فى ديباجة الكتاب " أن جعل لفظ عام فى الأفعال وهو أعم من خَلَقَ وصَنَعَ ، وعملها ، ويتصرف على خمسة أوجه :

الأول : بمعنى طَفِقَ وصَارَ ، فلا يتعدى نحو جَعَلَ زيدٌ يَقُولُ كَذَا .

الثانى : بمعنى خَلَقَ وأَوْجَدَ ، فيتعدى إلى مفعول واحد كقوله تعالى : " وجَعَلَ الظُّلماتِ والنورَ " .

الثالث : بمعنى جَعْلَ شَىْءٍ مِنْ شَىْءٍ وتَكْوِينُهُ كقوله : " جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أزواجا " .

الرابع : بمعنى تَصْيِيرُ الشىءِ عَلَى حَالَةٍ دُونَ حَالَةٍ كقوله : " وجَعَلَ القمرَ فِيهِنَّ نُوراً " .

الخامس : الحكمُ بالشىءِ على الشىءِ كقوله : وجَعَلَ اللّـهُ مِمَّا ذَرَأَ مِنَ الحَرْثِ والأنعامِ نَصِيبًا " .

أنظر الورقة (٢ ظ) من ديباجة الكتاب ، وانظر ص

وذكر الفارقى فى تفسيره للمسائل المشكلة فى أول المقتضب أنّ جَعَلْتُ على أربعـة أوجـه يجمعها أصلان :

أحدهما : أن تكون بمعنى " صيرت " فلا بد أن تتعدى إلى مفعولين .

والآخـر : أن تكون بمعنى " عَمِلْتُ " و " خَلَقْتُ " فلا تتعدى إلا إلى واحد .

أنظر تفصيل ذلك ص ٢٩٤ ، ٢٩٥ وانظر الهمع ١/١٥٥ .

الثالثة : قولهم : طَفِقَ يأكلُ بكسر الماضى وفتح المستقبل .

وقال الأخفش (١٥٢) خلافه ، فجعل العين مفتوحة فى الماضى ، ومكسورة فى المستقبل (١٥٣)

قال الجوهرى : معناه جَعَلَ (١٥٤) ، والكلام فيه على سياق ما تقدم .

قوله : (ولكن عَدَلَ عن الاسم إلى الفعل لغرضٍ)

اعلم أن المراد بالغرض ما ذكرناه من تحقيق التقريب ، وتقرير موضوع " كاد " .

قوله : (وقد استُعمِلَ على الأصلِ فيمن روى بيت الحماسة

[٢] فأُبْتُ إلى فَهْمٍ وَمَا كِدْتُ آيِبـــا

وَكَمْ مِثْلِهَا فَارَقْتُهَا وَهِيَ تَصْفِـــرُ (١٥٥)

---

(١٥٢) هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة مولى بنى مجاشع بن دارم ، أوسط الأخافشة الثلاثة ، فقبله أبو الخطاب الأخفش الكبير شيخ سيبويه وبعده أبو الحسن الأخفش الأصغر تلميذ المبرد وثعلب .

دخل بغداد وأقام بها مدة ، وروى وصنف بها ، ومن مصنفاته معانى القرآن ، المقاييس فى النحو ، الاشتقاق وغيرها .

مات سنة عشر وقيل خمس عشرة وقيل إحدى وعشرين ومائتين .

وانظر ترجمته فى : معجم الأدباء ١١/٢٢٤ : ٢٣٠ ، نزهة الألبا ص ١٠٧ : ١٠٩ ، وطبقات الزبيدى ٧٤ : ٧٦ ، وبغية الوعاة ١/٥٩٠ : ٥٩١ ، نشأة النحو ٨٨ : ٩١ .

(١٥٣) فى أوضح المسالك ص ٥٤ " حكى الأخفش : طفوقا عمن قال طَفَقَ بالفتح ، وطَفَقاً عمن قال : طَفِقَ بالكسر "

وانظر الهمع ١/١٢٨ ، وشرح الأشمونى ١/٢٦٣ ، واللسان مادة (طفق) ٤/٢٦٨١

(١٥٤) فى الصحاح مادة (طفق) ٤/١٥١٧ " طَفِقَ يَفْعَلُ كذا يَطْفَقُ طَفَقاً ، أى جَعَلَ يَفْعَلُ ، ومنه قوله تعالى : " وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا "

قال الأخفش : وبعضهم يقول : طَفَقَ بالفتح يَطْفِقُ طُفُوقاً " .

وفى الكشاف ٢/٧٣ " ويقال طَفِقَ يَفْعَلُ كذا بمعنى جَعَلَ يَفْعَلُ كذا " .

(١٥٥) قائله تأبط شرا واسمه ثابت بن جابر وبحره الطويل وأُبْتُ : مِنْ آبَ يَئُوبُ إذا رجع ، وفَهْم اسم قبيلته ، وهى فَهْم بن عمرو بن قيس بن عيلان ، وتَصْفِرُ من صفير الطائر وهو صوته .

الشاهد فيه : أن الشاعر جعل خبر " كاد " اسما كما هو الأصل ، ولم يحتفل بمــا ذكرناه من الفرض الناشئ من جعل الخبر فعلا .

وقوله (فيمن روى بيت الحماسة) يشير الى أن فيه رواية ثانية وهي :

وأبت إلى فَهْمٍ ولَمْ أَكُ آيِبـاً . (١٥٦)

قال المرزوقي (١٥٧) وجدت الرواية الأولى في أصل شعره (١٥٨)

والمعنى أني رجعت الى قبيلتي " فهم " ، وكدت لاأأوب لأني شافهت التلف .

ويجوز أن يريد : ولم أك أيبا في تقديرهم وظنهم .

قوله (وكَمْ مِثْلِهـا) أي كم مثل هذه القبيلة (١٥٩) فارقتها بالخروج منها وهي مظلومة تصفر أو أنا الغالب .

وصَفِيرُ الطائرِ معروف ، ومنه ما فِي الدَّارِ صَافِرٌ أي ذو صَفِيرٍ ، هذا مذهب البصريين (١٦٠)

والشاهد فيه : أنه استعمل خبر كاد اسما مفردا على الأصل ، وانما قياسه الفعل .

ويروى : وما كُنْتُ آيِباً ، وعليه فلا شاهد فيه .

والمعنى : رجعت إلى هذه القبيلة بعد ما كدتُ ألاَّ أرجعَ إليها ، وكم مثلها من القبائل فارقتها وهي متحسرة من أهلها لإبادتي إياهم بالقتل .

وانظر ابن يعيش ١٣/٧ ، ١٤ ، والمفضل شرح أبيات المفصل ص ٢٤٥ ، والهمع ١٣/١ ، والأشموني ٢٥٩/١ .

(١٥٦) وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه لأن " آيبا " خبر " أك " وليس خبرا لـ " كاد " والرواية الأولى أصح لسلامة المعنى عليها ، أنظر اللسان مادة (كيد) ٣٩٦٥/٥ .

(١٥٧) هو أحمد بن محمد بن الحسن الامام المرزوقي أبو علي من أهل أصبهان ، كان غاية في الذكاء والفطنة ، قرأ على أبي علي الفارسي
صنف شرح الحماسة ، وشرح الفصيح ، وشرح المفضليات ، وشرح أشعار هذيــل وشرح الموجز ، وغيرها .
مات سنة احدى وعشرين وأربعمائة في ذي الحجة .
أنظر ترجمته في بغية الوعاة ٣٦٥/١ .

(١٥٨) أنظر شرح الحماسة للمرزوقي ص ٧٤ : ٨٤ . (١٥٩) هذه الكلمة غير واضحة في الأصل .

(١٦٠) أي أن رافع المضارع هو وقوعه موقع الاسم .

وأما أهل الكوفة فقد اختلفوا في عامل الرفع : فذهب أكثرهم الى أن عامله تعريه من العوامل الناصبة والجازمة ، وذهب الكسائي (١٦١) الى أنه ... ي الزوائد في أوله (١٦٢) •

الطرف الثاني : في عوامل النصب

قوله : (المنصوبُ انتصابُهُ بأنْ وأخواتِه) •

اعلم أن عامل النصب في الأفعال المضارعة لفظي ، بخلاف عامل الرفع (١٦٣) •

وهو أربعة : أنْ ، ولَنْ ، وكَيْ ، وإذَنْ على تفصيل سيرد عليك ، وماعدا هذه / الأربعة [٢٥٩ ظ] فهو عند التحقيق راجع إليها ، وإنما خَصَّصَ المصنف " أنْ " بالذكر في قوله : (بأنْ وأخواتِه) لوجهين :

الأول : أنها أم الباب ، ألا ترى أنها هي التي تضمر بعد الأحرف الخمسة (١٦٤) ، ويمتنع إضمار أخواتها •

الثاني : أنهم اتفقوا على أنها عاملة بنفسها ، واختلفوا في الثلاثة الباقية كما سنبينه •

---

(١٦١) هو أبو الحسن علي بن حمزة مولى بني أسد ، فارسي الأصل سئل عن تلقيبه بالكسائي فقال : لأني أحرمت في كساء ، وقيل غير ذلك • نشأ بالكوفة ، وتعلم النحو على كبر •
له مصنفات كثيرة منها في النحو : مختصر ، واختار لنفسه قراءة صارت إحدى القراءات السبع ، توفي سنة ١٨٩ هـ •
أنظر ترجمته في : نزهة الألبا ٥٨ : ٦٥ ، وأنباه الرواه ٢ / ٢٥٦ ، وطبقات الزبيدي ص ١٣٨ ، وبغية الوعاه ٢ / ١٦٢ ، ١٦٤ ، ونشأة النحو ص ٩٨ : ١٠٠ •

(١٦٢) وانظر ص ٣٧ ، ٣٨ •

(١٦٣) لأن عامل الرفع معنوي وهو وقوعه موقع الاسم على رأي البصريين •

(١٦٤) وهي : الفاء ، والواو ، وأو ، وحتى ، واللام المكسورة •

وقد حكى عن الخليل أن الناصب(١٦٥) إنما هو حرف " أنّ " لاغير(١٦٦).

ويتعلق بهذا الفصل بحثان :

البحث الأول : المشهور أن هذه الأحرف الأربعة نواصب للفعل ونقل صاحب التفصلة(١٦٧) قولين غريبين أشرنا اليهما فيما تقدم(١٦٨)

---

(١٦٥) هو أبو عبد الرحمن الخليل بن احمد الفراهيدى الأزدى ، ولد بالبصرة ، وشب على حب العلم ، فتلقى عن أبى عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر الثقفى وغيرهما .
هو أول من استخرج العروض وألف كتاب العين .
توفى رحمة الله بالبصرة متأثرا بصدمة فى دماغه من سارية سنة ١٧٥ هـ على الأصح .
أنظر ترجمته فى :
أخبار النحويين البصريين ص ٣٨ ، ونزهة الألبا ص ٤٥ : ٤٧ ، وأنباه الرواة ٣٤١/١ ، وبغية الوعاة ٥٥٧/١ : ٥٦٠ ، ونشأة النحو ص ٦٤ ، ٦٥ .

(١٦٦) فى المقتضب ٦/٢ " فأنّ " هى أمكن الحروف فى نصب الأفعال ، وكان الخليل يقول : لا ينتصب فعل البتة إلا بأنّ مضمرة أو مظهرة ، وليس القول كما قال "
وفى ابن يعيش ١٥/٧ " والأصل فى هذه الأربعة أنّ وسائر النواصب محمولة عليها ، وإنما عملت لاختصاصها بالأفعال كما عملت حروف الجر فى الأسماء لاختصاصها بها "
وانظر الهمع ٢/٢ ، وحاشية الصبان على الأشمونى ٢٨٢/٣ .

(١٦٧) هو : أحمد بن محمد البشتى المعروف بالخارزنجى أبو حامد ، كان امام الأدب بخرسان فى عصره ، شهد له أبو عمر والزاهد ومشايخ الطرق بالتقدم ، صنف : تكملة كتاب العين ، وشرح أبيات أدب الكاتب ، وكتاب التفصلة .
مات سنة ثمان وأربعين وثلاثمائة .
أنظر البغية ٣٨٨/١ ، والأنساب ص ١٨٤ .
ولم أعثر على شئ من مصنفاته .

(١٦٨) أنظر الورقة (٩٧ و) من الكتاب .

أولهما : عن طيء أنها ترفع الفعل المضارع بهذه النواصب الأربعة فتقول : لابُدَّ أنْ تفعلُونَ كذا باثبات النون ، وأنشد الفراء (١٦٩)

[٣] إذا كانَ أَمْرُ النَّاسِ عِندَ عَجُوزِهِم
فَلاَ بُدَّ أَنْ يَلْقَوْنَ كُلَّ ثُبُورِ (١٧٠)

الشاهد : أنه رفع بأنْ ، وأثبت النون في " يَلْقَوْنَ " .

وتقول أيضا : أَرَدْتُ أنْ تقومُ بضم الميم ، ولاَ أَبْرَحُ حَتَّى يَخْرُجُ بضم الجيم علامة للرفع .

قال صاحب التفضلة : وهذا أحسن ، وان كان مخالفا للأصل المجمع عليه لأن حركات الفعل ليست بإعراب ، ولا أدلة على المعنى ، وحركة الفعل وسكونه سواء ، ولا تزيدك (١٧١) الحركة أيضا حالا لم يكن معلوما من نظم صيغة الفعل .

---

(١٦٩) هو أبو زكريا يحيى بن زياد مولى بني أسد لقب بالفراء لأنه كان يفري الكلام . ولد بالكوفة من أصل فارسي وتلقى عن الكسائي وغيره ، تقصى أطراف النحو حتى قيل فيه : الفراء أمير المؤمنين في النحو .
صنف معاني القرآن ، الحدود ، المذكر والمؤنث وغير ذلك .
أنظر ترجمته في : أنباه الرواه ص ٤٨١ ، ومعجم الأدباء ١٤/٩ ، وبغية الوعاة ٢/٣٣٣ ، ونشأة النحو ص ١٤١ ، ١٤٦ .

(١٧٠) البيت من بحر الطويل ولم أعثر له على قائل
واستشهد به على اهمال " أنْ حملاً على أختها " ما " المصدرية .
ففي الهمع ٢/٣ " ويجوز إهمال أنْ حملا على إختها " ما " المصدرية " ، فيرفع الفعل بعدها ، وخرج عليه قراءة " أن يتم الرضاعة " بالرفع
والثبور : الهلاك والويل .
والمعنى : إذا كان أمر الناس بيد عجوزهم ، فلا بد من الخسران والهلاك .
أنظر اللسان مادة (ثبر) ٤٦٩/١

(١٧١) في (ب) ولا يزيدك .

وثانيهما : عن بعض العرب أنهم يجزمون الفعل المضارع بهذه الحروف الأربعة ، فيقول : أُحِبُّ أَنْ تَمْذُرْنِي بإسكان الراء ، ولَنْ آتِكَ بإسقاط الياء التي هي لام الكلمة ، وجئتك لِتُكرِمْنِي بإسكان الميم (١٧٢) .

البحث الثاني : قالوا : انما وجب أن تكون هذه الأربعة عاملة لاختصاصها بالفعل ، وانما وجب أن يكون عملها هو النصب لأوجه ثلاثة .

الأول : نقله في الحواشي : أنها قد شابهت " أن " المخففة لفظا و " أن " المخففة تنصب الأسماء اذا وقعت بعدها ، فلذلك اقتضت هذه نصب الأفعال التي تليها (١٧٣) .

الثاني : قاله صاحب أسرار العربية ان " أَنْ " الخفيفة تشبه " أَنَّ " الثقيلة ، وأَنَّ " الثقيلة تنصب الاسم ، فكذلك " أنْ " هذه وجب أن تنصب الفعل ، ثم حملت الثلاثة الباقية عليها لما بينها من المشابهة ، وهو أَنَّ كلَ واحدٍ [منها] (١٧٥) يخلّص الفعل المضارع للاستقبال (١٧٦) .

---

(١٧٢) وفي الهمع ٢/٣ " ولا يجوز الجزم بأن عند الجمهور ، وجوزه بعض الكوفيين قال الرؤاسي من الكوفيين : فصحاء العرب ينصبون بأنْ وأخواتها الفعل ، ودونهم قوم يرفعون بها ، ودونهم قوم يجزمون بها ، وأنشد على الجزم

أُحَاذِرُ أَنْ تَعْلَمْ بِهَا فَتَرُدَّهَا

وممن حكى الجزم بها لغة من البصريين أبو عبيدة ، واللحياني ، وقالا : إنها لغة بني صباح " .

وانظر المغني ١/ ٤٠ وما بعدها ، والأشموني ٣/ ٢٧٨

(١٧٣) انظر الحواشي ورقة (٥٠ ظ ، ٥١ و)

(١٧٤) صاحب أسرار العربية : هو أبو البركات بن الأنباري ، انظر ترجمته ص ١٢ .

(١٧٥) نقص في (أ) .

(١٧٦) انظر أسرار العربية لابن الانباري ص ٢٤١ (رسالة)

وذكر ابن يعيش أن " أَنْ " الخفيفة تشبه " أَنَّ " الثقيلة الناصبة للاسم من جهة المعنى .

فأما من جهة اللفظ فهما مثلان ، وإن كانت المخففة أنقص ، وأما من جهة المعنى .
لأنها تؤول مع الفعل بمصدر كما هو حال " أنّ " الثقيلة مع الجملة الاسمية بعدها .
انظر ابن يعيش ٧/ ١٥ ، وانظر سيبويه ١/ ٤٧٥ .

الثالث : أن الجملة تقع بعدها مفردة فى نحو قولك : عَجِبْتُ مِنْ أَنْ ضَرَبَ زَيْدٌ أىْ [عَجِبْتُ](١٧٧) مِنْ ضَرْبِ زَيدٍ كما تقع بعد " أَنَّ " المشددة المفتوحة الناصبة للاسم وما بعدها من الاسم والخبر بمنزلة المصدر .

قال أبو سعيد : هما يشتركان فيما كان من الأفعال للظن(١٧٨) والخوف كقولك : حَسِبْتُ أَنَّكَ لَا تَقُومَ ، وخَشِيتُ أَلاَّ تَقُومَ ، ولأنهما يتعاقبان على الأفعال التى للإيجاب ، وغير الإيجاب ، فما كان للإيجاب انفرد به المشددة كقولك : عَرَفْتُ أَنَّكَ تَخْرُجُ وما كان لغير الإيجاب انفرد به المخففة كقولك : اشْتَهَيْتُ أَنْ تَخْرُجَ ، فحمل نصب الفعل بأَنْ على نصب الاسم بأَنَّ(١٧٩) .

وقد أورد المصنف لكل واحد من النواصب الأربعة مثالا

الأول : (قولك : أَرْجُو أَنْ يَغْفِرَ اللَّـهُ لِى) .

اعلم أن " أَنْ " تأتى على أقسام :

أحدها : أن تكون مخففة من الثقيلة(١٨٠) .

---

(١٧٧) نقص فى (ب) (١٧٨) فى (أ) الظن .

(١٧٩) لم أعثر على هذا النص فى شرح السيرافى لكتاب سيبويه ، وما عثرت عليه هو قوله فى علة النصب بأَنْ " فأما علة نصبها فمن قبل أن (أَنْ) وما بعدهما من الفعل بمنزلة المصدر كما أن (أَنَّ) المشددة وما بعدها من الاسم والخبر بمنزلة اسم واحد ، فلما كانت المشددة ناصبة للاسم جعلت هذه ناصبة للفعل " . أنظر شرح السيرافى ١/٥١ ، ٥٣ (رسالة) ، والهمع ٢/٢ ، والأشمونى ٣/٢٨٢ ، ٢٨٣

(١٨٠) وذلك بعد أفعال اليقين نحو " عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ " أو ما نُزِّلَ منزلته نحو قول الشاعر:

زَعَمَ الفَرَزْدَقُ أَنْ سَيَقْتُلُ مِرْبَعًا
أَبْشِرْ بِطُولِ سَلَامَةٍ يا مِرْبَعُ

وأَنْ هذه ثلاثية الوضع ، وهى مصدرية أيضا ، وتنصب الاسم وترفع الخبر خلافا للكوفيين زعموا أنها لا تعمل شيئا .

أنظر المغنى ١/٣٠ ، ٣١ ، والأشمونى ٣/٢٨٢ ، ٢٨٣

وثانيها : أن تكون بمعنى أي (١٨١). وثالثها : أن تكون زائدة (١٨٢)

ورابعها : أن تكون ناصبة للفعل المضارع (١٨٣) وقد عرفت أنّ هذه مع الفعل فى تقدير المصدر،

ألا ترى أنّ المعنى فيما ذكره من المثال : أرجو غفرانَ اللـه لى .

الثانى : قولـه فى التنزيل (فلن أبرحَ الأرضَ) (١٨٤) وهى نفى سيفعلُ أو سوف يفعلُ .

---

(١٨١) وهى المفسرة وضابطها : أن تسبق بجملة فيها معنى القول دون حروفه نحـــو قولـه تعالى " فأوحينا إليـه أنِ اصنعِ الفُلْكَ " أى اصنع ، وقولـه " وانطلقَ الملأُ مِنهُم أنِ امشُوا " .

أنظر المغنى ١/ ٣١ : ٣٢ والأشمونى ٣/ ٢٨٥ .

(١٨٢) وهى التالية لـ " لمّا " التوقيتية نحو " فلمّا أنْ جاءَ البشيرُ " والواقعة بين الكاف ومجرورها كقول الشاعر :

كأنْ ظبيةٍ تعطُو إلى وارقِ السَّلَمْ

فى رواية جر " ظبيـة "

وبين القسم ولو كقول الشاعر :

فأقسِمُ أنْ لَوِ التقَينا وأنتُـمُ

لكانَ لكمْ يومٌ مِنَ الشَّـرِّ مُظلِـمُ

وبعد إذا كقول الشاعر :

فأمهلَـهُ حتّى إذا أنْ كأنّـهُ

معاطِى يـدٍ فى لُجّةِ الماءِ غامِـرُ

أنظر المغنى ١/ ٣٣ ، ٣٤ ، والأشمونى ٣/ ٢٨٥ : ٢٨٦

(١٨٣) وتقع فى موضعين :

أحدهما : فى الابتداء فتكون فى موضع رفع نحـو " وأنْ تصُومُوا خيرٌ لكُمْ "

والثانى : بعد لفظ دال على معنى غير اليقين ، فتكون فى موضع رفع نحـــو " ألمْ يأنِ للّذينَ آمنُوا أنْ تخشعَ قلوبُهُمْ "

أنظر المغنى ١/ ٢٧ ، ٢٨ ، والمقتصد لعبد القاهر ١/ ٤٨٧ : ٤٨٩ .

(١٨٤) الآية ٨٠ من سورة يوسف ، وانظر الكشاف ٢/ ٣٣٧ .

وقد اختلفوا فى أنها تقتضى النفى دائما أو غير دائم ، وفى أنها مركبة من حروف المعانى أو من الحروف البسيطة كما يأتيك تفصيله فى القسم الثالث .(١٨٥)

وقوله (الأرض) مفعول أبرح ، والمعنى : لا أفارق الأرض ويجوز أن يكون " الأرض " منصوبا باعتبار أنه ظرف .

---

(١٨٥) أنظر الورقة (٣٢٣ ظ ، ٣٢٤ و) من الكتاب

وفى سيبويه ٤٠٧/١

" ولَنْ : فأمّا الخليل فزعم أنها لا أنْ ، ولكنهم حذفوا لكثرته فى كلامهم كما قالوا : وَيْلُمِّه (يريدون وَيْ لِأُمِّه) وكما قالوا يَوْمَئِذٍ ، وجعلت بمنزلة حرف واحد كما جعلوا هَلاَّ بمنزلة حرف واحد ، فإنما هى هَلْ ولاَ .

وأما غيره فزعم أنه ليس فى " لَنْ " زيادة ، وليست من كلمتين ، ولكنها بمنزلة شىء على حرفين ليست فيه زيادة وأنها فى حروف النصب بمنزلة " لَمْ " فى حروف الجزم فى أنه ليس واحد من الحرفين زائدا ، ولو كانت على ما يقول الخليل لما قلت : أمّا زيداً فلَنْ أضْرِبَ لأنّ هذا اسم والفعل صلة فكأنه قال : أمّا زيداً فلا الضَّرْبُ لَه "

وقال الزمخشرى فى الكشاف ٢٤٨/١ عند قوله تعالى " فإنْ لَمْ تَفْعَلُوا ولَنْ تَفْعَلُوا " :

" فإنْ قلتَ : ما حقيقة " لَنْ " فى باب النفى ؟ قلتُ : لاَ ولَنْ أختان فى نفى المستقبل إلا أنَّ فى لَنْ توكيداً وتشديداً تقول لصاحبك : لاَ أُقيمُ غداً ، فإن أنكر عليك قلتَ : لَنْ أُقيمَ غداً كما تفعل فى أنَا مُقِيمٌ ، وإنِّى مُقِيمٌ ، وهى عند الخليل فى إحدى الروايتين عنه أصلها لاَ أنْ ، وعند الفراء لاَ أبدلت ألفها نونا ، وعند سيبويه واحدى الروايتين عن الخليل حرف مقتضب لتأكيد نفى المستقبل "

وقال ابن هشام فى المغنى ٢٨٤/١ " ولا تفيد " لن " توكيد النفى خلافا للزمخشرى فى كشافه ، ولا تأبيده خلافا له فى أنموذجه ، وكلاهما دعوى بلا دليل "

وانظر شرح السيرافى ٥٧/١ ، والمقتضب ٨/٢ ، المسائل المنثوره للفارسى ص ١٤٤ وسر الصناعة ٣٠٤/١ ، التفسير الكبير للامام الفخر الرازى ١٢١/٢ ، وابن يعيش ١٥/٧ ، ١٦ ، والهمع ٣/٢ ، ٤ ، والاشمونى ٢٧٨/٣ .

الثالث : قولك : (جئتُ كَيْ تعطِيَنِي)

اعلم أن ما بعد كي منصوب ، واختلفوا في عامل النصب ، فالمشهور وهو اختيار المصنف أنها هي الناصبة للفعل بنفسها ونقل عن بعض العرب أنه زعم أنها حرف من حروف الجر وأنها نازلة منزلة حتى ، وحينئذ لا تكون " كي " ناصبة بنفسها ، وإنما ينتصب الفعل بعدها بأن مضمرة كما ينتصب بعد حتى بأن المضمرة (١٨٦) .

الرابع : قولك : (إِذَنْ أُكرِمَكَ) .

اعلم أن " إذاً " لها ثلاثة مواضع (١٨٧) :
موضع تعمل فيه لا غير ، وموضع لا تعمل فيه ويجب إلغاؤها ، وموضع يجوز فيه الأمران .

قال عبد القاهر : إذَنْ لا تعمل إلا بعد ثلاث شرائط .

أولها : أن تكون جواباً ، وثانيها : أن يكون الفعل بعدها غير معتمد على ما قبلها وثالثها : أن يكون الفعل مستقبلاً ، وذلك قولك : لمن يقول : أنا آتيك إذن أكرمك ، وهذا جواب لقوله : آتيك والفعل بعدها غير معتمد على ما قبلها ، ألا ترى أن " أكرمك " كلام مستأنف ، وهو مستقبل ، فإن قلت لمن يقول : أنا آتيك ، أنا إذاً أكرمك ، لم يجز النصب لأنه قد اعتمد الفعل بعدها على ما قبلها ، لأن قولك " أنا " مبتدأ ، وأكرمك خبره ، وهو أولى به لكونه خبرا عنه ، فيبطل عمل " إذَنْ " لأن خبر المبتدأ اسم "

---

(١٨٦) في سيبويه ١/٤٠٨ " وبعض العرب يجعل " كي " بمنزلة حتى وذلك أنهم يقولون : كَيْمَه في الاستفهام ، فيعملونها في الأسماء ، كما قالوا : حَتَّامَه وحتَّى مَتَى ، ولِمَه ، فمن قال : كَيْمَه فإنه يضمر أن بعدها ، وأما من أدخل عليها اللام ، ولم يكن من كلامه كيمه ، فإنها عندهم بمنزلة أن ، وتدخل عليها اللام كما تدخل على أن ، ومن قال : كيمة جعلها بمنزلة اللام " .
وانظر السيرافي ١/٦٠ ، والمقتضب ٢/٩ ، والمسائل المنثورة ١٤٤ ، وابن يعيش ١٧/٧ ، ١٨ ، والتسهيل ٢٢٩ ، ٢٣٠ ، والهمع ٢/٥ ، ٦ والأشموني ٢٧٨/٣ ، ٢٨٢ .

(١٨٧) في سيبويه ١/٤١٠ (٣/١٢ هارون)
" هذا باب إذَنْ ، اعلم أن " إذَنْ " إذا كانت جوابا ، وكانت مبتدأة عملت في =

والاسم إذا وقع موقعه الفعل ، كان مرفوعا فهو بمنزلة قولك : أنا إذاً نكرمك ، وليس " إذاً " بحرف وضع على العمل البتة حتى لا يجوز ابطال عمله كما كان ذلك فى " أنّ " لأنها تقع حيث لا يجوز عملها ، كقولك : إذاً أنا عاقلٌ كذا وإذا كان " إذاً " مما يلغى ثم وقع المبتدأ قبله نحو : أنا إذاً أكرمك كان المبتدأ بالفعل أولى من إذاً .

وكذا إذا قلتَ : إنْ تكرمْني إذاً أكرمْك ، لم يجز النصب ووجب الجزم لأجل أن قولك : إنّ تكرمنى يقتضى الجواب ، وهو قبل إذاً ، فاستحقاقه الفعل أقوى من استحقاق إذاً ، فاذا اقتضى الفعل الشرط جزمه ، وإذا جزمه لم يكن لإذاً فيه حظ إذ المجزوم لا يَنْتصِبُ فلو قلتَ : / إنْ تُكرمْنِى إذَنْ أكرمَك(١٨٨) فنصبت الفعل باذن أبطلت حكم الشرط ، وذلك ٦٢٥ و فاسد من حيث إنّ " إذاً " يصح لك معنى من غير نصب ، ولا يصح للشرط معنى من غير الجزاء ، فإذا قلتَ : إنْ تكرمْني لم يحصل الغرض مالم تأت بالجزاء فتقول : أُكرمْك .

وإذا كانَ الأمر على هذا وجب إبطال عمل " إذاً " وجعل الفعل مجزوما بالجزاء لأن ذلك لا ينقض معنى " إذاً " وإعمال " إذاً " ينقض معنى الشرط ، وتقول : واللـه إذاً لا أفعلُ تلغى إذَنْ لأجل أنَّ الفعلَ الذى هو لاَ أفعَلُ معتمد على اليمين فلو نصبت فقلت : إذاً لا أفعلَ أبطلتَ حكم اليمين ، ولم تأت لها بجواب ، فجرى فى الفساد مجرى قولك : إنْ تكرمْني إذا أكرمَك بالنصب(١٨٩) .

الفعل على أرى فى الاسم اذا كانت مبتدأة ، وذلك قولك : اذن أجيئك ، اذن آتيك " .

وانظر شرح السيرافى ١/٦٢ ، ٦٣ ، والمقتضب ٢/١٠ ، ١٣ ، والمسائل المنثورة ١٤٤ ، ١٤٥ وابن يعيش ٧/١٦ ، ١٧ ، والهمع ٢/٦ ، ٧ ، والاشمونى ٢٨٧ : ٢٩١ .

(١٨٨) فى (ب) فتنصب

(١٨٩) أنظر المقتصد ٢/٩٩١ ، ٩٩٢ (رسالة)

وفى سيبويه ١/٤١١ ، ٤١٢ " ومن ذلك أيضا والله اذن لا أفعل من قبل أن أفعل معتمد على اليمين واذن لغو ، وليس الكلام هاهنا بمنزلته اذا كانت اذن فى أوله لأن اليمين هاهنا الغالبة ، ألا ترى أنك تقول : اذا كانت اذن مبتدأة — اذنْ واللـه لاَ أفعَلُ لأن الكلام على لذن ، والله لا يعطى شيئا " وانظر ١/٤١٠ ، والمقتضب ٢/١١

وإذا كان الفعل بعد "اذن" معتمد على ما قبلها لم تكن مبتدأة أيضا ، فهذه الأحوال التى ذكرنا نحو : إنْ تكرمْنِي اذًا أكرمْك قد حصل فيها سببان :

أحدهما : الجواب ألا ترى أن قولك : أُكرمْك جواب .

والثاني : الاستقبال لأن الجزاء لا يكون بالحال أبدا ، ألا ترى أنك اذا قلت : إنْ تَأتِنِي آتك لم يتصور حضور الفعل ، ولو جاز ذلك لجاز أن تقول : ان تأتني آتك ، وأنت فى حال الايتان هذا خلف .

والسبب الثالث : لم يحصل وهو أن يكون الفعل منقطعا مما قبل اذن كما كان فى قولك لمن يقول : أنا أتيك اذن أكرمك ، فلم يكن لها على ، وكذا ما ذكره من أن الرجل يحدثك بحديث فتقول له : إذن أَظُنُّكَ كاذِبًا تريد أنك فى حال الظن ، لا يكون لاذن عمل لأجل أنه وان كان جوابا ، وكان الفعل منقطعا عما قبلها اذ ليس قبله مبتدأ يكون أظنك خبرا له ، ولا شرط يكون أظنك جزاء له الا أنه لما كان فعل حال لم يعمل فيه اذن لأن هذا الباب يبنى على الاستقبال الا ترى أنَّ [أنْ](١٩٠) ولن ، وكى واذن لا تدخلهن فى الحال ، فلا تقول يعجبنى أن يخرجَ زيد ولا لن يخرجَ زيد ، وأنت تريد الحال ، وكذا لا تقول : جئتك كى تعطينى ، وأنت تريد أنه فى حال الإعطاء ، فاذن بمنزلة باب ظننت فى أنها تلغى وتعمل كما ستعرفه (١٩١) .

وإذا جاز الإعمال والإلغاء فى موضع كان التقدير مختلفا ، وذلك قولك : ان تأتنى آتك وإذًا أكرمْك ، إن جعلت أكرمك كلاما مستأنفا عَمِلَتْ (١٩٢) اذن لأنها جواب ، والفعل بعدها غير معتمد على ما قبلها ، وان جعلته داخلا فيما قبله لم يكن لاذن عمل لكون الفعل (١٩٣)

---

(١٩٠) نقص فى (ب)   (١٩١) وانظر سيبويه ١/٤١٢ ، والمقتضب ٢/١٠

(١٩٢) فى (ب) أعملت

(١٩٣) هذا هو الموضع الذى يجوز فيه الأمران وذلك اذا كانت اذن بين الفاء والواو وبين الفعل .

قال سيبويه ١/٤١٢ " واعلم أن اذن اذا كانت بين الفاء والواو وبين الفعل فانك فيها بالخيار ان شئت أعملتها كاعمالك أرى وحسبت اذا كانت واحدة منها بين اسمين ... الخ "

وانظر المقتضب ٢/١١ ، ١٢

بعدها معتمدا على ما قبلها فتجزمه ، فتقول : وإذن أكرمك كما تقول آتك فأكرمك[194] ،
فالحاصل أن " اذن " اذا وقعت بعد شرط أو مبتدأ أو قسم أو كان الفعل حالا كانت
لغوا لا تعمل ، قال الفراء : وتكتب اذن بالنون اذا عَمِلت[195] ، وبالألف إذًا كانت لغوًا[196] ،

---

(١٩٤) فى (أ) وآتك أكرمك .

وفى سيبويه ٤١٢/١

" وتقول : إنْ تأتني آتِكَ وإذَنْ أُكْرِمْكَ إذا جعلت الكلام على أوله. ولم تقطعه وعطفته على الأول وإن جعلته مستقبلا نصبت ، وان شئت رفعته على قول من ألغى ، وهذا قول يونس ، وهو حسن لأنك إذا قطعته من الأول فهو بمنزلة قولك : فإذن أفعلَ ، إذا كنتَ مجيبًا رَجلاً "

(١٩٥) فى (ب) اذا أعملت (١٩٦) فى (أ) الألف

(١٩٧) فى الأشمونى ٢٩١/٣ " أختلف فى لفظها عند الوقف عليها ، والصحيح أن نونها تبدل ألفا تشبيها لها بتنوين المنصوب ، وقيل : يوقف بالنون لأنها كنون لن وأن روى ذلك عن المازنى والمبرد ، ويبنى على هذا الخلاف خلاف فى كتابتها ، والجمهور يكتبونها بالألف ، وكذا رسمت فى المصاحف ، والمازنى والمبرد بالنون وعن الفراء : إنْ عَمِلَتْ كتبت بالألف ، وإلاَّ كتبت بالنون للفرق بينها وبين إذًا ، وتبعه ابن خروف "

وأنظر حاشية العطار على شرح الأزهرية ص ١٥٢ .

(وينتصب بأَنْ مُضمرةً بعدَ خمسةِ أحرف ، وهي حتَّى[198] ، واللامِ ، وأوْ بمعنى إلى ، وواو الجَمعِ ، والفاءِ في جوابِ الأشياءِ السّتّةِ) .

التفسير ، ونحدده بأربعة أبحاث :

البحث الأول : في رسم مسائل اختلف فيها البصريون والكوفيون وهي خمس :

المسألة الأولى : في " حَتَّى " ، وفيها ثلاثة مذاهب :

الأول : وهو مذهب أهل البصرة أنه حرف جر سواء وقع بعدها[199] الفعل أو الاسم ، إلاّ أنّ في صور وقوع الفعل بعدها يجب إضمار " أنْ " لأن حرف الجر لا يدخل على الفصل ، والفعل منصوب بعدها بأنْ المضمرة ، وليس منصوبا بحتى نفسها ، وفي صور وقوع الاسم بعدها هي عاملة فيه الجر بنفسها[200] .

الثاني : وهو مذهب أهل الكوفة أنّ " حَتَّى " تعمل في الفعل المضارع النصب ، وفي الاسم الجر من غير حاجة إلى إضمار ناصب في الفعل ، وجار في الاسم تقول في الفعل : أَطِعِ اللّـهَ حَتَّى يُدْخِلَكَ الجَنَّةَ ، وفي الاسم : مَطَلْتُهُ حَتَّى الشِّتَاءِ[201] ، وَسَوَّفْتُهُ حَتَّى الصَّيْفِ[202] .

الثالث : وهو معتقد الكسائي أنها تنصب الفعل بنفسها ، وأما الاسم فلا تعمل فيه ، وإنما يَنْجَرُّ بعدها بإلى مضمرة أو مظهرة[203] .

---

(١٩٨) في (أ) ، (ب) (وهو) ، وفي المفصل ص ٢٤٦ ، وابن يعيش ٧/١٨ (وهي) .

(١٩٩) في (ب) بعد .

(٢٠٠) أنظر الانصاف ٢/٥٩٧ وما بعدها (مسألة ٨٣) ، والمقتضب ٢/٣٨ ، والمغني ١/١٢٢ وما بعدها .

(٢٠١) المَطْلُ : التَّسْوِيفُ والمُدَافَعَةُ بالعِدَةِ والدَّيْنِ ، أنظر اللسان مادة " مطل " ٦/٢٢٥ ٤

(٢٠٢) أنظر الانصاف ٢/٥٩٧ ، والهمع ٢/٨ ، والأشموني ٣/٢٩٨ .
والتَّسْوِيفُ : التأخير من قولك : سوف أفعل .
أنظر اللسان مادة " سوف " ٣/٢١٥٢

(٢٠٣) في الانصاف ٢/٥٩٨ " وأما الكسائي فقال : إنما قلتُ : إنها تخفض بإلى مضمرة أو مظهرة لأن التقدير في قولك : ضَرَبْتُ القومَ حَتَّى زيدٍ ، حتى انتهى ضربي إلى زيدٍ ، ثم حذفنا " انتهى ضربي إلى " تخفيفا ، فوجب أن تكون إلى هي العاملة " وانظر الهمع ٢/٨ .

المسألة الثانية : فى اللام الداخلة على كى ، ولام الجحد .

أما لام " كى " فنحو قولك : جِئْتُكَ لِتُكْرِمَنِي ، وفيها مذهبان :

أحدهما : قاله أهل البصرة أنها لا تعمل بنفسها فى الفعل ، وإنما الناصب للفعل بعدها شئ مضمر ، وهو " أنْ " والأصل : جِئْتُكَ لأنْ تُكْرِمَنِي (٢٠٤) .

والمذهب الثانى : معتقد أهل الكوفة أن لام كى هى الناصبة للفعل بنفسها من غير تقدير " أنْ " بعدها (٢٠٥) .

قال ابن دُرُسْتَوَيه (٢٠٦) : إنما سموها لام كى لأنه لا يجوز أن تظهر بعدها كى ، كما تظهر " أنْ " لأنَّ معناهما واحد ، وعملهما واحد والعمل لها لا للام (٢٠٧) .

---

(٢٠٤) أنظر الانصاف ٢ / ٥٧٥ وما بعدها (المسألة ٧٩) ، وشرح الأشمونى ٣/٢٩٢

(٢٠٥) أنظر الانصاف ٢ / ٥٧٥ وما بعدها ، وشرح ابن يعيش ٧/١٩ ، ٢٠ وشرح الأشمونى ٣/٢٩٢ .

(٢٠٦) هو أبو محمد عبد الله بن جعفر بن درستويه الفارسى ، نشأ بفسا من بلاد فارس ، وأقام ببغداد ، وتلقى عن ابن قتيبة والمبرد وثعلب وغيرهم .
ومن تصانيفه فى النحو : الارشاد ، وأسرار النحو ، والرد على ثعلب فى اختلاف النحويين ، وأخبار النحويين ، وشرح مختصر الجرمى وغيرها ، توفى ببغداد سنة ٣٤٧ هـ .
أنظر ترجمته فى بغية الوعاه ٢ / ٣٦ ، ونزهة الألبا ص ٢١٣ ، ٢١٤ ، ووفيات الأعيان ٣/٤١٦ ، ونشأة النحو ص ١٥٠ .

(٢٠٧) لم أعثر على هذا الرأى لابن درستوية فى أمهات كتب النحو ، ورأيه هذا أحد أدلة الكوفيين على أنَّ لام كى هى الناصبة للفعل المضارع بنفسها ، قال ابن الأنبارى فى الانصاف ٢ / ٥٧٥ (المسألة ٧٩) " أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنها هى الناصبة لأنها قامَتْ مَقَام كَيْ ، ولهذا تشتمل على معنى كى ، وكما أنَّ كَيْ تنصب الفعل فكذلك ما قام مقامه " .

وأما لام الجحد فنحو قولك[(٢٠٨)] : ما كانَ زيدٌ ليدخلَ دارَكَ ، وما كانَ خالدٌ ليأكلَ طعامَكَ[(٢٠٩)] .

وقد اختلف فيها أهل البصرة والكوفة ، فذهب الكوفيون إلى أنها هي الناصبة بنفسها ، ويجوز إظهار " أنْ " بعدها للتوكيد ، فتقول : ما كانَ زيدٌ لأنْ يدخلَ دارَكَ ، وما كانَ بكرٌ لأنْ يأكلَ طعامَكَ .

وسوّغوا تقديم مفعول الفعل المنصوب بهذه اللام عليها نحو : ما كانَ زيدٌ دارَكَ ليدخلَ ، وما كانَ عمرو طعامَكَ ليأكلَ .

وذهب البصريين أنه لا يجوز أن تكون عاملة بنفسها ، وإنما ينتصب الفعل بعدها بأن مضمرة ، ويمتنع إظهارها ، ولا يجوز تقديم مفعول الفعل المنصوب بعدها عليها[(٢١٠)] .

وإنما سُمي لام الجحد بسبب الجحد الذى فى أول الكلام ، وهو قوله : وما كان ، فأما اللام نفسها فليست للجحد[(٢١١)] .

المسألة الثالثة : فى " أو " والفعل المضارع بعدها منصوب بأن مضمرة ، وقد اختلفوا فى تقديره :

فذهب بعضهم الى أن تقديره إلاَّ أنْ ، وذهب آخرون إلى أنَّ تقديره إلَى أنْ ، والمعنى فيه : أن معنى " أو " مع أنَّ المضمرة على أحد هذين التأويلين ، وليس المراد أن " أو " وحدها بمعناهما[(٢١٢)] .

---

(٢٠٨) فى (أ) نحو .

(٢٠٩) الجَحْدُ ، والجُحُودُ الإنْكَارُ ، وسميت بذلك من تسمية العام بالخاص لأن الجُحُودَ إنكار الحق لا مطلق النفى ، والنحويون أطلقوه وأرادوا الثانى .
وسمّاها النحاس لام النفى وهو الصواب .
أنظر حاشية الصبان على الاشمونى ٣/٢٩٢ ، والهمع ٢/١٧ .

(٢١٠) أنظر تفصيل ذلك فى الانصاف ٢/٥٩٣ (المسألة ٨٢) وشرح الرضى على الكافيه ٢/٢٣٣ .

(٢١١) وانظر سيبويه ١/٤٠٨ ، والمقتضب ٢/٧ ، والانصاف ٢/٥٩٣ (المسألة ٨٢)

(٢١٢) أنظر سيبويه ١/٤٢٧ ، والمقتضب ٢/٢٨ ، والأشمونى ٣/٢٩٦ .

وقول المصنف (أَوْ بمعنى إلَى) هو الصواب ... " أَوْ " المقيد بمعنى " أَوْ " ليست

داخلة في معنى " أو " ولا جزءا من معناه .

وقد وقع في كثير من النسخ : وأَوْ بمعنى إلَى أَنْ ، والرواية عن المصنف انما هو / بمعنى ٢٦ظ

إلَى لا غير من غير تقدير أن ، وهو كذلك لما ذكرناه .

قال الحضرمي (٢١٣) : ويصلح فيها كَيْ في بعض المواضع (٢١٤) .

المسألة الرابعة : واو الجمع في نحو قولك : لا تَأْكُلِ السَّمَكَ وتَشْرَبَ اللَّبَنَ ، بنصب

" تشرب " والمعنى لا تجمع بينهما (٢١٥) وفي عامل النصب في الفعل المضارع المعطوف

ثلاثة أقوال :

أولها : قاله أهل الكوفة انه منصوب على الصَّرْف (٢١٦) ، وقد ذكرنا تقريره وتزييفه أول الكتاب (٢١٧) .

وثانيها : قاله أهل البصرة : إنه منصوب بأَنْ مضمرة ، والمعنى : لا تَأْكُلِ السَّمَكَ وأَنْ

تَشْرَبَ اللَّبَنَ (٢١٨) .

---

(٢١٣) هو : عبد الله بن زيد بن الحارث الحضرمي البصري أبو بحر بن أبي اسحاق أحد

الأئمة في القراءات والعربية ، وكان واسع العلم بكلام العرب ، سئل عنه

يونس فقال : هو والنحو سواء ، أي هو الغاية فيه ، مات سنة سبع وعشرين

ومائة عن ثمان وثمانين سنة .

أنظر ترجمته في : بغية الوعاة ٢ / ٤٢ ، ونشأة النحو ص ٥٨ : ٦١ .

(٢١٤) فيكون ذلك بالقياس على (حتى) لأنها تستعمل بمعنى إلى ، وبمعنى كي .

أنظر الأصول لابن السراج ٢ / ١٢٥ (رسالة) ، والمقتضب ٢ / ٢٩

(٢١٥) وانظر سيبويه ١ / ٤٢٤ ، ٤٢٥ ، والمقتضب ٢ / ٢٥ ، والهمع ٢ / ١٣ .

(٢١٦) أنظر الانصاف ٢ / ٥٥٥ وما بعدها (المسألة ٧٥)

ومعنى الصرف : أن تأتي بالواو معطوفة على كلام في أوله حادثة لا تستقيم

إعادتها على ما عطف عليها ، فإذا كان كذلك فهو الصرف .

أنظر معاني القرآن للفراء ١ / ٣٣

وقال في ١ / ٢٣٥ " والصرف أن يجتمع الفعلان بالواو أو ثم أو الفاء أو " أو "

وفي أوله جحد أو استفهام ثم ترى ذلك الجحد أو الاستفهام ممتنعا أن يكرر

في العطف وذلك الصرف " . وانظر المغني ٢ / ٣٦١ ، وحاشية الدسوقي على المغني ٢ / ٢٣

(٢١٧) أنظر الورقة (٢٩ ظ) من الكتاب ، والانصاف المسألة ٧٥

(٢١٨) أنظر سيبويه ١ / ٤٢٥ ، والمقتضب ٢ / ٢٥ ، والانصاف ٢ / ٥٥٥ وما بعدها (المسألة ٧٥)

وثالثها : قاله الجرمي[٢١٩] : أنَّ الناصبَ للفعل المضارع هو الواو نفسها لأنها خرجت عن أن تكون للعطف ، فضُمِّنَ لذلك عملها في الفعل الذي بعدها[٢٢٠] .

المسألة الخامسة : اختلفوا في الفعل المضارع الواقع بعد الفاء التي هي جواب أحد الأشياء الستة[٢٢١] كما ستقف عليه الى ثلاثة أقوال كما في واو الجمع .

فذهب الكوفيون الى أنه منصوب بالخلاف . وذهب البصريون الى أنه منصوب باضمار أن ، وقال الجرمي : هو منصوب بالفاء ووافقه في ذلك بعض أهل الكوفة .. والاشتغال بتقرير كل واحد من هذه المذاهب وابطاله لا يجدي كثير فائدة ، وينافي ما توخيناه من الايجاز[٢٢٢] .

---

(٢١٩) هو أبو عمر صالح بن إسحاق مولى بني جرم من قبائل اليمن نشأ بالبصرة . وتعلم عن شيوخها النحو واللغة ، وسمع من يونس والأخفش الأوسط . ومصنفاته كثيرة منها في النحو مختصره المشهور ، وكتاب شرح فيه كتاب سيبويه وغيرها ، توفي في بغداد سنة خمس وعشرين ومائتين
أنظر ترجمته في البغية ٢ / ٨ : ٩ ، وتاريخ بغداد ٩ / ٣١٣ : ٣١٥ . ونشأة النحو ص ٩٢ .

(٢٢٠) أنظر الانصاف ٢ / ٥٥٥ وما بعدها ، وابن يعيش ٧ / ٢١ .

(٢٢١) الأشياء الستة هي : الأمر والنهي والنفي والاستفهام والتمني والعرض .
وزعم بعض النحاة أنها سبعة وزاد الدعاء ، وزاد بعضهم التحضيض .
وانظر الهمع ٢ / ١٠ : ١٣

(٢٢٢) أنظر الانصاف ٢ / ٥٥٧ وما بعدها (المسألة ٧٦)

البحث الثاني : أن الفاء تقع في جواب أحد الأشياء الستة (٢٢٣) بشرط أن يكون ما قبل الفاء غير موجب ، ويكون معلقا بما بعد الفاء شرطا على وجوه مختلفة ، وهي الأمر والنهي والنفي والاستفهام والتمني والعرض .

وزعم بعضهم أن تلك الأشياء سبعة وزاد الدعاء نحو قولهم: اللَّهم لا تؤاخذنا بذنوبنا فنهلكَ .

وقال آخرون : الدعاء من قسم الأمر لكنها سبعة والزائد هو التحضيض نحو قولك : هلاَّ زرتَ زيداً فيكرمَك (٢٢٤) .

وقال صاحب المشرق (٢٢٥) : الفاء ينتصب بعدها الفعل بإضمار أن إذا كانت جوابا لأحد ثمانية أشياء ، وزاد على ما ذكرناه من الستة الدعاء والتحضيض جميعا (٢٢٦) .

فإن قلتَ : فلِمَ وجبَ تقدير إضمار " أنْ " بعد هذه الفاء ، وبعد الأحرف الأربعة قلتُ : أما اللام ، وحتّى فلما عرفتَه من تعذر دخول حرف الجر على الفعل ، وأما الثلاثة الباقية فلأن العاطف بها غير حقيقي لدلالتها على معانٍ مختلفة كما نذكره في البحث الثالث ، فإنْ قلتَ : فلِمَ وجب تخصيص "أن" بالإضمار دون أخواتها قلتُ : قال أبو البركات إنما وجب إضمار " أنْ " بعد هذه الأحرف الخمسة لأوجه ثلاثة :

---

(٢٢٣) في (ب) أحد أشياء ستة .

(٢٢٤) في (أ) فأكرمك .

وانظر المسائل المنثورة ص ١٤٩ ، وابن يعيش ٢٦/٧ ، والهمع ١٠/٢ : ١٢ .

(٢٢٥) هو : أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن اللخمي " القرطبي بن عاصم بن مضاء كان ظرفا مجودا ، محدثا مكثرا ، واسع الرواية ، شاعرا بارعا .
صنف المشرق في النحو ، والرد على النحويين ، وتنزيه القرآن عما لا يليق بالبيان .
مات بأشبيلية سنة ثنتين وتسعين وخمسمائة ، وله ذكر في جمع الجوامع انظر بغية الوعاة ٣٢٣/١ .

(٢٢٦) قال في كتابه الرد على النحاة ص ١١٥ " الفاء ينتصب بعدها الفعل إذا كانت جوابها لأحد ثمانية أشياء : الأمر والنهي ، والاستفهام ، والنفي والعرض ، والتمني ، والتحضيض ، والدعاء " .

الأول : أنّ " أنْ " هى الأصل فى العطف ، فكانت بالإضمار لنصب ما بعدها من الفعل أولى من غيرها .

الثانى : أنه ليس لها معنى فى نفسها بخلاف لَنْ وكَيْ وإذَنْ فلنقصان معناها كان تقديرها أولى من تقدير سائر أخواتها .

الثالث : أنها لما كانت تعطف فى الماضى والمستقبل دون أخواتها ، كانت مختصة بمزية على أخواتها فى حال الإظهار ، فناسب ذلك تخصيصها بالإضمار عن أخواتها .(٢٢٨)

والتحقيق فيه ما سنحكيه لك عن ابن دُرُسْتويه .

البحث الثالث : قال ابن درستويه : إنما احتيج إلى إضمار " أنْ " بعد الفاء والواو وأوْ من أجل أن الفعل المعطوف بها على ما قبلها مخالف للمعطوف عليه ، فإذا قلت : لا تأكل السمكَ وتشربَ اللبنَ ، فإنما تريد : لا تأكل السمك مع شُربك اللبن ، ولست تريد أن تنهاه عن الشرب كما تنهاه عن الأكل ، ولو أردت ذلك لكان الجزم فى " تشرب " هو الوجه ، لأنه قد ساوى ما قبله فى النهى ، الواو هى المشركة بينهما فى الإعراب لاشتراكهما فى المعنى ، فلما خالف الثانى الأول لم يجز عطفه عليه إلا بأن يسوّى بينهما ، فحمل الثانى على معنى الأول لا على لفظه فأضمر " أن " فصار كأنه قال : ولا أنْ تشربَ اللبن ، لأن أن تشربَ بمنزلة شُربكَ .(٢٢٩)

---

(٢٢٧) فى (ب) فكان .

(٢٢٨) أنظر أسرار العربية ص ٢٤٤ (رسالة) ، وابن يعيش ٧ / ٢٠

(٢٢٩) وفى سيبويه (١ / ٤٢٦) " وتقول : لا تأكل السمكَ وتشربَ اللبنَ ، فلو أدخلت الفاء ههنا فسد المعنى ، وإن شئت جزمت على النهى فى غير هذا الموضع قال جرير :

ولا تَشْتُمِ المَوْلَى وَتَبْلُغْ أذَاتَهُ
فَإنَّكَ إنْ تَفْعَلْ تُسَفَّهْ وتَجْهَلِ

ومنعك أن ينجزم فى الأول لأنه إنما أراد أن يقول له لا تجمع بين اللبن والسمك ، ولا ينهاه أن يأكل السمك على حدة ويشرب اللبن على حدة ، فإذا جزم فكأنه نهاه أن يأكل السمك على كل حال أو يشرب اللبن على كل حال "
وأنظر المقتضب ٢ / ٢٥ ، وابن يعيش ٧ / ٢٣ ، ٢٤ ، والأشمونى ٣ / ٣٠٨ .

وقوله : " لا تأكل " بمنزلة قولك : لا يكن منك أكل [فكأنه عاطف مصدرا على مصدر
إذ كان معناه : لَا يَكُنْ مِنْكَ أَكْلٌ وشربٌ] (٢٣٠) .

وكذلك قولهم : لَا تَنْقَطِعْ عَنَّا فَتَجْفُوكَ ، يمتنع (٢٣١) حمل الفعل الواقع بعد الفاء على الفعل
الواقع قبلها لأن ذلك يوجب دخوله فيما دخل عليه الأول ، ويصير المعنى : لَا تَنْقَطِعْ
عَنَّا وَلَا تَجْفُوكَ وحينئذ يفسد المعنى المقصود ، فَقَصَدُوا إلى صيغ تُبَيِّنُ قَصْدَهُمْ أَنَّ الانقطاع
سَبَبُ الجفاء ، فنزّلوا قولهم : لَا تَنْقَطِعْ عَنَّا مَنْزِلَةَ (٢٣٢) المصدر كقولك : لَا يَكُنْ مِنْكَ انْقِطَاعٌ ، ولما
نزل منزلة المصدر وجب إضمار " أَنْ " بعد الفاء ليكون عطف الاسم على اسم ، فقيل :
لَا تَنْقَطِعْ عَنَّا فَتَجْفُوكَ ، ومعناه لا يكن منك انقطاع فأن تَجْفُوكَ ، كما قلتَ : يُعْجِبُنِي ضَرْبُ
زيدٍ ويَغْضَبَ تريد وأنْ يغضبَ كأنه قيل : لا يكن منك انقطاع فجفاء منا كما كان التقدير :
يُعْجِبُنِي ضَرْبُ زيدٍ وغَضَبُهُ ، ومعناه إذ ذاك : لا يكن منك انقطاع ولا [يكن] (٢٣٣) منا جفاء ،
وهذا ظاهر فى أن الانقطاع سبب الجفاء ، وأنه لا يكون حتى يكون ، إذا عرفت ذلك
عرفت أن الموجب لتخصيص أَنْ بالإضمار هذه الحكمة التى ذكرناها [لك] (٢٣٤) .

البحث الرابع : إنما سُمى الفعل المضارع (٢٣٥) الواقع بعد الفاء فى جواب الأشياء الستة
جوابا لما قبل الفاء لدخول معنى الشرط فى بعض صورها كما سنبينه لك .
ولا يُجزم لها ما سمى جوابا فى جميع صور ما تضمن معنى الشرط ، وأن جزمته (٢٣٦) فى صور عدم
الفاء تقول : زُرْنِي أُحْسِنْ إليك فتجزم أُحسن لأن الفاء لم تدخل على الجواب ، ومعنى
العطف شامل جميع الصور كما سنفصله لك فى كل مثال .

---

(٢٣٠) نقص فى (أ)
(٢٣١) فى (أ) يمنع
(٢٣٢) فى (ب) بمنزلة
(٢٣٣) نقص فى (ب)
(٢٣٤) نقص فى (ب) . وانظر سيبويه ١/ ٤٢٠ ، والمقتضب ٢/ ١٤ ، ١٥
(٢٣٥) فى (أ) فعل
(٢٣٦) فى (أ) جزمه

قال أبو سعيد . إنّ الفاء في الأصل في جميع أماكنها عاطفة ، وقد يتناول العامــــل الشيئين بإعراب واحد ولفظ واحد على وجهين مختلفين كقولك : لَوْ تُرِكَ زيدٌ والثَّرِيدُ لأَكَلَهُ ، ولَوْ تُرِكَتْ أَخَوَاتُكَ لَظَلَمَ أَحَدُهُمَا الآخر ، فلفظ الترك قد وقع عليهما وهما مختلفان/ لأن أحدهما ممنوع ، والآخر ممنوع منه .

٢٦١ و

ومعنى الترك لهما مختلف لا يظهر في اللفظ ، وقد عرف معناه ، والعطف بالفاء على وجهين :

أحدهما : عطف ظاهر ، والآخر : عطف متأول

فالعطف الظاهر أن تعطف ما بعدها على ما قبلها ، فتدخله في إعرابه وظاهــر (٢٣٧) معناه كما أن العطف بحرف ثم كذلك ، تقول : زيد يأتيك فيحدثك ، برفع المعطوف والمعطوف عليه كما يقال : زَيْدٌ يَأْتِيكَ ثُمَّ يُحَدِّثُكَ برفعهما . (٢٣٨)

وتقول : أحبُّ أَنْ تَأْتِيَنِي فَتُحَدِّثَنِي بنصبهما جميعا ، والمنصوب بعد الفاء في هذا الوجه ليس بإضمار " أن " بل الناصب له هو الذي نصب ما قبل الفاء ، كما تقول : أُرِيدُ أَنْ تَأْتِيَنِي ثُمَّ تُحَدِّثَنِي ، فتنصب تحدثني بالعطف وعامله [عامل] (٢٣٩) ما قبل ثم ، وأمــا العطف المتأول فهو أن يكون ما قبل الفاء غير موجب ، ويكون معلقا بما بعد الفاء شرطــا على وجوه مختلفة أحوجت الى التغيير ، وإلى إضمار أَنْ ليدل على تلك الوجوه كما يأتيــك مفصلاً في كل مثال .

وصور هذا الفصل عشر :

الأولى : قولك : (سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَهَا) بالنصب ، وحتى بمعنى إلى ، وأن الناصبة مضمرة بعدها ، والمعنى : سِرْتُ إلى أَنْ أدخلَها .

هذا مذهب البصريين ، ومعتقد أهل الكوفة أن حتى نفسها هي الناصبة للفعل المضارع بعدها ، ويشترط في الفعل المنصوب أن يكون مستقبلا أو في معناه (٢٤٠) ، فإن جملتـــه للحال رفعته كما سنقرره في مباحث الفصل الثالث . (٢٤١)

---

(٢٣٧) في (أ) فظاهر (٢٣٨) أنظر شرح السيرافي ٣/٥٣٩ (٢٣٩) نقص في (أ)

(٢٤٠) أنظر ص ٥٦

(٢٤١) أنظر ص ٩٥ .

الصورة الثانية : قولك : (جئتكَ لتكرمَني) بالنصب .

واللام على ضربين : أحدهما : بمعنى كي كما ذكرناه ، ولا يجوز إظهار أنْ مع هذه اللام نحو جئتك لأنْ تكرمَني ، ويجب إظهارها مع لا نحو : لئلا تعطيَني ، قال الله تعالى : "لِئلاَّ يَعلَمَ أَهْلُ الكِتَاب" (٢٤٢)

والثاني : لتأكيد النفي نحو : مَا كُنتُ لأضْرِبَكَ (٢٤٣) ، ويلزم إضمار أنْ مع هذه اللام ، وسنبيّن علة جميع ذلك فيما بعد ، وقد اختلف أهل البصرة والكوفة في أن الناصب نفس اللام أو أن المضمرة بعدها كما عرفته في البحث الأول (٢٤٤) .

الثالثة : قولك : (لألزمنَّكَ أَوْ تُعطِيَني حَقِّي) .

اعلم أن " أوْ " تنصب الفعل بعدها إذا كان المعنى إلى أنْ ، أو إلاَّ أنْ ، فإذا قلتَ : لألزمنك ، أو تُعطِيَنِي حَقِّي ، كَانَ [في] (٢٤٥) المعنى كأنك قلت : لَيَكُونَنَّ اللُّزُومُ أَوْ المَعطِيَة (٢٤٦) .

---

(٢٤٢) سورة الحديد آية ٢٩ ، وانظر سيبويه ١/٤٨١
والمقتضب ٢/٣٢ ، والكشاف ٤/٦٨ ، والبحر المحيط ٨/٢٢٩ ، وفي معاني القرآن للفراء ٣/١٣٧ " وفي قراءة عبد الله : لِكَيْ يعلمَ أهلُ الكتاب أَلاَّ يقدرون ، والعرب تجعل " لا " صلة في كل كلام دخل في آخره جحد أو في أوله جحد غير مصرح ، فهذا مما دخل آخره الجحد ، فجعلت " لا " في أوله صلة ، وأما الجحد السابق الذي لم يصرح به فقوله عز وجل " وَمَا مَنَعَكَ أَلاَّ تَسْجُدَ ، ما لخ "

(٢٤٣) فقوله " ما كنت " نفي ، ودخول اللام على الفعل المضارع تأكيد للنفي السابق .

(٢٤٤) أنظر ص ٥٧

(٢٤٥) نقص في (أ)

(٢٤٦) الشارح هنا يناقض نفسه فقد ذكر أن أو بمعنى إلى دون أنْ وقال وهو الصواب عن المصنف وفي كلامه هنا يقول : " إذا كان المعنى إلى أنْ " . أنظر ص ٥٩.

قال ابن السراج : كل موضع وقعت فيه " أو " ويصلح فيه إلاّ أنْ أو حتى ، فالفعل منصوب ، فان جاء فعل لا يصلح هذا فيه رفعته ، وذلك نحو قولك : أتجلسُ أو تقومُ يا فتى .

والمعنى : أيكون منك أحد هذين الشيئين ، وهل تكلّمنا أو تَبسطُ إلينا . لا معنى للنصب ها هنا .(٢٤٧)

الرابعة : قولك : (لا تأكلِ السمكَ وتشربَ اللبنَ) بالنصب .

أى لا تجمع بينهما على الوجه الذى بيناه فى البحث الأول(٢٤٨) .

وإنما نصبت الواو ما بعدها فى غير الواجب من حيث انتصب بعد الفاء(٢٤٩) ، وإنما يكون كذلك إذا لم ترد الإشراك بين الفعلين ، وأردت عطف الفعل على مصدر الفعل الذى قبلها كما كان فى الفاء ، وأضمرت أن ، ويكون الواو فى هذا المعنى بمعنى " مع " فقط ، وذلك قولك : لا تأكل السمك وتشربَ اللبن أى لا تجمع بين أكل السمك وشرب اللبن ، فان نهاه عن كل واحد منهما على حال قال : لا تأكل السمك وتشربِ اللبنَ أى لا تأكل السمك على حال ، ولا تشرب اللبن على حال ، وتقول : لا يسعنى شئ ويعجز عنك ، فتنصب " يعجز " قال ابن السراج : ولا معنى للرفع فى " يَعْجِزَ " لأنه ليس يُخبر أنَّ الأشياء كلها لا تسعه ، وأن الأشياء لا تَعْجِزُ عنكَ ، إنما يعنى لا يجتمع [أن يسعني](٢٥٠) شئ ويَعْجِزَ عنكَ(٢٥١) .(٢٥٢)

---

(٢٤٧) أنظر الأصول لابن السراج ٢ / ١٢٩ ، ١٣٠ (رسالة)

(٢٤٨) أنظر تفصيل ذلك ص ٥٩

(٢٤٩) فى (أ) ما بعد الفاء

(٢٥٠) فى (ب) يرد

(٢٥١) فى سيبويه ١ / ٤٢٥ " وتقول : لاَ يَسَعُنِى شَئٌ وَيَعْجِزَ عَنْكَ ، فانتصاب الفعل هاهنا من الوجه الذى انتصب به فى الفاء الا أن الواو لا يكون موضعها فى الكلام موضع الفاء " .

وانظر المقتضب ٢ / ٢٥ ، ٢٦ ، والمسائل المنثورة للفارسى ١٥٠ ، ١٥١ .

(٢٥٢) نقص فى (أ)

(٢٥٣) أنظر الأصول لابن السراج ٢ / ١٢٨ (رسالة)

الخامسة : الفاء الواقعة فى جواب الأمر نحو قولك : (ائتِنِي فَأُكْرِمَكَ) .

اعلم أن ما بعد الفاء منصوب بأن مضمرة ، ولا يحسن اظهارها فلا تقول : ائتِنِي فَأَنْ أُكْرِمَكَ ، وسنذكر علة ذلك .

قال ابن السراج : الفاء عاطفة فى الفعل كما تعطف فى الاسم ، فاذا قلت : زيدٌ يقومُ فيتحدَّثُ ، فقد عطفت فعلا موجبا على موجب ، واذا قلت : زيد ما يقومُ فيتحدَّثُ ، فقد عطفت فعلا منفيا على فعل منفى ، فمتى جئت بالفاء ، وخالف ما بعدها ما قبلها لم يجز أن يحمل عليه ، فحينئذ يحمل الأول على معناه ، وينتصب الثانى باضمار أن ، وذلك قولك : ما تأتِينِي فَتُلْزِمَنِي ، وما أَزُورُكَ فَتُحَدِّثَنِي لم ترد ما أزورك وما تحدثنى ، ولو أردت ذلك لرفعت ، ولكنك لمَّا خالفت فى المعنى فصار ما أزورك فكيف تحدثنى ، وما أزورك إلا لم تحدثنى حمل الثانى على مصدر الفعل الأول ، وأضمر أنْ كى تعطف الاسم على الاسم (٢٥٤) ، فصار المعنى ما يكون زيارة منى فحديث منك (٢٥٥) ، كما بينه فى البحث الثالث (٢٥٦) .

وكذلك كل ما كان غير واجب نحو : الأمر والنهى والاستفهام ، وانما يضمر أن فى الأمر ونحوه متى خالف الأول الثانى ، ومتى أشركت الفاء الفعل الثانى بالأول فلا تضمر أن ، وكذلك اذا وقعت موضع مبتدأ أو مبنى على مبتدأ وفيها معنى الشرط والعطف جميعا ، وتقديره العطف : ليكن منك إتيانٌ فإكرامٌ منِّى .

---

(٢٥٤) فى (ب) إسما على اسم . (٢٥٥) أنظر الأصول لابن السراج ٢/ ٢٧ ا .

(٢٥٦) أنظر البحث الثالث ص ٦٢ ، ٦٣ .

وفى سيبويه ١/ ٤١٩ " وتقول : ما تأتنى فتحدثنى ، فالنصب على وجهين من المعانى أحدهما : ما تأتينى فكيف تحدثنى أى لو أتيتنى لحدثتنى .
وأما الآخر : فما تأتينى أبدا الا لم تحدثنى أى منك اتيان كثير ولا حديث منك .
وإن شئت أشركت بين الأول والآخر ، فدخل الآخر فيما دخل فيه الأول ، فتقول : ما تأتينى فتحدثنى كأنك قلت : ما تأتينى وما تحدثنى .
وانظر المقتضب ٢/ ١٦ .

وتقدير الشرط : ان أتيتنى أكرمتك ، الا ترى أنه يسوغ جزمه عند عدم الفاء ، فيقال : ائتنى أكرمك .(٢٥٧)

السادسة : جواب النهى نحو قوله فى التنزيل :

" ولا تطغوا فيه فيحلَّ عليكم غضبى "(٢٥٨)

الشاهد فيه : أن " يحلّ " جواب النهى ، وهو منصوب عند أهل البصرة بأن مضمرة بعد الفاء ، والتقدير : فأنْ يحلَّ .

وعند أهل الكوفة : هو منصوب على الخلاف .

ومعتقد الجرمى هو منصوب بالفاء نفسها كما عرفته .(٢٥٩)

ولقائل أن يقول كما احتمل النصب بأنه جواب النهى احتمل أن يكون معطوفا ، وحينئذ يكون نهيا ، ولا يكون من هذا الباب .(٢٦١)

وتقول : لا تَدْنُ مِنَ الأسدِ فيأكُلَكَ ، فتنصب ما بعد الفاء لأنه جواب النهى ، وفيه معنى العطف دون الشرط ، أما تقدير العطف فلأن معناه : لا يكن [منك] دنو فأكل .(٢٦٢)

وأما امتناع تقدير الشرط فلأن ذلك يوجب أن يكون عدم الدنو من الأسد شرطا فى الأكل ، هذا خلف ، ولا يطرد تقدير امتناع الشرط فى جميع صور النهى .(٢٦٣)

---

(٢٥٧) وفى سيبويه ٤١٨/١ " اعلم أن ما انتصب فى باب الفاء ينتصب على اضمار أن ، وما لم ينتصب فانه يشرك الفعل الأول فيما دخل فيه ، أو يكون فى موضع مبتدأ أو مبنى على مبتدأ أو موضع اسم مما سوى ذلك ... الخ "

وانظر ص ٦٢

(٢٥٨) سورة طه آية ٨١ . وانظر الكشاف ٥٤٧/٢ ، ٥٤٨ ، والمقتضب ١٥/٢ ، وابن يعيش ٢٦/٧ .

(٢٥٩) انظر ص ٦٥

(٢٦٠) فى (أ) الفاء .

(٢٦١) أى ليس من باب نصب المضارع بأن مضمرة بعد الفاء بل هو من باب العطف فيعطف فعل منهى على فعل منهى .

(٢٦٢) نقص فى (أ)

(٢٦٣) وانظر أصول ابن السراج ١٣٦/٢ (رسالة) ، والأشمونى ٣١١/٣ .

السابعة : جواب النفى نحو قولك : (ما تأتينا فتحدّثنا) .

الشاهد فيه : أن الفعل المضارع بعد الفاء جواب قولك : ما تأتينا ، وهو منصوب ، وفى عامله ما ذكرناه من الأقوال الثلاثة ، وله فى النصب تأويلان ، وكذلك فى الرفع كما نبينه فى موضعه (٢٦٤) .

ويمتنع أن يدخله معنى الشرط لكنه متضمن معنى العطف على الوجه الذى ذكرناه ، وفى عامل النصب ما ذكرناه من الأقوال الثلاثة .

الثامنة : جواب الاستفهام نحو قوله تعالى فى التنزيل :
" فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا " (٢٦٥) .

الشاهد فيه : أن قوله : " فيشفعوا جواب الاستفهام ، وهو منصوب وعلامة النصب سقوط النون كما بيناه فى الأمثلة الخمسة ، وفى عامل النصب ما ذكرناه من الاختلاف (٢٦٦) .

وتقول : مَنْ يَقْصِدُنِى فَأُكْرِمَهُ ، وتنصب ما بعد الفاء لأنه جواب الاستفهام ، ويستقيم فيه تقدير العطف والشرط جميعا ، أما تقدير العطف فلأن المعنى أيكونُ قصدٌ فإكرامٌ .

وأما تأويل الشرط فلأن تقديره : إنْ يكنْ مِنْ أحدٍ قَصْدٌ أُكْرِمْهُ .

---

(٢٦٤) وانظر سيبويه ١/ ٤١٩ ، والمقتضب ٢/ ١٦ ، وخلاصة ما ذكره سيبويه والمبرد فى (ما تأتينى فتحدّثَنِى) أن نصب الفعل (فتحدثنى) يخرج على وجهين :
أولهما : أن يكون المعنى نفى الحديث لانتفاء شرطه ، وسببه هو الاتيان
ثانيهما : أن يكون المعنى نفى الحديث أى ما يكون منك اتيان يعقبه حديث وانما كان منك اتيان لا حديث بعده .
ورفع الفعل (فتحدثُنى) يخرج على وجهين أيضا :
أولهما : العطف كأنك قلت : ما تأتينى وما تحدثُنى ، فهما جملتان منفيتان .
ثانيهما : أن يكون المعنى على نفى الاتيان ، والتقدير ما تأتينى فأنت تجهلُ أمرى وتحدثُنى بما يحدث به الجاهل بحالى "
وانظر ابن يعيش ٧/ ٢٧ : ٣٦ ، وشرح الكافية للرضى ٢/ ٢٣٠ والأشباه والنظائر ٣/ ٥٣ : ٥٤ ، وهامش المقتضب ٢/ ١٦ ، ١٧ .
(٢٦٥) سورة الأعراف الآية ٥٣ ، وانظر الكشاف ٢/ ٨٢ .
(٢٦٦) أنظر ص ٦٠

التاسعة : جواب التمنى نحو قوله تعالى فى التنزيل : " يا ليتنى كنت معهم فأفوز فوزا عظيما " (٢٦٧)

الشاهد فيه : أن الفعل المضارع الواقع بعد الفاء منصوب لأنه جواب التمنى ، وفى عامل النصب من الاختلاف ما عرفته فيه (٢٦٨) .

والمنادى محذوف فى الآية ، والتقدير : يا قوم ليتنى .

وأبو على (٢٦٩) يقول فى [نحو] (٢٧٠) هذا ليس فى الكلام منادى محذوف بل تدخل " يا " على الفعل ، ويكون الحرف للتنبيه لا للنداء (٢٧١) .

---

(٢٦٧) سورة النساء الآية ٧٣ ، وانظر الكشاف ١/ ٥٤١ ، ٥٤٢ ، وقال ابن الانبارى " يا ليتنى " المنادى محذوف ، وتقديره يا هذا ليتنى كقوله تعالى " ألا يا اسجدوا " أراد يا هؤلاء اسجدوا فحذف ، وحذف المنادى كثير فى كلامهم " فأفوز فوزا " تقرأ بالرفع والنصب ، فالرفع على تقدير : فأنا أفوز ، والنصب على جواب التمنى بالفاء بتقدير أن ، وتقديره فأن أفوز .

أنظر البيان فى غريب اعراب القرآن ١/ ٢٥٩ ، والمغنى ٢/ ٣٧٣ ، ٣٧٤ ، والتسهيل ص ١٧٩ .

(٢٦٨) فى (أ) عرف .

(٢٦٩) هو أبو على الحسن بن أحمد (الفارسى) نشأ بفسا من بلاد فارس ثم ورد بغداد فأخذ النحو عن الزجاج ومبرمان وابن السراج وابن الخياط وغيرهم ، ومن مصنفاته : الايضاح ، والتكملة والتذكرة ، والمسائل الحلبية والبغدادية والشيرازية ، والحجة فى القراءات وغيرها ، توفى ببغداد سنة ٣٧٧ هـ .

أنظر ترجمته فى : نزهة الألباء ص ٢٣٢ : ٢٣٣ ، وتاريخ بغداد ٧/ ٢٧٥ ، والبغية ١/ ٤٩٦ : ٤٩٨ ، ونشأة النحو ١٧١ : ١٧٢

(٢٧٠) نقص فى (ب)

(٢٧١) أنظر المسائل المنثورة للفارسى ص ١٥١ (رسالة)
وقال ابن هشام فى المغنى فى هذا الموضع ، قيل هى للنداء ، والمنادى محذوف

وقيل : هى لمجرد التنبيه ، لئلا يلزم الاجحاف بحذف الجملة كلها .

وقال ابن مالك : أو وليها دعاء كقول الشاعر :

أَلَا يَا اسْقِيَانِى بعد غارة سنجالِ ⁂ وَقَبْلَ مَنَايَا غَادِيَاتٍ وَأَوْجَالِ

أو أمر نحو قوله تعالى " ألا يا اسجدوا .

فهى للنداء ، لكثرة وقوة النداء قبلهما نحو " يا آدم اسكن " " يا نوح اهبط " ونحو " يا مالك ليقض علينا ربك "

والا فهى للتنبيه .

أنظر المغنى ٢/ ٣٧٣ ، ٣٧٤ ، واللسان مادة (يا) ٦/ ٤٩٧٨ .

وقرأ الحسن[٢٧٢] "فأفوزُ" بالرفع ، والتقدير : يا ليتني أفوزُ[٢٧٣] ولا يجعله جوابا ، وحينئذ يحتمل وجهين من الإعراب :

الأول : أن تكون الفاء زائدة ، والمعنى يا ليتني كنتُ أفوزُ .

والثاني : أن تكون عاطفة ، ويكون التقدير : فأنا أفوزُ ، وتقول : لَيتَهُ عِندَنَا فَنُكرِمَهُ ، وتنصب ما بعد الفاء لأنه جواب التمني[٢٧٤] ، وفي عامل النصب الأقوال الثلاثة ، وفيه معنى العطف والشرط جميعا ، وتقدير العطف : ليت كونه عندنا فإكرامًا ما [له][٢٧٥] .

وتقدير الشرط إنْ يَكُنْ عِندَنَا أكْرَمْنَاهُ .

والمعنى : أنه تمنى كونه عنده وجعل له جزاءً إنْ وقع .

العاشرة : جواب العرض كقولك : (أَلَا تَنْزِلُ عِندَنَا فَتُصِيبَ خَيْرًا) .

الشاهد فيه : أن فعل العرض غير موجب كما أن الفعل فيما تقدمه من الصور أيضا غير موجب ، ولما كان الفعل بعد الفاء جوابا لغير موجب حسن نصبه ، ويحسن فيه تقدير العطف والشرط جميعا .

وتقدير العطف : لا يَكُنْ نُزُولٌ فإكرامٌ .

وتقدير الشرط : إنْ نَزَلْتَ أكرمْنَاكَ[٢٧٦] .

قوله : (ولقولك : مَا تأتِينَا فَتُحَدِّثَنَا مَعْنيان) .

اعلم أن تلخيص مضمون هذا الفصل وبيانه يحتاج الى تقديم تمهيد يتضح به المقصود فنقول : إن كل شيء كان شرطا لشيء فلا بد وأن يكون لذلك الشرط مع مشروطه هيئة اجتماعية ألا ترى أنَّ وجود البَانِي لَمَّا كان شرطا في وجود البناء كان لمجموعهما هيئة اجتماعية مركبة منهما ، فإذا رُمْتَ نفي هذه الهيئة الاجتماعية كان لذلك طريقان :

---

(٢٧٢) هو : أبو سعيد الحسن بن أبي الحسن يسار البصري ، رأى بعض الصحابة وروى عن بعضهم ، وكان فصيحا ، وهو من القراء ، توفي سنة ١١٠ هـ عن ٨٨ سنة
أنظر ترجمته في : وفيات الأعيان ١/ ٣٥٤ ، والتهذيب ٢ / ٢٧٠ .

(٢٧٣) أنظر الكشاف ١/ ٥٤١ ، وغريب اعراب القرآن ١/ ٢٥٩

(٢٧٤) في (أ) المنهي — (٢٧٥) نقص في (ب)

(٢٧٦) أنظر سيبويه ١/ ٤٢١ ، وابن يعيش ٧/ ٢٧ .

أحدهما : نَفْيُ البَانِي (٢٧٧) .

والآخر : نَفْيُ البِنَاءِ ، فإن نفيت (٢٧٨) وجود الباني كان وجود البناء أيضا منتفيا جزما ، وحينئذ تكون تلك الهيئة [منتفية] (٢٧٩) بكل واحد من جزأيها ، وإن نفيت وجود البناء جاز أن يكون الباني موجودا وجاز أن يكون معدوما ، وذلك لأن انتفاء الشرط يستلزم انتفاء مشروطه ، ولا ينعكس ، فلا يلزم من انتفاء المشروط انتفاء شرطه إذا عرفت هذا فالإتيان والحديث فيما نحن فيه من قبيل الشرط والمشروط ، فإن الاتيان شرط الحديث ، فإنه لا يعقل حديث من غير اتيان ، وإذا كانا من قبيل الشرط والمشروط كان لهما هيئة اجتماعية لا محالة ، فإنْ نفيت تلك الهيئة الاجتماعية بنفي الاتيان انتفى الحديث أيضا لا محالة ، وان نفيت الحديث جاز أن يكون الاتيان موجودا وجاز أن يكون معدوما كما بينه . إذا عرفت هذا التمهيد فقول المصنف (أحدهما : ما تأتينا فكيف تحدثنا)

المعنى فيه : أنك لم تأت إلينا فكيف يتصور أنّ تحدثنا ، والأمر كذلك لأن الإتيان شرط الحديث ، فإذا انتفى الشرط انتفى مشروطه جزما ، وهو الحديث ، فالذي منع من الحديث ترك الإتيان .

ولقائل أن يقول في قوله : (أيْ لوْ أتيْتنَا لَحَدَّثتنَا) نظر بيان ذلك أنه لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط ، وهذا ظاهر ، وحينئذ فلا يلزم من وجود الاتيان وجود الحديث كما لا يلزم من وجود الباني وجود البناء .

---

(٢٧٧) في (أ) الثاني .

(٢٧٨) في (ب) فإذا .

(٢٧٩) نقص في (ب)

قولـه : (الآخر : مَا تَأْتِينَا أَبَدًا إِلاَّ لَمْ تُحَدِّثْنَا) .

اعلم أنـه في هذا الوجـه نفى مجرد الحديث ، وأثبت الإتيان ، فكأنـه قال : وجد منك إتيانـنا ولم يوجد منك حديثنا ، فإن قلتَ : أليس أنكم قد ادعيتم أنـه لا يلزم من عـدم المشروط وجود شرطـه ، والمنفى هاهنا إنما هو الحديث لا غير ، وليس فيـه دلالة على اثبات الاتيان ولا على نفيـه ، فكيف يستقيم تفسيره بما ذكره سيبويـه (٢٨٠) .

قلتُ : إنا قد ذكرنا أنـه لا يلزم من عدم المشروط عدم شرطـه ، ولا اثبات الشرط ، ولـم يدع أنـه يلزم من عدم المشروط عدم شرطـه البتـه بل جاز أن يعدم المشروط ويكون الشرط ثابتا وهو كثير / النظائر ، وحينئذ يستقيم أن يريد المتكلم من كلامـه نفى المشروط واثبـات الشرط ، وحينئذ يكون اثبات الاتيان مرادا ، ويكون المنفى هو الحديث لا غير كما فسـره سيبويـه ، وليس مراد سيبويـه أن مدلول الكلام بالوضع هو المفسر لا غير ، وانما أراد التمثيل لبعض صور ارادة اثبات اللازم عند نفى ملزومـه .

وقد ذكر في الحواشي ما يقرب مما ذكرناه ، فقال : ان الذى منع من الحديث في الأول ترك الإتيان ، ومعنى الوجـه الآخر ما تأتينا محدثا ، أى قد تأتينا إلاَّ أنَّكَ لا تحدثنـا أو لا تأتينا فيكون عقيب الإتيان حديث (٢٨١) .

وقال عبد القاهر : إذا قلتَ : مَا تَأْتِينَا [فَتُحَدِّثَنَا] (٢٨٢) كان المعنى إنْ أتيتَ حدثتَنـا ، وقد يراد بقولك : ما تأتينا فتحدثنا أنك تأتينا الا أن الحديث لا يوجد منك ، وذلك يتقرر على أنَّ ترك الإتيان الذى لا يكون للحديث بمنزلة العدم كقولهم :

---

(٢٨٠) قال سيبويه (١ / ٤١٩) " وتقول : مَا تَأْتِينِي فَتُحَدِّثَنِي ، فالنصب على وجهين من المعانى : أحدهما : ما تأتينى فكيف تحدثنى ، أى لو أتيتنى لحدثتنى .
وأما الآخر : فما تأتينى أبدا الا لم تحدثنى ، أى منك اتيان كثير ولا حديث .
وان شئت أشركت بين الأول والآخر ، فدخل الآخر فيما دخل فيـه الأول فتقول : ما تأتينى فتحدثنى كأنك قلتَ : ما تأتينى وما تحدثنى " .
وانظر المقتضب ٢ / ١٦ وانظر ابن يعيش ٧ / ٢٧ ، ٢٨ .

(٢٨١) ثم قال بعد ذلك : " هذه فائدة الفاء " .
انظر الحواشي للزمخشرى ورقة (٥١ و) .

(٢٨٢) نقص في (ب)

تَكَلَّمْتَ ولَمْ تَتَكَلَّمْ ، فكأنه يقال : ما تأتينا حقيقة فتحدثنا ، أى اتيانك مختزل غير حقيقى .

كما أن المقصود فى قولهم : تَكَلَّمْتَ ولم تَتَكَلَّمْ أنّ كلامك لم ينفذ فيما يُجد ، فصار بمنزلة المفقود لعدم الفائدة (٢٨٣) .

وما ذكرناه أقرب وأوضح فاعتبره (٢٨٤) .

وينعطف على ما ذكرناه من الصور بحثان :

البحث الأول : أنهم إنما خَصُّوا هذه الصور الست (٢٨٥) بالجواب بالفاء لأنها كلها غير واجبة ، فإذا جاء بالجواب بالفاء على إضمار " أنْ " جعل فيها معنى الشرط والجزاء إلاَّ ما شَذَّ ، وكان الأول سبب الثانى كما بيناه لك فى كل صورة ، وليس يحصل معنى الشرط والجـزاء فيما يَتَعَقَّبُ الواجبَ ، ألا ترى أنك لو قلت : تأتينى فأعطيَك لم يكن منه معنى إن تأتنى أعطك (٢٨٦) .

ولو قلت : ما تأتينى فأعطيَك ، لكان المعنى إنْ تأتنى أعطك فلما كان الواجب لا يحصل منه معنى الشرط لم يأت الفاء بعده وجاءت بعد هذه الستة لحصول معنى الشرط فيها ، فإن قلتَ : فَلِمَ حصل معنى الشرط فى غير الواجب دون الوجب ؟ قلتُ : لأنه قد شارك الشرط فى كونه غير واجب ، واقتضت هذه المشاركة تقدير معنى الشرط فى غير الواجب دون الواجب .

---

(٢٨٣) أنظر المقتصد لعبد القاهر ٢ / ١٠٠٧ (رسالة)

(٢٨٤) فى (أ) فاعتبر

(٢٨٥) فى (أ) الستة .

(٢٨٦) الفصل بعد الفاء فى مثل هذه الصورة مرفوع ، والفاء عاطفة عطفا ظاهرا .
أنظر ص ٦٣ ، ٦٤ .

وقد جاء النصب بعد الفاء فى الواجب شاذا(٢٨٧) ، قال الشاعر :

[٤] سَأَتْرُكُ مَنْزِلِي لِبَنِي تَمِيـــمٍ ∴ وَأَلْحَقُ بِالْحِجَازِ فَأَسْتَرِيحَا(٢٨٨)

---

(٢٨٧) وفى سيبويه ٤٢٣/١ .

" وقد يجوز النصب فى الواجب فى اضطرار الشعر ، ونصبه فى الاضطرار من حيث انتصب فى غير الواجب ، وذلك لأنك تجعل أن العاملة " .

وفى المقتضب ٢٣/٢ " واعلم أن الشاعر إذا اضطر جاز له أن ينصب فى الواجب ، والنصب على اضمار " أن " يذهب بالأول إلى الاسم على المعنى ، فيقول : أنت تأتينى فتكرمنى تريد أنت يكون منك اتيان فاكرام ، فهذا لا يجوز فى الكلام وانما يجوز فى الشعر للضرورة " .

(٢٨٨) بحره الوافر ، وقائله المغيرة بن حبناء وليس فى ديوانه وفى شواهد العينى أنه للمغيرة بن حنين التيمى الحنظلى .

والشاهد فيه : نصب الفعل المضارع " فأستريحا " بعد الفاء فى الايجاب وهذا شاذ عند الشارح وضرورة عند سيبويه والمبرد .

وقال الأعلم الشمنترى " ويروى لأستريحا فلا ضرورة فيه على هذا " ، ورواية المقتضب " وألحق بالعراق " .

وقال السيوطى فى الخزانة " وقال الدمامينى فى الحاشية الهندية : لقائل أن يقول لا نسلم أن " أستريح " منصوب بل هو مرفوع مؤكد بالنون الخفيفة موقوفا عليها بالألف ، وتأكيد مثل هذا جائز فى الضرورة " .

أنظر سيبويه وهامشه للأعلم ٤٢٣/١ ، والمقتضب ٢٤/٢ والمحتسب ١٩٧/١ والخزانة ٦٠٠/٣ ، والهمع ٧٧/١ ، ٢ / ١٠ ، ٧٣ ، وشرح الاشمونى ٣٠٥/٣ ، وشواهد العينى هامش الأشمونى ٣٠٥/٣ ، والرد على النحاة ص ١١٩ .

البحث الثاني : أنك قد عرفت بما حققنه في كل صورة أن العطف [بالفاء] (٢٨٩) في هذه الصور الست (٢٩٠) راجع الى عطف مصدر على مصدر ، وأنه من قبيل عطف الاسم المفرد ، وأنه في معنى الشرط والجزاء من حيث ان الأول سبب لوجود الثاني كما بيناه ، فصار ما بعد الفاء كجواب الشرط لما بينهما من المشابهة ، وان لم يكن في الحقيقة جوابا للشرط ولهذا لم يكن مجزوما .

قوله : (وَيَمْتَنِعُ إظهارُ أَنْ مَعَ هَذِهِ الأَحْرُفِ إِلَّا اللامَ إِذَا كَانَتْ لامَ كَيْ) .

اعلم أن مراده من الأحرف ما ذكره من الأحرف الخمسة ، ومضمون هذا الفصل ثلاث مسائل .

المسألة الأولى : أنه يمتنع اظهار أن مع أربعة أحرف :

حتى ، و أو ، وواو الجمع ، والفاء ، ويمتنع أيضا اظهار أن (٢٩١) مع لام الجحد ، فلا يجوز أن تقول : سرت حَتَّى أَنْ أَدْخُلَهَا ولا تقول : ائتني فأن أُكرمَك ، وكذلك البواقي .

واحتجوا على ذلك بثلاثة أوجه :

أولها : دليل إرادتها ، وتقديرها ظاهر كما بيناه لك ، وهي كثيرة في الاستعمال فحذفت من اللفظ ، وألزمت الاضمار تحقيقا لمقصود الإيجاز والتخفيف .

وثانيها : أن الفاء في هذه المواضع فاء الجواب (٢٩٢) فهي في باب الشرط ، وكما أن الفاء في (٢٩٣) جواب الشرط لا يقع بعدها أَنْ فلا تقول : إنْ تضربْ فأَنْ أَضْرِبَ فكذلك ههنا يمتنع إظهار أن الناصبة في اللفظ توقيرا لحكم المشابهة بقدر الإمكان .

وثالثها : أن إظهار " أن " في اللفظ يفضي إلى عطف الاسم على الفعل ، وأنه ممتنع .

بيان ذلك : أن صيغة " أَنْ " مع الفعل المذكور في معنى المصدر ، والأول فعل ، فلو أظهروا أَنْ بعد الفاء ، وقالوا : زُرْنِي فَأَنْ اكرمَك كان المصدر معطوفا على صيغة الفعل ولا يخفى امتناعه (٢٩٤) .

---

(٢٨٩) نقص في (أ)

(٢٩٠) في (أ) الستة .

(٢٩١) في (ب) اظهاره

(٢٩٢) في (أ) فاء لجواب

(٢٩٣) في (ب) فكما

(٢٩٤) وانظر سيبويه ١/ ٤١٨ ، وابن يعيش ٧/ ٢٨ ، ٢٩

المسألة الثانية : أنه يمتنع أيضا إظهار أَنْ بعد لام الجحد في نحو قولك : ما كانَ زيدٌ ليدخلَ دارَكَ ، واحتجوا عليه بأربعة أوجه :

الأول : أن قولهم : ما كان زيد ليدخلَ دارَك جواب فعل ليس تقديره تقدير الاسم ، ولا لفظه لفظ الاسم لأنه جواب قائل : زيد سوف يدخل ، وعمرو سوف يأكل ، فلو قلنا : ما كان زيد لأن يدخلَ وما كان عمرو لأن يأكلَ بإظهار أنْ لكنا جعلنا مقابل سوف يدخل وسوف يأكل اسما لأن " أن " مع الفعل بمنزلة المصدر ، وهو اسم ، فلذلك لم يجز إظهارها ، كما لا يجوز إظهار الفعل في قولك : إيّاكَ وزيدا (٢٩٥) .

الثاني : أن التقدير عندهم : ما كان زيد مقدرا لأن يدخلَ ونحو ذلك من التقديرات التي توجب المستقبل من الفعل ، و " أن " توجب الاستقبال ، فاستغنى بما تضمن الكلام من تقدير الاستقبال عن ذكر أَنْ .

الثالث : أنه إنما امتنع إظهار " أَنْ " بعد لام الجحد لأنها صارت بدلا من اللفظ بها لأنك اذا قلتَ : ما كَانَ زيد يدخلُ كان نفيا ليدخل ، كما لو أظهرت " أن " فقلت : ما كان زيد لأن يدخلَ ، فلما صارت بدلا منها لم يجز إظهارها كما أن ألف الاستفهام لما كانت بدلا من واو القسم في قولهم : آللهِ لأقومنَّ ، لم يجز إظهارها اذا كانت (٢٩٦) اللام بدلا منها فكأنها مظهرة (٢٩٧) .

الرابع : قاله في الحواشي (٢٩٨) : إنما وجب إضمار أَنْ بعد لام التأكيد لأنها زائدة ، فناسبت الزام الاظهار ، توفيرا لمقصود الإيجاز والاختصار (٢٩٩) .

---

(٢٩٥) في الاشموني ١٨٨/٣ " واعلم أن التحذير على نوعين :
الأول : أن يكون بإياك ونحوه .
والثاني : بدونه ، فالأول يجب ستر عامله مطلقا ، كما أشار اليه بقوله إياك والشر ، ونحوه " وانظر التسهيل ص ١٩٢

(٢٩٦) في (أ) إذا (٢٩٧) الأصل : والله لأقومنَّ ، ثم أبدلت الهمزة من واو القسم ولا يجوز الجمع بين الواو والهمزة لأنه لا يجمع بين البدل والمبدل منه .
وانظر ابن يعيش ٢٩/٧ . (٢٩٨) في (أ) فناسب .

(٢٩٩) قال في الحواشي ورقة ٥١ و " وإنما وجب إضمار أَنْ بعد لام التأكيد لأن هذه اللام زائدة ، والاضمار أولى للايجاز والاختصار وليس كذلك اللام إذا كانت لام كي لأنها لا تكون زائدة بل تكون لمعنى أصليّ " .

وقد ذكرنا فيما تقدم أنها إنما سميت لام الجحد لأجل الجحد الذى فى أول الكلام .

وهى قوله تعالى :

" وما كان الله ليعذبهم "(٣٠٠)

٢٦٢ ظ

فأما اللام نفسها / فليست للجحد .

المسألة الثالثة : فى حكم اللام المسماة بلام كى ، وتستعمل على وجهين :

أحدهما : بغير " لا " كقولك : جئتك لتكرمنى .

و الثانى : مع " لا " كقولك : لئلا يعطينى .

ويجوز فى الأولى إظهار " أنْ " بعدها ، ويجب فى الثانية إظهار " أنْ " بعدها .

فتقول فى الأولى : أطع الله لأنْ يدخلك الجنة قالوا : إنما ساغ إظهار أنْ هنا(٣٠١) لأن اللام ليست من حروف العطف وإنما حرف من حروف الجر ، والجار لا يدخل على الفعل ، فجاز لذلك إظهار أنْ ، ليظهر أن اللام غير داخلة على الفعل ، ولكن الاظهار ليس بواجب بل أنت مخيّر إنْ شئت أظهرتها ، وإنْ شئت أضمرتها كما يجوز إظهار الفعل وإضماره بعد " إنْ " فى قولهم : إنْ خيرًا فخيرٌ وإنْ شرًّا فشرٌّ(٣٠٢) .

وتقول فى الثانية : احتجّ علىّ لئلا يُعطينى حقّى .

قال الله تعالى : " لئلا يعلم أهلُ الكتاب "(٣٠٣)

ولا بد من إظهار أنْ بعد هذه اللام بخلاف التى قبلها .

---

(٣٠٠) سورة الأنفال الآية ٣٣ ، وانظر الكشاف ٢/١٥٥ ، ١٥٦ .

(٣٠١) فى (ب) هاهنا .

(٣٠٢) فى سيبويه ١/٤٠٨ " وأما اللام فى قولك : جئتك لتفعلَ بمنزلة " إنْ " فى قولك : إنْ خيرًا فخير ، وإنْ شرًّا فشرٌّ إنْ شئتَ أظهرت الفعل هاهنا ، وإنْ شئت خزلته وأضمرته وكذلك " أن " بعد اللام أن شئت أظهرته ، وان شئت أضمرته " .

وانظر المقتضب ٢/٧٩ ، وابن يعيش ٧/٢٨

(٣٠٣) سورة الحديد الآية ٢٩ ، وانظر الكشاف ٤/٦٨

قال فى الحواشى : إنما وجب اظهار " أنْ " فى لئلا حذاراً من توالى لامين الأولى منهما لام كى ، والأخرى لام كلمة " لا " (٣٠٤)

وقيل إنما وجب الإظهار هاهنا لأن أنْ مصدرية ، وكونها مصدرية مما يوهم أنها لا تدخل إلا على نفس الفعل ، فإذا دخلت على الحرف وجب إبرازها لئلا يتوهم السامع أن الكلام غير متضمن لها ، وقيل إنما وجب ذلك لأن حرف النفى له صدر الكلام ، وإنما جوزوا دخول " لا " هذه جملة صلةً لأنْ مثلهَا فى قولك : جاءنى الذى لا يَخْرُجُ ، فلو حُذفت " أنْ " ووليها حرف الجر كان كحذف حرف الجر عن الموصول ، وبإيلائه النفى فى الصلة ، وذلك يمتنع (٣٠٥) .

والفرق بين لام " كى " ولام الجحد من ثلاثة أوجه .

الأول : أن لام كى للتعليل ، ولام الجحد ليست للتعليل .

الثانى : أن لام الجحد لو أسقطت لم يختل ما هو المراد من الكلام وتلك لو أُسقطت اختل .

الثالث: أن لام الجحد إنما تكون بعد نفى دخل على كان ، ولام كى ليست كذلك (٣٠٦) .

فقد ظهر لك أن الأفعال المضارعة المنصوبة جاءت على ثلاثة أقسام :

فعل ينتصب بحرف ظاهر لا يجوز إضماره ، وفعل ينتصب بحرف يجوز أن يظهر وأن يضمر ، وفعل ينتصب بحرف لا يكون إلا مضمرا .

قوله : (وليس بحتمٍ أنْ ينصبَ الفعل فى هذه المواضع بل للمعدول به إلى غير ذلك من معنىً وجهةٍ من الإعرابِ مَساغٌ) .

اعلم أنه لما ذكر أن الفعل المضارع ينتصب بعد كل واحد من الحروف الخمسة التى ذكرها بإضمار أنْ على الوجه الذى بينه فى كل مثال بخصوصه ثال بعده : ولا تظن أنه لابد من انتصابه على التأويل الذى ذكرناه بل يجوز أن يرتفع ، ويجوز أن ينجزم على تأويل مغاير لتأويل النصب كما سنبينه فى مباحث كل حرف (٣٠٧) .

---

(٣٠٤) أنظر الحواشى ورقة (٥١ و)

(٣٠٥) وانظر سيبويه ١/ ٤٨١ ، والمقتضب ٢/ ٣٢ ، والبحر المحيط ٨/ ٢٢٩ .

(٣٠٦) وانظر ابن يعيش ٧/ ٢٨ ، ٢٩ (٣٠٧) فى (ب) الوجه .

قوله : (بل للعدول إلى غير ذلك من معنىً وجهةٍ من الاعراب سَاغَ) ، تقول : عَدَلْتُ بِهِ عَنِ الطريقِ المَسْلُوكِ إلى غَيْرِهِ ، أي أَمَلْتُهُ وصَرَفْتُهُ عَنْهُ (٣٠٨) وتقول : سَاغَ لَهُ مَا فَعَلَ أي جاز له ذلك ، وأنا سَوَّغْتُهُ [له] (٣٠٩) أي جَوَّزْتُهُ (٣١٠) ، وقوله " سَاغَ " مرفوع بالابتداء ، وما قبله خبره ، والضمير في قوله به يرجع إلى الفعل المنتصب في تلك المواضع .

وقوله : (إلى غير ذلك) أي إلى غير ما كان عليه من المعنى ومن الاعراب بالنصب كما سنبين لك .

وقوله : (مِنْ معنىً وجهةٍ من الإعراب) .

اعلم أن (معنى) منون ، وقوله : (وجهة) الواو فيه للعطف ، وقوله : (من الاعراب) متعلق بجهة ، وقد تخيل قوم أن الواو فاء الكلمة ، وأن معنى مضاف الى وجهة كما كانت الواو فاء الكلمة في قوله تعالى : " وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا " (٣١١) .

والصواب ها هنا حرف عطف لأنك ستعرف المغايرة بينهما ثابتة من وجهين :

أحدهما : من جهة المعنى .

والآخر : من جهة الإعراب (٣١٢) .

---

(٣٠٨) وانظر اللسان مادة " عدل " ٢٨٣٨/٤ وما بعدها .

(٣٠٩) نقص في (ب)

(٣١٠) وانظر اللسان مادة " سوغ " ٢١٥٢/٣ .

(٣١١) سورة البقرة الآية ١٤٨ ، وانظر الكشاف ٣٢٢/١ .

(٣١٢) الجهة معناها : الناحية ، والوجهة : معناها القبلة ، ولذلك قرأ أبي " ولكل قبلةٌ هو مُوَلِّيهَا " هذا من ناحية المعنى أما من ناحية الإعراب فالواو حرف عطف و " جهة " معطوف على معنى .

أي يجوز في الفعل المضارع في هذه المواضع السابقة غير النصب من ناحية المعنى والاعراب .

وفي اللسان مادة " وجه " ٤٧٧٥/٦ :

" الوَجْهُ والجِهَةُ بمعنىً ، والهاء عوض من الواو ، والاسم الوِجْهَةُ والوُجْهَةُ ، بكسر الواو وضمها ، الواو تثبت في الأسماء كما قالوا وِلْدَةٌ ، وإنما لا تجتمع مع الهاء في المصادر " .

ولقائل أن يقول فى عبارة المصنف نظر ، فإنّ المنصوب بعد اللام لا يجوز العدول عنه (٣١٣) إلى غيره ، وإنما العدول جائز فى الأحرف الأربعة الباقية ، وهى : حتى ، وأو ، والفاء ، والواو ، وليس فى عبارته ما يدل على أن اللام مستثناه عمّا ذكره من الحكم ، ومخالفة لأخواتها الأربعة ، وقد أورد المصنف مباحث كل حرف من الأحرف الأربعة بفصل يخصّه .

الفصل الأول : فى مباحث " حتّى "

اعلم أن الفعل المضارع يستقيم أن ينصب بعد " حتى " ويستقيم أيضا أن يرفع ، أما النصب فمن وجهين .

أحدهما : أن يكون " حتى " بمعنى " إلى " .

والآخر : أن يكون بمعنى " كَىْ " ، وسنذكر الفرق بينهما . (٣١٤)

وأما الرفع فهو أن يكون " حتى " عاطفة ، وارتفاع الفعل بعدها يقع على وجهين أيضا :

الأول : أن يكون الفعل الذى بعدها متصلا بالفعل الذى قبلها .

والثانى : أن يكون منقطعا منه . (٣١٥)

---

(٣١٣) فى (ب) به .

(٣١٤) وفى سيبويه ٤١٣/١ " اعلم أن " حتى " تنصب على وجهين :
فأحدهما : أن تجعل الدخول غاية لمسيرك ، وذلك قولك : سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَها كأنك قلت : سِرْتُ إلى أنْ أدخلَها فالناصب للفعل هاهنا هو الجار فى الاسم إذا كان غاية ، فالفعل اذا كان غاية منصوب ، والاسم اذا كان غاية جر ، وهذا قول الخليل .
وأما الوجه الآخر : فأن يكون السير قد كان ، والدخول لم يكن وذلك إذا جاءت مثل " كى " التى فيها إضمار " أنْ " وفى معناها وذلك قولك : كَلَّمْتُكَ حَتَّى تَأْمُرَ لِى بِشَىءٍ "
وانظر المقتضب ٣٨/٢ ، وابن يعيش ٤٠/٧ ، والأشمونى ١٩٧/٣ وما بعدها .

(٣١٥) وفى سيبويه ٤١٣/١ " واعلم أن حتى يرفع الفعل بعدها على وجهين :
تقول سرت حتى أدخلُها ، تعنى أنه كان دخول متصل بالسير كاتصاله به بالفاء اذا قلت : سرت فأدخلُها ، وأدخلُها هاهنا على قولك : هو يدخلُ ، وهو يضربُ إذا كنتَ تخبرُ أنّه فى عمله وأنّ عمله لم ينقطع ، فاذا قال : حتى =

وقد أهمل المصنف هاهنا ذكر بعض هذه الأوجه الأربعة كما سنبينه لك .

قولـه : (فَلَهُ بعدَ حتّى ، حالتانِ هُوَ في إحداهما[٣١٦] مستقبلٌ أو في حُكم المستقبل فينصبُ ، وفي الأُخرى[٣١٧] حالٌ أو في حكمِ الحالِ فيرفعُ) .

اعلم أن الفعل المضارع بعد " حتى " لا يجوز نصبه إلا إذا كان [زمانه][٣١٨] مستقبلا بالنسبة إلى زمان وجود الفعل الأول الذي هو سبب الفعل الثاني ، ولا يجوز رفعه إلا إذا كان زمانه حالا بالنسبة إلى زمان الفعل المتقدم ، ولا يشترط في النصب أن يكون الفعل مستقبلا بالنسبة إلى زمان وجود الفعل الذي قبله ، وإن كان قد مضى وانقضى وكذلك لا يشترط في الحال كونه حاضرا زمان الإخبار بل يجوز أن يكون قد انقضى ، ويكون حكاية حال ماضية كما ذكرناه .

وقد أورد المصنف في المنصوب من صور الفعل المضارع الواقع بعد حتى ، وزمانه مستقبل بالنسبة الى زمان الاخبار / ثلاث صور :

٢٦٣ و

الأولى : (قولك : سِرْتُ حتّى[٣١٩] أدخلَها) .

اعلم أنك إذا أردت بحتى معنى " كي " صار التقدير : سرت كي أدخلها ، وكان الفعل المضارع منصوبا مستقبلا [لم][٣٢٠] يوجد بعدُ وكان سببه وهو السير واقعا لا محالة .[٣٢١]

= أدخلها فكأنه يقول : سرت فاذا أنا في حال دخول ، فالدخول يتصل بالسير كاتصاله بالفاء ، فحتى صارت هاهنا بمنزلة اذا ، وما اشبهها من حروف الابتداء لانها لم تجيء على معنى " الى أن " ، ولا معنى " كي " فخرجت من حروف النصب كما خرجت " اذن " منها في قولك : اذن أظنك .

أما الوجه الآخر : فانه يكون السير قد كان ، وما أشبهه ويكون الدخول وما أشبهه الأن فمن ذلك : لقد سرت حتى أدخلها ما أمنع أي حتى الى الأن أدخلها كيف شئت ... الخ "

وانظر المقتضب ٢ / ٣٩ ومابعدها ، وابن يعيش ٧ / ٣٠ ومابعدها ، والأشموني ٢٩٨/٣ وما بعدها .

(٣١٦) في (أ) احديهما .

(٣١٧) في (أ) الآخر .

(٣١٨) تقص في (ب)

(٣١٩) (أ) كي .

(٣٢٠) نقص في (ب)

(٣٢١) وانظر سيبويه ٤١٣/١ ، وابن يعيش ٧ / ٣٠

الثانية : (قولهم : أسلمتُ حتّى أدخلَ الجنةَ) .

الشاهد فيه : أن حتى فيه بمعنى " كى " والإسلام الذى هو سبب كان ووقع ، ودخول الجنة لم يكن بعد ، ولم يوجد لكنه [موجود] (٣٢٢) ومترقب ، والفعل المضارع فيه مستقبل بالنسبة إلى زمان الإخبار .

الثالثة : (قولك : كلّمتُهُ حتّى يأمُرَ لى بشىءٍ) .

الشاهد فيه : أن الكلام الذى هو سبب قد تحقق ، ووقع ، ومسببه وهو الأمر له بشىء مستقبل مترقب لم يوجد ، والكلام [فيه] (٣٢٣) على نحو ما قبله ، فقد اشتركت هذه الصور الثلاث فى أن الفعل فيها بعد حتى منصوب ومترقب لم يوجد ، وهو المراد من قوله : (هو فى أحداهما (٣٢٤) مستقبل) فإن مراده الاستقبال بالنسبة إلى زمان الإخبار كما بيناه لك فى كل واحدة من الصور الثلاث .

قوله : (أو كانَ مُتقضّياً إلاّ أنّهُ فى حُكْمِ المُستقبلِ مِنْ حَيْثُ إنّهُ فى وَقْتِ وُجُودِ السّيْرِ المَفْعُولِ من أجلِه (٣٢٥) كانَ مُترقّباً) .

اعلم أن الضمير المرفوع الذى هو اسم " كان " والضمير المنصوب الذى هو اسم " أن " يرجعان إلى الفعل المضارع المنصوب الواقع بعد حتى و " المفعول " مجرور صفة السير ، والضمير المجرور بالإضافة فى قوله : (من أجله) يرجع إلى الفعل المضارع المنصوب بعد حتى لأن الفعل الأول إنما أوجده المتكلم لأجل وقوع الفعل الثانى فيما يستقبل ، والمعنى أن الفعل المستقبل فى هذا الضرب قد وجد وانقضى بالنسبة إلى زمان الإخبار ، إلا أنك إذا نسبته إلى زمان وجود الفعل الأول الذى هو سبب كان مستقبلا بالنسبة إلى تلك الحال ، وهو فى زمان الاخبار حكاية حالٍ ماضية نحو قولك : سِرْتُ أمْسِ حتّى أدخلَهَا فتنصب ، وليس القصد من الفعل المضارع هاهنا هو الزمان المترقب عند الإخبار ، وإنما

---

(٣٢٢) زيادة فى (أ)

(٣٢٣) نقص فى (ب)

(٣٢٤) فى (أ) احديهما .

(٣٢٥) فى (ب) لأجله .

المقصود هو الزمان الذي كان مترقبا عند السير بالأمس ، لأن المعتبر في النصب أن يكون الفعل مستقبلا بالنسبة إلى زمان وجود الفعل الأول الذي هو سبب لا غير ، ويستوي في ذلك ما كان مترقبا عند الإخبار ، ولم يوجد بعد ، وما كان قد تقضّى ووقع قبل زمان الإخبار كما بيناه .

ولقائل أن يقول : فيما ذكره المصنف نظر من وجهين :

الأول : أنه أهمل هاهنا تمثيل المنصوب بما كانت حتى فيه بمعنى " إلى أنْ " واقتصر على ذكر ما كانت " حتى " فيه بمعنى " كي " .(٣٢٦)

قال ابن السراج : تقول : أنا أَسِيرُ حَتَّى أَدْخُلَهَا ، والتقدير : أَسِيرُ إلى أَنْ أدخلها ، ومعناه : سرت إلى دخولها ، والدخول غاية للسير ، وليس بعلة للسير .(٣٢٧)

قال علي بن عيسى (٣٢٨) : الفرق بين " حتى " إذا نصبت الفعل بمعنى إلى أنْ ، وبينها إذا نصبت بمعنى " كي " .

أن الغاية في " إلى " هي المقصودة ، وأن يتصل الفعل فيها من ابتدائه إلى انتهائه بمنزلة قولك : سرتُ سيراً مُتَصِلاً حتَّى أدخلَها ، فلم يكن هناك فصل بين السير والدخول .

---

(٣٢٦) اعتراض الشارح هذا يمكن الرد عليه بأن المصنف ذكر المثال الأول وهو " سرت حتى أدخلها " فحتى هنا يمكن أن تكون للغاية أي أن سيري مستمر إلى أنْ أدخلَ البلدة التي أتوجّهُ إليها .

وقد مثل بهذا المثال سيبويه لحتى التي للغاية ، وحتى التي بمعنى " كي "

أنظر سيبويه ٤١٣/١

ومثل ابن يعيش بقوله : سرتُ حتى تطلعَ الشمس ، فهي فيها لا تكون إلا بمعنى إلى أنْ فقط .

أنظر ابن يعيش ٢٠/٧

ولعل الشارح يقصد بهذا الاعتراض أن المصنف لم يذكر مثالا تكون فيه " حتى " بمعنى " إلى أنْ " فقط دون احتمال لمعنى كي .

(٣٢٧) أنظر أصول ابن السراج ١٥٢/٢ (رسالة)

(٣٢٨) هو أبو الحسن علي بن عيسى (الرماني) نشأ بالرمان (قصر بواسط بالعراق) ثم وفد إلى بغداد ، فأخذ عن الزجاج وابن دريد وابن السراج وغيرهم ، ونبغ =

بل أحدهما متصل بالآخر بخلاف النصب " بكى " فإنه لا يشترط الاتصال كما عرفته [٣٢٩] .

الثاني : أنه ذكر من صور المستقبل بالنسبة إلى زمان الإخبار ثلاث صور ، وأهمل بالكلية ذكر صور ما انقضى ووقع وكان مستقبلا بالنسبة إلى زمان وجود السبب ، واقتصر على ذكر حكمه .

قوله : (وَيَرْفَعُ إذَا كَانَ الدخولُ يُوجَدُ فِي الحالِ) .

اعلم أنه ذكر أول الفصل أن الفعل المضارع الواقع بعد " حتى " إنما يرفع إذا كان حالاً أو في حكم الحال ، والمراد من حكم الحال ما كان حكايةَ حالٍ ماضيةٍ كما كان المراد من حكم المستقبل ما هو حكاية حال ماضية .

وقد ذكر ما كان حالا مثالين ، وما كان حكاية حال مثالا واحدا .

الأول : (قولك : سرتُ حتى أدخلُها) بالرفع ، كأنك قلتَ : حتى أنا أدخلُها الآن .

قال ابن السراج : إن حتى إذا جاءت بمعنى العطف ارتفع ما بعدها وارتفاع الفعل بعدها على ضربين :

أحدهما : أن يكون الفعل الذي بعدها متصلا بالفعل الذي قبلها .

والآخر : أن يكون منقطعا منه ، ولابد في الجميع من أن يكون الفعل الثاني يؤديه الفعل الأول [٣٣٠] .

يريد أن يكون الفعل الثاني معلول الفعل الأول ، فتقول في المتصل سرت حتى أدخلُها ، ذكرت أن الدخول اتصل بالسير بلا مهلة بينهما كمعنى الفاء إذا عطفت بها فقلت : سرتُ

في العربية مؤيدا المذهب البصري مع ميل إلى الفلسفة لأنه معتزلي ، وظهر ذلك في دراسته وتأليفه .

ومن مؤلفاته في النحو : شرح كتاب سيبويه ، شرح مقتضب المبرد ، وشرح أصول ابن السراج .

توفي ببغداد سنة أربع وثمانين وثلاثمائة .

وانظر ترجمته في : معجم الأدباء ١٤/٧٣ : ٧٨ ، ونزهة الألبا ص ٣١٨ : ٣١٩ ، وأنباه الرواة ٢/٢٩٤ : ٢٩٦ ، وبغية الوعاة ٢/١٨٠ : ١٨١ ، ونشأة النحو ١٧٢ : ١٧٣ .

(٣٢٩) أنظر شرح الرماني لكتاب سيبويه ٣/ قسم ٢/١٠٤ وما بعدها .

(٣٣٠) أنظر أصول ابن السراج ٢/١٢٦ (رسالة)

فأنا أدخلُها ، وصلت الدخول بالسير ، وجعلته معلول السير ، وجعلت السير علة للدخول فلو قلت : سرت حتى يدخلُ زيد ، فرفعت "يدخل"(٣٣١) لم يجز لأن سيرك لا يكون علة لدخول زيد ، ولا يؤدى اليه ، فإن نصبت وجعلته غاية جاز ، ويكون المعنى إلى أن يدخلَ زيد .

وتقول : سرت حتى تطلعَ الشمس بالنصب ، لأن الطلوع قد يكون غاية لسيرك ، ويمتنع الرفع ، لأن الطلوع ليس معلول سيرك ، وكذلك تقول : صعدت السطح حتى أسمعَ أذان المؤذن ، لأن صعود السطح قد يكون سببا لسماع صوت المؤذن ويمتنع أن تقول : صعدت حتى يؤذنَّ المؤذن ، لأن الصعود ليس سببا لأذان المؤذن .

ويجوز أن يكون ما قبله منقطعا منه ، وذلك قولك : لقد سرت حتى أدخلُها ما أُمنَعُ أى حتى أنى الأن أدخلُها كيفما شئت .

الثانية : (قولهم : مرِضَ حتى لا يَرْجُونَهُ) بالرفع ، وعلامة الرفع إثبات النون ، والتقدير حتى هم لا يرجونه(٣٣٢) .

قال ابن السراج : إنما يريد أنه الآن لا يرجونه ، وأن هذه حالة قبل وقت كلامك ، فحتى هاهنا كحرف من حروف الابتداء(٣٣٣) .

فقد اشتركت هاتان الصورتان فى أن الفعل المضارع بعد حتى فى كل واحدة / منهما بمعنى الحال الحاضرة ، الثالثة : قولهم : (شربتَ الأبل حتى يجىء البعير يجر بطنه)(٣٣٤) ٢٦٣ ظ

الشاهد فيه : أن الشرب لما كان سببا لمجىء البعير بهذه الصفة التى هى جر البطن استقام رفع "يجىء" ، وهو مهموز اللام ، والكلام فيه على نحو ما تقدم .

---

(٣٣١) فى (ب) ورفعت .

(٣٣٢) وانظر سيبويه ١/٤١٣ ، والمقتضب ٢/٤٠ ، وابن يعيش ٧/٣١ .

(٣٣٣) أنظر أصول ابن السراج ٢/١٢٧ (رسالة)

(٣٣٤) كناية عن الامتلاء وكثرة الشرب .

وانظر سيبويه ١/٤١٣ ، وابن يعيش ٧/ ٣١ .

الرابعة : قوله في التنزيل : "(وزلزلوا حتى يقول الرسول)" (٣٣٥) .

برفع " يقول " وهي قراءة نافع وحده (٣٣٦) ، وذلك لأن الفعل الواقع بعد حتى فعل حال .

والفعل المضارع يرتفع بعد حتى إذا كان للحال .

وما كان من ذلك فلا يخلو إمّا أنْ يكونَ حالا في حين الإخبار نحو مرِضَ حتى لا يرجونه

وأمثاله ، وإما أن يكون حالا قد مضت ، فتحكيها على ما وقعت ، والآية من هذا القبيل .

والرفع فيه باعتبار أنه حكاية حال ماضية ، والنصب قراءة باقي الثمانية ، وذلك لأن الفعل

المضارع قد انتصب بعد حتى بإضمار أنْ ، فهو على الاستقبال لأن المعنى الى أنْ يقولَ

كما تقدم .

قوله : (رتقول : كانَ سَيْرِى حَتَّى أَدْخُلَهَا بالنصب ليس إلاّ) .

اعلم أن كان الناقصة لابد لها من اسم وخبر كما سيأتيك ، فاذا قلت : كان سيرى حتى

أدخلَها ، ونصبت الفعل بعد حتى كان الكلام صحيحا ، ووقع حتى وما يتعلق به خبرا

لكان ، فان رفعت الفعل بعد حتى بقيت كان الناقصة بغير خبر ، وفسد الكلام .

وقد نص ابن السراج وغيره على علة ذلك فقالوا : إذا نصبت يكون المعنى " إلى أنْ "

أدخلَها ، وكي أدخلَها ، فتكون حتى وما عملت فيه خبر كان ، فإن رفعت ما بعدها

لم يجز لأن ذلك يقتضى ترك كان الناقصة بغير خبر ، وأنه فاسد ، لأن معنى حتى

حينئذ يكون بمعنى الفاء ، فكأنك قلت : كان سيرى فادخلَها وهذا لا يجوز ، لأنك لم

تأتِ بخبر كان (٣٣٧) .

---

(٣٣٥) سورة البقرة من الآية ٢١٤ .

وفي سيبويه ٤١٧/١ " وبلغنا أن مجاهدا قرأ هذه الاية " وزلزلوا حتى يقولُ

الرسول " وهي قراءة أهل الحجاز "

والذي يعنيه سيبويه بأهل الحجاز هو نافع المدني .

وانظر البيان في غريب إعراب القرآن ١٥٠/١ ، وشرح اللمع ٤٣٠ ، وابن يعيش

٣١/٧ ، ٣٢ ، والبحر المحيط ١٤٠/٢ ، واتحاف فضلاء البشر ١٥٦ ـ ١٥٧ .

والنشر ٢٢٧/٢ .

(٣٣٦) هو نافع الفقيه مولى ابن عمر ، له قراءة مشهورة ، توفي سنة ١١٧ هـ

أنظر التهذيب ٤١٢/١٠

(٣٣٧) أنظر أصول ابن السراج ١٢٧/٢ (رسالة) ، وابن يعيش ٣٢/٧ .

قال في الحواشي : لأن حتى في موضع خبر كان ، وكأنه قال : كان سيرى إلى هذا الفصل (٣٣٨) .

فإن زدتَ في المسألة ما يكون خبرا لكان جاز ، فقلت : كَانَ سَيْرِي أَمسِ (٣٣٩) .

قوله : (وعَلَّقتَه بِكَانَ) يريد وجعلت أمس خبرا لكان جاز لك أن ترفع الفعل بعد حتى لأن كان الناقصة قد استوفت اسمها وخبرها ، فلم يضر انقطاع حتى وما عملت فيه عنها .

قوله : (أو قلتَ سيراً مُتعباً) .

اعلم أنك إذا جعلت السير الموصوف بكونه متعبا خبرا لكان كالصورة التى قبلها حَسُن رفع الفعل المضارع بعد حتى ، وانقطاعه عن كان لأن كان لما استوفت الخبر لم تحتج إلى شيء آخر يتعلق بها (٣٤٠) .

قوله : (أو أردتَ كَانَ التامة) .

اعلم أن الموجب لامتناع الرفع في كان الناقصة فيما ذكره من الصورة انما بقاؤها بغير خبر وكان التامة مكتفية بفاعلها ، وغير مفتقرة إلى خبر كما ستعرفه ، فلم يكن انقطاع ما بعد فعلها عنها مخلا بالمعنى الذى أريد منها (٣٤١) بخلاف كان الناقصة (٣٤٢) .

قوله : (جَازَ فيه الوجهان) يريد الرفع على الابتداء ، والنصب باضمار أن ، أو جعل حتى بمعنى كي .

والمعنى في النصب بكل واحد منهما يخالف للآخر كما ذكرناه .

قوله : (وتقول : أَسِرتَ حتى تدخلَها بالنصب) .

اعلم أنا قد ذكرنا فيما تقدم أن شرط الرفع أن يكون الفعل الأول علة للثاني ، وسببا له فاذا أدخلت همزة الاستفهام على الفعل الأول دل ذلك على الشك في وجود السبب ، فلو رفعت الفعل المضارع بعد حتى كنت جازما بثبوت المعلول مع الشك في وجود علته ،

---

(٣٣٨) أنظر الحواشي الورقة (٥١ و)

(٣٣٩) وعلى ذلك اذا قلت : كان سيرى أمس حتى أدخلها . جاز في (أدخلها) الرفع والنصب على تقديرين :
ان جعلت أمس خبرا جاز الرفع لحصول الخبر ، وان علقته بالمصدر الذى هو السير وجب النصب ولم يجز الرفع لأنك لم تأت بخبر ، وانظر سيبويه ٤١٦/١

(٣٤٠) وانظر سيبويه ٤١٥/١ ، وابن يعيش ٣٢/٧ (٣٤١) في (أ) مخل

(٣٤٢) وانظر ابن يعيش ٣٢/٧ .

هذا خلف لأن الاستفهام تعلق بالسبب (٣٤٣) .

ولقائل أن يقول : إن المصنف قال فى خبر كان بالنصب ليس إلا فأثبت جواز النصب ، ومنع جواز غيره بقوله : (لَيْسَ إلاَّ) ، وفى صورة الاستفهام اقتصر على ذكر النصب وحده ، ولم يتعرض لنفى جواز الرفع ، وإن كان ذلك مرادا له ، فلو صرّح به كان أجدر .

قوله : (وأيُّهُمْ سَارَ حَتَّى يدخُلُهَا (٣٤٤) بالنصب والرفع)

اعلم أن الخلل فى الصورة الأولى إنما نشأ من الشك فى وجود السبب كما ذكرناه ، وهمزة الاستفهام فى هذه الصورة لم تدخل على السبب بل وجود السير الذى هو السبب مجزوم به ، والشك عارض بالنسبة إلى الشخص السائر لا بالنسبة إلى السير (٣٤٥) ، ألا ترى أنك إذا قلتَ فى جواب المستفهم عن السائر هو زيد أو عمرو كان حسنا ومستقيما ، ولو قلت : وجد السبب أو لم يوجد كان فاسدا فكذلك ساغ فيه الرفع والنصب على الوجه الذى ذكرنا أولا (٣٤٦) .

الفصل الثاني : فى أحكام " أو " ، ونصدره ببحثين :

الأول : أن " أو " من حروف العطف كما ستعرفه ، وحروف العطف إنما تعطف ما دخل فى معنى الأول فإن لم يدخل فى معناه رفع على الاستئناف كقولك : [أريد] (٣٤٧) أنْ تزورنى فلا تزورنى ، وأريد أن تأتِيَنى (٣٤٨) فتقعدُ عَنّى ، وأريد أن تطيعَنى وتخالفَنى .

---

(٣٤٣) وانظر ابن يعيش ٣٢/٧ .

(٣٤٤) فى (أ) ساروا .

(٣٤٥) فى (أ) السبب

(٣٤٦) وفى سيبويه ٤١٦/١ " وتقول : أيُّهم سارَ حتى يدخلُها لأنك قد زعمت أنه كان سير ودخول ، وإنما سألت عن الفاعل ، ألا ترى أنك لو قلتَ : أين الذى سار حتى يدخلُها ، وقد دخلها لكان حسنا ولجاز هذا الذى يكون لما قد وقع ، لأن الفعل ثَمَّ واقع "

وفى ابن يعيش ٣٢/٧ " فأمَّا إذا قلتَ : أيُّهم سارَ حتى يدخلَها فإنه يجوز معه الأمران لأن السؤال إنما وقع عن فاعل السير وتعيينه ، أمَّا السير فمتحقق ، فجاز أن يكون سببا وموجبا ، فحينئذ يجوز الرفع لأنه سبب ، والنصب على الغاية أو معنى كى " .

(٣٤٧) نقص فى (أ)

(٣٤٨) فى (أ) تأتى .

فما بعد الفاء والواو فى هذا ونحوه مرفوع لاغير لأنه لم يدخل فى الإرادة ، و " أن " الناصبة كانت فى صلة الإرادة ، فلو نصبنا الثانى وعطفناه على الأول كان قد دخل فى الإرادة ، وإنما ينتصب بحروف العطف [أ] ما يصح دخوله فى معنى الأول (٣٤٩) نحو : أريد أن تأتينى فتحدثنى (٣٥٠) وأحب أن أزورك وأصحبك ونحوه مما يستقيم دخوله فى الإرادة وما هذا شأنه يجوز عطفه على ما قبل " أو " ويشارك فى حكمه ، ويجوز أن يقطع عنه ويستأنف ، ثم الاشتراك والقطع بالاستئناف قد يجوز كل واحد منهما فى بعض الصور ، وقد يجوز أحدهما ويمتنع الآخر فى بعض الصور كما ستعرفه / فى صور هذا الفصل ، ٢٦٤ و

قال ابن السراج : كل موضع وقعت فيه " أو " ، وحسن فيه تقدير إلا أنْ أو حتى فالفعل منصوب ، فإن جاء فعل لا يصلح هذا فيه رفعت ، وذلك قولك : أَتَجْلِسُ أو تَقُومُ يا فَتَى ، وهل تكلمنا أو تَنْبسطُ إلينا ، لا معنى للنصب هاهنا .

قال الله تعالى : " هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ أَوْ يَنْفَعُونَكُمْ أَوْ يَضُرُّونَ " (٣٥١)

فهذا مرفوع لا يجوز فيه النصب لأنه موضع لا يصلح فيه إلا أنْ (٣٥٢) .

البحث الثانى : قال أبو سعيد : أصل " أو " أن تكون للعطف حيث كانت ، والمنصوب بعدها على وجهين : أحدهما : أن يتقدم فعل منصوب بناصب من الحروف ، ثم يعطف عليه بأو كما يعطف بسائر حروف العطف كقولك أريد أن تخرج الى الكوفة أو تلازم زيدا ، ومدحت الأمير كى يهب لى شيئا أو يحملنى على دابة ، ومعناه أحد الأمرين ، وفى هذا المعنى يجوز أن يكون ما بعدها مرفوعا ومجزوما ، فالمرفوع نحو قولك : أنا ألزمك أو أخرجُ الى ضيعتك ، والمجزوم [نحو] (٣٥٣) ليخرج زيد الى البصرة أو يقمْ فى مكانه (٣٥٤) . والآخر : أن يخالف ما بعدها ما قبلها ويكون معناها مع ما بعدها معنى إلا أن (٣٥٥) .

---

(٣٤٩) نقص فى (أ) (٣٥٠) فى (أ) وتحدثنى .

(٣٥١) سورة الشعراء الآية ٧٢ ، ٧٣ .

وانظر سيبويه ٤٨٦/١ ، والمقتضب ٢٩/٢ ، والكشاف ١١٦/٣

(٣٥٢) أنظر أصول ابن السراج ١٢٩/٢ ، ١٣٠ ، وابن يعيش ٣٢/٧ ، ٣٣ .

(٣٥٣) نقص فى (أ) (٣٥٤) فى (ب) أو ليقم

(٣٥٥) أنظر شرح السيرافى ٥٦١/٣ ، ٥٦٢ .

والفرق بين هذا وبين الأول أن الأول لا تعلق فيه بين ما قبل أو ، وبين ما بعدها وإنما هو دلالة على أحد الأمرين ، وليس بين الأمرين ملابسة ، كما لا ملابسة بين قوله تعالى : " تُقَاتِلُونَهُمْ " وبين قوله : " أَوْ يُسْلِمُونَ " (٣٥٦) وإنما هو إخبار بوجود أحدهما كما سنبينه (٣٥٧) ،

وكذلك : أنا ألزمك أو أخرجُ إلى ضَيْعَتِكَ ، إنما هو إخبار بوجود لزوم أو وجود خروج إلى الضيعة ، وهذا كعطف الاسم بأَوْ وكقولك : جاءني زيد أو عمرو ، ونحوه ، وأن الوجه الثاني الفعل الأول فيه قبل [أو] (٣٥٨) كالعام في كل زمان ، والثاني كالمخرج بين عمومه ، ولذلك صَيَّرَ معناه معنى إلا أَنْ ، ألا ترى أن قولك : لألزمَنَّك متضمن للأوقات المستقبلة ، وكذلك لأضربَنَّك ، فإذا قلتَ : أو تقضيَني أو تسبقَني ، فقد أخرجت بعض الأوقات المستقبلة من ذلك التضمين ، وكان التقدير : لألزمَنَّك إلا الوقت المعين الذي أوله قضاؤك دينى ، ولأضربنك إلا الوقت الذي أوله سبقك إياى (٣٥٩) .

---

(٣٥٦) سورة الفتح الآية ١٦

وفي سيبويه ١/٤٢٧ " وقال جل وعز " سَتُدْعَونَ إلى قَوْمٍ أُولى بأسٍ شديد تُقَاتِلُونَهُمْ أو يُسْلِمُون " إن شئت كان على الإشراك ، وإن شئت كان على أو هم يُسلمون "

وقال السيرافي ٣/٥٦٢ تعليقا على هذه الآية " الثاني عطف على الأول والذى يقع من ذلك أحد الأمرين : إمّا القتال وإما الإسلام وذكر في بعض المصاحف " أو يسلموا " ويسلموا نصب على معنى إلا أنْ ، فيجوز أن يقع القتال ثم يرتفع بالاسلام " .

وانظر معاني الفراء ٢/٧١ ، ٣/٦٦ ، غريب إعراب القرآن ٢/٣٧٧ ، والمقتضب ٢/٢٨ ، وشواذ ابن خالويه ص١٤٢ ، وابن يعيش ٧/٣٣ ، والبحر المحيط ٨/٩٤

(٣٥٧) انظر ص ٩٢ (٣٥٨) نقص في (أ) .

(٣٥٩) وفي سيبويه ١/٤٢٧ " واعلم أن معنى ما انتصب بعد أو على إلا أن ، كما كان معنى ما انتصب بعد الفاء على غير معنى التمثيل تقول :

لألزمنَّك أو تقضيني ، ولأضربنك أو تسبقني ، فالمعنى لألزمنك الا أن تقضيني ، ولأضربنك إلا أن تسبقني ، هذا معنى النصب " .

وقد اجتمع " أو " والا التي للاستثناء في هذا المعنى للشبه الذى بينهما في العدول عما أوجبه اللفظ الأول (٣٦٠)، وذلك أنا اذا قلنا :

جاءنى القوم الا زيدا ، فاللفظ الأول قد أوجب دخول زيد فى القوم لأنه منهم ، فاذا قلت : الا فقد أبطلت ما أوجبه الأول ، واذا قلت : جاءنى زيد أو عمرو ، فقد وجب المجئ لزيد فى اللفظ [الأول] (٣٦١) قبل دخول " أو " ، فلما دخلت بطل ذلك الوجوب، ولهذا المعنى احتيج الى تقدير الفعل مصدرا [ ] عطف الثانى عليه .

والمذكور من صور هذا الفصل ثلاث :

الأولى : قوله تعالى : " تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ " (٣٦٢)

المشهور قراءة الرفع فى " يُسْلِمُونَ " وعلامة رفعه ثبات النون كما ذكرناه فى إعراب الأمثلة الخمسة ، وللرفع وجهان من الإعراب :

أولهما : الاشتراك بين " يسلمون " و " تقاتلونهم " ، وحينئذ يكون عطف فعل على فعل ، وهو معتقد الكسائى (٣٦٣) .

وثانيهما : الرفع على الابتداء ، وحينئذ يكون استئنافا ، والتقدير أو هم يسلمون ، فيكون عطف جملة على جملة ، وهو اختيار الزجاج (٣٦٤) فى هذه الآية (٣٦٥) .

---

(٣٦٠) لأن الاستثناء إخراج بإلا أو إحدى أخواتها لما كان داخلا أو منزلا منزلة الداخل . أنظر الأشمونى ٢ / ١٤١ .

(٣٦١) نقص فى (أ)

(٣٦٢) سورة الفتح الآية ١٦ ،

(٣٦٣) أنظر البيان فى غريب اعراب القرآن ٢ / ٣٧٧ ، وابن يعيش ٧ / ٢٣ ، وأنظر ص ٩١

(٣٦٤) هو ابراهيم بن السرى بن سهل أبو اسحاق الزجاج ، ولقب بالزجاج لأنه كان يخرط الزجاج ، نشأ ببغداد ، وتلقى عن ثعلب ثم عن المبرد .
توفى ببغداد سنة عشر وثلاثمائة وقيل سنة إحدى عشرة وثلاثمائة ، ومن مؤلفاته : مختصر النحو ، وما ينصرف وما لا ينصرف وشرح أبيات سيبويه ، وكتاب فعلت وأفعلت ، معانى القرآن وغيرها .
أنظر ترجمته فى البغية ١ / ٤١١ : ٤١٣ ، تاريخ بغداد ٦ / ٩١ : ٩٣ ، نشأة النحو ص ١٤٨ .

(٣٦٥) قال ابن الأنبارى فى غريب إعراب القرآن ٢ / ٣٧٧ " يسلمون فيه وجهان : أحدهما : =

والمعنى على القولين : أنه لا بد من أحد الأمرين إمّا المقاتلة أو الإسلام لا ثالث لهما ،

وتقاتلونهم يجوز أن يكون مستأنفا منقطعا عما قبله ، ويجوز أن يكون حالا مقدرة ، وأو

يسلمون يسوغ فيه الرفع من وجهين كما بيناه لك ، وفي مصحف أبي بن كعب[٣٦٦] أو يسلموا ،

وقال الكسائي معناه حتى يسلموا[٣٦٧] .

الثانية : قولك : (هو قاتِلِي أو أفتديَ منه) .

يجوز فيه نصب الفعل المضارع بعد أو على تأويل إلا أنْ ، أو إلى أنْ ، وحينئذ تحرك

الياء بالنصب ، ويجوز فيه الرفع على تأويل الاستئناف والابتداء ، والتقدير : أو أنا

أفتدي ، وتكون الياء ساكنة ، ولا يسوغ فيه الرفع [بالاشتراك][٣٦٨] ، لأن ما قبل أو اسم ،

وما بعده فعل ، ويمتنع عطف الفعل على الاسم[٣٦٩] .

الثالثة : قول امرئ القيس بن حجر :

[٥] بَكَى صَاحِبِي لَمَّا رَأَى الدَّرْبَ دُونَــهُ ... وأَيْقَنَ أنَّا لاحِقَانِ بِقَيْصَــرَا

فقُلْتُ لَـهُ لا تَبْكِ عَيْنُــكَ إنَّمَــا ... نُحَاوِلُ مُلْكًا أوْ نَمُوتَ فَنُعْــذَرَا[٣٧٠]

= أن يكون معطوفا على تقاتلونهم ، والثاني : أن يكون مستأنفا وتقديره أو هم يسلمون ، وهو قول الزجاج ، وقرئ أو يسلموا ... الخ " .

(٣٦٦) أبي بن كعب صحابي جليل ، شهد العقبة وبدرا ، قال عنه الرسول صلى الله عليه وسلم " وأقرؤهم أبي بن كعب " ، ولذلك لقب بسيد القراء .
أنظر أسد الغابة ١/ ٦١ ، والتهذيب ١/ ١٨٧ .

(٣٦٧) أنظر معاني الفراء ٢/ ٧١ ، والبحر المحيط ٨/ ٤ . (٣٦٨) نقص في (ب)

(٣٦٩) وانظر سيبويه ١/ ٤٢٨ ، وابن يعيش ٧/ ٣٣
وقال الأشموني " يمتنع عطف الفعل على الاسم الذي لا يشبه الفعل لاختلاف الجنس ، أما اذا كان الاسم يشبه الفعل جاز العطف لاتحاد الجنس نحو قوله تعالى " صافات ويقبضن " ، وقوله " فالمغيرات صبحا فأثرن "
الأشموني ٣/ ١١٩ وما بعدها .

(٣٧٠) البيت من الطويل ، واستشهد به سيبويه ١/ ٤٢٧ على نصب المضارع بأن مضمرة بعد " أو "
والمعنى الا أن نموت ، ثم قال " ولو رفعت لكان عربيا جائزا على وجهين :
على أن تشرك بين الأول والآخر ، وعلى أن يكون مبتدأ مقطوعا من الأول ، يعني =

الشاهد فيه أنه نصب " نموت " باضمار أن ، لمخالفة الأول الثاني في المعنى •

وتقدير العطف فيه : انما يكون محاولة ملك أو موت فنعذر (٣٧١)

والمعنى : إلا أنْ نموتَ ، أو إلى أنْ نموتَ •

ولا يحسن فيه " كي " لفساد المعنى ، وان حسن تقديرها في بعض الصور (٣٧٢) •

ويجوز الرفع في " نموت " على القطع والابتداء ، ويكون معناه : أو نحن نموت •

وقال سيبويه " لو رفعت لكان عربيا جائزا على وجهين :

على أن تشرك بين الأول والآخر ، وعلى أن يكون مبتدأ مقطوعا من الأول (٣٧٣) " •

وحينئذ يكون النصب في قوله " فنعذرا " على نحو قول الشاعر :

.... •• وألحق بالحجاز فأستريحا

كما ذكرناه في مباحث الفاء (٣٧٤) ، والضمير في قوله : " له " يعود الى صاحبه ،

والقصة : أن امرء القيس لما قتلت بنو أسد أباه توجه إلى ملك الروم يستنجده لطلب

ملك أبيه ، وصحبه عمرو بن قميئة الشاعر في سفره ، ولم يعلمه امرؤ القيس بمراده ، ولا إلى

أين يقصد فلما وصلا إلى الدرب ، وهو أحد الدروب (٣٧٥) التي من أرض الشام وبلاد الروم

اعترتهما شدائد ، وأشرفا على الهلاك ، فبكى صاحبه من ذلك فأخبره امرؤ القيس بما هو

مقصوده ومقصده ، وقال له : من سعى في طلب الملك لم يستعظم أن ينزل به مثل

هذه المهالك فانه / إن أصاب بغيته فلها سعى ، وان مات عذر في سفره وتغربه ٢٦٤ / ظ

= أو نحن ممن يموت " •
والمعنى أن رفيقه عمرو بن قميئة اليشكري حينما استصحبه في مسيرة الى قيصر بكى لما وقع في بلاد غير بلاده ، فنهاه عن ذلك ، وقال له : انما خرجنا نطلب ملكا ، فاما أن ننالـه أو نعذر باليأس في عدم الحصول عليه بعدم التقصير في طلبه •
وانظر ديوان امرئ القيس ص ٦٥ وما بعدها ، ومعاني الفراء ٢ / ٧٠ ، ٧١ ، والمقتضب ٢ / ٢٨ ، والخصائص ١ / ٢٦٣ ، والخزانة ٣ / ٦٠٩ ، وابن يعيش ٧ / ٢٢ ، ٢٣ ، ٣٣ ، والمفصل ص ٢٤٧ ، والأشموني ٣ / ٢٩٥ •

(٣٧١) في (ب) فنعذر •

(٣٧٢) لأن الموت ليس علة للخروج ، وانما علة الخروج محاولة الوصول إلى الملك •

(٣٧٣) سيبويه ١ / ٤٢٧

(٣٧٤) أنظر تفصيل ذلك ص ٧٤ ، ٧٥

(٣٧٥) في (أ) الدرب

لأنه لم يكن سفره الا ليحصل له الملك، ولم يرد ارادته شيئا من المال .

ويروى " فنعذرا " بكسر الذال أى نبلغ العذر .[٣٧٦]

الفصل الثالث : فى بيان أنه لا يتحتم نصب ما بعد الواو من الأفعال المضارعة فى غير الواجب ، بل كما يجوز نصبه قد يجوز رفعه ، وقد يجوز جزمه كما يأتيك فى موضعه ،

ونصدره ببحثين :

البحث الأول : قال سيبويه : إنّ الواو ينتصب ما بعدها فى غير الواجب من حيث انتصب ما بعد الفاء ، وأنها قد تشرك بين الأول والآخر كما تشرك الفاء ، وأنها يستقبح فيهما أن تشرك فيها بين الأول والآخر كما يستقبح ذلك فى الفاء ، وأنها يجيء ما بعدها مرتفعا منقطعا من الأول كما جاء ذلك فى الفاء .[٣٧٧]

فاذا قيل : لا تأكلِ السمكَ وتشربَ اللبنَ جاز فى الفعل الواقع بعد الواو ، وهو " تشرب " ثلاثة أوجه من الاعراب :

النصب ، والرفع ، والجزم .

فمن نصب نهى عن الجمع بينهما كما بيناه فيما تقدم .

ومن رفع فانما نهاه عن أكل السمك ثم عرفه أنه من يشرب اللبن تنبيها له على ذلك .

ومن جزم جعله نهيا معطوفا على نهى ، والمعنى : نهيه عن كل واحد منهما على حدة على كل حال .[٣٧٨]

البحث الثانى : قال ابن السراج : انما ينتصب الفعل المضارع بعد الواو فى غير الواجب اذا لم ترد الاشراك بين الفعلين ، وأردت عطف الفعل على مصدر الفعل الذى قبلها كما كان فى الفاء ، وأضمرت " أن " .[٣٧٩]

ويكون الواو فى هذا المعنى بمعنى " مع " فقط كما قررناه فيما تقدم .[٣٨٠]

---

(٣٧٦) وانظر ابن يعيش ٧/ ٣٣ . (٣٧٧) سيبويه ١/ ٤٢٤ .

(٣٧٨) وانظر ص ٦٢ ، ٦٣ ، والمغنى ٢/ ٤٨٢ ، والأشمونى ٣/ ٣٠٨ .

(٣٧٩) أنظر أصول ابن السراج ٢/ ١٢٨ (رسالة)

(٣٨٠) أنظر ص ٦٢ ، ٦٣ .

وقال ابو سعيد : ان الواو وان جرت مجرى الفاء فى هذا المجرى ، فان معناها ومعنى الفاء مختلفان ،ألا ترى أن الأخطل قال :

[٦] لَا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِيَ مِثْلَهُ ... عَارٌ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيمُ (٣٨١)

فلو أدخلت الفاء هاهنا لأفسدت المعنى ، وانما أراد لا يجتمعن النهى والإتيان ، فصار نصب " تأتى " على إضمار " أن " (٣٨٢) .

ومما يدلك أيضا أن الفاء ليست كالواو قولك : مررت بزيد وعمرو ومررت بزيد فعمرو ، يريد أن يعلم بالفاء أنه بعد الأول وليس الواو كذلك .

وتقول : لا تأكل السمكة وتشربَ اللبن ، ولو أدخلت الفاء هاهنا فسد المعنى (٣٨٣) .

---

(٣٨١) البيت من الكامل ، نسبه الشارح للأخطل كما نسبه سيبويه ويقول البغدادى فى الخزانة ٦١٧/٣ " والبيت وجد فى قصائد كثيرة ـ نسبه أبو عبيد القاسم بن سلام فى أمثاله الى المتوكل الكنانى وكذلك الآمدى فى المؤتلف والمختلف ، والزمخشرى فى المستقصى والبحترى فى الحماسة ، ونسبه الحاتمى لسابق البربرى ، ونسبه اللخمى الى أبى الأسود الدؤلى ... الخ بتصرف .

والصواب أنه لأبى الأسود الدؤلى (ملحقات ديوانه ١٣٠)

واستشهد به النحاة على نصب " تأتى " باضمار أن بعد واو المعية ،والتقدير : لا يكن منك نهى واتيان .

فى الخزانة ٦١٧/٣ " يجوز الرفع على أن الجملة " خبر لمبتدأ محذوف أى وأنت تأتى ، وعار خبر مبتدأ محذوف وعظيم صفته .

والتقدير : وهو عار عليك عظيم ، وهذه الجملة دليل جواب اذا "

وانظر سيبويه ٤٢٤/١ ، وشرح السيرافى ٥٥٣/٣ ، ٥٥٤ ، والمقتضب ٢٦/٢ وابن يعيش ٢٤/٧ ، ٣٤ ، وحماسة البحترى ص ١٧٤ ، والمؤتلف والمختلف ص ١٧٩ ، والتصريح ٢٣٨/٢ ، والأشمونى ٣٠٧/٣ ، معجم الشعراء للمرزبانى ٤١٠ ، وابن هشام ص ١١١ .

(٣٨٢) أنظر شرح السيرافى ٥٥٣/٣ ، ٥٥٤ ، وأصول ابن السراج ١٢٨/٢ ، ١٣٩ (رسالة) .

(٣٨٣) وانظر سيبويه ٤٢٤/١ .

والمذكور هاهنا من الصور التي لم يتحتم نصب الفعل المضارع فيها بعد الواو في غير الواجب أربع :

الأولى : قوله تعالى : " ولا تَلْبِسُوا الحقَ بالبَاطِلِ وتَكْتُمُوا الحقَ وأنتم تَعْلَمُون "(٣٨٤)

الشاهد فيه : أن الفعل المضارع بعد الواو وهو " تكتموا " يجوز أن يكون منصوبا ، ويجوز أن يكون مجزوما ، وليس اعتقاد كونه منصوبا أمرا لازما بل هما جائزان .

أما النصب فعلى الجمعية على ما بيناه ، وأما الجزم فعلى الاشراك بين الفعلين في النهي(٣٨٥) .

ونقل صاحب البيان في علم التفسير(٣٨٦) أن قوله " تكتموا " جزم عند أهل البصرة بالعطف على " تلبسوا " .

وقال الكوفيون : هو نصبٌ عطفٍ على الصَّرف ، و " لا " حرف نهي ، و " تلبسوا " جزم بلا وعلامة جزمه سقوط النون كما تقدم ، و " الحق " منصوب مفعول به ، وقوله " بالباطل " جار ومجرور متعلق " بتلبسوا " ، و " الحق " منصوب " بتكتموا " ، وأنتم رفع بالابتداء و " تعلمون " مرفوع لوقوعه موقع الاسم ، وهو في موضع الخبر للمبتدأ ومفعول " تعلمون " محذوف وتقديره : وأنتم تعلمون ذلك وأنه قبيح ، أو أنكم مؤاخذون به إلى غير ذلك من المعاني المحتملة ، والجملة في موضع الحال من الضمير في " تكتموا " ، ويجوز أن يكون ذو الحال هو الضمير في " تلبسوا " ، والعامل في الحال " تكتموا " و " تلبسوا "(٣٨٧) .

---

(٣٨٤) سورة البقرة الآية ٤٢

وفي الكشاف ٢٧٧/١ " وتكتموا " جزم داخل تحت حكم النهي بمعنى " ولا تكتموا " أو منصوب بإضمار أن ، والواو بمعنى الجمع أي ولا تجمعوا بين لَبْسِ الحق بالباطل وكتمان الحق " .

وانظر سيبويه ٤٢٦/١ ، ومعاني الفراء ٣٣/١ ، والتبيان للعكبري ٥٨/١

(٣٨٥) في (أ) الجزم .

(٣٨٦) هو الفضل بن اسماعيل التميمي أبو عامر الجرجاني النحوي ، قرأ على عبد القاهر وسمع من أبي نصر بن رامش ، وأبي القاسم النوقاني ، وردنيسابور ، ومن مصنفاته : البيان في علم القرآن ، وعروق الذهب من أشعار العرب وسلوة الغرباء .

ولم تعلم سنة وفاته ، ولم يعثر على شيء من مؤلفاته .

أنظر ترجمته في بغية الوعاة ٢٤٥/٢ ، وكشف الظنون ٢٦٣/١ .

(٣٨٧) وانظر غريب اعراب القرآن ٧٨/١ ، والكشاف ٢٧٧/١ ، وجامع البيان للطبري ٥٦٩/١ .

قال فى الحواشى : هذا خطاب لقوم كانوا يجمعون بين اللبس والكتمان فنهاهم الله تعالى عن ذلك ، وتخصيص النهى بالجمع لا يدل على جواز فعل كل واحد منهما مفردا ، لأن المنع من الأفراد معلوم بدليل آخر ، وهو أن الأصل فى كل فعل قبيح الحرمة .(٣٨٨)

الثانية : قول الشاعر :

[٧] ولاَ تَمْشِ فى الحَرْبِ الضَّرَاءَ ولاَ تَطِعْ ❊ ذَوِى الضغن عند المَأزِق المُتَحَفّل

ولاَ تَشْتِمِ المَوْلَى وتبلغ أذاته ❊ فإنّك إنْ تَفْعَلْ تُسَفَّهْ وتَجْهَلِ (٣٨٩)

الشاهد فيه أنه جزم " تبلغ " وعطفه على " تشتم " ولم ينصبه على الجواب بالواو ، فعلم أن النصب بعد الواو ليس أمرا لازما والمصنف أورد هذا البيت لبيان أنه يستقيم اعتقاد الجزم فى قوله " ولا تكتموا " ودليلا على أنه شائع فى العربية .

والضَّرَاء : أن يستتر الرجل بالشجر ، والمَأزِقُ : ضيق الحرب وموضع اشتدادها .

والمتحفل : الذى يجتمع فيه الناس .

والمَوْلَى : ابن العم والحليف تقول : لا تكن خفيا فى الحرب تتوارى وتستتر بل أشهر نفسك بالمبارزة والقتال حتى تذكر وتصرف ولا تكن خاملا ، ولا تطع ذوى الشفق الذين يستترون بالانهزام والروغان ، ولا تشتم بنى عمك وحلفائك ، فإنك إنْ فعلتَ نُسِبْتَ إلى السفه وجهلت .

---

(٣٨٨) قال فى الحواشى ورقة ٥١ و ، ٥١ ظ " هذا خطاب لقوم يجمعون بين اللبس والكتمان فنهاهم الله عن ذلك ، وليس لقائل أن يقول اذا لم يجز الجمع جاز الافراد ، لأنا علمنا أنه لا يجوز الافراد أيضا بالدليل وهو أنه تعالى لا يفعل القبيح أو يأمر به " .

(٣٨٩) البيتان من قصيدة من بحر الطويل قيل لجرير كما فى سيبويه وليست فى ديوانه وقيل لجحدر العكلى ، وقيل للخطيم العكلى .

وموضع الشاهد فى البيت الثانى حيث انه جزم " تبلغ " وعطفه على " تشتم " والأذاة الأذية ، وتسفه تنسب الى السفه وهو وضع الشيء فى غير موضعه ، وتجهل تكون جاهلا .

أنظر سيبويه ١/٤٢٤ ، وابن السيرافى ٢/١٧٧ ، وابن هشام ص ١٢٢ ، وابن يعيش ٧/٢٤٤ ، والمفضل ص ٢٤٨ .

وقد نقل سيبويه هذا[٣٩٠] ، واختلفوا في قائله ، فقيل إنه جعفر الحكلي ، وقيل هو للخطيم الحكلي .

الثالثة : قولك : (زُرْنِي وأَزُورَكَ) .

الشاهد فيه : أنه يجوز نصب الفعل المضارع بعد الواو ، ويجوز رفعه وليس النصب أمرا لازما بل كل واحد منهما جائز .

قال سيبويه : تقول : زُرْنِي وأَزُورَكَ ، أي أنا ممن قد أوجب على نفسه زيارتك [ولم يرد أن يقول ليجتمع منك الزيارة وأن أزورك ، ولكنه أراد أن يقول زيارتك][٣٩١] واجبة على على كل حال ، فلتكن منك زيارة .

قوله : (بالنصب يَعْنِي لتجتمعْ الزِّيَارَتَانِ) .

اعلم أن النصب على معنى الجمعية ، وكذلك فسره بقوله : (يعني لتجتمع الزيارتان) ، [ورأيت في نسخة قرئت على المصنف قد كشط منها يعني ، وكتب بدله أي لتجتمع الزيارتان][٣٩٢] ، وهو منقدح لأن استعمال أي / هاهنا أحسن من استعمال يعني .

٢٦٥
و

وقوله : (لتجتمع الزيارتان) جملة منقطعة عن الأول ، ومفسرة له والفعل الذي هو " لتجتمع " مجزوم ، ولا يستقيم نصبه .

---

(٣٩٠) أنظر سيبويه ١ / ٤٢٤ (٣٩١) نقص في (أ)

(٣٩٢) في سيبويه ١ / ٤٢٦ (٣ / ٤٥ هارون) " وتقول : زرني وأزورك ، أي أنا ممن قد أوجب زيارتك على نفسه ، ولم ترد أن تقول لتجتمع منك الزيارة وأن أزورك تعني لتجتمع منك الزيارة فزيارة مني ، ولكنه أراد أن يقول زيارتك واجبة على كل حال فلتكن منك زيارة "

وفي المقتضب ٢ / ٢٦ " ألا ترى أن قولك : زرني وأزورك انما هو لتكن منك زيارة وزيارة مني ، ولو أراد الأمر في الثاني لقال : زرني ولأزرك ، حتى يكون الأمر جاريا عليهما " .

(٣٩٣) نقص في (أ)

قوله : (وبالرفع) يريد في المثال[٣٩٥] لا فيما أنشد[٣٩٤] ، من البيت .

قال أبو محمد : وأزورك عطف على مصدر الفعل الذي قبلها[٣٩٦] ، والمعنى ليكن زيارة منك وزيارة مني ، والواو هاهنا واو الصرف .

قوله : (دعني ولا أعود) معناه : لا أعود فدعني[٣٩٧]

قوله : (فإن أردت الأمر أدخلت اللام فقلت[٣٩٨] ، وإلا فلا محل لأن تقول : زرني وأزرك ، لأن الأول موقوف) .

اعلم أن معتقد أهل البصرة أن " زرني " مبني ، وأن " أزورك " معرب ، وأنه لا يجوز إضمار هذه اللام إلا في ضرورة الشعر كما ستعرفه في مباحث الأمر[٣٩٩] .

وحينئذ يمتنع عطف أحدهما على الآخر لأن قضية العطف أن تشرك بين المعطوف والمعطوف عليه في الإعراب ، فإذا كان الإعراب في أحدهما ممتنعا تعذر الإشراك في الإعراب .

فإن قلت : أليس يستقيم عطف الاسم المعرب على الاسم المبني نحو قولك : جاءني هذا وزيد ، ويكون الإشراك باعتبار الموضع دون اللفظ قلت : إن المعطوف هاهنا معرب لفظا لا تقديرا بخلاف الاسم ، ولأن الاشراك باعتبار الموضع انما يكون فيما ثبت له الإعراب في الأصل ومنعه مانع كما في الأسماء .

---

(٣٩٤) وهو : زرني وأزورك

(٣٩٥) بيت ربيعة بن حشم

فَقُلْتُ : ادْعِي وأَدْعُوَ إِنَّ أَنْدَى ∴ لِصَوْتٍ أَنْ يُنَادِيَ دَاعِيَانِ

(٣٩٦) لعله عبد الله بن عيسى أو محمد الشلبي ، ولد سنة ٤٨٤ هـ بشلب وهو عالم من علماء الأندلس ، أقام بمكة وجاور البيت الحرام ، ودخل العراق وخرسان ، وتوفي في هراة سنة ٥٥١ هـ وقيل سنة ٥٤٨ هـ أنظر دائرة المعارف للبستاني ٤٤٦/١١

(٣٩٧) وانظر سيبويه ٤٢٦/١ ، والرد على النحاة ص ١٢٥

(٣٩٨) في المفصل ص ٢٤٩ " وان "

(٣٩٩) أنظر ص ١٦٣

وأما فعل الأمر فلا اعراب لــه البتــة لا فى الأصالة ولا فى الفرعية فلا يستقيم تقديــــر الأعراب فيــه (٤٠٠) •

وقول المصنف : (لقول رَبيعة بن جُشَم :

[٨] فقلتُ ادعِى وأدعوَ إنَّ أنـــــدَى •• لِصَوْتٍ أنْ ينادِى داعِيَانِ (٤٠١)) •

فليس من قبيل ما نحن فيــه • فإنّ المقصودَ من هذا الفصل رسم المسائل التى لا يتحتــم فيها نصب الفعل المضارع بعد الواو • بل يسوغ غيره من الرفع والجزم كما بيناه فى الصــور المتقدمة • وانما ذكره لبيان أن النصب جائز فى الفعل المضارع بعد الواو •

ولقائل أن يقول : ان جواز النصب بعد الواو أمر مفروغ عنــه فى هذا الفصل • لأنــه قــد سبق تقرير جواز نصبه فيما تقدم • فلا وجــه لتقريره ثانيا فى هذا الفصل •

قال فى الحواشى : ان حالا للصوت • ونوعا لــ[illegible] ر أندى منادا ة داعيين (٤٠٢)

---

(٤٠٠) هذا معتقد أهل البصرة • وذهب الكوفيون الى أن فعل الأمر للمواجَه المُعَــرَّى عن حرف المضارعة نحو " افعل " معرب مجزوم • لأن الأصل " لتفعل " كقولهم فى الأمر للغائب " ليفعل " •
أنظر الانصاف ٢ / ٥٢٤ (المسألة ٧٢)

(٤٠١) بحره الوافر • ونسب فى اللسان مادة " ندى " ٦ / ٤٣٨٨ لدثار بن شيبــــان النَّمرىّ • ونسبه سيبويــه ١ / ٤٢٦ • وابن ضاء ص ١٢٤ للأعشى وليس فـــــى ديوانــه • ونسبه القالى ٢ / ٨٨ • ١٠٠ إلى الفرزدق • ونسب أيضا الى الحطيئة وليس فى ديوانيهما •
والصواب أنــه لدثار • وقبلــه
تَقُولُ خَلِيلَتِى لمَّا اشْتَكَيْنَــا •• سَيُدْرِكُنَا بَنُو القَــرْمِ الهِجَـــانِ
وروى " وأدع " على الأمر بحذف اللام اذ أصله " لأدع " وأندى أفعل من الندى وهو بعد ذهاب الصوت •
والمعنى : قلت لتلك المرأة ينبغى أن يجتمع دعائى ودعاؤك • فان أرفع صوت دعاء داعيين •
والشاهد فيــه : " وأدعو " يجوز فيه النصب باضمار أن • والجزم بحذف لام الأمر • والرفع على تقدير فأنا أدعو •
وأنظر شرح السيرافى ١ / ٧٠ • ومجالس ثعلب ٢ / ٤٥٦ • وابن يعيش ٧ / ٣٥ • والمغنى ٢ / ٣٩٧ • وشذور الذهب ٣١١ • والأشمونى ٣ / ٣٠٧ •

(٤٠٢) أنظر الحواشى ورقة (٥١ ظ) •

قال الجوهرى : النَّدَى بُعْد الصوت ، تقول فُلانٌ أَنْدَى صَوْتاً مِنْ فُلانٍ إِذا كانَ بَعيدَ الصوتِ .(٤٠٣)

وقال أبو حاتم(٤٠٤) : هذا البيت وقع فى قصيدة تبلغ ثلاثة عشر بيتا لدثار بن شيبان النمرى قالها حين هجا الحطيئة الزبرقان ، وحبسه عمر رضى الله عنه ، يعارض الحطيئة ويمدح الزبرقان .(٤٠٥)

قال الأعشى : هو مصنوع مولد .

ولقائل أن يقول : ان الأصمعى(٤٠٦) قد روى هذا البيت مجزوما ، وأنشد(٤٠٧)

فقلتُ ادعِى وأدْعُ فإنَّ أَنْـــدَى ⁂ لِصَوْتٍ أَنْ يُنَادِىَ داعِيَـــانِ .

فأسقط الواو علامة الجزم ، فكان ذكره هاهنا على رواية الأصمعى أجدر ، لأنه حينئذ يكون من صور هذا الفصل لدلالته على أن النصب ليس بلازم .

---

(٤٠٣) فى الصحاح مادة (ندا) ٦/٢٥٠٦ " النَّدَى : الغَايَةُ مثل المَدَى والنَّدَى أيضا بُعْدُ ذَهَابِ الصوت ، يقال : فلان أندى صوتا من فلان اذا كان بعيد الصوت "

(٤٠٤) هو أبو حاتم السجستانى : سهل بن محمد ، نشأ بالبصرة ، وأخذ عن أبى زيد ، والأصمعى وأبى عبيدة ، وقرأ كتاب سيبويه مرتين على الأخفش ، ثم نبه شأنه ، فانتفع الناس بدراسته ، الا أنه لم يكن حاذقا بالنحو

له مصنفات مختلفة منها إعراب القرآن ، وكتاب الإدغام وغيرها ، توفى سنة ٢٥٠هـ وقيل سنة ٢٥٥ هـ ، وقيل سنة ٢٥٤ وقيل سنة ٢٤٨ هـ .

انظر ترجمته فى : أخبار النحويين البصريين ص ٩٣ ، ونزهة الألبا ص ١٤٥ : ١٤٨ والبغية ١/٦٠٦ ، ٦٠٧ ، ونشأة النحو ص ٩٤

(٤٠٥) انظر أمالى القالى ٢/٩٠ ، وتنبيه البكرى ص ١٠٠

(٤٠٦) هو عبد الملك بن قريب بن عبد الملك بن على بن أصمع أبو سعيد الأصمعى ، ولد سنة ١٢٣ .

ومن مصنفاته : غريب القرآن ، كتاب القلب والابدال ، كتاب المصادر وغيرها .

توفى سنة ٢١٠ هـ وقيل سنة ٢١٥ ، وقيل سنة ٢١٦ هـ

وانظر ترجمته فى البغية ٢/١١٢ ــ ١١٣ ، هامش نشأة النحو ص ٩٤ .

(٤٠٧) انظر مجالس ثعلب ٢/٤٥٦ ، واللسان مادة (ندى) ٦/٤٣٨٨ .

الرابعة : قول الشاعر :

[٩] وما أنا للشيء الذى ليس نافعى ... ويغضبَ منه صاحبى بقوول (٤٠٨)

الشاهد فيه : أن الرفع وا نصب جائزان فى " يغضب " وأن النصب بعد الواو ليس بحتم .

قال أبو سعيد : الأجود رفع " يغضب " ويكون فى صلة " الذى " عطفا على موضع " ليس " .

تقديره : الذى لا ينفعنى ويغضب منه صاحبى . (٤٠٩)

وعطفه على موضع " لا " فهذا وجه ظاهر قريب المتناول صحيح المعنى والنصب متناول ،

ومعناه على ظاهره غير صحيح لأنا اذا نصبناه قدرناه معطوفاً على الشيء ، وليس الشيء

بمصدر ظاهر ، فيسهل عطفه عليه ، فاذا عطفناه صار فى موضع خفض باللام ، واللام فى

صلة " قوول " ، فيصير التقدير : ما أنا لغضب صاحبى بقوول ، والغضب لا يكون مفعولا

للقول ، وباب جوازه وما أنا للقول الذى يوجب غضب صاحبى بقوول .

ورد المبرد (٤١١) على سيبويه (٤١٠) تقديم النصب على الرفع لما ذكرنا ه . (٤١٢)

---

(٤٠٨) بحره الطويل ، وقائله كعب الغنوى ، واستشهد به على جواز الرفع والنصب

فى " ويغضب " فالرفع على أن يكون داخلا فى صلة الذى معطوفا على قوله

" وليس نافعى " والنصب باضمار أن بعد الواو وعطف المصدر على الشيء المتقدم .

والمعنى : لا أقول الشيء الذى لا ينفعنى ويغضب منه صاحبى .

وانظر سيبويه وشواهده للأعلم ١/٤٢٦ ــ ٤٢٧ ، والمقتضب ٢/١٩ والأصمعيات

ص ٧١ ــ ٧٤ ، وابن يعيش ٧/٣٥ ــ ٣٦ والخزانة ٣/٦١٩ ــ ٦٢١ ، وابن

ضياء ص ١٢٥ ، والمفصل ص ٢٤٩ ، وشرح الكافية ٢/٢٣٢ .

(٤٠٩) أنظر شرح السيرافى ٣/٥٥٧ ، ٥٥٨ (٤١٠) فى (أ) فيوف

(٤١١) هو : محمد بن يزيد المبرد ، نشأ بالبصرة ، ثم طلب إلى سُرَّ مَنْ رأى من الخليفة

المتوكل . تلقى العلم من أشياخ عصره ، نقرأ كتاب سيبويه على الجرمى ، وختمه

على المازنى ، وتتلمذ وهو صغير على أبى حاتم السجستانى ، ومن مصنفاته

المقتضب ، والكامل ، والفاضل وغيرها ، توفى سنة ٢٨٥ هـ ، وقيل سنة ٢٨٦ هـ

وقيل سنة ٢٨٢ هـ .

أنظر ترجمته فى : طبقات الزبيدى ص ١٠٨ ــ ١٢٠ ، ومعجم الأدباء ١١١/ ــ

١٢٢ ، والبغيه ١/٢٦٥ ، مقدمة كتاب تفسير المسائل المشكلة ص ٣ ــ ٧ .

(٤١٢) يقول المبرد " فان الرفع الوجه لأن " يغضب " فى صلة الذى لأن معناه الذى

يغضب منه صاحبى .

وأجاب المتأخرون عنه بأن سيبويه لم يقدم النصب لاختياره ذلك وإنما قدمه لأن المعنى الذى ذكره فيه للنصب دون الرفع ، فقدم ما ينبنى الباب ويناسبه .(٤١٣)

وقد اختلف فى قائل هذا البيت ، فقال سيبويه : سمعنا من ينشد هذا [البيت](٤١٤) من العرب لكعب الغنوى "(٤١٥)

وقال بعضهم البيت لطفيل .(٤١٦)

قال فى الحواشى : الصحة أنه لكعب ، لأنى راجعت ديوان طفيل فلم أر فيه قصيدة على هذا الروى .

قال معناه : لا ينفعنى ويغضب ، أى اجتمع فيه عدم نفعى وغضب صاحبى .(٤١٧)

وقال أبو محمد : الرفع فى " ويغضب " على العطف كأنه قال : ليس ينفعنى ويغضب ، والنصب على اضمار أن ، والرفع أظهر من وجهين :

الأول : أن نافعى اسم ، ويغضب فعل ، وعطف الفعل على اسم غير مصدر ضعيف .

الثانى : أنه لابد فى نصب " يغضب " من تقدير بخلاف الرفع لأنه اذ ذاك يكون عطف جملة مثبته على جملة منفية ، فتكون داخلة فى صلة الذى على ما ذكره أبو سعيد ، ولذلك احتيج فيها إلى ضمير مرجع منها إلى الذى .(٤١٨)

= وكان سيبويه يقدم النصب ويثنى بالرفع ، وليس القول عندى كما قال لأن المعنى الذى يصح عليه الكلام إنما يكون بأن يقع " يغضب . فى الصلة كما ذكرنا لك . ومن أجاز النصب فإنما يجعل " يغضب " معطوفا على الشىء ، وذلك جائز ولكنه بعيد "
المقتضب ٢ / ١٩ .

(٤١٣) دافع الأعلم الشنتمرى عن سيبويه فى تقديمه النصب على الرفع فقال : " وقد رد المبرد على سيبويه تقديمه النصب على الرفع ، ولم يقدمه سيبويه لأنه عنده أحسن من الرفع ، وانما قدمه لما بنى عليه الباب من النصب باضمار أن "
أنظر شرح الشواهد للأعلم هامش سيبويه ١ / ٤٢٦ ، ٤٢٧ ، وابن يعيش ٧ / ٣٦ وشرح الرضى للكافية ٢ / ٢٣٢ ، وابن هشام ص ١٢٥ .

(٤١٤) نقص فى (أ)

(٤١٥) أنظر سيبويه ١ / ٤٢٦

(٤١٦) قال فى الحواشى ورقة ٥١ ظ " وبعضهم يروى البيت لطفيل " .

(٤١٧) أنظر الحواشى ورقة ٥١ ظ .

(٤١٨) وانظر ص ١٠٣

فان قلتَ : إنّ الشيء الموصوف بما ذكره أمر معقول في الذهن ، فكيف يستقيم أن يكون عين ذلك الشيء معقولا .

قلتُ : في الكلام مضاف مقدر في المعنى ، وان كان محذوفا من اللفظ وتقدير الكلام : وما أنا لقول الشيء الذي هذا شأنه بقوول ، فحذف المضاف من اللفظ للعلم به .

قوله : (قال الله تعالى : " لِنُبَيِّنَ لَكُمْ وَنُقِرُّ في الأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ ")[(٤١٩)]

اعلم أن المصنف أورد الآية في معرض الدلالة على أنه يجوز رفع قول الشاعر " ويغضب " ، ألا تراه / قال : (أي ونَحْنُ نُقِرُّ) فاقتصر على ذكر تأويل الرفع ، وهي قراءة أئمة الثمانية . ٢٦٥ ظ

قال عبد الجبار :[(٤٢٠)] " ونقر " بالرفع على الاستئناف إذ ليس المعنى خلقناكم ، وقرئ بالنصب على أن يكون معطوفا في اللفظ ، والمعنى مختلف لأن اللام في قوله " لنبين " للتعليل ، واللام المقدرة مع " نقر " للصيرورة[(٤٢١)] .

---

(٤١٩) سورة الحج الآية ٥

وفي سيبويه ١ / ٤٣٠ " وقال عز وجل " لِنُبَيِّنَ لَكُمْ وَنُقِرُّ في الأَرْحَامِ " أي ونحن نقر في الأرحام لأنه ذكر الحديث للبيان ، ولم يذكره للإقرار "

وقال الزمخشري في الكشاف ٣ / ٥ ، ٦ " وقرأ ابن أبي عبلة لِيُبَيِّنَ لكم ويُقِرُّ بالياء ، وقرئ نُقَرُّ ونُخْرِجَكم بالنون والنصب ، ويقر ويخرجكم بالنصب والرفع ، وعن يعقوب نَقُرُّ بالنون وضم القاف من قر الماء اذا صبه ، فالقراءة بالرفع إخبار بأنه يقر "

وانظر المقتضب ٢ / ٣٥ ، ابن يعيش ٧ / ٣٦ ، ومعاني الفراء ٢ / ٢١٦ ، وغريب إعراب القرآن ٢ / ١٦٩ .

(٤٢٠) هو قاضي القضاة أبو الحسن عبد الجبار بن أحمد بن الخليل الهمذاني الأسد أبادي ، لم تحدد كتب التراجم تاريخ مولده ، إلا أنّ معظم الذين كتبوا عنه اتفقوا على أنه توفي سنة ٤١٥ هـ ، وقيل سنة ٤١٤ هـ ، وقيل سنة ٤١٦ ، وكان معمرا مات عن تسعين سنة ، ومن مؤلفاته : آداب القرآن ، والتفسير الكبير ، وتنزيه القرآن عن المطاعن ومتشابه القرآن ، والجدل وغيرها .

أنظر معجم الأدباء ١ / ٢٤٥ ، والأنساب ص ٣٢ .

(٤٢١) لعل هذا الرأي لعبد الجبار في كتابه التفسير الكبير وهو مفقود ، وقال في هذا الموضع في متشابه القرآن ص ٥٠٦ .

"والجواب عن ذلك : أن ظاهره انما يقتضي أنه يقر في الأرحام ما يشاء وليس فيه بيان ما يقره ، فلا تعلق لهم به في أن الانزال يجب أن يكون من فعله وخلقه "

والنصب قراءة عاصم (٤٢٢) من طريق الشواذ (٤٢٣) .

ولقائل أن يقول : إنه لو أورد الآية ليبين أن النصب ليس بحتم بعد الواو كان أجدر من إيرادها للدلالة على أنه يجوز رفع " يغضب " في قول الشاعر لأن الأول أوفى بمقصود الفصل (٤٢٤) .

الفصل الرابع : فيما يجوز رفعه بعد الفاء ويتحتم نصبه .

اعلم أن الفاء عاطفة في الفعل كما تعطف في الاسم ، فإذا قلتَ زيد يقومُ فيتحدَّثُ ، فقد عطفت فعلا موجبا على فعل موجب ، فإذا (٤٢٥) قلتَ : زيد ما يقومُ فيتحدثُ ، فقد عطفت فعلا منفيا على فعل منفي ، فمتى جئت بالفاء ، وخالف ما بعدها ما قبلها لم يجز أن تحمل عليه ، فحينئذ تحمل الأول على معناه ، وتنصب الثاني بإضمار أنْ وذلك قولك : ما تأتيني فتكرمَني ، وما أزورُكَ فتحدثَني ، لم ترد : ما أزورك وما تحدثني ، ولو أردت ذلك لرفعت ، ولكنك لما خالفت في المعنى صار ما أزورك فكيف تحدثني ، وما أزورك إلا لم تحدثني حمل

---

(٤٢٢) هو : عاصم بن أبي النجوم ، له قراءة مشهورة
أنظر ترجمته في التهذيب ٥/٣٨ .

(٤٢٣) أنظر معاني الفراء ٢/٤١٦ ، والكشاف ٣/٦٥ .

(٤٢٤) ذكر المصنف هذه الآية بعد بيت كعب الغنوي الذي أشار فيه إلى جواز النصب والرفع في " ويغضب " لبيان ما يجب فيه الرفع لأن الواو ليست بمعنى "مع " بدليل قوله " أي ونحن نقر " ولم يذكر الآية للدلالة على أنه يجوز الرفع في " ويغضب " في قول الشاعر كما ذكر الشارح .
وقال السيرافي هامش الكتاب ١/٤٣٠ " لا يصح نصب " نقر " وحمله على نبين ، وذلك أن الله عز وجل ذكر خلق الانسان من تراب ، ونقله من حال الى حال ، وهم معترفون بذلك ليبين به البعث الذي لا يعترفون به ... الخ "
وانظر ابن يعيش ٧/٣٦

(٤٢٥) في (ب) وإذا .

الثاني على صدر الفعل الأول ، وأضمر " أن " كي تعطف اسما على اسم ، فصار المعنى

ما تكون زيارة منى فحديث منك ، وكذلك كل ما كان غير واجب نحو الأمر والنهى والاستفهام .

فالأمر نحو قولك : ائتِني فأُكرِمَكَ .

والنهى : لا تأتِني فأضرِبَك .

والاستفهام : أتأتيني فأُعطيَكَ ، لأنه إنما استفهم عن الإتيان ، ولم يستفهم عن الإعطاء .(٤٢٦)

وإنما تضمر " أنْ " إذا خالف الأول الثاني ، فمتى أشركت الفاء الفعل الثاني بالأول فلا

تضمر " أن " ، وكذلك إذا وقعت موضع مبتدأ أو مبنى على مبتدأ كما ذكرناه غير مرة .(٤٢٧)

والمذكور من صور هذا الباب تسع :

الأولى : قولك : (ما تأتينا فتحدِّثَنا) ، وقد ذكرنا فيما تقدم أنه يجوز فيه النصب

من وجهين ، وبينا كل واحد منهما(٤٢٨)

وهو أيضا جائز الرفع من وجهين :

أولهما : الرفع على الإشراك ، وهو أن تعطف " تحدثنا " على " تأتينا " ، ويكون حرف

النفى مشتملا عليهما جميعا فى النفى ، وكأنه قال : لا تأتينا ولا تحدثنا ، وهو عطف

فعل منفى على فعل منفى بالفاء .

وثانيهما : أن يكون الإتيان منفيا والحديث موجبا ، ويكون الفاء حينئذ عاطفة جملة مثبته

على جملة منفية ، وكأنه قال : ما تأتينا ثم أنت تحدثنا الآن ، وليس يتعلق أحدهما

بالآخر ولا هو شرط فيه ، هكذا فسره أبو سعيد .

---

(٤٢٦) وفى سيبويه ٤٢٤/١ " وكان أبو عمرو يقول : لا تأتنا فنشتُمَك " بالرفع فى غير الضرورة الشعرية ، وكذلك يونس فى النفى والاستفهام " .

(٤٢٧) أنظر ص ٦٧ وما بعدها . (٤٢٨) أنظر ص ٦٩

(٤٢٩) قال السيرافى " وجها النصب فى تحدثنا جيدان ، وإن كان الفعل الأول ماضيا والجواب مستقبلا .

وأما الرفع فأحد وجهيه جيد ، والآخر ضعيف ، فأما الوجه الجيد : فعلى قولك

ما تأتينا فأنت تحدثنا الساعة ، وأما الوجه الضعيف فأن تريد : ما تأتينا فحدثتنا .

والجيد فى ذلك ، وحد الكلام أن تعطف الماضى على الماضى ، ولكن الذى رفعه .

حمله على (ما) إذا وقع بعدها فعل يعرب لم يكن إلا مرفوعا ، وصار موضع الماضى =

وقول المصنف : (وعلى الابتداء كأنك قلت : ما تأتينا فأنت تجهل أمرنا) .
يريد أن الجملة الثانية موجبة ، والجملة الأولى منفية كما نقلناه عن أبي سعيد .

قال في الحواشي : معناه لعدم إتيانك تجهل أمرنا فأنت تحدثنا بذلك بما لا يحدث العارف بأحوالنا (٤٣٠) .

قال أبو محمد : يريد كما أن قولك : فأنت تجهل أمرنا يتعين رفعه لا محالة ، فكذلك قولك : فتحدثنا بالرفع .

الثانية : قوله : (" ولا يُؤذَنُ لهم فيعتذرون ") (٤٣١)

قال صاحب الاستغناء (٤٣٢) : قوله : " فيعتذرون " عطف على " يؤذن " وليس بجواب النفي ، إذ لو كان جوابا لحذف النون وقال : فيعتذروا وزعم الفراء أنه أختير فيه الرفع لتتفق الآيات (٤٣٣) .

= موضع رفع ، فلذلك رفع المستقبل الذي بعده ، وهو في موضع حدثنا ، ومعناه معنى ما كنت تأتينا فتحدثنا ، والإتيان والحديث منفيان فيما مضى "
أنظر شرح السيرافي ٣/ ٥٤٣ ومابعدها .

(٤٣٠) أنظر الحواشي ورقة ٥١ ظ .

(٤٣١) سورة المرسلات الآية ٣٦
قال الزمخشري في الكشاف ٤/ ٢٠٥ " فيعتذرون عطف على يؤذن منخرط في سلك النفي ، والمعنى ولا يكون لهم إذن واعتذار متعقب له من غير أن يجعل الاعتذار مسببا عن الإذن ، ولو نصب لكان مسببا عنه لا محالة " .
وانظر تفسير الجلالين ٢/ ٢٤١ .

(٤٣٢) هذا الكتاب مائة مجلد للشيخ الإمام أبي بكر محمد بن علي بن أحمد الأدفوي المتوفى سنة ثمان وثلاثمائة ، وقال صاحب هدية العارفين هذا الكتاب عشرون مجلدا ، وهو مفقود ولم يعثر عليه بعد .
أنظر كشف الظنون ١/ ٧٩ ، وهدية العارفين ٦/ ٥٦

(٤٣٣) قال الفراء " نويت بالفاء أن يكون نسقا على ما قبلها ، وأختير ذلك لأن الآيات بالنون ، فلو قيل : فيعتذروا لم يوافق الآيات ، وقد قال الله جل وعز " لا يقضى عليهم فيموتوا " بالنصب وكل صواب " .
أنظر معاني الفراء ٣/ ٢٢٦

وقول سيبويه : لأنه معطوف على " يؤذن " معناه لا يدعون إلى الاعتذار ، ولا يعتذرون بما ينتفع به ، ولو (٤٣٤) [كان] جاء منصوبا لكان جائزا في العربية (٤٣٥) .

واذا عرفت أنه يجوز نصب ما بعد الفاء في هذه الآية ورفعه في علم العربية ، فلقائل أن يقول / ان المصنف أورد الآية دليلا على أنه يجوز الرفع في قوله " فتحدثنا " على الاشتراك على الوجه الذي قررناه ، ولو أنه جعل الآية من صور الفصل واستشهد بها على أنه كما يجوز النصب بعد الفاء كذلك يجوز الرفع كان أجدر وأوفى بمقصود الفصل (٤٣٦) .

الثالثة : (قول المنبري :

[١٠] غير أنا لم تأتنا بيقين ... فنرجّى ونكثر التأميلا) (٤٣٧)

الشاهد فيه : أن الفعل المضارع بعد الفاء مرفوع لوقوعه موقع الخبر لأن التقدير : فنحن نُرَجّى ، والرجاء بالمد الأمل .

قالوا : ولا يحتمل إلا الرفع لأن المعنى على أن الآتي لم يأت بيقين فنحن نرجوا خلاف ما أتى به لانتفاء اليقين عما أتى به ولا يفيد هذا المعنى إلا الرفع قوله (ومثله قول المنبري) اعلم أن الضمير المجرور في " مثله " يرجع إلى الوجه الثاني ، وهو الرفع على الابتداء .

---

(٤٣٤) نقص في (أ) .

(٤٣٥) مثل سيبويه بهذه الآية على جواز الرفع فقال ١/ ٤١٩ " ومثل الرفع قوله عز وجل : هَذَا يَوْمُ لَا يَنْطِقُونَ وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ كما مثل للنصب بقوله عز وجل " لَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا " .

(٤٣٦) استشهد المصنف بهذه الآية على أنها نظير الرفع على الاشتراك في قولك : ما تأتينا فتحدثنا ، بدليل ما ذكره في الكشاف (هامش ٤٣١) ولم يهدف المصنف من استشهاده بها أنها دليل على جواز الرفع والنصب حتى يجعلها من صور الفصل كما أراد الشارح .

وانظر ابن يعيش ٧/ ٣٦ ، ٣٧

(٤٣٧) بحره الخفيف وقائله المنبري كما نص عليه الزمخشري ، وفي سيبويه وابن يعيش وابن ضياء بعض الحارثيين .

وفي الخزانة " انه من شواهد سيبويه التي لم يعرف لها قائل "

وفي المفضل " نسبه هنا للمنبري وربما كان هو قريط بن أنيف "

واستشهد به على رفع الفعل المضارع بعد الفاء لوقوعه موقع الخبر ، ونرجى : من = الرجاء ، والتأميل : مصدر أملته اذا رجوته .

الرابعة : قول جميل

[١١] (أَلَمْ تَسْأَلِ الرَّبْعَ القَوَاءَ فَيَنْطِقُ ∴ وَهَلْ تُخْبِرَنْكَ اليَوْمَ بَيْدَاءُ سَمْلَقُ)
وَمُخْتَلَفُ الأَرْوَاحِ بَيْنَ سُوَيْقَةٍ ∴ وَأَحْدَبَ كَادَتْ بَعْدَ عَهْدِكَ تَخْلَقُ (٤٣٨)

الشاهد فيه : على رفع " فينطق " على الاستئناف خبر ، يريد فهو ينطق .

والقَوَاءُ : المكان القفر ، والبَيْدَاءُ : الصحراء الواسعة ، والسَّمْلَقُ : التى لا شيء بها من نبت ولا غيره وهى جرداء مستوية ، وقوله : سويقه موضع بعينه ، وأحدب : مكان بعينه أيضا ومختلف الأرواح : الموضع الذى تهب [فيه](٤٤٠) الرياح من كل وجه [أى](٤٤١) كادت هذه المنازل تخلق بعد أن عهدتها عامرة .

قوله : (قال سيبويه : لَمْ يَجْعَلِ الأَوَلَ سَبَبَ الآخِرِ ، ولكنَّه جَعَلَهُ يَنْطِقُ عَلَى كُلِّ حَالٍ كأنه قَالَ : فَهُوَ مِمَّا يَنْطِقُ)(٤٤٢)

اعلم أن الشاعر لم يجعل سؤال الربع سبب نطقه(٤٤٣) ، وإنما أراد أن النطق حاصل به على كل حال على سبيل الاستعارة ، والتجوز لما هو عليه من التفسير والاندراس .

ومضمون كلام سيبويه دعوتان :

---

* أنظر سيبويه ٤١٩/١ ، والخزانة ١٠٦/٣ ، ٦١٥ ، والمفصل ص٢٤٩ ، ٢٥٠ ، وابن هشام ص ١٢١ ، وابن يعيش ٣٦/٧ ، ٣٧ .

(٤٣٨) البيتان لجميل بن معمر العذرى صاحب بثينة من قصيدة من بحر الطويل " ديوانه ص١٤٤ " والمعنى : ألم تسأل المنزل الخالى عن أهله ، ثم أنكر ذلك على نفسه فقال : وكيف يجيب السؤال أرض مقفرة لا شيء فيها ، وهذه الأماكن التى كانت عامرة كادت تخلق وتبلى لتبعدنا عنها .

ورواية البيت الأول فى معانى الفراء

الم تسأل الربع القديم فينطق ∴ فهل تخبرنك اليوم بيداء سملق

وروايته فى اللسان " القديم " بدل القواء

واستشهد به على رفع " فينطق " على الاستئناف خبر لمبتدأ محذوف والتقدير : فهو ينطق .

أنظر سيبويه ٤٢٢/١ ، ومعانى الفراء ٢٢٩/٢ ، وابن هشام ص ١٢٥ ، ١٢١ ، وابن يعيش ٣٦/٧ ، ٣٧ ، والخزانة ٦٠١/٣ ، واللسان مادة " سملق " ٢١٠١/٣ وما بعدها ، والمغنى ١٦٨/١ ، والهمع ١١/٢ ، ١٣١ ، والمفصل ص٢٥٠ ، والدرر ٨/٢ ، ١٧١

(٤٣٩) فى (أ) استئناف (٤٤٠) نقص فى (أ) (٤٤١) نقص فى (أ)
(٤٤٢) أنظر سيبويه ٤٢٢/١ (٤٤٣) فى (أ) سببه لنطقه

إحداهما [٤٤٤] : أنه لم يجعل الأول سبب الآخر ، وهذا ينفي / كونه منصوبا لأن الشرط ٢٦٦ و في المنصوب أن يكون الأول سببه كما عرفته .

والثانية : قوله : (ولكنه جعله ينطق على كل حال) وهذا ينفي الجزم لأنه قصد [إليه] [٤٤٦] الابتداء والاستئناف على الوجه الذي فسره بقوله :(كأنه قال فهو مما ينطق) .

قوله : (تقول : ائتني فأحدثك أي فأنا ممن يحدثك على كل حال) .

اعلم أنه لما ذكر أن " ينطق " مرفوع على تأويل أنه خبر مبتدأ محذوف في اللفظ احتج على أن الرفع سائغ على ما ذكره من التأويل بما ذكره من المثال ، فإن قولك : فتحدثني مرفوع بأنه خبر مبتدأ محذوف كما ذكره ، والرفع حسن والنصب والجزم جائزان أيضا غير ممتنعين [٤٤٧] .

الخامسة : قولهم (وَدَّ لو تأتيه فتحدثه) .

الشاهد فيه : أن الفعل المضارع الواقع بعد الفاء والتمني يجوز فيه النصب على أنه واقع جواب التمني ، ويجوز فيه الرفع من وجهين :

أحدهما : الاشراك ، والآخر : الاستئناف كما عرفته [٤٤٨] .

السادسة : قوله تعالى (" وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ ") [٤٤٩]

وقد اختلف العلماء في معناه إلى أوجه كثيرة وأقربها قال ابن عباس معنى ذلك : وَدَّ المكذبون بآيات الله لو تكفر بالله يا محمد فيكفرون [٤٥٠] .

---

(٤٤٤) في (أ) إحديهما (٤٤٥) في (أ) جعل (٤٤٦) زيادة في (أ)

(٤٤٧) وانظر سيبويه ١/٤٢٢ ، وابن يعيش ٧/٣٨

(٤٤٨) وانظر المرجعين السابقين .

(٤٤٩) سورة القلم آية ٩ ، وانظر الكشاف ٤/١٤٢

(٤٥٠) وفي تفسير ابن كثير ٤/٤٢٨ " قال ابن عباس : لو ترخص لهم فيرخصون "
وفي معاني الفراء ٣/١٧٣ " يقال : وَدُّوا لو تلين في دينك فَيَلِينُون في دينهم ، وقال بعضهم : لو تكفر فيكفرون أي فيتبعونك على الكفر " .
وفي الكشاف ٤/١٤٢ " وَدُّوا إدهانك فهم الآن يدهنون لطمعهم في إدهانك "
وانظر البحر المحيط ٨/٣٠٩ ، وتفسير الجلالين ٢/٢٦٥

وقوله : " وَدُّوا " فعل ماض ، والواو ضمير الفاعلين ، ووزن وَدُّوا اذا أظهرت التضعيف على فَعِلُوا بكسر العين ، " لو تدهن " فعل مستقبل ، " فيدهنون " معطوف على تدهن ، وليس بجواب ، ولو كان جوابا لحذفت النون (٤٥١) .

وحكى أبو سعيد أن هارون (٤٥٢) قال : رأيت في بعض المصاحف " فيدهنوا " باسقاط النون علامة النصب (٤٥٣) .

السابعة : قول ابن أحمر

[٢١] يُعَالِجُ عَاقِرًا أَعْيَتْ عَلَيْهِ ⁂ لِيُلْقِحَهَا فَيَنْتِجُهَا حُوَارًا (٤٥٤)

الشاهد فيه : أن قوله " فينتجها " يستقيم رفعه ونصبه ، ولا يكون نصبه بعد الفاء أمرا لازما ، فان نصبت عطفا على " ليلقحها " كانت الجملة واحدة ، وان رفعت كان الكلام على جملتين .

قال الجوهري : تقول : نُتِجَتْ الناقةُ على مالم يسم فاعله تُنْتَجُ وقد نَتَجَهَا أهلها (٤٥٥) .

---

(٤٥١) وفي الكشاف ٤/١٤٢ " فان قلت : لم رفع فيدهنون ، ولم ينصب باضمار أن وهو جواب التمني ؟
قلت : قد عدل به الى طريق آخر وهو أنه جعله خبر مبتدأ محذوف أي فهم يدهنون كقوله تعالى " فمن يؤمن بربه فلا يخاف " على معنى : ودوا لو تدهن فهم يدهنون حينئذ "

(٤٥٢) هارون بن موسى الأزدي العتكي النحوي البصري ، صاحب القراءات روى عن أبي عمرو بن العلاء والخليل بن احمد وابن اسحاق وغيرهم ، مات في حدود السبعين ومائة . أنظر ترجمته في : تهذيب التهذيب ١١/١٤ ، والبغية ٢/٣٢١ .

(٤٥٣) وقال سيبويه " وزعم هارون أنها في بعض المصاحف " ودوا لو تدهن فيدهنوا " . أنظر الكتاب ١/٤٢٢ ، وشرح السيرافي ٣/٥٤٣ ، والبحر المحيط ٨/٣٠٩ ، والكشاف ٢/١٤٢ .

(٤٥٤) البيت من الوافر .
والشاهد فيه : " فينتجها " يجوز فيه الرفع بالعطف على يعالج كأنه قال : يعالج فينتج ، أو على القطع عما قبله والابتداء به ويجوز فيه النصب عطفا على " ليلقحها " المنصوب قبله .
قال ابن يعيش " وهو أجود لأنه اذا رفع فقد أوجب وجود نتاج العاقر "
والمعنى : أن هذه الناقة عاقر لا تلد ، فالفحل يطرقها مرة بعد مرة لتحمل فتلد .
وانظر سيبويه ١/٤٣٠ ، ٤٣١ ، وابن يعيش ٧/٢٨ ، والمفضل ص ٢٥١

(٤٥٥) " وأنتجت الفرس : إذا حان نتاجها " أنظر الصحاح ١/٣٤٣ (مادة : نتج)

والحُوَارُ : بالحاء المهملة مضمومة ولد الناقة ، ولا تزال حوارا حتى يفصل ، فاذا فصل عن أمه سمى فصيلا .

قال فى الحواشى : نَتَاجُ الحُوَارِ من العاقر محال ، ولكنه أخرج الكلام على حسب مما يعتقده صاحبه من القدرة على معاداته التى شبهها بالعاقر استهزاء به واستخفافا له . (٤٥٦)

وقال أبو سعيد : كل واحد من وجهى الرفع لا يصلح فى " ينتجها " لأنك ان عطفته على " يعالجها " لم يجز لأن العلاج للعاقر يكون ونتاجها لا يكون كما يقال : فلان يطلب مالا يكون .

واذا جعلته مستأنفا بمعنى فهو ينتجها لم يصح أيضا لأنها عاقر . (٤٥٧)

قوله : (وتقول : أُرِيدُ أَنْ تأتِيَنِى ثم تُحَدِّثَنِى ويجوز الرفع)

اعلم أنك اذا عطفت بثم جاز نصب الفعل انضمارٍ بعد ثم ، وجاز أيضا رفعه .

أما النصب فبا عطف على " تأتينى " .

وأما الرفع فبالابتداء والاستئناف ، وكأنك قلت : أريد اتيانك ثم تحدثنى ، ومثله أريد أن تفعلَ ذلك وتحسنُ إلىّ . (٤٥٨)

ولقائل أن يقول : ان هذا المثال ليس من قبيل ما نحن فيه ، لأن المقصود هاهنا ليس الا أنّ نصبَ الفعل ليس بحتم فيما ذكره من المواضع ، وهو ما بعد أحد الحروف الأربعة .
لكن سيبويه أورد هذا المثال من باب اشراك الفعل فى أن وانقطاع الآخر من الأول الذى عمل فيه أن ، وقال : فالحروف التى تشرك الواو والفاء وأو وثم ، ويجوز الرفع فى جميعها (٤٥٩)

---

(٤٥٦) أنظر الحواشى ورقة (٥١ ظ) (٤٥٧) أنظر شرح السيرافى ٣/ ٥٧٣

(٤٥٨) " وتحسن " يجوز فيه النصب عطفا على " أن تفعل " ويجوز فيه الرفع على الابتداء والاستئناف ، أى أريد فعلك وأنت تحسن الى .

(٤٥٩) قال سيبويه ١/ ٤٣٠ " فالحروف التى تشرك : الواو والفاء وثم وأو ، وذلك قولك : أريد أن تأتينى ثم تحدثنى ، وأريد أن تفعل ذاك وتحسنَ وأريد أن تأتينا فتبايعنا ، وأريد أن تنطق بجميل أو تسكتَ ، ولو قلت : أريد أن تأتينى ثم تحدثنى جاز كأنك قلت : أريد اتيانك ثم تحدثنى .
ويجوز الرفع فى جميع هذه الحروف التى تشرك على هذا المثال " .

الثامنة : قول عروة العذرى
[١٣] وما هو إلاّ أن أراها فجـــــاءة ❊ فأبهتَ حتى لا أكادُ أجيــــــب (٤٦٠)

قال سيبويه : سألت الخليل عن رفع " أبهت " فقال : أنت فيه بالخيار ، إن شئت حملته على أن ، وان شئت لم تحمله عليه فرفعت كأنك قلت : ما هو الا الرأى فأبهت. (٤٦١)

وكان عروة سأل عمه أن يزوجه بنته عفراء فلم يجبه إلى خطابته وزوجها من ابن اعم له فبينما عروة سائر فى بعض البوادى رأى جارية تسير مع ركب فى محمل ، فقال : والله كأنهما (٤٦٢) شمائل عفراء ، فلما علم أنها عفراء تغير لونه (٤٦٣) ، وليس قائما وأنشد هذا البيت مع أبيات أخر. (٤٦٤)

التاسعة : (قول أبى اللحام التغلبى) وعزاه أبو سعيد إلى عبد الرحمن بن أم الحكم (٤٦٥)

---

(٤٦٠) هو لعروة بن حزام العذرى أحد عشاق العرب المشهورين وقيل لبعض الحجازيين كما فى سيبويه ، وقيل لبعض الحارثيين كما فى ابن يعيش ، وقيل لكثير عزه كما فى حماسة ابن الشجرى وبحره الطويل

والشاهد فيه : " فأبهت " يجوز فيه الرفع على القطع والنصب على العطف . والفجاءة بالمد البغتة ، وأبهت : أدهش ، وروايته فى كل المراجع " ما أكاد " وعند الشارح " لا أكاد "

أنظر ديوان عروة العذرى ص ٥ ، سيبويه ١/ ٤٣١ ، وابن يعيش ٧/ ٣٨ ، ٣٩ والخزانة ٣/ ٦١٤ ، المفضل ص ٢٥١ ، ٢٥٢ .

(٤٦١) سيبويه ١/ ٤٣٠ . (٤٦٢) فى (أ) سائرا

(٤٦٣) فى (ب) يبس (٤٦٤) أنظر ديوان عروة ص ٥

(٤٦٥) أختلف فى قائل هذا البيت فقيل إنه لأبى اللحام التغلبى كما فى الخزانة ٣/ ٦١٣ ، واللسان مادة " قصد " ٥/ ٣٦٤ وقيل لعبد الرحمن بن أم الحكم كما فى سيبويه ١/ ٤٣١ .

والراجح أنه لأبى اللحام التغلبى واسمه حُرَيث تصغير حرث وقد أورد أبو عمرو الشيبانى قصيدة أبى اللحام التى فيها هذا البيت فى أشعار تغلب واختار منها أبو تمام خمسة أبيات فى مختار أشعار القبائل .

ورجح ابن يعيش نسبته إلى عبد الرحمن بن أم الحكم كما فعل سيبويه والسيرافى فقال " البيت لعبد الرحمن بن أم الحكم وقيل هو لأبى اللحام التغلبى " .

أنظر شرح السيرافى ٣/ ٥٦٩ ، وابن يعيش ٧/ ٣٩ ، ٤٠ ، والمفضل ص ٢٥٢

[١٤] على الحَكَمِ المأتيِّ يومًا إذا قضى ... قضيتَه ألّا يجورَ ويقصدُ (٤٦٦)

قال سيبويه : كأنه قال : عليه غير الجور ولكنه يقصد أو هو قاصد فابتدأ ، ولم يحمل الكلام على أن كما تقول : عليه أن لا يجوز وينبغي له كذا وكذا ، فالابتداء في هذا أسبق وأعرف (٤٦٧) .

وقوله : على الحكم أي المَرْضِيّ بحكمه ، والمأتي : المقصود إليه .

ولا يجوز أن تعطف " يقصد " على يجور لو كانت القصيدة منصوبة وقع من جهة المعنى لأن قوله : عليه أن لا يجوز معناه عليه ترك الجور ولا يجوز أن تقول : عليه ترك القصد ، والمعنى واضح (٤٦٨) .

هذا تمام الكلام في مباحث المنصوبات ، وما يتعلق بها .

---

(٤٦٦) بحره الطويل

والشاهد فيه : رفع يقصد وقطعه عما قبله . ولا يجوز أن تعطف " يقصد " على يجور لفساد المعنى .

وقال الأخفش " أراد وينبغي أن يقصد . فلما حذفه وأوقع يقصد موقع ينبغي رفعه لوقوعه موقع المرفوع "

وقال الفراء " رفعه للمخالفة لأن معناه مخالف لما قبله ، فخولف بينهما في الاعراب "

أنظر اللسان " قصد " ٢/٥ ٣٦٤ ، وابن السيرافي ٢ / ١٧٣ ، والتنبيه والإيضاح لابن بَرّيّ ٢ / ٤٨ .

(٤٦٧) سيبويه ١/ ٤٣١

(٤٦٨) وقال ابن بَرّيّ " أي على الحكم المرضي بحكمه المأتي اليه ليحكم ألا يجور في حكمه بل يقصد أي يعدل ، ولهذا رفعه ولم ينصبه عطفا على قوله ألا يجور لفساد المعنى لأنه يصير التقدير عليه ألا يجورَ ، وعليه ألا يقصدَ وليس المعنى على ذلك بل المعنى وينبغي له أن يقصد وهو خبر بمعنى الأمر أي ليقصد " .

أنظر التنبيه والايضاح ٢ / ٤٨ .

الطرف الثالث : فى مباحث المجزومات

قوله : (المَجزُومُ يعملُ فيهِ حروفٌ وأسماءٌ)

اعلم أنه يريد بالمجزوم الفعل المضارع لأن عوامل الجزم لا تجزم إلا الأفعال ، وقبل شرح كلام المصنف نشير إلى بحثين :

البحث الأول : أنه لا يكون الجزم إلا فى الأفعال المضارعة للأسماء كما أن الجر لا يكون إلا فى الأسماء[٤٦٩] ، فليس للاسم فى الجزم نصيب وليس للفعل فى الجر نصيب[٤٧٠] .

وعوامل الجزم ثلاثة أصناف : حروف وأسماء ، وظروف وقد ذكر فى مباحث الأسماء المبنية وجه تضمن الأسماء والظروف التى يجزم بها معنى الشرط فليطلب منه[٤٧١] ./ ٢٦٦ و

ولقائل أن يقول : إن المصنف أهمل ذكر الظروف الجازمة وهى أحد أصناف عوامل الجزم ، فإن قلت : إن الظروف داخلة تحت الاسم[٤٧٢] ، فلا حاجة إلى ذكرها قلت : ذلك محتمل لكنه أهمله فى التمثيل ، ولم يذكر مثاله ، ولا فى لفظه ما يدل أنه أراد بالاسم القسم المشترك بين الظروف وغيرها ،

البحث الثانى : فى الحروف التى يجزم بها[٤٧٣] وهى خمسة : لم ، ولما ، واللام فى الأمر ، ولا فى النهى ، وإنْ فى الجزاء ، وهذه الحروف تنقسم قسمين :

---

(٤٦٩) فى (ب) أن .　　　　(٤٧٠) أنظر سيبويه ١/٤٠٩

(٤٧١) الأسماء والظروف الجازمة متضمنة معنى إن الشرطية ، وقد تحدث عنها الشارح فى مباحث الأسماء المبنية ضمن استعمالاتها المتعددة فتحدث عن استعمالات " ما " ، ومَن ، وأين ، ومتى ، وأى ، وأيان وذكر منها استعمالها شرطية ، قال فى أى الشرطية " الثانى : ما تكون بمعنى الشرط والجزاء نحو أيهم يأتنى أكرمه ، الشاهد فيه : أن أيهم هاهنا دخل على جملتين فعليتين ، وجزم الفعل فيهما كما تجزمه إنْ الشرطية ، وعلامة الجزم فى الفعل الأول سقوط الياء وفى الثانى سكون الميم " .
أنظر الورقة (١٦١ و) من الكتاب

(٤٧٢) فى (ب) الاسماء .　　　　(٤٧٣) فى (ب) التى تجزم .

[القسم الأول] (٤٧٤) أربعة منها لا يقع موقعها غيرها ، ولا تحذف من الكلام إذا أريدت

وهي :

لم ، ولما ، واللام في الأمر ، ولا في النهي .

والقسم الآخر : حرف الجزاء ، وقد يحذف ، ويقع موقعه غيره من الأسماء .

وحذف حروف الجزاء على ضربين :

ضرب يقوم مقامه اسم يجازى به .

وضرب يحذف البتة ، ويكون في الكلام دليل عليه .

والأسماء التي يجازى بها على ضربين :

اسم غير ظرف ، واسم ظرف ، وهي ثمانية :

مَنْ ، ومَا ، وأَيّ ، وأَيْنَ ، ومَتَى ، وحَيْثُمَا ، ومَهْمَا ، وإِذْمَا .(٤٧٥)

وإذا عرفت هذا فمضمون هذا الفصل صنفان :

الصنف الأول : في مباحث الحروف الجازمة ، وهي خمسة :

الأول : " لَمْ " تدخل على الأفعال المضارعة ، ويكون اللفظ لفظ المضارع ، والمعنى

معنى الماضي تقول :

لَمْ يَقُمْ زَيْدٌ أمس ، ولا يجوز أن تقول : لم يجلس خالد غدا .(٤٧٦)

قوله : (نحو قولك : لَمْ يَخْرُجْ) يريد فيما مضى من الزمان ولو أراد المضارع لم يجز

لما ذكرناه .(٤٧٧)

فإذا قلت : ذهب زيد وانطلق عمرو ، فقال النافي لذلك : لم يذهب زيد ، ولم ينطلق

عمرو كان مكذبا لك فيما أخبرت به .

ولو قلت : يذهب زيد وينطلق عمرو ، فقال قائل : لم يذهب زيد ولم ينطلق عمرو لم يكن

رادًّا الكلامك ولا مكذبا لك ، لأنك أخبرت بفعل مستقبل ، والرادّ نَفَى فعلا ماضيا ، فلا

---

(٤٧٤) زيادة على الأصل يتطلبها المعنى .

(٤٧٥) الظروف : أي ، ومتى ، وأين ، وأنى ، وحيثما وغير الظروف : من ، وما ، وأيهم

وانظر سيبويه ١/٤٣١ ، والمقتضب ٢/٤٦

(٤٧٦) وانظر المغنى ١/٢٧٧ ، والأشموني ٤/٥ ، وقضايا التراكيب ص٢٧٧ .

(٤٧٧) لأنها تدخل على المضارع فيكون اللفظ لفظ المضارع والمعنى معنى الماضي .

يكون مكذبا ما أخبرت به ، ولو استعمل " لا " عوض " لم " فقال : لا يذهب ولا ينطلق كان مكذبا ، وكذلك لو استعمل " لن " لأن كل واحد منهما لنفي المستقبل (٤٧٨) .

الثاني : " لما " وهي تأتي على معان مختلفة يأتيك تفصيلها في مباحث الحـــروف (٤٧٩) .

وإذا كانت بمعنى " لم " جزمت الفعل المضارع ، قال الله تعالى : " كلا لما يقض ما أمره " (٤٨٠) وقوله : " ولمَّا يعلم الله (٤٨١) " وقال صاحب التفصلة : هي مركبة من " لم " ومن " ما " النفي جمع بين حرفي النفي للتأكيد فإن شئت حملت الفعل معها على لفظ " ما " وإن شئت على لفظ " لم " تقول : رأيت فلانا عاما أول ولما يَبْقُلْ وجهه بعد (٤٨٢) ، فهذا محمول على لفظ " ما " كأنه قال : رأيته عاما أول وما بَقَلَ وجهه بعد ، ولذلك أخرجه على لفــظ الماضي ، وكذلك تقول : خرجت من البلد عقيب رمضان ولما أهل الهلال بعد (٤٨٣) .

---

(٤٧٨) وانظر سيبويه ١/٤٦٠

(٤٧٩) ذكر الشارح تفصيل هذه المعاني ، فذكر أنها تأتي بمعنى لم لقلب معنى المضارع إلى الماضي ، وإن كان بينهما فرقا ، وهو أن لم يفعل نفي فَعَلَ ولمَّا يَفْعَلْ نفي قد فَعَلَ ، وهي لم ضمت إليها ما فازدادت في معناها أن تضمنت معنى التوقع والانتظار واستطال زمان فعلها . أنظر الورقة (٣٢٢ من الكتاب) .

(٤٨٠) سورة عبس آية ٢٣ ، قال الزمخشري في الكشاف ٤/٢١٩ " لما يقض " لم يقض بعد مع تطاول الزمان وامتداده من لدن آدم إلى هذه الغاية .

وانظر معاني الفراء ٣/٢٣٨ .

(٤٨١) سورة آل عمران آية ١٤٢

وانظر سيبويه ١/٤٢٦ ، والكشاف ١/٤٦٦ ، ٤٦٧ ، والبحر المحيط ٣/٦٦

وقد وقع خطأ في النسخ في (أ) فكتبت " ولم يعلم الله "

(٤٨٢) في اللسان مادة (بقل) ١/٣٢٩ " وبَقَلَ وَجْهُ الغلام يَبْقُلُ بَقْلاً وبُقُولاً وأبقل وبَقَّلَ خرج شعره ، وكره بعضهم التشديد "

(٤٨٣) فصل الأستاذ الدكتور / محمد عبد الحميد سعد القول في " لما " استعمالاتها هل هي مركبة أو بسيطة ؟ أنظر قضايا التركيب ص ٢٧٨ وما بعدها، وأنظر سيبويه ٢/٣١٢ ، ومعاني الفراء ٢/٢٩ ، ٢٧٦ ، ٢٧٧ ، ٣/٢٥٤ ، والمفصل ١/٢٧٨ وما بعدها والهمع ٢/٥٧ ، والأشموني ٤/٧ وما بعدها .

فاذا قلت : رأيته عاما أول [ولما] (٤٨٤) يبقل وجهه بعد ، فانه محمول على لفظ " لم "

كأنك قلت : رأيته عاما أول ولم يبقل وجهه بعد ، ولذلك أخرجه على لفظ المستقبل

وجزمه .

قال ابن السراج : وأما " لما " فهي " لم " ضمت إليها " ما " وبنيت معها فغيرت

حال " لم " ، ألا ترى أنك تقول " لما " وتقف فلا تتبعها شيئا ، ولا تقول ذلك في لم ،

وجواب لما قد فعل ، يقول القائل : لما يفعل فتقول : قد فعل (٤٨٥) .

قال صاحب الاقناع (٤٨٦) وأما لما فانها نفي على غير وجه لم ، ولكنها نفي لقد فعل ، يقول

القائل : جاء زيد وقد غضب ، فيقول النافي جاء زيد ولما يغضب أي جاء زيد ولم يكن قد

غضب (٤٨٧) .

ولما هذه لا تقع صدر الكلام كما تقع " لم " (٤٨٨) ، ولما لها موضع آخر يكون بعدها الفعل

الماضي ، ولا يقع بعدها المستقبل ، وتقع في أول الكلام وتحتاج إلى جواب ، ومعناها

كمعنى الظروف من الزمان تقول :

لما جاء زيد أكرمته ، ولما جاء عمرو رددته كأنك قلت : [حين] (٤٨٩) جاءني زيد أكرمته .

---

(٤٨٤) نقص في (أ) (٤٨٥) أنظر أصول ابن السراج ٢ / ١٣١ (رسالة)

(٤٨٦) من كتب السيرافي التي مات قبل أن يتمها ، وأتم ابنه يوسف السيرافي هذا الكتاب ، وقال عنه : وضع ابي النحو في المزابل بالاقناع " أي سهلة جدا فلا يحتاج إلى شارح .

وقال ابو العلاء المصري " إن أبا سعيد كتب في الإقناع حتى باب التصغير وأن ولده يوسف أكمل بعد وفاة ابيه الكتاب "

أنظر وفيات الأعيان ٣ / ٤٢١ ، ومعجم الأدباء ٧ / ٣٠٢ ، والبغية ٢ / ٣٥٥ ، ورسالة الغفران للمصري ص ٤١٦ ، وشرح أبيات سيبويه المقدمة ص ١٩ .

(٤٨٧) وانظر سيبويه ١ / ٤٦٠ ، والأشموني ٤ / ٥ وما بعدها .

(٤٨٨) لأنها ظرف بمعنى حين ، أو بمعنى إذ كما قال ابن مالك

أنظر الأشموني ٤ / ٧

(٤٨٩) نقص في (أ) .

وتكون بعدها أنْ زائدة كقولك: لمَّا أنْ جاء زيد أكرمته (٤٩٠).

وقال أبو سعيد : ولما معناها معنى " لم " وعملها لجزمها ، وهى تزيد على " لم " بتطويل زمان لما ، يقول القائل : ندم زيد ولم تنفعه الندامة أى عقيب ندمه (٤٩١).
وإذا قال : ولما تنفعه الندامة أى إلى وقته (٤٩٢).

قوله : (ولما يحضر) جواب لمن قال : قد حضر زيد ، ويدل على طول المدة .

قال ابن درستوية : لما ليست عاملة للجزم بنفسها وإنما العامل ما اشتملت عليه وهو لم (٤٩٣).

الثالث : لا للأمر نحو قولك : ليضرب زيد عمرا ، وليقم خالد ويجوز حذف هذه اللام فى الشعر ، ولا يجوز أن يضمر لم ولا فى ضرورة الشعر كما أضمرت اللام (٤٩٤).
قال ابن السراج : لأنها لو أضمرت لالتبس النفى بالإيجاب (٤٩٥).

---

(٤٩٠) فهى حرف وجود الوجود ، وبعضهم يقول : حرف وجوب بالوجوب ويكون جوابها فعلا ماضيا اتفاقا ، وجملة اسمية مقرونة بإذا الفجائية أو الفاء عند ابن مالك ، وفعلا مضارعا عند ابن عصفور ، أنظر المغنى ١/ ٢٨٠ ومابعدها ، والهمع ٢ /٥٧ وقضايا التركيب ص ٢٧٨ ومابعدها .

(٤٩١) نقص فى (أ)

(٤٩٢) أنظر شرح السيرافى ٣/ ٦٣٥ ، وأنظر تفصيل الأشمونى مواضع الاتفاق والاختلاف بين لم ولما ٤/ ٥ : ٧ ، والمغنى ١/ ٢٧٨ : ٢٨١
وقال الأندلسى شارح المفصل " هى كلم تحتمل الاتصال والانفصال ويكون منفيها متوقعا ثبوته نحو لما يذوقوا عذاب "
أنظر الهمع ٢ / ٤٧ .

(٤٩٣) انظر الأزهية ص ٢٠٦ : ٢٠٨ ، والصاحبى لابن فارس ص ١٣٥ ، وشرح الرضى للكافية ٢ / ٢٥١ ، والأشباه ١/ ٢٩٥ ودراسات عضيمه ٢ / ٦٢٠ ومابعدها ، وقضايا التركيب ص ٢٧٨ : ٢٨١

(٤٩٤) فى الهمع ٢ / ٥٥ " وحذفها أى اللام فيه أقوال : أحدها يجوز مطلقا فى الاختيار بعد قول أمر وهو رأى الكسائى قال كقوله تعالى : " قل لعبادى الذين آمنوا يقيموا أى ليقيموا ، ثانيها لا يجوز مطلقا ولا فى الشعر وهو رأى المبرد .
وثالثها وهو الصحيح يجوز فى الشعر فقط كقوله : محمد تفد نفسك كل نفس "
وانظر سيبويه ١/ ٤٠٨ ، ٤٠٩ ، والانصاف ٢ / ٥٣٠ ، ٥٣١ ، والمغنى ١/ ٢٢٤ ، ٢٢٥ ، والاشمونى ٤/ ٤ ، ٥

(٤٩٥) أنظر أصول ابن السراج ٢/ ١٣٢ (رسالة)

الرابع : لا فى النهى تقول : لا تفعل فتجزم الفعل بها (٤٩٦) .

قال ابن السراج : لا فى النهى والنفى بمعنى واحد لأنك انما تأمره بأن يكون الموجب منفيا ، ألا ترى أنك اذا قلت : قم انما تأمره أن يكون منه قيام ، فاذا نهيت فقلت : لا تقم ، فقد أردت منه نفى ذلك ، وكما أن الأمر يراد به الايجاب كذلك النهى يراد به النفى (٤٩٧) .

الخامس : حرف الجزاء كقولك : إنْ تكرمْنى أكرمْكَ

فإنّ الخفيفة هذه الأصل فى الباب ، ويقال لها : أم الجزاء (٤٩٨) ، فقولك إن تكرمنى شرط ، وأكرمك جوابه ، ولابد للشرط من جواب والا لم يتم الكلام ، فهو نظير المبتدأ الذى لابد له من خبر ، ألا ترى أنك لو قلت : إن تكرمنى ، واقتصرت عليه لم يكن كلاما يقال فيه صدق وكذب ، كما أنك إذا قلت : زيد لم يكن كلاما يقال فيه صدق وكذب ، فاذا قلت : منطلق تمّ الكلام ، فكذلك إذا قلتَ : إن أكرمْنى لم يتم الكلام حتى تقول : أكرمك .

وحق " إنْ " فى الجزاء أن يليها المستقبل من الفعل ، فإن وليها فعل ماض أحالت معناه إلى الاستقبال كما أحالت " لم " معنى المستقبل الى الماضى .

فإذا قلت : إنْ قُمْتَ قمتُ فالمعنى ان يقم أقم ، وفيه مزيد بحث يأتيك فى موضعه .

٢٦٧

فان قلت : فلم كانت هذه الأحرف الخمسة / عاملة ، ولم كان عملها هو الجزم ؟

قلت : قال ابو البركات : انما وجب أن تعمل لاختصاصها بالفعل وانما وجب أن تعمل الجزم ، أما فى حرف الجزاء ، فلأنه يقتضى جملتين كما بينا لك ، فلطول ما يقتضيه حرف الشرط ناسب أن يكون عمله الجزم ، لأن طول الكلام يقتضى تخفيفه بقدر الامكان (٤٩٩) .

---

(٤٩٦) وتكون للدعاء أيضا فتجزم المضارع

أنظر الأشمونى ٤/٢

(٤٩٧) أنظر أصول ابن السراج ٢/١٣١ (رسالة)

(٤٩٨) وانظر سيبويه ١/٤٣٥ ، والمقتضب ٢/٤٦

(٤٩٩) أنظر أسرار العربية ص ٢٤٤ ، ٢٤٥ ، وابن يعيش ٧/٤١ وحاشية الصبان على الأشمونى ٤/٢ .

وأما " لـم " فإنما عملت الجزم لأنها لما كانت تدخل على المستقبل فتنقلـه إلى معـنى الماضى (٥٠٠) اقتضت هذه المشابهة حمل " لم " على حرف الشرط في عمله (٥٠١)، ولما كذلك .

وأما لام الأمر فانما عملت الجزم لأن الأمر باللام وبغير اللام [فى اللفظ واحد فى المعنى فوجب أن يعمل اللام الجزم ليكون الأمر باللام مثل الأمر بغير اللام] (٥٠٢) فى اللفظ وان كان أحدهما جزما والآخر وقفا . والنهى محمول على الأمر لأن النهى ضد الأمر ، وهم يحملون الشئ على ضده كما يحملونه على نظيره . ولما كان الأمر مبنيا على الوقف ، وقد وجب حمل النهى عليه جعل النهى نظيرا له فى اللفظ وان كان أحدهما جزما والآخر وقفا (٥٠٣) .

فان قلت : فما العامل فى جواب الشرط ؟

قلت : اختلف النحويون فيه الى أربعة أقوال :

أولها : أن العامل فيه حرف الشرط كما يعمل فى الشرط (٥٠٤) .

وثانيها : أن حرف الشرط وفعل الشرط جميعا يعملان فى جواب الشرط (٥٠٥) .

---

(٥٠٠) فى الأصل المخطوط " الماضى " (٥٠١) فى الأصل المخطوط " المستقبل "

(٥٠٢) نقص فى (أ)

(٥٠٣) وانظر ابن يعيش ٧ / ٤١ ، وحاشية الصبان ٤ / ٢

(٥٠٤) هذا مذهب المحققين من البصريين ، وعزاه السيرافى لسيبويه واختاره الجزولى وابن عصفور والآمدى .
أنظر الهمع ٢ / ٦١ والأشمونى ٤ / ١٦

(٥٠٥) نسب الى الأخفش قال : " المجموع هو الطالب فهو العامل "
وقال المبرد " ان تأتنى آتك و " تأتنى " مجزومة بان و آتك " مجزومة بان وتأتنى "
ونسبه الأشمونى للخليل وسيبويه .
أنظر المقتضب ٢ / ٤٩ ، والخصائص ٢ / ٣٨٨ ، وايضاح على النحو ص ١٤٠ ، والأنصاف ٢ / ٦٠٢ (المسألة ٨٤) وابن يعيش ٧ / ٤١ ، ٤٢ ، والهمع ٢ / ٦١ ، والأشمونى ٤ / ١٦ .

وثالثها : أن حرف الشرط يعمل فى فعل الشرط وفعل الشرط يعمل فى جواب الشرط .(٥٠٦)

ورابعها : قاله المازنى(٥٠٧) انه مبنى على الوقف(٥٠٨).

هذا تمام الكلام فى الحروف الجوازم .

---

(٥٠٦) قاله الأخفش واختاره ابن مالك لأنه مستدعيه بما أحدثت فيه الأداة من المعنى والاستلزام .

أنظر الهمع ٢ / ٦١ ، والأشمونى ٤ / ١٦

(٥٠٧) هو أبو عثمان بكر بن محمد بن بقية ، نزل فى بنى مازن فنسب اليهم ، وهو بصرى ، روى عن أبى عبيدة والأصمعى وأبى زيد وروى عنه المبرد واليزيدى وجماعة .

كان اماما فى العربية له من التصانيف :

كتاب فى القرآن ، وعلل النحو ، وتفاسير كتاب سيبويه ، والتصريف وغيرها .

مات سنة تسع أو ثمان او سبع وأربعين ومائتين ، وقيل سنة ثلاثين ومائتين .

أنظر ترجمته فى : معجم الأدباء ٧ / ١٠٧ ، ونزهة الألبا ص ١٤٠ : ١٤٥ ، وبغية الوعاه ١ / ٤٦٣ : ٤٦٦ ، ونشأة النحو ص ٩٣ : ٩٤ .

(٥٠٨) قال السيوطى فى الهمع ٢ / ٦١ " وقيل فعل الجواب مبنى وفعل الشرط معرب وقيل هو والشرط أيضا مبنيان والقولان للمازنى ، استدل على بنائهما بأن الفعل لا يقع موقع الاسم فى المحلين ، فلا يكون معربا بناء على أن سبب اعراب المضارع وقوعه موقع الاسم واستدل لبناء الجواب فقط بأنه لم يكن له عامل فكان مبنيا لأنه لم يصح عنده على ما تقدم فيه ، قال ابو حيان والمازنى فى رأيه مخالف لجميع النحويين " ، وانظر الانصاف ٢ / ٦٢ (المسألة ٨٤) وهناك رأى خامس قاله الكوفيون : قالوا ان العامل فى الجواب هو الجوار قياسا على الجر بالجوار .

أنظر الهمع ٢ / ٦٢ ، والأشمونى ٤ / ١٦ .

الصنف الثاني : في مباحث الاسماء الجازمة :

قال سيبويه : فما يجازى بـه من الأسماء غير الظروف : من وما وأيهم ، وما يجازى بـه من الظروف : أي حين ، ومتى وأين وأنى وحيثما ، ومن غيرهما ان وإذ ما ، ولا يكون الجزاء في حيث وفي اذ حتى يضم الى كل واحدة منهما " ما " (٥٠٩) فتصير " اذ " مع " ما " بمنزلة انما ، وكأنما (٥١٠) ليست " ما " فيهما بلغو ، ولكن كل واحد منهما مع " ما " بمنزلة حرف واحد (٥١١) .

وقد اقتصر المصنف على ما ذكر الاسماء الثلاثة وهي :

" ما " و " أي " و " من " ، وقد بينا وجـه تضمن كل واحد منها لمعنى الشرط في مباحث المبنيات فلا يحسن بنا اعادته (٥١٢) .

قال ابن السراج : تقول : من تكرم أكرم ، وكان الأصل ان تكرم زيدا وأشباه زيد أكرم ، فوقعت من لمن يعقل كما وقعت في الاستفهام مبهمة لما في ذلك من الجملة ، وكذلك : ما تصنع أصنع ، وأيهم تضرب أضرب تنصب " أيهم " بتضرب لأن المعنى : ان تضرب أي انسان منهم أضرب ، ولكن لا يجوز أن تقدم " تضرب " على أي ، لأن هذه الاسماء اذا كانت جزاء أو استفهاما فلها صدر الكلام كما كان للحروف التي وقعت مواقعها .

---

(٥٠٩) نقص في (أ) (٥١٠) في (ب) كأنما (٥١١) أنظر سيبويه ١/٤٣١، ٤٣٢ .

(٥١٢) قال الشارح في " ما " الشرطية : " الثانية : قوله تعالى " وما تقدموا لأنفسكم من خير تجدوه عند الله " الشاهد فيه : أن " ما " فيه شرطية جازمة لتقدموا وهي موضع نصب بيتقدموا ، ومن خير في موضع نصب على التمييز ، والمميز " ما " وتجدوه جواب الشرط والمعنى : تجدوا ثوابه ، فحذف المضاف ، قالوا : والابهام في ما الشرطية أكثر منه في ان ، تقول اذا أردت الابهام : ما تفعل أفعل وما يأكل زيدا أكله ، فان أردت الايضاح قلت : ان يأكل زيد التمر آكله ، وان يضرب زيدا أضربه "

وقال في من الشرطية " الثالثة : التي تكون للشرط والجزاء كقوله تعالى : " ومن يظلم منكم نذقه عذابا كبيرا " وقوله تعالى " من يعمل سوءا يجز به " وتقول : من يأتني أكرمه ، ومن يسألني أعطه "

أنظر الورقة (١٥٨ ظ) ، (١٥٩ و) من الكتاب

وانظر حديثه عن أي ص ١١٦

وكذلك مسن وط اذا قلت : من تكرم أكرم وط تصنع أصنع فموضعهما نصب ، واذا أردت أن

تبين موضعهما من الاعراب فضع موضعهما " أيا " حتى يتبين لك .

فاذا قلت : من يقم أقم اليه فموضع " من " رفع لأنها غير مفعولة وكذلك أيهم يضربه

زيدا أضربه ، وأيهم يأتني أحسن اليه .(٥١٣)

قوله (وينجزم بأن مضمرة)(٥١٤)

قال أبو سعيد : جزم جواب الأمر والنهي والاستفهام والتمني والعرض باضمار شرط في ذلك

كله ، والدليل على ذلك الأفعال التي تظهر بعد هذه الأشياء انما هي ضمانات يضمنها

صواحبها بعد الأمر والناهي والمستفهم والمتمني والعارض ، وليست ضمانات مطلقة ولا عدات

واجبة على كل حال ، وانما هي معلقة بمعنى ان كان ووجد وجب الضمان والعدة ، وان لم

يوجد لم يحدث .(٥١٥)

والمذكور من صوره خمس :

الأولى : قولهم (أكرمني أكرمك) .

الشاهد فيه : أن الفعل المضارع الذي هو " أكرمك " مجزوم بإن وعامله مضمر بعد

فعل الأمر .

والتقدير : أكرمني فإنك إن تكرمني أكرمك ، فيضمر حرف الشرط وكذلك فعل الشرط ، ويجب

أن يكون فعل الشرط المضمر من جنس الظاهر الذي قبله ، فان كان الظاهر موجبا كان

فعل الشرط المضمر أيضا موجبا ، وان كان منفيا كان فعل الشرط المضمر أيضا مثله منفيا ،

---

(٥١٣) أنظر أصول ابن السراج ١٢٣/٢ (رسالة) ، والمقتضب ٥٠/٢ ، ٥٣ ، والمغني ٧٧/١ ، والأشموني ٩/٤ : ١٢

(٥١٤) في المفصل ص ٢٥٢ (ويجزم) .

(٥١٥) أنظر شرح السيرافي ٦٤٤/٣ ، ٦٤٥ .
وفي جزم جواب الطلب والاستفهام والتمني والعرض رأيان أولهما : أن الجازم ان الشرطية المقدرة وهو مذهب سيبويه وعليه الشارح .
ثانيهما : أن الجازم هو الطلب نفسه لما قام مقام أداة الشرط وهو مذهب الخليل وتبعه المبرد وابن الخشاب .
أنظر سيبويه ٤٤٩/١ ، والمقتضب ٨٢/٢ ، ١٣٥ وشرح الكافية ٢٤٧/٢
وقد حكى ابن هشام في المغني وأبو حيان في البحر المحيط مذهب سيبويه والخليل على أنهما مذهب واحد وهو الجزم بنفس الطلب .
أنظر المغني ٢٢٦/١ ، والبحر المحيط ١٧٥/١ .

وهذا الشرط لابد منه في اشعار إن الجازمة ، اذا عرفت هذا فالعدة بالاكرام ليست واجبة على كل حال ، وانما هي متعلقة باكرام المخاطب الآمر أولا ، ثم بعد تحقق الاكرام من المخاطب يجب اكرام الآمر المخاطب ثانيا لأن اكرام المأمور الآمر شرط في اكرام الآمر إياه .

الثانية : قولهم : (لا تَفعلْ يكنْ خيراً لك) .

الملحظ فيه أن "يكن" مجزوم ، والأصل "يكون" فلما سكنت النون التي هي لام الفعل سقطت الواو التي هي عينه لاجتماع الساكنين ، والجزم بإن الشرطية وهي مضمرة بعد النهي وفعله .

والتقدير : لا تفعل فإنك إن لم تفعل يكن خيراً لك ، فتجعل فعل الشرط المضمر منفيا وحده كما أن الملفوظ كذلك .(٥١٦)

الثالثة : قولهم في الاستفهام (ألا تأتيني أحدثْك ، وأين بيتُك أزرْك)

اعلم أن هذه عبارة سيبويه .(٥١٧)

قال ابو سعيد : تقدر معها إنْ ، ويكون التقدير : ان تأتني أحدثك ، وأين بيتك ان أعرف مكانك أزرك ، فجعل فعل الشرط المضمر من جنس المظهر كما تراه .(٥١٨)

الرابعة : قولهم في التمني (ألا ماءَ أشربْه وليتَه عندنا يحدثْنا)

قال أبو سعيد : كأنه قال : ألا ماء إنْ أجده أشربه ، وليته عندنا إن يكن عندنا يحدثنا ، فجزم في كل واحدة من الصورتين بان مضمرة ، وجعل فعل الشرط المضمر من جنس المظهر .(٥١٩) لما ذكرناه [لك](٥٢٠)

---

(٥١٦) وانظر سيبويه ١/٤٤٩ .

(٥١٧) عبارة سيبويه " وأما ما انجزم بالاستفهام فقولك : ألا تأتيني أحدثك ؟ وأين تكون أزرك ؟ " سيبويه ١/٤٤٩

(٥١٨) أنظر شرح السيرافي ٣/٦٤٥ ، وفيه " أين تكون أزرك " .

(٥١٩) أنظر شرح السيرافي ٣/٦٤٥
وقال ابن يعيش : حدث بدخول همزة الاستفهام معنى التمني ولذلك جاز أن يجاب بالجزم فيقال : أشربه كما لو صرحت بالتمني وقلت : ليت لي ماء أشربه .
أنظر ابن يعيش ٧/٤٩

(٥٢٠) نقص في (أ) .

الخامسة : قولك في العرض : (أَلَا تَنزِلُ تُصِبْ خَيراً) (٥٢١)

قال أبو سعيد كأنه قال : ألا تنزل إنْ تنزل تصب خيرا ، فجزم " تصب " (٥٢٢)

والأصل " تصيب " فلما سكن لام الفعل للجزم سقطت الياء التي هي عين الكلمة لالتقاء

الساكنين .

قال / أبو سعيد : وهذه الأشياء الخمسة يغني ذكرها عن ذكر الشرط بعدها ، ويكتفى ٢٦٧ ظ

بذكرها عن ذكره . (٥٢٣)

فهذا معنى قول المصنف : (وجوازُ إضمارِها للدّلالة على هذه الأشياء) (٥٢٤)

والضمير المؤنث في " اضمارها " يرجع إلى إنْ ، والمراد بالأشياء ما ذكره من الأمور الخمسة .

قوله : (قال الخليل : إنّ هذه الأوائل كلها فيها معنى إنْ ، فلذلك انجزم الجَوابُ) .

اعلم أن المشهور أن عامل الجزم فيما ذكرناه من الأجوبة الخمسة ليس هو أوائلها ، وانما

العامل إنْ المضمرة بعد الأوائل كما ذكرناه وخالف الخليل في ذلك وقال : انه لا اضمار

في الكلام ، وانما العامل أوائل كل واحد منها لتضمنها معنى إن . (٥٢٥)

قال سيبويه : وزعم الخليل أن هذه الأوائل كلها فيها معنى ان ، فلذلك انجزم الجواب

لأنه اذا قال : ائتني آتك فان كلامه ان يكن منك اتيان آتك ، واذا قال : أين بيتك

أزرك ؟ فكأنه قال : ان أعلم مكانك [بيتك] (٥٢٦) أزرك لأن قوله : أين بيتك يريد

---

(٥٢١) وقال ابن يعيش ٧/٤٩ " فقولك : ألا تنزل هو العرض يقول الرجل للآخر الا تفعل كذا وكذا يعرضه عليه ، وتصب خيرا جوابه ، وهو داخل في جواب الاستفهام الا أنه لما كان القصد فيه الى العرض وان كان لفظه استفهاما سماه عرضا وتقديره إنْ تَنْزِلْ عندنا تُصِبْ خَيراً "

(٥٢٢) أنظر شرح السيرافي ٣/٦٤٥ .

(٥٢٣) أنظر شرح السيرافي ٣/٦٤٥ .

(٥٢٤) عبارة المصنف في المفصل ص ٢٥ " وجواز اضمارها لدلالة هذه الأشياء عليها "

(٥٢٥) أنظر سيبويه ١/٤٤٩

(٥٢٦) نقص في (أ)

أطعمني ، واذا قال : ليته عندنا يحدثنا ، فان معنى هذا الكلام ان يكن عندنا يحدثنا ، وهو يريد هاهنا اذا تمنى ما أراد في الأمر ، واذا قال : لو نزلت فكأنه قال : انزل (٥٢٧) (٥٢٨) .

قوله : (وَمَا فِيهِ مَعْنَى الأمرِ والنهي بمنزلتِهِما) .

اعلم أنه لما ذكر أن جواب النهي يجوز أن يكون مجزوما قال بعده وقد جاءت جمل خبرية ومعناها معنى الأمر ، وان كان لفظها لفظ الخبر ، واستقام لذلك دخول الفاء في جوابها ، وقد أورد المصنف من ذلك مثالين :

أولهما : (اتَّقَى اللهَ امرؤٌ فَعَلَ خيرًا يُثَبْ عليه) (٥٢٩) .

الشاهد فيه : أن المتقدم جملة خبرية ، و " يثب " مجزوم باعتبار أنه جوابه حملا للخبر على الأمر لاتحاد معناهما .

قال أبو سعيد : قوله : اتقى الله امرؤ ، وان كان لفظه لفظ الخبر فمعناه الأمر ، لأن هذا يقوله الواعظ لمن يسمع كلامه ، وليس قصده أن يخبر عن انسان بأنه قد اتقى الله ، ومثله غفر الله لزيد ورحمه لفظه لفظ الخبر ومعناه الدعاء (٥٣٠) .

وثانيهما : قوله (حَسْبُكَ يَنَمِ الناسُ) (٥٣١) .

قال أبو سعيد : أما قوله " حسبك " وكفيك وشرعك فهي اسماء مبتدأة وأخبارها محذوفة لعلم المخاطب بها ، وذلك أنه لا يقال شيء من هذا الا لمن كان في فعل قد بلغ فيه مبلغا فيه كفاية ، فيقال له هذا ليكف ويكتفي بما قد علمه منه ، فتقديره حسبك هذا وحسبك ما قد علمته ونحو ذلك ، وفيه معنى الأمر لأنه يراد به اكتف بما قد علمته (٥٣٢) .

---

(٥٢٧) في (أ) لا تنزل (٥٢٨) أنظر سيبويه ١/ ٤٤٩ .

(٥٢٩) هذا القول لبعض العرب كما في التصريح والأشموني

قال سيبويه ١/ ٤٥٢ " لأن فيه معنى ليتق الله امرؤ وليفعل خيرا وكذلك ما أشبه هذا "

وأنظر التصريح ٢/ ٢٤٣ ، والأشموني ٣/ ٣١١ والنص فيهما " فعل خيرا " بدون واو وفي سيبويه " وفعل خيرا " بالواو وكذا المفصل ص ٢٥٣ ، وابن يعيش ٧/ ٤٩

(٥٣٠) أنظر شرح السيرافي ٤/ ٥ (٥٣١) وانظر سيبويه ١/ ٤٥٢ ، والأشموني ٣/ ٣١٢

(٥٣٢) أنظر شرح السيرافي ٤/ ٥ .

وقد حكى أبو عمرو : وشرك منصوبا إذا يهلك (٥٣٣) ، وفيه معنى المرفوع لأن المرفوع يراد به الكف عن الفعل وقطعه ، وينم الناس جوابه لأن معناه معنى الأمر وان كان مبتدأ (٥٣٤) .

قوله : (وحَقُّ المُضمرِ أَنْ يكونَ مِنْ جِنْسِ المُظهرِ) .

اعلم أنا قد بينا فيما تقدم أنك إذا جزمت بإن مضمرة فلابد وأن تقدر بعد لفظ الأمر والنهي والاستفهام والتمني والعرض حرف الشرط ثم تقدر بعده فعل الشرط ، وتجعل الفعل المضارع الملفوظ به جزاء لذلك الشرط فتجزمه .

وذكرنا أيضا أن ذلك الفعل المضمر يجب أن يكون من جنس المظهر قبله على معنى أنه ان كان موجبا جعلت فعل الشرط المضمر موجبا ، وان كان نفيا جعلت فعل الشرط المضمر نفيا ، وقررنا كل واحد من هاتين الدعوتين كما وقع عليه (٥٣٥) .

اذا عرفت هذا فقول المصنف (وحق المضمر أن يكون من جنس المظهر) يريد به أنه يجب أن يجعل فعل الشرط الذي يضمره من جنس ما قبله في الايجاب والنفي كما ذكرناه .

قوله : (فلا يجوز أن تقول : لا تدنُ من الأسد يأكلك بالجزم لأن النفي لا يدل على الاثبات) (٥٣٦)

اعلم أن هذه المسألة من فروع ما مهّد من الأصل .

---

(٥٣٣) هو زبان بن العلاء بن عمار المازني التميمي قال ياقوت " واختلف في اسمه على أحد وعشرين قولا والصحيح أنه زبان أخذ النحو عن نصر بن عاصم وغيره ، واشتهر بالقراءات العربية وأيام العرب ولهجات القبائل توفي رحمة الله في الكوفة وهو عائد من دمشق سنة ١٥٤ هـ . أنظر ترجمته في : نزهة الألبا ص ٣٠ ، ٣٥ والبغية ٢ / ٢٣١ ، ٢٣٢ ونشأة النحو ص ٦١ ، ٦٢

(٥٣٤) أنظر اللسان مادة (شرع) ٤ / ٢٢٤٠ (٥٣٥) أنظر ص

(٥٣٦) وفي سيبويه ١ / ٤٥١ ، ٤٥٢ " وتقول : لا تدن من الأسد يكن خيرا لك فان قلت : لا تدن من الأسد يأكلك فهو قبيح ان جزمت ، وليس وجه كلام الناس لأنك لا تريد أن تجعل تباعده من الأسد سببا لأكله ، فان رفعت فالكلام حسن كأنك قلت : لا تدن منه فانه يأكلك ، وان أدخلت الفاء فهو حسن وذلك قولك : لا تدن منه فيأكلك وليس كل موضع تدخل فيه الفاء يحسن فيه الجزاء ... الخ "

وقال المبرد في المقتضب ٢ / ٨٣ " وكذلك : لا تدن من الأسد يأكلك لا يجوز لأنك اذا قلت " لا تدن " فانما تريد تباعد ، ولو قلت : تباعد من الأسد يأكلك كان محالا لأن تباعده منه لا يوجب أكله اياه ولكن لو رفعت كان جيدا تريد فانه مما يأكلك " وانظر أصول ابن السراج ٢ / ١٣٦ ، وابن يعيش ٧ / ٤٩ ، ٥٠ .

بيان ذلك أنه لما ذكر أنه يجب أن يكون فعل الشرط المضمر من جنس ما قبله في الايجاب والمظهر هاهنا نفي ، وهو قوله : لا تدن من الأسد وجب أن يكون فعل الشرط المضمر بعد إن أيضا نفي ، ويصير التقدير : لا تدنَ من الأسد فإنك إنْ لا تدنُ منه يأكلك ، وهو فاسد لأنه جعل تباعده من الأسد شرطا لأكل الأسد إياه .

قال ابو سعيد : فان أدخلت الفاء فحسن وذلك قولك : لا تدن من الأسد فيأكلك (٥٣٧) .

ولقائل أن يقول في عبارة المصنف نظر لأن المراد من قوله لأن النفي لا يدل على الاثبات أن نفي الدنو من الأسد لا يدل على ذلك من حيث الوضع والاصطلاح .

ونقل أبو عمر عن الكسائي أنه أجاز الجزم في جواب لا تدن من الأسد يأكلك (٥٣٨) .

ولعله لا يجعل المضمر من جنس المظهر ، وانما يضمر أمرا موجبا وهو الدنو لظهور كونه مقصودا .

قوله : (ولذلك امتنع الإضمار في النفي ، فلم يقل : ما تَأْتِينا تُحَدِّثْنا) .

اعلم أنه لما ادعى أن النفي لا يدل على الاثبات على الوجه الذي فسرناه لك ، احتج على هذه الدعوى بما ذكره ، ووجه التقريب أن تقدير الكلام ما تأتنا (٥٣٩) فان لا تأتنا تحدثنا ، فيكون عدم الاتيان شرط الحديث ، وأنه فاسد ، وليس وجه كلام الناس لأنك لا تريد أن تجعل عدم اتيانه سببا للحديث .

---

(٥٣٧) أنظر شرح السيرافي ٣/ ٦٥١

(٥٣٨) في الهمع ٢/ ١٤ ، ١٥ " وجوز الكسائي الجزم فيهما ونسبه ابن عصفور للكوفيين ، وذكر أبو عمر الجرمي في الفرخ أنه يجوز على رداءة وقبح .
قال ابو حيان : وفيه مذهب آخر أنه يجوز الجزم لا على أنه جواب بل حملا على اللفظ لأن الأول مجزوم والى هذا ذهب الأخفش أما النفي فلا يجوز الجزم بعده على الصحيح لأنه خبر محض ، فليس فيه شبه الشرط كما في البواقي ، وعن أبي القاسم الزجاجي أنه أجاز الجزم في النفي ، وقال بعضهم نختار فيه الرفع ، ويجوز الجزم وهو موافق لاطلاق بعضهم أن كل ما ينتصب فيه بالفاء يجزم ، ولم يستثن النفي ... الخ "

(٥٣٩) في (أ) تأتينا ، باثبات الياء .

قوله (ولكنك ترفع على القطع)(٥٤٠)

قال أبو سعيد : فإن رفعت فالكلام حسن كأنه قال : لا تدن منه يأكلك ، وإن أدخلت الفاء ونصبت فحسن أيضا ، وذلك قولك : لا تدن منه فيأكلك(٥٤١) ، وليس كل موضع يدخل فيه الفاء يحسن فيه الجزاء ، ألا ترى أنك تقول : ما تأتينا / فتحدثنا بالنصب وهو حسن ٢٦٨ و كما بيناه بخلاف الجزاء ، وإنما صح الجزم فيه [لأنه](٥٤٢) لا يجيء المعنى الذي يجيء إذا أدخلت الفاء كما عرفته(٥٤٣) .

قوله : (وإن لم تقصد الجزاء فرفعت كان المرفوع على أحد ثلاثة أوجه)

اعلم أن الجزم فيما ذكره من المواضع الخمسة ليس بحتم بتعيين المصير إليه ، وإنما يسوغ ذلك عند قصد العدة والضمان كما قررناه فيما تقدم فإن لم تقصد الجزاء في تلك المواضع رفعت الفعل المضارع الواقع بعد كل واحد منها على أحد أوجه ثلاثة(٥٤٤) : إما الصفة ، أو الحال ، أو الاستئناف .

وقد يسوغ في بعض الصور كل واحد من الأوجه(٥٤٥) الثلاثة ، وقد يكون الجائز وجهين أو وجها واحدا لا غير ، كما ستقف عليه في مباحث الصور المذكورة وهي خمس :

الأولى : قوله في التنزيل " فهب لي من لدنك وليا يرثني ويرث من آل يعقوب "(٥٤٦)

الشاهد فيه : أن قوله " يرثني يجوز إعرابه بكل واحد من الأوجه الثلاثة :

---

(٥٤٠) في (أ) ولذلك (٥٤١) أنظر شرح السيرافي ٣/٦٥١، ٦٥
(٥٤٢) نقص في (أ) (٥٤٣) وانظر سيبويه ١/٤٥١ ، وابن يعيش ٧/٥٠
(٥٤٤) في (ب) على أحد ثلاثة أوجه (٥٤٥) في (ب) كل واحد من هذه الأوجه
(٥٤٦) سورة مريم الآية ٥ ، ٦

قال الفراء في معاني القرآن ٢/١٦١ ، ١٦٢ " يرثني " تقرأ جزما ورفعا قرأها يحيى بن وثاب جزما ، والجزم الوجه لأن يرثني من آية سوى الأولى فحسن الجزاء ، وإذا رفعت كانت صلة للولي : هب لي الذي يرثني ، ومثله " ردءا يصدقني ، ويصدقني "

وقال في الكشاف ٢/٥٠٢ ، ٥٠٣ " يرثني ويرث " الجزم جواب الدعاء ، والرفع صفة ونحوه ردءا يصدقني ، وعن ابن عباس والجحدري يرثني وارث آل يعقوب نصب على الحال "

أولهما : الجزم على أنه جواب الدعاء وهو قوله " فهب " ، وهي قراءة الكسائي وأبي عمرو ، لأن(٥٤٧) الدعاء طلب ، والمطلوب هو ولي مخصوص ، وهو الولي الوارث .

فكأنه قال : فهب لي من لدنك وليا وارثا يرثني ، ويكون من باب وضع [اللفظ](٥٤٨) العام موضع الخاص لأن الولي أعم من كونه وارثا ، لأن الولي هو الذي يلي أمره بعده ، وهو أعم من كونه وارثا أو غير وارث .

وثانيهما : أن ترفع " يرثني " ، وهي قراءة باقي الثمانية ، وتكون صفة لأن الجمل بعد النكرات صفات ، وكأنه قال : وليا وارثا كما تقول : مررت برجل يضرب أي ضارب ، والرفع في يرثني أولى من الجزم على الجواب لأن ذلك يستلزم أحد أمرين :

إما كون كل ولي وارثا(٥٤٩) ، أو اطلاق اللفظ العام وارادة الخاص منه والأول منتف في نفس الأمر ، والثاني خلاف الأصل .

وثالثهما : أن يكون قوله " يرثني " مرفوعا على أنه حال ، ويكون ذو الحال المفصول بعه ، وهو " وليا " ، وهذا التأويل إنما يستقيم عند من يجوز كون ذي الحال نكرة ، ولا يشترط كونه معرفة كما نقلناه في مباحث الحال(٥٥٠) .

= وقال ابن الأنباري في غريب إعراب القرآن ٢ / ١٢٠
" قرئ : (يرثني) جزما ورفعا
فالجزم على جواب الأمر ، وهو في الحقيقة جواب شرط مقدر وتقديره : هب لي إنْ تَهَبْ لِي يَرِثْ .
والرفع على أن يكون صفة لقوله " وليا " وتقديره : فهب لي من لدنك وليا وارثا .
ونظيره في الوجهين قوله تعالى " ردءا يصدقني " قرئ بالجزم والرفع ، فالجزم على الجواب والرفع على الوصف "
وانظر تفسير الجلالين ٢ / ١٢ ، وابن يعيش ٧ / ٥٠ ، ٥١

(٥٤٧) في (أ) ولأن (٥٤٨) نقص في (ب)

(٥٤٩) في (أ) وارث

(٥٥٠) قال الشارح : " وصرح صاحب الاقناع بجواز كون ذي الحال نكرة وان لم يوصف " أنظر الورقة (٧٢ ظ) من الكتاب .

الصورة الثانية : قوله تعالى (" ثُمَّ ذَرْهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ) (٥٥١)

نصب على الحال ، وصاحب الحال الضمير فى " ذرهم " .

قال عبد الجبار : قوله " قل الله " جواب " قل من أنزل " (٥٥٢)

وارتفاعه بفعل محذوف أى أنزله الله ، ونحو ذلك " فى خوضهم " يجوز أن يتعلق بذرهم على أنه ظرف له ، وأن يكون حالا من ضمير المفعول أى ذرهم خائضين ، ويجوز أن يكون متعلقا بـ " يلعبون " ويلعبون فى موضع الحال ، وذو الحال الضمير فى " ذرهم " اذا لم تجعل " فى خوضهم " حالا منه ، فان جعلته حالا منه كانت الحال الثانية من ضمير الاستقرار فى الحال الأولى ، ويجوز أن تكون حالا من الضمير المجرور فى " خوضهم " ، ويكون العامل المصدر ، والمجرور فاعل فى المعنى .

وقد وقع فى نسخ الكتاب " وذرهم فى طغيانهم يعمهون " وليس من التنزيل . (٥٥٣)

---

(٥٥١) سورة الأنعام آية ٩١

وقال سيبويه ٤٤١/١ " ومن الرفع قوله تعالى جده " ذرهم فى خوضهم يلعبون "

وقال المبرد فى المقتضب ٨٦/٢ " وأما قوله " ذرهم فى خوضهم يلعبون " فانه ليس بجواب ، ولكن المعنى : ذرهم لاعبين أى ذرهم فى حال لعبهم "

وقال الزمخشرى فى الكشاف ٣٥/٢ " يلعبون حال من ذرهم أو من خوضهم ، ويجوز أن يكون فى خوضهم حالا من يلعبون وأن يكون صلة لهم أو لذرهم "

وأنظر غريب إعراب القرآن ٣٣١/١ ، والبحر المحيط ١٧٨/٤ وابن يعيش ٥١/٧

(٥٥٢) الآية " قل من أنزل الكتاب الذى جاء به موسى نورا وهدى للناس تجعلونه قراطيس تبدونها وتخفون كثيرا وعلمتم مالم تعلموا أنتم ولا آباؤكم قل الله ثم ذرهم فى خوضهم يلعبون "

سورة الأنعام الآية ٩١

(٥٥٣) فى نسخة ابن يعيش ذكرت الآية فى متن المصنف " فذرهم فى طغيانهم يعمهون " وفى الشرح ذكرت الآية " ذرهم فى خوضهم يلعبون " دون تعليق على الخطأ فى النسخ فى متن المصنف .

أنظر ابن يعيش ٥٠/٧ ، ٥١

وفى نسخة المفصل (ط ـ بيروت) ص ٢٥٣ " وذرهم فى طغيانهم يعمهون " الأنعام آية ١١٠ ، والأعراف الآية ١٨٦ فى قراءة ابن كثير وأما آية البقرة فهى " ويمدهم فى طغيانهم يعمهون " آية ١٥

الثالثة : قولهم : (لا تذهبْ بهِ تغلبْ عليهِ) .

الشاهد فيه : أن قوله " تغلب عليه " مرفوع بالابتداء والاستئناف لما بعده ، ولا تعلق له بما قبله من النهي ، وكأنه لما قيل له : لا تذهب به قال : لأي سبب ، قيل له : لأنك تغلب عليه ، ويؤخذ منك قهرا ويمتنع فيه الجزم على أنه جواب النهي لأن التقدير حينئذ : لا تذهب به [فانك ان لم تذهب به] (٥٥٤) تغلب عليه وهو فاسد لأن عدم الذهاب ليس سببا لأن يغلب عليه ، قال سيبويه : وسمعنا عربيا موثوقا بعربيته يقول : لا تذهب به تغلب عليه كما تقول : لا تدن من الأسد يأكلك (٥٥٥) .

يريد أنه يتعين رفع " تغلب " على القطع عما قبله والاستئناف لما بعده ، ويمتنع جزمه على الجواب كما تعين الرفع وامتنع الجزم في " يأكلك " كما قررناه فيما تقدم (٥٥٦) .

الرابعة : قوله : (قُمْ يدعوكَ) .

الشاهد فيه : أن الفعل المضارع الذي هو " يدعوك " مرفوع أيضا على القطع والاستئناف وعلامة رفعه ثبوت الواو التي هي لام الفعل ، وكأنه لما قيل له : قم قال : لأي سبب أقوم ؟ ، فقيل له : لأن الأمير يدعوك ، ولا يستقيم جزمه على أنه جواب " قم " لأنه يصير التقدير : قُمْ فإنك إن تقم يدعك ، وهو فاسد ، لأن القيام ليس سبب الدعاء وانما دعاء الأمير هو الموجب لقيامه ، فان أردت جعل القيام سببا على خلاف الاستعمال جاز لك أن تجزم .

قال سيبويه : وتقول : قم يدعوك لأنك لم ترد أن تجعل دعاء بعد قيامه ، ويكون القيام سببا له ، وانما أردت قم لأنه يدعوك فان أردت ذلك المعنى جزمت (٥٥٧) .

الخامسة : قول الشاعر :

[١٥] (وقَالَ رائِدُهُمْ أَرْسُوا نُزَاوِلُهَــا ... فَكُلُّ حَتْفِ امْرِئٍ يَجْرِي بِمِقْــدَارِ) (٥٥٨)

الشاهد فيه : أنه قطع نزاولها عما قبله ، وهو الأمر ، ولم يجعله جوابا لــــه

---

(٥٥٤) نقص في (أ)

(٥٥٥) أنظر سيبويه ١/٤٥١ ، وابن يعيش ٧/٥١ (٥٥٦) أنظر ص

(٥٥٧) أنظر سيبويه ١/٤٥١ ، وابن يعيش ٧/٥١

(٥٥٨) البيت من بحر البسيط ، ونسبه سيبويه الشارح للأخطل ، وليس في ديوان شعره الذي رأيت (ط بيروت سنة ١٨٩١ م)

واستشهد به على رفع نزاولها على الاستئناف والقطع والتقدير : نحن نزاولها .

ورفعه على الاستئناف .

قال سيبويه : تقول : ائتني آتك تجزم على ما وصفناه . وإن شئت رفعت على أن لا تجعله معلقا بالأول ، ولكن تبتدئه ، وتجعل الأول مستغنيا عنه كأنه يقول : ائتني أنا آتيك ، ومثل ذلك قول الشاعر

وقال رائدهم أرسوا نزاولها (٥٥٩) ....

وقائله : الأخطل ، والكلام فيه على نحو ما ذكرناه في " يدعوك "

قال الجوهري : الرَّائِدُ : الذي يُرسَلُ في طَلَبِ الكَلأ ، يقال : لا يَكذِبُ الرَّائِدُ أَهلَهُ (٥٦٠)

وقال في شافي اللغة : المزاولة معالجة الأشياء ، وتقول : رَسَى الشيء يَرْسُو بمعنى ثَبَتَ ، وقوله : أرسوا صيغة أمر بفتح الهمزة لأنه من أَرْسَيْتُ السفينةَ إذا حبستها بالمِرْساة عن الجري (٥٦١) .

ورأيت في ديوان الأخطل : وقال سيدهم .

وذلك أنهم لما رأوا السفينة تجمعوا في أخذها ، فأمر أمير [القوم] (٥٦٢) الملاحين بإرساء السفينة طمعا في أخذها كما في البيت .

= وروايته في سيبويه " يمضي لمقدار " وابن يعيش " يقضي بمقدار " والمعنى : قال مقدم القوم لمن معه أقيموا نضرم نار الحرب ونعالجها فإن موت كل أحد بمقدار لا يؤخره الاحجام ولا يعجله الاقدام .

ويدل على هذا المعنى البيت الذي بعده ،

اما نموت كراما أو نفوز بها ... فواجد الدهر من كد وأسفار

وقد ذكر الأعلم معنى آخر لهذا البيت ووافقه ابن يعيش . ذكر أنه في وصف شرب ذهب رائدهم في طلب الخمر فظفر بها فقال لهم : أرسوا أي أنزلوا نشربها : نزاولها : نقاتل صاحبها عنها فكل حتف امرىء يقضي بمقدار أي الموت لا بد منه فلنحصل على لذة النفس قبل الموت .

أنظر سيبويه وشواهده للأعلم ١/٤٥٠ ، والخزانة ٣/٦٦٩ ، ومعاهد التنصيص ١/٩٢ ، وابن يعيش ٧/٥١ ، ٥٢ ، والمفضل ص ٢٥٣ ، ٢٥٤

(٥٥٩) أنظر سيبويه ١/٤٥٠

(٥٦٠) أنظر الصحاح ٢/٤٧٨ مادة (رود) . واللسان مادة (رود) ٣/١٧٧٢

(٥٦١) وانظر اللسان مادة (زول) ٣/١٨٦٣ ، ومادة (رسا) ٣/١٦٤٧ .

(٥٦٢) نقص في (ب) .

وأنشد بعده

إمَّا نموتَ كِرامًا أو نفوزَ بها ∴ فواجِدُ الدَّهرِ مِنْ كَسْبٍ وأسْفارِ

فان قلت : ان قول المصنف (وممَّا يحتملُ الأمرين الحالَ والقطعَ)

يوهم أن ما قبله من الصور المذكورة ليس كذلك ، وقد ذكرتم أن بعضها يحتمل كل واحد

من الأوجه الثلاثة .

قلتُ [إنه] (٥٦٣) قد خص كل واحد من الأمثلة المتقدمة بوجه واحد من الاعراب فى هذا

الفصل .

بيان ذلك أن قوله " يرثني " لا يجوز اعتقاد كونه مجزوما هاهنا لأن هذا الفصل

معقود فيما لم يقصد فيه الجزاء ، ولا ظن كونه حالا لأن من مذهبه أنه يمتنع أن

يكون ذو الحال [إلا] (٥٦٤) معرفة ، فتعين أن يكون مرفوعا على أنه صفة لا غير .

وأما قوله : " ثُمَّ ذَرْهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ " (٥٦٥) ، فالظاهر فيه أنه للحال واحتمال غيره

مرجوح كما عرفته .

وقولهم : لا تَذْهَبْ بِهِ تَغْلِبْ عَلَيْهِ ، متعين للقطع عما قبله بخلاف الصور الأربع الأخيرة ،

فان كل واحد منها يحتمل وجهين من الإعراب كما ذكره ، وانما أهمل ذكر الجزم مع

احتماله لأن الفصل عقده على ذكر الصور التى لم يقصد فيها الجزاء .

والمذكور من صور ما يحتمل الأمرين أربع .

أولها : (قولهم : ذَرْهُ يقولُ ذاكَ) (٥٦٦) .

الشاهد فيه : أنه يستقيم أن تجعل يقول " جواب الأمر الذى هو " ذره " وتجزمه

بأن مضمرة ، فتقول : ذَرْهُ يقلْ ذاكَ ، والتقدير ذَرْهُ فإنك إنْ تذرْهُ يقلْ ذاكَ ، ويستقيم

---

(٥٦٣) نقص فى (أ)

(٥٦٤) نقص فى (أ) ، وانظر المفصل ص ٦٣

(٥٦٥) سورة الأنعام الآية ٩١ ، وانظر ص ١٣٣

(٥٦٦) وفى سيبويه ١/ ٤٥٢ " وتقول : ذره يقل ذاك ، وذره يقول ذاك ، فالرفع من وجهين :

أحدهما : الابتداء ، والآخر : على تركت : ذره قائلا ذاك فتجعل يقول فى موضع قائل "

وانظر ابن يعيش ٧/ ٥٢ .

أن ترفعه على أنه حال من مفعول الأمر وهو الضمير المنصوب ، والتقدير : ذَرْهُ قائـلاً ذلك ويستقيم أن ترفعه على القطع عن الأمر ، وجعله مستأنفا ، والتقدير : ذره فإنه يقولُ .

فإن قلتَ : لِمَ أهمل المصنف ذكر الجزم مع أنه محتمل .

قلتَ : لأن الفصل معقود فيما لم يقصد فيه الجزاء ، وما هذا شأنه يمتنع احتماله الجزم .

وثانيهما : قولهم : (مُرْهُ يحفِرْها) (٥٦٧) .

قال أبو سعيد : إذا قلتَ : مُرْه يحفرها جاز في " يحفرها " الرفع من وجهين فيما ذكره سيبويه :

أحدهما : على الابتداء والاستئناف ، وكأنه قال : مره فإنَّه يحفرُها ولا يخالف أمرك

والآخر : أن التقدير : مره أن يحفرها بإضمار أن الناصبة وأسقط أن ورفع كما تقول : عسى أن يفعل ، ثم تسقط أن وتقول عسى يفعل ، ويجوز الجزم على الجواب .

والتقدير : مره فإنك إن تأمُرْهُ يحفرْها ثقة بأن الثاني يقع إذا وقع الأول (٥٦٨) .

---

(٥٦٧) وقال سيبويه " وقد جاء رفعه على شيء هو قليل في الكلام على مره أن يحفرها فإذا لم يذكروا أن جعلوا المعنى بمنزلته في عسينا نفعل ، وهو في الكلام قليل لا يكادون يتكلمون به فإذا تكلموا به فالفعل كأنه في موضع اسم منصوب كأنه قال عسى زيد قائلا ، ثم وضع يقول في موضعه "
أنظر سيبويه ١/٤٥٢ ، ٤٥٢
وذكر المبرد في المقتضب أن الرفع على ثلاثة أوجه :قال ٢ / ٨٤ " وأما الرفع فأحد وجوهه أن يكون (يحفرها) على قولك فإنه ممن يحفرها كما كان لا تدن من الأسد يأكلك ويكون على الحال كأنه قال : مُرة في حال حفره ، فلو كان اسما لكان مره حافرا لها .
ويكون على شيء هو قليل في الكلام وذلك أن تريد : مره أن يحفرها فتحذف أن وترفع الفعل لأن عامله لا يضمر "
ويجوز فيه الجزم وهو أجود من الرفع لأنه على الجواب كأنه قال ان أمرته حفرها وأجاز بعض النحويين من غير البصريين النصب على اضمار أن ، والبصريون يأبون ذلك الا أن يكون منها عوض نحو الفاء والواو وأو وحتى .
أنظر المقتضب ٢ / ٨٤ ، ٨٥ ، وابن يعيش ٧ / ٥٢

(٥٦٨) أنظر شرح السيرافي ٣/٦٥٢ .

وثالثها : (قول الأخطل :

[١٦] كُرُّوا إلى حَرَّتيكم تَعْمُرُونَهُما ٭ كما تكُرُّ إلى أوطانِها البَقَرُ (٥٦٩)

الشاهد فيه : أنه رفع " تعمرونها " وهو موضع الحال كأنه قال : كروا عامرين ، ولم يجزمه على جواب " كروا "

يريد ارجعوا إلى الحجاز إلى موضعكم والجرار التى لكم هناك ، فليست الجزيرة وما قرب منها ديارا لكم لأنا (٥٧٠) لا ندعكم فيها وهو على تقدير : كُرُّوا عَامِرِينَ (٥٧١) ، وليسوا بعامرين فى وقت خروجهم إلى ديارهم .

ومعناه كروا مقدرين لعمارتها .

ومثله قوله تعالى : " فادخلوها خالدين " (٥٧٢) أى مقدرين الخلود ، وقوله : كما تكر الى أوطانها البقر يريد كما ترجع بقر الوحش الى أوطانها اذا خافت ، وقد يجوز أن يريد البقر الانسية أى ارجعوا الى مواضعكم التى كنتم فيها كما ترجع البقر التى تحرث الى مواضعها التى تأوى اليها .

وقال فى كتاب شرح شعر الأخطل (٥٧٣) : كُرُّوا مالم يسم فاعله يقول : رُدُّوا إلى حريتهم منهزمين إلى بلادهم سوقا كما يساق البقر .

---

(٥٦٩) البيت من البسيط ، واستشهد به على رفع " تعمرونها " إما على الاستئناف وقطعه عما قبله ، واما على الحال كأنه قال : عامرين أى مقدرين ذلك وصائرين إليه ، ولو أمكنه الجزم على الجواب لجاز .

وكُرُّوا : ارجعوا ، والحَرَّةُ : أرض ذات حجارة سود ، وهى حرة بنى سليم ، وثناها بحرة أخرى تجاورها .

والمعنى : ارجعوا الى بلادكم فالاقامة فيها خير لكم من النزول هنا .

أنظر ديوان الأخطل ص ١٠٨ ، وسيبويه ١/٤٥١ ، وابن يعيش ٧/٥٢ ، والأشمونى ٣/٣٠٩ ، والمفصل ص ٢٥٤ .

(٥٧٠) فى (أ) لأنها (٥٧١) فى (ب) عامرين .

(٥٧٢) سورة الزمر الآية ٧٣ ، وفى الأصل المخطوط " ادخلوها خالدين " .

وأنظر الكشاف ٣/٤١١ .

(٥٧٣) ذكره صاحب كشف الظنون ١/٧٧٤ ، ولم يذكر اسم الشارح

و رابعها : (قوله تعالى : " فَاضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِي الْبَحْرِ يَبَسًا لَا تَخَافُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَى ")(٥٧٤)

قال ابو سعيد : الرفع فى قوله " لا تخاف " على وجهين :

على الابتداء ، وعلى الحال من الضمير فى " اضرب " كما تقول : اضربه غير خائف .

ويجوز فيه الجزم على الجواب ، وقوله " طريقا " معناه موضع طريق فهو مفعول به على الظاهر .

ونظيره قوله : ضربت له بسهم ويبسًا بالفتح مصدر أى ذات يبس ، أو أنه وصفهما بالمصدر مبالغة .(٥٧٥)

والجزم أيضا جائز وهو قراءة حمزة(٥٧٦) وحده ، والوجه : اضرب فإنك إن تضرب لا تخف ،

ويجوز أن يكون النهى وانجزامه بالنهى لا الجواب .(٥٧٧)

قوله (وتقول إنْ تأتِنِي تَسألُنِي أُعطِكَ) .

اعلم أنه إذا توسط بين فعلى الشرط والجزاء المجزومين مضارع جاز رفعه فى جميع الصور وجزمه فى بعضها على البدل من فعل الشرط .(٥٧٨)

قال ابو سعيد : ما يقع بين فعلى الشرط والجزاء المجزومين من الفعل على قسمين :

---

(٥٧٤) سورة طه الآية ٧٧

قال الفراء " لا تخاف دركا ولا تخشى " رفع على الاستئناف بلا كما قال " وأمر أهلك بالصلاة واصطبر عليها لا نسألك رزقا " وأكثر ما جاء فى جواب الأمر بالرفع مع لا ، وقد قرأ حمزة ، لا تخف دركا " فجزم على الجزاء ، ورفع " ولا تخشى " على الاستئناف كما قال " يولوكم الأدبار ثم لا ينصرون " فاستأنف بثم فهذا مثله ، ولو نوى حمزة بقوله " ولا تخشى " الجزم وان كانت فيه الياء كان جوابا كما قال الشاعر : هُزّى إليك الجِذعَ يَجنيكِ الجَنَى

ولم يقل : يجنك الجنى "

أنظر معانى الفراء ٢ /١٨٧ ، ١٨٨ ، والكشاف ٢ /٥٤٦ ، ٥٤٧ ، وغريب إعراب القرآن ١ /٤٢ ، ٢ /١٤٩ ، ١٥٠ ، وابن يعيش ٧ /٥٢ ، ٥٣ .

(٥٧٥) أنظر شرح السيرافى ٣ /٦٥ ب.

(٥٧٦) هو حمزة بن حبيب الزيات ، أحد أئمة القراء السبعة أخذ عن الكسائى ، توفى سنة ١٥٦ هـ ، أنظر ترجمته فى التهذيب ٣ /٢٧ ، وطبقة النشر ص ١٠

(٥٧٧) أنظر معانى الفراء ٢ /١٨٧ ، وغريب اعراب القرآن ٢ /١٥٠

(٥٧٨) وانظر سيبويه ١ /٤٤٥ ، والمقتضب ٢ /٦٥ ومابعدها ، وابن يعيش ٧ /٥٣

أحدهما : مالا يخالف معناه معنى فعل الشرط .

والآخر : ما يخالفه ، فان كان الأول جاز فيه الرفع على الاستئناف على تأويل الحال ،

والجزم على البدل ، وان كان الثاني لم يجز فيه غير الرفع وموقعه موقع الحال ، ولذلك

ارتفع لأنه يحسن في موضعه الاسم ، كما سنبينه لك والمذكور من صوره أربع :(٥٧٩)

الأولى : قولك : إِنْ تَأْتِنِي تَسْأَلُنِي أُعْطِكَ .(٥٨٠)

الشاهد فيه : أن فعل الشرط الذي هو " تأتني " مجزوم بحرف الشرط وعلامة جزمه

سقوط حرف العلة التي هي لام الفعل ، وكذلك فعل الجزاء مجزوم ، والفعل المتوسط

بينهما وهو " تسألني " مرفوع على الحال ، وصاحب الحال الفاعل المستقر في فعل الشرط

ويكون المعنى : ان تأتني سائلا : ويمتنع جزمه على البدل من فعل الشرط ، ٢٦٩ و

قال أبو سعيد : لأن السؤال ليس في معنى الإتيان

ومثله ان تأتني تَضْحَكُ أحسن إليك يمتنع فيه الجزم على البدل لأن الضحك [ليس](٥٨١)

في معنى الإتيان .(٥٨٢)

الثانية : قوله : (إِنْ تَأْتِنِي تَمْشِي أَمْشِ مَعَكَ) .

الشاهد فيه : أن فعل الشرط وجزاءه كلاهما مجزومان ، والفعل المضارع المتوسط بينهما

هو " تمشي " في معنى فعل الشرط الذي هو الاتيان فيسوغ الرفع على أنه حال من

الفاعل ، ويكون المعنى : إِنْ تَأْتِنِي ماشياً أمشِ معك .

ويجوز فيه الجزم على البدل من فعل الشرط ، فتقول : ان تأتني تمش أمش معك ، ومثله :

إن تأتني تَسْعَ أحسنْ إليك .(٥٨٣)

---

(٥٧٩) انظر شرح السيرافي ٣/٦٢٤ . (٥٨٠) في (أ) قوله .

(٥٨١) نقص في (أ) (٥٨٢) انظر شرح السيرافي ٣/٦٢٤

(٥٨٣) وقال سيبويه بعد أن ذكر بيتين أنشدهما الأصمعي عن أبي عمرو لبعض بني أسد " وسألته : هل يكون إنْ تأتنا تسألنا نعطِكَ ؟ فقال : هذا يجوز على غير أن يكون مثل الأول لأن الأول الفعل الآخر تفسير له وهو هو ، والسؤال لا يكون الاتيان ، ولكنه يجوز على الغلط والنسيان ثم يتدارك كلامه .

ونظير ذلك في الأسماء : مررت برجلٍ حمارٍ كأنه نسي ثم تدارك كلامه "

سيبويه ١/٤٤٦ ، وانظر ابن يعيش ٧/٥٣ .

قال ابو سعيد : وليس فى بدل الفعل من الفعل ما يقع فى وجوه بدل الاسم من الاسم من بدل التبعيض والاشتمال لأن الفعل لا يتجزى فيكون له بعض يبدل من جميعه ، ولا يقع فيه ما يقع فى الاسم من الاشتمال وقد يقع فيه من بدل الغلط ما يقع فى الاسم لأن ذلك إنما هو سبق اللسان إلى لفظ والمراد غيره فتتلافى (٥٨٤) .

الثالثة : (قول الحطيئة

[١٧] متى تأتِهِ تَعْشُو إلى ضَوْءِ نَارِهِ ... تجِدْ خَيْرَ نارٍ عِنْدَهَا خَيْرُ مُوقِدِ) (٥٨٥)

قاله : يمدح بذلك بغيض بن شماس ، وهو من بنى سعد بن مناة ، وهو " الموقد " فى البيت ، ويعشو : ينظر ببصر ضعيف يريد أنه ابتدأ بالنظر الى النار على بعد ، فقصدها بذلك النظر حتى قرب منها ، فأضاءت له .

والشاهد على أن " تعشو " فى موضع عاشيا منصوب على الحال والمعنى واضح .

وقد روى أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال لما أنشده البيت : كذبت تلك نار موسى عليه السلام .

و " متى " ظرف زمان معناه الشرط ، " تأته " مجزوم به ، والظرف منصوب به ، و" تجد " مجزوم على جوابه ، و " خير نار " مفعول تجد ومعناه : نصب من وُجدان الضالة ، وخير موقد مبتدأ وخبره فى الظرف [منه] (٥٨٦) ، والجملة صفة لنار ، والأجود أن يرتفع " خير " بالظرف على الفاعل له لأن الظرف فى موضع الصفة للنار ، ولا يجوز عند سيبويه غيره (٥٨٧) .

---

(٥٨٤) أنظر شرح السيرافى ٣/ ٦٣٠

(٥٨٥) بحره الطويل . (ديوانه ص ٣٢)

واستشهد به سيبويه على رفع الفعل " تعشو " لوقوعه موقع الحال ، وقال الأعلم : متى تأته عاشيا أى فى الظلام وهو العشاء ، واستشهد به الأشمونى على جزم " متى " للفعلين (تأته وتجد) وتعشو : تنظر نظرا ضعيفا بغير تثبت . أنظر سيبويه وشواهده للأعلم ١/ ٤٤٥ ، ومجالس ثعلب ٢/ ٣٩٩ ، ٤٠٠ والمقتضب ٢/ ٦٥ ، وابن السيرافى ٢/ ٧٧ ، وابن الشجرى ٢/ ٢٧٨ ، وابن يعيش ٢/ ٤٥ ، ٤٦ ، ٥٣ ، والأشمونى ٤/ ١٠ ، وشواهد العينى هامش الأشمونى ٤/ ١٠ ، واللسان مادة " عشا " ٤/ ٢٩٦٠ .

(٥٨٦) نقص فى (ب)

(٥٨٧) أنظر سيبويه ١/ ٤٤٥ ، وابن يعيش ٧/ ٤٥ ، وانظر اعراب البيت فى شرح أبيات المفصل ص ٢٥٤

الرابعة : (قول عبيد الله بن الحر الجعفي[٥٨٨] :

[١٨] متى تأتنا تلمم بنا في ديارنا ٭ تجد حطباً جزلاً وناراً تأججا)[٥٨٩]

الشاهد فيه : أنه يجوز رفع " تلمم " على الحال من الفاعل ، والتقدير ملما ، ويجوز جزمه على البدل من فعل الشرط .

والجزل : غلاظ الحطب ، يريد أنهم يوقدون من الحطب لتقوى نارهم فيظهر إليها الضيفان على بعد فيقصدوها ، وقوله : " ونارا تأججا " ذكر " تأججا " وفيه ضمير يعود الى النار ، وكان ينبغي أن يقول " تأججت " وانما ذكر لأنه في تأويل الشهاب ، فكأنه قال : وشهابا تأججا ، ويروى : متى تأتني في منزل قد نزلته ٭ ....

وليس في هذه الرواية شاهد على المقصود .

قال أبو سعيد : في " تأججا " ثلاثة أوجه :

أحدها : أن تجعل الألف للتثنية ، وهي للحطب والنار وذكرت لتذكير الحطب .

الثاني : أن تكون للحطب .

والثالث : أن تجعل النار في تأويل الشهاب[٥٩٠] ، كما ذكرناه .

ولقائل أن يقول في كلام المصنف نظر لأن الصورة الأولى والثالثة لا يجوز فيهما الا الرفع ، ويمتنع فيهما الجزم على البدل .

والصورة الثانية والرابعة يجوز فيهما الرفع والجزم جميعا كما بيناه ، فلو أخر ذكر الصورة الثانية عن قول الحطيئة كان أجدر .

---

(٥٨٨) البيت من قصيدة لعبيد الله بن الحر كما في الخزانة ٣ / ٦٦٠ ، ٦٦٤ ، وقيل للحطيئة وليس في ديوانه .

(٥٨٩) بحره الطويل . استشهد به سيبويه ١ / ٤٤٦ على جزم الفعل (تلمم) لأنه بدل من " تأتنا "

واستشهد به الشارح هنا على جواز الرفع والجملة حالية ، والجزم على البدل من تأتنا .

وانظر المقتضب ٢ / ٦٣ ، وابن يعيش ٧ / ٥٣ ، ٥٤ ، والهمع ٢ / ١٢٨ ، والمفصل ص ٢٥٤ ، والأشموني ٣ / ١٣١ ، ويس ٢ / ١٦٢ ، والانصاف ٢ / ٥٨٣

(٥٩٠) أنظر شرح الخضراوي ٣ / ٦٣٠ .

(وتقول : إِنْ تَأْتِنِي آتِكَ فَأُحَدِّثُكَ بالجزم ، ويجوز الرفع على الابتداء)

اعلم أنك اذا عطفت فعلا مضارعا على فعل الجزاء بحرف من حروف العطف جاز فيه فى المشهور وجهان من الاعراب :

أحدهما : الجزم عطفا على فعل الجزاء

والآخر : الرفع بالاستئناف والابتداء .

قال أبو سعيد : واذا عطفت فعلا على الجواب المجزوم فلك ثلاثة أوجه الجزم والرفع والنصب .

فالجزم والرفع جيدان مختاران ، والنصب دونهما تقول : ان تأتنى آتك فأحدثك ، بجزمه بالعطف على اتك ، والرفع بالقطع من الأول والاستئناف لما بعده ، والنصب باضمار ان .(٥٩١)

قال سيبويه : وهو ضعيف ، وسبب ضعفه أن جواب الشرط خبر موجب .(٥٩٢)

الثانية : (قوله تعالى :

" مَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرْهُمْ ")(٥٩٣)

الشاهد فيه : أنه يجوز فى المعطوف الرفع والجزم .

---

(٥٩١) أنظر شرح السرافى ٣/ ٦٣٠ .

(٥٩٢) قال سيبويه : ١/ ٤٤٧ " وتقول : ان تأتنى آتك فأحدثك هذا الوجه ، وان شئت ابتدأت ، وكذلك الواو وثم ، وان شئت نصبت بالواو والفاء كما نصبت ما كان بين المجزومين " ثم صرح بعد ذلك بما يفيد أن النصب قليل فقال ١/ ٤٤٧ " ألا أنه قد يجوز النصب بالفاء والواو "
وقال ١/ ٤٤٨ " واعلم أن النصب بالفاء والواو فى قوله : ان تأتنى آتك وأعطيك ضعيف ، وهو . نحو من قوله :
والحق بالحجاز فأستريحا "
وأنظر ابن يعيش ٧/ ٥٥ ، والأشمونى ٤/ ٢٤

(٥٩٣) سورة الأعراف الآية ١٨٦
وأنظر سيبويه ١/ ٤٤٨ ، والكشاف ٢/ ١٣٣ ، ١٣٤ ، وغريب اعراب القرآن ١/ ٣٨٠ ، البحر المحيط ٤/ ٤٣٣ ، والإتحاف ٢٣٣ ، وتقريب النشر ١١٦

فالرفع بالنون قراءة ابن كثير(٥٩٤) ونافع وابن عامر(٥٩٥) ، وبالياء قراءة أبي عمرو وعاصم ويعقوب(٥٩٦) لأنه مستأنف لما بعده ومقطوع عما قبله كما عرفته .

والجزم بالياء قراءة حمزة والكسائي ، واحتجا على ذلك بأنه عطف على موضع الفاء ، وما دخل عليه الفاء وهو قوله تعالى " فلا هادي له " لأن موضعه جزم ، والتقدير : من يضلل الله لم يهد ، هاد ويذرهم الله .

فقوله : ويذرهم محمول على الموضع(٥٩٧) ، وقيل : انما سكنت الراء حذارا من توالي الحركات(٥٩٨) .

الثالثة : (قوله تعالى :

" وان تتولوا يستبدل قوما غيركم ثم لا يكونوا أمثالكم "(٥٩٩))

الشاهد فيه : أنه جزم الفعل المعطوف بثم على يستبدل ، والمعطوف عليه مجزوم لأنه جواب الشرط ، ويجوز من حيث العربية رفعه على القطع عما قبله والاستئناف لما بعده .

الرابعة : (قوله تعالى :

" وإن يقاتلوكم يولوكم الأدبار ثم لا ينصرون "(٦٠٠)

الشاهد أنه رفع الفعل المضارع بعد ثم على الاستئناف ، ولم يجزمه بالعطف على الشرط .

---

(٥٩٤) هو : عبد الله بن كثير الداري أبو معبد ، كان إماما في القراءات بمكة ، توفي سنة ١٢٠ هـ ، أنظر النشر ١/ ١٢٠ (ط ـ بيروت)

(٥٩٥) هو : عبد الله بن عامر اليحصبي أبو عمران ، توفي بدمشق سنة ١١٨ هـ أنظر النشر ١/ ١٤٤ (ط ـ بيروت)

(٥٩٦) هو تاسع القراء العشرة أبو محمد يعقوب بن اسحاق البصري كان اماما كبيرا ثقة عالما انتهت اليه رياسة الاقراء بعد أبي عمرو ، توفي سنة ٢٠٥ هـ أنظر طيبة النشر ص ١١

(٥٩٧) هذه قراءة حمزة والكسائي وقراءتهما بالياء والجزم حملا على موضع الفاء أي بالعطف على موضع جملة " فلا هادي له " لأنها في محل جزم جواب الشرط " من "

(٥٩٨) أنظر البحر المحيط ٤/ ٤٣٤ ، والإتحاف ص ٢٣٣

(٥٩٩) سورة محمد الآية ٣٨ ، وانظر الكشاف ٣/ ٥٤٠

(٦٠٠) سورة آل عمران الآية ١١١

وانظر سيبويه ١/ ٤٤٧ ، والكشاف ١/ ٤٥٥

وعلامة رفعه ثبات النون كما عرفته فى الأمثلة الخمسة ويجوز جزمه من حيث العطف

بالعطف على جزاء الشرط وهو " يولوكم " ، " الأدبار " مفعول ثان .

قال عبد الجبار / : ذهب بعضهم الى أنه لا يجوز الجزم عطفا على جواب الشرط ٢٦٩ و

اذا كان حرف العطف " ثم " لأن جواب الشرط يقع عقيب المشروط ، وثم

للتراخى ، فلذلك لا يصلح فى جواب الشرط والمعطوف على الجواب كالجواب (٦٠١) ، ويبطله

ما تلوناه من الآية قبله (٦٠٢) وانما استؤنفها هنا ليدل على أن الله تعالى لا ينصرهم

قاتلوا أو لم يقاتلوا (٦٠٣) .

قوله : (وسأل سيبويه الخليل عن قوله عز وجل : " فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ " (٦٠٤))

اعلم أن القراء الثمانية يقرأون " وأكن " بالجزم سوى أبى عمرو فانه قرأ " وأكون " بالنصب ،

وحجته ظاهرة (٦٠٥) لأنه معطوف على فعل مضارع منصوب فوجب أن يكون منصوبا تسوية بين

المعطوف والمعطوف عليه فى جهة الإعراب .

بيان ذلك : أنه معطوف على قوله : " فأصدقَ " وهو منصوب لأنه جواب بالفاء لما

هو أمر فى المعنى لأن قوله " لولا أخرتنى " فى معنى " أخرنى " فكأنه قال : أخرنى

فأصدقَ ، فأجاب عن الأمر بالفاء على اضمار أنْ الناصبة بعد الفاء ، ويكون التقدير

فان أخرتنى أصدق كما قررناه فى الأمر بالفاء .

وأما قراءة باقى الثمانية " وأكن " بالجزم فقد أشكل وجه ذلك على سيبويه ، وقال فى

باب الحروف تنزل منزلة الأمر والنهى لأن فيها معنى الأمر والنهى :

---

(٦٠١) ذهب سيبويه والمبرد إلى جواز الرفع والجزم اذا عطفت بثم على جواب الشرط

ويمتنع النصب .

أنظر سيبويه ١/٤٤٧ ، والمقتضب ٢/٦٧ ، والأشمونى ٤/٢٤ .

(٦٠٢) الآية : " وان تتولوا يستبدل قوما غيركم ثم لا يكونوا امثالكم "

(٦٠٣) وانظر الكشاف ١/٤٥٥ .

(٦٠٤) سورة المنافقون الآية ١٠ ، وانظر سيبويه ١/٤٥٢ ، ومعانى القراء ٣/١٦٠ ،

والكشاف ٤/١١٢ ، والبحر المحيط ٨/٢٧٥ ، وتفسير القرطبى ١٨/١٣١ ،

وابن ضاء ص ١١٨

(٦٠٥) فى (أ) ليسويه .

سألت [الخليل](٦٠٦) عن الموجب لجزمه ، فأجاب بأن هذا كقول زهير(٦٠٧)

[١٩] بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى ... وَلَا سَابِقٍ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيًا(٦٠٨)

لأن الأول قد يدخله الباء ، فيقال : بمدرك ما مضى ، فجاءوا بالثاني وهو " سابق " مجرورا لذلك ، فقدروا الباء التي يمكن دخولها على خبر ليس داخلة حقيقة وثابتة في اللفظ ، ثم عطفوا على الاسم المجرور توهما ، وتقديرا " سابقا " ، وجره في اللفظ لما ذكرنا ، .

قوله تعالى " وأكن " نظير ذلك ، لأن الفعل المعطوف عليه ، وهو قوله " فأصدق " يستقيم أن يكون مجزوما على بعض التقادير ، وهو تقدير خلوه عن الفاء ، فقدروه خاليا عن الفاء مجزوما كما قدروا " مدركا " مجرورا ، ثم لما قدروه مجزوما جزموا الفعل المعطوف عليه وهو " أكن " كما فعلوا في " سابق " بناء على أن المتوقع عندهم قد يكون في حكم الواقع .(٦٠٩)

---

(٦٠٦) نقص في (أ)

(٦٠٧) هو : زهير بن أبي سلمى . أنظر ديوانه ص ٢٨٧

ونسبه سيبويه ١/١٥٤ لصرمة الأنصاري ، ونسبه ١/١٦٥ ، ٢/١٥٥ ، ٣/٢٩ ، ٥١ ، ١٠٠ ، ٤/١٦٠ (هارون) إلى زهير ، وكذا ابن السيرافي ١/٥٤

وفي المفصل ص ٢٥٦ " اضطرب سيبويه في قائله ، فتارة ينسبه لزهير وتارة ينسبه لابن خلف .

قال الأعلم الشنتمري النحوي في شرح ديوان زهير : وقد أنكر الأصمعي أن تكون هذه القصيدة من شعر زهير ، ومن قرأ شعر زهير علم أنها ليست منه " .

(٦٠٨) بحره الطويل . واستشهد به سيبويه على جر (سابق) بالعطف على مدرك لتوهم دخول الباء عليه

وقال ابن هشام في المغني ٢/٤٧٦ " العطف على التوهم نحو ليس زيد قائما ولا قاعد بالخفض على توهم دخول الباء في الخبر ، وشرط جوازه صحة دخول ذلك العامل المتوهم ، وشرط حسنه كثرة دخوله هناك ، ولهذا حسن قول زهير : بدا لي أني لست مدرك ما مضى ... ولا سابق شيئا اذا كان جائيا

أنظر سيبويه ١/٤٥٢ ، وابن يعيش ٢/٥٦ ، ٥٢ ، والمغني ١/٦٦ ، ٢٨٨ ، ٢/٤٦٠ ، ٤٧٦ ، ٤٧٨ ، ٥٥١ ، ٦٧٨

(٦٠٩) وانظر معاني الفراء ٣/١٦٠ ، وجامع أحكام القرآن للقرطبي ٧/١٩ ومعالم =

وقول المصنف : (كَمَا جَرُّوا الثَّانِي لِأَنَّ الأَوَّلَ قَدْ يَدْخُلُهُ البَاءُ)

يريد بالثاني " سابق " ، ويريد بالأول " مدرك " فإنه خبر ليس ويستقيم دخول الباء في خبرها ، والضمير المؤنث في " كأنها "(٦١٠) يرجع إلى الباء الجارة لمدرك ، والضمير المذكر من المجرور في " فيه " يرجع الى الأول وهو مدرك خبر ليس .

قوله : (فَكَذَلِكَ جَزَمُوا الثَّانِي لِأَنَّ الأَوَّلَ يَكُونُ مَجْزُومًا ، وَلَا فَاءَ فِيهِ فَكَأَنَّهُ مَجْزُومٌ) .

اعلم أنه لما جعل الجر في " سابق " على ما ذكره من التأويل أصلا ألحق به الجزم في " أكن " وجعله فرعا بالنسبة إليه كما بيناه لك قوله : (فكذلك جزموا الثاني) يريد المعطوف ، وهو قوله " وأكن " وقوله : (لأن الأول) يريد المعطوف عليه ، وهو " فاصدق " قوله : (ويكون مجزوما ولا فاء فيه) في موضع الحال من الأول والمعنى : أن قوله : فاصدق ينجزم إذا لم يكن الفاء معه كما بيناه وخلوه عن الفاء أمر ممكن ، فكان إمكان جزمه نازلا منزلة جزمه حقيقة لأن المتوقع كثيرا ما يجعل كالواقع(٦١١) .

وانما أهمل المصنف الكلام فيما أنشده عمرو بن معدى كرب(٦١٢) لأنه نظير الآية ، فاستغنى بالكلام في الآية عن تأويله .

وبيان المشابهة بينهما أن المعطوف عليه في البيت قوله " فاذهب " وهو منصوب كما أن " فصدق " منصوب ، وقوله " وأكفك " مجزوم ، وعلامة جزمه سقوط الياء ، والقياس أن يقال : وأكفيك باثبات الياء لأنه معطوف على فعل منصوب ، وهو قوله : " فاذهب " وانما استقام جزمه لما ذكرناه من التأويل في الآية .

ولقائل أن يقول : لو قيل ان قوله : " وأكن " مجزوم بالعطف على موضع الفاء ، وما بعده كان حسنا ، وأغنى عن ارتكاب هذا التعسف .

= التنزيل للمخوى ١/ ٢٩٤ ، والرماني النحوى ص ٢٧٢ ، ٢٧٣ .

(٦١٠) أي في قول المصنف " فكأنها ثابتة فيه " أنظر المفصل ص ٢٥٦

(٦١١) في (أ) الواقع .

(٦١٢) البيت هو : دَعِنِي فَاذْهَبَ جَانِبًا ... يَوْمًا وَأَكْفِكَ جَانِبًا

والشاهد فيه أنه عطف " أكفك " مجزوما على جواب الأمر المنصوب وهو " فاذهب " على توهم سقوط فاء السببية ، والمعنى اتركني أذهب في جانب من الأرض ، وأكفك جانبا من الجوانب التي نتوجه اليها .

أنظر ابن يعيش ٧/ ٥٦ ، والمفصل ص ٢٢٥ ، ٢٥٦ .

بيان ذلك : أن موضع قوله " فأصدق " جزم بأنه جواب الشرط فان تقدير قوله " لو أخرتني الى أجل قريب فأصدق " أخرني أصدق بالجزم لأنه جواب المجازاة ، والشرط مقدر ، والتقدير أخرني فانك ان تؤخرني أصدق كما تقول : زرني أزرك ، فإذا [كان](٦١٣) موضع فأصدق جزما بأنه جواب الشرط على ما ذكرناه استقام عطف وأكن على الموضع ، وكان مجزوما (٦١٤).

قال يوسف بن الحسن (٦١٥) البيت في الكتاب منسوب الى صرمة الأنصاري وهو ينسب الى زهير بن ابي سلمى (٦١٦) ، ومعنى بدا لى : ظهر لى ، أني لست مدرك ما فاتني ، وأني وما اتصل به في موضع رفع لأنه فاعل " بدا " يعني أنه ظهر له العلم بأنه لا يدرك ما فاته من الأشياء الماضية ، ولا يفوته ما قدر عليه من الأشياء الجائية .

قوله : (وتقول : والله إنْ أتيتَني لا أفعلُ بالرفع (٦١٧) ، وأنا والله إنْ تأتِني لا آتِكَ بالجزم)

اعلم أن مضمون هذا الكلام مسألتان :

المسألة الأولى : ما وقع فيه فعل الجزاء جوابا للقسم لا جزاء للشرط ، وحكمه الرفع ، وذلك في كل صورة يكون القسم فيها له صدر الكلام نحو قولهم : والله ان أتيتني لا أفعل فترفع الفعل المضارع الذي هو " لا أفعل " لأنه جواب القسم لا جزاء الشرط ، وان سد مسد الجزاء (٦١٨).

---

(٦١٣) نقص في (أ)

(٦١٤) وانظر معاني الفراء ٣/ ١٦٠ ، والكشاف ٤/ ١١٢

(٦١٥) هو : يوسف بن الحسن بن عبد الله الامام أبو محمد بن السيرافي قرأ على والده ، وخلفه في جمع علومه ، وتمم كتبا كان قد شرع فيها منها الاقناع ، وله أيضا شرح أبيات الكتاب ، وشرح أبيات الاصلاح وغيرهما .
توفي سنة ثلاثمائة وخمس وثمانين عن خمس وخمسين سنة
أنظر ترجمته في البغية ٢/ ٣٥٥ ، ومعجم الأدباء ٢٠٧/٧ ، ومقدمة شرح أبيات سيبويه ص ١٩

(٦١٦) أنظر شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ١/ ٥٤

(٦١٧) في المفصل ص ٢٥٦ (لا أفعل كذا بالرفع)

(٦١٨) وفي سيبويه ١/ ٤٤٤ " هذا باب الجزاء اذا كان القسم في أوله ، وذلك قولك : والله ان أتيتني لا أفعل ، لا يكون الا معتمدة عليه اليمين ، ألا »

وكل صورة تقدم فيها القسم فلا بد أن يكون فعل الشرط ماضيا كما تراه في المثال ، أو في حكم الماضي ، وانما لزم كونه فعلا ماضيا لأنهم لما جعلوا الكلام للقسم وأبطلوا / عمل الشرط في الجزاء ناسب ذلك أن يكون فعل الشرط ماضيا حتى لا يكون لحرف الشرط فيه عمل أيضا لتطابق فعل الشرط وفعل الجزاء في أنه لا عمل لحرف الشرط في كل واحد ليتطابق فعل الشرط وفعل الجزاء في أنه لا عمل لحرف الشرط في كل واحد منهما لفظا ٠

٢٧٠

فان قلت : أليس ارتباط الجزاء بشرطه آكد [من] (٦١٩) تعلقه بالقسم الذي هو كالأجنبي (٦٢٠) عنه ، فهلا جزموه ، وألغوا القسم ؟

قلت : إن تقديمهم القسم وتصدير الكلام به يدل على زيادة الاعتناء به فلما تعذر أن يكون الجزاء معلقا بالشرط والقسم جميعا وجب ربطه بالقسم وقطعه عن الشرط ترجيحا لجانب ما هو أهم عند المتكلم ٠

قال ابو الحسن : ويجوز تعليقه بالشرط وجزمه في ضرورة الشعر (٦٢١) ٠

المسألة الثانية : ما يقع فيه فعل الجزاء معلقا بالشرط ومجزوما (٦٢٢) به وذلك في كل صورة يتوسط فيها القسم ، اما بتقدم حرف الشرط عليه أو بتقدم غيره نحو قولك : إنْ تأتني والله لا آتك ، وقولك : أنا والله إن تأتني لا آتك ، فالجزاء (٦٢٣) وهو قولك : لا آتك مجزوم لأن القسم لما لم يكن له صدر الكلام ضعف لفوات ما كان دليلا على زيادة الاعتناء به وهو وقوعه صدرا ، فلذلك سقط اعتباره وجعل لغوا (٦٢٤) ٠

= ترى أنك لو قلت : والله إنْ تأتني آتك لم يجز ، ولو قلت : والله من يأتني آتيه كان محالا ، واليمين لاتكون لغوا كلا والألف لأن اليمين لآخر الكلام ، وما بينهما لا يمنع الآخر أن يكون على اليمين ٠

وأنظر ابن يعيش ٧/٥٧ ، ٥٨ ، والأشموني ٤/٢٧ ومابعدها

(٦١٩) نقص في (أ) (٦٢٠) في (أ) بالأجنبي

(٦٢١) أنظر حاشية الصبان هامش الأشموني ٤/٢٧

(٦٢٢) في (أ) " مجزوم " (٦٢٣) في (أ) والجزاء

(٦٢٤) وفي سيبويه ١/٤٤٥ " وتقول : أنا والله ان تأتني لا آتك لأن هذا الكلام مبني على أنا ألا ترى أنه حسن أن تقول : أنا والله ان تأتني آتك فالقسم هاهنا لغو ، فاذا بدأت بالقسم لم يجز الا أن يكون عليه ، ألا ترى أنك تقول لتيتني لا أفعل ذاك لأنها لام القسم ، ولا يحسن في الكلام لئن تأتني لا أفعل لأن الأخير لا يكون جزما " ٠ وانظر الأشموني ٤/٢٨

قال عبد المجيد[٦٢٥] : ان القسم اذا توسط بتقدم حرف الشرط عليه أو تقدم غيره جاز أن يعتبر وجاز أن يلغى ، أما اعتباره مع الشرط فى صورة تأخره فلإمكان اعتبارهما جميعا ، فيستقيم أن تقول : إنْ أتيتني فواللـه لآتينّك ، فتوفر على كل واحد من الشرط والقسم ما يقتضيه لوقوع الفاء فى جواب الشرط ، ووقوع اللام فى جواب القسم ، ويستقيم أن يلغى القسم ويعطى حرف الشرط فى عمل الجزاء لأنه لما تقدم ذلك دلّ تقدمه على زيادة الاعتناء بـــــه ، فتقول : إنّ أتيتني واللـه لا آتك ، فتحذف الفاء من القسم وتجزم " لا آتك " بحـــرف الشرط ، وتجعل القسم ملغى .

وأما اعتباره مع تقدم غير الشرط عليه فنحو قولك : أنا واللـه ان أتيتنى لا آتك ، فانـــك ان جعلت " واللـه " ابتداء جملة هى وما فى حيزها خبر المبتدأ الذى هو " أنـــا " وجب اعتبار القسم وجعل فعل الجزاء مرفوعا على أنه جواب لـه لأنـه يصير من باب مـــا تقدم على الشرط كالمسألة الأولى وإن جعلت الشرط والجزاء خبر المبتدأ وجب أن تغليه نحو قولك : زيد واللـه قائم ، وقد عرفت الموجب لالغاء القسم فيما هذا شأنـه .

والحاصل أن الكلام فى المسألة الأولى مبنى على القسم ، وفى المسألة الثانية مبنى علـى الابتداء .

هذا تمام الكلام فى مباحث الصنف الثانى[٦٢٦] من أصناف الأفعال[٦٢٧] .

---

(٦٢٥) لعلـه عبد المجيد بن إسماعيل بن محمد القيسى أبو سعيد الهروى
كان من علماء النحو ، توفى فى هراه سنة ٥٣٧ هـ
أنظر كشف الظنون ٥/٦١٩ .

(٦٢٦) فى (أ) الأول ، والصواب الثانى لأنـه تحدث عن الماضى والمضارع .

(٦٢٧) وفى (ب) " ويتلوه الصنف الثالث مثال الأمر ان شاء اللـه تعالى رب العالمين ،
والصلاة والسلام على محمد خاتم النبيين وسيد الأنبياء والمرسلين ، وخير الأولين والآخرين وآلـه الطيبين الطاهرين وصحبه الكرام البررة الأتقياء أجمعين "

الصنف الثالث : من أصناف الفعل مثال الأمر .

التفسير ونصدره بثلاثة أبحاث :

البحث الأول : في كيفية الأمر ولفظه : أن تنظر الى الفعل المستقبل الذي تأمر به ، فتحذف منه علامة الاستقبال من فعل المخاطب ، وهو تاء المخاطب ، فاذا حذفت هذا الحرف ، فباقي الفعل بعد حذف هذا الحرف هو لفظ الأمر اذا كان أول ما بقى متحركا ، فان كان ساكنا احتاج الى ألف الوصل كما يأتيك بيانه في شرح صور المتن .

وهمزة الوصل (٦٢٨) في الأمر مكسورة في جميع المواضع الا فيما كانت عين الفعل في المستقبل مضمومة لفظا أو تقديرا ، فانهم لم يكسروها كراهة الخروج من كسرة الى ضمة ، وليس ذلك في أصل كلامهم ، ولا في أبنيتهم (٦٢٩) والحرف الساكن الذي بينهما ليس بحاجز حصين ، وقد عرفت فيما تقدم أن الخروج من الكسر الى الضم انما يمتنع فيما كان بناءً لازما غير عارض (٦٣٠) ، ألا تراك تقول في أمر الجماعة " امشوا " فتخرج من كسر الى ضم لأن الضمة عارضة ، والأصل انما هو " امشِيُوا " بكسر الشين (٦٣١) .

فان قلت : فهلاّ فتحوا ألف الوصل فيما كانت عينه مفتوحة ، وجعلوا حركتها تابعة لحركة

---

(٦٢٨) سميت بذلك لأنه يتوصل بها الى النطق بالساكن وهذا مذهب البصريين ، وقيل لسقوطها عند وصل الكلمة بما قبلها والاضافة تكون بأدنى ملابسة ، وهذا مذهب الكوفيين ، وكان الخليل يسميها سلم اللسان .

أنظر التصريح ٢ / ٣٦٤ (ط . الحلبي) ، والأشموني ٤ / ٢٧٣ .

(٦٢٩) ويقول المبرد في المقتضب ٢ / ٨٩ ، ٩٠ واعلم أن الف الوصل تستأنف مكسورة الا أن يكون ثالث الحروف مضموما في جميع الأفعال والأسماء فأما الفعل فقولك : اذهب ، استخرج ، اقتدر ، وطالم نذكره نهذه حاله ، وأما الأسماء فقولك : ابن اسم ، انطلاق ، استخراج ، اقتدار امرؤ فاطم .

واما ما ثالثه مضموم فان ألف الوصل تبتدأ فيه مضمومة ، والعلة في ذلك أنه لا يوجد ضم بعد كسر الا أن يكون ضم اعراب نحو فخِذُ فاطم ، ولا يكون اسم على فِعُل ولا غير اسم ، فلما كان الثالث مضموما ، ولم يكن بينه وبين الألف الا حرف ساكن لم يكن حاجزا ، واستؤنفت مضمومة ، تقول : استضعف زيد ، وانطلق بعبد الله ، وكذلك الأمر تقول : ادخل ، اقعد ، و " أركض برجلك "

وانظر ١ / ٨١ ، وابن يعيش ٢ / ٥٨ ، والأشموني ٤ / ٢٧٨

(٦٣٠) أنظر الورقة (١٣٨ ظ) من الكتاب .

(٦٣١) مذهب البصريين اذا كانت عين المضارع مضمومة ضمة عارضة كما اذا أخذت الأمر من يرمي ، ويمشي ، ويقضي ، وكل منها مكسور العين ، واسندته الى واو

العين كما فعلوا ذلك فى مكسور العين ومضمومها قلت : انما عدلوا عن ذلك فرارا من لزوم الاشتباه فى بعض المواضع .

الا ترى أنه لو قال : افتح واضع . ووقف ساكنا لم يعلم المخاطب أن مراد المتكلم بذلك الاخبار عن فعله ذلك . أو مراده بذلك الأمر لغيره . ولما تعذر الاتباع حركوا همزة الوصل بالكسر لكونه أخف من الضم . أو لأنه الأصل فى تحريك همزة الوصل لأنها ساكنة فى الأصل . فاذا لقيها ساكن بعدها كسرت لأنه الأصل فى التقاء الساكنين وقد سبق تقرير ذلك (٦٣٢) .

وانما كان لفظ الأمر مأخوذا من الفعل المضارع دون الماضى لأن الماضى وقع ومضى . فيمتنع الأمر به (٦٣٣) .

---

* الجماعة فانك تقول : ارموا . وامشوا . وامضوا بضم العين لأجل واو الجماعة . فتكون الضمة عارضة واذا كانت ضمة العين كذلك لم يجب ضم الهمزة بل يجب كسرها لأن أصل حركتها الكسر .

والكوفيون يذهبون الى أن همزة الوصل فى الأمر تابعة لثالث المستقبل ان كان مضموما ضمتها . وان كان مكسورا كسرتها . ولا يفعلون ذلك فى المفتوحة لئلا يلتبس الأمر باخبار المتكلم عن نفسه نحو اعلم وأعلمُ .

أنظر الانصاف (مسألة ١٠٢) ٢ / ٧٣٢ . وابن يعيش ٧ / ٥٨ . والسراج المنير ص ١٣٨ .

(٦٣٢) قال الشارح : " ان الأصل فى التقاء الساكنين انما هو التحريك بالكسر . ويدل عليه ثلاثة أوجه : الأول : أن الكسرة لا تكون اعرابا الا باقتران التنوين بها أو ما يقوم مقامه بخلاف الضمة والفتحة فانهما قد يكونان اعرابين فى باب مالا ينصرف من غير تنوين . ولا شئ يقوم مقام التنوين . فاذا اضطررنا الى تحريك الحرف حركناه بحركة لا توهم أنها حركة اعراب . وهى الكسرة .

الثانى : أن الجر مختص بالاسم . والجزم مختص بالفعل . فقد صار كل واحد منهما فى لزوم بابه . والاختصاص به مثل صاحبه . فاذا احتجنا الى تحريك الساكن منهما حركناه بحركة نظيره الثالث : أن المجزوم الساكن قد يلقاه ساكن بعده . فلو حركناه بالضم أو الفتح احتمل أن يتوهم السامع أنه فعل منصوب أو مرفوع . ولا كذلك لو حركناه بالكسر . فان الكسر ليس فى اعراب الفعل ما هو على صورته " أنظر الورقة (١٣٨ ظ) من الكتاب .

البحث الثاني : أنهم أجمعوا على أنه اذا كان أول ما بقى بعد تاء المخاطب ساكنا ، فلا بد وأن تجلب ألف الوصل لتعذر الابتداء بالحرف الساكن ، وقد خالفهم فى ذلك ابن درستويه ، وصنف مختصرا سماه كتاب جواز الابتداء بالحرف الساكن (٦٣٤) ، وذكر فيه أن جميع أهل العربية قد أخطأوا فى اعتقادهم ذلك ، واحتج عليهم بوجوه ضعيفة لا يليق بكتابنا هذا نقلها فيه ، وأقربها وجهان :

أولهما : أنه قال : وجدت الابتداء بالحرف الساكن ممكنا فى الفارسية ، وفحصت عن غير الفارسية فأخبرني السريانيون بأنهم يبتدئون بالساكن فى لغتهم ، ووجدت الروم / أيضا ٢٧٠ ظ يبتدئون به ، وامكان الابتداء به فى بعض اللغات دليل على امكانه بنفسه ، غاية ما فى الباب أن العرب لم تبتدئ به ، لكن لا يلزم من عدم استعمالهم ذلك امتناعه فى نفسه .

وثانيهما : أنهم اتفقوا على أن النطق بالحرف الساكن ممكن اذا وقع غير أول ، واتفقوا أيضا على جواز اجتماع الساكنين وسط الكلمة نحو دابّة ، وشابّة (٦٣٥) ، وجواز اجتماع ثلاثة سواكن آخر الكلمة فى الوقف نحو التّارّ ، والضارّ ، والمرادّ ، وذلك يدل على جواز الابتداء بالساكن .

بيان ذلك : أن الكلمة إذا تفوه بها المتكلم استحال أن ينطق بجميع حروفها دفعة واحدة ، بل يشترط فى وجود كل حرف إنعدام الباقى (٦٣٦) ، وحينئذ يكون كل حرف من حروف الكلمة منقطعا عما قبله ، ولا تعلق له به بوجه من وجوه الممازجة والمخالطة ، وانما يبتدأ بكل حرف بعد انقضاء الأول وعدمه ، وهذا يدل على جواز الابتداء بالساكن ، وقد حكينا فيما سبق أيضا عن قوم أنهم جوزوا الابتداء بالحرف الساكن (٦٣٧) .

---

(٦٣٤) أنظر أنباه الرواه ٢ / ١١٣ فيه ثبت مطول بتصانيفه ، وكتابه هذا من الكتب المفقودة التى لم يعثر عليها بعد .

(٦٣٥) فى الأصل (ثلاث) (٦٣٦) فى الأصل (الهباء)

(٦٣٧) وقال ابن جنى فى المنصف ١ / ٥٣ " وليس لقول من جوز الابتداء بالساكن من القدر ما يتشاغل بافساده ، وانما سبيله فى هذا سبيل من شك فى المشاهدات من السوفسطية ، ومن ليس بكامل العقل "

وانظر الرد على النحاة لابن مضاء ص ١٢٩ والسراج المنير ص ١٢٩ .

المبحث الثالث : الأمر يقع على أحد ضروب أربعة ، لأن الشخص المأمور قد يكون فاعلا مُخَاطَباً ، وقد يعدم فيه كل واحد من هذين الوصفين جميعا ، وقد يكون فاعلا لكنه غير مخاطب ، وقد يكون على العكس من ذلك .

فنفرد كل واحد منها بالبيان .

الأول : أن يكون المأمور فاعلا مخاطبا نحو قولك للشخص الحاضر لديك : قُمْ ، واذْهَبْ ، فالمأمور في هذا وأمثاله مخاطَباً وفاعلا ، فكل ما اجتمع فيه هذان الوصفان ، فلا بد وأن يكون معرى عن لام الأمر وحروف المضارعة كما تراه .

الا فيما شذ كما في قراءة يعقوب " فلتفرحوا " (٦٣٨) بتاء الخطاب وسيأتي الكلام فيه (٦٣٩) .

وقال صاحب المشرق : إذا كان الأمر للمخاطب جاز أن تدخل عليه اللام فيقال : لتقم يا زيد ، وتركها أفصح ، وهذا الضرب من الأمر هو المبني عند أهل البصرة دون غيره من الأضرب الثلاثة .

وذهب أهل الكوفة الى أن هذا الضرب أيضا معرب مجزوم بلام مضمرة وقالوا : الأصل في قولك : قُمْ ، لتقُمْ (٦٤٠) .

---

(٦٣٨) سورة يونس من الآية ٥٨ (فبذلك فلتفرحوا) وهي قراءة عشرية
قال الزمخشري " وقرئ " فلتفرحوا " بالتاء وهو الأصل والقياس وهي قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما روى عنه : ولتأخذوا مصافكم قالها في بعض الغزوات ، وفي قراءة أبي فافرحوا " .
وفي النشر " روى رويس بالخطاب ، وهي قراءة أبي ، ورويناها مسندة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وهي لغة لبعض العرب .
أخبرنا شيخنا ..... عن أبي بن كعب رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ " قل بفضل الله وبرحمته فبذلك فلتفرحوا هو خير مما تجمعون " يعني بالخطاب فيهما . حديث حسن أخرجه أبو داود "
أنظر الكشاف ٢٤٢/٢ ، والبحر المحيط ١٧٢/٥ ، والنشر ٢٨٥/٢ والإتحاف ص ٢٥٢ .

(٦٣٩) أنظر ص ١٦١ .

(٦٤٠) أنظر الإنصاف (المسألة ٧٢) ٥٢٤/٢ وما بعدها .

وسيرد عليك تفصيل كل واحد من المذهبين في الفصل الرابع .

الثاني : أن يكون المأمور مفعولا غائبا أو متكلما نحو قولك في أمر الغائب : لِتُضْرَبْ يا زيد بضم التاء على البناء للمفعول ، وقول المتكلم آمرا نفسه لأُضْرَبْ أنا بضم الهمزة على البناء للمفعول أيضا ، فقد عدم في هذا الضرب كون المأمور فاعلا ، وكونه مخاطبا ، ولا بد فيه من تاء الخطاب ولام الأمر جميعا كما تراه ، وهو معرب مجزوم بلام الأمر بالاتفاق (٦٤١) .

الثالث : أن يكون المأمور فاعلا لكنه غير مخاطب نحو قول المتكلم لأَضْرِبْ أنا بفتح الهمزة ، وقولك للغائب لِيَضْرِبْ هو بفتح الياء على البناء للفاعل في كل واحد منهما ، فالمأمور في كل واحدة من الصورتين فاعل لكنه غير مخاطب ، ولا بد في هذا الضرب أيضا من حروف الخطاب ولام الأمر كما تراه ، وهو معرب مجزوم بإجماعهم (٦٤٢) .

الرابع : ما يكون المأمور فيه مخاطبا لكنه غير فاعل نحو قولك لمن بين يديك : لِتُضْرَبْ يا خالدُ بضم تاء الخطاب على البناء للمفعول ، وحكمه حكم الضرب الثاني والثالث (٦٤٣) .

فقد ظهر لك بما بيناه أن الضرب الأول يخالف ما بعده من الضروب الثلاثة في أنه مبني على السكون ، وأنه يمتنع فيه بقاء حرف الخطاب ودخول لام الأمر عليه ، وأن الأضرب الثلاثة المتأخرة معربة مجزومة ، ولا بد في كل واحد منها من حرف الخطاب ، ولام الأمر إلا ما شذ (٦٤٤) .

إذا عرفت هذا ، فنعود إلى شرح المتن :

قوله : (وَمِنْ أَصْنَافِ الفِعْلِ مِثَالُ الأَمْرِ) .

اعلم أن المراد من المثال هاهنا البناء أو الصيغة .

---

(٦٤١) وانظر المقتضب ٢ / ١٣١ ، والانصاف (المسألة ٧٢) ٢ / ٢٤ ، وما بعدها وأسرار العربية ص ٣١٦ : ٣٢١ .

(٦٤٢) وانظر المقتضب ٢ / ١٣١

(٦٤٣) أي هو معرب مجزوم ، ولا بد فيه من حرف الخطاب ولام الأمر .

(٦٤٤) أجاز سيبويه حذف هذه اللام في الضرورة الشعرية وتبقى عملها تشبيها لها بأن إذ أعملوها مضمرة .

وأنكر ذلك المبرد وقال " لأن عوامل الأفعال لا تضمر "

انظر سيبويه ١ / ٤٠٨ ، والمقتضب ٢ / ١٣٢ ، ١٣٣ والأشموني ٤ / ٤ ، ٥ ، والانصاف المسألة ٧٢) ٢ / ٢٩ ، وما بعدها .

قال الهمدانى (٦٤٥) : المِثَالُ والوَزْنُ والزِّنَةُ والوِزَانُ والصِّيغَةُ بمعنى واحد (٦٤٦) .
والدعاء فى قولك : اللهم اغفر لى من باب الأمر عندهم (٦٤٧) .

قوله : (وهُوَ الذى عَلَى طَرِيقَةِ المضارعِ للفاعلِ المخاطَبِ لا تُخالِفُ بصيغتِه صيغتَه إلا أنْ تَنْزِعَ الزائدةَ ، فتقول فى تَضَعُ : ضَعْ ، وفى تُضَارِبُ : ضَارِبْ ، وفى تُدَحْرِجُ : دَحْرِجْ ونحوهما مما أولُه متحرك فإن سكن زدت ـ لئلا تُبتدئ بالساكن ـ همزة وصل ، فتقول : فى تَضْرِبُ : اضْرِبْ ، وفى تَنْطَلِقُ وتَسْتَخْرِجُ : انْطَلِقْ واسْتَخْرِجْ)

اعلم أن الضمير فى قوله : (وهو) يرجع إلى مثال الأمر ، والثانى ضمير مجرور يعود أيضا إلى مثال الأمر (٦٤٩) ، والثالث : ضمير مجرور يرجع إلى المضارع (٦٥٠) .

---

(٦٤٥) هو : أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم الهمدانى النيسابورى أبو الفضل الإمام الفاضل الأديب النحوى اللغوى .
صنف : الأمثال ، والسامى فى الأسامى ، والأنموذج فى النحو ، والمصادر ونزهة الطرف فى علم الصرف ، وشرح المفضليات ، وغير ذلك .
توفى سنة ٥١٨ هـ .
انظر ترجمته فى : معجم الأدباء ٥/٤٥ ، البغية ١/٣٥٦ ، ٣٥٧ .
(٦٤٦) انظر مجمع الأمثال ١/٦ ، وانظر مادة " مثل " فى اللسان ٥/٤١٣٦ وما بعدها .
(٦٤٧) قال المبرد فى المقتضب ٢/١٣٢
" واعلم أن الدعاء بمنزلة الأمر ، والنهى فى الجزم والحذف عند المخاطبة وانما قيل : دعاء وطلب للمعنى ، لأنك تأمر من هو دونك ، وتطلب إلى من أنت دونه ، وذلك قولك : ليغفر الله لزيد ، وتقول : اللهم أغفر لى ، كما تقول : اضرب عمرا "
وانظر ٢/٤٤
(٦٤٨) فى المفصل " زدت همزة وصل لئلا يبتدأ بالساكن "
(٦٤٩) الضمير المضاف إليه فى " بصيغته "
(٦٥٠) الضمير المضاف إليه فى " صيغته "

قوله : (الا أن تنزع الزائدة) يريد علامة الاستقبال ، وهي تاء الخطاب . فان قلت : إنّ ضروب الأمر أربعة على ما تبينتم في البحث الثالث ، وظاهر كلام المصنف يدل على أن الأمر منحصر فيما كان للفاعل المخاطب لا غير .

قلتُ : قال قوم : مثال الأمر في الأصل إنما هو للفاعل المخاطب وغيره محمول عليه ، فلعل المصنف ذهب إلى هذا المذهب (٦٥١) .

ويمكن أن يقال ان قوله : (وأما ما ليس للفاعل فانه يؤمر بالحرف داخلا على المضارع دخول لا ، ولم) إلى آخر الفصل من تمام تعريف مثال الأمر ، وحينئذ يكون ما ذكره من من تعريف مثال الأمر شاملا لكل واحد مما ذكرناه من الضروب الأربعة : لكن لا يحسن بالمصنف تمييز أحد قيدي التعريف عن الآخر بذكر فصل بينهما (٦٥٢) .

٢٧١ و

والمذكور من امثلة هذا الفصل ستة :

ثلاثة منها مستغنية عن إلحاق ألف الوصل بأوائلها ، وثلاثة مفتقرة إلى ذلك ، فنفرد كل واحد منها بشرحه .

الأول : قولك في الأمر من الثلاثي المجرد المتحرك أوله بعد حذف الزائدة نحو قولك في تَضَعُ ، ضَعْ .

اعلم أنّ الأصل : تَوْضِعُ إلا أنّ الواو حذفت لأن فاء الكلمة في المضارع إذا كانت واوا من فَعَلَ يَفْعِلُ تحذف إذا كان مكسور العين لفظا نحو : يَعِدُ ، والأصل : يَوْعِدُ ، أو تقديرا نحو يَضَعُ ويَقَعُ ، والتقدير في الأصل يَوْضِعُ ويَوْقِعُ بكسر عين الفعل فيهما الا أنهما فتحت لأجل حرف الحلق ، ولا يجوز أن تدخل اللام عليه ، فتقول : لِيَضَعْ في اللغة الفصيحة (٦٥٣) .

---

(٦٥١) وانظر المقتضب ٢ / ٤٥ ، ١٣١ ، وشرح الشافية ٢ / ٢٣٤

(٦٥٢) لأن المصنف بعد أن ذكر طريقة الأمر من المضارع قال : (فصل) وأما ما ليس للفاعل فانه يؤمر بالحرف ... الخ "

ففصل أحد قيدي التعريف عن الآخر بذكر (فصل) أنظر المفصل ص٢٥٦ ، ٢٥٧

(٦٥٣) وفي الأشموني ٤ / ٣٤١ " وأما حذف الواو من يَقَعُ ويَضَعُ ويَهَبُ فللكسر المقدر لأن الأصل فيها كسر العين اذ ماضيها فَعَلَ بالفتح قياس مضارعها يفعِل بالكسر ففتح لأجل حرف الحلق تخفيفا ، فكان الكسر فيه مقدرا " وقد اختلف النحاة في علة حذف هذه الواو فقال البصريون : ان العلة هي وقوع الواو بين ياء وكسرة ، وقال الكوفيون ان العلة هي قصدهم الفرق بين الفعل المتعدى والفعل اللازم .

وانظر الانصاف ٢ / ٧٨٢ (المسألة ١١٢) ، والهمع ٢ / ٢١٨ وأوضح المسالك ص٣١٦

الثانى : قولك : فى الأمر من الثلاثى المزيد من نحو : تُضَارِبُ • ضَارِبْ

الشاهد فيه : أنك لما أردت أمر الفاعل المخاطب سكنت آخر الفعل ولم تغير المضارع عما كان عليه من البناء •

الثالث : قولك فى الأمر من الرباعى المجرد فى نحو : تُدَحْرِجُ • دَحْرِجْ •

الشاهد فيه : أنك لما رُمْتَ الأمر بالفعل الرباعى لم تغير من مستقبله شيئا سوى ما ذكرناه من الحذف والإسكان ، فقد اشتركت هذه الأبنية الثلاثة فى أن كل واحد منها فى الأمر به مستغن عن إلحاق ألف الوصل لتحرك الحرف الأول من الباقى بعد حذف علامة الاستقبال •

الرابع : قولك فى الأمر من الثلاثى المجرد الساكن أول باقية بعد الحذف من نحو تَضْرِبُ • اضْرِبْ •

الشاهد فيه : أنك لما حذفت تاء المخاطب ، وكانت الضاد ساكنة تعذر الابتداء بها ، فلم يكن بُدّ من إلحاق ألف الوصل أولا متحركة لتتوصل بها إلى النطق بالساكن •

الخامس : الأمر من المزيد الثلاثى بحرف واحد مما أوله ساكن بعد الحذف من نحو تَنْطَلِقُ • انْطَلِقْ •

الشاهد فيه : أنك لما حذفت علامة الاستقبال ، وهى تاء المخاطب بقيت النون الزائدة ساكنة وتعذر الابتداء بالساكن ، فاحتجت الى اجتلاب ألف الوصل •

السادس : قولك فى الأمر من مزيد الثلاثى بحرفين مما أول باقية بعد الحذف ساكنا نحو قولك : تَسْتَخْرِجُ • اسْتَخْرِجْ •

الشاهد فيه : أنك لما حذفت تاء المخاطب تعذر الابتداء بالسين الساكنة فلم يكن بد من ألف الوصل ، وهذه الألف متحركة بالكسر فى كل واحدة من هذه الصور الثلاثة (٦٥٤) •

وقد اشتركت جميع صور هذا الفعل فى أن الأمر فيها للفاعل المخاطب ، وأنه ليس بفصيح إدخال لام الأمر على حرف الاستقبال فى واحدة منها ، وأنه مبنية على السكون عند أهل البصرة • وأن الأمر فى كل واحد منها مأخوذ من الفعل المستقبل الذى فيه

---

(٦٥٤) لأن ثالث هذه الأفعال ليس مضموما حتى تضم الهمزة •
وانظر الانصاف ٢ / ٥٢٤ (المسألة ٧٢)

تاء المخاطب (٦٥٥) .

فان قلت : ان المصنف قال : (تنزع الزائدة) ولم يخص ذلك بتاء المخاطب ، بل جعل الزوائد الأربع فى النزع سواء .

قلت : ان صاحب الاقناع قد نص على أن الزائدة المحذوف ، وهو تاء الخطاب دون غيره ، وهو حسن ، فحمل كلام المصنف عليه سائغ ويكون ذلك من باب اطلاق اللفظ العام ، وارادة الخاص كما عرفته غير مرة (٦٥٦) .

قوله : (والأصل فى تَكْرِمُ ، تُأَكْرِمُ كَتُدَحْرِجُ ، فعلى هذا خرج أَكْـرِمْ) .

اعلم أن هذا الكلام جواب عن سؤال مقدر ، بيان ذلك أنه لما قال : (فان سكن زدت لئلا تبتدئ بالساكن همزة وصل)

قيل له : ليس الأمر على ما ذكرته ، فان الأمر من مثال : أَكْرَمَ تَكْرِمُ لا يزاد فيه همزة الوصل بعد حذف الزائدة منه ، وإنما يزاد فيه همزة القطع مفتوحة ، فيقال فى الأمر للفاعل المخاطب من تَكْرِمُ : أَكْـرِمْ .

فأجاب أنه لم يسكن الحرف الذى بعد الزائدة ليتجه ما ذكرتم بل بعد الزائدة حرف متحرك بالفتح من أصل الكلمة ، وهو همزة القطع الثابتة فى الدرج (٦٥٧) .

والأصل : تُأَكْرِمُ على مثال تُدَحْرِجُ فى أن الحرف الثانى من كل واحد منهما متحرك بالفتح إلا أنهم حذفوا الهمزة مع حرف المضارعة فى الحكاية فى قول المتكلم (٦٥٨) : أُكْرِمُ حذارا من اجتماع همزتين ، ثم تمموا حذفها جميع أبنية المضارع طردا للباب ، كما فعلوا ذلك فى الواو التى هى فاء الفعل فى نحو : يَجِدُ كما بيناه فيما سبق (٦٥٩) .

---

(٦٥٥) وانظر أسرار العربية ص ٣١٦ : ٣٢١ ، والأنصاف ٢ / ٥٢٤ (المسألة ٧٢)

(٦٥٦) وانظر المقتضب ٢ / ١٣١ .

(٦٥٧) وفى الأنصاف ١ / ١١ " وحذفوا الهمزة من أخوات أكرم نحو تكرم ، وتكرم ، ويكرم ، والأصل فيه نؤكرم ، وتؤكرم ويؤكرم كما قال :

فانه أهل لأن يؤكرما "

وانظر اللسان مادة " كرم " ٥ / ٣٨٦١ ، وابن يعيش ٧ / ٥٩

(٦٥٨) فى الأصل : مع حرف المضارع . (٦٥٩) أنظر ص ١٥٧ .

فإذا أمرت به ، وحذفت حرف المضارعة زال المانع من الاتيان بهمزة القطع ، ولزم الاتيان بها ، وحينئذ يكون ما بقى من المضارع بعد حذف الزائدة منه أوله متحركا ، ولا يحتاج إلى اجتلاب همزة الوصل كما لا يحتاج إليها فى الأمر من تَدَحْرَجَ .

قوله : (فعلى ذلك خرج أَكْرِمْ) .

اعلم أنه لما قال : إن الأصل فى تُكْرِمُ تُأَكْرِمُ قال بعده : فعلى ما ذكرته من الأصل خرج أكرم لأن همزة القطع من نفس الكلمة كما أن الدال من تدحرج كذلك على الوجه الذى بيناه لك .

قوله : (وأما ما ليس للفاعل فانه يؤمر بالحرف داخلا على المضارع دخول لا ولم) .

اعلم أن أمر غير الفاعل المخاطب ثلاثة أضرب كما بيناه فى البحث الثالث (٦٦٠) ، لكن المصنف حصره فى صورتين :

احداهما (٦٦١) : ما انتفى عن المأمور وصف كونه فاعلا .

والأخرى (٦٦٢) : ما انتفى عنه وصف كونه مخاطبا .

الضرب الأول : أمر المفعول ، وهو صنفان :

أولهما : ما يكون مخاطبا كقولك : لَتُضْرَبْ أنت بضم تاء الخطاب على البناء للمفعول ، ولابد فيه من إدخال لام الأمر على حرف المضارعة وهو تاء الخطاب / كما تراه ، وهذا الأمر معرب مجزوم بالاتفاق (٦٦٣)

٢٧١ ظ

وثانيهما : ما يكون مفعولا غير مخاطب كقولك فى أمر الغائب : لِيُضْرَبْ زيد بضم الياء على البناء للمفعول ، وفى المتكلم لأُضْرَبْ أنا بضم الهمزة على البناء للمفعول أيضا ، فقد اشترك هذان الصنفان فى أن المأمور فى كل واحد منهما للمفعول إلا أن الأول مخاطب والثانى غير مخاطب لكونه غائبا أو متكلما كما بيناه (٦٦٤) .

---

(٦٦٠) أنظر تفصيل ذلك فى ص ١٥٤

(٦٦١) فى الأصل أحدهما

(٦٦٢) فى الأصل الآخر .

(٦٦٣) وانظر المقتضب ٢ / ١٣١ ، والانصاف ٢ / ٥٢٤ (المسألة ٧٢)

(٦٦٤) أنظر ص ١٥٤

الضرب الثاني : ما هو أمر للفاعل الذى ليس مخاطبا ، وذلك فى أمر الغائب والمتكلم تقول فى أمر الفاعل الغائب : لِيَضرِبْ زيد بفتح الياء على البناء للفاعل ، وفى المتكلم : لأَضْرِبْ أنا بفتح الهمزة فكل واحد من هذين الضربين معرب مجزوم ، ولابد فيه من إظهار لام الأمر داخلة على حرف المضارعة كما تراه فيما ذكرنا من الأبنيــة .

إذا عرفت هذا فقول المصنف : (فإنَّه يؤمر بالحَرْفِ داخلاً عَلَى المُضَارِعِ دُخُولَ لاَ ولَمْ) . يريد أنك تدخل اللام على الفعل المضارع ، ولا تحذف الزائدة منه بل تتركها باقية كما تتركها عند دخول لا ولم ، وتجزم باللام كما تجزم بلا ولم ، فتقول : لِيَقُمْ زيد كما تقــول : لاَ يَقُمْ زيد، ولم يَقُمْ زيد ، ولا تحذف حرف المضارعة .

ولقائل أن يقول : فى عبارة المصنف تساهل من ثلاثة أوجــه :

الأول : قولــه : (فإنه يؤمر بالحرف) والمراد منــه خصوص لام الأمر .

الثاني : قولــه : (دخول لا) والمراد لا التى للنهى دون غيرها .

الثالث : أنــه خصَّ ما ليس للفاعل المخاطب فى ضربين ، وهو عند التحقيق يرجع إلى ثلاثة أضرب كما بيناه فى البحث الثالث (٦٦٥) .

قولــه : (وَقَدْ جَاءَ قَلِيلاً أَنْ يُؤْمَرَ الفَاعِلُ المُخَاطَبُ بِالحَرْفِ) (٦٦٦)

اعلم أن المراد بالحرف اللام ، وكلمة " قد " هاهنا للتقليل .

قولــه : (ومنــه) يريد من أمر الفاعل المخاطب بالحرف ، ويجوز أن يكون المراد من ذلك القليل .

قولــه : (قراءة النبى عليه السلام " فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُوا " (٦٦٧)) .

الشاهد فيــه : أن القياس أن يقال إذا أريد بــه الفاعل المخاطب فبذلك افرحوا كما هــى قراءة أبى (٦٦٨) .

---

(٦٦٥) أنظر البحث الثالث ص ١٥٤

(٦٦٦) وانظر معانى " قد " واستعمالاتها فى المغنى ١/ ١٧٠ : ١٧٥

(٦٦٧) سورة يونس من الآية ٥٨ ، وانظر ص ١٥٤

(٦٦٨) أنظر الكشاف ٢ /٢٤٢ ، والنشر ٢ / ٢٨٥ ، والبحر المحيط ١٧٢/٥ ، والأتحاف ص ٢٥٢ .

وإن أريد به الفاعل المخاطب فقياسه : فبذلك فليفرحوا كما هي قراءة الأئمة الثمانية سوى يعقوب .

فترك القياس وأدخل لام الأمر على تاء الخطاب كما تراه . وهي قراءة عثمان بن عفان وأنس بن مالك ، والحسن البصري ، ومحمد بن سيرين (٦٦٩) ، وأبي عبد الرحمن السلمي (٦٧٠) ، وأبي جعفر يزيد بن قعقاع المدني ، وأبي الرجا العطاردي (٦٧٢) ، وعاصم الجحدري ، وأبي التياح (٦٧٣) ، وقتادة ، والأعرج (٦٧٥) ، والهلال بن أساف (٦٧٦) ، والأعمش (٦٧٧) ، وعمرو قائد (٦٧٨) ، وعلقمة بن قيس (٦٧٩) فاجماع هؤلاء الأئمة الستة عشر (٦٨٠) على هذه القراءة دليل على جوازها في اللغة العربية ، لكن المشهور جواز الاقتصار على المسموع دون غيره .

---

(٦٦٩) هو : محمد بن سيرين الأنصاري البصري ، روى عن بعض الصحابة . توفي سنة ١١٠ هـ . أنظر معجم الأدباء ٧٩/١ .

(٦٧٠) أحد القراء بالكوفة . أنظر تقريب النشر ص ١٩

(٦٧١) تابعي جليل أخذ القراءة عن الصحابة ، وانتهت اليه رئاسة القراء بالمدينة ، وهو ثامن القراء . توفي سنة ١٣٠ هـ . أنظر طيبة النشر ص ١١

(٦٧٢) أحد القراء بالبصرة . أنظر تقريب النشر ص ١٩

(٦٧٣) لم أعثر له على ترجمة ، وذكره ابن الأنباري . أنظر الانصاف ٢ / ٢٥ ٥

(٦٧٤) هو ابن دعامة ، ولد أكمه ، وروى عن أنس بن مالك ، كان مشهورا بالحفظ . توفي سنة ١١٧ هـ . أنظر التهذيب ٣٥١/٨ .

(٦٧٥) هو حميد بن قيس الأعرج . أحد القراء بمكة . انظر تقريب النشر ص ١٩

(٦٧٦) في الإنصاف ٢ / ٢٥ ٥ هلال بن يساف .

(٦٧٧) هو سليمان بن مهران أبو تراب الأعمش ، كان مشهورا بالإقراء . توفي سنة ١٤٨ هـ أنظر وفيات الأعيان ٢٦٧/١ .

(٦٧٨) هو : عمرو بن ميمون . أنظر تقريب النشر ص ١٩ .

(٦٧٩) أحد القراء بالكوفة . أنظر تقريب النشر ص ١٩

(٦٨٠) المذكور خمسة عشر من أئمة القراء والسادس عشر هو : يعقوب الحضرمي . وقال ابن الأنباري " وغيرهم من القراء " . أنظر الانصاف ٢ / ٢٥ ٥

والفاء في قوله : " فلتفرحوا " زائدة كما هي في قول الشاعر[681] :

[٢٥] لَا تَجْزَعِي إِنْ مُنْفِسًا أَهْلَكْتُهُ ∴ وَإِذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزَعِي[682]

والتقدير : فبذلك افرحوا ، وعند ذلك اجزعي .

قوله : (وَهُوَ مبني على الوقف عِنْدَ أَصْحَابِنَا البَصْرِيين ، وقَالَ الكوفيون هو مجزوم باللام مضمرة) .

وحجة أهل البصرة : أن الأصل في الأفعال أن تكون مبنية ، والأصل في البناء أن يكون على السكون كما قررناه فيما تقدم[683] ، وإنما أعرب ما أعرب منها أو بني منها على الفتحة لمشابهته الأسماء بوجه من الوجوه ، ولا مشابهة بين فعل الأمر وبين الأسماء بوجه ما ، فكان باقيا على أصله في البناء والسكون ، وقد احتج بعضهم بوجه آخر فقال : إنما كان من اسماء الفعل على زنة فَعَالِ بفتح الفاء مبني ، وعلة بنائه أنه ناب عن فعل الأمر ، فنزالِ نابَ عن انزلْ ، وتراكِ ناب عن اترك وكذلك مَنَاعِ وحَذَارِ ونَزَالِ ، ونحو ذلك ، ولو لم يكن فعل الأمر مبنيا لما استقام هذا التعليل[684] .

---

(٦٨١) قائله النمر بن تولب من قصيدة يصف فيها نفسه بالكرم ، ويعاتب زوجه لما لامته على اتلاف ماله جزعا من الفقر فقال لها : لا تجزعي الا عند هلاكي . أنظر ديوانه ص ٧٢ .

(٦٨٢) بحره الكامل . استشهد به سيبويه ٦٧/١ على نصب (منفسا) باضمار فعل يدل عليه المذكور .

واستشهد به الشارح هنا على زيادة الفاء في فعل الأمر " فاجزعي " قال ابو علي في " فعند ذلك فاجزعي " الفاء الأولى زائدة ، والثانية فاء الجزاء ، ثم قال : اجعل الزائدة أيهما شئت .

ومنفسا : الشيء الذي يتنافس فيه ويرغب .

وانظر المقتضب ٧٦/٢ ، وابن يعيش ٣٨/٢ ، وابن هشام ص ١٠٦ ، والخزانة ١٥٢/١ ، ٤٥٠ ، ٦٤٢/٣ ، ٤١٠/٤ ، وابن الشجري ٣٢٢/١ ، واللسان مادة (نفس) ٤٥٠٣/٦ ، والأشموني ٧٥/٢ .

(٦٨٣) أنظر ص ١٢

(٦٨٤) أنظر الانصاف ٥٣٤/٢ ، ٥٣٥ (المسألة ٧٢)

وقال الكوفيون : انه معرب مجزوم بلام مضمرة ، والأصل فى قولك : قم : لتقم ، وفى قولك : اذهب : لتذهب بدليل ما رويناه من القراءة ، والحديث ، ولأن العرب استعملته باظهار لام الأمر فى كثير من أشعارهم ، وذلك يدل على أنه معرب مجزوم باللام الا أنه لما كثر فى كلامهم وغلب على ألسنتهم استثقلوا مجىء اللام فيه من كثرة استعماله ، فحذفوه مع حرف المضارعة ، وهو تاء المخاطب تخفيفا ، كما قالوا : ايشى ، والأصل أى شىء ، وويلمه والأصل فيه : ويل لأمه .[685][686][687]

وزاد قوم وجهين آخرين :

أولهما : قياس الامر على النهى .

قالوا : لأنا أجمعنا على أن النهى معرب مجزوم بالحرف ، فوجب أن يكون الأمر كذلك لأنهم كما يحملون الشىء على نظيره يحملونه على ضده ، وقد ذكرناه فيما تقدم غير مرة .[688][689]

---

(٦٨٥) " فبذلك فلتفرحوا هو خير مما يجمعون " قراءة النبى صلى الله عليه وسلم التى ذكرت عن طريق أبى بن كعب ورويت عن أئمة القراء أنظر ص ١٦١ .
وقول النبى صلى الله عليه وسلم " ولتزره ولو بشوكة " أى زره وجاء عنه صلوات الله عليه أنه قال فى بعض مغازيه " لتأخذوا مصافكم " أى خذوا ، وقال صلوات الله عليه مرة أخرى " لتقوموا إلى مصافكم " أى قوموا .
أنظر الانصاف ٢ / ٥٢٥ .

(٦٨٦) ذكر ابن الأنبارى أكثر من شاهد شعرى فى معرض حديثه عن حجة الكوفيين على أن الامر معرب مجزوم بلام مضمرة وأن العرب أظهرت اللام فى أشعارها منها :
لتقم أنت يابن خير قريش ∴ فتقضى حوائج المسلمينا
فالشاهد فيه : لتقم : أى قم
أنظر الإنصاف ٢ / ٥٢٥ : ٥٢٧ (المسألة ٧٢)

(٦٨٧) أنظر الإنصاف ٢ / ٥٢٨ .

(٦٨٨) فى الأصل (نظير)

(٦٨٩) تحدث الشارح عن الحمل على النظير عند حديثه عن أدلة الزيادة فقال :
" الحمل على النظير وهو أن يصح الحرف فى بعض المواضع فتجده كثيرا ما يقع زائدا فى ذلك الموضع بالاشتقاق ، فإذا ورد الحرف فى ذلك الموضع ، ولا اشتقاق قضى عليه بالزيادة حملا على ما قد عرف أنه زائد "
أنظر الورقة (٢٥٥ ظ) من الكتاب ، والإنصاف ٢ / ٥٢٨ .

وثانيهما : أن تقول في معتل اللام في الأمر : أغزُ ، ارمِ ، اخشَ فتحذف حرف العلة كما تحذفه بالجوازم في قولك : لم يغزُ ، ولم يرمِ ولم يخشَ .

فإن قلت : إنه لا يجوز إضمار الجازم كما لا يجوز إضمار حرف الجر .

قلت : لا نسلم أنه لا يجوز إضمار حرف الجر في الأسماء ، وقد بينا فيما تقدم أن العرب أضمرت حرف الجر في كثير من المواضع (٦٩٠) ، وقد جاء إضمار حرف الجزم في كثير من أشعار العرب وكلامهم .

من ذلك قول الشاعر (٦٩١) :

---

(٦٩٠) تحدث الشارح عن اضمار حرف الجر بالتفصيل في الإضافة المعنوية أنظر الورقة (١٠١ من الكتاب)

وقال في الورقة (١٣٨ و) عند حديثه عن قوله تعالى : "واتقوا الله الذى تساءلون به والأرحام" في قراءة جر الأرحام .

" أن الأرحام مجرورة بباء مقدرة غير الملفوظ بها ، وتقديره : وبالأرحام فحذف الجار لدلالة الأول عليه ، ومن عادة العرب أنها تحذف الشيء اذا كان في الكلام ما يدل عليه ، وقد نقلناه عن سيبويه أنه كان يجوز حذف حرف الجر اذا تقدمه ما يدل عليه "

وقال ابن الانباري في معرض حديثه عن حجة الكوفيين " قالوا : ولا يجوز أن يقال ان حرف الجر لا يعمل مع الحذف ، فحرف الجر أولى ، لأن حرف الجر أقوى من حرف الجزم ، لأن حرف الجر من عوامل الأسماء ، وحرف الجزم من عوامل الأفعال ، وعوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال ، فاذا كان الأقوى لا يعمل مع الحذف فالأضعف أولى .

لا يستقيم على أصلكم ، فلا يصلح الزامنا لكم ، فإنكم تذهبون إلى أن " رب " تعمل الخفض مع الحذف بعد الواو والفاء وبل ... الخ "

أنظر الانصاف ٢ / ٢٩ ٥ ، والمغني ١ / ١٠٢ ، وأوضح المسالك ص ١٣٥ وما بعدها .

(٦٩١) نسبه الرضي في شرح الكافية ٢ / ٢٤٩ إلى حسان بن ثابت ، وليس في ديوانه ونسبه ابن هشام في شرح شذور الذهب ص ٢١١ الى أبي طالب يخاطب النبي صلى الله عليه وسلم ، ونسب إلى الأعشى وليس في ديوانه .

[٢١] مُحمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ ‏ ** إذا ما خِفْتَ مِنْ شَيءٍ تَبَالا (٦٩٢)

والتقدير فيه : لتفد نفسك ، فحذفت اللام من اللفظ ، وهى مضمرة ولهذا كان الفعل مجزوما .

وقال المقررون لمذهب أهل البصرة : ما احتج به الكوفيون / باطل أما الوجه الأول (٦٩٣) : ٢٧٢ و

فلأنه لو كان الحذف لما ذكروه من كثرة الاستعمال وجب أن يختص بما كثر استعماله دون ما قل وندر نحو قولك فى الأمر اقعنسس واحرنجم واعلوط ونحو ذلك ، فان استعمال هذا ونحوه قليل جدا والأمر على خلافه (٦٩٤) .

وأما القياس على النهى : فان الفرق واضح لأن النهى فى أوله حرف المضارعة الذى أوجب مشابهة الفعل بالاسم ، فاستحق النهى الاعراب لذلك دون الأمر (٦٩٥) .

---

(٦٩٢) بحره الوافر ، واستشهد به سيبويه ١/٤٠٨ على حذف لام الأمر فى الشعر قال " واعلم أن هذه اللام قد يجوز حذفها فى الشعر ، وتعمل مضمرة ، كأنهم شبهوها بأن اذا أعلوها مضمرة "
وقال الأعلم هامش سيبويه ١/٤٠٨ " الشاهد فيه إضمار لام الأمر فى قوله تفد ، والمعنى : لتفد نفسك ، وهذا من أقبح الضرورة لأن الجازم أضعف من الجار ، وحرف الجر لا يضمر "
ويروى : اذا خفت من أمر تبالا .
والتَبَال : سوء العاقبة ، وهو بمعنى الوبال ، فكأن التاء بدل من الواو .
وانظر شرح السيرافى ١/٧٨ (رسالة) ، والمقتضب ٢/١٣٢ ، ١٣٣ ، وابن يعيش ٧/٣٥ ، ٦٠ والمغنى ١/٢٢٤ ، ٢٢٥ ، وشواهد الكشاف ٢٥٣ ، والانصاف ٢/٥٣٠ ، ٥٣١ ، والانتصاف من الانصاف هامش الانصاف ٢/٥٣٠ ، ٥٣١ ، وشروح سقط الزند ١١٢٥ ، والخزانة ٣/٦٣٠ .
(٦٩٣) وهو قول الكوفيين : ان الأصل فى افعل لتفعلْ .
(٦٩٤) وانظر الإنصاف ٢/٥٤٠ ، ٥٤١
(٦٩٥) وانظر الإنصاف ٢/٥٤١ ، ٥٤٢

وأضاف المقررون لمذهب أهل البصرة ردا آخر على هذا الوجه الذى ذكره الكوفيون قال فى الإنصاف ٢/٥٤٢ " والذى يدل على ذلك أن لام التأكيد التى تدخل على الفعل المضارع نحو " ان زيدا ليقوم " كما تقول " ان زيد لقائم " لا يجوز دخولها على فعل الأمر كما لا يصح دخولها على الفعل الماضى ، وان =

وأما الوجه الأخير : فلا نسلم أن حذف حرف العلة دليل على الجزم (٦٩٦) .

قال أبو البركات : إنما حذف في الأمر للبناء لا للإعراب حملا للفعل المعتل على الفعل الصحيح لأن الفعل الصحيح هو الأصل ، والمعتل فرع عليه والأصل حمل الفرع على الأصل ، ولأن اعتقاد كونه مجزوما يقتضي أن يكون حرف الجزم مضمرا ، والدليل ينفيه (٦٩٧) .

وما أنشده من البيت فقد أنكره المبرد (٦٩٨) .

قال أبو البركات : الصحيح صحته ، وقوله : تفد نفسك ليس مجزوما بلام مقدرة ، وليس الأصل فيه : لتفد نفسك ، وانما الأصل تفدى نفسك من غير تقدير اللام لأنه خبر يراد به الدعاء كقولهم : غفر الله لك ، ويرحمك الله ، وانما حذف الياء لضرورة الشعر اجتزاء بالكسرة عن الياء ، وهذا كثير في كلامهم (٦٩٩) ، ثم لو صح أن التقدير فيه لتفد نفسك كما زعتم ، فنقول : إنما حذف اللام لضرورة الشعر لا يجعل أصلا يقاس عليه (٧٠٠) .

= كان الماضي أقوى من فعل الأمر بدلالة الوصف به ، والشرط به ، وبنائه على حركة تشبه حركة الإعراب ، وبدليل أنه لا يلحق آخره هاء السكت كما لا يلحق آخر الاسم المعرب ، واذا كان الماضي لا تدخله هذه اللام مع وجود شبهه ما بالأسماء ، فلأن لا تدخل هذه اللام فعل الأمر مع عدم شبهه ما بالأسماء كان ذلك من طريق الأولى ، واذا ثبت أنها لا تدخله دل على أنه لا مشابهة بينه وبين الاسم ، واذا لم يكن بينه وبين الاسم مشابهة كان مبنيا على أصله " .

(٦٩٦) أي حذف الواو ، والياء ، والألف من نحو أغز ، وارم ، واخش كما تحذفها من نحو : لم يغز ، ولم يرم ، ولم يخش .

أنظر الانصاف ٢ / ٥٤٢

(٦٩٧) أنظر الإنصاف ٢ / ٥٤٢ ، ٥٤٣

(٦٩٨) قال المبرد (والنحويون يجيزون إضمار هذه اللام للشاعر اذا اضطر ...... فلا أرى ذلك على ما قالوا : لأن عوامل الأفعال لا تضمر وأضعفها الجازمة ، لأن الجزم في الأفعال نظير الخفض في الأسماء ... الخ "

أنظر المقتضب ٢ / ١٣٢ ، ١٣٣ .

(٦٩٩) ذكر ابن الانباري مجموعة من أشعار العرب فيها حذف الياء اجتزاء بالكسرة عن الياء منها : قول الأعشى :

وأخو الغوانِ مَتَى يَشَأْ يَصْرِمْنَهُ ∴ وَيَصِرْنَ أعداءً بُعَيْدَ وِدَادِ

أراد : الغواني ، فاجتزأ بالكسرة عن الياء . أنظر الانصاف ٢ / ٥٤٥ ، ٥٤٦

(٧٠٠) أنظر الانصاف ٢ / ٥٤٤ : ٥٤٧ .

قوله : (وهذا خَلْفٌ مِنَ القَول) بفتح الخاء ، وسكون اللام : يريد خطأ .
قال الجوهري : الخَلْفُ : الردىء من القول ، يقال : سكت ألفا ونطق خَلْفاً . أي سكت عن ألف كلمة ثم تكلم بالخطأ (٧٠١) .

ووجه كونه خطأ ما ذكرناه فيما تقدم (٧٠٢) .

الصنف الرابع من أصناف الفعل : المتعدي وغير المتعدي .

التفسير ونصدره ببحثين :

البحث الأول : في حقيقة التعدية واللزوم .

قال عبد المجيد : الفعل اللازم : كل فعل أحدثه الفاعل ، فانتهى في نفسه حالة الإحداث ، ولم يتخطاه إلى غير نحو : نَامَ ، وقَعَدَ ، وذَهَبَ وإنما سمى لازما لملازمته نفس الفاعل (٧٠٣) .

والمتعدى : كل فعل إذا أحدثه الفاعل تجاوزه إلى غيره نحو : ضَرَبَ زيدٌ بكراً ، وشَتَمَ عمرو خالدا ، وقَتَلَ سعد بِشْراً .

---

(٧٠١) في الصحاح " ثم تكلم بخطأ " أنظر مادة (خلف) ٤/١٣٥٤

(٧٠٢) أنظر الصفحة السابقة .

(٧٠٣) وقال ابن يعيش ٧/٦٢ بعد حديثه عن المتعدي
" وما لم ينبىء لفظه عن ذلك فهو لازم غير متعد نحو قام وذهب ألا ترى أن القيام لا يتجاوز الفاعل ، وكذلك الذهاب ، ولذلك لا يقال : هذا الذهاب بمن وقع وكذلك القيام بخلاف ضرب وأشباهه "
وانظر سيبويه ١/١٤ ، وتسهيل الفوائد ص ٨٣ وشذور الذهب ص ٣٥٤ ، والأشموني ٢/٨٧ ، ٨٨

وانما سمى متعديا لأنه تعدى الفاعل إلى غيره ، وبقيت نفس الفاعل خالية من وقوع ذلك الحدث بها ، (٧٠٤)

وقال فى كتاب الدر المنظوم فى التعدية واللزوم (٧٠٥) : إنّ معنى الفعل اللازم هو ما يلزم وقوعه نفس الموقع له فيصير نفس المحدث لذلك الفعل فاعلا ومفعولا معا ، أما كونه فاعلا فلأجل انشائه الفعل وأما كونه مفعولا فلأجل اقتصار الفعل عليه ، وملازمته إياه فإذا قيل : قامَ زيد فمعناه : فعل زيد القيام فى نفسه ، وكذلك ذهب معناه : فعل الذهاب فى نفسه بنفسه ، إذاً هو فاعل ومفعول ولهذا المعنى قالوا : كان زيد قائما ، شبهوا زيدا بالفاعل ، وقائما بالمفعول ، وهما شيء واحد (٧٠٦) ، وكذلك يقال فى الحال : جاء زيد راكبا فأعملوا " جاء " فى راكب ، وهو زيد بعينه (٧٠٧) .

البحث الثانى : اتفقوا على أن جميع الأفعال متعدية كانت أو لازمة يجوز أن تعدى إلى خمس مفعولات (٧٠٨) ، وهى :

---

(٧٠٤) وقال ابن يعيش ٦٢/٧ " والمتعدى ما يفتقر وجوده إلى محل غير الفاعل ، والتعدى التجاوز ، يقال : عداطوره أى تجاوز حده أى أن الفعل تجاوز الفاعل إلى محل غيره ، وذلك المحل هو المفعول به ، وهو الذى يحسن أن يقع فى جواب بمن فعلتَ ، فيقال : فعلتَ بفلانٍ ، فكل ما أنبأ لفظه عن حلوله فى حيز غير الفاعل فهو متعد نحو ضَرَبَ وقَتَلَ ألا ترى أن الضرب والقتل يقتضيان مضروبا ومقتولا " .

ويسميه ابن مالك فى التسهيل ص ٨٣ " متعديا ، وواقعا ، ومجاوزا " وانظر سيبويه ١٤/١ ، وشذور الذهب ص ٣٥٤ ، والأشمونى ٨٧/٢ .

(٧٠٥) لم أعثر على هذا الكتاب ، ولا على اسم صاحبه ، ولعله من الكتب التى فقدت فى حروب التتار .

(٧٠٦) هذا مذهب البصريين فى نصب خبر " كان " وثانى مفعولى " ظننت " وذهب الكوفيون الى أن خبر كان والمفعول الثانى لـ " ظننت " نصب على الحال . أنظر الانصاف ٢ / ٨٢١ (المسألة ١١٩)

(٧٠٧) وانظر حديث النحاة عن العامل فى الحال فى الأشمونى ١٨٠/٢ وما بعدها .

(٧٠٨) ذكّر لفظ العدد " خمس " لأنه اعتبر لفظ الجمع فى المعدود " مفعولات " وهذا مذهب البغداديين والكسائى ، ومذهب الجمهور أن المعتبر تذكير الواحد وتأنيثه لا تذكير الجمع وتأنيثه ، فيقال : ثلاثة حمامات . أنظر الاشمونى ٤ / ٦١ : ٦٣ .

المصدر ، وظرف الزمان ، وظرف المكان ، والحال ، والمفعول لـه ٠

تقول في الفعل اللازم : ذَهَبَ زيد ذِهَابًا يومَ الجمعةِ خَلْفَكَ ضاحِكًا موافقـةً لك ، فتعديـه إلى خمس مفعولات كما تـراه ٠

وأما المتعدى إلى مفعول واحد ، فيتعدى إلى ست مفعولات كقولك : ضَرَبَ زيد عمرًا ضَرْبَتَيْنِ يومَ السبتِ بباب الأمير مغتاظًا تأديبًا لـه ٠

وأما المتعدى إلى مفعولين فيتعدى إلى سبع مفعولات كقولك :

أَعْطَى زيـدٌ عمرًا درهمًا إِعْطَاءً يومَ الجمعة وَسَطَ الدارِ مُهلِلاً إكرامًا لـه ٠

وأما المتعدى إلى ثلاثة مفاعيل فيتعدى إلى ثمان مفعولات كقولك :

أعلمتُ زيـدًا عمرًا فاضلاً إعلامًا عشيةَ الأحدِ فوقَ المنارَةِ رافعًا الصوتَ ابتغاءَ مرضاتِ اللـه (٧٠٩) ٠

قولـه : (والمتعدى على ثلاثة أضرب) ٠

اعلم أنـه يريد بذلك المتعدى إلى مفعول بـه دون غيره من المفعولات الخمسة كما عرفتـه ٠
ولا دليل على أنـه لا يريد في تعديتـه إلى ثلاثة مفاعيل سوى الاستقراء (٧١١) ٠

قولـه : (والثاني نحو كسوتُ زيدًا جُبَـةً ، وعلمتُ زيدًا فاضلاً) ٠

اعلم أن المتعدى إلى مفعولين على ضربين :

أحدهما : ما يكون فيـه المفعول الثاني مغايرا للمفعول الأول (٧١٢) ٠

والآخر : ما يكون فيـه الثاني نفس الأول وعينـه (٧١٣) ٠

---

(٧٠٩) ليس معنى هذا أن المتعدى إلى واحد أو اثنين أو ثلاثة خرج عن حقيقته بهذه المفعولات الخمسة لأنـه يمكن الاستغناء عنها ، ويبقى الفعل مع مفعول واحد ان كان متعديا الى واحد ، أو اثنين ان كان متعديا الى مفعولين ، أو ثلاثـة أن كان متعديا الى ثلاثة ٠

وكذلك اللازم يمكن أن يستغني بفاعلـه عن هذه المفعولات الخمسة ٠

(٧١٠) في المفصل ص ٢٥٧ (فالمتعدى) (٧١١) في الأصل (على)

(٧١٢) أي : المتعدى إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر ٠

وأنظر سيبويه ١/١٦ ، ١٧ ، والمقتضب ٣/٩٣

(٧١٣) أي : المتعدى إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر ، لأن كل واحد منهما نفس الآخر وعينـه ٠ وانظر سيبويه ١/١٨ ، والمقتضب ٣/٩٥ ٠

وقد أشار المصنف الى كل واحد منهما .

مثال الأول : قوله : (كسوت زيدا جبة) ويجوز لك أن تقتصر على أحدهما فتقول :
كسوت زيدا ، ولا تذكر ما كسوته ، أو تقول كسوت جبة ، ولا تذكر من كسوته (٧١٤) .

ومثال الثاني : (علمت زيدا فاضلا) فلابد من ذكر كل واحد من المفعولين جميعا ، ويمتنع
أن يقتصر على ذكر أحدهما ، فلا يجوز : علمت زيدا ، ولا علمت فاضلا (٧١٥) .

قوله : (والثالث نحو أعلم اللهَ عمرا زيدا فاضلا) (٧١٦) .

قال أبو سعيد : هذا منقول مما تعدى إلى مفعولين لا يجوز الاقتصار على أحدهما ،
وذلك أنك نقلت الفعل عن الفاعل الى معنى أدخله في فعله ، فصار الفاعل مفعولا ،
واجتمع ثلاثة مفعولين (٧١٧) ، وصار المدخل له في الفعل هو الفاعل ، وذلك اذا قلت / علم ٢٧٢/ظ
زيد عمرا منطلقا ، فيجوز أن يكون ذلك العلم لم يحصل له من تلقاء نفسه ، وإنما حصل
له بتعليم غيره إياه ، فإذا ذكرت ذلك الغير المُعلِّم صيرت زيدا مفعولا ، وقلت :
أعلم خالد زيدا عمرا منطلقا ، ومثله : أراني الله أخاك فاضلا ، ونبأني عمرو أباك
ذاهبا (٧١٨) .

وهذه الأفعال لا تتعدى بنفسها إلى ثلاثة مفاعيل ، وإنما تعدت بنفسها إلى مفعولين
اثنين ، ثم عديت بالهمزة إلى مفعول آخر واحد فصارت متعدية إلى ثلاثة مفاعيل (٧٢٠) كما تراه .
فان أردت ألا تسمي الفاعل منها أقمت المفعول الأول منها مقام الفاعل ، قلت : أُعْلِمَ زيد
عمرا أخاك .

---

(٧١٤) وأنظر سيبويه ١/١٦ ، ١٧ ، والمقتضب ٣/٩٣
(٧١٥) في الأصل " ولا علمت منطلقا " وانظر المرجعين السابقين .
(٧١٦) في المفصل ص ٢٥٧ " والثالث نحو أعلمت زيدا عمرا فاضلا "
(٧١٧) في الأصل " ثلاث مفعولين " ، وكلمة " مفعولين " تعبير سيبويه . أنظر
سيبويه ١/١٩
(٧١٨) أنظر شرح السيرافي ٢ / ٢٧٠ وما بعدها (رسالة)
(٧١٩) في الأصل (ثلاث)
(٧٢٠) في الأصل (ثلاث) .

قوله : (وغير المتعدى ضربٌ واحد ، وهو ما تخصص بالفاعل كذهب ومكث وخرج ، ونحو ذلك) .

وقد عرفت معنى تخصص الفعل بالفاعل فيما تقدم (٧٢١) .

قال أبو محمد : غير المتعدى على ضربين :

أحدهما : أن يكون وضعيا كقولك : قام زيد (٧٢٢) .

والثانى : أن يكون جعليا نحو قولك : ضُرِبَ زيد على صيغة البناء للمفعول (٧٢٣)

قوله : (وللتعدية أسباب ثلاثة) .

اعلم أنه لا يستقيم هذا الكلام إلا بنوع من الإضمار ، والمعنى : وللتعدية أحد أسباب ثلاثة .

قوله : (وهى الهمزةُ ، وتثقيلُ الحشو ، وحرفُ الجر ، تتصل ثلاثتها بغير المتعدى فتُصيِّره متعديا ، وبالمتعدى إلى مفعول واحد فتصيِّره ذا مفعولين) .

اعلم أن الهمزة تدخل على أول الفعل نحو : أذهب زيد عمرا (٧٢٤) ، وحرف الجر يدخل على الاسم ، وهو المفعول به نحو : دخلت بزيد الدار وتثقيل الحشو يكون بتضعيف عين الفعل ، وكل واحد من هذه الأسباب الثلاثة إنما يفيد التعدية إلى مفعول واحد ، فإن كان الفعل لازما تعدى بما دخل عليه منها إلى مفعول واحد ، وإن كان متعديا إلى واحد لا غير صار متعديا به إلى مفعولين لا غير ، وإن كان متعديا إلى اثنين صار بالهمزة متعديا إلى ثلاثة (٧٢٥) .

---

(٧٢١) أى : يلازم الفعل نفس الفاعل ، ولذلك سمى لازما . انظر ص ١٦٩ .

(٧٢٢) أى وضع فى الأصل اللغوى على أنه يكتفى بالفاعل .

(٧٢٣) هو فى الأصل متعدٍ إلى مفعول واحد ، ثم حول إلى صيغة البناء للمفعول فصار المفعول نائبا عن الفاعل ، واكتفى الفعل به .

(٧٢٤) تسمى هذه الهمزة همزة النقل أو التعدية

(٧٢٥) انظر تفصيل ذلك فى :

ابن يعيش ٧ / ٦٤ ، ٦٥ ، التسهيل ص ٨٥ ، وشذور الذهب ص ٣٧٦ : ٣٧٧ .

وذكر الأشمونى أن اللازم يصير متعديا بسبعة أشياء :

همزة النقل نحو أسلفته ، وتضعيف العين نحو فرّحت زيدا والمفاعلة نحو : جالستُ =

وقد أشار المصنف إلى جميع هذه الأحكام فيما ذكره من الصور .

الأولى : قوله : (أَذْهَبْتَهُ) .

الشاهد فيه أنك تقول : ذهب زيد ، فتجد الفعل مختصا بفاعله ، فاذا رمت تعديته بالهمزة أدخلتها على الفعل ، وعديته إلى مفعول واحد لاغير ، وقلت : أذهبت زيدا ، ونحو : جلس زيد ، وأجلس زيد عمرا .

الثانية : قولك :(فَرَّحْتُهُ)بتشديد الراء التي هي عين الفعل .

الشاهد فيه : أنك تقول : فَرِحَ زيدٌ ، فتجد الفعل لازما ، ومختصا بفاعله فإذا أردت تعديته شددت عين الفعل ، وتعدى إلى مفعول واحد لاغير ، وقلت : فَرَّحَ خالد بشرا .(٧٢٦)

الثالثة : قولك :(خَرَجْتُ بِهِ).

الشاهد فيه أن خرج لما كان لازما ، وقصدت تعديته بحرف الجر تعين إدخال الحرف الجار على الاسم ، وهو المفعول به ، فتقول : خرج زيد ، ثم تعديه وتقول : خَرَجَ زيد بعمرو .

فقد اشتركت هذه الصور الثلاثة في أن الفعل في كل واحد منها لازم في الأصل ، وقد تعدى إلى مفعول واحد .(٧٢٧)

الرابعة : ما يكون الفعل فيه متعديا بنفسه إلى مفعول واحد ، وتعدى بإدخال الهمزة على الفعل إلى مفعولين تقول : حَفَرْتُ بِئْراً ، فتجد الفعل متعديا إلى مفعول واحد ، ثم تدخل الهمزة على الفعل وتقول (أَحْفَرْتُهُ بِئْراً)، فيصير متعديا إلى مفعولين .

= زيدا وَمَاشَيْتُهُ وَسَايَرْتُهُ ، واستفعل للطلب أو النسبة للشيء نحو : استخرجت المال ، واستغفرت الله ذنبا لست أحصيه وصوغ الفعل على فَعَلْتُ بالفتح أفعُل بالضم لإفادة الغلبة نحو : كرمت زيدا أكرُمُه أي غلبته في الكرم ، والتضمين نحو قوله تعالى " ولا تعزموا عقدة النكاح " أي لا تنووا ، واسقاط الجار توسعا في نحو قوله تعالى " أعجلتم أمر ربكم " أي عن أمره .

انظر الأشموني ٢ / ٩٦ ، ٩٧

(٧٢٦) وابن مالك يرى أن الأصل في التعدية الهمزة ، ويغني عنها قليلا تضعيف العين مالم تكن همزة ، وقل ذلك في غيرها من حروف الحلق ، أنظر التسهيل ص ٨٥

(٧٢٧) ولا يجوز أن تجمع بين الهمزة أو التضعيف وحرف الجر ، لأن الغرض تعدية الفعل فبأي شيء حصل أغنى عن الآخر ، ولا حاجة الى الجمع بينهما . أنظر ابن يعيش ٧ / ٦٥ .

الخامسة : قولك :(علّمتُهُ القرآنَ) .

الشاهد فيه : أنك تقول : علمت القرآن ، ثم تنقل اللام التي هي عين الكلمة للفعل وتقول : علمته القرآن ، فيصير الفعل متعديا الى مفعولين .

السادسة : قولك :(غصبتُ عليه الضيعةَ) .

الشاهد فيه : أنه تعدى إلى مفعولين أحدهما بحرف الجر .

قال الجوهري : غصبتُ منهُ ، وغصبتُ عليه بمعنى واحد (٧٢٨) .

وكذلك وهبت لك درهما ، واخترت من الرجال زيدا .

ولقائل أن يقول : ان " على " في قوله : غصبت عليه زائدة كقوله تعالى : " تُنْبِتُ بِالدُّهْنِ " (٧٢٩) لأنه يستقيم أن يقال : غصبتُهُ الضيعةَ وحينئذ لا يكون من قبيل ما نحن فيه (٧٣٠) .

السابعة : أن يكون الفعل متعديا بنفسه إلى مفعولين ، فإذا رمت أن تجعله متعديا إلى ثلاثة مفاعيل أدخلت الهمزة على الفعل ، فيصير متعديا إلى ثلاثة ، ووجهه ما حكيناه أولا عن أبي سعيد في قولك : أعلمت زيدا عمرا فاضلا (٧٣١) .

ويتعلق بما ذكره بحثان :

البحث الأول : في بيان علة حاجة الأفعال الى حروف الجر لتتعدى .

---

(٧٢٨) في الصحاح ١/١٩٤ مادة (غصب) " الغصب أخذ الشيء ظلما . تقول : غصبهُ منه ، وغصبهُ عليه بمعنى ، والاغتصاب مثله ، والشيء غصب ومغصوب " أنظر اللسان مادة (غصب) ٢٦٢/٥ .

(٧٢٩) سورة المؤمنون الآية ٢٠ ، فالفراء يقول " تَنبتُ بالدُّهنِ " وقرأ الحسن " تُنبِتُ بالدهن " وهما لغتان يقال نبتت ، وأنبتت "

وقال ابن الأنباري " وتنبت يقرأ بفتح التاء وضمها ، فمن قرأ بالفتح جعل الباء للتعدية ، ومن قرأ بالضم جعله من أنبت ، وهو رباعي ، ففي الباء ثلاثة أوجه :
الأول : أن تكون الباء للتعدية ، وتكون " أنبت " بمعنى نبت وهما لغتان .
والثاني : أن تكون الباء زائدة لأن الفعل متعد بالهمزة ، وتقديره تُنبِتُ الدُّهنَ كقوله تعالى : " ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة "

أنظر معاني الفراء ٢٣٢/٢ ، والبيان في غريب إعراب القرآن ٢ /٢ ٢٨ ، والكشاف ٢٩/٣ ، والمغني ١٠٢/١ .

(٧٣٠) أي يخرج عن دائرة المتعدي إلى مفعولين أحدهما بحرف الجر لأنه متعد إلى مفعولين دون حرف الجر .

(٧٣١) أنظر ص ١٧١

قال صاحب المنظوم : ان الباء ، واللام ، ومن ، وعن ، وعلى ، وأشباهها انما استعين بها فى أفعال ضعفت عن التجاوز إلى المفعول فاحتاجت إلى واسطة لتستعين بها على تناول المفعول ، والوصول إليه

لا تقول : عجبت زيداً ، ولكن تقول : عجبت من زيدٍ ، وكذلك لا تقول ذهبت بكرا ، وانما تقول : ذهبت ببكر ، ولا مررت سعدا ولكن مررت بسعد .

وقد نقل ابن الأعرابى عن بعضهم : مررت زيدا ، وهو شاذ ، واختصاص كل قبيل من الأفعال بقبيل من هذه الحروف موقوف على السماع وانما جعلوا الحروف المعدية جارة مع أن القياس يقتضى أن تكون ناصبة لأنهم أرادوا أن يجعلوا بين الفعل الواصل إلى مفعوله بنفسه ، وبين الفعل الواصل إلى مفعوله بغيره فرقا ليميّزوا الأقوى من الأضعف وقد نقضوا هذا المقصود ، وجروا على القياس فى حرفين :

أحدهما : حرف إلا فى الاستثناء .

والآخر : الواو فى نحو : قمتُ وزيدا ، واستوى الماء والخشبة فانهم أوصلوا النصب بواسطتها إلى المفعول (٧٣٤) / .

٢٧٣
و

---

(٧٣٢) هو محمد بن زياد أبو عبد الله بن الأعرابى ، من موالى بنى هاشم قال الجاحظ كان نحويا عالما باللغة والشعر . مات بسُرّ مَنْ رأى سنة ٢٣٠ هـ ، وقيل سنة ٢٣١هـ وقيل سنة ٢٣٣ هـ ، ومن مصنفاته : النوادر ، والأنواء ، وتفسير الأمثال ، ونوادر الزبيريين ونوادر بنى فقعس ، وغيرها .

أنظر ترجمته فى البغية ١٠٥/١ : ١٠٦ ، وطبقات النحويين واللغويين ص ٢١٤ : ٢١٥ .

(٧٣٣) لأن الفعل قاصر ولا يتعدى إلى المفعول الا بواسطة حرف الجر

أما قول الشاعر : تمرّون الديارَ ولم تعوجوا ❊ كلامُكم علىّ اذاً حرامُ

فالتقدير : بالديار أو على الديار ، فحذف الجار للضرورة الشعرية ولا يجوز حذفه فى غير الشعر الا حيث سمع ، وقالوا : فرقتُهُ ، وفزعتُهُ .

أنظر تفصيل ذلك فى سيبويه ١٥/١ ، ١٦ ، وسر صناعة الإعراب ١٤٠/١ والمقرب لابن عصفور ٦٢/١ ، والأشمونى ٨٩/٢ وما بعدها ، والشذور ص ٣٥٥ .

(٧٣٤) أما الحرف الأول : " إلا " فى الاستثناء فمذهب الجمهور ، أنها ناصبة للمستثنى بنفسها لا ما قبلها بواسطتها خلافا لبعض النحاة .

=

البحث الثاني : في الطرق التي يعرف بها نون الفعل لازما ومتعديا والمذكور منها سبعة :

الأول : أن كل فعل ينسب الى عضو معين فهو متعد ، وكل فعل ينسب إلى جميع البدن فهو لازم ، تقول في الأول : ضرب بيده ، وركل برجله ، وذاق بفيه ، وتكلم بلسانه ، وعلم بقلبه .

وفي الثاني : قعد ، وقام ، وذهب ، وخرج ، فكل واحد منها منسوب الى جميع البدن ، ومشتملا عليه ، ومستوعبا له .

= قال الأشموني ٢ /١٤٣ ، ١٤٤ " ناصب المستثنى هو إلا ، لا ما قبلها بواسطتها ، ولا مستقلا ، ولا استثنى مضمرا خلافا لزاعمي ذلك على ما أشعر به كلامه ، وصرح باختياره في غير هذا الكتاب ، وقال انه مذهب سيبويه والمبرد والجرجاني ، ومشى عليه ولده لأنها حرف يختص بالأسماء غير منزل منها منزلة الجزء ، وما كان كذلك فهو عامل فيجب في إلا أن تكون عاملة مالم تتوسط بين عامل مفرغ ومعموله فتلغى وجوبا ان كان التفريغ محققا نحو ما قام إلا زيد ، وجوازا ان كان مقدرا نحو : ما قام أحد إلا زيد ، فإنه في تقدير : ما قام إلا زيد ، لأن أحدا مبدل منه ، والمبدل منه في حكم الطرح ، وإنما لم تعمل الجر لأن عمل الجر بحروف تضيف معاني الأفعال إلى الأسماء وتنسبها إليها ، وإلا ليست كذلك ، فإنها لا تنسب إلى الاسم الذي بعدها شيئا بل تخرجه من النسبة ، فلما خالفت الحروف الجارة لم تعمل عملها " وأنظر شرح الكافية ١/ ٢٢٦ ، والهمع ١/ ٢٢٤ .

وأما الحرف الثاني : وهو الواو التي بمعنى " مع " فإن نصب الاسم الذي بعدها إنما هو بما تقدم في الجملة قبله من فعل أو شبهه خلافا للجرجاني في دعواه أن النصب بالواو .

قال الأشموني ٢ /١٣٥ " إذ لو كان الأمر كما ادعى لوجب اتصال الضمير بها ، فكان يقال : جلست وك ، كما يتصل بغيرها من الحروف العاملة نحو : إنك ، ولك ، وذلك ممتنع باتفاق ، وأيضا فهي حينئذ حرف مختص بالاسم غير منزل منزلة الجزء ، فحقه ألا يعمل إلا الجر كحروف الجر ، ولا بالخلاف "
وانظر حاشية الصبان على الأشموني ٢ /١٣٥ ، ١٣٦ .

الثاني: أن أفعال القلب ، والحواس الخمسة كلها متعدية ، وهذا غنى عن التمثيل .(٧٣٥)

الثالث : كل ما كان على فَعُلَ يَفْعُلَ بضم العين فى الماضى والمستقبل جميعا ، فهو لازم أبدا نحو ظَرُفَ يَظْرُفُ ، وعَظُمَ يَعْظُمُ ، وكَبُرَ يَكْبُرُ ، وصَغُرَ يَصْغُرُ ، ونحوه .

الرابع : كل ما جاء على انفعلَ ينفعِلُ ، فهو لازم أبدا نحو : انجبرَ وانكسر ، وانقطعَ ، ونظائره كثيرة .

الخامس : ما كان على فَعِلَ بكسر العين فى الماضى وفتحها فى المستقبل وكان من الخلق والألوان فهو لازم ، ونعت المذكر منه على أفعل والمؤنث على فعلاء كقولك : دَعِجَ يَدْعَجُ فهو أدْعَج وهى دَعْجاء وكذلك جَوِرَ وحَوِلَ ونحوه .

السادس : كل فعل مكسور العين معتل الفاء فهو لازم أبداً كقولك وجِل يوجل ، ووَثِقَ يُوثِقُ .

وأما ما كان عين الفعل مفتوحة فى الماضى ، وواوه ساقطة فى المستقبل فإنه يتعدى أبدا نحو : وَضَعَ يَضَعُ ، ووزع يزعُ إلا قولهم : وَقَعَ الشيءُ إذا سَقَطَ ، فإنه لازم لاغير .

السابع : كل فعل يستقيم أن تضيفه إلى نفسك بالنون والياء فهو متعد(٧٣٦) كقولك : ضَرَبَنِى ، وشَتَمَنِى ، وكل فعل لا يستقيم أن تضيفه إلى نفسك بهما ، فهو لازم نحو : خَرَجْتُ وجَلَسْتُ وفى أمثال هذه المُضَرِّيَاتِ(٧٣٧) كثرة يطول نقلها .

---

(٧٣٥) مثل : رَأَيْتَ الهلالَ ، وشَمَمْتَ الطيبَ ، وذُقْتَ الطعامَ ، وسَمِعْتَ الأذان ، ولَمَسْتَ المرأةَ . هذه أفعال الحواس ، وأما أفعال القلوب فنحو : قوله تعالى " إنَّهم يَرَوْنَهُ بعيداً ونَرَاهُ قريبا " فرأى بمعنى علم ، وكذلك كل اخواتها : علم ووجد ودرى ، تعلَّم وخال ، وظن ، وحسب ، وزعم ، وعد ، وحجا ، وجعل ، وهب . أنظر للأشمونى ٢ / ١٩ ومابعدها ، والشذور ص ٣٥٦ ، وابن عقيل ص ١٤٦

(٧٣٦) فى الأصل (متعدى)

(٧٣٧) هذه الكلمة غير واضحة فى الأصل المخطوط وأغلب الظن أنها " المُضَرِّيَات " أى العارية من النون والياء أمثلتها كثيرة يطول نقلها .

قولـه : (والأفعالُ المُتَعَدِّيةُ إلى ثلاثةٍ على ثلاثةِ أَضْرُبٍ) .

اعلم أنـه لا دليل على ذلك سوى الاستقراء .

الضرب الأول : منها ما كان متعديا إلى مفعولين لا يجوز الاقتصار على أحدهما (٧٣٨) من الأفعال السبعة التي هي أفعال القلوب .

وقد اتفقوا على أن فعلين منها يجوز أن يتعديا (٧٣٩) إلى ثلاثة مفاعيل وهما : علم ، ورأى ، واختلفوا في الخمسة الباقية .

تقول : علمت زيدا منطلقا ، ورأيت خالدا صالحا ، فإذا أدخلت الهمزة على كل واحد من هذين الفعلين صار متعديا إلى ثلاثة مفاعيل ، فتقول : أعلمت زيدا بكرا منطلقا ، وأَريت محمدا بشرا ذاهبا .

وأما الخمسة الباقية : فالمشهور أنـه لا يجوز أن تتعدى إلى ثلاثة مفاعيل ، لأن العرب إنما عدّت عَلِمَ ورأى ، والتعدية على خلاف الأصل ، فوجب أن يقتصر فيـه على المسموع ، ويمتنع القياس عليـه وخالف الأخفش الجمهور ، وسوغ أن تتعدى كل واحد من الأفعال السبعة ، وقال : كما جاز أن يتعدى علم ورأى إلى ثلاثة مفاعيل كذلك يجوز أن يتعدى ظن ، وحسب ، وأخواتها لتقاربها في المعنى (٧٤٠) .

وقد أهمل المصنف ذكر صورة من الصور المختلف فيها وهي : وجد وأورث أربعة :

---

(٧٣٨) أي على أحد المفعولين لأن أصلهما المبتدأ والخبر .

(٧٣٩) في الأصل (يتعدى) .

(٧٤٠) وفي الهمع ١/١٥٩ "المجمع على تعديتـه إلى ثلاثة أعلم وأرى وزاد سيبويه نَبَّأَ كقولـه : وَنُبِّئْتُ قيساً ولم أَبلـه ❊ كما زعموا خير أهل اليمن

وزاد ابن هشام اللخمي أنبأ وعرّف وأشعر وأدرى ، وزاد الفراء في معانيه خَبَّر بالتشديد كقولـه

وخُبِّرت سوداء القلوب مريضـة ، وقولـه : وما عليك إذا خَبَّرتَني دنفا

وزاد الكوفيون حَدَّث ، وتبعهم المتأخرون كالزمخشري وابن مالك ، وقال ابو حيان وأكثر أصحابنا كقولـه :

فمن حدثتموه لـه علينا العلاء

وزاد الحريري في شرح اللحة : عَلَّم المنقولة بالتضعيف ، قال أبو حيان

الأولى : " ظننتُ " تقول : ظننت زيدا قائما ، فالظن قد تعدى إلى مفعولين لا يجوز الاقتصار على أحدهما ، ويستقيم على مذهب الأخفش أن تدخل الهمزة على الظن ، وتعديه إلى مفعول ثالث ، فتقول : أظننت زيدا عمرا أخاك ، و " زيدا " المفعول الأول ، وعمرا المفعول الثاني ، و " أخاك " المفعول الثالث .(٧٤١)

الثانية : " حَسِبَ "

والجمهور أنه لا يجوز أن تتعدى إلى ثلاثة مفاعيل خلافا للأخفش تقول : أحسبت زيدا محمد الله عالما .

الثالثة : " زَعَمَ "

وهو متعد(٧٤٢) إلى مفعولين لا يجوز الاقتصار على أحدهما ، فاذا أدخلت عليه الهمزة تعدى إلى ثلاثة مفاعيل تقول : أزعمتُه ذاك أباه ، فالهاء المفعول الأول ، و " ذاك " المفعول الثاني ، و " أباه " المفعول الثالث .(٧٤٣)

الرابعة : " خِلْتَ "

والكلام فيها على نحو ما تقدم في أخواتها .

= ولم توجد في لسان العرب متعدية إلى ثلاثة ، وزاد ابن مالك أرى الحليمة كقوله تعالى " إذ يريكهم الله في منامك قليلا ولو أراكهم كثيرا " وزاد الأخفش وابن السراج أظن ، وأحسب ، وأخال ، وأزعم وأوجد قياسا على أعلم وأرى ، ولم يسمع ، وزاد الجرجاني : استعطى وزاد بعضهم أكسى ، فبلغت أفعال الباب تسعة عشر .

والجمهور منعوا ذلك ، وأولوا المستشهد به على التضمين أو حذف حرف الجر أو الحال "

وانظر سيبويه ١٩/١ ، وابن يعيش ٦٦/٧ ، ٦٧ ، والأشموني ٤٠/٢ : ٤٢ .

(٧٤١) أنظر الهمع ١٥٩/١

(٧٤٢) في الأصل (متعدى)

(٧٤٣) تعديته بالهمزة الى ثلاثة مفاعيل هو مذهب الأخفش وابن السراج أنظر الهمع ١٥٩/١ ، والأشموني ٤٢/٢ .

الضرب الثاني : ما كان من الأفعال متعديا إلى مفعول واحد لكنه في معنى " علمت " نحو ... " حدّثت " وأخواتها ، فيستقيم أن تعدى ما هذا شأنه إلى ثلاثة مفاعيل .

قال أبوسعيد : هو ما كان في معنى الخبر ، والتقدير فيه " عن " وهو في خمسة أفعال : أنبأت ، ونبّأت ، وأخبرت ، وخبّرت ، وحدّثت .

تقول : أنبأت أباك زيدا منطلقا ، ونبأت بشرا محمدا ذاهبا ، وأخبرت خالد عمرا صالحا ، وخبّرت محمدا عليا عالما ، وحدّثت سعيدا محمودا أخاك (٧٤٤) .

والحجة على جواز تعدي " حدّث " إلى ثلاثة مفاعيل قول الحارث ابن حلزة اليشكري بالحاء المهملة واللام المشددة والزاي المعجمة (٧٤٥) .

[٤٢] ومُنِعتم ما تسألـون فمن حُـدِّ ... ثتمـوه لـه علينا العَـلاء (٧٤٦)

الشاهد فيه : أن الفعل الذي هو " حُدِّث " على البناء للمفعول قد تعدى إلى ثلاثة مفاعيل .

---

(٧٤٤) أنظر شرح السيرافي لكتاب سيبويه ٢ / ٢٧٣ (رسالة)

(٧٤٥) هذا هو البيت الحادي والثلاثون من معلقة الحارث بن حلزة التي مطلعها
آذنتنا ببينها أسماء ... رب ثاوٍ يُمَلّ منه الثواء
ورواة البيت في المفصل ص ٢٥٨ ، وابن يعيش ٧ / ٦٦ " ان منعتم " ، وفي الأشموني ٢ / ٤١ " لـه علينا الولاء " .

(٧٤٦) بحره الخفيف ، واستشهد به على صحة تعديه " حدّث " إلى ثلاثة مفاعيل
والمعنى : ان منعتمونا ما سألناكم اياه من الانصاف ، فمن حدثتم عنه انه قهرنا واستذ لنا ، يريد أنكم ان لم تبذلوا لنا ما نطلبه منكم اختيارا أخذناه منكم قسرا وقهرا .
أو المعنى : أو منعتم ما تسألون من النصفة فيما بيننا وبينكم ، فلأي شيء كان ذلك منكم مع ما تعرفون من عزنا وامتناعنا .
وانظر شرح السيرافي ٢ / ٢٧٣ ، وابن يعيش ٧ / ٦٦ ، ٦٧ ، والهمع ١ / ١٥٩ ، والأشموني ٢ / ٤١ ، والمفصل ص ٢٥٨ ، وشواهد العيني ٢ / ٤١ .

بيان ذلك : أن التاء والميم المفعول الأول ، وقد أقيم مقام الفاعل والهاء المفعول الثانى ولـه علينا الملاء جملة إسمية فى موضع المفعول ثالث . (٧٤٧)

وقد أشار فى الحواشى إلى ما ذكرناه بعبارة موجزة فقال : قوله فمن حُدِّثْتُمُوه ، وضمير الفاعل والمفعول مفعولان ، والجملة مفعول ثالث وهو معنى ما فصلناه . (٧٤٨)

قال أبو سعيد : وهذان الضربان المفعول الثالث فيهما خبر عن المفعول الثانى (٧٤٩) ، لأن المفعول الأول (٧٥٠) فى هذين الضربين بمنزلة الفاعل ، والفاعل يجوز أن يقتصر عليه ، ألا ترى أن قولنا : أعلم الله زيدا عمرا منطلقا ، أصله : علم زيد عمرا منطلقا ، وأنت لو قلت : علم زيد ، وسكت عليه جاز ، وكذلك يجوز أن تقول : أعلمت زيدا ، ونبأت خالدا ، ولا تذكر أى شىء نبأته ، ويجوز أن لا تذكر / المفعول الأول وتذكر المفعولين الأخريين ، فتقول : أعلمت ذكراك طيبة ، وأنت تريد : أعلمت زيدا (٧٥١) ، لأن زيدا ليس يتعلق بالمفعولين الأخيرين ، وليس يضطر المتكلم الى ذكره لأنه مفعول مستغنى عنه . (٧٥٢)

٢٧٣ ظ

الضرب الثالث : ما يتعدى إلى مفعولين ، وإلى الظرف المتسع فيه وهذا الضرب مختلف فى إمكانه ، والذى عليه الأكثر أنه يجوز أقامة الظرف مقام المفعول به الثالث ،

(٧٤٧) ولا يجوز أن تكون حالا لأنها هى المحدث بها . أنظر شواهد العينى ٢ / ٤١
(٧٤٨) أنظر الحواشى ورقة (٥٢ و) .
(٧٤٩) فى الأصل (الأول) (٧٥٠) فى الأصل الثانى
(٧٥١) فى شرح السيرافى (دارك)
(٧٥٢) أنظر شرح السيرافى ٢ / ٢٧٣ ، ٢٧٤ .

وأما سيبويه فقال " الذى يتعداه فعله إلى ثلاثة مفعولين ، ولا يجوز أن تقتصر على مفعول منهم واحد دون الثلاثة ، لأن المفعول ههنا كالفاعل فى الباب الأول الذى قبله فى المعنى .
وذلك قولك : أرى الله بشرا زيدا أباك ، ونبأت زيدا عمرا أبا فلان ، وأعلم الله زيدا عمرا خيرا منك "
وفسر السيرافى قول سيبويه : ولا يجوز أن تقتصر على مفعول واحد دون الثلاثة بمعنى : لا يحسن .
أنظر سيبويه ١ / ١٩ .

ويمتنع اذ ذاك تقدير معنى الظرفية فيه (٧٥٣) .

وقال عبد المجيد : وأما المتعدى الى ثلاثة ، فالأكثر على أنه لا يتسع فيه ، إذ ليس من الأفعال ما يتعدى إلى أربعة ، وكره بعضهم الاتساع فيه مع المفعولين .

ولم ينقل أبو سعيد خلافا فى جواز الاتساع فى الظرف إذا كان متعديا إلى ثلاثة مفاعيل فقال : ومن النحويين من يقول بأن الظرف لا يجعل مفعولا على السعة إذا تعدى الفعل إلى ثلاثة مفعولين ، لأنها نهاية المتعدى ، وإنما يجعل مفعولا على السعة فيما يتعدى إلى مفعول واحد ، واثنين ليلحق بما يتعدى إلى ثلاثة (٧٥٤) .

وهذا الضرب تحته صنفان :

أحدهما : ما يكون فيه حرف الجر محذوفا فى اللفظ ، وذلك فيما يكون الفعل فيه متعديا الى مفعول واحد .

والآخر : مالا حذف فيه ، وهو كل فعل تعدى بنفسه إلى مفعولين ، وقد أشار المصنف بما مثله إلى كل واحد من الصنفين :

مثال الأول : قوله : (سرق زيد عبدَ الله الثوبَ الليلةَ) .

الشاهد فيه : أن عبد الله هو المفعول الأول ، وقد سقط منه حرف الجر والثوب هو المفعول الصحيح ، والليلة ظرف جعلت مفعولا على السعة .

---

(٧٥٣) قال سيبويه ١٩/١ " واعلم أن هذه الأفعال إذا انتهت إلى ما ذكرت لك من المفعولين ، فلم يكن بعد ذلك متعدى ، تعدت الى جميع ما يتعدى اليه الفعل الذى لا يتعدى الفاعل ، وذلك قولك : أعطى عبدُ الله زيدا المال اعطاء جميلا ، وسرقتُ عبد الله الثوب الليلة ، لا تجعله ظرفا ، ولكن كما تقول : يا سارق الليلة زيدا الثوب ، لم تجعلها ظرفا .

(٧٥٤) أنظر شرح السيرافى ٢ / ٢٧٥ .

قال فى الحواشى : الليلة مسروقة من حيث العبارة ، ويعطى الظرف المتسع أحكام المفعول به فى اللفظ كقوله : ويومٍ شهدناه ، أى شهدنا فيه (٧٥٥) .

ومثال الثانى : قولك : (أعطيت عبدَ اللهِ ثوبًا اليوم) .

الشاهد فيه : أن أعطيت " تعدى بنفسه إلى مفعولين ، واليوم مفعولا ثالثا على السعة ، والأصل أن يكون ظرف زمان للإعطاء ، وأن يكون " فى " مقدرة فيه ، والمعنى : فى اليوم ، الا أنه اتسع فيه ، ولم يقدر فيه معنى " فى " وجعل معطى من حيث العبارة ، كما كانت الليلة كذلك .

قوله : (ومن النحويين من أبَى الاتساع فى الظرف فى الأفعال ذات المفعولينَ) .

اعلم أن المفعولينَ بكسر اللام وفتح النون على صيغة الجمع ، ومعناه ، إنما تعدى من الأفعال إلى ثلاثة مفاعيل لا يجوز عند قوم الاتساع فى الظرف ، وجعله مفعولا رابعا كما حكيناه عن أبى سعيد للعلة التى ذكرها (٧٥٦) ، ويجوز أن يحمل لفظ المفعولين على التثنية كما نقلناه عن عبد المجيد ، والظاهر أنه على لفظ الجمع كما ذكره أبو سعيد وغيره .

---

(٧٥٥) ويوم شهدناه ، إشارة إلى قول الشاعر

ويومٍ شَهِدْناه سُلَيْمًا وعامِــرًا ∴ قليلٍ سوى الطَّعْنِ النِّهالِ نَوافِلُه

والشاهد فيه : نصب ضمير " يوم " بالفعل على التشبيه بالمفعول به اتساعا

أنظر حواشى الزمخشرى ورقة ٥٢ و .

وقال فى الورقة ٢١ ظ ، ٢٢ و " وغير المختار أن يقول : سير عليه طويل ، أى زمان طويل ، وانما يبنى الفعل له اذا جعل جاريا مجرى المفعول به كقوله ويوم شهدناه ".

، ويروى " يوما " بالنصب بالفعل اتساعا

وقال ابن عصفور بعد ذكر هذا البيت " فجعل اليوم مشهودا اتساعا ، وان كان مشهودا فيه ، ولا يتسع فى الظرف إلا إذا كان العامل فيه فعلا غير متعد أو متعديا إلى واحد ، أو ما عمل عمله ان كان من جنس ما ينصب المفعول به " .

وأنظر تفصيل هذه المسألة فى : المقتضب ٣/١٠٥ ، والكامل ١/١٣٩ وسيبويه ١/٨٩ ، ٩٠ ، وتفسير المسائل المشكلة فى أول المقتضب ص ٣٣٠ : ٣٣٢ ، والمقرب لابن عصفور ١/١٤٧ ، ١٤٨ ، وأمالى ابن الشجرى ١/٦ ، ١٨٦ ، وابن يعيش ٧/٦٨ ، والهمع ١/٢٠٣ .

(٧٥٦) أنظر ص ١٨١ .

وينبغى أن يعلم أن الاتساع فى الظرف ، واقامته مقام المفعول ليس أمرا لازما ، وإنما ذلك مفوض إلى خيرة المتكلم ، فإن شاء أجرا على الظرف ، وقدر فيه معنى " فى " وإن شاء اتسع ، وجعله مفعولا به ، ونزع منه معنى " فى " كما عرفته .

قوله : (والمتعدى وغير المتعدى سيان فى نصب ماعدا المفعول به من المفاعيل الأربعة وما ينصب (٧٥٧) بالفعل من الملحقات بهن)

(٧٥٨) اعلم أنه لما ذكر أول الكتاب أن المفاعيل خمسة ، فإذا استثنى منها المفعول به بقى أربعة ، المفعول المطلق ، وهو المصدر ، والمفعول فيه ، وهو الظرف ، والمفعول له ، والمفعول معه ، فكل فعل يتعدى بنفسه إلى هذه المفاعيل الأربعة سواء كان ذلك الفعل متعديا أو لازما ، وكذلك أيضا يتعدى كل فعل إلى الملحقات بالمفاعيل المنتصبة بالأفعال نحو الحال ، والتمييز ، وغير ذلك مما كان العامل فى نصبه فعلا ، والضمير فى قوله " بهن " يرجع إلى المفاعيل .

قوله : (كما تنصب ذلك بنحو : ضَرَبَ ، وكَسَى ، وأَعْلَمَ تنصبه بنحو ذَهَبَ ، وقَرُبَ) (٧٥٩) .

اعلم أن حرف الإشارة فى قوله " ذلك " يتعلق بما بعد المفعول به وهو شيئان :

أحدهما : المفاعيل الأربعة .

والآخر : ما انتصب بالفعل من الملحقات ، والضمير المنصوب فى قوله : " تنصبه " يرجع أيضا الى ماعدا المفعول به .

والمعنى أن الفعل المتعدى الى مفعول واحد نحو ضرب ، والى اثنين نحو : كسى ، أو الى ثلاثة نحو : أعلم ، والفعل اللازم نحو ذهب ، وقرب كلاهما متساويان فى نصب ماعدا

---

(٧٥٧) فى المفصل " وما ينتصب بالفعل " أنظر ص ٢٥٨

(٧٥٨) أنظر تفصيل هذه المفاعيل ، الورقة (٣٩ وما بعدها) من التكلمة وأنظر المفصل ص ٣٤ : ٦٠

(٧٥٩) وانظر ابن يعيش ٧ / ٦٨ ، ٦٩ .

المفعول بـه كما نقلنـا ه عن نزهـة الطرف (٧٦٠).

ولا يتعدى اللازم إلى مفعول ، ويتعدى إلى خمسة أشياء وهى :
المصدر ، وظرف الزمان ، وظرف المكان ، والحال ، والمفعول لـه تقول : جَلَسَ زيـدٌ جلوساً يومَ الجمعةِ عندَ عمروٍ ضاحكاً إكراماً لـه .

فهذه الخمسة لابد لكل منها فعل (٧٦١) ذكرت أو لم تذكر ، سواء كان الفعل متعديا أو لازما ، فإن كان متعديا زاد مفعولا آخر ، وهو ما حلّ الفعل بـه .

المتن الخامس : فى الفعل المبنى للمفعول بـه .

التفسير : ونصدره ببحثين :

البحث الأول : فى بيان أن الأفعال إنما تستقيم أن تبنى للمفعول إذا كانت متعدية إلى مفعول بـه ، فأما الأفعال التى لا تتعدى فإنـه يستحيل أن يبنى منها فعل للمفعول بـه نحو قامَ ، وجَلَسَ

لا يجوز أن تقول : قِيمَ زيـد ، ولا جُلِسَ عمرو ، إذ كنتَ إنما تبنى الفعل للمفعـول بـه ، فإذا كان الفعل لا يتعدى إلى مفعول بـه ، فمن أين لك مفعول تبنيـه لـه ؟

وإذا كان الفعل يتعدى إلى مفعول بـه واحد نحو : ضَرَبْتَ زيداً ، أزلتَ الفاعل ، وقلت ضُرِبَ زيد ، فصار / المفعول بـه يقوم مقام الفاعل ، ويبقى الكلام بغير اسم منصوب ، لأن

٢٧٤
و

---

(٧٦٠) فى الأصل (كما قلنا ه فى نزهة الطرف)

قال الميدانى فى نزهة الطرف ص٧٧ " اعلم أن الفعل على ضربين : لازم ومتعد ، فاللازم ما يلزمك ولا يتعداك مثل قام وقعد وشرف وكرم وسرع وبطؤ ، ولا تلحقـه الكناية لا تقول : قعده ، ولا كرمـه والمتعدى ما تعداك إلى غيرك نحو : ضربته وأكرمتـه ، وهو على ثلاثة أضرب متعد الى مفعول واحد ، ومتعد الى مفعولين ، ومتعد إلى ثلاثة مفاعيل " وانظر ص ٧٨ .

(٧٦١) فى الأصل (لكل فعل منها)

(٧٦٢) قال ابن يعيش ٧ / ٦٩

" فكل فعل يبنى لما لم يسم فاعلـه ، فلا بد فيـه من عمل ثلاثة أشياء حـذف الفاعل ، إقامة المفعول مقامـه ، تغيير الفعل إلى صيغة فُعِلَ " .

الذى كان منصوبا قد ارتفع باسناد الفعل إليه على معنى أن الفعل صار حديثا عنه (٧٦٣) .

فإن قلتَ : كيف يستقيم إقامة المفعول مقام الفاعل ، وهو ضده فى المعنى .

قلتُ : هذا غير غريب فى الاستعمال ، فإنه إذا جاز أن يقال مات زيد ، وسمى زيد فاعلا ولم يحدث بنفسه الموت (٧٦٤) ، وهو مفعول به فى المعنى جاز أن يقام المفعول هاهنا مقام الفاعل ، وإن كان مفعولا فى المعنى ، هذا إذا كان الفعل يتعدى إلى مفعول به واحد . فإن كان يتعدى إلى مفعولين صار يتعدى إلى مفعول واحد ، وإن كان يتعدى إلى ثلاثة مفعولين ، ورددته إلى مالم يسم فاعله صار يتعدى إلى مفعولين اثنين لاغير (٧٦٥) .

فبناء الفعل للمفعول به نقيض نقله بأسباب التعدية التى هى الهمزة والتضعيف وحرف الجر ، ألا ترى أن الفعل إذا كان متعديا إلى مفعول واحد صار بها متعديا إلى مفعولين ، وإن كان يتعدى إلى مفعولين اثنين صار بها متعديا إلى ثلاثة مفاعيل ، لأن أسباب التعدية تجعل الفاعل مفعولا ، وبناء الفعل للمفعول به يجعل المفعول فاعلا .

البحث الثانى : قال ابن السراج : انما خولف بين بنائه وبين بناء الفعل المبنى للفاعل لئلا يلتبس المفعول بالفاعل .

وارتفاع المفعول بالفعل الذى تحدث له عنه كارتفاع الفاعل إذا كان الكلام لا يتم إلا به ولا يستغنى دونه ، فتقول فى الماضى : فُعِل بضم الفاء وكسر العين نحو ضُرِبَ ، وكذلك تقول : أُفعِلَ نحو أُكرِمَ ، ويقول المتكلم : أُفعَلُ ونحو أُكرَمُ وللمخاطب : تُفعَل نحو تُضرَب ، وللغائب : يُفعَل نحو يُضرَب (٧٦٦) وسنذكر ضوابط يعرف بها كيفية بناء الفعل لما لم يسم فاعله فى كل واحد من الثلاثى ، والرباعى ، والمزيد ، والصحيح والمعتل ماضيا ومستقبلا .

---

(٧٦٣) أى يصح به وبفعله الفائدة ، ويحسن السكوت عليه كما يحسن السكوت على الفاعل ، ويصاغ لمن وقع منه ، ويقال له فعل مالم يسم فاعله . أى فعل المفعول الذى لم يسم فاعله .
أنظر ابن يعيش ٧ / ٦٩

(٧٦٤) لأن فاعل الموت الحقيقى هو الله ، و " زيد " اتصف بالموت فهو مفعول به فى المعنى . وانظر ابن يعيش ٧ / ٧٠

(٧٦٥) وانظر سيبويه ١ / ١٦ ، ٢٠ ، والمقتضب ٤ / ٥٠ ومابعدها ، الهمع ١ / ١٦٢ .

(٧٦٦) أنظر أصول ابن السراج ١ / ٣٦ ، ٣٧ (رسالة)

قولـه : (الفعلُ المبنى للمفعول هو ما استُغنِى عن فاعلـه ، فأُقيم المفعول مقامـه ، وأسند إليـه معدولا عن صيغة فَعَلَ إلى فُعِلَ)

اعلم أن هذا التعريف يشتمل على أربعة قيود :

الأول : قولـه : (هو ما استغنى عن فاعلـه) .

اعلم أن الأصل فى الفعل أن تحدثه عن فاعلـه لكن قد تعرض أشياء تمنع من ذكر الفاعل ، بأن يكون مقصود المتكلم إنما هو الاخبار عمن وقع عليـه الفعل لا عمن صدر منـه الفعل ، أو تعظيما للفاعل عن نسبة ذلك الفعل إليـه ، أو للجهل بـه ، أو لنسيانـه ، أو لطلب الإيجاز والاختصار إلى غير ذلك من المقاصد .(٧٦٧)

ولابد من تقدير إضمار فى كلام المصنف ، والتقدير : هو ما استغنى المتكلم بذلك عن ذكر فاعلـه .

الثانى : قولـه: (فأقيم المفعول مقامـه) .

اعلم أنـه اذا حذف الفاعل من اللفظ ، وجب أن يقام اسم آخر مقامـه ، لأن الفعل لابد لـه من فاعل لئلا يبقى الفعل حديثا من غير محدث عنـه ، فاذا حذف من اللفظ وجب أن يقام اسم آخر مقامـه ليكون الفعل حديثا .

قال عبد الباقى (٧٦٨) : انما كان المفعول أولى بالاقامة من غيره لأنـه أقرب الفضلات الى الفاعل .(٧٦٩)

---

(٧٦٧) وانظر ابن يعيش ٧ / ٦٩ ، ٧٠ ، والهمع ١ / ١٦١ ، ١٦٢ والأشمونى ٢ / ٦١

(٧٦٨) هو : عبد الباقى بن محمد بن الحسن بن عبد الله النحوى ، قرأ على الفارسى وغيره ، ومن مصنفاتـه : الداوة واشتقاقها ، وشرح حروف العطف وغيرها .
توفى نيف وتسعين وثلاثمائة أنظر ترجمتـه فى بغية الوعاه ٢ / ٧١ .

(٧٦٩) اختلف النحاة فى إقامة غير المفعول بـه مقام الفاعل مع وجوده إلى ثلاثة مذاهب :
الأول : مذهب البصريين لا يجوز لأنـه شريك الفاعل الثانى : مذهب الكوفيين والأخفش وابن مالك أنـه لا يجوز لوروده ، قرأ أبو جعفر " ليُجزَى قوماً بما كانوا يكسبون "
الثالث : جواز ذلك اذا تأخر المفعول بـه . نقلـه ابن الدهان عن الأخفش
أما إذا فقد المفعول بـه جاز اقامة غيره مقامـه من مصدر أو ظرف أو مجرور بشروط خاصة .

الثالث : قولـه : (وأسند إليـه) .

اعلم أن المراد بالاسناد جعل الفعل حديثا عن اسم المفعول ، وقد عرفت علة ذلك (٧٧٠) .

وفي قولـه : أسـند اليـه ضميران :

الأول منهمـا : مستتر فاعل " أسند " ، ويرجع إلى الفعل .

والآخـر : مجرور بإلى يعود إلى اسم المفعول الذى أقيـم مقام الفعل .

الرابع : قولـه : (معدولا عن صيغة فَعَلَ) .

اعلم أن الموجب لمخالفة صيغة الفعل ما ذكرنـاه من محذور الالتباس (٧٧١) .

ولقائل أن يقول : إن الأفعال المخبر بها عما لم يسم فاعله غير منحصرة فى فُعِلَ ، بل هـى متشعبة تنتهى أصولها الى أربعة وثلاثين بناء ، ومنها ما هو صحيح ، ومنها ما هو معتل الفاء ، ومنها ما هو معتل العين ، ومنها ما هو معتل اللام ، ولكل واحد فى بنائـه للمفعول بـه فى الماضى ، وفى المستقبل بناء يخصـه سنشير إليـه .

وحينئذ لا يكون قولـه : معدولا بـه عن فَعَلَ إلى فُعِل وافيا بالمقصود ، وشاملا لجميـع الأبنيـة .

قولـه : (ويسمى فعل مالم يسم فاعلـه) .

اعلم أن الضمير المستكن فى " يسمى " يرجع الى الفعل ، وأما الاسم المرتفع بـه فيسمـى المفعول الذى لم يسم مـن فعل بـه ، ووجـه التسمية بذلك ظاهر ، وسيبويه يسميـه فعل المفعول بـه ، ويسمى فعل ما سمى فاعلـه فعل الفاعل (٧٧٢) .

= أنظر تفصيل هذه المسألة فى : المقتضب ٤/ ٥٠ ، شرح الكافية ١/ ٧٥ ، الهمع ١/ ١٦٢ ، ١٦٣ ، والأشمونى ٢/ ٦٧ ، ٦٨

(٧٧٠) لأن الذى كان منصوبا قد ارتفع باسناد الفعل إليـه على معنى أن الفعل صار حديثا عنـه . أنظر ص ١٨٥ ، ١٨٦

(٧٧١) لئلا يلتبس المفعول بالفاعل . أنظر ص ١٨٧ .

(٧٧٢) والمبرد يسميـه المفعول الذى لا يذكر فاعلـه . أنظر سيبويـه ١/ ١٩ ، والمقتضب ٤/ ٥٠ .

قال عبد المجيد : ان جمهور النحويين يسمون هذا الفعل فعل المفعول به لأنه قد كان للفاعل ، فحذف ، وغُيِّرَ لفظ الفعل بالحركات ، والمعنى فيها واحد ، فالذى يرفع بالفعل هو الذى شغل الفعل به سواء كان فاعلا أو مفعولا أقيم مقام الفاعل ، ومعنى شغل الفعل به انك تجعله خبرا له غير مستغن عنه ، لأنك إذا قلت : ضُرِبَ زيد لم تستغن بغيره ، لو شغلت الفعل بغيره لنصبته كقولك : ضرب زيد عمرا .

قوله : (والمفاعيل سواء فى صحة بنائه لها) .

اعلم أن الضمير المفرد المذكر فى " بنائه " يرجع إلى الفعل ، والضمير المجموع المؤنث فى " لها " يرجع إلى المفاعيل الخمسة إلا ما استثناه من الصور ، والمعنى أنه يجوز أن تقيم المصدر ، والظروف من الأزمنة ، ومن الأمكنة مقام الفاعل فى هذا الباب إذا جعلتها مفعولات على السعة نحو قولك : سِير بزيدٍ سَيْرٌ شديد ، وضرب من أجل زيد عشرون سوطا ، واختُلِفَ إليه شهران ، ومُشِىَ به فرسخان

وقد يجوز نصبهما فى هذا الموضع ، وان كنت لم تقم المجرور مقام الفاعل ، أعنى قولك : بزيد ، على أن تحذف ما يقوم مقام الفاعل ، وتضمره .(٧٧٣)

قال ابن السراج : وهذا [المضمر] على ضربين :(٧٧٤)

إما أن يكون الذى [قام مقام الفاعل] مصدرا استغنى عن ذكره بدلالة الفعل عليه / ، ٢٧٤ ظ

واما أن يكون مكانا دخل عليه الفعل أيضا إذ كان الفعل لا يخلو من أن يكون فى مكان ، كما أنه لابد من أن يكون مشتقا من مصدر نحو قولك : سير بزيد فرسخا ، أضمرت السير ، لأن الفعل يدل على المصدر ، فيكون ذكر الفعل ذكرا للمصدر ، كما تقدم بيانه غير مرة .(٧٧٦)

---

(٧٧٣) وانظر المقتضب ٤/ ٥١ وما بعدها ، وابن يعيش ٧/ ٧٢

(٧٧٤) نقص فى الأصل .   (٧٧٥) نقص فى الأصل .

(٧٧٦) أنظر الأصول لابن السراج ١/ ٩٦ (رسالة) ، والمقتضب ٤/ ٥١ .

فيكون " سِيرَ " دالا على السَّيْرِ ، وكأنك قلت : سِيرَ السيرُ بزيد فرسخا ، ثم حذفت السير ، ولم تحتج إلى ذكره معه كما تقول : من كذب كان شرا له ولم تذكر الكذب ، تريد كان الكذب شرا له لأن[(٧٧٧)] " كذب " قد دل عليه ، وأما الذى يدل عليه الفعل من المكان فأن تضمر فى هذه المسألة ما يدل عليه " سير نحو الطريق " وما أشبهه من الأمكنة ، الا ترى أن السير لابد من أن يكون فى طريق وكأنك قلت : سير عليه الطريق فرسخا ، ثم حذفت الطريق لعلم المخاطب به ، فقد صار فى قوله : سير بزيد ثلاثة أوجه :

أجودها أن تقيم " بزيد " مقام الفاعل ، فيكون موضعه رفعا ، وإن كان مجرورا فى اللفظ[(٧٧٨)] .

والوجه الثانى : يليه فى الجودة أن تريد المصدر ، فتقيمه مقام الفاعل فتحذفه[(٧٧٩)] .

والوجه الثالث : وهو أبعدها أن تريد المكان ، فتقيمه مقام الفاعل ، ثم تحذفه ، وعليه فقس[(٧٨٠)] .

وكلام المصنف مقتضاه أثبات المساواة والمماثلة بين المفاعيل التى تقام مقام الفاعل فى مجرد جواز ذلك من حيث الصناعة لاغير ، لكن قد يكون بعضها أولى باقامته مقام الفاعل من بقية المفاعيل المذكورة معه كما ذكرناه .

قوله : (الا المفعول الثانى فى باب علمت) .

اعلم أن الاستثناء متصل ، والمستثنى منه المساواة فى أصل جواز الإقامة مقام الفاعل وهى أربع :

---

(٧٧٧) فى الأصل (لا)

(٧٧٨) وانظر المقتضب ٥٢/٤

(٧٧٩) وقال المبرد " واعلم أنك اذا قلت : سير بزيد سيرا ، فالوجه النصب لأنك لم تفد بقولك : سير شيئا لم يكن فى سير أكثر من التوكيد .
فان وصفته فقلت : سيرا شديدا أو هينا ، فالوجه الرفع ، لأنك لما نعته قربته من الأسماء ، وحدثت به فائدة لم تكن فى سير "
أنظر المقتضب ٥٣/٤ ، وشرح الكافية للرضى ٧٦/١ .

(٧٨٠) وانظر المقتضب ٥٣/٤ ، وشرح الكافية للرضى ٧٦/١ .

الأولى : المفعول الثانى فى باب علمت .

تقول : علمت زيدا منطلقا ، فـ " زيد " المفعول الأول ، و " منطلقا " المفعول الثانى .

فإن أردت أن تبنى الفعل لما لم يسم فاعله ، وتقيم المفعول الأول مقام الفاعل جاز ،

فتقول : عُلِمَ زيدٌ منطلقا برفع " زيد " بأنه الفاعل وتترك " منطلقا " منصوبا على أنه

مفعول به ، ويكون الكلام منتظما ومستقيما ، وان رمت أن تقيم المفعول الثانى مقام الفاعل ،

وتقول : عُلِمَ منطلقٌ زيدا ، أو علم زيدا منطلق لم يجز ذلك (٧٨١) .

قال أبو محمد : إنما امتنع هذا لأن المفعول الثانى بمنزلة المفعول غير الصحيح ألا ترى

أنك إذا قلت : علمت زيدا منطلقا كان بمنزلة قولك : علمت زيدا على الانطلاق ، واذا اجتمع

مفعولان أحدهما : صحيح والآخر على خلافه تعين جواز إقامة المفعول الصحيح مقام

الفاعل وامتنع إقامة غير الصحيح مقام الفاعل كما سيرد عليك تقريره فيما بعد (٧٨٢) .

وقال عبد المجيد : إنما امتنع ذلك لأن الانطلاق فى المعنى مسند إلى زيد فى قولك :

زيد منطلق ، فاذا أدخلت " علمت " على هذه الجملة الاسمية صار المسند مسندا إليه

فى جملة واحدة (٧٨٣) .

وقد أشار بعضهم إلى هذا المعنى بعبارة أخرى ، وقال : انما امتنع أن يقع المفعول الثانى

فاعلا لأن الأفعال تدخل على المبتدأ والخبر ، والمفعول الثانى فى باب علمت خبرا لمبتدأ

فى المعنى ، فلو أقيم مقام الفاعل صار مخبرا عنه بالفعل ، وأنه باطل لأنه يصير الخبر

مخبرا عنه ، وأنه خلاف الأصل (٧٨٤) .

وقد نص صاحب الإقناع على جواز الإسناد إلى المفعول [الثانى] (٧٨٥)

---

(٧٨١) وقال الرضى " والمتقدمون منعوا من قيام ثانى مفعولى علمت مطلقا ... الخ "
أنظر شرح الكافية ١/٧٤ ، ٧٥ ، والهمع ١/١٦٢ ، والأشمونى ٢/٦٩ ، ٧٠

(٧٨٢) أنظر ص ١٩٦

(٧٨٣) وانظر شرح الرضى للكافية ١/٧٤ ، ٧٥

(٧٨٤) وانظر ابن يعيش ٧/٧٢ ، والهمع ١/١٦٢ .

(٧٨٥) هذه الكلمة يقتضيها المعنى وغير موجودة فى الأصل المخطوط
" ولما كان كتاب " الاقناع " للسيرافى من الكتب التى لم يعثر عليها بعد فاننا
لا نستطيع التحقق من نص السيرافى على جواز الإسناد إلى المفعول الثانى فى
باب علمت .

وقال غيره يجوز الإسناد إلى كل واحد منهما إلا أن المفعول الأول أولى بإقامته مقام الفاعل .[(٧٨٦)]

الثانية : من صور الاستثناء : المفعول الثالث في باب أعلمت في قولك : أعلمت زيدا عمرا منطلقا ، يمتنع اقامة " منطلقا " مقام الفاعل ، وهو إسناد العلم إليه إذا بنيت الفعل لما لم يسم فاعله ، فلا يجوز أن تقول : أُعلِمَ زيداً عمرا منطلق[(٧٨٧)] ، لما ذكرناه من الوجوه الثلاثة في الصورة المتقدمة .

الثالثة : من الصور المستثناة : المفعول له .

تقول : ضربت زيدا تأديبا له ، فإذا بنيت الفعل لما لم يسم فاعله جاز أن تقيم المفعول به ، وهو " زيد " مقام الفاعل ، وترفعه وامتنع أن تقيم " تأديبا " مقام الفاعل ، وترفعه باسناد الفعل إليه لأن لام التعليل مقدرة في المفعول له ، والمعنى ضربته لأجل التأديب ولأنه جواب عن سؤال مقدر ، وهو السؤال عن علة الضرب ، فإذا بنيت الفعل للمفعول ، وأسندته إليه لم يفهم من ظاهر الكلام وتمامه ما ذكرناه من الأمرين ، واختل المعنى الذي وضع له ، وقد أشار ابن السراج إلى هذه العلة .[(٧٨٨)]

الرابعة : من صور الاستثناء : المفعول معه نحو قولك : سارت أسير والنيل .

وقد عرفت في مباحث المفاعيل أن الواو الكائنة فيه بمعنى مع .

= ونقل السيوطي في الهمع ١٦٢/١ عن أبي حيان قوله : " فان عدم المفعول الأول ، ونصب الجملة ، فمقتضى مذهب الكوفيين الجواز نحو عُلِمَ أيهم أخوك ، وصرح به السيرافي والنحاس ومنعه الفارسي "

(٧٨٦) وانظر الهمع ١٦٢/١

(٧٨٧) في الأصل (منطلقا)

(٧٨٨) وهي : تقدير لام التعليل ، وكونه جوابا عن سؤال مقدر

وانظر أصول ابن السراج ٤١/١ (رسالة) ، وابن يعيش ٧٢/٧ .

ويمتنع إقامته مقام الفاعل ، ورفعه بإسناد الفعل إليه ، لأنك إن حذفت الواو خرج المفعول معه عن كونه مفعولا معه ، وإن لم تحذفها امتنع بناء الفعل لما لم يسم فاعله ، لأنه يكون عطفا على غير معطوف عليه . (٧٨٩)

قال عبد المجيد : إنما امتنع إقامته مقام الفاعل لأن معنى كونه مفعولا معه أنه مشترك بينهما وبين فاعل في الفعل ، فلو حذف الفاعل من الكلام ، وأقيم المفعول مقامه ذهبت المشاركة ، وخرج المفعول معه عن كونه مفعولا معه ، فكذلك امتنع أن يسند إليه الفعل . (٧٩٠)

وقد أورد المصنف أمثلة ما يستقيم إقامته مقام الفاعل من المفاعيل وهي أربعة :

أولها : قوله : (ضُرِبَ زيد) .

الشاهد فيه : أن الاصل / ضَرَبَ عمرو زيدا ، فحذف الفاعل وأقيم المفعول الصحيح وهو " زيد " مقام الفاعل ، وشغل الفعل به وصار خبرا عنه .

وثانيها : (سِيرَ سَيْرٌ شديدٌ) .

الشاهد فيه : أن الأصل سَارَ زيد سيرًا شديدًا ، فلما حذف أسند الفعل إلى المصدر ، وارتفع المصدر به ، وصار الفعل خبرا عنه .

---

(٧٨٩) وأضاف ابن يعيش على هذه الصور الأربع الحال والتمييز

قال ٧/ ٧٢ " وكذلك الحال والتمييز والمفعول له والمفعول معه لا يقام شيء منها مقام الفاعل ، فأما الحال والتمييز فلا يجوز أن يجعل شيء منهما في موضع الفاعل ، فإذا قلت : سير بزيد قائما ، وتصبب بدن عمرو عرقا ، فلا يجوز أن تقيم قائما أو عرقا مقام الفاعل لأنهما لا يكونان إلا نكرتين ، والفاعل وما قام مقامه يضمر كما يظهر ، والمضمر لا يكون الا معرفة "

وأجاز الكسائي نيابة التمييز ، فتقول في : امتلأت الدار رجالا أمتلىء رجالٌ .

أنظر الهمع ١/ ١٦٤ ، والأشموني ٢/ ٧٠

(٧٩٠) وفي ابن يعيش ٧/ ٨٢ " وأما المفعول معه فلا يجوز أيضا أن يقوم مقام الفاعل في مالم يسم فاعله ، لأنهم قد توسعوا فيه ، وأقاموا واو العطف فيه مقام مع ، فلو توسعوا فيه وأقاموه مقام الفاعل لبعد عن الأصل ، وبطلت الدلالة على المصاحبة ، ويكون تراجعا عما اعتزموه ، ونقضا للغرض الذي قصدوه "

وانظر الهمع ١/ ١٦٤ .

ولا يجوز إقامة مجرد المصدر مقام الفاعل ، فلا يجوز أن تقول : سِيرَ سيرٌ ، لأنه لا فائدة فيه لأن قولك : سِيرَ يدل على أنه وقع سَيْرٌ ، لأن الفعل يدل على مصدره ، وانما يقام مقام الفاعل المصدر الموصوف ، أو المثنى ، أو المجموع ، أو المحلى بلام العهد نحو : ضرب به ضربتان ، وثلاث ضربات ، وسير السير (٧٩١) .

وثالثها : قوله : (سِيرَ يومُ الجمعةِ) .

الشاهد فيه : أن الأصل : سار خالد يومَ الجمعة ، فـ " يوم " منصوب بأنه ظرف زمان ، فإذا حذفت الفاعل ، وأسندت الفعل إلى اليوم رفعته به ، وصار الفعل حديثا عنه ، وتم الكلام بذلك ، وقلت : سير يوم الجمعة (٧٩٢) .

ورابعها : قوله : (سِيرَ فرسخان) .

الشاهد فيه : أنه أقيم ظرف المكان مقام الفاعل ، وارتفع بالفعل على الوجه الذى عرفته .

وقد اشتركت هذه الصور الأربعة فى أنه لم يجتمع فيها المفعول الصحيح مع غير الصحيح كما تراه .

قال ابن السراج : وأما الحال والتمييز فلا يجوز أن يجعل واحد منهما فى محل الفاعل اذا قلت : سير بزيد قائما ، أو تصبب بدن زيد عرقا فلا يجوز أن تقيم " قائما " و " عرقا " مقام الفاعل لأنهما لا يكونان إلا نكرة ، والفاعل وما قام مقامه يضمر كما يظهر ، والضمر لا يكون إلا معرفة (٧٩٣) .

---

(٧٩١) وانظر المقتضب ٤/٥٣ ، وابن يعيش ٧/٧٢ ، الهمع ١/١٦٣ .

(٧٩٢) وفى المقتضب ٤/٥٣ " والظروف بهذه المنزلة ، لو قلت : سير بزيد مكانا أو يوما ، لكان الوجه النصب .

فإن قلتَ : يوم كذا ، أو يوما طيبا ، أو مكانا بعيدا أختير الرفع لما ذكرت لك " .

وانظر شرح الكافية للرضى ١/٧٦

(٧٩٣) أنظر أصول ابن السراج ١/٤١ (رسالة)

وقد أجاز قوم فى : كان زيد قائما أن يردوه إلى مالم يسم فاعله فيقولون : كِينَ قائم .(٧٩٤)

قال أبو بكر : وهذا عندى لا يجوز من قبل أن كان فعل غير حقيقى وانما يدخل على المبتدأ والخبر ، فالفاعل غير فاعل فى الحقيقة ، والمفعول غير مفعول على الصحة ، فليس فيه مفعول يقام مقام الفاعل .(٧٩٥)

قوله : (وإذَا كَانَ للفِعْلِ غيرُ مَفْعُولٍ ، فَبُنِىَ لواحدٍ بَقِىَ مَا بَقِىَ عَلَى انتِصَابِهِ) .(٧٩٦)

يريد أنه إذا ذكر فى بعض الصور مفاعيل متعددة لا يقوم مقام الفاعل الا واحد منها ، وتبقى بقيتها منصوبة على ما كانت عليه ، لأن الفعل لا يكون له الا فاعل واحد ، ويمنع اسناده الى فاعلين مستقلين بالاسناد ، والمذكور من صوره ثلاث :

الأولى : ما يكون الفعل فيها متعديا إلى مفعولين ، ويجوز الاقتصار على أحدهما .

(كقولك : أعطى زيد درهما)

الشاهد فيه : أن الفعل الذى هو " أعطى " يتعدى الى مفعولين يجوز الاقتصار على أحدهما ، واسقاط الآخر كما بيناه فيما تقدم ،(٧٩٧) فإذا أردت أن ترد الفعل الذى هذا شأنه إلى بناء فعل مالم يسم فاعله غيرت بناءه ، وأسندته إلى أى المفعولين شئت ، ورفعته باسناد الفعل إليه ، وتركت المفعول الآخر منصوبا على ما كان عليه ، فتقول : أعطى الدرهم زيدا ، وان شئت قلت : أعطى زيد درهما .

---

(٧٩٤) قال السيوطى فى الهمع ١٦٤/١ " اذا جوزنا بناء كان للمفعول فقد اختلف فيما يقام مقام المرفوع فقيل ضمير مصدرها ، ويحذف الاسم والخبر ، وعليه السيرافى وابن خروف وقيل ظرف أو مجرور معمول لها بناء على أنها تعمل فيهما ، ويحذف الاسم والخبر أيضا ، وعليه ابن عصفور ، وجوز الفراء اقامة الخبر المفرد نحو كين قائم فى كان زيد قائما ، وجوز أيضا اقامة الفعل فى كان زيد يقوم أو قام ، فيقال : كين يقام ... الخ "

وانظر الاشمونى ٢ / ٧٠

(٧٩٥) أنظر أصول ابن السراج ١ / ٤١ .

(٧٩٦) فى الأصل (الفعل)

(٧٩٧) وانظر سيبويه ١ / ١٩ ، والمقتضب ٤ / ٥٣ ، وابن يعيش ٧ / ٧٢ ، والأشمونى ٢ / ٦٨ ، ٦٩ .

الثانية : ما يكون الفعل فيها يتعدى إلى مفعولين ، ولا يجوز الاقتصار على أحدهما نحو قولك : علمت أخاك منطلقا .

الشاهد فيه : أنه يجوز لك أن تقيم المفعول الأول مقام الفاعل ، وتجعل الفعل حديثا عنه ، فتقول : عُلِمَ أخوك منطلقا ، ويمتنع أن تقيم المفعول الثانى ، وهو " منطلق " مقام الفاعل لما ذكرناه فى الفصل المتقدم (٧٩٨)

الثالثة : ما يكون الفعل فيها متعديا إلى ثلاثة مفاعيل نحو : أعلمت زيدا عمرا خيرَ الناس.

الشاهد فيه : أنه يجوز أن تقيم المفعول الأول مقام الفاعل ، وتترك المفعولين الأخيرين على ما كانا عليه من النصب ، فتقول : أُعلِمَ زيد عمرا خيرَ الناس ، ويمتنع إقامة المفعول الثالث مقام الفاعل لما عرفته .

إذا عرفت هذا فقول المصنف : (وإذا كان للفعل غير مفعول) لابد فيه من إضمار ، والمعنى غير مفعول واحد ، بل مفعوله اثنان أو ثلاثة كما بيناه .

قوله : (وللمفعول به المُتَعَدَّى إليه بغير حرف من الفضل على سائر ما بُنى له أنه متى ظُفِر به فى الكلام ، فممتنع أن يسند إلى غيره)

اعلم أن قوله : المُتعدَّى بفتح الدال على البناء للمفعول ، والضمير فى " له " يرجع إلى المفعول ، والمعنى : أنه إنما يجوز أن يسند الفعل المبنى لما لم يسم فاعله إلى الجار والمجرور ، وغيره من الفضلات عند عدم المفعول به الصحيح وهو الذى يتعدى إليه الفعل بنفسه ، أمّا إذا كان الفعل متعديا بنفسه إلى المفعول به ، فإنه لا يجوز أن يسند إلى غيره من المنصوبات (٧٩٩) .

فلا يقال : ضُرِبَ زيدا ضربٌ شديدٌ بنصب زيد ، ورفع المصدر ، ولا ضُرِبَ بكرا يومُ الجمعة ، ولا ضُرِبَ بشرا أمامُ الأمير ، ولا دُفِعَ إلى زيد المالَ بنصب المال ، وانما يسند الفعل إلى المفعول به الذى تعدى إليه بنفسه ، فيقال : ضُرِبَ زيدٌ ضربا شديدا يومَ الجمعة

(٧٩٨) أنظر ص ١٩٠ ، ١٩١

(٧٩٩) أنظر تفصيل هذه المسألة فى : المقتضب ٤/ ٥٠ ، وشرح الرضى للكافية ١/ ٧٥ ، والهمع ١/ ١٦٢ ، ١٦٣ ، والأشمونى ٢/ ٦٧ ، ٦٨ .

أمام الأمير ، ودفع المال الى زيد (٨٠٠) .

قوله : (تقول : دُفِعَ المالُ إلى زيد ، وبُلِغَ بعطائك خمسمائة برفع المال ، وخمسمائة ، ولو ذهبت تنصبهما مسندا الى زيد ، وبعطائك قائلا : دفع الى زيد المالَ ، وبلغ بعطائك خمسمائة ، كما تقول : منح زيد المالَ ، وبُلِّغَ عطاؤك خمسمائة خرجت عن كلام العرب) (٨٠١) .

اعلم أن مضمون هذا الكلام يرجع إلى أنه اذا اجتمع فى الكلام مفعولان تعدى (٨٠٢) الفعل الى أحدهما بنفسه ، والى الآخر بحرف الجر ، تعين اسناد الفعل الى المفعول الأول دون الثانى .

واحتج أبو سعيد على هذه الدعوى ، وقال : إنك إذا أقمت حرف الجر مقام الفاعل ، فالمعنى أنك تخبر عن الاسم المجرور بالفعل الذى لم يسم فاعله / والحرف لا يخبر عنه ، وإنما يخبر عن الاسم ، فإذا أقيم الحرف مقام الفاعل فالمعنى المراد هو الاخبار عن الاسم المجرور ، كما أنك اذا قلت : ما قام من أحد ، وما خرج من رجل ، فالمقصود بأنه فاعل الذى بعد " من " ، وكذا قوله : "وَكَفَى بِاللهِ شَهِيدًا" (٨٠٤) المقصود الاسم الذى بعد الباء بأنه الكافى (٨٠٥) .

٢٧٥ ظ

فلما كانت الأسماء هى المقصودة ببنية الأفعال لها ، والأخبار أفعال عنها فى التحقيق ، لا عن حروف الجر ، فاذا اجتمع اسم ليس فيه حرف جر ، واسم فيه حرف جر كان الاسم الذى لا حرف فيه أولى بأن يقام مقام الفاعل لأنه يجتمع له المعنى واللفظ ، وهذه الأولوية متفق عليها ، لكن مذهب البصريين أنه يتعين اقامة المفعول الصحيح مقام الفاعل . ومذهب أهل الكوفة أنه لا يتعين لذلك بل يجوز اسناد الفعل أيضا الى غير الصحيح ، وان لم يكن مختارا ، واحتجوا على جواز ذلك بقول الشاعر (٨٠٦) :

---

(٨٠٠) وانظر ابن يعيش ٧/ ٧٤ (٨٠١) فى المفصل ص ٢٥٩ (خمس المائة)

(٨٠٢) (تعدى) مكررة فى الأصل . (٨٠٣) فى الأصل (هذا)

(٨٠٤) سورة النساء الآية ٧٩ ، ١٦٦ ، وسورة الفتح الآية ٢٨
وانظر سيبويه ١/ ١٧ ، والمغنى ١/ ١٠٦

(٨٠٥) أنظر شرح السيرافى ٢/ ٢٢٤ وما بعدها . (رسالة)

(٨٠٦) هو : جرير من قصيدة له يهجو بها الفرزدق ، ومطلعها :

[٢٣] وَلَوْ وَلَدَتْ قُفَيْرَةُ جِرْوَ كَلْبٍ ... لَسُبَّ بِذَلِكَ الجِرْوِ الكِلَابَا (٨٠٧)

الشاهد فيه : أنه أقام المفعول غير الصحيح وهو " بذلك " مقام الفاعل وترك المفعول به الصحيح ، وهو " الكلاب " منصوبا ، ولم يقمه مقام الفاعل .

ويجوز أن يكون الفعل المبنى للمفعول ، وهو " سُبَّ " مسندا إلى المصدر المُحلَّى بلام العهد ، ويكون التقدير : لَسُبَّ السَّبُّ مبالغة .

قال الخضرى : وأحسن من ذلك أن ينصب " الكلاب " على التشبيه بالمفعول به لما أضمر " السب " وجعله المسبوب مبالغة ، فنصب على التشبيه (٨٠٨) .

كما جاء فى الحديث " إنَّ امرأةً كانت تُهَرَاقُ الدماءَ (٨٠٩) "

" أقلّى اللوم عاذل والعتابا ... وقولى إن أصبت لقد أصابا
انظر معاهد التنصيص ١/٢٢٨ ، وشرح ابن يعيش ٧/٧٥ .

(٨٠٧) بحره الوافر ، واستشهد به الكوفيون وبعض المتأخرين على أنه يجوز انابة الجار والمجرور عن الفاعل مع وجود المفعول به الصريح .
وقيل : هذا من أقبح الضرورة ، ومثله لا يعتد به أصلا ، بل لا يثبت الا شاذا محتقرا .
وقال ابن يعيش " فقد حمله بعضهم على الشذوز من اقامة المصدر مقام الفاعل مع وجود المفعول به ، وهو الكلاب ، وقد تأوله بعضهم بأن جعل الكلاب منصوبا بولدت ، ونصب جرو كلب على النداء وحينئذ يخلو الفعل من مفعول به ، فحسن اقامة المصدر مقام الفاعل ويكون التقدير : فلو ولدت قفيرة الكلاب يا جرو كلب لسب السب بذلك " .
وقفيرة ـ مصغر ـ اسم أم الفرزدق ، ويروى فكهية وهو تحريف
وفى ابن يعيش " فقيرة " وهو خطأ فى الضبط ، وصدر البيت " فلو ولدت "
وانظر شرح المقدمة النحوية لابن باب شاذ ص ٣٣٣ ، ٣٣٤ ، وابن يعيش ٧/٧٥ ، ٧٦ ، الهمع ١/١٦٢ .

(٨٠٨) وقيل منصوب على الذم انظر هامش ابن يعيش ٧/٧٥

(٨٠٩) جاء فى اللسان " وفى حديث أم سلمه " إنَّ امرأةً كانت تُهَرَاقُ الدمَ " هكذا جاء على ما لم يسم فاعله ، والدم منصوب أى : تهراق هى الدم ، وهو منصوب على التمييز ، وان كان معرفة ، وله نظائر أو يكون قد أجرى تهراق مجرى نُفِسَت المرأة غلاما ، ونُتِجَ الفرس مهرا ، ويجوز رفع الدم على تقدير : تُهَرَاقُ دماؤها ،

والأصل ان امرأة كانت تهراق دماؤها ، فلما جعلت المرأة هي المهراقة مبالغة ، ورفع ضميرها بتهراق ، نصب الدماء على التشبيه بالمفعول به على جهة البيان بحقيقة المهراق .

وقال ابن باب شاذ (٨١٠) : ان الكلاب منصوب بـ " ولدت " ، و " جرو كلب " منصوب على النداء (٨١١) .

فنعود الى شرح المتن ، ونقول : قد أورد المصنف من صور ذلك صورتين :

الأولى قوله : (دُفِعَ المالُ إلى زيد) .

الشاهد فيه : أن المفعول الصحيح فيه أقيم مقام الفاعل دون الجار والمجرور بيان ذلك أن " دفع " يتعدى بنفسه الى مفعول واحد ، فاذا أردت تعديته الى مفعول ثان لم يكن بد من حرف الجر ، وهو الى فاذا رمت بناء الفعل للمفعول به أسندته الى المفعول به الصحيح وارتفع به ، وبقي الجار والمجرور في محل النصب ، فتقول : دفع المال الى زيد ، برفع المال ، فلو عكست ، وأقمت الجار والمجرور مقام الفاعل ، ونصبت المال بأنه المفعول كان ممتنعا عند أهل البصرة ، وجائزا عند الكوفيين كما عرفته .

الثانية : قوله : (بُلِغَ بعطائك خمسمائة) .

الشاهد فيه : أن " بلغَ " لا يتعدى إلا إلى مفعول واحد لاغير تقول : بَلَغْتُ المنزلةَ والبلدَ ، فإذا قصدت أن تعديه الى مفعولين أدخلت حرف الجر على المفعول الثاني ، وقلت : بلغت بعطائك خمسمائة ، فاذا استغنيت عن ذكر الفاعل أقمت المفعول الصحيح ،

= وتكون الألف واللام بدلا من الاضافة كقوله تعالى " أو يعفو الذي بيده عقدة النكاح " أي عقدة نكاحه أو نكاحها .

والهاء في هَراق بدل من همزة أَرَاق الماءَ يُرِيقُه ، وهَرَاقَهُ يُهَرِيقُهُ بفتح الهاء هَرَاقَةً " أنظر اللسان مادة " هرق " ٦/٤٦٥٥ .

(٨١٠) هو أبو الحسن طاهر بن أحمد المصري ابن باب شاذ ، وباب شاذ معناها الفرح والسرور ، وأصله من الديلم ، ولد ونشأ بمصر ، ثم وفد الى العراق لتجارة اللؤلؤ ، وله مصنفات نحوية كثيرة منها : شرح الجمل للزجاجي ، وشرح الأصول لابن السراج ، والمحتسب والمقدمة النحوية وشرحها وغيرها ، توفي سنة ٤٦٩ هـ وقيل سنة ٤٧٠ هـ ، أنظر ترجمته في البغية ٢ / ١٧ ، نشأة النحو ص ١٨٣

(٨١١) قال ابن باب شاذ في شرح المقدمة النحوية ص ٣٣٣ ، ٣٣٤ " أي لَسَبَّ السَّبَّ وحقه أن يرفع الكلاب ، ولكنه قد حمل الكلاب على أنه منصوب بولدت ، ويكون =

وهو " خمسمائة "(٨١٢) مقام الفاعل ، وأسندت الفعل اليه ، ورفعته ، وبقى الجار والمجرور وهو " بعطائك " فى محل النصب بأنه المفعول به ، وقلت : بلغ بعطائك خمسمائة برفع الاسم المضاف وهو " خمس " فلو عكست وأقمت الجار والمجرور مقام الفاعل ، ونصبت المضاف ، وهو خمس ، كان فيه من الاختلاف ما حكيناه فى الصورة الأولى .

قوله : (ولو ذهبت تنصبهما مسندا الى زيد وبعطائك قائلا : دفع الى زيد المالَ ، وبلغ بعطائك خمسمائة) .

اعلم أن الضمير المثنى فى قوله : " تنصبهما " يرجع الى " المال " فى الصورة الأولى ، والمضاف وهو " خمس " فى الصورة الثانية ولقائل أن يقول : فى عبارة المصنف نظر ، فان مقتضاها أن يكون الفعل فى الصورة الأولى مسندا الى مجرد الاسم المجرور ، وهو زيد دون حرف الجر الذى هو " الى " وفى الصورة الثانية هو مسند الى مجموع الجار والمجرور ، وهو بعطائك ، وليس الأمر كذلك ، فكان الواجب أن يقول : مسندا الى " [إلى](٨١٣) زيد بتكرير حرف الجر الذى هو الى ، لابد من اعتقاد ذلك ، ولعله سهو من الناسخ .

قوله : (كما تقول : منح زيد المال ، وبُلِّغ عطاؤك خمسمائة خرجت عن كلام العرب) .

اعلم أن اللام هاهنا فى " بلغ " مشددة ، وفيما قبله مخففة تقول : بلغت البلد بتخفيف اللام ، فيتعدى الى مفعول واحد لاغير ، فان شددت اللام تعدى الى مفعولين نحو قولك : بلّغتَ زيدا البلد .

= جرو كلب نداء ، كأنه قال : ولو ولدت قفيرة الكلاب يا جرو كلب لسب السب بذلك الجرو ، وليس من الأصل المقدم ، لأنه لا يقام مع وجود المفعول به الصريح مصدر ولا غيره " .

(٨١٢) فى الأصل (خمس) . (٨١٣) نقص فى الأصل .

(٨١٤) فى الأصل (بعطائك)

ولم يشر ابن يعيش فى شرحه الى الاختلاف بين " بَلَغَ " الأولى ، وبُلِّغَ الثانية فالأولى فعلها المبنى للمعلوم متعد الى مفعول واحد ، والثانية فعلها متعد الى اثنين .

انظر ابن يعيش ٧ / ٧٤

والمعنى : أنك لو أقمت ما يتعدى بحرف الجر الى المفعول الثانى مما يتعدى بغيره فى إقامة أى المفعولين شئت مقام الفاعل خرجت عن كلام العرب .

ولقائل أن يقول : كيف يكون خارجا عن كلام العرب ، وقد ورد فى الشعر واتفق أهل الكوفة على جواز ذلك (٨١٥) ؟

قوله : (ولكن إنْ قصدتَ الاختصارَ على ذكر المدفوع إليه ، والمبلوغ به قلتَ : دُفِعَ الى زيد ، وبُلِغَ بعطائك) .

اعلم أنه لما ذكر أول الفصل أن المفعول به إذا كان صحيحا امتنع إقامة غيره من الفاعل مقام الفاعل ، قال بعده ، فإن لم يكن فى الكلام مفعول صحيح استقام إقامة ذلك الغير مقام الفاعل لأن الذى منعه من ذلك وجود المفعول الصحيح ، وقد زال المانع ، وساغت إقامته مقام الفاعل .

والمذكور من ذلك صورتان :

الأولى : (دُفِعَ إلى زيد) .

الشاهد فيه : أن المفعول غير الصحيح قد أقيم مقام الفاعل ، وأسند الفعل المبنى للمفعول إليه لخلو الكلام عن المفعول الصحيح ، وهو المدفوع ، لأن مقصود المتكلم إنما هو الاخبار عن ذكر المدفوع / إليه دون ذكر المدفوع ، فلذلك اختصر الكلام ، وأسقط ذكر المال المدفوع من الكلام . ٢٧٦ / ظ

الثانية : قوله : (بُلِغَ بعطائك) .

الشاهد فيه : أنه أقيم الجار والمجرور ، وهو بعطائك مقام الفاعل ، وأسند الفعل إليه ، لأن غرض المتكلم لم يتعلق بذكر مقدار العطاء ، فلذلك أسقط من كلامه ، والموجب لصحة ذلك ما ذكرناه فى الصورة المتقدمة ، فإن قلت : القائم مقام الفاعل مجموع الجار والمجرور أم أحدهما ؟ .

قلتُ : للنحويين فى ذلك ثلاثة أقوال :

(٨١٥) ويقول ابن يعيش ٧/٧٦ : الغرض بالنحو أن ينحو المتكلم به كلام العرب وسبيل ما يجيء من ذلك أن يكون ويحمل على الشذوذ .

الأول : أنه المجموع .(٨١٦)

والثاني : وهو مجرد الاسم المجرور ، وهو اختيار المصنف .(٨١٧)

والثالث : وهو اختيار أبي سعيد أنه مجرد الحرف ، ونزل الحرف الجار من قولك : سير بزيد ، وأمثاله منزلة الاسم المضاف ، ونص على ذلك في شرحه ، وفي كتابه المسمى الاقناع ، وقرره بأوجه ضعيفة لا يليق بكتابنا هذا نقلها فيه .(٨١٨)

قوله : (وكذلك لا تقول : ضُرِبَ زيداً ضَرْبٌ شديدٌ ، ولا يوم الجمعة ولا أمام الأمير ، بل ترفعه ، وتنصبها) .

اعلم أنه لما ذكر أن الجار والمجرور لا يسند إليه الفعل اذا كان معه مفعول به صحيح قال بعده : والمصدر ، وظرف الزمان ، وظرف المكان ، فلا يجوز أن يسند الفعل الى شيء منها ، وترفعه باقامته مقام الفاعل وتنصب المفعول به ، بل الواجب أن تقيم زيدا مقام الفاعل ، وترفعه باسناد الفعل اليه ، وتنصب ما سواه ، والضمير المفرد المنصوب في قوله : ترفعه يعود الى " زيد " ، والضمير المؤنث المجموع في تنصبها يرجع الى المصدر الموصوف ، وظرفي الزمان والمكان .

---

(٨١٦) هذا رأي الخليل وابن جني ففي سيبويه ٣٥٢/١ عند حديثه عن العطف على الموضع يقول " فزعم الخليل رحمة الله أن هذا يجرى على الموضع لا على الحرف الذى عمل في الاسم كما أن الشاعر حين قال : فلسنا بالجبال ولا الحديدا أجراه على الموضع "

وقال ابن جني في سر الصناعة ١٤١/١ " واعلم أن الفعل اذا أوصله حرف الجر الى الاسم الذى بعده ، وجره الحرف فان الجار والمجرور جميعا في موضع نصب بالفعل الذى قبلهما ، وذلك قولك : مررت بزيد ، فزيد مجرور وبزيد جميعا في موضع نصب "

وانظر ابن يعيش ٩/٨ ، ١٠ ، حاشية الصبان على الأشموني ٢٠٠/١

(٨١٧) ليس في كلام المصنف ما يشير الى هذا الاختيار ، بل كلامه واضح فيه اختياره مجموع الجار والمجرور . أنظر ص ٢٠٥ .

(٨١٨) وهو مذهب الفراء أيضا . أنظر شرح السيرافي ٢٢٩/٣ ومابعدها ، والهمع ١٦٣/١ ، وانظر ابن يعيش ٧٦/٧ .

قولـه : (وأما سائر المفاعيل ، فمستوية الأقدام لاتَفَاضُلَ بينها إذا اجتمعت فى الكلام فى أن البناء لأيّها شئتَ صحيح غير ممتنع) .

اعلم أن المراد من المفاعيل المصدر ، وظرف الزمان والمكان ، والجار والمجرور وكلام المصنف يحسن أن يكون جوابا عن سؤال مقدر .

بيان ذلك : أنـه لما ذكر أول الفصل أن المفعول بـه الذى يتعدى إليـه الفعل بنفسه هو المتعين لاقامتـه مقام الفاعل إذا اجتمعت معـه المفاعيل التى يستقيم اقامة كل واحد منها مقام الفاعل ، قيل لـه : فما تقول فى بقية المفاعيل اذا اجتمعت فى الكلام ، ولـم يكن معها مفعول صحيح هل يتعين شئ من تلك المفاعيل لاقامتـه مقام الفاعل أم هـى مستوية فى ذلك ؟

فأجاب بأنها بأسرها متساوية فى مجرد جواز اقامة كل واحد منها مقام الفاعل فان قلـت : فهل بعضها باقامتـه مقام الفاعل أرجح من بعض وان كانت متساوية فى الجواز ؟ .

قلت : للنحويين فيـه خمسة مذاهب :

الأول : قالـه أبو البركات : انـه لا ترجيح لبعضها على بعض إذا اجتمعت (٨١٩) .

والثانى : قالـه عبد المجيد ، ونقلـه صاحب الأسرار أن الأحسن أن تقيم الأسماء المجرورة مقام الفاعل (٨٢٠) .

الثالث : قالـه أبو الحسن ، وحكاه الصيمرى (٨٢١) : أنـه إذا كان المصدر محدودا ، أو

---

(٨١٩) وهذا مذهب البصريين ، واختاره الزمخشرى بدليل قولـه " فمستوية الأقدام " أى يدل على التساوى .

أنظر شرح المقدمة النحوية لابن باب شاذ ص ٣٣٠ ، أسرار العربية ص ٩٠ ، وابن يعيش ٧/٧٦ ، والهمع ١/١٦٣ .

(٨٢٠) قال أبو البركات فى أسرار العربية ص ٩٠ " وزعم بعض النحويين أن الأحسن ان تقيم الاسم المجرور مقام الفاعل لأنـه لو لم يكن حرف الجر لم يقم مقام الفاعل سـواه " .
وانظر ابن يعيش ٧/٧٦ ، والهمع ١/١٦٣ .

(٨٢١) هو : محمد بن اسحاق بن ابراهيم بن المغيرة الصيمرى ، الكوفى ثم البغدادى كان أديبا نحويا ، نادم المعتمد على اللـه العباسى ، ولد سنة ٢١٢ هـ وتوفى فى حدود ٢٧٥ هـ .

موصوفا كان رفعه أولى من رفع الظرفين والجار والمجرور (٨٢٢).

الرابع: نقله ابن درستويه (٨٢٣) عن الجرمي في شرح مختصره قال: إنه إذا كان الفعل يتعدى إلى المفعول بحرف الجر ثم لم تسم فاعله لم يجز أن تقيم ذلك المفعول مقام الفاعل، لأن معه جارا قد عمل فيه، ولكنك تقيم المصدر مقام الفاعل، فتقول: ضرب بزيد ضربتان، وضُرِبَ [بزيد] (٨٢٤) ضربٌ شديدٌ.

والمعنى: ضُرِبَ ضربتان بزيد، وضُرِبَ ضَرْبٌ شديدٌ بزيد، ولكن تقدم الذي فيه حرف الجر لأنه معرفة ليلي الفعل، ولأن المعنى له فيحسن الكلام إذا كان الموضوع هاهنا

= أنظر هدية العارفين ٢ / ١٨، ١٩ وذكر السيوطي في البغية ٢ / ٤٩ أنه: عبد الله بن علي بن اسحاق الصيمري النحوي أبو محمد.

له التبصرة في النحو، وأكثر ابو حيان من النقل عنه، وله ذكر في جمع الجوامع.

(٨٢٢) قال الصيمري في التبصرة ١ / ٩٠ (رسالة) "وإنما يقام المصدر مقام الفاعل اذا شغل الاسم الذي تعدى اليه الفعل بحرف الجر، لأن المصدر والظرف وحروف الجر تتساوى في اقامتها مقام الفاعل إذا لم يكن معها مفعول به صحيح.

تقول: سِيرَ بزيد فرسخان يومين، وان شئت رفعت اليومين ونصبت الفرسخين، وان شئت نصبتهما وجعلت بزيد في موضع رفع بما لم يسم فاعله، وان شئت نصبتها كلها، وقدرت المصدر في موضع الفاعل".

فليس في نص الصيمري ما يدل على ترجيح المصدر اذا كان موصوفا أو محدودا وانما هو قاطع بالمساواة بين المصدر والظرف وحروف الجر.

ونسب السيوطي في الهمع ١ / ١٦٣ هذا الرأي لابن عصفور، واستدل بقوله تعالى: "فإذا نُفِخَ في الصور نفخةٌ واحدة" ثم قال: "واختار أبو حيان اقامة ظرف المكان، وعلل رأيه هذا بقوله: "ووجهه بأن المجرور في اقامته خلاف، والمصدر في الفعل دلالة عليه فلم يكن في اقامته كثير فائدة، وكذا ظرف الزمان لأن الفعل يدل على الحدث والزمان معا بجوهره بخلاف المكان، فانما يدل عليه دلالة لزوم كدلالته على المفعول به، فهو أشبه به من المذكورات فكان أولى بالاقامة".

(٨٢٣) من كتب ابن درستويه المفقودة، ذكره ابن الانباري أنظر نزهة الألبا ص ٢١٣

(٨٢٤) زيادة على الأصل يتطلبها المعنى.

نكرة ، وليس المعنى لـه ، فالحديث عنـه قبيح وان كان جائزا ، ومثل ذلك قولك : ضُرِبَ بزيد الأرض ضربتين أقمت الأرض مقام الفاعل ، ولم تقم زيدا مقامـه ، لأنـه مجرور بالبـاء وتركت الضربتين منصوبتين على أصلهما ، فإذا قلتَ : ضُرِبَ بزيد على الأرض ضربتان لم تجد بدا من اقامة المصدر مقام الفاعل ، وهو الضربتان لأن زيدا ، والأرض قد اشتغلا بالبـاء وعلى .(٨٢٥)

الخامس : نقلـه نصر بن على(٨٢٦) قال : الترتيب فى الإسناد فى هذا الباب أن يكون الى المفعول الصريح أولا ، ثم الى المفعول بواسطة ، ثم الى المكان ، ثم الى الزمان ، ثم الى المصدر ، وانما كان الاسناد الى المصدر أضعف الكل ، لأن دلالة الفعل عليـه أظهر ، والمفعـول الصحيح لما لم يكن الفعل دالا عليـه كان الاسناد إليـه أقوى .(٨٢٧)

قولـه : (تقول اُستُخِفَّ بزيد استخفافا شديدا يومَ الجمعة أمامَ الأميرِ إنْ أسندت إلـى الجار مع المجرور) .

اعلم أن هذا تصريح منـه بأن القائم مقام الفاعل فى صور كون الاسم مجرورا انما هو مجمـوع الجار والمجرور لا أحدهما .(٨٢٨)

وقولـه : (ان أسندت الى الجار والمجرور) يريد أنك لما نصبت المصدر الموصوف ، وظرف الزمان وظرف المكان كان الفعل لا محالة مسندا الى الجار والمجرور وكان هو القائم مقـام الفاعل .

قولـه : (ولك أن تسند إلى يوم الجمعة أو إلى غيره ، وتترك ماعداه منصوبا) .

اعلم أن مدلول هذا الكلام إنما هو استواء المفاعيل فى جواز إسناد الفعل إلى كل واحد منها ،

---

(٨٢٥) وانظر الهمع ١/١٦٣

(٨٢٦) هو : نصر بن على بن محمد أبو عبد الله الشيرازى الفارسى الفسوى النحـوى يعرف بأبى مريم .

من مصنفاتـه : التفسير ، شرح ايضاح الفارسى ، توفى سنة ٥٦٥ هـ تقريبـا أنظر ترجمتـه فى البغية ٢/٣١٤ ، ومعجم الأدباء ١٩/٢٢٤ ، ٢٢٥

(٨٢٧) وانظر الهمع ١/١٦٣

(٨٢٨) أنظر تفصيل ذلك ٢ ٢٠

وليس فيه ما يدل على أن بعضها أرجح من بعض فى ذلك ، ولا ما يدل على نفى الأرجحية .

قوله : (ولك فى المفعولين المتغايرين أن تسند الفعل الى أيهما شئت) .

لقائل أن يقول : انه يشترط فى اقامة كل واحد من المفعولين الذى تعدى الفعل اليهما بنفسه مقام الفاعل ، ورفعه باسناد الفعل اليه ألاّ يقع لبس فى الكلام ، وقد أهمل / ٦ ظ المصنف ذكر هذا الشرط ، وأطلق الحكم بجواز اسناد الفعل الى كل واحد من المفعولين وليس الأمر على ما ذكره .

قال ابن السراج : اذا أظهرت " زيدا " غير مجرور قلت : أُعطِىَ زيد درهما وكُسِىَ زيد ثوبا ، فهذا وجه الكلام .

ويجوز أن تقول : أعطى زيداً درهمٌ ، وكسى زيداً ثوبٌ لما كان الدرهم والثوب مفعولين وكان لا يلبس على السامع الآخذ من المأخوذ منه جاز ، ولكن لو قلت : أعطى زيد عمرا ، كان زيد هو الآخذ ، لم يجز أن تقول أعطى عمرو زيدا ، لأن هذا يلبس ، اذ كان يجوز أن يكون كل واحد منهما آخذا صاحبه ، وهذا لا يلبس فى الدرهم ، وما أشبهه لأن الدرهم لا يكون الا مأخوذا ، وانما هذا مجاز ، والأول الوجه .

ومن هذا : أُدخِلَ القبرَ زيدٌ ، أو لُبِستِ الجبةَ عمرًا .(٨٢٩)

---

(٨٢٩) أنظر أصول ابن السراج ١/٣٨ ، ٣٩

وفصل السيوطى فى الهمع ١/١٦٢ هذه المسألة فقال " ان كان الفعل مما يتعدى لأكثر من واحد ، فان كان من باب أعطى ، ففى اقامة المفعول الثانى عن الفاعل دون الأول أقوال :

أصحها وعليه الجمهور الجواز اذا أمن اللبس نحو : أُعطِىَ درهمٌ زيدا والأحسن إقامة الأول .

والمنع اذا لم يؤمن ، فيتوب الأول نحو : أعطى زيدٌ عمرا اذ لا يدرى لو أقيم الثانى هل هو آخذ أو مأخوذ ؟

والثانى : المنع مطلقا .

والثالث : المنع ان كان نكرة والأول معرفة ، لأن المعرفة بالرفع أولى ، قياسا على باب كان ، وعزاه أبو ذر الخشنى للفارسى .

الرابع : أنه قبيح حينئذ أى اذا كان نكرة والأول معرفة ، فان كان معرفة كالأول كان فى الحسن سواء ، وعزى للكوفيين "

وانظر المقتضب ٤/٥٠ ، ٥١ ، وابن يعيش ٧/٧٦ ، ٧٧ .

والمذكور من صور هذا الفصل صورتان :

أولهما : قولـه : (أُعطِيَ زيدٌ درهمًا) .

الشاهد فيـه : أن الفعل الذى هو " أعطى " يتعدى بنفسـه الى مفعولين متغايرين .

فاذا بنيت الفعل لما لم يسم فاعلـه ، وأسندتـه الى زيد جاز فتقول : أعطى زيد درهمـا

فترفع " زيدا " لاقامتك اياه مقام الفاعل وتترك الدرهم بحالـه منصوبا . ولو عكست ، وأسندت

الفعل الى الدرهم ورفعتـه ، ونصبت زيدا كان أيضا جائزا ، الا أن الاسناد الى زيـد

أحسن ، لأنـه آخذ ، وهو فاعل فى المعنى بخلاف الدرهم لا يكون الا مأخوذا ، ويستحيل

أن يكون آخذا لزيـد .

وثانيهما : قولـه : (كُسِيَ عمروٌ جبـةً) .

الشاهد فيـه : أن الفعل الذى هو " كسى " يتعدى بنفسـه الى مفعولين متغايرين تقول :

كسوت عمرا جبـة ، فاذا قصدت اسقاط الفاعل من الكلام واقامـه أحد المفعولين مقامـه

جاز لك أن تقيم مقامه أى المفعولين شئت ، فتقول : كسى عمرو جبـةً ، وكسى جبةٌ عمـرا ،

لأنـه لا يلتبس المراد ، لأن عمرا لا يكون إلا مكتسٍ ، ولا تكون الجبة الا مكسوّة الا أن

الاسناد الى عمرو أولى من الاسناد الى الجبـة لأنـه الفاعل فى المعنى .

قولـه : (لأنـه عاطٍ) .

يريد لأنـه آخذ ، ومتناول لـه .

قال الجوهرى : تقول : عَطَوْتُ الشىءَ تناولتـه باليد ، والمُعَاطاة : المُناولة وفى المثل :

" عاطٍ بغَيْرِ أنواط "(٨٣٠) أى يَتناول مالا طمعَ فيـه ، ولا مُتناول .(٨٣١)

ويتعلق بهذا الفصل بحثان :

---

(٨٣٠) العطو : التَّناول ، والأنواط : جمع نَوط وهو كل شىء معلق يقول : هو يتناول وليس هناك معاليق .

يضرب لمن يدعى ماليس بملكـه ، وقيل يضرب لمن ينتحل علما لا يقوم بـه

أنظر مجمع الأمثال ٢ / ٢٤ ، اللسان مادة " عطا " ٤ / ٣٠٠١

(٨٣١) أنظر الصحاح مادة (عطا) ٦ / ٢٤٣١ .

البحث الأول : قال في كتاب أسرار العربية : وقد زعم قوم أنه يجوز أن يبنى الفعل اللازم للمفعول به ، وليس بصحيح لأنك لو بنيته للمفعول به لكنت تحذف الفاعل ، وحينئذ يبقى الفعل غير مسند الى شيء وذلك ممتنع ، لكن ان اتصل به أحد ما ذكرناه من الفضلات جاز أن تبنيه عليه .(٨٣٢)

واذا أقيم الظرف مقام الفاعل خرج عن الظرفية ، وجعل مفعولا به كزيد وعمرو ، وامتنع تضمنه حرف الجر لأن الفاعل لا يتضمن حرف الجر فكذلك وجب نقله عن الظرفية أولا ، ثم بعد نقله عنها يقام مقام الفاعل .(٨٣٣)

فان قلت : أليس المصدر لم يتضمن الحرف ، فهل ينقل أولا ؟

قلت : اختلف النحويون في ذلك :

فذهب بعضهم الى أنه لا ينقل لأنه ليس بينه وبين الفعل واسطة وذهب آخرون الى أنه ينقل ، واحتجوا على ذلك بوجهين :

أولهما : أن الفعل لابد له من الفاعل ، والمصدر لو لم تذكره لكان دالا عليه بصيغته فكان وجوده وعدمه سيان ، والفاعل لابد منه ، فكذلك ما يقوم مقامه ينبغي أن يجعل

---

(٨٣٢) أنظر أسرار العربية ص ٨٩ (رسالة) .

وفصل السيوطي في الهمع القول في هذه المسألة يقول ١٦٤/١ " اذا بني الفعل اللازم للمفعول ، ففي النائب أقوال :

أحدها : ضمير المصدر كجُلِسَ أي الجلوس وعليه الزجاجي وابن السِّيد قال أبو حيان : ويجعل فيه اختصاص أي الجلوس المعهود .

الثاني : ضمير المجهول وعليه الكسائي وهشام لأنه لما حذف الفاعل أسند الفعل الى أحد ما يعطي فيه ، المصدر ، أو الوقت ، أو المكان فلم يعلم أيها المقصود فأضمر ضمير المجهول .

الثالث : أنه فارغ لا ضمير فيه وعليه الفراء .

(٨٣٣) وعلل ذلك ابن الانباري في أسرار العربية ص ٨٩ ، ٩٠ فقال : " لأنه يتضمن معنى حرف الجر ، فلو لم ينقل لملقته بالفعل مع تضمن حرف الجر ، والفاعل لا يتضمن حرف الجر ، فكذلك ما قام مقامه "

وانظر المقتضب ١٠٢/٣ ، وابن يعيش ٤١/٢ ، والهمع ١٦٣/١ .

بمنزلة المفعول الذى لا يستغنى الفعل عنه .

وثانيهما : أن المصدر انما يذكر تأكيدا للفعل ألا ترى أن قولك : سرت سيرا بمنزلة قولك : سِرْتُ سِرْتُ ، فكما لا يجوز أن تقيم الفعل مقام الفاعل ، فكذلك لا يجوز أن تقيم مقامه ما كان بمنزلته ، فلذلك وجب نقل المصدر .(٨٣٤)

البحث الثانى : فى بيان كيفية بناء الفعل لما لم يسم فاعله ، وما كان منه ثلاثيا أو رباعيا صحيحا ضم أوله ، وكسر ما قبل آخره .

وما كان منها زائدا على الأربعة :

فان كان أوله التاء ضم أوله وثانيه جميعا وكسر ما قبل آخره .(٨٣٥)

وان كان فى أوله ألف ضم أوله وثالثه ، وكسر ما قبل آخره .(٨٣٦)

وان كان بعد الحرف الذى يضم ألف قلبت واوا .(٨٣٧)

والمستقبل لما لم يسم فاعله يضم أوله ويفتح ما قبل آخره ، هذا فى الفعل الصحيح .(٨٣٨)

وأما المعتل ، فأنواعه ثلاثة بحسب انقسام الفعل الى الثلاثى والرباعى ، والزائد عليه .

النوع الأول : فى الأفعال الثلاثية ، وهى اما ماضية ، واما مستقبلة وضروب الماضى منها ثلاثة ، لأن المعتل منه قد يكون فاء الفعل ، وقد يكون عينه أو لامه .

---

(٨٣٤) وانظر أسرار العربية ص ٩٠ ، وابن يعيش ٧/ ٤١ ، والهمع ١/ ١٦٣ .

(٨٣٥) مثل : تُدُحْرِجَ الشيءُ ، تُخُوِّفَ من الأمر باتباع الثانى للأول فى الضم . أنظر الاشمونى ٢/ ٦٢

(٨٣٦) أى اذا كان أوله همزة الوصل ضم أوله وثالثه وكسر ما قبل آخره مثل : أُسْتُطِيَ الشرابُ ، واسْتُخْرِجَ المالُ ، فتبع الثالث للأول فى الضم . أنظر الأشمونى ٢/ ٦٢ .

(٨٣٧) مثل : قاتل ، جاهد ، ذاكر تقول : قُوتِلَ ، جُوهِدَ ذُوكِرَ ، لأن ضم الفاء يناسبه قلب الألف واوا .

(٨٣٨) مثل : يُضْرَبُ ، يُستغفَرُ
وانظر الاشمونى ٢/ ٦٢ .

الضرب الأول : في معتل الفاء :

فان كان الفاء واوا نحو وعد قيل في الماضي وُعِدَ بضم الواو ويجوز همز هذه الواو ، وكل واو مضمومة ضما لازما .(٨٣٩)

وان كانت الفاء ياء جرى مجرى الصحيح .(٨٤٠)

الضرب الثاني : ما كان حرف العلة منه في موضع العين نحو قال ، وخاف وكال ، فتجعل(٨٤١) في موضع الألف ياء ، وتكسر فاء الفعل ، فتقول : قِيلَ ، وخِيفَ ، وكِيلَ ، ومن العرب من يشم .(٨٤٢)

الضرب الثالث : ما كان حرف العلة منه في موضع لام الفعل نحو : دَعَا ، ورَمَى ، وشَرَى ، ورَحَى ، فانه يجرى مجرى الصحيح الا أنه يبدل من ألفه وواوه(٨٤٣) ياء ، فيقال : دُعِيَ(٨٤٤) ، ورُمِيَ ، وشُرِيَ .

وما كان حرف العلة فيه ياء ترك على حالته نحو خُشِيَ .

وان كان مستقبلا ، فهي على ما ذكرناه من الأضرب الثلاثة ، فتقول فيما اعتلت فاؤه / واوا ٢٧٧ يُوعَد كالصحيح ، وتقلب ما كانت فاؤه ياء الى الواو ، فتقول : يُوسَرُ ، والأصل : يُيْسَرُ ،

---

(٨٣٩) في اللسان مادة " وعد " ٤٨٧٢/٦ " وناس يقولون : إئتَعَدَ يَأْتَعِدُ فهو مُؤْتَعِد بالهمز كما قالوا : يأتَسِر في ائتِسارِ الجزور .

قال ابن برى : صوابه إيتعد ياتعد فهو موتعد من غير همز ، وكذلك ايتسر ياتسر فهو موتسر بغير همز ، وكذلك ذكره سيبويه وأصحابه يَحْمِلُونَه على حركة ما قبل الحرف المعتل ، فيجعلونه ياء ان أنكسر ما قبلها ، وألفا ان انفتح ما قبلها ، وواوا اذا انضم ما قبلها قال : ولا يجوز بالهمز لأنه لا أصل له في في باب الوعد واليسر ، وعلى ذلك نص سيبويه وجميع النحويين البصريين "

(٨٤٠) مثل : يَسَرَ تقول فيها يُسِرَ (٨٤١) في الأصل (فتجمع)

(٨٤٢) الإشمام : الاتيان على الفاء بحركة بين الضم والكسر ، وقد يسمى روما ويجوز فيه إخلاص الضم ، فتقلب الألف واوا .

وانظر ابن يعيش ٧٠/٧ ، والأشموني ٦٢/٢ ، وحاشية الصبان على الأشموني ٦٢/٢ .

(٨٤٣) الصواب : من ألفه التي أصلها واو لأن الواو المتطرفة المتحركة المفتوح ما قبلها تقلب ألفا ، ندعا أصلها دَعَوَ تحركت الواو وانفتح ما قبلها نقلبت ألفا ، ولا تبقى الواو على ما هي عليه وكذلك الياء . (٨٤٤) في الأصل (دعا) بالألف .

وانما قلبت الياء واوا لسكونها وانضمام ما قبلها ، وتقول فى معتل العين : يُقال ويُكال ، والأصل : يقول ويكيل مثل يضرب ، فنقلت حركة الواو والياء اللذان هما عينا الفعل الى فائه ، ثم قلبتا ألفا لتحرك كل واحد منهما فى الأصل وانفتاح ما قبله (٨٤٥) .

النوع الثاني : فيما يكون رباعيا .

فاما أن يكون ماضيا أو مستقبلا .

القسم الأول : فى الفعل الرباعى الماضى المعتل ، وضروبه ثلاثة :

أولها : ما كان موضع الفاء منه حرف العلة ، فان كان واوا نحو : أَوْدَعَ فمجراه مجرى الصحيح فى ضم أوله وكسر ما قبل آخره ، وان كان ياء ضم أوله ، وقلبت ياؤه واوا لسكونها وانضمام ما قبلها ويكسر ما قبل آخره نحو أُوسِرَ ، والأصل أَيْسَرَ .

وثانيها : ما كان معتل العين ويكون بالألف نحو أطاع وأمال فانه يضم أوله ويقلب ألفه على كل حال ، فيقال : أُطِيعَ وأُمِيلَ (٨٤٦) .

وثالثها : معتل اللام نحو أغزى ، فيضم أوله ويكسر ما قبل آخره ، وتقلب ألفه ياء على كل حال ، ويقال عند بنائه لما لم يسم فاعله أُغزِيَ .

القسم الثانى : فى المستقبل من الفعل الرباعى المعتل ، وضروبه أيضا ثلاثة :

الأول : ما اعتلت فاء الفعل منه .

فان كان حرف العلة واوا جرى مجرى الصحيح ، وان كان ياء قلب منها واوا لسكونهما وانضمام ما قبلها نحو يُوسَر ، ويُوقَع (٨٤٧) .

الثانى : ما اعتلت عينه ألفا ، فانه يترك على حاله فيقال : يطاع ويُكال .

الثالث : معتل اللام ويبدل من حرف العلة ألفا على كل حال لانفتاح ما قبلها ، فتقول :

---

(٨٤٥) وانظر الأشمونى ٤ / ٢٩ ٣ ومابعدها

(٨٤٦) لأن الألف لا تقبل الكسرة فتقلب ياء ويكسر الحرف الذى قبلها .

(٨٤٧) فأصل يُوسَر : يُيْسَر ، وعند بنائه لما لم يسم فاعله تقلب الياء التى هى فاء الكلمة واوا لانضمام ما قبلها .

وأصل : يُوقَع : يَوْقَعُ فعند بنائه لما لم يسم فاعله يضم أوله ويفتح ما قبل آخره دون تغيير كالصحيح ، فتقول : يُوقَع .

يُعطَى ويُلقَى .

النوع الثالـــث : فيما كان زائدا على الرباعي ، وضروبه ثلاثة نحو ما تقدم .

فالمعتل الفاء في افتعل نحو اتحد ، وأصله اوتحد ، فابدل من الواو تاء ثم أدغمت التاء في التاء (٨٤٨) .

والمعتل العين نحو اشتاق واختار ، والمعتل اللام نحو احتوى واجتوى ، فتقول : أُتُّحِدَ في اتَّحَدَ ، وأُشتِيق في اشتاق وأُختِير في اختار ، وأُحتُوِيَ وأُجتُوِيَ في احْتَوَى واجْتَوَى ، والمعتل العين في انفعل [نحو] (٨٤٩) انقاد ، تقول : أُنقِيد (٨٥٠) .

والمعتل اللام حكمه حكم ما تقدم .

وتقول في المعتل الفاء في استفعل نحو استولى أُستُولِيَ ، والمعتل العين نحو استعاد ، واستقاد تقول فيه : أُستُعِيد ، واستُقِيد .

والمعتل اللام نحو استولى واستعلى تقول فيه : أُستُولِيَ ، واستُعلِيَ .

الصنف السادس : (أفعال القلـــوب) (٨٥١)

التفسير ونصده ببحثين :

البحث الأول : قال ابن السراج : هذا الصنف من الأفعال التي تنفذ منك إلى غيرك ، ولا تكون من الأفعال المؤثرة ، وانما هي أفعال تدخل على المبتدأ والخبر ، فتجعل الخبر يقينا أو شكا ، ألا ترى أنك اذا قلت : ظننت عمرا منطلقا فانما وقع شك في انطلاق عمرو لا في عمرو نفسه ، وكذلك اذا قلت علمت زيدا قائما ، فانما استفاد المخاطب قيام زيد لا زيد ،

---

(٨٤٨) وانظر الأشموني ٢/ ٣٢٩ ومابعدها

(٨٤٩) زيادة على الأصل يتطلب المعنى اثباتها .

(٨٥٠) في معتل العين الذي على انفعل وافتعل نحو اختار وانقاد يجوز فيه اللغات الثلاث كما هو الحال في " باع "

تقول : أختُور ، وأختِير ، وانقُود ، انقِيد ، والإشمام وتحرك الهمزة بحركتهما أنظر الأشموني ٢/ ٦٤ .

(٨٥١) سميت بذلك لقيام معانيها بالقلب ، وهذه الأفعال تدخل بعد استيفاء فاعلها على المبتدأ والخبر فتنصبهما مفعولين .

وانظر الأشموني ٢/ ١٨ ، ١٩ ، وحاشية الصبان على الأشموني ٢/ ١٨ ، ١٩ .

لأنه يعرف زيدا كما يعرفه المتكلم والمخاطب ، كلاهما في المفعول الأول سواء ، وانما الفائدة في المفعول الثاني كما كان في المبتدأ والخبر الفائدة في الخبر لا في المبتدأ ، والمفعول الأول هو الذي كان مبتدأ ، والمفعول الثاني هو الذي كان الخبر ، فالمعلوم والمظنون هو المفعول الثاني ، والفائدة فيه ، فلو قلت : ظننت زيدا لم يجز ، وكذلك لو قلت : علمت بكرا لم يجز ، لأن المظنون والمعلوم غير زيد مما بيناه لك فلم يكن الاقتصار على زيد جائزا لخلو الكلام اذ ذاك عن الفائدة وكذلك لو اقتصرت على المفعول الثاني فقلت : ظننت منطلقا أو علمت قائما لم يجز لأن المخبر عنه غير مذكور ، فيصير الكلام خبرا من غير مخبر عنه ، وأنه محال (٨٥٢) .

وقد شبه أبو علي المفعول الثاني في هذا الباب بالقسم والمقسم عليه فقال : ان القسم انما جاء من أجل المقسم عليه ، فلا فائدة فيه الا بعد مجيء جوابه (٨٥٣) .

البحث الثاني : قال أبو البركات : " ظننت " تستعمل على ثلاثة أوجه (٨٥٤) :

أولها : أن تكون بمعنى الظن ، وهو ترجيح أحد احتمالين على الآخر :

وثانيها : أن تكون بمعنى اليقين ، قال الله تعالى :

" وَرَأَى الْمُجْرِمُونَ النَّارَ فَظَنُّوا أَنَّهُم مُّوَاقِعُوهَا " (٨٥٥) أي : تيقنوا ذلك وعلموه .

وقال الشاعر (٨٥٦) :

[٩٤] فَقُلْتُ لَهُمْ ظُنُّوا بِأَلْفَيْ مُدَجَّجٍ ۞ سَرَاتُهُمُ بِالفَارِسِيِّ المُسَرَّدِ (٨٥٧)

---

(٨٥٢) أنظر أصول ابن السراج ١٢٨/١ ومابعدها ، وسيبويه ١٨/١ ، والمقتضب ٣/ ٩٥ ، والهمع ١٥٢/١ ، ١٥٣

(٨٥٣) أنظر المقتصد شرح الإيضاح ٤٩٤/١ ، وأسرار العربية ص ١٣٤ ، ١٣٥ (رسالة)

(٨٥٤) أنظر أسرار العربية ص ١٣٢ ، ١٣٣

(٨٥٥) سورة الكهف الآية ٥٣

وانظر معاني الفراء ١٤٧/٢ ، والكشاف ٤٨٩/٢

(٨٥٦) قائله دريد بن الصمة ، أنظر اللسان مادة " ظنن " ٢٧٦٣/٤

(٨٥٧) بحره الطويل ، واستشهد به على أن الظن يستعمل بمعنى اليقين .

والمُدَجَّج : اللابس السلاح التام ، والفارسي المدجج الذي دخل في سلاحه كأنه تغطى به .

قال الجوهري : مراده أي استيقنوا (٨٥٨) .

وثالثها : أن تكون بمعنى اتهمته .

قال الجوهري : تقول : ظننته اذا اتهمته (٨٥٩) .

وأما خلت ، وحسبت فيستعملان بمعنى الظن ، وأما زعمت فيستعمل في القول من غير صحة .

قال الله تعالى : " زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا (٨٦٠) " .

قال الجوهري : زَعَمَ زَعْمًا وزُعْمًا وزِعْمًا أي قال (٨٦١) .

قال ابن السكيت (٨٦٢) : ويقال للأمر الذي لا يوثق به مَزْعَم أي يزعم هذا كذا ، ويزعم هذا أنه

---

* والسَّرَاة : اسم للجمع وليس بجمع عند سيبويه ، وقال ابن برى : القياس سَـرَاة مثل قُضاة ورُماة وعُراة .

والسّروة والسُّروة أدق ما يكون من نصال السهام يدخل في الدروع .

والمَسْرَد : السرد اسم جامع للدروع وسائر الحلق وما أشبهها من عمل الحلق ، وسمي سردا لأنه يسرد ، فيثقب طرفا كل حلقة بالمسمار فذلك الحلق المسرود .

والمعنى : اعطوا ذلك وتيقنوه .

لأنه أخرجه مخرج الوعيد ، ولا يحصل ذلك الا مع اليقين .

وروايته في اللسان وابن يعيش " في الفارسي "

أنظر شرح السيرافي للكتاب ٢ / ٢٦٤ (رسالة) ، وابن يعيش ٧ / ٨١ واللسان مادة (دجج) ٢ / ١٣٢٨ ، ومادة (سرا) ٣ / ٢٠٠١ .

(٨٥٨) أنظر الصحاح مادة (ظنن) ٦ / ٢١٩٠ ، واللسان مادة (ظنن) ٤ / ٢٧٦٣

(٨٥٩) في الصحاح مادة (ظنن) ٦ / ٢١٩٠ " وأظنه وأطنه بالطاء والظاء اذا اتهمه " وانظر اللسان مادة (ظنن) ٤ / ٢٧٦٣ .

(٨٦٠) سورة التغابن من الآية ٧ ، وانظر الكشاف ٤ / ١١٤ ، وغريب اعراب القرآن ٢ / ٤٤٢ ، والأشموني ٢ / ٢٢

(٨٦١) " وزعمت به أزعم زعما وزعامة أي كفلت " أنظر الصحاح مادة (زعم) ٥ / ١٩٤١ ، ١٩٤٢ ، واللسان مادة " زعم " ٣ / ١٨٣٤ وما بعدها .

(٨٦٢) هو : يعقوب ابن اسحاق أبو يوسف بن السكيت ، كان عالما بنحو الكوفيين ، وعلم القرآن واللغة والشعر ، وكان رواية ثقة ، أخذ عن البصريين والكوفيين كالفراء وأبي عمرو الشيباني وابن الأعرابي ، له تصانيف كثيرة في النحو ومعاني الشعر وتفسير دواوين العرب ، توفي سنة ٢٤٤ هـ ، وقيل سنة ٢٤٣ هـ ، وقيل سنة ٢٤٦ هـ . أنظر ترجمته في : نزهة الألبا ١٣٨ : ١٤٠ ، ومراتب النحويين ص ٩٥ ، والبغية ٢ / ٣٤٩ .

كذا.(٨٦٣)

وقال فى شافى اللغة : يكون بمعنى الظن.(٨٦٤)

وأما " علمت " فتستعمل على أصلها ، فتتعدى الى مفعولين ، وتكون بمعنى " عرفت " فتتعدى الى مفعول واحد . قال الله تعالى : " لاَ تَعْلَمُهُم نحن نَعْلَمُهُم ".(٨٦٥)

وأما " رأيت " فتكون من رؤية القلب بمعنى العلم ، فتتعدى الى مفعولين نحو قولك : رأيت الله غالبا أى علمته .

وتكون من رؤية البصر فتتعدى الى مفعول واحد : نحو : رأيت زيدا أى أبصرته .(٨٦٦)

وأما " وجدت " فتكون بمعنى " علمت " فتتعدى الى مفعولين نحو : وجدت زيدا عالما أى علمته كذلك .

وتكون بمعنى أصبت فتتعدى الى مفعول واحد تقول : وجدت الضالةَ وجدانا .(٨٦٧)

٢٧٧
ل

ويكون لازما فى نحو قولهم : وجد عليه فى الغضب مَوْجِدَةً ووِجْدانا ، نقله الجوهرى عن بعضهم ، وأنشد :(٨٦٨)

[٧٥] كِلاَنَا رَدَّ صَاحِبَهُ بِغَيْــــظٍ ... عَلَى حَنَقٍ وَوِجْدَانٍ شَــدِيــدِ(٨٦٩)

---

(٨٦٣) أنظر اللسان مادة " زعم " ١٨٣٥/٣

(٨٦٤) أنظر المرجع السابق .

(٨٦٥) سورة التوبة الآية ١٠١
وانظر الكشاف ٢ / ٢١١
وتكون من عَلِمَ عَلَمَة فهو أعلم أى مشقوق الشفة العليا فتكون لازمة
أنظر الهمع ١٤٩/١

(٨٦٦) وانظر ابن يعيش ٨١/٧ ، ٨٢ ، والهمع ١٥٠/١ ، والأشمونى ٢ / ١٩ ، ٢٠

(٨٦٧) وانظر الهمع ١٤٩/١ ، واللسان مادة " وجد " ٤٧٧٠/٦

(٨٦٨) فتكون بمعنى : استغنى ، أو حزن ، أوحقد
أنظر الصحاح مادة (وجد) ، والهمع ١٤٩/١ ، والاشمونى ٢ / ٢١

(٨٦٩) أنشده اللحيانى لصخر الغى ، وبحره الوافر ، واستشهد به على استعمال " وجد " فعلا لازما ومصدره وِجْدان من الغضب .
ففى اللسان مادة " وجد " ٤٧٧٠/٦ " ووجد عليه فى الغضب يَجُدُ ويَجِدُ =

وتقول : وَجَدَ في الحزن وَجْدًا بالفتح ، ووَجَدَ في المال وُجْدًا ووِجْدًا ووَجْدًا وجِدَةً أي استغنى (٨٧٥) .

قوله : (وهي سبعة) .

لقائل أن يقول : توهمت من أفعال القلوب المتعدية الى مفعولين وهي خارجة عن السبعة وما ذكره من السبعة سمي أفعال الشك واليقين (٨٧١) .

قالوا : الأربعة الأول تسمى أفعال الشك (٨٧٢) ، والثلاثة الأخيرة تسمى أفعال اليقين (٨٧٣) .

قوله : (اذا كن بمعنى معرفة الشيء على صفة)

اعلم أن ظننت وعلمت ، وما كان في معناهما من أفعال الشك واليقين أصلها (٨٧٤) أن تتعدى الى مفعول واحد كقولك : علمت هذا الأمر ، وظننت ذلك الشيء ، الا أنه قد يقع الشك في ثبوت صفة الشيء أو يتعلق العلم بثبوتها له فلا بد من مفعولين ، وتكون الفائدة في المفعول الثاني دون الأول كما قررناه في البحث الاول (٨٧٥) ، فهذا معنى قوله : (معرفة الشيء على صفة) ، ولو كان بمعنى معرفة الشيء نفسه كان له مفعول واحد لاغير كما ذكرناه .

فان قلت : الضمير المؤنث المستتر في قوله " كن " يرجع الى الأفعال السبعة أم الى الثلاثة الأخيرة لاغير .

---

* وَجَدَ اوجِدَةً ومَوْجِدَةً ووِجْدانًا : غضب " ورواية البيت في اللسان :

كلانا رد صاحبه بيأس ** وتأنيب ووِجْدانٍ شديد

والمعنى أن صخر الغي أيأس الحمامة من ولدها فغضبت عليه ، ولأن الحمامة أيأسته من ولده فغضب عليها ، انظر الصحاح مادة (وجد) ، واللسان مادة (وجد) وأسرار العربية ١٣٣ (رسالة)

(٨٧٥) انظر اللسان مادة " وجد " ٦/ ٤٧٧٠

(٨٧١) في الهمع ١/ ١٥١ " وذكر السكاكي في المفتاح فيما يتعدى الى اثنين توهمت ، وتيقنت ، وشعرت ، ودريت ، وتبينت ، وأصبت واعتقدت ، وتخيلت ، ووددت ، وهب بمعنى حسب ، نقله عنه (أي أبو حيان) في الارتشاف ثم قال : ويحتاج في جعل هذه من هذا الباب صحة نقل عن العرب " .

(٨٧٢) وهي : ظننت ، وحسبت ، وخلت ، وزعمت .

(٨٧٣) وهي : علمت ، ورأيت ، ووجدت   (٨٧٤) في الأصل (أصلهما)

(٨٧٥) انظر ص ٢١٢ ، ٢١٣

قلت : الظاهر رجوعه إلى جميعها لأنها مشتركة فى إثبات صفة لموصوف كما عرفته إما بالشك وإما باليقين ، والمراد بمعرفة الشيء تصوره على ما هو عليه من كونه مشكوكا ثبوتــــــه للموصوف أو معلوما ،

وفى كلام بعض تلامذة المصنف ما يوهم أن الضمير فى " كن " يعود الى الثلاثة الأخـــيرة لاغير ، وهى علمت ورأيت ، ووجدت ، وهو محتمل لكن ذلك يقتضى اهمال الأربعة المتقدمة ، وهى مثلها فى أن كل واحد منها تعلق بالشيء على صفة كما سبق بيانه ،

قوله : (تدخل على الجملة من المبتدأ والخبر اذا قصد امضاؤها على الشك أو اليقين) ،

اعلم أن الضمير المستتر فى " تدخل " مؤنث يرجع إلى الأفعال السبعة جميعها ، والمراد أنه يدخل كل واحد منها على طريق البدل على المبتدأ وخبره ، الا ترى أنك إذا حذفت ظننت وأخواتها كان الباقى كلاما مفيدا ، وهو زيد منطلق ، وبكر قائم ، وإذا حذفت الفعل من باب أعطيت زيدا درهما ونحوه كان الباقى غير مفيد ، وهو قولك : زيد درهم (٨٧٦)

قوله : (اذا قصد امضاؤها على الشك أو اليقين) ،

اعلم أنه ربما وقع فى بعض النسخ بالواو ، والصواب انما هو صيغة " أو " الدالة على أحد الأمرين (٨٧٧) ،

والمعنى : أنك تنسب المفعول الثانى إلى الأول على ما هو عندك من الشك أو العلم ، وتخبر عن كل واحد منهما بفعله الدال عليه (٨٧٨) ،

والمراد بالجزأين جزءا الجملة الاسمية ، وهما المبتدأ والخبر ،

قال أبو البركات : إنما عملت هذه الأفعال ، وليست مؤثرة فى المفعول به لأن لها تعلقا بما عملت فيه ، ألا ترى أن قولك : ظننت زيدا يدل على الظن ، والظن يتعلق بمظنون ، وكذلك

---

(٨٧٦) لأن المفعولين فى باب (ظننت) واخواتها أصلهما المبتدأ والخبر بخلاف بـــاب (أعطى وكسى) فليس أصلهما المبتدأ والخبر ،

(٨٧٧) وفى شرح ابن يعيش ٧ / ٧٨ بالواو ، وفى المفصل ص ٢٦٠ (أو اليقين)

(٨٧٨) وفى ابن يعيش ٧ / ٧٨ " وقوله : إذا قصد إمضاؤها على الشك واليقين ، تحرز مما اذا قصد الغاؤها فانها لا تعمل شيئا " ،

سائرها .

ثم ليس التأثير شرطا فى عمل الفعل ، وإنما شرطه عمله أن يكون له تعلق بالمفعول ، [فإذا تعلق بالمفعول] (٨٧٩) تعدى إليه سواء كان مؤثرا أو غير مؤثر ، ألا ترى أنك تقول : ذكرت زيدا [فعلى] (٨٨٠) فيتعدى إلى زيد وإن لم يكن مؤثرا فيه إلا أنه لما كان له به تعلق ، لأنه يدل على الذكر ، والذكر لابد له من مذكور يتعدى إليه ، فكذلك ها هنا .

وإنما وجب أن يتعدى إلى مفعولين لأنها لما كانت إنما تدخل على المبتدأ والخبر بعد استغنائها بالفاعل ، وكل واحد من المبتدأ والخبر لابد له من الآخر ، فلذلك وجب أن يتعدى إلى مفعولين (٨٨١) .

قوله : (وهما على شرائطهما وأحوالهما فى اصلهما) .

اعلم أن الضمير المثنى يرجع إلى الجزأين المنصوبين على المفعولية ، وهما المبتدأ والخبر ، والمراد بالأحوال كونهما معرفة ونكرة ، وكون الأول مفردا ، والثانى كذلك ، أو جملة من الجمل الأربع التى تقع خبر المبتدأ (٨٨٣) أو المراد بالشرائط عود الضمير من الخبر إلى المبتدأ

---

(٨٧٩) نقص فى الأصل . أنظر أسرار العربية ص ١٢٤ (رسالة)

(٨٨٠) نقص فى الأصل . أنظر أسرار العربية ص ١٢٤ (رسالة)

(٨٨١) أنظر أسرار العربية ص ١٢٤ (رسالة)

(٨٨٢) وفى ابن يعيش ٧/٧٨ " ولما كانت هذه الأفعال داخلة على المبتدأ والخبر، ومعناها متعلق بهما جميعا لا بأحدهما ، أما تعلقها بالخبر فلأنه موضع الفائدة ، والمبتدأ فللإيذان بصاحب القصة المشكوك فيها أو المتيقنة وجب أن تنصبهما جميعا لأن الفعل إذا اشتغل بفاعل ورفعه فجميع ما يتعلق به غيره يكون منصوبا لأنه يصير فضلة "

(٨٨٣) وهى الجملة الفعلية ، والأسمية ، والشرطية والظرفية

وزاد صاحب المشرق الجملة المركبة من القسم وجوابه نحو قولك : الضيف أقسم بالله لأكرمنه ، والجملة المركبة من أحد الظرفين كقولك : الخطبة يوم الجمعة ، وزيد عند عمرو "

أنظر تفصيل ذلك فى الورقة (٢٩ و ٠ ظ) من الكتاب .

على الوجه الذى ذكرناه أول الكتاب فى مباحث خبر إنّ وأخواتها[884] .

قوله : (ويستعمل أُريتَ استعمال ظننت) .

أعلم أنا قد حكينا فيما تقدم أن الرؤية إذا كانت بمعنى العلم فلا بد وأن تتعدى إلى مفعولين ، فإذا دخلت عليها همزة التعدية صارت متعدية إلى ثلاثة مفاعيل تقول : أريت زيدا عمـرا خيرَ الناس ، وأريني خالد بشرا منطلقا ، فإذا حذف الفاعل من اللفظ ، بني الفعل للمفعول به أقيم أحد هذه المفاعيل الثلاثة مقام الفاعل[885] ، وصار الفعل متعديا إلى مفعولين لا غير مثل : ظننت وعلمت وبابهما .

قول المصنف : (أُريت) بضم الهمزة وكسر الراء على البناء للمفعول به نحو ضربت له

والمراد من قوله : انه يستعمل استعمال ظننت "باب ظننت وأخواتها وليس المراد خصوص " ظننت " وكذلك ليس المراد خصوص " أريت " بل كل فعل يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل إذا بنيته للمفعول نقص منه مفعول واحد ولم يتعد إلى أكثر من مفعولين اثنين لا غير .

والمذكور من الصور ثلاثة :

الأولى : قوله : (أُريتَ زيدا منطلقا) .

الشاهد فيه أن الفعل إذا كان مبنيا للفاعل كان متعديا إلى ثلاثة مفاعيل

---

(٨٨٤) قال الشارح فى مباحث إنّ وأخواتها عند قول المصنف " وجميع ما ذكر فى خبـــر المبتدأ من أصنافه وأحواله وشرائطه قائم فيه " .

اعلم أن المراد بالأصناف كونه مفردا أو جملة ، وفيما ذكره تساهل فى العبارة من وجهين : أحدهما : أنه قال أولا والخبر على نوعين مفرد وجملة ، وهاهنـــا جعلهما صنفين والمغايرة بين النوع والصنف بينة .

وثانيهما : أنه فيما تقدم حصر الخبر فى نوعين ، واستعمل هاهنا لفظة الأصناف وهى جمع .

والمراد بالأحوال كون الخبر متضمنا للضمير أو خاليا عنه ، وكون الخبر ظاهـــرا أو ضمير ، ومعرفة أو نكرة ، وكونه واحدا أو أكثر ، وكون العائد منه الى المبتدأ ملفوظا به أو مقدرا ، ونحو عود الضمير منه الى المبتدأ ، وكونه معلوما عند حذفه " أنظر الورقة (٣٢ و ، ظ) من الكتاب

(٨٨٥) يقصد المفعول الأول لأنه هو الذى يقوم مقام الفاعل فى هذا الباب أنظر ص ١٩١ ، ١٩٢ .

تقول : يُرينى بكرٌ زيداً منطلقاً .

فالياء التى هى ضمير المتكلم / مفعول أول ، وبكر فاعل ، وزيداً (٨٨٦) المفعول الثانى ، " منطلقاً " ٢٢٨ و

الثالث . فلما بنيته للمفعول أسقطت الفاعل ، وهو بكر من الكلام ، ثم أقمت ضمير المتكلم مقام

الفاعل ، ونقلت الضمير المنصوب ، وهو الياء إلى الضمير المرفوع وهو التاء ، وتركت

المفعولين الأخيرين منصوبين بحالهما ، وقلت : أُريتُ زيداً منطلقاً على صيغة بناء الفعل

لما لم يسم فاعله .

الثانية : قوله : (أُرِىَ عمراً ذاهباً) .

والكلام فيها على سياق ما قبلها ، ولا يفارقها الا فى شىء واحد ، وهو أن الضمير المنصوب

فى الصورة الأولى انتقل إلى مرفوع بارز ، وفى هذه الصورة انتقل إلى ضمير مستتر فى " أُرِىَ "

كما تراه (٨٨٧) .

الثالثة : قوله : (أين تُرَى بشراً جالساً) .

اعلم أن هذه الصورة تخالف ما قبلها من حيث إنها اشتملت على ظرف المكان وهو " أين " ،

وفيه بحث من جهة الغاء الظرف وعدم الغائه .

قال سيبويه : تقول : أين تُرَى عبدَ الله قائماً ، وهل تُرَى زيداً ذاهباً وأتظن عمرا منطلقاً (٨٨٨) .

قال أبو سعيد : مراد سيبويه أنك إذا جعلت قائماً المفعول الأول فقد تقدم الفعل على

المفعولين جميعاً فوجب النصب فيهما ، ويكون " أين " ظرفاً ملغى فى صلة قائم (٨٨٩) .

ثم قال سيبويه : فإن قلت : أين ، وأنت تريد أن تجعلها (٨٩٠) بمنزلة فيها إذا استغنى بها

الابتداء .

---

(٨٨٦) فى الأصل (وزيد)　　　　(٨٨٧) وانظر ابن يعيش ٧ / ٧٩ .

(٨٨٨) فى سيبويه ١ / ٦٢ " وتقول : أين تُرَى عبدَ الله قائماً ، وهل تُرَى زيداً ذاهباً

لأن هل وأين كأنك لم تذكرهما ، لأن ما بعدهما ابتداء ، كأنك قلت : أترى زيداً

ذاهباً وأتظن عمراً منطلقاً "

(٨٨٩) انظر شرح السيرافى للكتاب ٢ / ٦٣١ ، ٦٣٢ (رسالة)

(٨٩٠) فى الأصل المخطوط " تجعلهما " ، وفى سيبويه " تجعلها "

قلت : أين تُرَى زيدا ، وأين تُرَى زيد (٨٩١)

بمعنى أنك إذا جعلت أين خبرا كقولك : أين زيد فى الدار ، وفى الدار زيد ، ثم جئت بالظن بعد أين جاز الإعمال والإلغاء ، فيصير بمنزلة قولك : قائما ظننت زيدا باعمال ظننت ، وقائم ظننت زيد بالرفع والإلغاء الظن كما سيأتيك تقريره (٨٩٢) .

ويجوز أن تقول : أين ترى زيد قائما على أنك تجعل أين خبر زيد ، وتلغى " ترى " ، وتنصب " قائما " على الحال ، فالحاصل أن الظرف إذا توسط بين الهمزة والفعل كنت مخيرا فى الظرف إن شئت جعلته أحد المفعولين ، وجعلت بشرا المفعول الآخر ، ونصبت جالسا على الحال من " بشر " .

وإن شئت ألغيت الظرف ، وجعلت بشرا مفعولا أولا وجالسا مفعولا ثانيا .

ويجوز أن تلغى على الفعل الذى هو " ترى " لتوسطه ، وترفع بشرا بأنه مبتدأ ، ويكون الظرف خبرا مقدما ، وحينئذ يكون جالسا منصوبا على الحال (٨٩٣) .

قوله : (ويقولون فى الاستفهام خاصة : متى تقول زيدا منطلقا) .

اعلم أن قال ، ويقول فى الأصل ليس له مفعول صحيح ، وإنما يتعدى إلى المصدر فى قولك : قلت حقا ، وقلت باطلا ، وقلت كذا ومعناه : قلت قولا حقا ، وقولا باطلا ، فحذف المصدر ، وأقيمت صفة مقامه (٨٩٤) .

وتقع الحكاية أيضا بعد القول ، أو ما هو فى معناه ، ولا تقع الحكاية فى فعل غيره ، ألا ترى أنك تقول : قال زيد عمرو شاخص ، وقال بكر ركب الأمير ، ولو قلت : ضرب زيد الأميرُ راكبٌ ونحوه لم يكن كلاما ، فإذا وقع بعد القول اسم مفرد مرفوع فهو مرفوع بأنه مبتدأ خبره محذوف أو خبر مبتدأ محذوف ، تقول : الذى أخذت منك عشرون درهما ، وأنت تقول : ثلاثون درهما ، فعشرون مرفوع بأنه خبر الذى ، وثلاثون مرفوع بأنه خبر مبتدأ محذوف كأنه قال : هو ثلاثون درهما لان القول ليس له مفعول ، وإنما المرفوع بعده جملة محكية أو مقتطع من

---

(٨٩١) أنظر سيبويه ٦٢/١ ، وشرح السيرافى ٢ / ٦٣٢ (رسالة) .

(٨٩٢) أنظر ص٣٣٧ وما بعدها .

(٨٩٣) فى الأصل المخطوط " منصوب " والصواب بالنصب خبر يكون

(٨٩٤) وانظر ابن يعيش ٧٩/٧ .

جملة كما عرفته (٨٩٥) .

وتقول إذا أقبل قلت : شجاع ، وإذا أدبر قلت : كَار ، وإذا غضب قلت : حليم يرفع جميع هذا على تأويل أنه مقتطع من جملة محكية ، وأنه خبر لمبتدأ محذوف ، والمعنى قلت : هو شجاع وهو كار ، وهو حليم .

فإن قلت : فهل لهذه الجمل المحكية بعد القول محل من الإعراب ؟

قلت : قال أبو سعيد : الجملة الواقعة بعد القول في محل النصب لأنها في موضع المصدر أي قلت هذا القول ، والجمل كلها محكية بعد القول في لغة أكثر العرب ، الا أن تريد معنى كلامه فتنصب على المصدر فتقول لمن قال : لا إله إلا الله ، أو الحمد لله أو محمد رسول الله قلت : حقا ، ولمن قال : عُزَيْز بن الله ، وإن الضدين يجتمعان قلت : باطلا ، ولمن قال : زيد عالم قلت : حقا أو باطلا على ما يصح عندك من ذلك (٨٩٦) .

ولا تجوز الحكاية إذا أردت هذا المعنى ، فهذا مذهب أكثر العرب (٨٩٧) لكن منهم من يجري القول مجرى الظن ، فينصب به مفعولين ، ويفتح أن المشددة بعد القول (٨٩٨) .

قال ابو الحسن : لذلك أربع شرائط ، أن يكون مستفهما عنه ، وللمخاطب ولفظ الاستقبال ، والا يفصل بين حرف الاستفهام ، والفعل المستفهم عنه بأجنبي غير الظرف (٨٩٩) .

---

(٨٩٥) وانظر تفصيل المسألة في المغني ٢ / ٤١٢ وما بعدها .

(٨٩٦) أنظر شرح للسيرافي للكتاب ٢ / ٦٣٥ وما بعدها (رسالة)

(٨٩٧) أنظر الهمع ١ / ١٥٦

(٨٩٨) هذه لغة بني سُلَيم

وأنظر سيبويه ١ / ٦٣ ، والهمع ١ / ١٥٧ ،

والأشموني ٢ / ٣٧ ، ٣٨ ، وحاشية الصبان ٢ / ٣٧ ، ٣٨

(٨٩٩) ذكر في الهمع أن هذه الشروط على لغة جمهور العرب ، وقيل لا يضر الفصل مطلقا ولو بأجنبي وعليه الكوفيون وأكثر البصريين ماعدا سيبويه والأخفش ، وقيل تتضمن الحكاية في غير المضارع والمضارع لغير المخاطب .

أنظر تفصيل هذه المسألة في :

سيبويه ١ / ٦٢ ، ٦٣ ، وابن يعيش ٧ / ٧٩ ، والمغني ٢ / ٤١٢ وما بعدهما ، والهمع ١ / ١٥٦ ، ١٥٧ ، والأشموني ٢ / ٣٦ : ٣٨ ، وحاشية الصبان ٢ / ٣٦ : ٣٨ .

وأبو سعيد : لم يعتبر الاستقبال شرطا في إعمال القول ، وسوى بين قولك : متى قلت، ومتى تقول .(٩٠٠)

والمذكور من الصور الثلاثة :

أولها : قوله : (متى تقول زيدا منطلقا) .

الشاهد فيه : أن " متى " للاستفهام ، وتقول للمخاطب ، ولفظ الاستقبال ، ولم يقع بين حرف الاستفهام وبين الفعل المستقبل فصل بأجنبي ، فساغ بذلك إجراء القول مجرى باب ظننت ، ونصب زيد بأنه مفعول أول ، ونصب " منطلقا "(٩٠١) بأنه مفعول ثان .

وهذا مذهب بعض العرب ، والأكثر منهم على خلافه .

ولقائل أن يقول : قول المصنف : (ويقولون في الاستفهام خاصة)(٩٠٢) : فيه تساهل في العبارة من وجهين :

الأول : أنه أطلق الحكم بجوازه في صور الاستفهام ، وليس الأمر كذلك وإنما هو مقيد بما ذكرناه من الشروط .(٩٠٣)

الثاني : أن المراد من قوله : (ويقولون) بعض العرب لا كلهم وليس اللفظ يدل بوضعه على إرادة ذلك .

٢٧٨ / ظ

وثانيها : قوله : (أتقول / عمرا ذاهبا) .

الشاهد فيه : أنه أدخل همزة الاستفهام على الفعل المستقبل للمخاطب ، وهو تقول ،

---

(٩٠٠) أنظر شرح السيرافي ٢ / ٦٣٥ (رسالة)

وفي الهمع ١٥٧/١ " وذهب السيرافي إلى جواز إعمال الماضي بشروط المضارع ، وذهب الكوفيون إلى جواز إعمال الأمر بشروطه أيضا ، وذكر ابن مالك لإعمال المضارع شرطا خاصا وهو أن يكون للحال لا للاستقبال ، وأنكره أبو حيان ، وقال لم يذكره غيره ، وشرط السهيلي ألا يتعدى الفعل باللام نحو : أتقول لزيد عمرو منطلق ، لأنه حينئذ يبعد عن معنى الظن لأن الظن من فعل القلب ، وهذا قول مسموع " وأنظر الأشموني ٢ / ٣٧

(٩٠١) في الأصل (عمرو) وليس له ذكر في المسألة (٩٠٢) في الأصل (وتقول) .

(٩٠٣) أطلق المصنف الاستفهام دون غيره من الشروط لأنه المتفق عليه من معظم النحاة بخلاف باقي الشروط ، فإنها غير متفق عليها .

فنصب به " عمرا " بأنه مفعول أول ، و " ذاهبا " بأنه مفعول ثان ، والمعنى : أتظن عمرا ذاهبا .

قال أبو سعيد : وكذلك أقلت زيدا منطلقا ، فجعل الماضى والمستقبل سيان فى الأعمال(٩٠٤)

وثالثها : قوله : (وأكل يوم تقول عمرا منطلقا) .

اعلم أن هذه الصورة تفارق ما قبلها فى أنه قد وقع فيها ظرف الزمان فاصلا بين همزة الاستفهام وبين الفعل الذى هو تقول(٩٠٥) .

قال أبو سعيد : إذا قلت : أكل يوم تقول عمرا منطلقا ، فالاستفهام قد وقع على تقول ، فلذلك جعل فى معنى تظن ، وكل يوم لم يفصل بها بين ألف الاستفهام وبين تقول ، كما لم يفصل فى قولك : أكل يوم زيدا تضربه ، وكأنك قلت : أزيدا تضربه كل يوم . . فكذلك هذا كأنك قلت : أتقول عمرا منطلقا كل يوم(٩٠٦) .

فإن قلت : فلم جعل القول نازلا منزلة الظن فى الاستفهام خاصة

قلت : قال أبو سعيد : لأن أكثر ما يقول المتكلم لمخاطبة أتقول كذا وكذا فى كذا إذا أراد ما يعتقده ويظنه .

فإذا قيل : أتقول : النبيذ حرام معناه أتظن ، أو تعتقد ذلك ، وفى النظائر كثرة ، فلذلك أجروه مجرى الظن فى صور الاستفهام(٩٠٧) .

وقد احتج المصنف على صحة هذا المذهب ببيتين من الشعر :

الأول : نقله سيبويه عن الكميت(٩٠٨)

---

(٩٠٤) قال السيرافى فى شرحه للكتاب ٢ / ٦٣٥ " وفيهم من يجعله بمنزلة الظن إذا استفهم المخاطب خاصة ، فتقول : أقلت زيدا منطلقا ، وأتقول زيدا منطلقا على معنى أظننت زيدا منطلقا وأتظن زيدا منطلقا " وانظر الهمع ١/١٥٧

(٩٠٥) وانظر سيبويه ١/٦٢

(٩٠٦) انظر شرح السيرافى ٢ /٦٣٧ (رسالة) ، وابن يعيش ٧/٧٩ والهمع ١/١٥٧

(٩٠٧) انظر شرح السيرافى ٢ /٦٣٥ (رسالة)

(٩٠٨) قائله الكميت بن زيد الأسدى من قصيدة يفخر بها مضر على أهل اليمن انظر سيبويه ١/٦٣ .

[٦٢٦] (أَجُهَّالًا تَقُولُ بَنِي لُؤَيٍّ ... لَعَمْرُ أَبِيكَ أَمْ مُتَجَاهِلِينَا) (٩٠٩)

الشاهد فيه : أنه أعمل " تقول " عمل تظن ، وبنو لؤى المفعول الأول وجهالا المفعول الثانى .

وفى شعره :

أَنَوْماً تَقُولُ بَنِي لُؤَيٍّ ... لَعَمْرُ أَبِيكَ أَمْ مُتْنَا وَمِتْنَا (٩١٠)

عَلَى الرَّاسِ الكِنَانَةَ لَمْ يَرِدْهَا ... وَلَكِنْ كَانَ غَيْرُ مُكَايَدِينَا

قال عبد المجيد : يريد أهل اليمن ، وبنو لؤى هم : بنو لؤى بن غالب بن مالك بن النضر، وهم قريش ، يريد : أتظن أن قريشا تخفى عن هجاء شعراء مضر ، والقبائل التى منها هؤلاء الشعراء ، فقد تعرضوا لسب قريش فهم بمنزلة الذى يرمى رجلا ، فقيل له : لم رميته ، فقال : إنما رميت كنانته ولم أرمه ، وكان غرضه أن يصيب الرجل ، فيقول : من هجا بنى كنانة وبنى أسد ، ومن قرب نسبه من قريش فهو تعرض لسب قريش يحرض عليهم الخلفاء . (٩١١)

---

(٩٠٩) البيت من قصيدة من بحر الوافر ، واستشهد به على استعمال تقول بمعنى تظن ، وأنه لا بأس من الفصل بين الاستفهام والقول بمعمول القول وهو " أجهالا " جمع جاهل مفعوله الثانى ، وبنى لؤى مفعوله الأول ، ولعمر أبيك معترض بين المعطوف والمعطوف عليه وخبره محذوف أى قسمى ، وأم معادلة للهمزة ، والألف للاشباع والمتجاهل : من يستعمل الجهل وليس من أهله .

وانظر سيبويه ١/٦٣ ، والمقتضب ٢/٣٤٩ ، وشرح السيرافى ٢/٦٣٨ (رسالة) وابن يعيش ٧/٧٩ ، ٨٠ ، والأشمونى ٢/٣٨ ، والمفصل ص ٢٦٠ ، والهمع ١/١٥٧ وشواهد العينى ٢/٣٧ ، والخزانة ١/٨٦ ، ٤/٢٤ ، وشرح السيرافى ٢/٦٣٨ .

(٩١٠) فى المفصل ص ٢٦٠ " وأنكر بعض الفضلاء ذلك وقال ان بيت الكميت :

أنوما تقول بنى لؤى ... لعمر أبيك أم متنا ومتنا "

وفى ابن يعيش " وقال ابن المستوفى أنشده سيبويه للكميت ولم أره فى ديوانه والذى فى ديوان شعره " ثم ذكر البيتين

ورواية البيت الثانى " عن الرامى "

انظرهامش ابن يعيش ٧/٧٩ ، وهامش سيبويه ١/١٢٣ هارون

(٩١١) وانظر الخزانة ١/٨٦ ، ٤/٢٤ .

الثاني : قول عمر بن أبي ربيعة (٩١٢) :

[٤٧] (أَمَّا الرَّحِيلُ فَدُونَ بَعْدَ غَدٍ ... فَمَتَى تَقُولُ الدَّارَ تَجْمَعُنَا) (٩١٣)

الشاهد فيه : أنه نصب الدار بـ " تقول " كما تنصبها بـ " تظن " ، والدار المفعول الأول ، وقوله : تجمعنا جملة فعلية في موضع المفعول الثاني لتقول .

وحكى الأصبهاني أن صاحبة عمر لما حجت أرسل إليها عمر فوعدته أن تزوره ، فأعطى الرسول الذي بشره بذلك مائة دينار ثم لما أتته التمست منه أن يشيعها إذا صدر الناس ، فعجل ذلك فيها قال وتعد شيعها القصيدة الذي منها هذا البيت ، وهو من قولها فحكاه ، وأعطى القول اعمال الظن ، فنصب به الدار ، وعنى بها البصرة .

وقال أبو محمد : كأنها قالت أ ترحل غدًا أو بعد غد ، ثم قالت : بل ترحل غدا ، وغد قبل بعد غد ، تريد أن تعرف حاله من بعدها وحزنه على فقدها ويروى برفع الدار على أنه مبتدأ ، وتجمعنا خبره ، وحينئذ تكون الجملة محكية بعد القول ، ولا تكون من قبيل ما نحن فيه .

---

(٩١٢) من قصيدة مطلعها : قال الخليطُ غدًا تَصَدُّعنا ... أو شيعه أفلا تُشَيِّعُنَا
أنظر ديوانه ص٢٢٧

(٩١٣) البيت من بحر الكامل ، واستشهد به على نصب " تقول " المفعولين وهما " الدار " وجملة " تجمعنا " كما هو الحال في تظن .
والرحيل : اسم ارتحال القوم للمسير
والمعنى : يقول لرفيقه : إن رحيل الأحبة غدا ، فمتى تظن الدار تجمعنا بهم
وانظر سيبويه ١/ ٦٣ ، والمقتضب ٢/ ٣٤٩ ، وشرح السيرافي ٢/ ٦٣٩ (رسالة) واللسان ٣/ ١٦١١ مادة " رحل " ، وابن يعيش ٧/ ٨٠ ، ٨١ والمفصل ص ٢٦٠ ، ٢٦١ .

(٩١٤) وهو أحمد بن علوية الأصبهاني الكرانيّ ، وقيل هو الحسن بن عبد الله أبو علي الأصبهاني .
كان صاحب لغة ، جيد المعرفة بفنون الأدب ، إماما في النحو أخذ عن الباهلي صاحب الأصمعي والكرماني صاحب الأخفش ، وكان يحضر مجلس الزجاج
وله من التصانيف : النوادر ، خلق الإنسان ، نقض على النحو ، وغيرها ألف قصيدة على ألف قافية عرضت على أبي حاتم السجستاني فأعجب بها قال حمزة : ولقد أنشد فيها في سنة عشر وثلاثمائة وله ثمان وتسعون سنة .

قوله : (وبنو سُلَيم يجعلون باب قلت أجمع مثل ظننت) .(٩١٥)

اعلم أن بني سليم بضم السين لم تشترط في اجراء القول مجرى الظن كون الفعل مضارعا عنه ، بل الفعل المستفهم عنه وغيره سواء في وقوعه موقع ظننت ، ونصبها بعده به .(٩١٧)

قال أبو سعيد : ومن العرب من يحمل القول إعمال الظن على كل حال ، فيقول : قلت : زيد منطلقا ، كما تقول : علمت زيدا منطلقا ، وظننت خالدا ذاهبا فقد تحصل لك أن هذا مذهب(٩١٨) العرب في " تقول " ونحوه ثلاثة :

الأول : وعليه الأكثر أنه ليس له مفعول به ينصب به .(٩١٩)

والثاني : أنه ينزل منزلة " ظننت " ، و " علمت " في دون الفعل مضارعا عنه ، فينصب مفعولين ، ولا يجوز الاقتصار على أحدهما .(٩٢٠)

والثالث : أنه يجوز إجراؤه مجرى الظن والعلم في عمله في مفعولين سواء كان الفعل الذي هو تقول مضارعا عنه أو لم يكن كما بينا ، فيدا تقدم .(٩٢١)

---

* انظر ترجمته في معجم الأدباء ٨/١٣٩ : ١٤٥ ، والبغية ١/٣٣٦ ، ٣٣٧ ، ٥٠٩ .

(٩١٥) وفي سيبويه ١/٦٣ " وزعم أبو الخطاب - وسألته عنه غير مرة - أن ناسا من العرب يوثق بعربيتهم ، وهم بنو سليم يجعلون باب قلت أجمع مثل ظننت "

(٩١٦) في الأصل (بنو) والصواب " بني " اسم أن

انظر الهمع ١/١٥٧ ، والأشموني ٢/٣٧ ، ٣٨

(٩١٧) واختلف النحاة في اعماله باقيا على معناه ، أو تضمينه معنى الظن فابن جني على التضمين ، والأعلم وابن خروف وصاحب البسيط على اعماله باقيا على معناه .

انظر تفصيل المسألة في الهمع ١/١٥٧ ، والأشموني ٢/٣٧ ، ٣٨ ، وحاشية الصبان على الأشموني ٢/٣٧ .

(٩١٨) انظر شرح السيرافي ٢/٦٣٤ (رسالة)

(٩١٩) انظر سيبويه ١/٦٢ ، وشرح السيرافي ٢/٦٣٤ ، والمغني ٢/٤١٢ ، والهمع ١/١٥٦ .

(٩٢٠) وانظر سيبويه ١/٦٢ ، ٦٣ ، وشرح السيرافي ٢/٦٣٤ ، والهمع ١/١٥٧

(٩٢١) أي على لغة بني سليم .

وانظر الهمع ١/١٥٧ .

قوله : (ولَهَا مَا خَلَا حسبتُ ، وخِلْتُ ، وزَعَمْتُ معانٍ أخر لا تتجاوز عليها مفعولا واحدا) .

اعلم أن الضمير المؤنث في (ولها) يرجع إلى ما ذكره من أفعال القلوب المبهمة ، وقوله (تتجاوز) بتاءين معجمين من فوق ، وفتح الواو على البناء للفاعل ، وفي قوله : (لا تتجاوز عليها) ضميران :

أحدهما : مؤنث مرفوع مستتر يرجع إلى ماعدا الأفعال الثلاثة .

والآخر : ضمير مؤنث مجرور يعود إلى المعاني الأخر .

والمعنى : أن ما ذكره من الأفعال المبهمة تنقسم قسمين :

أحدهما : لا يتوجه على غير التعدى إلى مفعولين ، ولا يكون له وجه سواه ، وذلك في ثلاثة أفعال منها ، وهي : حسبت ، وخلت ، وزعمت ، وما تصرف من مستقبل ذلك وغيره .

والثاني : له وجه غير ذلك ، وذلك في أربعة منها ، وهي : ظننت وعلمت ، ورأيت ، ووجدت وتتعدى إلى مفعول واحد لاغير كما سنبينه .

أولها : " ظننت " يجوز أن تستعمل بمعنى اتهمت ، فتتعدى إلى مفعول واحد .

تقول : ظننت زيدا ، إذا اتهمته / ، وزيد ظنين أى متهم (٩٢٣)

٢٧٩ و

وإذا قلت : ظننت زيدا خارجا ، فإنما وقع الظن بخروجه .

ومنه قوله تعالى : (" وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِظَنِينٍ ") (٩٢٤) بالظاء كما هي قراءة ابن كثير وأبي عمرو والكسائي ويعقوب .

والمعنى : أنه ليس بمتهم على الغيب ، بل هو الثقة فيما يخبره عن الله تعالى (٩٢٥)

---

(٩٢٢) في المفصل ص ٢٦١ " لا يتجاوز " بالياء

(٩٢٣) أنظر ص ٢٦٤ ، وسيبويه ١/٦٤

(٩٢٤) سورة التكوير الآية ٢٤ .

وقال الزمخشري : " بظنين " بمتهم من الظنة : وهي التهمة ، وفي مصحف عبد الله بالظاء وفي مصحف أبي بالضاد : وهو البخل ، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ بهما .

أنظر الكشاف ٤/٢٢٥ بتصرف

(٩٢٥) أنظر معاني الفراء ٣/٢٤٢ ، ٢٤٣ ، والإتحاف ٤٣٤

وقرأ باقي الثمانية " بضنين " بالضاد ، أي بخيل فيكتم الغيب ولا يخبر به حتى يأخذ عليه حلوانا كما هي عادة الكهنة .(٩٢٦)

و " على " يتعلق بالفعل على كل واحد من القراءتين .

وثانيهما : (" علمت " بمعنى عرفت) :

وذلك يتعدى إلى مفعول واحد ، كقولك : عرفت زيدا

والفرق بين هذا وبين قولك : علمت زيدا منطلقا إذا جعلت : منطلقا المفعول الثاني أنك لم تخبر عن علم حدث بزيد ، وإنما تخبر عن علم حدث لك بانطلاقه .

وإذا قلت : زيدا كان المعنى أنك علمت ذاته إذ ذاك ، ولم تكن عالما بها قبل ذلك بعد لول الاسم ، وكل واحد منهما من أفعال القلوب ، إلا أن المقصود في المتعدى إلى مفعولين الإخبار عن ثبوت صفة لزيد لم يكن بعد من تعديته الى مفعولين ، والمقصود في المتعدى الى مفعول واحد الاخبار عن العلم بذات زيد لاغير ، فلذلك لم يحتج إلا إلى مفعول واحد .(٩٢٧)

وثالثها : " رأيت " إذا أردت به رؤية العين تعدى إلى مفعول واحد ، كما أن أبصرت كذلك ، فتقول : رأيت زيدا ، كما تقول : أبصرت زيدا .

فأما إذا كانت الرؤية للقلب تعدت إلى مفعولين ، ولم يجز الاقتصار عليهما كما قررناه .(٩٢٨)

ورؤية القلب قد تكون علما ، وقد تكون ظنا ، قال الله تعالى في يوم القيامة :

" إِنَّهُم يَرَوْنَهُ بَعِيدًا ، وَنَرَاهُ قَرِيبًا "(٩٢٩) فالرؤية الأولى بمعنى الظن والحسبان والرؤية الثانية بمعنى العلم واليقين .

والمعنى : أتحسبونه بعيدا ، ونحن نعلمه قريبا .

---

(٩٢٦) أنظر الكشاف ٤/٢٢٥ ، والاتحاف ٤٣٤

(٩٢٧) وانظر ابن يعيش ٧/٨١

(٩٢٨) أنظر ص ٢١٥

(٩٢٩) سورة المعارج الآية ٦ ، ٧

وانظر معاني الفراء ٣/١٨٤ ، والكشاف ٤/١٥٧

رابعها : " وجدت " فإن أردت به العلم ، ووجود القلب للشيء ، فهو يتعدى إلى مفعولين كقولك : وجدت زيدا رجلا فاضلا أي علمته كذلك وان أردت الإصابة والإدراك قلت وجدت الضالة ، ووجدت ما ضاع مني ، وكذلك تقول : طلبت زيدا فوجدته أي أصبته وأدركته (٩٣٠)

قوله : (وكذلك : أريت الشيء بمعنى أبصرته أو عرفته) (٩٣١)

اعلم أن المصنف لما فرغ من الكلام في الأفعال السبعة ألحق به الكلام فيما يستحق استعمالها كما فصل ذلك أولا فيما يتعدى إلى مفعولين وذكر من ذلك صورتين :

الأولى : قوله : (أريت) بضم الهمزة وكسر الراء على البناء للمفعول به

اعلم أن " أريت " على البناء للمفعول قد يكون منقولا من رأى بمعنى علم أو ظن فيتعدى الى مفعولين كما بيناه في الفصل المتقدم (٩٣٢)

وقد يكون منقولا عن رأى بمعنى أبصر ، أو رأى بمعنى عرف ، فيتعدى الى مفعول واحد لا غيره

فتقول : أريت الشيء على البناء لما لم يسم فاعله ويكون متعديا الى مفعول واحد ، كما أن أبصرته مبنيا لما لم يسم فاعله يتعدى الى مفعول واحد ، وكما أن قولك : عرفته مبنيا للمفعول ، له مفعول واحد لا غير .

قوله : (ومنه قوله تعالى (٩٣٣) : " وأرنا مناسكنا " (٩٣٤))

اعلم أن الضمير المجرور في قوله " ومنه " يرجع الى ما كان من الرؤية منقولا عن رأى بمعنى أبصر أو عرف .

---

(٩٣٠) وانظر ص ٢١٥

(٩٣١) في المفصل ص ٢٦١ ، وابن يعيش ٧ / ٨١ " بصرته أو عرفته "

(٩٣٢) أنظر ص ٢١٩ وما بعدها ، وابن يعيش ٧ / ٨٢

(٩٣٣) في المفصل ص ٢٦١ (قوله عز وجلا)

(٩٣٤) سورة البقرة الآية ١٢٨ .

وانظر ابن يعيش ٧ / ٨٢

قال في الكشاف : أرنا منقول من رأى بمعنى أبصر أو عرف ، ولذلك لم يتجاوز مفعولين ، (٩٣٥)
والمعنى : بصّرنا متعبداتنا أو عرّفناها ، وقيل : مذابحنا ،

وأصل " أرنا " أرإنا ، فحذفت الهمزة التي هي عين الكلمة في جميع تصاريف الفعل المستقبل (٩٣٦)
تخفيفا ، وصارت الراء متحركة بحركة الهمزة ، وهي الكسرة ، وهي قراءة نافع وحمزة والكسائي ،

وقرأ ابن كثير ويعقوب بإسكان الراء ، ووجهه : أنهم شبهوا المنفصل بالمتصل ، فسكنوا كما (٩٣٧)
سكنوا عين الكلمة في نحو : فَخْذ ، وكَتْف ،

(٩٣٨)
وقرأ أبو عمرو بالاختلاس محافظة على الأصل بقدر الإمكان ،

الصورة الثانية : قوله : (وأتقول : أنّ زيداً منطلق) ،

اعلم أنه ذكر في الفصل المتقدم أن القول قد ينزل منزلة الظن ، فيتعدى تقول ونحوه إلى (٩٣٩)
مفعولين كما بيناه ثَمّةَ ،

وقال في هذا الفصل إن القول قد ينزل منزلة التفوه ، فيتعدى القول إلى مفعول واحد ،

كما يتعدى " أتفوه " إلى مفعول واحد ، فإذا قلت :

أتقول : أنّ زيدا منطلق ، فتحت همزة أنّ ، وكانت مع معموليها من الاسم والخبر واقعة موقع (٩٤٠)
مفعول واحد ،

---

(٩٣٥) انظر الكشاف ١/٣١١ ، ٣١٢ (٩٣٦) انظر تقريب النشر ص ٩٤

(٩٣٧) انظر الكشاف ١/٣١١ ، وتقريب النشر ص ٩٤ ،

(٩٣٨) قال في تقريب النشر ص ٩٤ " واختلف عن أبي عمرو ، فروى كثير من العراقيين عنه من الروايتين كذلك ، وروى الآخرون عنه الاختلاس وروى الداني ومن وافقه من المغاربة الإسكان للسوسي والاختلاس للدوري ، والباقون بالإشمام ، وكذا روى الداجوني عن هشام "

وانظر الكشاف ١/٣١٢

(٩٣٩) ثَمّ بمعنى هناك ، وهو للتبعيد بمنزلة هنا للتقريب ، والهاء للسكت

انظر اللسان مادة " ثمم " ١/٥٠٨ ،

(٩٤٠) وانظر ابن يعيش ٧/٨٢

قوله : (ومن خصائصها) .

اعلم أن الضمير المجرور المؤنث يرجع إلى ما يتعدى إلى مفعولين من أفعال القلوب ، والمذكور من الخصائص :

الخاصية الأولى : أنه يمتنع الاقتصار على أحد المفعولين ، وقد ذكرنا علة ذلك (٩٤١) بخلاف الأفعال التي وصلت منك إلى غيرك نحو : أعطيت وكسوت فإنه يجوز الاقتصار على ذكر أحد المفعولين دون الآخر كما بينا فيما تقدم (٩٤٢) .

قال المبرد : إنما امتنع " ظننت زيدا " حتى تذكر المفعول الثاني ، لأنها ليست أفعالا وصلت منك إلى غيرك ، إنما هو ابتداء وخبر ، فإذا قلت : ظننت زيدا منطلقا ، فإنما معناه زيد منطلق في ظني ، فكما أنه لا بد للابتداء من خبر ، فكذلك لابد لهذه الأفعال من مفعولها الثاني ، لأنه خبر ابتداء (٩٤٣) كما بيناه فيما سبق .

وقول المصنف : (أن الاقتصار على أحد المفعولين) الى قوله : (وليس لك) كالحشو الجاري في سياق الكلام (٩٤٤) .

والمعنى : أن من خصائصها أنه لا يجوز الاقتصار على مفعول واحد لكنه أشار إلى تمهيد ، فقال : إن الاقتصار على أحد المفعولين إنما يستقيم / في الفعل الذي يتعدى إلى مفعولين الثاني منهما غير الأول ، فأما ما كان الثاني فيه نفس الأول وعينه ، فإنه يمتنع الاقتصار على ذكر أحد المفعولين ، وذكر مثال ما تغاير مفعولاه ، وذلك : كسوت ، وأعطيت ألا ترى أنك إذا قلت : أعطيت خالدا درهما ، فالدرهم غير زيد ، بخلاف قولك : ظننت بشرا منطلقا ، فان المفعول الثاني عين الأول (٩٤٥) .

٢٧٩ ظ

---

(٩٤١) أنظر ص ٢١٣ (٩٤٢) أنظر ص ٢١١ ، ٢١٢

(٩٤٣) أنظر المقتضب ٩٥/٣ ، وسيبويه ١٨/١

(٩٤٤) قال الزمخشري : " ومن خصائصها أن الاقتصار على أحد المفعولين في نحو كسوت وأعطيت مما تغاير مفعولاه غير ممتنع ، تقول : أعطيت درهما ، ولا تذكر من أعطيته ، وأعطيت زيدا ، ولا تذكر ما أعطيته ... الخ "
أنظر المفصل ص ٢٦١ .

(٩٤٥) وانظر ابن يعيش ٨٢/٧ ، ٨٣ .

قوله : (لِفَقْدِ مَا عَقَدْتَ عَلَيْهِ حَدِيثَكَ) .

اعلم أنا قد بينا أن الاخبار فى باب ظننت وأخواتها إنما هو عن العلم أو الظن أو الشك بثبوت المفعول الثانى للأول ، وأن نسبة المفعول الثانى إلى الأول كنسبة خبر المبتدأ إلى المبتدأ ، ولا يخفى أن الخبر إذا اقتطع عن المبتدأ ذهبت الفائدة ، فكذلك هاهنا إذا حذف المفعول الثانى من اللفظ والمعنى ، ففى المفعول الأول بُعْدٌ (٩٤٦) عن الفائدة كما عرفته .

فإن قلت : فإن حذف من اللفظ ، وهو مراد فى النية والتقدير

قلت : ذلك جائز ، لأنه إذا كان منويا ومقدرا فى الكلام لم يلزم ما ذكرناه من ذهاب الفائدة .

وقد نص على هذا الحضرمى ، وقال : يجوز حذف المفعول الأول ، أو الثانى إذا كان فى الكلام دليل على أن المحذوف من اللفظ مراد فى النية ومقدر فى الكلام .

قوله : (فأما المفعولان معا فلا عليك أن تسكت عنهما فى البابين) .

اعلم أنه لما فرق بين الفعل الذى تغاير مفعولاه ، نحو : كسوت وأعطيت وبين الفعل الذى اتحد مدلول مفعوليه نحو : حسبت وظننت ، وذكر أنه يجوز حذف أحد المفعولين فى الأول والاقتصار عليه ، ويمتنع فى الثانى الاقتصار على أحد مفعوليه ، وأنه إذا ذكر أحدهما وجب ذكر الآخر معه ، قال بعده : وما ذكرناه من الفرق بين البابين عند ذكر أحد المفعولين غير قائم عند إسقاط كل واحد منهما ، بل يجوز اسقاط كل واحد من المفعولين جميعا من اللفظ والمعنى فى كل واحد من البابين ، باب ما تغاير مفعولاه نحو : كسوت ، وباب ما اتحد مفعولاه نحو : حسبت ، وقد احتج المصنف على جواز اسقاط المفعولين جميعا بالآية والمثل (٩٤٧) .

أما الآية ، فقوله تعالى : " وَظَنَنتُمْ ظَنَّ السَّوْءِ " (٩٤٨)

---

(٩٤٦) هذه الكلمة غير واضحة فى الأصل المخطوط ، وأغلب الظن أنها " بُعْدٌ " أى : فى ذكر المفعول الأول وحده دون الثانى بُعْد عن الفائدة لأن الثانى فى الأصل خبر عن الأول .

(٩٤٧) وانظر ابن يعيش ٧/٨٣ ، والأشمونى ٢/٣٦ ، ٣٧ .

(٩٤٨) سورة الفتح من الآية ١٢ ، وانظر الكشاف ٣/٥٤٤ ، وفى حاشية الصبان ٢/٣٥ " أى ظننتم انقلاب الرسول والمؤمنين إلى أهليهم منتفيا أبدا ، وظن السوء مفعول مطلق "

الشاهد فيه : أنه ذكر الظن مع فاعله ، وأهمل ذكر مفعوليه جميعا ، ولو ذكرهما لقال : وظننتم عدم الانقلاب ثابتا ، فحيث أسقطهما جميعا دل ذلك على جوازه .

الثاني : قولهم في المثل السائر : " من يسمع يخل " (٩٤٩)

الشاهد فيه : أنه اقتصر على الفاعل وحده ، وأسقط كل واحد من مفعولي " يخل " ولو ذكرهما قال : يخل المسموع صحيحا ، ويخل جزم بخال ، وفيه ضمير مستتر فاعل يسمع .

قال أبو البركات : وقد ذهب قوم الى أنه يمتنع الاقتصار على ذكر الفاعل واسقاط كل واحد من المفعولين جميعا ، محتجا بوجهين :

أولهما : أن هذه الأفعال تجاب بما يجاب به القسم كما في قوله تعالى : " وظنوا مالهم من محيص " (٩٥٠) ، فكما لا يجوز الاقتصار على القسم دون المقسم عليه ، فكذلك لا يجوز الاقتصار على هذه الأفعال مع فاعلها دون مفعوليها .

وثانيهما : أن الاقتصار على الفاعل وحده يجعل الكلام خاليا عن الفائدة لأننا نعلم أن كل عاقل له علم وظن وشك ، فلا معنى للاخبار عنه . (٩٥١)

---

(٩٤٩) يقال : خِلْتُ إِخَالُ بالكسر ، وهو الأفصح ، وبنو أسد يقولون : أَخَالُ بالفتح وهو القياس .

والمعنى : من يسمع أخبار الناس ومعايبهم يقع في نفسه عليهم المكروه .

أنظر مجمع الأمثال ٢ / ٣٠٠ ، وحاشية الصبان ٢ / ٣٥ .

(٩٥٠) سورة فصلت من الآية ٤٨

وظنوا : أيقنوا ، والمحيص المهرب . أنظر الكشاف ٣ / ٤٥٧ ، وقال ابن الأنباري : " وكأنه اذا وقع النفي بعد الظن جرى مجرى القسم فيكون حكمه حكم القسم " وهو مذهب أبي الحسن .

أنظر غريب اعراب القرآن ٢ / ٣٤٢ .

(٩٥١) أنظر أسرار العربية ص ١٣٤ ، ١٣٥ ، والمقتصد لعبد القاهر ١ / ٤٩٩ وفصل السيوطي القول في حذف مفعولي ظن وأخواتها وذاهب النحاة فيه فقال في الهمع ١ / ١٥٢ " واما حذفهما لغير دليل كاقتصارك على أظن أو أعلم من أظن زيدا منطلقا دون قرينته ، ففيه مذاهب :

قوله : (وأما قول العرب : ظننت ذاك، فذاك إشارة إلى الظن كأنهم قالوا : ظننت ، فاقتصروا) .

اعلم أن هذا الكلام يرجع إلى نقض وجوابه .

بيان ذلك : أنه لما ذكر أولا أنه لا يجوز الاقتصار على قوله مفعول واحد في باب ظننت، قيل له : ينتقض ما ذكرته بقول العرب : ظننت ذاك فإن ذاك مفعول ظننت ، وقد اقتصروا عليه ، فأجاب بأن العرب تعني بذاك الظن تأكيدا للفعل ، وليس ذاك مفعول ، وإنما هو مصدر فلا يتجه ما ذكرتم .

قال سيبويه : وأما ظننت ذاك ، فإنما جاز السكوت عليه لأنك قد تقول : ظننت ، فتقتصر . (٩٥٢)
يعني أن قول العرب : ظننت ذاك إنما يعنون ذاك الظن لتأكيد ظننت بالمصدر ، ولم يأت بمفعول فيحوج إلى ذكر المفعول الثاني ، فلا فرق بين قولك : ظننت ذاك، وبين الاقتصار على قولك : ظننت في أن المفعولين كلاهما ساقطان من اللفظ .

والمعنى : إذا عرفت هذا ظهر لك أن معنى قول المصنف (فذاك إشارة إلى الظن) أي هو مصدر ، وليس بمفعول به .

وقوله : (كأنهم قالوا : ظننت فاقتصروا) .

أي كأنهم لم يذكروا المصدر مع ظننت ، بل اقتصروا على ذكر الفعل والفاعل لا غيره كما في

= أحدها : المنع مطلقا ، وعليه الأخفش والجرمي ، ونسبه ابن مالك لسيبويه والمحققين كابن طاهر وابن خروف والشلوبين لعدم الفائدة ، إذ لا يخلو الانسان من ظن ما ، ولا علم ما ، فأشبه قولك : النار حارة .
الثاني : الجواز مطلقا وعليه أكثر النحويين ، منهم ابن السراج والسيرافي وصححه ابن عصفور لوروده . . .
الثالث : الجواز في ظن وما في معناها دون علم وما في معناها وعليه الأعلم .
الرابع : المنع قياسا والجواز في بعضها سماعا وعليه ابو العلاء ادريس
وانظر الأشموني وحاشية الصبان ٢ / ٣٥

(٩٥٢) وعلل سيبويه هذا بقوله " كما تقول : ذهبت ، ثم تعمله في الظن كما تعمل ذهبت في الذهاب ، فذاك ههنا هو الظن ، كأنك قلت : ظننت ذاك الظن ، وكذلك : خلت ، وحسبت .
ويدلك على أنه الظن أنك لو قلت : خلت زيدا ، وأرى زيدًا لم يجز "
انظر سيبويه ١ / ١٨ ، ١٩ ، وابن يعيش ٧ / ٨٣ .

قولهم : " من يصح يخيل "(٩٥٣) ، وهو مع المصدر مثل قوله تعالى : " وظننتم ظن السوء "(٩٥٤)

قوله : (وتقول : ظننت به إذا جعلته موضع ظنك كما تقول : ظننت زيدا فى الدار) .

اعلم أن الضمير المجرور فى " به " يعود إلى غير مذكور .

والمعنى : ظننت بزيد ، وهذه عبارة سيبويه قال : وتقول : ظننت به أى جعلته موضع ظنك ، كما تقول : نزلت به ، ونزلت عليه .(٩٥٥)

يريد أن اتصال هذه الأفعال بحروف الجر كاتصالها بالظروف ، ولا يحوج إلى ذكر مفعول آخر .

قال أبو سعيد : لو جئت بظرف أو مصدر ، ولم تأت بواحد من المفعولين جاز كقولك : ظننت ظنا ، وظننت يوم الجمعة ، وظننت خلفك .(٩٥٦)

وكذلك حروف الجر إذا اتصلت بها هذه الأفعال ، فهى بمنزلة الظروف تقول : ظننت بزيد ، وظننت فى الدار ، أى وقع ظنى فى هذا المكان كما تقول : ظننت يوم الجمعة ، وظننت خلفك .

قوله : (فإن جعلت الباء زائدة بمنزلتها(٩٥٧) / فى ألقى بيده لم يجز السكوت عليه) . ٢٨ ب

اعلم أنك إذا قلت : زيد ألقى بيده ، فتكون " يده " مفعول ألقى ، فإذا قلت : ظننت به ، وقدرت زيادة الباء امتنع جعل الضمير موضع الظن وصار مفعولا لظننت ، وكأنك قلت : ظننته ، وحينئذ تكون قد ذكرت أحد مفعولى ظننت ، وذلك يمنع من الاقتصار عليه ، ويوجب ذكر مفعول آخر بعده ، وأن تقول : ظننت به منطلقا ، كما تقول : ظننته منطلقا .(٩٥٨)

---

(٩٥٣) سبق شرحه ، أنظر ص ٢٣٤ .

(٩٥٤) سورة الفتح من الآية ١٢ ، وانظر ص ٢٣٤

(٩٥٥) أنظر سيبويه ١٩/١

(٩٥٦) أنظر شرح السيرافى ٣٤٨/١ ، ٣٤٩ .

(٩٥٧) فى الأصل المخطوط " فى منزلتها " ، وفى المفصل ، وابن يعيش " بمنزلتها " .
أنظر المفصل ص ٢٦١ ، وابن يعيش ٨٢/٧

(٩٥٨) وانظر ابن يعيش ٨٣/٧ .

قال سيبويه : ولو كانت الباء زائدة بمنزلتها فى قوله : " كفى بالله "(٩٥٩) لم يجز السكوت عليه .(٩٦٠)

يعنى لو كانت الباء فى قولك : ظننت بزيد زائدةً إحتجت إلى ذكر مفعول آخر ، والباء فى " كفى بالله " زائدة لأن المعنى كفى الله .

الخاصية الثانية : لأفعال القلوب : أنه يجوز الغاؤها(٩٦١) متوسطة ومتأخرة كما سنبينه .

قوله : (ومنها أنها إذا تقدمت أعملت ، ويجوز فيها الإعمال والالغاء متوسطة ومتأخرة) .

اعلم أن قوله : (ومنها أنها) فيه ضميران :

الأول : منها مجرور يرجع إلى الخصائص .

والثانى: منصوب يرجع إلى أفعال القلوب .

وضمون كلام المصنف ثلاث دعاوٍ :

أولها : دعوى وجوب إعمالها إذا تقدمت ، وهو المشهور .(٩٦٢)

ونقل أبو عمرو الخضرى عن قوم أنهم يجوزون الغاءها(٩٦٣) وان كانت متقدمة .

وفى كلام أبى سعيد فى باب الأفعال التى تستعمل وتلغى ما يشير إلى صحة هذا النقل .(٩٦٤)

---

(٩٥٩) قوله تعالى " كفى بالله شهيدا " سورة الاسراء الآية ٩٦ .

(٩٦٠) قال سيبويه ١/١٩ " لم يجز السكت عليها ، فكأنك قلت : ظننت فى الـدار ، ومثله شككت فيه " .

(٩٦١) معنى الإلغاء : ترك العمل لغير مانع لفظا أو محلا ، وأنظر الهمع ١/١٥٣

(٩٦٢) وانظر سيبويه ١/٦١ ، وابن يعيش ٨٥/٧

(٩٦٣) أجاز الكوفيون والأخفش الغاء المتقدمة مستندين إلى بعض الشواهد كقوله :

أرجو وآمل أن تدنو مودتها ... وما إخال لدينا منك تنويل

وقوله : كذلك أُدِّبتُ حتى صار من خلقى ... أنّى رأيت ملاك الشيمة الأدبُ

وخرجه البصريون على تقدير ضمير الشأن أو لام الابتداء أى إخاله لو رأيته أو لله نيا ، أو لملاك .

وفى هذا يقول ابن مالك : وانو ضمير الشأن أو لام ابتدا ... فى موهم الغاء ما تقدما

وانظر شرح الكافية لابن الحاجب ٦٨٩/٢ (رسالة) ، والتسهيل ص ٧١ ، وشرح الألفية للمرادى ٣٨٠/١ ، والهمع ١٥٣/١ ، والأشمونى ٢٨/٢ ، ٢٩ .

(٩٦٤) ليس فى كلام السيرافى فى هذا الباب ما يشير الى جواز الغاء هذه الأفعال متقدمة —

وقال عبد الباقي : ان هذه الأفعال اذا وقعت فى أول الكلام فاعمالها هو الجيد المجمع عليه ، والغاؤها ضعيف جدا .

واحتج أبو البركات على وجوب الاعمال بوجهين :

أحدهما : أنها اذا تقدمت فقد وقعت على أعلى مراتبها ، فناسب ذلك وجوب اعمالها ، وامتناع الغائها .

والآخر : أنها اذا تقدمت دل ذلك على قوة العناية بها ، والغاؤها يدل على اطراحها ، وقلة الاهتمام [بها] (٩٦٥) ، فلذلك لم يجز الالغاء مع التقدم لأن الشيء الواحد لا يكون مطرحا ومعتنى به (٩٦٦) .

وثانيها : دعوى أنها اذا توسطت جاز اعمالها والغاؤها ، تقول : زيدا ظننت قيما بالنصب اذا أعملت ، وزيد ظننت قيم اذا ألغيت .

أما وجه إعمالها بغيرها من الأعمال ، وأما وجه جواز الغائها ، فلأن هذه الأفعال لما كانت ضعيفة فى العمل ، وقد مر صدر الكلام على اليقين ناسب ذلك أن لا يغير الكلام عما اعتمد عليه ، وجعلت فى تعلقها بما قبلها بمنزلة الظرف .

قال عبد الباقي : انما جاز الغاء هذه الأفعال اذا توسطت لأنك اذا ألغيتها لم يخل ذلك بالكلام ، ولم يخرجها أيضا الغاؤها من أن تكون متعلقة بالكلام تعلقا معقولا ، ألا ترى أنك اذا قلت : زيد خلت شاخص ، وبكر علمت قيم ، فزيد مبتدأ ، وشاخص خبره ، والفعل الملغى فى معنى الظرف كأنك قلت : زيد شاخص فى علمي ، وفى ظني ، وليس كذلك ما عدا

= بل نصه يقطع بإعمالها .

يقول فى شرحه للكتاب ٢ / ٦٢٤ " فإذا تقدمت هذه الأفعال عملت النصب فى المفعولين جميعا ولا يجوز الغاؤها كقولك : علمت زيدا منطلقا ، وعلمت أباك ذاهبا ، فهى فى تقدمها بمنزلة ضربت وأعطيت فى الاعمال ، والمفعول الثاني فيها خبر المفعول الأول "

ويقول ٢ / ٦٢٥ " وإذا تقدم الفعل حصل فعل الشك واليقين قبل ورود الاسم فعمل " .

(٩٦٥) نقص فى الأصل . أنظر أسرار العربية ص ١٣٥ (رسالة)

(٩٦٦) أنظر أسرار العربية ص ١٣٥ (رسالة)

(٩٦٧) عبارة الشارح غير واضحة المعنى ، وأغلب الظن أن فيها سقطا .

يقول ابن يعيش ٧ / ٨٥ " وإذا أعملت كان الفعل فى حكم الأفعال المؤثرة نحو : =

هذه الأفعال مما يتعدى إلى مفعولين (٩٦٨) .

وثالثها : دعوى جواز الإعمال والإلغاء إذا وقعت متأخرة عن الاسمين جميعا ، وهما المبتدأ والخبر تقول في الإعمال : زيدا قائما ظننت وفي الإلغاء زيد قائم ظننت برفعهما .

قال أبو البركات : لأنها وإن كانت متأخرة في اللفظ فهي في النية والتقدير متقدمة إلا أن الإلغاء هاهنا أرجح من الإعمال ، وعند التوسط الإعمال أرجح لقرب المتوسط من الصدر ، وبعد المتأخر عنه بدرجتين (٩٦٩) .

قال ابن درستويه : ولابد لظننت ، وإن ألغيت عملها في هذين الاسمين من أن تكون عاملة في النية في غيرها ، كأنك أردت : ظننت ذاك ، ولكن حذف تخفيفا واعتمادا على معرفة المخاطب .

وإن شئت جعلت : ظننت خبرا للمبتدأ ، وجعلت اسمها ضمير المبتدأ والاسم الثاني خبرا لظننت ، فتنصبه ، فقلت : زيد ظننته قائما ، وإن شئت حذفت الهاء ، وأنت تنويها ، فقلت : زيد ظننت قائما وهو رديء على جوازه (٩٧٠) .

وقد استدل المصنف على جواز إلغاء هذه الأفعال إذا توسطت بين الاسمين بقول الشاعر (٩٧١) :

= أبصرت ، وضربت ، وأعطيت .

وأعلم : أنه كلما تباعد الفعل عن الصدر ضعف عمله ... الخ .

وانظر الهمع ١/١٥٣

(٩٦٨) وانظر سيبويه ١/٦١ ، وابن يعيش ٧/٨٥ ، والهمع ١/١٥٣ .

(٩٦٩) أنظر أسرار العربية ص ١٣٥ ، والهمع ١/١٥٣

(٩٧٠) وانظر ابن يعيش ٧/٨٥ ، والهمع ١/١٥٣

(٩٧١) هو : جرير ، وقيل : اللعين المنقري يهجو رؤبة بن العجاج وقال النحاس : يهجو بها العجاج ، وقال أبو الحجاج : وجهت اللعين من كلمة رويها لام ، وعجز البيت : وفي الأراجيز خلت اللؤم والفشل على الاقواء ، وروى : رأس النوك والفشل ، وروى : جلب اللؤم والكسل .

أنظر العيني هامش الخزانة ٢/٤٠٤ ، وهامش ابن يعيش ٧/٨٥ ، وهامش سيبويه ١/٦١ هارون ، والحيوان ٤/٢٦٦ ، ٢٦٧

[٢٨] (أَبَا الأَراجيزِ يا ابنَ اللؤمِ تُوعِدُنِي * وفي الأَراجيزِ خِلْتُ اللؤمُ والخورُ) (٩٧٢)

الشاهد أنه قدم الخبر ، وهو قوله : " في الأراجيز " ، وأخر المبتدأ وهو " اللؤم " وأدخل " خلت " بينهما ، فألغى عملها لما توسطت فكأنه قال : اللؤمُ والخورُ خِلْتُ في الأراجيز ، ولكنه أخر المبتدأ للحاجة إلى تقويم الشعر والقافية ، والرجز ضرب من الشعر والأراجيز : جمع أرجوزة ، وهي القطعة من الشعر .

وإنما لم يذكر المصنف { قائله } (٩٧٣) ، فأنكر هذا البيت لأن النقلة اختلفوا فيه فنقل ابن درستويه مع جماعة أن قائله : جرير .

وزعم أبو محمد الأعرابي (٩٧٤) أن اللعين المنقري هجا بهذه الأبيات رؤبة بن العجاج ، وأنها لامية ، وهي :

[إني] (٩٧٥) أنا ابنُ جَلا إنْ كنتَ تعرفُني * يا رؤبُ والحيّةُ الصماءُ في الجبلِ

أبا الأراجيز يا ابن الوقت توعدني * وفي الأراجيز بيت اللؤمِ والفشلِ

---

(٩٧٢) بحره البسيط ، واستشهد به على إلغاء خلت حين توسطت بين معموليها وفي الأراجيز ، واللؤم ، والأراجيز جمع أرجوزة بمعنى الرجز ، وهو ضرب من الشعر واللؤم : عبارة عن دناءة النفس ، وضعة النسب ، والخور : الضعف .
والمعنى : يريد أتوعدني بأراجيزك ، وأنت لا تحسن الشعر والتصرف في أنواعه ، وأين رجزك من الشعر ؟ ، إن الأراجيز مظنة لؤم الطبيعة ، وضعف النفس .
وأبا الأراجيز : يا صاحب الأراجيز .
وانظر سيبويه ١/ ٦١ ، وشرح السيرافي ٢/ ٦٢٧ (رسالة) ، وابن السيرافي ١/ ٢٦٩ ، وابن يعيش ٧/ ٨٤ ، ٨٦ ، والهمع ١/ ١٥٣ ، والمفضل ص ٢٦ ، ٢٦ .

(٩٧٣) نقص في الأصل

(٩٧٤) هو : الحسن بن أحمد أبو محمد الأعرابي المعروف بالغندجاني الأسود اللغوي النسابة له من التصانيف : الرد على ابن السيرافي في شرح أبيات الكتاب ، والرد عليه في شرح أبيات الإصلاح ، والرد على أبي علي في التذكرة وغيرها
كان حيا ، وقرئ عليه سنة ٤٢٨ هـ .
انظر ترجمته في البغية ١/ ٣٥٥ ، معجم الأدباء ٣/ ٢٢ : ١٤

(٩٧٥) نقص في الأصل المخطوط ، انظر الحيوان ٤/ ٢٦٦ ، ٢٦٧ ، وشواهد العيني هامش الخزانة ٢/ ٤٠٤ ، وهامش ابن يعيش ٧/ ٨٥

ما فى الدوائر فى رجلىّ من عَقَـلٍ (٩٧٦) عند الرِّهان ولا أُكوى من المَعَـلِ (٩٧٧)

ورُوِيَة من بنى مالك بن سعد ، وبنو مالك ، بنو المَعْقِلى (٩٧٨) لأن أم مالك كانت ضرائرهـــا

تسمونها المَعْقِلى (٩٧٩) .

وقال ابن درستويه : خلت كأنها فى البيت مبتدأة طفاة إذ كانت قبل المبتدأ والخبر فى

رتبة التأخير عن المبتدأ ، والإلغاء مع تقديم الخبر جائز عند سيبويه (٩٨٠) .

وإذا ابتدىء بها لم يجز إلغاؤها ، ولم تكن إلا عاملة / إلا فى ضرورة الشعر . ٢٨٠ ظ

قوله : (وَيُلْغَى المصدرُ إلغاءَ الفِعْلِ (٩٨١)) .

اعلم أن المصدر لا يتقدم عليه شىء من معمولاته ، ولا فرق فى ذلك بين مصادر أفعـــال

الشك واليقين ، وبين مصادر غيرها من الأفعال ، ألا ترى أن المصنف قال فى الفصـــل :

ويجوز فيه الإعمال والإلغاء ، ونص على جواز كل واحد منهما فى الفعل ، وجزم القول —

بالالغاء لا غير فى المصدر فقال : (ويلغى المصدر إلغاء الفعل) .

والمعنى : ويلغى المصدر متوسطا ومتأخرا كما يلغى الفعل إذا توسط أو تأخر والذى يدلك

على أن المصنف إنما أراد ما ذكرنا ، أنه مثل ما ذكره بالغاء المصدر متوسطا ومتأخـــرا ،

---

(٩٧٦) فى هامش ابن يعيش " الدواوين "

(٩٧٧) رواية الجاحظ فى الحيوان البيت الثانى فى موضع البيت الثالث ، وفيه إقواء ،

وهو اختلاف حركة الروى .

والعَقَل : حكى الأزهرى عن ابن الأعرابى قال : العَقَلُ نبات لحم ينبت فى قبل

المرأة ، وهو القرن

أنظر الحيوان ٢٦٦/٤ ، ٢٦٧ ، واللسان مادة " عقل " ٣٠١٧/٤

(٩٧٨) فى الأصل المخطوط " بنى المعقلى " والصواب " بنو المعقلى " خبر مبتدأ

محذوف والتقدير : هم بنو المعقلى

(٩٧٩) فى اللسان " وكان ضرائرها إذا ساببنها يقلن لها : يا عقلاء "

" وبنو مالك بن سعد رهط العجاج كان يقال لهم المَعْقَلى "

أنظر اللسان ٣٠١٧/٤ مادة (عقل)

(٩٨٠) أنظر سيبويه ٦١/١

(٩٨١) معنى الغاء المصدر : إبطال عمله لا إبطال إعرابه .

وانظر ابن يعيش ٨٦/٧

وذكر لذلك ثلاث صور ، ومما ذكره المصنف عبارة سيبويه ، فإنه قال : اعلم أن المصدر يلغى كما يلغى الفعل ، وذلك قولك : متى زيد ظنك ذاهب ، وزيد ظني أخوك ، وزيد ذاهب ظني ، فزيد يرتفع بالابتداء ، وخبره ذاهب ، ومتى ظرف للذهاب وظنك منصوب بفعل فهو ملغى ، كأنك قلت : متى زيد بأن ظنك ذاهب وجاز التأخير لأنه بين الاسمين (٩٨٢) ، وليس بمقدم (٩٨٣) .

فإن ابتدأت وقلت : ظنِّي زيدٌ ذاهبٌ كان قبيحا ضعيفا ، كما قبح أظُنُّ زيدٌ ذاهبٌ .

يعني أن قولك: ظني زيد ذاهب لما قدمت ظني صار بمنزلة قولك : أظن ظنِّي زيد ذاهب، وأنت لا تقول : أظن زيد ذاهب .

قال : وهو في أين ومتى أحسن إذا قلت : متى ظنك زيد ذاهب ومتى تظن عمرو منطلق لأن قبله كلاما (٩٨٤) .

قال أبو سعيد : اعلم أن سيبويه قد أجاز في هذا الموضع إلغاء الظن وقد تقدم الفعل إذا كان قبل الظن شيء يتصل بالمفعول الثاني ، وذلك أنه أجاز : متى تظن عمرو منطلق ، فعمرو مبتدأ ، ومنطلق خبره ومتى ظرف للانطلاق ، ومتى ظنك زيد ذاهب ، فزيد مبتدأ ، وذاهب خبره ومتى ظرف للذهاب .

وقد ردَّ ذلك عليه المبرد وغيره ، وقالوا : هذا نقض للباب ، وذلك أنه متى ما تقدم الفعل لم يلغ ، وأعطى ، فوجب أن يحمل هاهنا (٩٨٥) .

وقال المفسرون لكلامه : إنما شرط سيبويه أن يتقدم الفعل ، وليس قبله شيء في صلة ما بعده ، فإذا تقدم شيء مما بعده قبل أن تأتي بفعل الشك ، فقد مضى ذلك اللفظ على غير الشك والظن (٩٨٦) ، فجاز فيه الإلغاء كما جاز في : أين تظن زيد ، إذا تقدم الخبر .

---

(٩٨٢) في الأصل المخطوط " بين الاسم " والصواب بين الاسمين ، أي المبتدأ والخبر .

(٩٨٣) انظر سيبويه ١/ ٦٣ (٩٨٤) انظر سيبويه ١/ ٦٣

(٩٨٥) يقول المبرد " فالذي تلغيه لا يكون مقدما ، إنما يكون في أضعاف الكلام ، ألا ترى أنك لا تقول : ظننت زيد منطلق ، لأنك إذا قدمت الظن فإنما تبني كلامك على الشك " . انظر المقتضب ٢ / ١١ ، والهمع ١/ ١٥٢ ، ١٥٤ .

(٩٨٦) انظر شرح السيرافي ٢/ ٦٤٢ (رسالة) ، وابن يعيش ٧/ ٨٦

وقال بعض شارحي هذا الكتاب : إنما قال : ويلغى المصدر إلغاء الفعل لأن الفصل مراد كما بيناه ، فجوز إعماله وإلغاؤه باعتبار الفعل الذي هو مراد .

وقوله : (وليس ذلك في سائر الأفعال) .

اعلم أن كل فعل يتعدى مفعولاه مما يخالف أفعال الشك واليقين لا يجوز إبطال عمله إذا توسط ، لأن المفعولين في هذا الباب أصلهما المبتدأ والخبر كما عرفته ، فإذا ألغيت الفعل بقي الكلام مفيدا بخلاف غيرها من الأفعال كما بيناه لك .(٩٨٧)

الخاصية الثالثة : أن هذه الأفعال تعلق على معنى أنه يبطل عملها في اللفظ دون المعنى .(٩٨٨)

قال عبد القاهر : الفرق بين التعليق والالغاء : أن الالغاء عبارة عن قطعها عن العمل مع جواز الإعمال ، والتعليق : قطعها عن العمل لمانع منع من إعمالها .(٩٨٩)

وهو أحد حروف ثلاثة(٩٩٠) كما سنبينه لك .

وقال أبو محمد : اشتقاق التعليق من قولهم : (إمرأة معلقة لا ذات بعل ولا مطلقة).(٩٩١)

يذكر لمن تزوج أختين في عقدين ، ولا يدري السابق منهما ، فيقال في كل واحدة منهما : أنها معلقة لا ذات بعل ولا مطلقة .

وكذلك أفعال القلوب إذا اجتمعت مع حروف التعليق بقيت معلقة لأنها عاملة وغير عاملة باعتبار المعنى واللفظ .

وتلك الحروف ثلاثة :

---

(٩٨٧) وفي ابن يعيش ٨٦/٧ " وقد في باقي أخوات ظننت لا يجوز : زيد حسبت ذاهب وذلك لكثرة استعمال ظننت فاعرفه " .

(٩٨٨) وانظر ابن يعيش ٨٦/٧ ، والهمع ١٥٤/١ ، والأشموني ٢٩/٢ وما بعدها .

(٩٨٩) وانظر ابن يعيش ٨٦/٧ .

(٩٩٠) في الأصل (الثلاثة) .

(٩٩١) وفي اللسان " والمعلقة من النساء التي فقد زوجها ، قال تعالى : " فتذروها كالمعلقة " ، وفي التهذيب : وقال تعالى في المرأة التي لا ينصفها زوجها ، ولم يخل سبيلها : " فتذروها كالمعلقة " فهي لا أيم ولا ذات بعل " اللسان مادة (علق) ٣٠٧٥/٤ .

أولها : لام الابتداء (٩٩٢) .

وهي اللام المفتوحة التي تكون في جواب اليمين ، وتقع أول الكلام نحو قولك : ظننت لزيد منطلق .

الشاهد : أن اللام لما فصلت بين الفعل ، وبين المفعولين بطل على النصب وأوجب رفع المفعولين جميعا كما ترى ، وكان الأصل : ظننت زيدا منطلقا فلما دخل اللام منع ظننت من العمل لأن ما قبل لام الابتداء لا يعمل فيما بعدها لأنها موضوعة لدخولها على اسم له صدر الكلام ، فلو أعملت ما قبلها فيما بعدها خرج المعمول عن أن يكون له صدر الكلام مع دلالة اللام على أنه صدره ، فيلزم الترك بالدليل ، وموضعه نصب باعتبار المعنى .

وثانيها : حروف الاستفهام (٩٩٣) .

نحو قولك : علمت أزيد عندك أم عمرو ، وكذلك تقول : علمت أيهم في الدار ، فترفع " أيهم " ولا يجوز نصبها بـ " علمت " لأن الاستفهام منعه من العمل ، لأن ما قبل الاستفهام لا يعمل فيما بعده أبدا لأن الاستفهام له صدر الكلام كما أن لام الابتداء كذلك .

وثالثها : " ما " الجحد (٩٩٤) .

نحو قولك : علمت ما زيد منطلق ، برفع المفعولين على الابتداء والخبر ولولا حرف النفي

---

(٩٩٢) وعد ابن مالك من المعلقات لام القسم كقول الشاعر :

ولقد علمت لتأتين منيتي ... إن المنايا لا تطيش سهامها

وقال أبو حيان : لم يذكرها أحد من أصحابنا .

أنظر الهمع ١/١٥٤ ، والأشموني ٢/٢٩ ، ٣٠

(٩٩٣) قول الشارح " حروف الاستفهام " تعبير غير دقيق ، والصواب : الاستفهام مطلقا ، سواء أكان اسما أم حرفا ، دخل على المفعول الأول نحو : علمت أزيد قائم أم عمرو ، أم هو أحد المفعولين نحو : علمت أيهم قام وقوله تعالى : " لنعلم أي الحزبين أحصى " ، وقولك : علمت متى السفر ، أم مضافا اليه نحو : علمت أبو من زيد ، أم فضلة نحو قوله تعالى : " سيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون " .

وانظر ابن يعيش ٢/٨٦ ، ٨٧ ، والهمع ١/١٥٤ ، والأشموني ٢/٣٠

(٩٩٤) أي " ما " النافية ، ومثلها : إن النافية نحو : " وتظنون إن لبثتم إلا قليلا " ، وعد ابن السراج منها " لا " النافية نحو : أظن لا يقوم زيد ، وعد الفارسي منهما .

لنصبهما ، وانما بطل على الفعل لأن حرف النفى لـه صدر الكلام فامتنع أن يعمل مـا
قبلـه فيما بعده .

قولـه : (ولا يكون التعليق فى غيرها) .

اعلم أن الضمير المؤنث يعود إلى أفعال القلوب سواء كانت متعدية إلى مفعولين ، أو إلى
مفعول واحد مثل : علمت ، وعرفت بمعناها والعلة فى ذلك ما ذكرناه فى اختصاصها
بجواز الالغاء[(٩٩٥)] .

الخاصية الرابعة : لأفعال القلوب أنـه يجوز أن يجمع فيها بين ضميرى الفاعل والمفعول
إذا كانا واحدا فى المعنى ، ويمتنع ذلك فى غيرها من الأفعال ، إلا ما شذ نحو : عدِمتُ ،
وفقدتُ ، ويكون / ذلك فى المتكلم والمخاطب والغائب .

٢٨١ و

الأول : إخبار المتكلم عن نفسه .

فى نحو قولـه : علمتُنى بضم التاء التى هى ضمير الفاعل .

الشاهد فيـه : أن الفاعل هو المفعول ، وضمير الفاعل هو : التاء المضمومة وضمير
المفعول : الياء الساكنة ، والنون المتوسطة بينهما هى نون الوقاية وقد سبق الكلام فيها[(٩٩٧)] ،
ولو لم تجمع بين الضميرين ، وقلت : علمت نفسى منطلقا جاز[(٩٩٨)] ، لاتحاد مدلولهما .

وكذلك : ظننت وأخواتها نحو : ظننتُنى ، وحسبتُنى ، كل ذلك بضم التاء التى هى ضمير
الفاعل المتكلم ، ويمتنع ذلك فى غيرها ، فلا تقول : ضربتُنى ، وقتلتُنى ، وانما تقول :
ضربت نفسى ، وقتلت نفسى وسنذكر علة ذلك فيما بعد .

---

* لعل " نحو : " وما يدريك لعلـه يزكى " وعد ابن مالك منها لو نحو قول
الشاعر :

وقد علم الأقوام لو أن حاتما *** أراد ثراء المال كان لـه وفر

أنظر الهمع ١/١٥٤ ، الأشمونى ٢/٢٩ = ٣١ .

(٩٩٥) أنظر ص ٢٣٢ وما بعدها ، وابن يعيش ٧/٨٧

(٩٩٦) فى الأصل " كان "

(٩٩٧) تحدث الشارح عن نون الوقاية ، وأنها تقى الفعل من الكسر بسبب ياء المتكلم
وأنها تدخل على الحرف مثل : إننى ، ولكننى كما تقول : ضربنى وأكرمنى
أنظر الورقة (٣٣ و) من الكتاب .

(٩٩٨) وفى الهمع ١/١٥٦ " وهل يجوز وضع نفسه مكان الضمير الأول نحو : ظننت نفسى ".

الثانى : قولك مخاطبا لمن بين يديك : وجدتَكَ خارجا بفتح التاء .

الشاهد فيه : أن الفاعل هو المفعول . فالتاء المفتوحة ضمير الفاعل المخاطب والكاف ضمير المفعول . ولو لم تجمع بين الضميرين وقلت : وجدتَ نفسَك خارجا جاز . لأن المعنى لا يختلف . فلو قلت مخاطبا لغيرك : ضربتَكَ ، وجمعت بين ضمير الفاعل المخاطب ، وبين ضمير مفعوله كان ممتنعا (٩٩٩) .

الثالث : قولك مخبرا عن غائب : زيد رآه مغلطا .

والمعنى : رأى نفسه . وفى رأى ضمير مرفوع مستتر هو فاعل رأى والفاعل هو المفعول . والكلام فيه على ما قبله .

فان قلتَ : ما الموجب لجواز ذلك فى أفعال القلوب . وامتناعه فى غيرها ؟

قلت : ذكروا فى ذلك وجهين :

أولهما : قاله فى الحواشى : الذى منع جواز : ضربتُنى ، وضربتَك كون الشىء الواحد فاعلا ومفعولا . وكذلك : ظننتُنى منطلقا وظننتَك قائما . لأن المفعول فى الحقيقة الذى تعلق به الظن هو الثانى وذكر الأول لترتيب الثانى عليه فحسب . فلم يوجب قولك : ظننتنى كون الشىء الواحد فاعلا ومفعولا حقيقة . ولا يلزم ضربتَ نفسى . وشتمتَ نفسك لأنهما لفظان مختلفان . وإن اتحدا فى المعنى .

وأما شتمتنى . وضربتك . فالمفعول والفاعل فيهما واحد من حيث اللفظ والمعنى (١٠٠٠) .

وثانيهما : قاله عبد المجيد : إنهم إنما كرهوا ذلك فى غيرها . وإن كان هو الأصل لقلة كون الشىء الواحد فاعلا ومفعولا فى غيرها . فلو جمعوا بين ضميرهما ليسبق إلى الوهم أنهما مختلفان حملا على ما هو أكثر وجودا وأغلب استعمالا . فقالوا : ضربتَ نفسى . وشتمتَ نفسَك . لأنه أدل على اتحاد الفاعل والمفعول . وأبعد عن اللبس وسبق الوهم إلى غيره بخلاف أفعال القلوب . فإنها كثيرا ما يقع فاعلها ومفعولها لشىء واحد . لأن علم الانسان

= عالمة ؟ خلاف . قال ابن كيسان نعم . والأكثرون لا "
وانظر ابن يعيش ٨٧/٧ .

(٩٩٩) لأن الفاعل والمفعول شىء واحد فى اللفظ والمعنى . ولا يكون الشىء ضاربا ومضروبا فى وقت واحد .

(١٠٠٠) أنظر الحواشى ورقة ٥٢ و . وابن يعيش ٨٨/٧ . والهمع ١٥٦/١ .

وظنه بأمور نفسه أكثر وقوعا من غيره .(١٠٠١)

وإذا كان كذلك ، وقد زال المعنى المستقصى لتغير الأصل فى أفعال القلوب ، فحسن الجمع بين الضميرين فيها .

وقد نقل بعض تلامذة المصنف عبارته بغير واو ، وهو حسن عند التأمل .(١٠٠٢)

قوله : (وقد أجرت العرب : عدمتُ ، وفقدتُ مجراهما ، فقالوا : عدمتُنى وفقدتُنى) .

أعلم أنه لما ذكر أن الجمع بين ضميرى الفاعل والمفعول من خواص أفعال القلوب ، استدرك على نفسه ما أطلقه ، فقال : ان عدمت وفقدت قد أجرتهما العرب مجرى أفعال القلوب فى ذلك، وان لم يكونا منها(١٠٠٣) ، لأنهما(١٠٠٤) ضد وجدت ، فيكون من باب حمل الشىء على ضده ، وأنه جائز كما يجوز حمل النظير على النظير .(١٠٠٥)

(١٠٠١) وانظر ابن يعيش ٧ / ٨٨ ، والهمع ١ / ١٥٦ .

(١٠٠٢) عبارة المصنف " ومنها أنك تجمع فيها بين ضميرى الفاعل والمفعول " بالواو ، أنظر المفصل ص ٢٦٢ ، وابن يعيش ٧ / ٨٨

وقول الشارح " وهو حسن عند التأمل " يقصد بذلك الفصل بين حديث المصنف السابق عن خصائص هذه الأفعال من الاقتصار والالغاء والتعليق وبين حديثه عن الجمع بين ضميرى الفاعل والمفعول فيها .

واثبات الواو حسن أيضا لأن الجمع بين ضميرى الفاعل والمفعول فيها من خصائصها أيضا ، فالواو تعطف هذه الخاصية على ما قبلها من خصائص أفعال القلوب ، أو يقصد " واو العطف " فى الفاعل والمفعول على أنه قال : ضميرى الفاعل المفعول ، لأنهما لشىء واحد ، فلا حاجة لحرف العطف .

(١٠٠٣) فى الأصل (وان لم تكن) . (١٠٠٤) فى الأصل (لأنهـــا)

(١٠٠٥) وفى ابن يعيش ٧ / ٨٨ " وقد أجرت العرب عدمت وفقدت مجرى ظننت ونحوه من الأفعال التى يجوز الغاؤها فيما حكاه الفراء فيقولون : عدمتُنى وفقدتُنى وذلك لأن معناهما يؤول فى التحصيل إلى معناها ، ألا ترى أن معنى عدمت الشىء علمته غير موجود ، وإذ كانا فى معنى العلم أجريا مجراها مع أن النظر يحيل عدمتنى ألا ترى أنك اذا قلت : عدمتنى ، فمعناه علمتنى غير موجود ، ومحال أن تعلم شيئا وأنت غير موجود ، لأنك إذا علمت كنت موجودا وصحته على الاستعارة ، وأصله عدمنى ، وانما استعير الى المتكلم "

وانظر معانى الفراء ٢ / ١٠٥ ، ١٠٦ ، والهمع ١ / ١٥٦ .

وقد احتج المصنف على صحة الجمع بين الضميرين بقول الشاعر ، وهو جِرانُ العَوْدِ:(١٠٠٦)

[٢٩] لقد كان لي عن ضَرَّتَيْنِ عَدِمْتُنِي ❊ وعمّا أُلاقي منهما مُتَزَحْزَحُ(١٠٠٧)

فالشاهد فيه : أنه قال : عدمتني ، فجمع بين ضميري الفاعل والمفعول في غير أفعال القلوب .

والقياس أن يقال : عدمتُ نفسي ، فحذف الاسم الظاهر الدال على المفعول وأقام الاسم الضمير مقامه ، وهو ياء المتكلم .

قال الجوهري : جِرانُ البعير بكسر الجيم ، واهمال الراء مقدم عنقه من مذبحه الى منحره ، والجمع : جُرُن ، وكذلك من الفرس ،(١٠٠٨) والعود بالعين المهملة واسكان الواو : المسن من الابل ، وهو الذي جاوز في السن البازل والمُخْلِف ،(١٠٠٩) وضرة المرأة : امرأة زوجها ، وتقول : زحزحته عن كذا أي : باعدته عنه .

(١٠٠٦) لقب لبعض شعراء العرب ، وهو من نمير واسمه المستورد وقيل : عامر بن الحارث بن كُلفة بضم الكاف أو فتحها .

أنظر اللسان مادة " جرن " ١/٦٠٧ ، ٦٠٨ ، والمفضل ص ٢٦٢ .

(١٠٠٧) بحره الطويل ، واستشهد به على استعمال عدمتني كما استعمل على ما حكاه الفراء فجمع بين ضميري الفاعل في غير أفعال القلوب .

ورواية البيت في معاني الفراء " لقد كان بي "

والمعنى : لقد كان لي متزحزح عن الجمع بين ضرتين بأن لا أجمع بين شيئين لو كنت أعلم بالذي سينالني من أذاهما وشرورهما .

وأنظر معاني الفراء ٢/١٠٦ ، وابن يعيش ٧/٨٨ ، ٨٩ ، والمفضل ص ٢٦٢ ، ٢٦٣ .

(١٠٠٨) أنظر الصحاح مادة (جرن) ٥/٢٠٩١ ، ٢٠٩٢ ، واللسان مادة (جرن) ١/٦٠٧ .

(١٠٠٩) البَازِلُ : البعير اذا استكمل السنة الثامنة وطعن في التاسعة وفطر نابه فهو بازل .

والمُخْلِفُ : الشيء المختلف فيه ، يقال : ناقة مُخلِفة إذا شك في سمنها حتى يدعو ذلك إلى خلف

أنظر الصحاح مادة (عود) ٢/٥١٤ ، واللسان مادة (بزل) ١/٢٢٦ ، ومادة (خلف) ٢/٩٦٤ وما بعدها .

وجِرّان العَوْدِ لقب شاعر من نمير ، واسمه المستورد ، وإنما لقب بذلك لقوله يخاطب امرأتيه في هذه القصيدة :

خُذا حَذَرًا يا جارَتَيَّ فإنني ٭٭ رأيتُ جِرانَ العَوْدِ قد كان يَصلُحُ (١٠١٠)

يعني أنه كان قد أخذ من جلد البعير سوطا ليضرب به الضرتين ، وكان جلدا طريا فوضعه في الشمس ليجف ، فرآه بعد أيام ، وقد أخذ يجف ، فأزجر امرأتيه بذلك وخوفهما به .

قوله : (ولا يجوز ذلك في غيرهما)(١٠١١) .

اعلم أن الشاعر عدى الضمير المؤنث إلى أفعال القلوب ، ولا يجوز أن يرجع إلى المذكور من أفعال القلوب ، وما أُلحق بها ، وهو : عَدِمتَ ، وفَقَدتَ ، وإنما لم يجز الجمع بين ضمير الفاعل والمفعول في غيرهما لما ذكرناه من الوجهين (١٠١٢) .

قوله : (فلا تقول : شتمتُني ، ولا ضربتُك ، ولكن تقول : شتمتَ نفسي ، وضربتَ نفسك) .

اعلم أن التاء التي هي ضمير الفاعل مضمومة في الصور التي يكون ضمير المفعول فيها ياء المتكلم كما في شتمتُني ، وظلمتُني ، وعدمتُني ونحوه وهي مفتوحة في الصور التي يكون ضمير المفعول هو الكاف نحو : وجدتَك وظلمتَك وضربتَك ونحوه ، وإنما لا يجوز شتمتني وضربتك لأنهما ليسا من أفعال القلوب ، وكل صور امتنع الجمع فيها بين الضميرين جاز لك أن تضع اسما ظاهرا موضع ضمير المفعول ، فتقول : ضربت نفسي ، فتكون النفس المضافة إلى ياء المتكلم هي المضروبة إلى ضمير الفاعل (١٠١٣) / وحينئذ فلا تكون قد جمعت بين الضميرين ، ومثله ضربت نفسك .

٢٨١ ظ

(١٠١٠) أنظر الصحاح مادة (جرن) ٥/ ٢٠٩١ ، ٢٠٩٢ ، واللسان مادة " جرن " ١/ ٦٥٨ ، والمفصل ص ٢٦٢ .

(١٠١١) في الأصل المخطوط " غيرها " وكذلك في ابن يعيش ٧/ ٨٨ .
والصواب : غيرهما بضمير التثنية لأن الضمير يعود الى عدمت وفقدت .
وفي المفصل : غيرهما بالتثنية . أنظر ص ٢٦٣ .

(١٠١٢) أنظر ص ٢٤٩ .

(١٠١٣) في الأصل (الضمير)

الصنف السابع من أصناف الأفعال : كان وأخواتها

التفسير ، ونعده ببحثين :

البحث الأول : قال عبد المجيد : كان هي الأصل في كل فعل على ما ذكره سيبويه ، ألا ترى أنها تأتي للزمان المحض دون الحدث ، والأفعال وضعت لإفادة الأزمنة ، لأن المقصود من وضع الأفعال ليس إلا إفادة الزمان ، وإلا كانت صيغ المصادر كافية في إفادة معاني الأحداث ، وإذا ثبت أن إفادة الزمان هو كل المقصود أو معظمه من الأفعال ، وثبت أن كان تفيد الزمان الذي هو المقصود ، ثم إنها قد تطلق على جميع الأزمنة دفعة واحدة من غير ضرب للحال والاستقبال وذلك قوله تعالى : " وكان الله غفورا رحيما " (١٠١٤) .

فـ " كان " هاهنا لا تختص بالزمان الماضي فقط ، بل هي مستغرقة لجميع الأزمنة لكونها أصلا للأفعال ، ولأنها يجوز دخولها على الأفعال نحو قولك : كان فعلَ زيدٌ كذا ، وكان يفعل زيد ، وتدخل أيضا في باب التعجب بين " ما " التعجب ، وبين فعله نحو قولك : ما كان أحسنَ زيدا ، ولا يجوز في سائر الأفعال سوى " كان " .

(١٠١٤) سورة الفرقان من الآية ٧٠ ، وسورة الفتح الآية ١٤
أنظر الكشاف ٣/١٠١ ، ٥٤٤ ، ٥٤٥ .
وقال ابن منظور في قوله تعالى " وكان الله عفوًا غفورًا " وما أشبهه : " قال أبا اسحاق الزجاج قال : قد اختلف الناس في كان ، فقال الحسن البصري : كان الله عفوا غفورا لعباده ، وعن عباده قبل أن يخلقهم .
وقال النحويون البصريون : كأن القوم شاهدوا من الله رحمة فأعلموا أن ذلك ليس بحادث ، وأن الله لم يزل كذلك .
وقال قوم من النحويين : كان وفَعَلَ من الله تعالى بمنزلة ما في الحال ، فالمعنى والله أعلم والله عفو غفور ، قال أبو إسحاق : الذي قاله الحسن وغيره أدخل في العربية ، وأشبه بكلام العرب ، وأما القول الثالث ، فمعناه يئول إلى ما قاله الحسن وسيبويه ، إلا أن كون الماضي بمعنى الحال يقل ، وصاحب هذا القول له من الحجة قولنا : غفر الله لفلان بمعنى ليغفر الله ، فلما كان في الحال دليل على الاستقبال وقع الماضي مؤديا عنها استخفافا ، لأن اختلاف ألفاظ الأفعال إنما وقع لاختلاف الأوقات " .
أنظر اللسان مادة " كون " ٥/٣٩٦٠

وإذا كانت أصلا للأفعال كان تقديمها في الذكر أحسن ، ولهذا قال سيبويه : ان " كان " أصل للأفعال كلها (١٠١٥) (١٠١٦) .

وقال ابن درستويه : أصل كان ألا يتعدى ، ومعناه حدوث الشيء وكونه ، تقول : كان الأمر أي حدث بمنزلة تم وذهب ، فلما احتيج إلى ذكر المضي في المبتدأ وخبره أدخلت " كان " على قولك : زيد قائم قلت : كان زيد قائما .

والمعنى : زيد قائم فيما مضى ، فأقمت كان مقام قولك : فيما مضى فأعملت عمل الأفعال الحقيقية في الفاعل والمفعول (١٠١٧) .

البحث الثاني : ذهب بعض النحويين الى أن كان وأخواتها ليست بأفعال (١٠١٨) وإنما هي حروف لأنها لا تدل على المصدر ، وكل فعل يدل على مصدره .

وذهب الجمهور إلى أنها أفعال بدليل صحة تصريفها ، ولحوق تاء التأنيث الساكنة بها ، وكذلك اتصال تاء الضمير وألفه وواوه بها ، فتقول : كانت هند ، كما تقول : قامت دعد ، وتقول : كنت وكنا ونكون كما تقول : قمت وقمنا ونقوم (١٠١٩) .

قال الجوهري : كان إذا جعلت عبارة عما مضى من الزمان احتاجت الى خبر لأنه دل على الزمان فقط تقول : كان زيد عالما (١٠٢٠) .

(١٠١٥) في الأصل (أصلا) بالنصب ، والصواب الرفع خبر ان ، ولفظ كان اسمها

(١٠١٦) لم أعثر على هذه العبارة في كتاب سيبويه عند حديثه عن هذا الباب لا نصها ولا تلميحا .

أنظر سيبويه ٢١/١ : ٢٨ ، والمقتضب ٩٦/٣ (؟)

(١٠١٧) وفي المقتضب ٩٧/٣ " اعلم أن هذا الباب انما معناه : الابتداء والخبر وإنما دخلت (كان) لتخبر أن ذلك وقع فيما مضى ، وليس بفعل وصل منك إلى غيرك "

وانظر ابن يعيش ٩٠/٧

(١٠١٨) في الأصل (ليس) أنظر اسرار العربية ص١١٢

(١٠١٩) أنظر تفصيل هذه المسألة في

سيبويه ٢١/١ ، والمقتضب ٩٧/٣ ، ٩٨ ، وأسرار العربية ١١٢ ، ١١٣ ،

واللسان مادة (كون) ٣٩٦٣/٥ ، ومادة (ليس) ٤١١٢/٥ وما بعدها ،

وابن يعيش ٨٩/٧ ، ٩٠

(١٠٢٠) أنظر الصحاح مادة (كون) ٢١٨٩/٦ ، واللسان مادة (كون) ٣٩٦١/٥

وحكي عن الكسائي أنه قال : إن الاسم بعدها مرفوع بأنه فاعلها ، وليس لها خبر ، والمنصوب بعدها إنما انتصب لأنه حال من فاعلها ، وهو باطل لأن خبر " كان " قد يكون ضميرا نحو : كنته ، والحال يمنع كونها ضميرا لأن حقها التنكير ، والضمير لا يكون إلا معرفة .(٢١ ، ١) (٢٢ ، ١)

قوله : (يدخلن دخول أفعال القلوب على المبتدأ والخبر) .

اعلم أن كل واحد من هذه الأفعال معناه ثبوت الشيء على صفة خاصة فلذلك افتقر إلى اسمين :

أحدهما : الصفة .

والآخر : الاسم الذي عرضت له تلك الصفة ، كما أن أفعال القلوب لما كان معناها معرفة الشيء على صفة اقتضت اسمين على الوجه الذي قررنا ، ثمة ، فقد اشتركت هذه الأفعال ، وأفعال القلوب في أن كل واحد منها يحتاج إلى اسمين إلا أنهما مختلفان في العمل ، وفي جهة الاحتياج .(٢٣ ، ١)

أما اختلافهما في العمل فظاهر .(٢٤ ، ١)

وأما اختلافهما في جهة الاحتياج ، فلأن أفعال القلوب تفيد كيفية جهة ثبوت المفعول الثاني للأول من كونه معلوما أو مظنونا أو مشكوكا فيه ، وكان وأخواتها إنما تفيد مجرد صدق ثبوت الخبر للمبتدأ .(٢٥ ، ١)

قوله : (إلا أنهن يرفعن المبتدأ ، وينصبن الخبر) .

اعلم أنه لما قال : ان " كان " تدخل على الجملة الاسمية دخول ظننت لا زالة أو هم ذلك

(٢١ ، ١) في الهمع ١/ ١١١ " وذهب الفراء الى أن الاسم ارتفع لشبهه بالفاعل وان الخبر انتصب لشبهه بالحال ، فكان زيد ضاحكا مشبه عنده بجاء زيد ضاحكا .
وذهب الكوفيون الى أنه انتصب على الحال "

(٢٢ ، ١) وانظر المقتضب ٣/ ٩٨ ، والهمع ١/ ١١١

(٢٣ ، ١) ثمة : أي هناك أنظر ص ٢ ٢١ وما بعدها .

(٢٤ ، ١) فأفعال القلوب تنصب كلا من المبتدأ والخبر على أنهما مفعولان ، وكان وأخواتها ترفع المبتدأ اسما لها والخبر تنصبه خبرا لها . وانظر ابن يعيش ٧/ ٨٩ .

(٢٥ ، ١) وانظر ابن يعيش ٧/ ٨٩ ، ٩٠

اشتراكهما فى جميع الأحكام ، فجاء بحرف الاستثناء لإزالة اللبس .

قال أبو البركات : إنما كانت هذه الأفعال رافعة للاسم ، وناصبة للخبر تشبيها لها بالأفعال الحقيقية ، فرفعت الاسم تشبيها بالفاعل ، ونصب الخبر تشبيها له بالمفعول .(٢٦ ، ١)

قوله : (ويسمَّى المرفوع اسما ، والمنصوب خبرا) .

يريد : اسما مضافا إلى ما على نفسه من الأفعال ، فان كان العامل " كان " قيل له اسم " كان " ، وإن كان العامل " صار " قيل له اسم صار ، وكذلك الخبر ، وكذلك أخواتها ، وإنما لم يسموا الاسم والخبر فاعلا ومفعولا ليفرقوا بينه وبين الفعل الحقيقى فى نحو : ضرب زيد عمرا .

قال عبد المجيد : " كان " وإن كان فعلا ، فهو فعل ناقص لأنه سلب الدلالة على الحدث ، وجرد للدلالة على الزمان ، فهو يفيد شيئا واحدا وغيره من الأفعال يفيد شيئين حدثا وزمانا ، ولا يفيد هذا الفعل أعنى " كان " إلا الزمان فقط فلانحط هذا عن رتبة سائر الأفعال وأشبه الاسم من جهة الدلالة على شئ واحد ، إلا أن الفعلية غالبة ، لأنه أصل فى الفعل كما بيناه ، فالحق لذلك بما شبه بالأفعال من جهة الحكم لأن ما مُشَبَّهٌ بالفعل ، وليس بفعل أضعف مما هو فعل فى الحقيقة ، فأجرى كان مجرى ما شبه بالفعل ، وليس بفعل ، فأدخل على المبتدأ والخبر ، فرفع المبتدأ لأنه شبه الفاعل ، ونصب الخبر لأنه شبه المفعول وليسا بفاعل ومفعول لما ذكرناه ، ولأنك إذا قلت : كان زيد عالما ، " زيد " هو العالم فى المعنى ، كما أن الخبر هو المبتدأ فى المعنى ، وليس كذلك إذا قلت : ضرب زيد عمرا ، فان المنصوب نفسه غير المرفوع كما تراه .(٢٧ ، ١)

(٢٦ ، ١) انظر أسرار العربية ص ١١٨ (رسالة)

وما ذكره أبو البركات هو مذهب سيبويه والجمهور ، ومذهب الفراء إلى نصب الخبر على التشبيه بالحال ، وباقى الكوفيين على الحال .

أنظر سيبويه ٢١/١ ، وابن يعيش ٨٩/٧ ، ٩٥ ، والهمع ١١١/١

(٢٧ ، ١) وانظر ابن يعيش ٨٩/٧ ، والهمع ١١٥/١ .

قوله : (وَنقصانهن من حيث إنَّ نحو : ضَرَبَ وقَتَلَ كلام متى أخذ مرفوعه ، وهؤلاء بالاسم يأخذن المنصوب مع المرفوع لم يكن كلاما) .

اعلم أن هذا الكلام وقع موقع جواب عن سؤال مقدر .

بيان ذلك أنه لما وصف هذه الأفعال أول الفصل بكونها ناقصة قيل له : لِمَ وصفتها بكونها ناقصة ؟ فقال : وجه نقصانها أنه لا يجوز أن يقتصر / على اسمها دون خبرها وان كان يجوز الاقتصار في الفعل المتعدى على فاعله دون مفعول . ألا ترى أنك تقول : ضرب زيد ، ويكون كلاما تاما مفيدا إسناد الفعل إلى فاعله ولو قلت : كان زيد . وأنت تريد الضى لم يكن مفيدا إلا أن تأتي بالخبر لما بيناه من أن معناها تقدير الشيء على صفة ، وأن ما هذا شأنه لابد له من اسمين .(١٠٢٨)

٢٨٢ و

قوله : (ولم يذكر سيبويه إلا كان وصار ، وما دام وليس ، ثم قال : وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغنى عن الخبر) .

اعلم أن الأفعال الناقصة ليست محصورة ، وجمع النحويون منها ثلاثة عشر فعلا سوى أفعال المقاربة بغير أن .(١٠٢٩)

وقد اقتصر بعضهم على ذكر ما هو دون ذلك ، لكنها عند التحقيق ترجع الى ما ذكره سيبويه من الأفعال الأربعة .(١٠٣٠)

قوله : (وما كان نحوهن من الفعل) .

يريد ما كان في معناها ، ويصرف من أفعالها في الحال والمستقبل .(١٠٣١)

(١٠٢٨) وقال أبو حيان " نص أصحابنا على أنه لا يجوز حذف اسم كان وأخواتها ، ولا حذف خبرها لا اختصارا ولا اقتصارا .
أما الاسم فلأنه شبيه بالفاعل ، وأما الخبر فكان قياسه جواز الحذف لأنه ان روعى أصله ، وهو خبر المبتدأ ، فانه يجوز حذفه ، أو ما آل إليه من شبهه بالمفعول فكذلك ، لكنه صار عندهم عوضا من المصدر لأنه فسي معناها اذ القيام مثلا كونٌ من أكوان زيد ، والأعراض لا يجوز حذفها ، قالوا : وقد تحذف في الضرورة " أنظر شرح الكافية للرضى ٢ / ٢٧٠ ، والهمع ١ / ١١٦ .

(١٠٢٩) أنظر تفصيل هذه الأفعال وأقسامها ، واقتران خبرها بأن في الأشموني ٢٥٧/٢ وما بعدها .

(١٠٣٠) أنظر سيبويه ٢١/١ (١٠٣١) أنظر سيبويه ٢١/١ ، وابن يعيش ٩٠/٧ .

قوله : (وما يجوز أن يلحق بها : آض ، وعاد ، وغدا ، وراح) .

اعلم أن كل واحد من هذه الأفعال الأربعة الأصل فيه أنه وضع للحدث والزمان جميعا ، والأصل أن تتعدى بحروف الجر نحو : آض إلى كذا ، وعاد إليه ، وغدا إلى المسجد ، وراح إلى السوق ، إلا أنه قد يسلب عنه الدلالة على الحدث ، ويجرد للزمان كما فعل ذلك في كان وأخواتها ، فتقتضى إذ ذاك اسما وخبرا كما هو شأنه في كان[1033] .

ومنهم من قال إن هذه الأفعال الأربعة لا تستعمل استعمال كان وإن انتصب ما بعدها في بعض صور الاستعمال ، فانتصابه على الحال[1034] ، وأما آض فلا سبيل إلى النصب بعد مسماه ، وإنما يقال : آض إلى كذا أي رجع إليه[1035] .

قوله : (وقد جاء " جاء " بمعنى صار في قول العرب : ما جاءت حاجتك)

اعلم أن " حاجتك " منصوب بأنه خبر " جاءت " والقياس يأباه[1036]

(١٠٣٢) في المفصل " عاد وآض " أنظر ص ٢٦٣

(١٠٣٣) ذكر السيوطي في الهمع أن قوما من النحاة منهم ابن مالك ألحقوا بـ " صار " ما كان بمعناها ، وذلك عشرة أفعال :
آض ، وعاد ، ورجع ، واستحال ، وقعد ، وحار ، وجاء ، وتحوّل ، وغدا ، وراح ،
وأضاف ابن مالك أيضا : ونَى ، ورامَ ، وذكر أنه لا يعرفهما إلا من عُنى باستقراء الغريب ، وأضاف الأشموني : ارتدّ .
والحق قوم منهم الزمخشري وأبو البقاء ، والجزولي وابن عصفور بأفعال هذا الباب غدا ، وراح بمعنى صار أو بمعنى وقع فعله في وقت الغدو ، والرواح ، أنظر تفصيل هذه المسألة في : ابن يعيش ٧ / ٩٥ ، والهمع ١ / ١١٢ ، والأشموني ١ / ٢٢٩ ، والكافية الشافية ١ / ١٠٢ ، ١٠٣ ، والتسهيل ص ٥٣ ، ٥٤ .

(١٠٣٤) أنظر ابن يعيش ٧ / ٩٥ ، والهمع ١ / ١١٢

(١٠٣٥) وفي اللسان مادة " أيض " ١ / ١٩٠ " وآض كذا أي : صار ، يقال : آض سواد شعره بياضا " فهذا دليل على أن " آض " يمكن أن تتعدى بدون حرف الجر وتنصب الخبر كصار .
وانظر الهمع ١ / ١١٢ ، والأشموني ١ / ٢٢٩

(١٠٣٦) حكى سيبويه عن بعض العرب : ما جاءت حاجتك بالنصب وعن يونس بالرفع بمعنى : ما صارت ، فالنصب : على أن ما استفهامية مبتدأ ، وفي جاءت ضمير يعود إلى " ما " ، وأدخل التأنيث على " ما " لأنها هي الحاجة ، وفي ....

بيان ذلك : أن جاء اختلف فيه أهل العربية .

فذهب قوم إلى أنه يكون لازما ، ويتعدى بحرف الجر ، تقول : جاء زيد إلى عمرو ، كما يقال : قام زيد إلى عمرو .

وذهب آخرون إلى أنه يتعدى بنفسه ، فيقال : جاء خالد بشرا ، كما يقال : لقى خالد بشرا ، ويكون الفاعل فيه غير المفعول ، فلا يكون من قبيل ما نحن فيه ، لكن العرب قد أجرت مجرى صار لضرب من الشبه بينهما (١٠٣٧) .

تقول : صار زيد إلى عمرو ، كما تقول : جاء زيد إلى عمرو ، ففى " جاء " من الانتقال ما فى " صار " فلما أجروها مجرى صار جعلوا لها اسما وخبرا كما تراه ، وتكون " ما " الاستفهامية مبتدأ ، وفى جاءت " ضمير " ما " وجعلوا ذلك الضمير اسم جاءت ، وجعلوا حاجتك خبرها ، فصار بمنزلة قولك : ملك كانت أختك ، وأنثو جاءت لتأنيث معنى " ما " فكأنه قال : أية حاجة جاءت حاجتك .

قال أبو سعيد : ولا يعرف فى جاء مرفوع الاسم ومنصوب الخبر إلا فى هذا المثال ، وهو قول الخوارج لابن عباس حين أتاهم يستدعى منهم الرجوع إلى الحق من قبل على كرم الله وجهه (١٠٣٨) .

وقد اختلف النحويون فى أنه يقتصر فيه على هذا المثال ، ويجوز قياس غيره عليه (١٠٣٩) .

وذكر الحضرمى وجها آخر ، وذلك أنه يرفع بأنه اسم جاءت وجعل " ما " استفهاما فى موضع

---

* الضمير هو اسم جاءت ، وحاجتك خبرها ، والتقدير : أية حاجة صارت حاجتك ، وعلى الرفع : حاجتك اسم جاءت ، و " ما " اسم استفهام خبرها مقدم ، لو أن " ما " خبر جاءت قدم لأنه اسم استفهام .

أنظر سيبويه ١/ ٢٤ ، وابن يعيش ٧/ ٩١ ، والهمع ١/ ١١٢ ، والأشمونى ١/ ٢٢٩ ، ٢٣٠ .

(١٠٣٧) أنظر اللسان مادة " جيأ " ١/ ٢٣٥ ، ٢٣٦ ، والهمع ١/ ١١٢

(١٠٣٨) أنظر شرح السيرافى ٢/ ٣٣٤ ، ٣٣٥ ، وابن يعيش ٧/ ٩١ .

(١٠٣٩) ذكر الدماميني أن الأندلسى قال : جاء لا تستعمل بمعنى صار إلا فى خصوص هذا التركيب ، فلا يقال : جاء زيد قائما بمعنى صار وأن ابن الحاجب طرده فى غيره ، وجعل منه : جاء البر قفيزين ونقل هذا السيوطى فى الهمع عن قوم . =

نصب على أنها خبر جاءت .(١٠٩٥)

وإن جعلت " ما " نافية وجب أن يكون ذلك الشيء تقدم ذكره ، فيكون المعنى نفسي أن يكون ذلك على قدر حاجة المخاطب ، كما لو كان محتاجا الى عوان ، فطلب منه ، فقال : ما جاءت حاجتك ، بمعنى لم يحصل هذا على القدر المحتاج إليه .(١٠٤١)

وأما قولهم : جاء البُرّ قفيزين وصاعين ، فيجوز أن يكون قفيزين وصاعين منصوبين على الحال .(١٠٤٢)

قوله : (ونظيرها " قعد " في قول الأعرابي :

" أرهف شفرته حتى قعدت كأنها حربة ")(١٠٤٣)

الشاهد : أنه جعل " قعد " بمعنى صار ، فاقتضت اسما مرفوعا وخبرا منصوبا كما تقتضيه الأفعال الناقصة .

وفي " قعدت " ضمير مؤنث اسم قعدت يرجع الى الشفرة ، وفي الاقتصار على هذا المثال وقياس غيره عليه ما ذكرناه من الاختلاف في " جاءت ".(١٠٤٤)

والمشهور أنه يقتصر عليهما ، ولا يقاس على واحد منهما .

قال الجوهري : تقول : أَرْهَفْتُ سيفي أي رققته ، فهو مُرْهَفٌ ،(١٠٤٥) والشَّفْرَةُ بالفتح : السكين العظيم ، والحربة ، واحدة الجراب ، وهي دون الرمح .(١٠٤٦)

---

* أنظر الهمع ١/١١٢ ، وحاشية الصبان ١/٢٢٩

(١٠٤٠) ذكر الأشموني هذا الاعراب دون أن ينسبه لأحد ، أنظر الأشموني ١/٢٢٩ ، ٢٣٠

(١٠٤١) في الأصل (هذه)

(١٠٤٢) هذا مذهب الجمهور وابن مالك لأن المنصوب لا يوجد الا نكرة ، وذهب ابن الحاجب الى أن (جاء) بمعنى صار ، وقفيزين ، وصاعين خبرها
أنظر الهمع ١/١١٢ ، وحاشية الصبان ١/٢٢٩

(١٠٤٣) ففي قعدت ضمير يعود الى الشفرة ، وكأن واسمها وخبرها في موضع نصب خبر قعدت ، وليس المراد القعود الذي هو في معنى الجلوس ، وانما المراد الصيرورة والانتقال ، فلذلك ضاهت صار ، أنظر معاني الفراء ٢/٢٧٤ ، وابن يعيش ٧/٩٢ ، وابن الشجري ١/٥ ، والهمع ١/١١٢ ، وحاشية الصبان ١/٢٢٩ .

(١٠٤٤) أنظر ص ٢٥٦

(١٠٤٥) أنظر الصحاح مادة (رهف) ٤/١٣٦٧ ، واللسان مادة " رهف " ٣/١٧٥٤

(١٠٤٦) وانظر اللسان مادة " شفر " ٤/٢٢٨٧ ، ٢٢٨٨ ، ومادة " حرب " ٢/٨١٦

قال في شاطئ اللغة : الحربة الآلة ، وهي العريضة النصل لتأكل رأسها أي تحدده هنا ،
وقيل : إنها أصغر من الرمح .(١٠٤٧)

قوله : (وحال الاسم والخبر مثلهما في الابتداء(١٠٤٨) من أن كون المعرفة اسماً ، والنكرة خبراً
حد الكلام) .

اعلم أن الضمير المؤنث في " مثلهما " يرجع الى الحال ، لأنها مؤنثة ، وقوله : (حد
الكلام) مرفوع بأنه خبر " أنّ " ، وحد الشيء في الأصل منتهاه ، والمراد ضمنه
هاهنا بالحد : الأصل ، وانما كان الأصل ذلك لما ذكرنا في مباحث المبتدأ أول الكتاب .(١٠٤٩)

ثم انه لما قال : ان الأصل ما ذكره نقض هذا بثلاثة أبيات من الشعر ، ثم أجاب عنها .
أولها : قول القطامي(١٠٥٠) :

[٣٥] قِفِي قَبلَ التَفَرُّقِ يا ضُباعــــا ... ولا يَكُ موقفٌ منكِ الوداعــا(١٠٥١)

(١٠٤٧) في الأصل (الحربة) وانظر اللسان مادة (حرب) ٨١٦/٢

(١٠٤٨) في المفصل ص٢٦٣ (مثلهما في باب الابتداء)

(١٠٤٩) قال الشارح : " لأن المخبر عنه اذا كان مجهولا منكرا لم يكن في الاخبار عنه فائدة يتعلق بها غرض مقصود ، فاذا قيل رجل قائم ، أو غلام قائم ، ولم يفد السامع شيئا لم يكن عالما به ولم يخبر بما يتعلق به غرض مقصود " .
أنظر الورقة (٢٨ و ٥ ظ) من الكتاب

(١٠٥٠) القُطَامِي بضم القاف وفتحها هو : عمير بن شُيَيم ، أو عمرو بن شييم ، والقَطامي لقب غلب عليه ، وهو أول من لقب بصريع الغواني ، وهذا البيت من قصيدة طويلة يمدح بها زفر بن الحارث الكلابي حين أحاطت به قيس بنواحي الجزيرة ، وأرادوا قتله فحماه وأعطاه مائة ناقة وخلى سبيله .
أنظر ديوانه (٣١ : ٤٢) ، ومعاهد التنصيص ٦٤/١

(١٠٥١) البيت من قصيدة من بحر الوافر ، واستشهد به على جعل " موقف " اسم يك وهو نكرة ، " الوداعا " خبرها منصوب وهو معرفة .
والأولى العكس الا أنه لما أمن اللبس قلب الأمر ، وضُباعَا : مرخم ضباعة ، وهي بنت زفر بن الحارث ، خاطبها لأنه كان أسيرا في بيت أبيها .
والمعنى : تقف قبل السفر لنودعك ، ثم ذكر ما سيلاقيه بعد رحيلها من وحشة فراقها ، فقال : ولا يك موقف منك الوداعا ، أي لا يك موقف الوداع موقفا منك .

الشاهد فيه : أنه جعل اسم كان " موقف " فرفعه وهو نكرة وجعل الوداع خبرها فنصبه ، وهو معرفة ، وانما جاز ذلك لأن التنكير فيه يفيد ما يفيده التعريف كما سنبينه في البيت (١٠٥٢)

وفيه رواية أخرى جارية على القياس وهي : ولا يك موقفي بالأضافة إلى ياء المتكلم .

والقُطَامِي بضم القاف : عمرو بن شُيَيْم ، ولقب بالقُطامي في صغره .

ضباعة : اسم بنت عمه وحسه ، ويرخمها ، ويجوز أن يقف عليها بالهاء ، ثم أبدل الألف من الهاء ، فلا يكون فيه ترخيم في قول بعضهم وطمسه سيبويه (١٠٥٣) .

وحذف النون من " يكُ " تخفيفا لكثرة الاستعمال ، وعلامة الجزم سكونها .

ويجوز أن يكون رافعا ومستعطفا ، ويجوز أن يكون داعيا ، أي : لا يجعل الله ذلك الموقف منك آخر موقف ، وعطف ذلك على الأمر جملة على جملة ، وطلب منها أيضا نظرة يتزود بها حين أراد الرحيل .

يمدح به زفر بن الحارث الكلابي ، وكان أسره فمن عليه وأعطاه مائة من الإبل ، ورد عليه ماله ، فمدحه القُطامي بهذه القصيدة (١٠٥٤) .

قال في الحواشي : أنه دعا بأن لا يكون الوداع في موقف (١٠٥٥) .

---

* وانظر سيبويه ١/٣٣١ ، وابن السيرافي ١/٢٩٨ ، وابن يعيش ٧/٩١ : ٩٣ ، والخزانة ١/٣٩١ ، ٤/٦٤ ، والهمع ١/١١٩ ، ١٨٥ ، والأشموني ٣/١٢٣ ، والمفضل ص ٢٦٣ ، ٢٦٤ .

(١٠٥٢) وعلى هذه الرواية يكون اسم " يك " معرفة على القياس
أنظر هامش سيبويه ٢/٢٤٣ هارون ، وهامش ابن يعيش ٧/٩٣ .

(١٠٥٣) أنظر سيبويه ١/٣٣٠ ، ٣٣١ ، والأشموني ٣/١٧٣ ، وشواهد العيني ٣/١٧٣ .

(١٠٥٤) ذكر الشارح أن الذي أسره هو : زفر بن الحارث الكلابي ، وفي معاهد التنصيص أن الذي أسره قبيلة قيس بنواحي الجزيرة ، وأرادوا قتله وأن الذي حال بينهم وبينه هو زفر بن الحارث ولذلك مدحه .
وقيل : الذي أسره بنو أسد بنواحي الجزيرة
انظر معاهد التنصيص ١/٦٤ ، وهامش ابن يعيش ٧/٩١

(١٠٥٥) لم أعثر على هذا الرأي في نسخة الحواشي التي بين يدي .

وثانيها : قول حسان (١٠٥٦) :

[٣١] كأنّ سُلافَةً من بَيْتِ رأسٍ ** يكون مزاجَها عسلٌ وماءُ
على أنيابها أو طعمُ غَضٍّ ** من التفاح هَصَّرَهُ اجتناءُ (١٠٥٧)

السُّلافةُ : أول ما يسيل من ماء العنب ، وهو أرق ما فيه .

قوله : بيت رأس قالوا : هو موضع بالأردن ، وهي قرية بالشام وقيل : رأس خمارة والبيت مضاف اليه .

يقول : أراد وقال الرئيس لشراب الملوك أطيب من غيره (١٠٥٨)

ويروى : كأن جَنِيَّة ، وهي الخمر المصونة المضنون بها .
(١٠٥٩)

ويروى : سَبِيئَة ، وهي الخمر المشتراة للشرب .

وقوله : يكون مزاجها عسل وماء جملة في موضع الوصف لسلافة وخبر كأن المشددة في البيت الثاني ، وهو قوله : على أنيابها وهصرة : أمال ، والاجتناء : أخذ الثمر من

(١٠٥٦) هو حسان بن ثابت يمدح النبي صلى الله عليه وسلم ويرد على أبي سفيان وكان قد هجا النبي صلى الله عليه وسلم قبل إسلامه ، أنظر ديوان حسان ص١٩٨

(١٠٥٧) للبيتان من قصيدة من بحر الوافر ، واستشهد بهما على أنه جعل " مزاجها " في البيت الأول ، وهو معرفة خبر يكون ، وجعل " عسل وماء " نكرة اسم يكون ، وانظر سيبويه ٢٣/١ ، والمقتضب ٩٢/٤ ، ٩٣ ، وشرح السيرافي ٢ /٣١/٢ وابن السيرافي ٣٨/١ ، والتنبيه والايضاح لابن برى ٢٠/١ ، والخزانة ٤٥/٤ : ٤٥ ، ٦٣ ، والمقتصد ٤٠٤/١ ، وابن يعيش ٩٣/٧ ، ٩٤ ، والمفضل ص ٢٦٤ .

(١٠٥٨) أنظر اللسان مادة " جنى " ٢٠٧/١ ، ويروى فيه " هَصَّرَهُ الجُناءُ " بدل " هصره اجتناء " .

(١٠٥٩) رواية سيبويه ، والصحاح ، واللسان
أنظر سيبويه ٢٣/١ ، والتنبيه والايضاح ٢٠/١ ، واللسان مادة " سبأ " ١٩٠٨/٣
ورواية السيرافي والشنتمري " كأن سلافة "
أنظر هامش سيبويه ٢٣/١ ، ورواية الصحاح " كأن سبيئة في بيت رأس " .
قال ابن برى : " صوابه من بيت رأس ، وهو موضع بالشام "
أنظر التنبيه والإيضاح ٢٠/١ ، ومعجم البلدان ٥٢٠/١ .

الشجر ، ثمه طعم يفهها بطعم الخمر ، وقد مزجت بعسل وماء ، أو بطعم تفاح فض قد أجنى .

وطعم منصوب معطوف على اسم كأن المشددة .

والشاهد في البيت : أنه جعل " مزاجها " وهو معرفة خبر يكون ، وجعل عسل وماء نكرة اسم يكون .

ويحكى عن أبي عثمان أنه كان ينشد " يكون مزاجها عسلاً وماءً ، برفع " مزاجها " بيكون ، ونصب " عسلا " بأنه خبر يكون ، ويرفع " ماء " بإضمار فعل كأنه قال : ومازجها ماء ، وله نظائر .(١٠٦٠)

ونقل عن بعضهم : يكون مزاجها عسل وماء بالرفع فيهما ووجه ذلك : أنه يجعل في يكون ضمير الأمر والشأن ، ويرفع مزاجها بالابتداء ، وما بعده خبره ، والجملة في موضع خبر يكون(١٠٦١)

والذي حسّن جعل النكرة في هذا البيت اسما أن العسل والماء ، وما أشبههما من الأجناس تؤدي نكرته عن معرفته في المعنى كما تقول : فلان يأكل خبزا ويشرب ماء ، ويأكل الخبز ويشرب الماء .

يريد أنه يأكل من هذا الجنس ويشرب منه ، فلو قال : يكون مزاجها العسل والماء لكان بمنزلة قوله : عسل وماء .(١٠٦٢)

(١٠٦٠) قال السيرافي ٣١٧/٢ " وكان أبو عثمان المازني ينشد يكون مزاجها عسلا وماء فيحمل وماء على المعنى " . وانظر المقتضب ٩٢/٤

(١٠٦١) أو بزيادة " يكون " وما بعدها مبتدأ وخبر . أنظر المفصل ص٢٦٤ .

(١٠٦٢) ومثل ذلك قولك : خرجت فإذا أسد بالباب ، فتجد معناه معنى قولك خرجت فإذا الأسد بالباب لا فرق بينهما ، وذلك أنك في الموضعين لا تريد أسدا واحدا معينا ، وإنما تريد خرجت فإذا بالباب واحد من هذا الجنس .
وهنه قوله تعالى " وما كان صلاتهم عند البيت إلا مكاءً وتصديةً " بنصب صلاتهم ورفع مكاء وتصدية .
أنظر هامش ابن يعيش ٩٣/٧ ، والهمع ١١٩/١ .

ويجوز أن ينشد : يكون مزاجُها عسلٌ وماءُ ، يجعل في يكون ضمير " السلافة " ، و" مزاجها " مبتدأ ، وما بعده خبره ، والجملة في موضع خبر يكون ، ولذلك يجوز أن يكون في " يكون " ضمير من السلافة .

ويكون قوله : بيت رأس خبره ، والجملة وصف السلافة .

وقولك : مزاجها عسل وماء جملة هي وصف ثان .

وكان حسان يهجو بالقصيدة أبا سفيان بن حرب ، وكان قد هجا النبي عليه السلام .(١٠٦٣)

وأولها :

عَفَتْ ذات الأصابع فالجـــــواء .:. إلى عذراء منزلها خَــــلاَء

ثم قال بعد أبيات :

لشعثاء التي قد تيمتـــــه .:. فليس لقلبه منها شـــــفاء

ويروى أن حسان أنشدها النبي عليه السلام ، فلما انتهى الى قوله :

هجوت محمدا فأجبت عنـــــه .:. وعند الله في ذاك الجـــزاء

فقال له النبي عليه السلام : يا حسان جزاك الله الجنة .. فلما أنشده قوله فيه :

فان أبي ووالده وعرضـــــي .:. لعرض محمد منكم وقـــاء

فقال له النبي عليه السلام : وقاك الله حر النار يا حسان ، ثم لما أنشده :

أتهجوه ولســـت له بكفء .:. فشركما لخيركمـــا الفـــداء(١٠٦٤)

قال من حضر : هذا أنصف بيت قالته العرب .

وثالثها : ما نقله سيبويه في باب كان عن ثروان بن نزارة بن عبد يغوث :(١٠٦٥)

(١٠٦٣) أنظر معاهد التنصيص ٧٣/١ ، ٧٤ ، وهامش ابن يعيش ٩٣/٧

(١٠٦٤) أنظر ديوان حسان ص ٨ وما بعدها .

(١٠٦٥) نسبه سيبويه في الكتاب ٣٣/١ ، والمبرد في المقتضب ٩٤/٤ الى خداش بن زهير ، وكذا ابن يعيش ٩٤/٧ ، ٩٥ ، والسيرافي ٢/٢ ، ٣١ ، ونسبه أبو تمام في كتاب مختار أشعار القبائل الى ثروان بن نزارة بن عبد يغوث العامري ، وقبل هذا البيت : وكائن قد رأيت من أهل دار .:. دعاهم رائد لهم فســـاروا أنظرها في ابن يعيش ٩٤/٧ ، ٩٥ ، والمفصل ص ٢٦٤ .

[٣٢] فإنك لا تبالي بعد حول ... أظبي كان أمك أم حمارُ
فقد لحق الأسافل بالأعالي ... وماج اللؤم واختلط النجارُ (١٠٦٦)

الشاهد فيه : أنه جعل النكرة اسم كان ، والمعرفة خبرها

والذى فى الكتاب : أظبي كان أمك أم حمار . (١٠٦٧)

والذى فى شعره : أظبي خالك أم حمار .

والنجار : الأصل ، وماج اللؤم معناه : كثر أهله ، وخالطوا الناس ، وصاروا أكثر من الأجواد ، وتغيرت أخلاق الناس فصاروا لا يرجع كل واحد الى نجاره وأصله (١٠٦٨) ، وما كان طبع أوائلهم واكتسوا أخلاق اللئام ، فذهب السؤدد حتى أنهم بقوا منه على هذا الوصف لا يبالي انسان بهم أهجين كان أم غير هجين ولا يفكر من ولده من الناس .

فان قلت : ان اسم كان ضمير يعود الى " ظبي " والضمائر معارف وحينئذ لا تكون من صور النقض .

قلت : المشهور عند أكثرهم أن ضمير النكرة معرفة خلافا لقوم كما حكيناه فيما تقدم (١٠٦٩) .
انما كان هذا البيت من صور النقض لأن الاستفهام الواقع بعده " ظبي " يقدر بالفعل لأن الاستفهام انما يدخل على الفعل .

(١٠٦٦) البيتان من قصيدة من بحر الوافر ، واستشهد بالبيت الأول على جعل النكرة اسم كان (أظبي) ، والخبر معرفة (أمك) لأن كان تشبه الأفعال الحقيقية ، وهذا ضعيف عند سيبويه وخاص بالضرورة الشعرية .
وذكر ابن هشام فى المغنى أن الصواب أن يكون " ظبي " اسما لكان محذوفة مفسرة بكان المذكورة ، أو مبتدأ ، والأول أولى وأن همزة الاستفهام بالجمل الفعلية أولى منها بالأسمية ، وعليهما فاسم كان ضمير راجع اليه .
وانظر شرح السيرافى ٢ / ٢١٢ ، وابن السيرافى ١ / ١٥٦ ، وابن يعيش ٧ / ٩٤ ، والمغنى ٢ / ٥٩٥ ، والخزانة ٣ / ٢٣٠ .

(١٠٦٧) أنظر سيبويه ١ / ٢٣

(١٠٦٨) فى الأصل : (نجارهم وأصلهم)

(١٠٦٩) أنظر ص ٢٦٤ .

(١٠٧٠)
والمعنى : أكان ظبي أمك ، وهو المقصود ، وإنما تعين كان للإضمار لدلالة ما بعده عليه .

قال في الحواشي : الظبي : مثل في الضعف ، والحمار : مثل في القوة ، يقال : أيهما
(١٠٧١)
كان أبوك ، فلا أبالي بك .

(١٠٧٢)
فهذه الأبيات الثلاثة وقع فيها الاسم نكرة ، والخبر معرفة على خلاف القياس .

وجوابه ما قاله : (إنه من القلب الذي يشجع عليه أمن الإلباس)

يعني أن الموجب لجواز تغيير الكلام عن أصله أن المقصود مفهوم ولا يلتبس على السامع
(١٠٧٣)
سواء تقدمت المعرفة على النكرة أو عكست على الوجه الذي قررناه أولاً في بيت حسان .
(١٠٧٤)
قال المضروبي : ولا يكون مثل هذا إلا في الشعر لقباحة اللفظ .
(١٠٧٥)
قوله : (ويجيئان معرفتين معاً ونكرتين ، والخبر مفرداً وجملة بقسميها) .

اعلم أن الضمير المثنى في " يجيئان " يرجع إلى المبتدأ والخبر ، وقد أتى للتقليل تقديره
(١٠٧٦)
والمعنى : وقد يجيئان لكنه خلاف الأصل لما بيناه في مباحث المبتدأ أول الكتاب .

مثال المعرفتين : كان زيد المنطلق ، وكان خالد / صديقك ، مثال النكرتين : ما كان ٢٨٢
رجل مثلك ، وما كان أحد مثيلك ، ومثال الجملة : كان زيد أبوه قائم ، فزيد اسم كان ،

(١٠٧٠) وقال ابن يعيش ٧/ ٩٥ " وقد ذهب بعضهم إلى أن ظبيا في قولك : أظبي
كان أمك أم حمار ، مرتفع بكان مضمرة تفسرها كان هذه الظاهرة لأن الاستفهام
يقتضي الفعل ، فعلى هذا يكون الاسم نكرة والخبر معرفة ، ولا يحسن ذلك
عندي ، لأن الاسم إذا وقع بعد همزة الاستفهام ، وإن كان خبره فعلاً ،
فارتفاعه بالابتداء ، ولا يحسن ارتفاعه بفعل محذوف إلا مع هل "
وانظر المغني ٢/ ٥٩٠ .
(١٠٧١) انظر الحواشي ورقة ٥٦ و ، ٥٢ ظ (١٠٧٢) في الأصل (النكرة)
(١٠٧٣) انظر ص ٢٦٥ وما بعدها . (١٠٧٤) هذا مذهب سيبويه . انظر ١/ ٢٢ ، ٢٣
(١٠٧٥) في المفصل ص ٢٦٤ " ويجيئان معرفتين معاً ونكرتين ، ويجيء الخبر جملة
ومفرداً بقسميها " .
وفي ابن يعيش ٧/ ٩١ " بقسميها " بضمير المثنى ، وهذا خطأ لأن الضمير
المفرد المؤنث يعود إلى الجملة بأنواعها الأربعة .
(١٠٧٦) انظر تفصيل هذه المسألة في الورقة (٢٢ ظ) من الكتاب

والجملة الاسمية فى موضع نصب على الخبر .

وقوله : (بتقاسيمها) .

الضمير المؤنث يرجع إلى الجملة ، والمعنى : كل واحد من الجمل الأربعة التى ذكرها فى مباحث خبر المبتدأ يستقيم وقوعها خبر كان .(١٠٧٧)

قوله : (وكان على أربعة أوجه) .

اعلم أن كان منقسمة إلى خمسة أصناف :

ناقصة ، وتامة ، وزائدة ، ومضمر فيها ضمير الشأن ، وبمعنى صار .

وقد أورد المصنف كل واحد من هذه الأقسام الخمسة الا أنه اختار أربعة ، ولم يعتبر مجيئها بمعنى صار ، وانما أضافه الى بعض النحاة .(١٠٧٨)

والموجب لذلك أن مجىء كان بمعنى صار من ضروب كان الناقصة وأفرادها فلذلك لم يعده وجها خاصا .(١٠٧٩)

فأولها : كان الناقصة .

نحو قولك : كان زيد عالما ، وكان الأصل " زيد عالم " فدخلت لتوجب أن ذلك لزيد فى زمان ماض ، وكذلك : يكون زيد منطلقا أوجب أن ذلك فى الزمان المستقبل ، وقد يكون ما جعلته كان فى الزمان الماضى منقطعا ، وغير منقطع نحو قولك : كان زيد غائبا ، وهو الآن حاضرا ، وغير المنقطع ما كان مستمرا وموجودا فى الحال والاستقبال كقوله تعالى :

(١٠٧٧) قال الزمخشرى فى المفصل ص ٢٤ " والخبر على نوعين مفرد وجملة ، فالمفرد على ضربين : خال من الضمير ، ومتضمن له ، وذلك زيد غلامك ، وعمرو منطلق ، والجملة على أربعة أضرب : فعلية ، واسمية ، وشرطية ، وظرفية ، وذلك : زيد ذهب أخوه ، وعمرو أبوه منطلق ، وبكر ان تعطه يشكرك ، وخالد فى الدار " وانظر ابن يعيش ٧/ ٩٥ ، ٩٦ .

(١٠٧٨) قال فى المفصل ص ٢٦٥ ، " وقيل فى قوله :

بتيهاء قفر والمطى كأنها ❊ قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها

ان كان فيه بمعنى صار "

(١٠٧٩) وفى اللسان مادة " كون " ٥/ ٣٩٦١ " ومن أقسام كان الناقصة أيضا أن تأتى =

" وكان الله غفورا رحيما " (١٠٨٠)

وقد تقدم الكلام فى أن الناقصة لابد وأن تكون مجردة عن الحدث ، وأنها لا تدخل الا على جملة اسمية ، ويمتنع دخولها على المفردات ، والجمل الفعلية . (١٠٨١)

وثانيها : كان التامة .

وهى التى فى معنى حدث ووقع ، فتكون دالة على شيئين : الزمان والحدث .

نحو : ضَرَبَ ، وذَهَبَ ، والمذكور من صوره ثلاث :

الأولى : قولهم : كانت الكائنة . (١٠٨٢)

الشاهد فيه : أن كان هاهنا فعل تام دال على الحدث والزمان .

والمعنى : حدثت الكائنة ووقعت ، وكان هذه مع مرفوعها كلام تام غير محتاج إلى الخبر والكائنة كناية عن الأمر الشديد ، نحو قوله : " وقعت الواقعة " (١٠٨٣)

الثانية : قوله : (المقدور كائن) . (١٠٨٤)

الشاهد فيه : أن " كائن " اسم فاعل من كان ، والمعنى حاصل وحادث ، وفيه ضمير مستتر مرفوع يعود إلى المبتدأ ، وكائن بذلك الضمير كلام تام مستغن عن الخبر .

الثالثة : قوله تعالى : " كن فيكون " (١٠٨٥)

والكلام فيه على نحو ما قبله .

(١٠٨٠) سورة الفرقان من الآية ٧٠ ، وسورة الفتح الآية ١٤ وانظر ص ٢٥٠ ، واللسان مادة " كون " ٣٩٦١/٥

(١٠٨١) أنظر ص ٢٥٠ ومابعدها ، وابن يعيش ٩٧/٧

(١٠٨٢) وانظر اللسان مادة " كون " ٣٩٦٠/٥ وما بعدها ، وابن يعيش ٩٧/٧ ، ٩٨ ، والهمع ١١٥/١ ، ١١٦ .

(١٠٨٣) سورة الواقعة الآية الأولى . وانظر الكشاف ٥١/٤

(١٠٨٤) المراد ما يقضيه الله ويقدره كائن أى حادث وواقع لا راد له أنظر ابن يعيش ٩٧/٧ ، ٩٨

(١٠٨٥) سورة البقرة من الآية ١١٧ ، كما هو واضح من كلام الشارح ونصها : (بديع السموات والأرض ، واذا قضى أمرا فانما يقول له كن فيكون " قال فى الكشاف ٣٠٧/١ " كن فيكون " من كان التامة أى : أَحْدِثْ فيَحْدُث " وانظر ابن يعيش ٩٨/٧ .

وفى يكون قراءتان : النصب بالعطف على ما قبله كما فى قوله تعالى :

" انما أمره إذا أراد شيئا أن يقول له كن فيكون " (١٠٨٦)

والتقدير : انما أمره اذا أراد شيئا أن يقول فيكونَ .

والرفع على أنه فعل مضارع ، وقد خلا من الجوازم والنواصب . (١٠٨٧)

فهذه الصور الثلاث مشتركة فى أن " كان " فيها تامة لا تحتاج إلى خبر ، ومعناها : وجد ، وقع ونحوه . (١٠٨٨)

وثالثها : كان التى هى زائدة فى الكلام للتأكيد .

قال أبو سعيد : وقولنا : تكون زائدة ليس نعنى بذلك أن دخولها كخروجها فى كل معنى وانما نعنى بذلك أنه ليس لها اسم وخبر ، ولا هى لوقوع شىء مذكور ، ولكنها دالة على الزمان ، وفاعلها مصدر ، وذلك قولك : زيد كان قائم ، أو زيد قائم كان . (١٠٨٩)

يريد كان ذلك الكون ، وقد دلت على الزمان ، لأنك لو قلت : زيد قائم ، ولم تقل كان لوجب أن تكون فى ذلك الحال .

وقد أورد المصنف من أمثلة " كان " الزائدة ثلاثة :

الأول : (قولهم : إنَّ مِنْ أفضلِهم كانَ زيداً) .

الشاهد فيه : أن معنى " إنّ من أفضلهم زيدا " كان ذلك الكون ، وزيدا منصوب بأنه اسم " إنَّ " ، وكان دالة على الزمان ، وفاعلها المصدر ، ولو لم يقل كان لم يدل ذلك

(١٠٨٦) سورة يس الآية ٨٢ ، وانظر ابن يعيش ٩٨/٧

(١٠٨٧) قال الزمخشرى فى الكشاف ٣٣٢/٣ " فان قلت : فما وجه القراءتين فى فيكون ؟ قلت : أما الرفع : فلأنها جملة من مبتدأ وخبر ، لأن تقديرها فهو يكون معطوفة على مثلها ، وهى أمره أن يقول له كن ، وأما النصب : فللعطف على يقول " وانظر تقريب النشر ص ٩٣ ، ٩٤

(١٠٨٨) وقال سيبويه ٢١/١ " وقد يكون لكان موضع آخر يقتصر على الفاعل فيه ، تقول : قد كان عبد الله أى قد خلق عبد الله ، وقد كان الأمر أى وقع الأمر "

(١٠٨٩) أنظر شرح السيرافى ٢٩٣/٢ (رسالة) ، وابن يعيش ٩٩/٧ ، والهمع ١٢٠/١ ، ١٢١

على الزمان الماضى ، ووجب أن يكون ذلك فى الحال .(١٠٩٠)

الثانى : قول الشاعر :(١٠٩١)

[٣٢] سَرَاةُ بنى أبى بكرٍ تسامَوْا ❊ على كانَ المسوَّمةِ العِرابِ (١٠٩٢)

(١٠٩٠) وانظر سيبويه ١/٢٨٩ ، ٢٦٥

وقال السيوطى فى الهمع " تختص أيضا بأنها تزاد بشروط : أن تكون بلفظ الماضى ، متوسطة بين مسند ومسند إليه نحو ما كان أحسن زيدا ، ولم يُسْرَ كان مثلهم ، ومنه حديث أو نبيٌّ كان آدمُ ، وجوز الفراء زيادتها بلفظ المضارع كقوله : أنت تكون ماجد نبيل ❊ إذا تهب شمأل بليل

وجوز زيادتها أخيرا نحو زيد قائم كان ، قياسا على الغاء ظن آخرا ، ورد بعدم سماعه ، والزيادة خلاف الأصل ، فلا يستباح فى غير مواضعها المعتادة " أنظر الهمع ١/١٢٠ ، والأشمونى ١/٢٣٩ ، ٢٤٢

(١٠٩١) لم يعرف قائله ، على الرغم من شهرة هذا البيت وكثرة تداوله فى كتب النحو ، وقال العينى : لا يعرف هذا إلا من قبل الفراء .

(١٠٩٢) البيت من بحر الوافر ، واستشهد به على زيادة " كان بين الجار " على " والمجرور " المسومة العراب "

والمراد : على المسومة العراب كان ذلك الكون .

وهو شاذ ، قال أبو حيان : ولا يحفظ فى غير هذا البيت

وزيادة " كان " عند الرضى على قسمين :

أحدهما : زيادة حقيقية تزاد غير مفيدة شيء إلا محض التوكيد ويكون وجودها فى الكلام وعدمه على سواء ، فلا تعمل ولا تدل على معنى ، ومثالها هذا البيت المستشهد به هنا .

وثانيهما : زيادة مجازية تدل على مضى ، ولا تعمل .

ومثالها : قولهم : ما كان أحسن عليا ، وقولهم : إن من أفضلهم كان زيدا .

وذهب ابن عصفور الى أن زيادتها فى الشعر ، وأنها تكون أبدا دالة على المضى .

وكلا الدعوتين خلافا مرضى ، فإنها كما وقعت زائدة فى الشعر ، قد وقعت زائدة فى النثر ، وحكم العلماء بزيادتها فى نحو قوله تعالى :

" كيف نكلم من كان فى المهد صبيا " .

ورواية المفصل " جياد بنى أبى بكر " ، ويروى " المطهمة " بدل " المسومة " =

الشاهد فيه : أن كان فى البيت زائدة ، والمراد على السوية العراب كان ذلك الكون .

قال أبو سعيد : وعلى هذا قولنا : زيد ظننت منطلق ، فألغيت ظننت ، ولم تعملها ، ومع ذلك فقد أخرجت الكلام من اليقين إلى الظن ، كأنك قلت : زيد منطلق فى ظنى .

فكذلك قولك : زيد منطلق كان ، فإنه ، وإن لم تعمل كان فى اللفظ ، فقد أوجب أن هذا المعنى فى زمان ماض .(١٠٩٣)

قال فى الشافى : السَّرْوُ : سخاء فى مروءة ، والسَّرِى من سَرُو وجمع السَّرِى : سَرَاة على غير قياس .(١٠٩٤)

قال الجوهرى : وجمع السَّرِى : سُرَاة ، وهو جمع عزيز ، لأن جمع فعيل على فعلة لا يعرف فى غيره .(١٠٩٥)

والسُّمُو : الارتفاع والعلو ، تقول : منه سَمَوْتُ وسَمَيْتُ مثل عَلَوْتُ وعَلَيْتُ .
وتَسَامَوْا أيضا : تَبَارَوْا .(١٠٩٦)

---

* ويروى "تساموا" بدل "تساموا" والمعنى : ان سادات بنى أبى بكر يركبون الخيول العربية الأصيلة التى تفضل خيول غيرهم .
أنظر شرح السيرافى ٢ / ٢٩٤ (رسالة) ، وشرح اللمع للثمانينى ص ٢٦١ ، ٢٦٢ ، وابن يعيش ٧ / ٩٩ ، ١٠٠ ، والهمع ١ / ١٢٠ ، وشواهد العينى ١ / ٢٤١ ، والأشمونى ١ / ٢٤١ ، والمفصل ص ٢٦٥ .

(١٠٩٣) أنظر شرح السيرافى ٢ / ٢٩٤ (رسالة)

(١٠٩٤) أنظر اللسان مادة (سرا) ٣ / ٢٠٠١ وما بعدها

(١٠٩٥) أنظر الصحاح مادة (سرا) ٦ / ٢٣٧٥ .
وفى اللسان مادة "سرا" ٣ / ٢٠٠١ "والسَّرَاة اسم للجمع ، وليس بجمع عند سيبويه ، قال ودليل ذلك : قولهم : سَرَوات "
من الجوهرى "وقولهم : قوم سَرَاة جمع سَرِىّ جاء على غير قياس أن يجمع فعيل على فَعَلة ، قال : ولا يعرف غيره ، والقياس سُرَاة مثل قُضاة ، ورُعاة وعُراة "

(١٠٩٦) وانظر اللسان مادة "سما" ٣ / ٢١٠٢

قال فى شافى اللغة : تقول : سَوَّم الرجل أغار على القوم ، فعاث فيهم والخيل المُسَوَّمة المرسلة وعليها رُكبانها .(١٠٩٧)

قال الجوهرى : الخيل المُسَوَّمةُ المرعيّةُ ، والمُسَوَّمةُ المُعلَمةُ .(١٠٩٨)

والعِراب من الخيل والإبل خلاف البخاتى والبَراذين(١٠٩٩) ، والمُعْرِبُ من الخيل الذى ليس فيه عرق هجين(١١٠٠) .

الثالث(١١٠١) : قول العرب (وَلَدَتْ فاطمةُ بنتُ الخُرْشُبِ الكَمَلَةَ من بنى عبس لم يوجد كان مثلهم)(١١٠٢) .

الشاهد : أن " كان " زائدة على ما ذكره أبو سعيد من التفسير ، وكان دالة على الزمان وفاعلها المصدر كما بيناه فيما تقدم(١١٠٣) .

قال فى الشافى : الخُرْشُب : بضم الخاء والشين المعجمتين ، والباء بنقطة من تحت هو الغليظ الجافى الضابط ، وقد سمى به(١١٠٤) .

والكَمَلَة : جمع كامل ، تقول : رجل كامل ، وقوم كَمَلَةٌ مثل : حافِد وحَفَدة(١١٠٥) .

(١٠٩٧) أنظر اللسان مادة (سوم) ٢١٥٧/٣ وما بعدها

(١٠٩٨) أنظر الصحاح مادة (سوم) ١٩٥٥/٥

(١٠٩٩) البخاتى : جمع بُختى ، يقال : جمل بُخْتِىٌّ ، وناقة بُخْتِيّة وجمع أيضا على بُخْت ، وبُخْتات ، وهى الإبل الخُرسانية التى تنتج من بين عربية وفالج "
أنظر اللسان مادة " بخت " ٢١٩/١
والبَراذين من الخيل : ما كان من غير نتاج عربى ، وهو برذون : بَرَاذِين
أنظر اللسان مادة " برذن " ٢٥٢/١

(١١٠٠) وانظر اللسان مادة " عرب " ٢٨٦٦/٤

(١١٠١) الثالث من أمثلة كان الزائدة التى ذكرها المصنف .

(١١٠٢) هذا المثال من زيادة " كان " بين جزأى الجملة ، فزيدت بين الفعل " يوجد " والفاعل " مثلهم "
وأنظر ابن يعيش ١٠٠/٧ ، والأشمونى ٢٤١/١

(١١٠٣) أنظر ص ٢٤٧

(١١٠٤) وفى اللسان مادة " خرشب " ١١٣٢/٢
" الخُرْشَبُ : اسم ابن الأعرابى : الخُرْشُبُ : بالخاء الطويل السمين "

(١١٠٥) وانظر اللسان مادة " كمل " ٣٩٣٠/٥ .

وعبس : أبو قبيلة من قيس ، وهو عبس بن بغيض بن ريث "وظلهم " مرفوع بأنه فاعل يوجد ،(١١٠٦)

ورابعها : كان التي فيها ضمير الشأن والحديث ، وتكون الجملة خبرها نحو : كان زيد قائم ، أى كان الشأن والحديث زيد قائم .

وقول الشاعر :(١١٠٧)

[٣٤] إذا مِتُّ كانَ النّاسُ نِصفانِ شامِتٌ ** وآخَرُ مُثْنٍ بالذى كنتُ أصْنَعُ(١١٠٨)

قال عبد المجيد : قول النحويين : ضمير الشأن والحديث يعنون به ضميرا تذكره العرب لتفخيم الأمر ، وتعظيم الشأن كي سمعه المخاطب فيتشوف إلى ما بعده .(١١٠٩)

وذلك يقع فى المبتدأ والخبر ، ويقع بعد العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر(١١١٠) . ولهذا الضمير أحكام ستة :

١٨٣ ظ

(١١٠٦) وانظر ابن يعيش ٧ / ١٠٥ ، وحاشية الصبان ١ / ٢٤١ .

(١١٠٧) هو : العجير السلولى ، قال سيبويه " ومثل ذلك فى الإضمار قول بعض الشعراء ، العجير ، سمعناه ممن يوثق بعربيته "

أنظر سيبويه ١ / ٣٦ (١ / ٧١ هارون) ، وأمالى ابن الشجرى ٢ / ٣٣٩

(١١٠٨) البيت من بحر الطويل ، واستشهد به على أنه فى " كان " ضمير الشأن والحديث ، والناس نصفان " جملة من المبتدأ والخبر فى محل نصب خبر كان .

ويروى " نصفين " ، فتكون " كان " ناقصة ، " والناس " اسمها ، ونصفين " خبرها .

ويروى " صنفان "

وانظر المقتضب ١ / ٢٠ ٤ ، ونوادر أبى زيد ص ١٥٦ ، وشرح اللمع ص ٢٦٥ ، ٢٦٨ ، وابن يعيش ٣ / ١١٤ وما بعدها ، ٧ / ١٠٠ ، ١٠١ ، والهمع ١ / ٦٧ ، ١١١ ، والأشمونى ١ / ٢٣٩ ، وشواهد العينى ١ / ٢٣٩ .

(١١٠٩) وقال أبو حيان " وهو ضمير غائب يأتى صدر الجملة الخبرية دالا على قصد المتكلم استعظام السامع حديثه ، وسماه البصريون ضمير الشأن والحديث إذا كان مذكرا ، وضمير القصة إذا كان مؤنثا .....

وسماه الكوفيون ضمير المجهول ، لأنه لا يدرى عندهم ما يعود عليه .

أنظر الهمع ١ / ٦٧

(١١١٠) وانظر سيبويه ١ / ٣٦ ، وابن يعيش ٧ / ١٠١ ، والهمع ١ / ٦٧ ، والشذور ص ١٣٦ .

الأول : أن يكون غير عائد إلى مذكور .

والثاني : أنه يمتنع إظهاره بتة .

والثالث: أنه لا يجوز أن يعطف عليه أو يبدل منه أو يؤكد

الرابع : أنه لا يفسر بمفرد . وإنما يكون تفسيره بالجمل . إما الإسمية أو الفعلية .

الخامس: أنه يمتنع أن تقدم عليه الجملة المفسرة له .

السادس : أنه لا يكون في الجملة المفسرة عائد يعود منها إلى المبتدأ الذي هو ضمير الشأن والحديث . (١١١١)

(١١١١) ذكر ابن منظور أن من أقسام كان الناقصة أن يكون فيها ضمير الشأن والقصة . وتفارقها من اثني عشر وجها :

لأن اسمها لا يكون إلا ضميرا غير ظاهر . ولا يرجع إلى مذكور ولا يقصد به شيء بعينه . ولا يؤكد به . ولا يعطف عليه . ولا يبدل منه . ولا يستعمل إلا في التفخيم . ولا يخبر عنه إلا بجملة . ولا يكون في الجملة ضمير . ولا يتقدم على كان . وهذه الوجوه التي ذكرها ابن منظور عشرة فقط بينما قال " وتفارقها من اثني عشر وجها " .

ويشترط في الجملة المفسرة له أن تكون خبرية . فلا يفسر بالانشائية . ولا الطلبية . وأن يصرح بجزئيها . فلا يجوز حذف جزء منها . فإنه جيء به لتأكيدها وتفخيم مدلولها . والحذف مناف لذلك .

وزعم الكوفيون أنه يفسر بمفرد . فقالوا في : ظننته قائما زيد إن الهاء ضمير الشأن . وقائم يفسره .

وزعموا أيضا أنه يجوز حذف جزء الجملة . فيقال : إنّهُ ضَرَبَ وإنّهُ قامَ على حذف المسند إليه من غير إرادة ولا إضمار .

وذهب ابن درستويه الى أن هذا القسم من قبيل كان التامة التي ليس لها خبر . ولا تفتقر إلى مرفوع .

قال : لأن هذه الجملة التي بعدها مفسرة لذلك الضمير . فإذا كانت مفسرة للاسم كانت إياه . فيكون حكمها كحكمه . ولا يصح أن تكون خبرا مع كونها مفسرة .

وانظر تفصيل المسألة في : ابن يعيش ٧ / ١٠١ . واللسان مادة " كون " ٥ / ٣٩٦١ . ٣٩٦٢ . والمغني ٢ / ٤٩٠ . ٤٩١ . والهمع ١ / ٦٧

وخامسها[1112] : أن تكون بمعنى صار .

قال الله تعالى : " وكان من الكافرين "[1113] أى صار .

وكذلك قوله : " فكان من المفرقين "[1114] أى صار منهم .

وكذلك قول الشاعر[1115] :

[٣٥] بِتَيْهَاءَ قَفْرٍ والمَطِيُّ كَأَنَّهَا ... قَطَا الحَزْنِ قَدْ كَانَتْ فِرَاخًا بُيُوضُهَا[1116]

الشاهد فيه : أن المعنى قد صارت فراخا بيوضها .

قال أبو محمد : إنما جعلها ذات فراخ لأنه أسرع لها ، وباقى شرحه قد تقدم .

(١١١٢) أى : خامس أقسام كان .

(١١١٣) سورة البقرة من الآية ٣٤ . وانظر الكشاف ١/ ٢٧٣

(١١١٤) سورة هود من الآية ٤٣ . وفى الأصل المخطوط " وكان من المفرقين " وانظر الكشاف ٢ / ٢٧١

(١١١٥) هو : ابن أحمر ، ونسبه ابن يعيش ٧/ ١٠٢ لابن كنزة

(١١١٦) البيت من بحر الطويل ، واستشهد به على استعمال كان بمعنى صار

والتقدير : قد صارت فراخا بيوضها

والتيهاء : الصحراء ، والقفر : الخالية ، والحزن : الأرض الصلبة .

والمعنى : يصف إبلا بسرعة السير ، يقول : هى فى سرعة السير كالقطا التى تركت بيوضها صارت أفراخا ، فهى تطير بسرعة لتصل إلى أفراخها .

ويروى " قطا الجون "

ويروى : أريهم سهيلا والمطى كأنها . يريد أصحابه

وانظر ابن يعيش ٧/ ١٠٢ ، ١٠٣ ، واللسان مادة " كون " ٥/ ٣٩٦١ ، وشرح اللمع ص ٢٦٢ ، ٢٦٣ ، والمفصل ص ٢٦٥ ، والأشمونى ١/ ٢٣٠ ، والمقتصد ١/ ٤٠٢ ، والخزانة ٤/ ٣١ .

وأما قوله تعالى : " لمن كان له قلب " (١١١٧)

يأتى على أربعة أوجه :

إذا قدرت " كان " هى الناقصة ، فيكون " قلب " الاسم ، و " له " خبر مقدم .

وان قدرتها تامة يكون " قلب " مرفوع بأنه فاعل

وان قدرتها زائدة ، فالمعنى : لمن له قلب ، فيكون جملة اسمية ، و " قلب " مرفوع

بأنه مبتدأ تقدم عليه خبره .

وان قدرت فيها ضمير الشأن ، فالجملة خبر له كما عرفته .

ولقائل أن يقول : انه ليس المراد بالقلب الجارحة ، لأن الإنسان لا يخلق إلا بقلب،

وانما المراد العقل والبصيرة . (١١١٨)

وحينئذ يستقيم أن تكون " كان " فى الآية بمعنى صار ، فيكون قوله عز وجل " لمن كان له

قلب " يتوجه على خمسة أوجه . (١١١٩)

ومثلها فى احتمال أقسامها الخمسة " كان " فى قوله تعالى :

" قالوا كيف نكلم من كان فى المهد صبيا " (١١٢٠)

وإذا جعلتها تامة أو زائدة ، أو متضمنة ضمير الشأن ، فقوله : " صبيا " منصوب على الحال .

(١١١٧) سورة ق من الآية ٣٧ . وانظر الكشاف ٤ / ١١ ، وابن يعيش ٧ / ١٠٢ .

(١١١٨) قال الفراء فى معانى القرآن ٣ / ٨٠ فى تفسير هذه الآية " يقول : لمن كان

له عقل ، وهذا جائز فى العربية أن تقول : مالك قلب ، وما قلبك معك ، وأين

ذهب قلبك ؟ تريد العقل لكل ذلك "

وانظر تفسير ابن جرير الطبرى ٢٦ / ٩٩

(١١١٩) وانظر ابن يعيش ٧ / ١٠٢

(١١٢٠) سورة مريم الآية ٢٩

قال الزمخشرى " كان لايقاع مضمون الجملة فى زمان ماض مبهم يصلح لقريبه

وبعيده ، وهو هاهنا لقريبه خاصة ، والدال عليه معنى الكلام وأنه مسوق

للتعجب .

ووجه آخر أن يكون " نكلم " حكاية حال ماضية : أى كيف عهد قبل عيسى أن

يكلم الناس صبيا فى المهد فيما سلف من الزمان حتى نكلم هذا "

أنظر الكشاف ٢ / ٥٠٨

فان قلت : أى فرق بين كان الناقصة ، وبين كان التى هى بمعنى صار .

قلت : الفرق بينهما أن " كان " لا تدل على خصوص الانتقال ولا توجيه بخلاف صار ، فان وضعها للانتقال كما ستعرفه ولأجل هذه المغايرة قيل : ان " كان " تأتى على خمسة أقسام .

قوله : (ومعنى صار الانتقال ، وهو فى ذلك على استعمالين) (٢١ ، ١) .

إعلم أن " صار " تستعمل ناقصة تارة ، وتامة أخرى ، وقد أورد المصنف لكل واحد من الضربين مثالين :

يقول فى الناقصة : صار الفقير غنيا ، والطين خزفا .

والمعنى أنه انتقل من الفقر إلى الغنى ، ومن الطين إلى الخزف ولا بد فيها من الخبر ، ولا يقع بعدها إلا الجمل .

ويقول فى التامة : صار زيد إلى عمرو ، وكل حى صائر إلى الزوال فتتم بفاعلها ، ولا يكون لها خبر (٢٢ ، ١) .

= وقال ابن الانبارى فى إعراب هذه الآية " كان فيها ثلاثة أوجه :

الأول : أن تكون بمعنى حدث ووقع ، فيكون " صبيا " منصوبا على الحال من الضمير فى " كان " .

والثانى : أن تكون بمعنى " صار " ، فيكون " صبيا " منصوبا لأنه خبر " صار " .

والثالث : أن تكون " كان " زائدة ، و " صبيا " منصوب على الحال والعامل فيها على هذا الاستقرار .

ولا يجوز أن تكون " كان " ههنا الناقصة ، لأنه لا اختصاص لعيسى فى ذلك ، لأنه ما من أحد الا كان صبيا فى المهد يوما من الأيام وانما تعجبوا من كلام من وجد وصار فى حال الصبى فى المهد "

أنظر غريب إعراب القرآن ٢/ ١٥٤ ، ١٢٥

(٢١ ، ١) أى التحول من صفة الى صفة أخرى ، وهى موضوعة أصلا له ، وأما استفادة التحول من غيرها لدلالة الفعل على التجدد والحدوث فبطريق اللزوم لموضوعها ، فحصل الفرق . أنظر الاشمونى ١/ ٢٢٦ ، ٢٢٧ ، وحاشية الصبان ١/ ٢٢٧

(٢٢ ، ١) وقال ابن يعيش " فهذه ليست داخلة على جملة ، ألا تراك لو قلت : زيد الى عمرو لم يكن كلاما ، وانما استعمالها هنا بمعنى جاء كما استعملوا جاء بمعنى صار فى قولهم : ما جاءت حاجتك ، أى ما صارت ، ولذلك جاء بعدهما ، =

قال أبو سعيد : فأما صار فيها معنى الانتقال ، وهي تدخل على جملة لم يكن لها مثل ذلك الحال من قبل كقولك : صار زيد عالما ، وصار الطين خزفا أى انتقل إلى هذه الحال ، وقد يدخل على غير جملة لما فيها من معنى الانتقال كقولك : صار زيد إلى عمرو ، وأنت (١١٢٣) لا تقول : زيد إلى عمرو ، ولكنه بمعنى انتقل إلى عمرو .

قوله : (أصبح وأمسى ، وأضحى على ثلاثة معان) .

اعلم أن كل واحد من هذه الأفعال الثلاثة يكون ناقصا وتاما ، وبمعنى صار .

وقد أهمل المصنف تمثيل الناقصة ، وذكر مثال التامة ، ومثال التى بمعنى صار كما سنبينه .

الأول : ما كان من هذه الثلاثة ناقصا نحو قولك : أصبح زيد غنيا وأمسى فقيرا ، وأضحى كريما ، فهذه الأفعال تفيد أن مضمون جملها حصل فى هذه الأوقات المعينة ، ألا ترى أن قولك : أصبح زيد غنيا معناه حصل غناه وقت الصباح .

وإذا قلت : أمسى عمرو فقيرا ، فالمعنى : أن فقره حصل وقت المساء .

وإذا قلت : أضحى كريما ، فالمراد أن كرمه ثبت وقت الضحى ، فهذا معنى قول المصنف : (يقترن مضمون الجملة بالأوقات الخاصة التى هى الصباح والمساء والضحى) .

وقوله : (على طريقة كان) .

اعلم أنك إذا قلت : كان زيد منطلقا ، دلت كان هذه على ثبوت مضمون الجملة فيما مضى، وليس فيها دلالة على ثبوت مضمون الجمل فى غير الزمان الماضى ، فكذلك هذه الأفعال الثلاثة تفيد تقييد مضمون ما اقترن بها من الجمل بالوقت المعين على الوجه الذى ذكرناه . (١١٢٤)

= الصبو ، كما قالوا المجىء قال الله تعالى " وإلىّ المصير " " .

أنظر ابن يعيش ٧ / ١٠٣

(١١٢٣) أنظر شرح السيرافى للكتاب ٢ / ٢٩٤ (رسالة)

(١١٢٤) وقال ابن يعيش " فهى ككان فى دخولها على المبتدأ ، وإفادة زمانها للخبر، إلا أن أزمنة هذه الأشياء خاصة ، وزمان كان يعم هذه الأوقات وغيرها ، إلا أن كان لما انقطع ، وهذه الأفعال زمانها غير منقطع ، ألا ترى أنك تقول : أصبح زيد غنيا ، وهو غنى وقت إخبارك غير منقطع " .

أنظر ابن يعيش ٧ / ١٠٣

الثاني : أن هذه الأفعال الثلاثة قد تكون تامة على معنى أنه يتم معناها بالاسم المرفوع، ولا تحتاج إلى الخبر نحو قولك : أصبح زيد ، أي دخل في هذا الوقت المعين ، وهو الصباح ، وكذلك : أمسى بكر ، وأضحى خالد ، أي دخلا في هذين الوقتين ، وكذلك : أظهر عبد الله ، اذا أردت به أنه دخل في وقت الظهر وأعتم بشر ، وأنت تعني به دخوله في وقت العتمة .

فإن جردت أظهر وأعتم للدلالة على مجرد الزمان افتقرت إلى خبر وكانتا ناقصتين ، وأفادتا تقييد مضمون الجملة بحصوله في وقت الظهر والعتمة (١١٢٥) .

قوله : (وهي في هذا الوجه تامة فيسكت على مرفوعها) (١١٢٦) .

اعلم أنها إنما كانت تامة في هذا الوجه لأنها لم تتجرد للدلالة على مجرد الزمان ، وانما هي دالة على شيئين الحدث والزمان كما بيناه ، واحتج المصنف على أنهم استعملوا أضحى تامة بدون الخبر بقول عبد الواسع بن أسامة :

[٣٦] ومن فعلاتي أنني حسن القرى ... إذا الليلة الشهباء أضحى جليدها (١١٢٧)

الشاهد فيه : أنه رفع " جليدها " وجعله فاعلا أضحى ، واقتصر عليه / ولم يحتج إلى خبر .

٢٨٤ و

ويدلك على أنها تامة أنك لو أسقطت أضحى من الكلام ، لم يبق ما بعده مفيدا .

(١١٢٥) وانظر ابن يعيش ١٠٤/٧ ، والهمع ١١٢/١

(١١٢٦) في المفصل ص ٢٦٦ " يسكت "

(١١٢٧) البيت من بحر الطويل ، واستشهد به على رفع " جليدها " وجعله فاعل " أضحى " ، واقتصر عليه على أن أضحى تامة بمعنى الدخول في وقت الضحى .
والفعلات : الأفعال الكريمة ، والليلة الشهباء : كثيرة البرد والثلج والجليد : الثلج .
والمعنى : بعض أفعالي الجميلة أنني أحسن قرى الضيوف اذا اشتد البرد ، وكثر الثلج ، واقشعر وجه الأرض .
وانظر ابن يعيش ١٠٣/٧ ، والمفصل ص ٢٦٦ ، والهمع ١١٦/١ .

ولو كانت ناقصة كان الباقي جملة اسمية مفيدة كما عرفته فيما تقدم .

قال الجوهري : تقول : قريت الضيف قِرًى مثل قليته قلى ، وقراء أحسنت إليه ، إذا كسرت القاف قصرت ، وإذا فتحت مددت .(١١٢٨)

والشهبة في الألوان البياض الذي غلب على السواد ، ويقال لليوم ذي الريح الباردة والصقيع أشهب ، والليلة شهباء .(١١٢٩)

وقال في الحواشي : إنما وصف الليلة بالشهبة لما فيها من الجليد ، وهو ندى يسقط من السماء ، فتجمد على وجه الأرض ، تقول منه جَلِدَتِ الأرضُ فهي مَجْلودة .(١١٣٠)

وإنما خصص قِرَى الأضياف بمثل هذه الليلة ، لأن الجدب عند سكان البادية يكون في الشتاء لفقد المراعي فيه ، وقلة الحبوب وانقطاع الركبان ، ومن يحمل الميرة إليهم .

الثالث : من معاني هذه الأفعال الثلاثة :

أن تكون بمعنى صار كقولك : أصبح زيد غنيا ، وأمسى فقيرا .

اعلم أنك إذا جعلت هذه الأفعال الثلاثة بمعنى صار كانت داخلة على الجمل الاسمية ومجردة عن الدلالة على الحدث ، ودالة على الزمان الماضي ، وعلى الانتقال من صفة إلى صفة أخرى .

والذي يدل على أن " أضحى " يستعمل بمعنى صار قول عدي :(١١٣١)

(١١٢٨) أنظر الصحاح مادة (قرا) ٢٤٩١/٦ ، واللسان مادة (قرا) ٣٦١٨/٥ .

(١١٢٩) وانظر اللسان مادة " شهب " ٢٣٤٦/٤ وما بعدها .

(١١٣٠) لم أعثر على هذا الرأي في نسخة الحواشي التي بين يدي .
وانظر اللسان مادة " جلد " ٦٥٥/١

(١١٣١) هو : عدي بن زيد من شعراء الجاهلية .
أنظر معاهد التنصيص ١٠٥/١ ، ١٠٦

[٣٧] ثمَّ أضْحَوْا كأنَّهُمْ ورقٌ جَفَّ ... فألوَتْ بهِ الصَّبَا والدَّبُورُ

الشاهد فيه : أن المعنى ثم صاروا كأنهم ورق جف .

قال عبد المجيد : ولا يستقيم اعتبار الوقت ، لأنهم على هذه الصفة فى هذا الوقت وغيره .

وليس غرض الشاعر أنهم فى الضحى على هذه الحالة ، لأنه لا معنى لتخصيصه به دون غيره من الأوقات (١١٣٣) .

تقول : جَفَّ الثوبُ وغيره إذا زال ما فيه من الرطوبة ويبس ، وألوت به أى ذهبت به ريح الصَّبَا ، وريح الدَّبُور .

قال الجوهرى : تقول : أَلْوَتْ بِهِ عَنْقَاءُ مُغْرِبٌ أى ذهبت به (١١٣٤) .

فإنْ قلتَ : ان العرب قالت : ما أصبح أبردها ، وما أمسى أدفاها فاستعملوهما زائدتين ، كما استعملت كان زائدة ، فكيف يستقيم قول المصنف : هما على ثلاث معانى ، وهى أربعة ؟

قلت : ان صح ما نقلته ، فهو من الصور النادرة التى لا يقاس عليها (١١٣٥) ، فلذلك أهمله المصنف ، ولم يجعله وجها رابعا .

قال أبو سعيد : وربما توسعت العرب فى بعض هذه الأفعال فاستعملوه فى معنى كان وصار ، فيقولون : أصبح زيد غنيا ، ولا يقصدون الى وقت الصباح لا غير (١١٣٦) .

(١١٣٢) بحره الخفيف ، واستشهد به على أن " أضحوا " بمعنى صاروا .
وجف بمعنى يبس ، وألوت : فرقته ههنا وههنا ، والصبا ريح تهب من موضع مطلع الشمس ، والدبور : تقابلها
والمعنى : أن هؤلاء الملوك الذين ذكرهم فى الأبيات السابقة أبادتهم صروف الأيام ، وفرقت جماعتهم ، فصاروا كأنهم ورق شجر يبس ففرقته أيدى الرياح .
وانظر ابن يعيش ١٠٥/٧ ، والمفصل ص ٢٢٦ ، ٢٦٧ ، والهمع ١١٤/١

(١١٣٣) وانظر ابن يعيش ١٠٤/٧ ، ١٠٥

(١١٣٤) أنظر الصحاح مادة (لوى) ٢٤٨٦/٦ ، واللسان مادة (ألا) ١٧/١ وما بعدها .

(١١٣٥) ذكر الأشمونى أن " كان " هى التى تزاد دون أخواتها ، وقال : وهو كذلك الا ما شذ من قولهم : ما أصبح أبردها ، وما أمسى أدفاها ، وروى ذلك الكوفيون .
وأجاز أبو على زيادة أصبح وأمسى فى قوله :
عدو عينيك وشانيهما ... أصبح مشغول بمشغول
وقوله : أعاذل قولى ما هويت فأوبى ... كثيرا أرى أمسى لديك ذنوبى =

وصار ، فيقولون : أصبح زيد غنيا ، ولا يقصدون الى وقت الصباح لاغير *.(١١٣٦)

قوله : (وظل وبات يأتي على معنيين)(١١٣٧)

الأول تفيد ما تضمنته الجملة ان حصل في زمان الليل ، وزمان النهار تقول : ظل زيد صائما ، وبات بشر قائما .

وقد أهمل المصنف تمثيل هذا الضرب ، ومراده (بالوقتين الخاصين) :

الليل والنهار ، وليس اقتران مضمون الجملة بالوقتين أمرا لازما واحاصلا بعل فرض حصوله كان مختصا بذلك الوقت ، كما أن كان كذلك .

وقوله : (على طريقة كان) .

بمعنى في تجريدها للزمان ، وتقديرون خولها على اسم وخبر .(١١٣٨)

الثاني : أن يكونا بمعنى صار ، فيفيد الانتقال من حال إلى حال

نحو قوله تعالى : " وإذا بُشر أحدهم بالأنثى ظل وجهه مسودا وهو كظيم "(١١٣٩)

قال أبو سعيد : تقول : ظل زيد منطلقا ، أي أتى عليه النهار ، وهو منطلق ، وبات زيد قائما ، أي أتى عليه الليل وهو قائم .(١١٤٠)

---

* وأجاز بعضهم زيادة سائر أفعال الباب اذا لم ينقص المعنى .
أنظر الأشموني ١/٢٤١ ، ٢٤٢ ، وحاشية الصبان ١/٢٤١ ، ٢٤٢

(١١٣٦) أنظر شرح السيرافي ٢/٢٩٤ (رسالة) ، وابن يعيش ٧/١٠٤ ، ١٠٥

(١١٣٧) وفي المفصل ص٢٦٧ ، وابن يعيش ٧/١٠٥ (وظل وبات على معنيين)

(١١٣٨) وانظر ابن يعيش ٧/١٠٥ ، ١٠٦

(١١٣٩) سورة النحل الآية ٥٨ .

وقال الزمخشري في الكشاف ٢/٤١٤ " ظل بمعنى صار كما يستعمل بات وأصبح وأمسى بمعنى الصيرورة "

وانظر معاني الفراء ٢/١٠٦ ، والهمع ١/١١٤

(١١٤٠) أنظر شرح السيرافي للكتاب ٢/٢٩٤ (رسالة) ، وابن يعيش ٧/١٠٥ ، ١٠٦ .

وقال عبد الحميد : ظل تفيد الدوام على الفعل في طول النهار ، وبات تفيد الدوام على الفعل في طول الليل ، إلا أنهم سلبوهما معنى الحدث على ما ذكرنا ، فجردوهما لمعنى الزمان فحسب ، فإذا قالوا : ظل فلان يفعل كذا تبادر إلى الذهن أنه يفعل في هذا الزمان المخصوص ، وهو الليل كله ، وكذلك إذا قيل : بات زيد يفعل كذا ، فهم منه أنه عمل في هذا الزمان المخصوص ، وهي الليلة كلها .

فلم يبق ظل وبات إلا الزمان ، ولهذا دخلا على الخبر ليكون ذلك عوضا عما فات من دلالتهما على المصدر .

والقائل أن يقول : ان ظل وبات لهما جهتان ناهين كما أن أصبح وأمسى كذلك ، تقول : ظل زيد ، اذا دخل في النهار ، وبات بكر اذا دخل في الليل ، كما تقول : أصبح خالد اذا دخل في الصباح ، وأمسى عامر اذا دخل في المساء .(١١٤١)

قوله : (والتي في أوائلها الحرف النافي هي في معنى واحد ، وهو استمرار الفعل بفاعله في زمانه) .(١١٤٢)

اعلم أنه يريد بذلك ما ذكره من الأفعال الأربعة ، وهي : مازال ، وما برح ، وما انفك ، وما فتئ .

وحرف " ما " في قوله : (مادام) ليس حرف نفي ، وانما هو " ما " المصدرية الظرفية بما بعده .(١١٤٣)

ومعنى هذه الأربعة شيء واحد ، وهو استمرار مضمون الجملة مقترنا للزمان .(١١٤٤)

قوله : (ولدخول النفي فيها على النفي جرت مجرى كان في كونها للايجاب)

(١١٤١) وانظر ابن يعيش ٢/١٠٦

(١١٤٢) عبارة المصنف في المفصل وابن يعيش هي " هي " أنظر المفصل ص٢٦٧ ، وابن يعيش ٢/١٠٩

(١١٤٣) أنظر ص ٨٨

(١١٤٣) وقال السيوطي في الهمع " مازال وأخواتها تدل على ملازمة الصفة للموصوف ما كان قابلا لها على حسب ما قبلها ، فان كان قبلها متصلة الزمان دامت كذلك نحو : مازال زيد عالما ، وان كان قبلها في أوقات دامت له كذلك نحو : مازال

اعلم أنه لا فرق بين قولك : كان زيد عالما ، وبين قولك : مازال زيد عالما ، فى أن كل واحدة من هاتين الجملتين تفيد ثبوت العلم لزيد فى الزمان الماضى .

بيان ذلك : أن " زال " نفى ، فإذا نفيت هذا النفى بحرف " ما " صار المعنى اثباتا ، وزال عنه معنى النفى (١١٤٥)

قوله : (ومن ثم لم يجز مازال زيد الا مقيما ، وخطئ ذو الرمة فيما قاله (١١٤٦)) .

بيان ذلك : أنه يمتنع أن يقال : زال زيد منطلقا ، لأن زال لا تستعمل الا بحرف النفى ، فاذا توسط حرف الاستثناء بين اسم زال ، وخبرها بطل ما اقتضته " ما " من النفى ، وصار وجودها كعدمها ، فلا فرق بين قولك : زال زيد منطلقا ، وبين قولك : مازال زيد الا منطلقا (١١٤٧) .

٢٨٤ ظ

وأما تخطئة ذى الرمة فلأنه أدخل حرف الاستثناء بين اسم " ما تنفك " وبين خبرها ، فصار التقدير : تنفك مناخة ، وهو ممتنع لما عرفته .

قال أبو سعيد : وأما " مازال " فـ " ما " للنفى ، و " زال " للنفى فصار المعنى بدخول النفى على النفى ايجابا ، فاذا قلت : مازال زيد قائما ، ولم يزل بكر منطلقا ، ولا يزال أخوك فى الدار ، فقد أوجب ذلك كله بنفى النفى .

ولا يستعمل " زال " الا مع حرف النفى ، لو قلت : زال زيد منطلقا لم يجز ، فلو قلت : مازال زيد الا منطلقا لم يجز ، لأنك لما أدخلت الا انتقض معنى " ما " ، وصار تقديره : زال زيد منطلقا ، وهذا لا يجوز (١١٤٨) .

= مازال يعطى الدراهم "

وقال الأشمونى " ومعنى الأربعة ملازمة الخبر المخبر عنه على ما يقتضيه الحال نحو : مازال زيد ضاحكا ، وما برح عمرو أزرق العينين "

أنظر الهمع ١/١١٢ ، والأشمونى ١/٢٢٧ ، وحاشية الصبان ١/٢٢٧ .

(١١٤٥) وانظر ابن يعيش ٧/١٠٦ ، والهمع ١/١١١ ، ١١٢ ، والأشمونى ١/٢٢٧ وما بعدها .

(١١٤٦) عبارة المصنف فى المفصل ، وابن يعيش " وخطئ ذو الرمة فى قوله "

أنظر المفصل ص ٢٦٧ ، وابن يعيش ٧/١٠٦

(١١٤٧) وانظر ابن يعيش ٧/١٠٦ ، والهمع ١/١١٩ ، ١٢٠ ، والأشمونى ١/٢٤٥ ، ٢٤٦ .

(١١٤٨) أنظر شرح السيرافى ٢/٢٩٥ (رسالة)

وقد اختلفت أقاويل أهل العربية الى أربعة في قول ذى الرمة (١١٤٩) :

[٣٨] حَرَاجِيجُ مَا تَنفَكُّ إِلَّا مُنَاخَةً ** عَلَى الخَسْفِ أَوْ نَرْمِي بِهَا بَلَدًا قَفْرَا (١١٥٠)

الأول : قاله الأصمعى : إن ذا الرمة قد أخطأ فيما قاله ، لأن " إلا " لما توسطت بين الاسم والخبر صار التقدير : حراجيج تنفك مناخة ، وهو ممتنع فاسد ، كقولك : زال زيد منطلقا (١١٥١) .

الثانى : قاله عبد المجيد : إن قوله : ما تنفك ههنا ليس بمعنى لاتزال بل هى بمعنى لاتزول ، فان قولنا : مازال إذا كانت من أخوات كان الناقصة ، ولها خبر ، كان مستقبله يزال ، وجعل ذلك فرقا بين مالها خبر ، وبين مالا خبر لها ، وهذا الحكم الذى اثبتناه

(١١٤٩) ذو الرمة : أحد شعراء العرب المشهورين بالعشق ، وصاحبته مية بنت مقاتل بن طلبة .

وهذا البيت من قصيدة طويلة تعرف بأحجية العرب مطلعها :

لقد جشأت نفسى عشية مشرف ** ويوم لوى حزوى فقلت لها صبرا

أنظر ديوانه ص ١٧٣ ، ومعاهد التنصيص ٢ / ٨٩ وما بعدها .

(١١٥٠) البيت من بحر الطويل ، واستشهد به على مجئ حرف الاستثناء بين اسم " ما تنفك " وخبرها ، وهو خطأ عند الأصمعى ، وقد أجيب عنه بأجوبة كثيرة منها : أن " ما تنفك " تامة خلاف يزال ، فتكتفى بمرفوعها ، والمعنى : ما تنفصل عن الاتعاب الا فى حال اناختها على الخسف الى أن نرمى بها بلدا قفرا ، ويجوز أن تكون ناقصة ، وخبرها على الخسف ، و " مناخة " منصوب على الحال أى : ما تنفك على الخسف إلا فى حال إناختها .

ويجوز أن تكون " إلا " زائدة ، والتقدير : ما تنفك مناخة ، وهذا أحسن الآراء ، لسلامة المعنى مع زيادة إلا .

وحَرَاجِيجُ : جمع حُرْجُوج ، الناقة الضامرة ، الخَسْفُ : الجوع وهو أن تبيت على غير علف . والمعنى : أن هذه الإبل ما تنفك مناخة على الجوع أو سائرة فى الأراضى القفرة ، أى أنها لا تخلو من أحد هذين الأمرين .

ويروى " قلائص لا تنفك " ، و " حراجيج لا تنفك "

وانظر سيبويه ١ / ٤٢٨ ، وابن يعيش ٧ / ١٠٦ : ١٠٨ ، واللسان مادة (فكك) ٢ / ٣٤٥ ، والخزانة ٤ / ٤٩ ، والهمع ١ / ١٢٠ ، ٢٣٠ ، والأشمونى ١ / ٢٤٦ ، والمفصل ص ٢٦٧ ، والمغنى ١ / ٧٣

(١١٥١) ونسب ابن يعيش هذا الرأى للجرمى أيضا ، ونسبه ابن هشام فى المغنى للأصمعى .

لازم للذى لها خبر ، وهى الناقصة ، فكذلك حال " لا تنفك " لأنها إذا كانت ناقصة ، ولها خبر كان حكمها حكم لا يزال وإذا كانت تامة ليس لها خبر كانت فى حكم لا يزول ، ومعناها لا تفارق ، ولا تنفصل وقول ذى الرمة : لا تنفك هنا تامة بمعنى لا تنفصل عن السير ، ولا تفارقه ، فكأنه قال : لا تنفك عن السير والإناخة على الخسف أى : فى حال إناختها ، فمناخة منصوب على الحال ، وليس خبرا لقوله : " لا تنفك " .(١١٥٢)

الثالث : نقله عبد الباقى : أن " لا تنفك " ناقصة ، ولها خبر ، وهو قوله : على الخسف ، ومناخة حال من ضمير " لا تنفك " ، والمعنى : لا تنفك فى حال إناختها أى : لا تنفك على الخسف ، وإنما المتنع فى هذا أن تكون داخلة على ما كان خبرا ، كقولك : لا تنفك ، ولا تزال ، فلو قلت : دام زيد الا ضاحكا حليما جاز ، لأن التقدير : دام زيد حليما الا فى حال ضحكه .

واختار هذا القول أبو البركات ، وقال : على الخسف هو الخبر ، وتقديره : ما تنفك على الخسف الا أن تناخ أو يرمى بها بلدا قفرا .(١١٥٣)

الرابع : قاله فى الحواشى : إنه يريد : لا تنفك عن أوطانها ، أى لا تنفصل عنها إلا ولها بعد الانفصال إحدى هاتين الحالتين ، إما الإناخة على الخسف فى المراحل أو السير فى البلد القفر .(١١٥٤)

ويريد بالانفصال ما ينفصل من موضع إلى موضع ، وليس المراد بالانفكاك الزوال ، والحراجيج : جمع حرجوج .

قال الجوهرى : هى الناقة الطويلة على وجه الأرض .

= وابن جنى .

أنظر ابن يعيش ٧/١٠٧ ، والمغنى ١/٧٣ ، والهمع ١/٢٠ .

(١١٥٢) أشار الى هذا الرأى ابن منظور فى اللسان مادة (فكك) ١٢/٢٤٥ دون أن يذكر قائله ، كما أشار اليه السيوطى فى الهمع أيضا ، والأشمونى كذلك دون ذكر صاحبه .

أنظر الهمع ١/١٢٠ ، والأشمونى ١/٢٤٦

(١١٥٣) أنظر الانصاف ١/١٥٦ (المسألة ١٧) .

(١١٥٤) أنظر الحواشى الورقة (٥٢ ظ) .

وقال أبو زيد(١١٥٥) : هى الضامرة(١١٥٦)

قوله : على الخسف ، قال فى شافى اللغة : الخَسْف عبارة عن القهر والجور والحمل علـى المكروه من الأمر ، والخُسْف بضم الخاء مثلـه ، وقيل : الخسف سوء الحال ، وقيل : بل هو أسوء الأحوال .(١١٥٧)

قوله : (وتجئ محذوفا منها حرف النفى) .

اعلم أنه لما ذكر أنـه لا يكون خبر إلا إذا كان فى أوائلها الحرف النافى

قال بعده : ولا يشترط ذكره فى اللفظ بل يجوز أن يكون محذوفا من اللفظ ومرادا فى النية والتقدير ، وذكر من الصور التى حذف منها الحرف النافى من اللفظ ، وهو مراد فى النية أربع صور .

أولها : قول امرأة سالم بن قحفان :

[٣٩] تزالُ حِبالٌ مُبْرَماتٌ أُعِدُّهـــا ... لهـا ما مَشَى يوماً على خُفِّهِ جَمَلُ(١١٥٨)

الشاهد فيه : أنـه سقط حرف النفى من اللفظ ، وهو مراد فى المعنى والتقدير لا يزال .

قال الجوهرى : المُبْرَم والبَرِيم الحبل الذى جمع بين مفتولين فَفُتِلا حبلاً واحداً ، ومنـه

(١١٥٥) هو : سعيد بن أوس الأنصارى ، كان ثقة مأمونا فى رواية الحديث واللغة . أخذ عنـه سيبويـه ، والسجستانى

توفى سنة ٢١٥ هـ ، وقيل سنة ٢١٤ هـ ، ولـه ٩٣ سنة

أنظر ترجمتـه فى مراتب النحويين ص٤٢ ، ونشأة النحو ص ٩٤

(١١٥٦) أنظر الصحاح مادة (حرج) ٣٠٦/١ ، واللسان مادة (حرج) ٢ / ٨٢٣

(١١٥٧) وفى اللسان مادة خسف " ١١٥٨/٢ " والخَسْف : الهزال والذل ويقـال فى الذل خُسف أيضا ، والخَسْف والخُسف الإذلال وتحميل الإنسان ما يكره "

(١١٥٨) البيت من بحر الطويل ، واستشهد بـه على حذف حرف النفى من تزال واشترط ابن يعيش لجواز ذلك أن يقع فى جواب القسم ، وذلك لأمن اللبس ، وزوال الإشكال ، وأن يكون المحذوف " لا " دون غيرها .

وَمُبْرَماتٌ : محكمات ، وأُعِدُّها : أُهيئها .

والمعنى : حلفت يمينا لا أزال أعد الحبال للجمال ، وأهيئها لها ، وكـان زوجها كريما يهب الجمال ، فقال لها يوما : طُوِّقَ الجمال وطيك الحبـــال فأنشدتـه ذلك .

أنظر ابن يعيش ١٠٩/٧ ، والمفصل ص ٢٦٧ ، ٢٦٨

أبرمتُ الشئ أى أحكمته .(١١٥٩)

وقال أبو عبيد(١١٦٠) : البريم الحبل المفتول يكون فيه لونان ، وربما شدته المرأة على وسطها وعضدها ، وقد يعلق على الصبى يدفع به العين(١١٦١) .

قال أبو محمد : قُحْفان بضم القاف وسكون الحاء المهملة والفاء ، والضمير فى لها يعود إلى الإبل(١١٦٢) .

وثانيهما : قول ذى الرمة(١١٦٣) :

[٥٠] فقلتُ لَهَا واللَّـهِ أَبْرَحُ قَاعِـــدًا ... ولو قَطَّعُوا رَأْسِى لَدَيْكِ وأَوْصَالِـى(١١٦٤)

الشاهد فيه : أن المعنى : لا أبرح ، فحذف حرف النفى من اللفظ ، وهو مراد فى المعنى

(١١٥٩) أنظر الصحاح مادة (برم) ٥/ ١٨٧٠ ، واللسان (برم) ١/ ٢٦٨ ، ٢٦٩ .

(١١٦٠) هو القاسم بن سلام ، كان إمام أهل عصره فى كل فن من العلوم أخذ عن أبى زيد ، وأبى عبيدة ، والأصمعى وغيرهم .

توفى سنة ٢٢٣ هـ ، أو ٢٢٤ هـ ، وقيل ٢٣٠ هـ

ومن تصانيفه : الغريب المصنف ، غريب القرآن ، غريب الحديث ، معانى القرآن ، الأمثال السائرة وغيرها .

أنظر ترجمته فى : مراتب النحويين ص٩٣ ، طبقات النحويين واللغويين ص ٢١٧ : ٢٢١ ، والبغية ٢/ ٢٥٣ ، ٢٥٤

(١١٦١) قال ابن منظور " أبو عبيد : البَرِيمُ خيط فيه ألوان تشده المرأة على حَقْوَيْهَا "

وهذا النص الذى ذكره الشارح لأبى عبيد نسبه ابن منظور للجوهرى

أنظر اللسان مادة " برم " ١/ ٢٦٩

(١١٦٢) وانظر المفصل ص ٢٦٧ ، ٢٦٨ .

(١١٦٣) نسبه الشارح لذى الرمة ، والصواب أنه لمرئ القيس

أنظر ديوانه (ص١٤٥ : ١١٣)

(١١٦٤) البيت من بحر الطويل ، واستشهد به الشارح على حذف حرف النفى من أبرح " والتقدير : لا أبرح .

قال ابن هشام فى المغنى " يطرد ذلك فى جواب القسم اذا كان المنفى مضارعا " .

وقال فى التوضيح " ولا ينقاس حذف النافى الا بثلاثة شروط كون الفعل مضارعا وكونه جواب قسم ، وكون النافى لا " .

والرواية المشهورة " فقلت يمين الله أبرح "

واسم " أبرح " مستتر ، والخبر قاعدا ، ويمين الله مبتدأ ، وخبره محذوف، وتقديره : يمين الله قسمي .

والقصة أنه لما وصل إلى المرأة التي هي معشوقته زجرعه ، ومنعته من الإقامة في حيهما ، فقال : والله لا أبرح حتى أنال حاجتي ولو قتلت وقطّعت إربا إربا لما ذهبت .

ومثلهما : قول الشاعر (١١٦٥) :

[٩١] تنفكّ تسمع ما حييـ ... ـت بهالك حتى تكونه (١١٦٦)

والمرءُ قد يرجو الرجا ... ء مؤملا والموتُ دونه

الشاهد فيه : أن المعنى لا تنفك ، أي : لاتزال لكنه حذف حرف النفي من اللفظ دون المعنى .

وكان أبو بكر رضي الله عنه يكثر من انشاء هذين البيتين .

وفي معناهما ما أنشده أبو الفضائل :

يقالُ : فلان مات في كل ساعة ... ويوشك يوما أن يكونَ فلانُنا (١١٦٧)

---

* ورواية ابن يعيش " فقلت لها تالله أبرح " ، وفي المقتضب (ولو ضربوا)

والأوصال : جمع وصل : الأعضاء ، وجواب لو محذوف دل عليه الكلام الأول ، أي : ولو قطعوا رأسي لا أبرح .

وانظر سيبويه ٢ / ١٤٧ ، ومعاني الفراء ٢ / ٥٤ ، والمقتضب ٢ / ٣٢٦ ، والخصائص ٢ / ٢٨٤ ، وابن يعيش وهامشه ٧ / ١١٠ ، والهمع ٢ / ٣٨ ، والأشموني ١ / ٢٢٨ ، والمفصل ص ٢٦٨ ، والمغني ٢ / ٦٣٧ .

(١١٦٥) هو : خليفة بن براز من شعراء الجاهلية . أنظر الخزانة ٤ / ٤٧

(١١٦٦) بحره الكامل ، واستشهد به الشارح على حذف حرف النفي من تنفك .

والتقدير : لا تنفك تسمع أي لاتزال تسمع مات فلان ومات فلان حتى تكون أنت الهالك .

واستشهد به ابن الأنباري في الانصاف على مجيء خبر كان ضميرا متصلا

أنظر الإنصاف ٢ / ٨٢٤ ، وابن يعيش وهامشه ٧ / ١٠٩ ، ١١٠ والعيني هامش الخزانة ٢ / ٧٥ ، والمفصل ص ٢٦٨ ، ٢٦٩ ، والانصاف ٢ / ٨٢٤ ، ٨٢٥

(١١٦٧) البيت من بحر الطويل .

والمعنى أن الموت يلحق كل انسان ، فمن الناس من يسبق إليه ومنهم من يوشك أن يلحق بمن سبقه .

(١١٦٨)
ورابعها : قوله في التنزيل : " تالله تفتؤ تذكر يوسف "
العامة فيه : أن حرف النفي محذوف من اللفظ ، وهو مراد في المعنى ، وتقديره :
لا تفتؤ لأنه وقع جواب القسم ، وهو اذا كان فعلا مضارعا لزمه اللام والنون ، أو أحدهما
(١١٦٩)
في جواب الاثبات كما ستعرفه .

فلما خلا " تفتؤ " عن كل واحد منهما علم أنه جواب النفي ، وأن حرف النفي مقدر .

قوله : (وما دام توقيت للفعل في قولك : أَجلِسُ ما دُمْتَ جالسًا كأنك قلت : أَجلِسُ دوامَ جلوسِكَ) .

اعلم أن " ما " في قولك : مادام ليس للنفي ، وانما هي المصدرية وهي التي تدخل على
الفعل ، فتكون معه في تقدير المصدر .
ودام فعل ماض ، و " ما " ملازم لهذا الفعل ، تقول : والله لا آكل مادام زيد مقيما ،
والمعنى : لا آكل دوام إقامة زيد ، أي مدة إقامته ، أو زمان إقامته .
واذا كان الزمان مضمرا حصل معنى الظرفية ، ولم يكن بُدٌّ من شيء يتعلق به الظرف .
الا ترى أنك لو قلت : اليوم والساعة لم يفد شيئا حتى تأتي بفعل ، أو معنى فعل يتعلق
(١١٧٠)
به الظرف ، فكذلك مادام لما كان الكلام فيه محمولا على معنى الظرفية على الوجه الذي

---

* أنظر الحواشي الورقة ٢٠٥ ظ .
وأبو الفضائل هو : ابن ابي بكر بن الخاضبة ، كانت له معرفة باللغة والحديث
توفي سنة ٥٢٦ هـ في خلافة المسترشد بالله تعالى .
أنظر ترجمته في نزهة الألباء ص ٢٨٧ .

(١١٦٨) سورة يوسف الآية ٨٥ .
وقال الزمخشري في الكشاف " تفتؤ : أراد لا تفتؤ ، فحذف حرف النفي لأنه
لا يلتبس بالإثبات ، لأنه لو كان إثباتا لم يكن بد من اللام والنون "
أنظر الكشاف ٢ / ٣٣٩ ، ومعاني الفراء ٢ / ٥٤

(١١٦٩) أنظر الورقة (٣٥٣ ظ) من الكتاب ، وقال الفراء " قالوا : تالله تفتأ معناه :
لاتزال تذكر يوسف و (لا) قد تضمر مع الأيمان ، لأنها إذا كانت خبرا لا يضمر
فيها (لا) لم تكن الا بلام ، الا ترى أنك تقول : والله لآتينك ، ولا يجوز
أن تقول : والله آتيك الا أن تكون تريد (لا) ، فلما تبين موضعها وقد فارقت
الخبر أضمرت " . أنظر معاني الفراء ٢ / ٥٤ ، وابن يعيش ٧ / ١١١ ، والأشموني ١ / ٢٢٨
(١١٧٠) في الأصل (محمول) والصواب : محمولا بالنصب " خبر لكان

نكونا لم يكن له بُدٌّ من متعلق يتعلق به مقدما عليه يعمل فيه من فعل أو معناه .

إذا عرفت هذا فقول المصنف : (أَجْلِسُ) بفتح الهمزة على صيغة إخبار المتكلم عن نفسه هو متعلق الظرف المقدر في قولك : ما دام . وعاملا فيه .

قوله : (كقولهم آتيك خُفُوقَ النَّجم . وَمَقْدِمَ الحاجِّ) .

يريد أن كل واحد منهما متضمن للوقت . والزمان . لأن المعنى وقت الخفوق . وزمن قدوم الحاج . وما تضمنه كل واحد منهما متعلق بالفعل الذي قبله . وهو الإتيان (١١٧١) .

قوله : (ولذلك كان مفتقرا إلى أنْ يَشْفَعَ بكلام . لأنه ظرف لا بُدَّ له مما يعمل فيه) .

اعلم أن قوله : (يشفع بكلام) يريد أنه لابد من تقدم جملة . إما فعلية نحو قولك : أجلس . وإما اسمية نحو قولك : زيد قائم ما دام الأمير جالسا . لأن الاسمية المتضمنة لمعنى الفعل . وهو ما فيها من الاسناد . ولـ " ما دام " أحكام أُخَر نذكرها بعد ليس .

قوله : (وليس معناه نفي مضمون الجملة في الحال . تقول : ليس زيد قائما الآن . ولا تقول : ليس زيد قائما غدا) .

هذا هو المشهور . وذهب قوم إلى أنها تنفي الاستقبال كما تنفي الحال . وقد سبق الكلام في ذلك أول الكتاب (١١٧٢) .

قوله : (والذي يصدق له أنه فعل لحوق الضمائر . وتاء التأنيث الساكنة فيه) (١١٧٣)

اعلم أن هذا الكلام جواب عن سؤال مقدر . وذلك أنه قد اختلف في ليس . هل هو

(١١٧١) وانظر ابن يعيش ٧ / ١١١

(١١٧٢) أنظر حديثه عن ما . ولا المشبهتين بليس في الورقة (٣٥ و) من الكتاب .

وقال الأشموني " ومعناها النفي . وهي عند الاطلاق لنفي الحال . وعند التقييد بزمن بحسبه " .

وقال العلامة الصبان " قوله : لنفي الحال أي لانتفاء الحدث في الحال . ويرد عليه أنه فعل ماض . وزمن الفعل الماضي ماض . ويمكن أن يجاب بأن مخالفتها لسائر الأفعال في الدلالة على المضي عارض نشأ من شبهها الحرف في الجمود . وفي المعنى " .

أنظر الأشموني ١ / ٢٢٧ . وحاشية الصبان ١ / ٢٢٧

(١١٧٣) في المفصل ص ٢٦٨ . ٢٦٩ . وابن يعيش ٧ / ١١١ " والذي يصدق أنه فعل لحوق الضمائر . وتاء التأنيث ساكنة به " .

فعل أو حرف ، فكأن قائلا قال : لم قلت ان ليس فعل حتى يستقيم جعلها فردا مـــن أفراد كان الناقصة ؟

فقال : الدليل على أنها فعل لحوق الضمائر بها ، وتاء التأنيث الساكنة ولقائل أن يقول : في عبارة المصنف تساهل ، فإنه أطلق الضمائر والمراد به الضمائر التي تتصل بالأفعال (١١٧٤) كما قررناه أول الباب (١١٧٥) .

قال ابو سعيد : وكان أصل " ليس " بفتح اللام ، وكسر الياء مثل صَيِد البعير ، فخففوه وألزموه التخفيف ، لأنه لا يتصرف للزومه حالة واحدة ، وانما اختلفت أبنية الأفعـــال لاختلاف الأوقات التي تدل عليها ، وجعلوا البناء الذي خصوه به ماضيا لأنه أخـــف الأبنية (١١٧٦) .

وهذه الأفعال يستحق فيها الماضي والمستقبل إلا ليس ومادام فإنهما لا مستقبل لهما (١١٧٧) .

تقول : آتيك مادام زيد صاحبك ، ولا يقال : ما يدوم زيد صاحبك وذلك أن قولك مادام ليس لها إلا طريقة واحدة ، فاختير بناء واحد وإنما يستعمله القائل فيما وقع ، ويشترط اتصاله ودوامه ، والفعل الذي يقع على دام مستقبل .

وصَيِدَ البعير : بتخفيف الياء داء في رأسه ، فيرفعه ، ولا يستطيع الالتفات يمينـــا وشمالا ، والأصل في بابه الكسر (١١٧٨) .

(١١٧٤) في الأصل (لا تتصل) . (١١٧٥) أنظر ص ٢٥٩ .

(١١٧٦) أنظر شرح السيرافي ٢/ ٢٩٥ (رسالة)

وفي الهمع ١/ ١١٥ " وأما ليس فذهب الجمهور أن وزنها فَعِل بالكسر خفف ، ولزم التخفيف لثقل الكسرة على الياء ، واستدل لذلك بأنها لو كانت بالفتح لصارت إلى لاس بالقلب كباع ، أو بالضم لقيل فيها : لُسْتَ بضم اللام ، ولا يقال إلا لست بفتحها .

قال أبو حيان : على أنه قد سمع فيها لُست بالضم ، فدل على أنها تثبت مرة على فَعِل ، ومرة على فَعُل . ، وحكى الفراء أن بعضهم قال : لِست بكسر اللام " وانظر ابن يعيش ٧/ ١١٢ ، واللسان مادة " ليس " ٥/ ٤١١٢ ، ٤١١٣ ، والمنصف ١/ ٢٥٨ ، ٢٥٩ .

(١١٧٧) وانظر الهمع ١/ ١١٤

(١١٧٨) أنظر اللسان مادة " صيد " ٤/ ٢٥٣٣ وما بعدها .

قوله : (وهذه الأفعال في تقديم خبرها على ضربين)

اعلم أن هذه الأفعال يجوز تقديم خبرها على اسمها ، ولا فرق في ذلك بين مالم يكن أوله كلمة " ما " نحو : كان ، وصار ، وبين ما كان أوله " ما " نافية كانت أو مصدرية .(١١٧٩)

وفي تقديم خبرها على نفسها تفصيل يحصره ثلاثة أقسام :

أولها : الأفعال التي يكون أولها حرف " ما " نحو مازال ومادام فلا يجوز تقديم أخبارها على " ما " .

أما في النافية ، فلأن النفي له صدر الكلام ، كما أن الاستفهام كذلك وكما أن الاستفهام لا يعمل ما بعده فيما قبله نحو : أعمرا ضَرَبَ زيدٌ ، فكذلك النفي لا يعمل ما بعده فيما قبله نحو : قائما مازال زيد .(١١٨٠)

وقال ابن كيسان (١١٨١) : يجوز تقديم خبر مازال عليها ، وذلك لأن " ما " للنفي ، وزال أيضا فيها معنى النفي ، والنفي إذا دخل على النفي صار إيجابا ، فيكون قولك : مازال زيد قائما ، بمنزلة كان زيد قائما ، وكما يستقيم أن يقال : قائما كان زيد ، فكذلك يجوز أن تقول :

(١١٧٩) ما ذكره الشارح مذهب البصريين ، لأنهم يجوزون تقديم الخبر على المبتدأ قال تعالى " وكان حقا علينا نصر المؤمنين " وقوله " ليس البر أن تولوا وجوهكم " ومنعه الكوفيون في الجميع لأن الخبر فيه ضمير الاسم فلا يتقدم على ما يعود عليه ، ومنعه ابن معط في دام ، وَرُدَّ بأنه مخالف للسماع والقياس ، ومنعه بعضهم في ليس تشبيها بما ، وهو محجوج بالسماع .
وذكر الأشموني أن محل جواز توسط الخبر مالم يعرض ما يوجب ذلك أو يمنعه .
وانظر ابن يعيش ١١٣/٧ ، والهمع ١١٧/١ ، والأشموني ٢٣٢/١

(١١٨٠) هذا مذهب البصريين .
أنظر ابن يعيش ١١٣/٧ ، والهمع ١١٧/١

(١١٨١) هو : محمد بن أحمد بن إبراهيم بن كيسان البغدادي أبو الحسن ، كان أديبا نحويا .
توفي سنة ٢٩٩ هـ وقيل سنة ٣٢٠ هـ
ومن تصانيفه : علل النحو ، ما اختلف فيه البصريون والكوفيون المهذب في النحو ، وغيرها
أنظر ترجمته في : أنباه الرواه ٥٩/٣ ، تاريخ بغداد ٣٣٥/١ ، هدية العارفين ٢٣/٢ ، والبغية ١٨/١ .

(١١٨٢)
قائما مازال زيد .

وأجمعوا على أنه لا يجوز تقديم خبر مادام عليها ، وذلك لأن " ما " فيها مع الفصل بمنزلة المصدر ، ومعمول المصدر لا يتقدم .
(١١٨٣)

وثانيها : الأفعال التي ليس في أولها " ما " نحو : كان ، وأصبح ماعدا ليس ، يجوز تقديم أخبارها عليها نفسها ، فتقول : قائما كان زيد وإنما جاز ذلك لأن الخبر لما كان شبيها بالمفعول ، والعامل / فيه متصرف جاز تقديمه عليه كالمفعول نحو : عمرا ضرب زيد ، وأخاك أكرم بكر ، لقوة العامل وتصرفه .
(١١٨٤)

وثالثها : " ليس " وفيها خلاف بين أهل البصرة والكوفة فالكوفيون : يجرونها مجرى مازال ، ويمنعون من تقديم خبرها عليها ، فلا يقال : قائما ليس زيد .
(١١٨٥)
(١١٨٦)
والبصريون : يجوزونه .

(١١٨٧)
وقول المصنف : (وقد خولف في ليس ، فجعل من الأول ، والأول هو الصحيح) .

يتضمن دعوتين :

(١١٨٢) في تقديم خبر مازال عليها ثلاثة أقوال :

أحدها : المنع مطلقا سواء نفيت بما أو غيرها وعليه الفراء

والثاني : الجواز مطلقا ، وعليه سائر الكوفيين وابن كيسان

والثالث : وهو الأصح وعليه البصريون المنع ان نفيت بما ، والجواز أن نفيت بغيرها . أنظر الانصاف ١/١١٥ وما بعدها (المسألة ١٧) ، وابن يعيش ٧/١١٣ ، ١١٤ ، والهمع ١/١١٧ ، والأشموني ١/٢٣٣ .

(١١٨٣) وانظر ابن يعيش ٧/١١٤ ، والهمع ١/١١٧ ، والأشموني ١/٢٣٢ ، ٢٣٣

(١١٨٤) وانظر ابن يعيش ٧/١١٣ ، والهمع ١/١١٧

(١١٨٥) ووافقهم المبرد ، والزجاج وابن السراج والسيرافي والفارسي والجرجاني وأكثر المتأخرين منهم ابن مالك ، وعلتهم في ذلك : القياس على فعل التعجب ، ونعم وبئس وعسى لعدم التصرف ، وشبهها بما النافية ، أنظر الهمع ١/١١٧ ، والأشموني ١/٢٣٤ ، ٢٣٥ ، والانصاف ١/١٦٠ وما بعدها " المسألة ١٨ "

(١١٨٦) ونسبه ابن جني للجمهور ، وأجازه ابن برهان والزمخشري ، والشلوبين وابن عصفور وعلتهم في ذلك : تقديم معموله في قوله تعالى " ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم " أنظر الهمع ١/١١٧ ، والأشموني ١/٢٣٥

(١١٨٧) في المفصل وابن يعيش (فجعل من الضرب الأول)
أنظر المفصل ص ٢٦٩ ، وابن يعيش ٧/١١٢

أحدهما : أن من الناس من منع تقديم خبرها عليها ، وألحقها بالضرب الأول ، وهي الأفعال التي أوائلها " ما " وهم أهل الكوفة .

والدعوى الثانية : أن من الناس من ألحقها بكان وأخواتها ، مما ليس أوله " ما " وهم أهل البصرة .

وقوله : (والأول هو الصحيح) .

معناه : ما حكمت به أولا هو الصحيح ، وذلك أن قوله أولا : (وماعداها يتقدم خبرها على اسمها) .

وعليها حكم منه بأن ليس يجوز تقديم خبرها عليها ، لأن ليس فرد من أفراد الأفعال المغايرة لما أوله " ما " .

فان قلت : فهل يجوز تقديم اسمها عليها ؟

قلت : اتفقوا على منعه ، لأن الاسم شبه بالفاعل ، ويمتنع تقديم الفاعل على فعله كما قررناه فيما مضى (١١٨٨) .

قوله : (وفصل سيبويه في تقديم الظرف وتأخيره بين اللغو منه والمستقر ، فاستحسن تقديمه اذا كان مستقرا نحو قولك : ما كان فيها أحد خير منك ، وتأخيره اذا كان لغوا نحو قولك : ما كان أحد خيراً منك فيها (١١٨٩)) .

اعلم أن المراد بكون الظرف اذا كان مستقرا أنه محتاج اليه ، مناسب تقديمه ، ليشعر من أول الأمر أنه خبر ، لا فضلة ولغو .

ووجه استحسان تأخير الظرف الذي هو فضلة ولغو أن التأخير مستحق للفضلات ، لأن فيه

(١١٨٨) علل الشارح امتناع تقديم الفاعل على فعله ، فقال : " لأنه لو تأخر الفعل عن الاسم خرج الاسم عن كونه فاعلا ، وصار مبتدأ ، ولم يكن الفعل بعده مسندا اليه ، وانما هو مسند الى الضمير المستكن في الفعل في نحو : زيد ضرب " . أنظر الورقة (٢٥ و) من الكتاب .

(١١٨٩) نقص في الأصل المخطوط ، مثبت في المفصل وابن يعيش
أنظر المفصل ص٢٦٩ ، وابن يعيش ٧/١١٤

إيذانا بأنها مطرحة ومستغنى عنها وتحقيق الفرق : أن قولك : أحد اسم كان ، فـإن رفعت " خيرا " منك كان صفة جارية على " أحد " ، وكان قولك : " فيها " هو الخبر وان نصبت " خيرا " منك ، كان خبر كان ، واستغنت كان باسمها وخبرها عن ذكر الظرف الذى هو قولك : فيها ، وصار الظرف مستغنى عنه كالمطرح عن الاعتبار .(1195)

قولـه : (ثم قال : وأهل الجفاء يقرءون " ولم يكن كفوًا لـه أحـد ") .(1196)

اعلم أن الضمير المستتر المرفوع فى " قال " يرجع إلى سيبويه ومذهب سيبويه أن أحدا اسم يكن ، و " كفوًا " خبره ، وقولـه : " لـه " حشو ولغو ، ومع ذلك هو مقدم على اسم كان وقياس ما ذكره سيبويه أن يكون متأخرا عن الاسم والخبر جميعا إلا أنـه قـدم هاهنا لأوجه ثلاثة :(1192)

الأول : قالـه فى الكشاف : إن هذا الكلام إنما سيق لنفى المكافأة عن ذات اللـه سبحانه وتعالى ، وهذا المعنى مستفاد من هذا الظرف فكان لذلك أهم ، فناسب تقديمه ، ليكون ذلك دليلا على زيادة الاعتناء به .(1193)

الثانى : أن سقوطـه يبطل معنى الكلام ، ألا ترى أنك لو قلت : ولم يكن كفوًا أحد ، لم يكن لـه معنى ، وإذا كان سقوطـه من الكلام يبطل معناه صار كالظرف المستقر وساغ تقديمه .(1194)

(1195) وانظر سيبويه 1/27 ، وابن يعيش 7/114 ، 115

(1196) سورة الإخلاص الآية 4 ، وأنظر معانى الفراء 3/299 ، 300 والكشاف 3/299

(1192) أنظر سيبويه 1/27 .

وقال ابن الأنبارى فى غريب اعراب القرآن 2/547 " وأحد الاسم يكن وكفوا خبرها وله ملغى ، وقيل : لـه خبرها ، لأنـه يصح الغاء الظرف اذا تقدم ، ويكـون كفوا منصوب على الحال من أحد ، ويجوز أن يكون فى موضع نصب على الحال على أن يجعل صفة لـ " أحد " ، فلما تقدم عليه انتصب على الحال لأن وصف النكرة اذا تقدم عليها انتصب على الحال ، ويجوز أيضا أن يكون متعلقا لما فيه من معنى الفعل " .

وانظر إعراب القرآن للنحاس 3/1552 (رسالة)

(1193) أنظر الكشاف 4/299

(1194) وانظر ابن يعيش 7/115 .

الثالث : أن مراعاة فواصل الآى حسّن تقديمه ، ويريد بأهل الجفاء الأعراب لا يعلمون كيف هو مكتوب فى المصحف لقوة التأخير فى أنفسهم ، إذا لم يكن خبرا (١١٩٥) .

قال الشاعر (١١٩٦) :

[٤٢] لتقربنّ قربا جُلْذِيّا ... ما دام فيهنّ فصيل حيّا

فقد دجا الليل فهيّا هيّا (١١٩٧)

الشاهد فى هذا أنه قدم " فيهن " على فصيل ، وجملته لغوا ، لأنه جمل فصيل اسم مادام ، وحيا خبره .

ومما يسوغ أيضا التقديم أنك لو حذفت " فيهن " انقلب المعنى لأنك اذا قلت : مادام فصيل حيا ، فالمراد أبدا ، كما تقول :

ما طلعت شمس ، وما حاج قمرى (١١٩٨) .

وقوله : جُلْذِيا يحتمل وجهين :

أحدهما : أن يكون نعتا لقربا ، ومعناه شديدا .

والآخر : أن يكون اسم ناقة جلذية ، فرخم (١١٩٩) .

ونقل صاحب الاستغناء عن أبى جعفر أن " كلوا " منصوب على الحال لأنه نعت نكسرة

(١١٩٥) وانظر ابن يعيش ٧/١١٥

(١١٩٦) هو : ابن ميادة كما فى الخزانة ٤/٦٥ ، واللسان مادة " جلذ " ١/٦٥٦ ، وأنشده فى مادة " هيا " ٦/٤٧٤٣ دون نسبه ، وقال " وأنشد سيبويه " ... الخ

(١١٩٧) ثلاثة أبيات من الرجز المشطور ، واستشهد به على تقديم " فيهن " وهو لغو
قرب يقرب قرابة مثل كتب يكتب كتابة ، والاسم القرب بالتحريك وهو سير الليل لورد الغد ، والجلذى بالضم السريع الشديد ، وقيل : جلذى منادى مرخم جلذية ، وهى اسم ناقة فيهن : فى الابل ، ولم يجر لها ذكر ، والفصيل : ولد الناقة ، والمعنى : لا أعذرك مادام فيهن فصيل يطيق السير .
وانظر سيبويه ١/٢٧ ، والمقتضب ٤/٩١ ، وابن يعيش ٧/٥٦ ، ١١٥ ، والخزانة ٤/٥٩ ، ٦٥ ، وشرح أدب الكاتب للجواليقى ص ٦٥ .

(١١٩٨) وانظر ابن يعيش ٧/١١٥

(١١٩٩) هو : أبو جعفر النحاس أحمد بن محمد المصرى ، تلقى مبادئ اللغة العربية فى مصر ، ثم ارتحل الى العراق ، فتلقى عن الأخفش الصغير والزجاج وغيرهما .

تقدم فانتصب على الحال ، وحينئذ يكون الظرف مستقرا جاء على ما يقتضيه القياس .(١٢٥٠)

قال أبو محمد : الرواية عن المصنف في الكشاف والمفصل جميعا مستقرا بفتح القاف ، والمراد به الموضع .(١٢٥١)

ويؤكد هذا النقل قول ابن السراج إذا كان الظرف غير محل سماه الكوفيون الصفة التامة ، وجعله البصريون لغوا .(١٢٥٢)

والجافي : الغليظ الشرس الأخلاق .(١٢٥٣)

الصنف الثامن من أصناف الأفعال : المقاربة(١٢٥٤)

وهي أفعال :

أولها : عسى .

قال أبو البركات منهم من زعم أنه حرف .

---

* ومن مؤلفاته : اعراب القرآن ، والمقنع في اختلاف البصريين والكوفيين والتفاحة والكافي .

توفي سنة ٣٣٧ هـ . أنظر ترجمته في :

نزهة الألبا ص٢١٧ ، ٢١٨ ، وأنباه الرواة ١/١٠١ ، ١٠٤ ، ونشأة النحو ص١٣٧ .

(١٢٥٠) لم أعثر على أثر لهذا النقل في كتاب إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس وإنما قال ٣/١٠٥٢ " كفوا : خبر يكن ، وأحد : اسم يكن ، هذا قول أكثر النحويين على أن محمد بن يزيد غلط سيبويه في اختياره أن يكون الظرف خبرا اذا قدم ، لأنه يختار إنَّ في الدار زيدا جالسا مخطأ ، بالآية ، لأنه لو كان (له) الخبر لم ينصب (كفوا) على أنه خبر (يكن) ، على أن سيبويه قد أجاز أن يقدم الظرف ، ولا يكون خبرا " ، وانظر غريب إعراب القرآن ٢/٥٤٧ .

(١٢٥١) أنظر الكشاف ٤/٢٩٩ ، والمفصل ص٢٦٩

(١٢٥٢) أنظر أصول ابن السراج ١/١٤٠ وما بعدها (رسالة)

(١٢٥٣) وانظر اللسان مادة (جفا) ١/٦٤٦ .

(١٢٥٤) في المفصل وابن يعيش " ومن أصناف الفعل أفعال المقاربة " ومعنى قولهم : أفعال المقاربة أي تفيد مقاربة وقوع الفعل الكائن في أخبارها ، ولهذا المعنى كانت محمولة على باب كان في رفع الاسم ونصب الخبر ، والجامع بينهما دخولهما على المبتدأ والخبر ، وافادة المعنى في الخبر .

وهو لا يجوز عليه ، والمشهور أنه فعل ماض لاتصال الضمائر التي تختص بالأفعال به ،

وهي التاء ، والألف والواو نحو : عسيت ، وعسيا ، وعسوا ولحوق تاء التأنيث الساكنة

المختصة بالأفعال به ، نحو : عست المرأة أن تفعل كذا ، كما يقال : قامت وقعدت ، (١٢٠٥)

قال في شافي اللغة : وعسى يكون ظنا ، ورجاء وشكا ويقينا وهي من الله واجبة لأن

الكريم اذا طمع فعل (١٢٠٦) ، وقال الجوهري : عسى من الله واجبة في جميع القرآن الا قوله :

" عسى ربه إن طلقكن أن يبدله " (١٢٠٧)

ولا يقال منه : يفعل ، ولا فاعل (١٢٠٨)

ومنهم من يقول : مصدره عساة (١٢٠٩) ، ومنهم من لا يجعل له مصدرا ويكون على أحد وجهين :

---

* وانظر سيبويه ١/ ٤٧٧،٤١ ، والمقتضب ٦٩،٦٨/٣ ، والمفصل ص ٢٦٩

وابن يعيش ١١٥/٧ ، والهمع ٢٨/١ ، والأشموني ٢٥٨/١ ،

(١٢٠٥) قال أبو البركات : يحكى هذا عن ابن السراج ، أنظر أسرار العربية ص ١٠٩

(رسالة) ، وقال ابن هشام في المغني ١٥١/١ " عسى فعل مطلقا ،

لا حرف مطلقا خلافا لابن السراج وثعلب ، ولا حين يتصل بالضمير المنصوب كقوله :

تقول بنتي قد أنى أناكا ، يا أبتا علك أو عساكا

خلافا لسيبويه ، حكاه عنه السيرافي "

وقال الأزهري : عسى حرف من حروف المقاربة ، وفيه ترج وطمع ،

وأنظر اللسان مادة " عسا " ٢٩٤٩/٤

(١٢٠٦) وانظر اللسان مادة (عسا) ٢٩٤٩/٤ ،

(١٢٠٧) سورة التحريم من الآية ٥

وانظر الصحاح مادة (عسا) ٢٤٢٦/٦ ، والكشاف ١٢٧/٤ ، واللسان

مادة " عسا " ٢٩٤٩/٤

(١٢٠٨) لأنه من الأفعال غير المتصرفة

قال الجوهري " لا يتصرف لأنه وقع بلفظ الماضي لما جاء في الحال "

أنظر اللسان مادة " عسا " ٢٩٤٩/٤

(١٢٠٩) أنظر اللسان مادة " عسا " ٢٩٥٠/٤

أحدهما : أن يكون بمعنى قارب ، فيفتقر إلى اسم وخبر ، كما أن كان الناقصة كذلك (١٢١٠)

والآخر : أن يكون بمعنى قرب ، ولا يكون لها خبر ، وتكون مع فاعلها كلام تام ، كما سيأتيك تفصيله (١٢١١) .

قوله : (أحدهما : أن تكون بمعنى قارب ، فيكون لها مرفوع ومنصوب الا أن منصوبها مشروط فيه أن يكون أن مع الفعل مؤولا بالمصدر كقولك : عسى زيد أن يخرج ، فعسى بمعنى قارب زيد / الخروج)

٢٨٦ و

أعلم أن " زيد " في هذا الوجه فاعل عسى ، وأن يخرج مفعولها وهو بمعنى الخروج ، ولا يكون خبره اسما ، فلا يجوز أن تقول : عسى زيد منطلقا (١٢١٢) .

وأما قولهم : عسى الغوير أبؤسا (١٢١٣) ، فشاذ نادر ، لوقوع الاسم فيه خبرا ، وقد يأتي في الأمثال مالا يأتي في غيرها (١٢١٤) .

وسيأتيك الكلام في هذا المثال مستقصى (١٢١٥) .

(١٢١٠) وانظر ابن يعيش ٧/١١٦ ، والمغني ١/١٥١ ، والهمع ١/١٣٠ .

(١٢١١) وانظر المغني ١/١٥١ ، ١٥٢ (١٢١٢) وانظر المقتضب ٣/٦٨ ، ٦٩ .

(١٢١٣) الغوير : تصغير غار ، والأبؤس : جمع بؤس ، وهو الشدة أصل المثل : قال ابن الأعرابي : إنما عَرَّضَ بالرجل أي لعلك صاحب هذا اللقيط ، قال : ونصب " أبؤسا " على معنى عسى الغوير يصير أبؤسا ، ويجوز أن يقدر عسى الغوير أن أن يكون أبؤسا .

قال أبو علي : جعل عسى بمعنى كان ، ونزله منزلته

وهذا المثل يضرب للرجل يقال له : لعل الشر جاء من قبلك .

أنظر مجمع الأمثال ٢/١٧ ، وسيبويه ١/٤٧٨ ، والمقتضب ٣/٧٠ وابن يعيش ٧/١١٩ .

(١٢١٤) وانظر المغني ١/١٥٢ ، واللسان (مادة (عسا) ٤/٢٩٤٩ ، ٢٩٥٠ .

(١٢١٥) أنظر ص ٣٠٤ .

قال عبد المجيد : إنما وجب دخول أن الناصبة على الفعل المضارع فى خبر عسى التى بمعنى قارب ، لأن عسى موضوعة لمقاربة الاستقبال وأن الناصبة تخلص بالفعل المضارع للاستقبال ، فناسب ذلك إلزام الفعل أن الناصبة التى هى علم الاستقبال تحقيقا لمقصود عسى وأن ، وما عملت فيه فى موضع نصب بأنه خبر عسى .(١٢١٦)

ولا يستعمل المصدر فى موضع أن والفعل فى هذا الموضع ، فلا يقال : عسى زيد الخروج .

وقوله تعالى : " أن يأتى بالفتح "(١٢١٧)

الشاهد فيه أن قوله : " أن يأتى " فى موضع نصب خبر عسى .

ونقل عبد الجبار عن قوم أنه فى موضع رفع بدلا من اسم الله تعالى(١٢١٨) وحينئذ يكون التقدير : عسى أن يأتى ، ولا يكون من هذا الضرب وإنما يكون على هذا التأويل من الضرب الثانى كما ستعرفه .(١٢١٩)

قوله : (والثانى : أن يكون بمنزلة قَرُبَ ، فلا يكون لها إلا مرفوع إلا أنَّ مرفوعها أن مع الفعل فى تأويل المصدر ، كقولك : عسى أن يخرج زيد ، فى معنى قرب خروجه) .

اعلم أن " عسى " إذا كانت بمعنى " قرب " لا يكون لها خبر ، وإنما يكون لها فاعل لاغير .

(١٢١٦) وظاهر كلام سيبويه يفيد أن تجريد خبر (عسى) من (أن) ليس مقصورا على الضرورة ، وإنما يجوز فى النثر على قلة ، وجعله الأعلم من الضرورة .
أنظر سيبويه وحاشيه للأعلم ١/ ٤٧٨ ، والمقتضب ٣/ ٧٥ .

(١٢١٧) سورة المائدة من الآية ٥٢ ، ونصها " عسى الله أن يأتى بالفتح "
وانظر الكشاف ١/ ٦٢٥ ، وغريب اعراب القرآن ١/ ٢٩٦

(١٢١٨) هذا على رأى الكوفيين .
قال السيوطى فى الهمع " فزعم الكوفيون أنه بدل من الأول بدل المصدر فالمعنى فى كاد أو عسى زيد أن يقوم ، قرب قيام زيد ، فقدم الاسم وأخر المصدر "
أنظر الهمع ١/ ١٣٠ ، والمغنى ١/ ١٥٢

(١٢١٩) أى تكون (عسى) تامة بمعنى قَرُبَ ، وتكتفى بفاعلها .

وذلك أنّ الناصبة والفعل المضارع فإذا قلت : عسى أن يقوم زيد ، فكأنك قلت : قَــرُبَ قيام زيد ولا يستعمل المصدر أيضا هاهنا ، فلا يقال : عسى قيام زيد ، و " زيد " رفع بـ " يقوم " ، وأن وما عملت فيه فى موضع رفع بـ " عسى " .(١٢٢٥)

قال فى الإقناع : ويجوز أن يكون " زيد " فى قولك : عسى أن يقوم زيد رفعا بـ " عسى " وأن فى موضع نصب ، وقد تقدم على الفاعل والأظهر أن موضع أن مع صلته رفع بأنه فاعل عسى ، كما كان " زيد " مرفوعا بأنه فاعل فى نحو : عسى زيد أن يخرج .

ولهذا امتنع أن يحذف " أن " هذه ، لأن من شروط الفاعل أن يكون اسما لفظا ومعنى ، ولو حذفت " أن " الناصبة ، وقلت : عسى يخرج زيد ، فقد جعلت الفعل فاعلا ، وأنه ممتنع لأن الفاعل يخبر عنه ، والاخبار إنما يكون عن الاسم لا عن الفعل .(١٢٢٦)

فان جعلت زيدا فى نحو : عسى يخرج زيد ، فاعل عسى ، وجعلت يخرج فى موضع المخبره صحت المسألة ، لأن المفعول لا يبلغ فى اقتضاء الاسمية مبلغ الفاعل ، ألا ترى أنه قد يقوم مقام المفعول ما ليس باسم نحو : ظننت زيدا قام أبوه ، فقولك : قام أبوه جملة فعلية ، وقد قامت مقام المفعول الثانى لظننت ، وأما الفاعل فلا يجوز أن يقع قط الا اسما لفظا ومعنى لما بيناه .(١٢٢٣)

(١٢٢٥) وانظر ابن يعيش ٧/١١٨ ، والمغنى ١/١٥٢

(١٢٢١) وقال ابن يعيش " ويجوز فى قولك : عسى أن يقوم زيد ، ان يكون زيد مرفوعا بـ " عسى " ، وأن يقوم فى موضع نصب بأنه خبر مقدم ، ويكون فى الفعل على هذا التقدير ضمير من زيد يظهر فى التثنية والجمع ، نحو قولك : عسى أن يقوما الزيدان ، وعسى أن يقوموا الزيدون ، لأن التقدير : عسى الزيدان أن يقوما ، وعسى الزيدون أن يقوموا .
فيجوز لك فى ذلك ، وما كان نحوه وجهان أبدا ، أحدهما : أن يكون ان والفعل فى موضع مرفوع ، وأن يكون فى موضع منصوب بأنه خبر مقدم "
أنظر ابن يعيش ٧/١١٨ ، والمغنى ١/١٥١ وما بعدها .

(١٢٢٢) أنظر الأشمونى ٢/٤٢ ، ٤٣

(١٢٢٣) قال سيبويه " واعلم أن من العرب من يقول : عسى يفعل يشبهها بكاد يفعل ، فيفعل حينئذ فى موضع الاسم المنصوب فى قوله : عسى الغوير أبؤسا "
وقال ابن هشام فى المغنى " فاذا قلت : عسى لن يضرب زيد عمرا فلا يجوز "

قوله تعالى : " وعسى أن تكرهوا شيئا وهو خير لكم "(١٢٢٤)

الشاهد فيه : أن " أن " والفعل في موضع رفع فاعل عسى ، وليس في عسى ضمير .

وثانيها : كاد .

ومعناه قارب الفعل ، ولم يفعل بعد ، تقول : كدت أفعله وما فعلته .

وحكى سيبويه عن بعض العرب : كُدْتَ أفعلُ كذا بضم الكاف .(١٢٢٥)

قال : حدثني أبو الخطاب(١٢٢٦) أن ناسا من العرب يقولون : كِيد زيد يفعل كذا ، وما زِيل(١٢٢٧) زيد يفعل كذا ، يريدون كاد وزال ، فنقلوا(١٢٢٨) الكسر إلى الكاف في فَعِل ، كما فعلوا في فعِلت .(١٢٢٩)

---

* كون زيد اسم عسى ، لئلا يلزم الفصل بين صلة أن ومعمولها ، وهو " عمرا " بالأجنبي ، وهو زيد .

ونظير هذا المثال قوله تعالى : " عسى أن يبعثك ربك مقاما محمودا "

أنظر سيبويه ١/٤٧٨ ، وابن يعيش ٧/١١٨ ، والمغني ١/١٥٤ .

(١٢٢٤) سورة البقرة الآية ٢١٦ ، وانظر الكشاف ١/٣٥٦ ، وابن يعيش ٧/١١٨

(١٢٢٥) أنظر سيبويه ١/٤١٠ ، وقال ٢/٣٦١ " وكذلك كُدت تكاد اعتلت من فَعَل يَفعُل ، وهي نظيرة جئت في أنها شاذة ، ولم يجيئا على ما كثر واطرد من فَعَل وفَعِلَ " .

أي هو مما شذ في باب فعل بالضم فإن مضارعه لا يكون الا يفعل بالضم ، كما اعتلت مت تموت من فعل يفعل ، ولم يجيء تموت على ما كثر في فعل ، وهو يفعل .

وأنظر اللسان مادة " كود " ٥/٣٩٥٢ ، ومادة " كيد " ٥/٣٩٦٥

(١٢٢٦) هو : عبد الحميد بن عبد المجيد أبو الخطاب الأخفش الأكبر ، وهو شيخ يونس ، أخذ عنه سيبويه اللغة وشيئا من النحو ، وروى عنه في كتابه نحو ٤٧ مرة ، ولم تعرف سنة وفاته الا ما ذكروا أنه كان اماما في العربية قديما ، وقيل توفي سنة ١٧٧ هـ .

أنظر ترجمته في : طبقات الزبيدي ص ٣٥ ، ونزهة الألبا ص ٤٤ وهامش سيبويه ١/٦ هارون

(١٢٢٧) في الأصل (وما زيد) (١٢٢٨) في الأصل (كادوا)

(١٢٢٩) أنظر سيبويه ١/٣٦٠ ، وضبط محقق الكتاب (فعل) بفتح العين ، و(فعلت) بفتحها أيضا ، والصواب الكسر فيهما .

أنظر سيبويه ٤/٣٤٢ ، ٣٤٣ هارون ، واللسان مادة " كيد " ٥/٣٩٦٥ .

وزعم الأصمعي : أنه سمع من العرب من يقول : لا أفعل كذا و لا كَوْداً فجعلها من الواو .(١٢٣٠)
وهي متصرفة تقول : كاد ، وفي المضارع يكاد .(١٢٣١)

قوله : (ولها اسم وخبر ، وخبرها مشروط فيه أن يكون فعلا مضارعا متأولا باسم فاعل(١٢٣٢)
كقولهم : كاد زيد يخرج)

اعلم أن كاد يقع بعده اسم مرفوع ، وفعل مضارع في الحال .(١٢٣٣)

كاد زيد يخرج ، فزيد اسم كاد ... من خبره ، وذلك يفيد من التقريب مالا يفيد عسى ،

فاذا قلت : كاد زيد يخرج ، كان للخروج أقرب من أن تقول : عسى زيد أن يخرج كما
سنذكره .(١٢٣٤)

قوله : (متأولا) بفتح الواو على صيغة البناء للمفعول ، وقوله (باسم فاعل)

اعلم أن عسى فيه أن ، والفعل المضارع متأول باسم : المصدر وفي كاد بخلافه ، فان
الفعل المضارع فيه متأولا باسم الفاعل ، فمعنى قولك : كاد زيد يخرج ، كاد زيد خارجا .(١٢٣٥)

(١٢٣٠) وقال ابن سيده ، في ترجمة كَوَدَ " كَادَ كَوداً ومَكاداً ومَكَادَةً هَمَّ وقارب ولم يفعل ،
وهو بالياء أيضا ، ولا كَوْداً ولا هَمّاً أي لا يَثْقُلَنَّ عليك ، وهو بالياء أيضا "
وقال ابن منظور " وبعض العرب يقول : لا أفعل ذلك ولا كَوْداً بالواو "
انظر اللسان مادة " كود " ٥/٣٩٥٢

(١٢٣١) وانظر ابن يعيش ٧/١٢٠ ، واللسان مادة (كود) ٥/٣٩٥٢ ، ومادة
(كيد) ٥/٣٩٦٥ .

(١٢٣٢) في المفصل ص ٢٦٩ " باسم الفاعل " (١٢٣٣) في الأصل (فالحال)

(١٢٣٤) وقال ابن يعيش ٧/١٢١ " ان الأصل في عسى أن يكون في خبرها أن ، لما
فيها من الطمع والاشفاق ، وهما معنيان يقتضيان الاستقبال ، وأن مؤذنة
بالاستقبال ، وأصل كاد ألا يكون في خبرها أن ، لأن المراد بها قرب حصول
الفعل في الحال الا أنه تقد تشبه عسى بكاد فينزع من خبرها أن "
وانظر ص ٣١٣ وما بعدها .

(١٢٣٥) وقال ابن يعيش ٧/١١٩ " ولما كان الخبر فعلا محضا مجردا من أن ، قدروه
باسم الفاعل ، لأن الفعل يقع في الخبر موقع اسم الفاعل نحو : زيد يقوم
والمراد قائم .
ودل على أنه منصوب قول الشاعر : فأبت الى فهم وما كدت آيبا ... الخ "
وانظر الانصاف ٢/٥٥٤ ، ٥٥٥

قوله : (وقد جاء على الأصل : وما كدت آيبا ، كما جاء : عسى الغوير أبؤسا .)

اعلم أن الأصل فى خبر عسى أن يكون اسماً ، وكذا الأصل فى خبر كاد أن يكون اسم فاعل ، الا أنهم هجروا هذين الأصلين ، وجعلوا خبر عسى أن مع الفعل المضارع ، وخبر كاد الفعل المضارع بدون أن وسنذكر علة ذلك .

وجعلوا الأصل نسياً منسيا ، لكن من العرب من استروح الى الأصل المتروك (١٢٣٦) فى بعض الصور واستعمل الاسم فى موضع أن والفعل المضارع فى خبر عسى ، واسم الفاعل فى مكان الفعل المضارع فى كاد ، فقال فى كاد فى قول الشاعر :

فَأُبْتُ إلى فَهْمٍ وما كِدْتُ آيِبًا ... وكم مثلها فارقتها وهى تصفر (١٢٣٧)

قال صاحب المشرق : ولم يسمع خبر كاد اسما الا فى هذا البيت (١٢٣٨) .

وقائله : تأبط شرا .

الشاهد فيه : أنه وضع اسم الفاعل موضع الفعل المضارع ، والأصل وما كدت أؤوب .

فهم : اسم قبيلة ، والأوب : الرجوع .

وقال فى عسى : عسى الغوير أبؤسا (١٢٣٩) .

الشاهد فيه : أن القياس فيه : عسى الغوير أن يبأس ، لما عرفته من أن خبر عسى انما يكون أن مع الفعل المضارع ، الا أنهم رجعوا الى الأصل المتروك ، وجعلوا الخبر اسما .

(١٢٣٦) استروح الى الأصل : أى مال الى الأصل ، ومنها : استروح الغصن : اهتز بالريح .
أنظر اللسان مادة " روح " ١٧٦٣/٣ وما بعدها .

(١٢٣٧) سبق شرحه ص ٤٣ ، ٤٤ .

(١٢٣٨) وقال ابن منظور " قال ابن سيده " : قال سيبويه : لم يستعملوا الاسم والمصدر اللذين فى موضعهما يفعل فى كاد وعسى ، يعنى أنهم لا يقولون كاد فاعلا أو فعلا ، فترك هذا من كلامهم للاستغناء بالشئ عن الشئ ، وربما خرج فى كلامهم ، قال تأبط شرا :
فأبت الى فهم وما كدت آيبا ... وكم مثلها فارقتها وهى تصفر .
أنظر اللسان مادة (كيد) ٣٩٦٥/٥

(١٢٣٩) وانظر ص ٢٩٢ .

فقالوا : عسى الغوير أبؤسا أجرو مجرى قارب ، فكأنه قيل : قارب الغوير أبؤسا .
وهو على زنة أَفْعُل ، ومثل أَكْلُب ، وهو جمع بأس ، أو بؤس وهو الشدة ، والغُوَيْـــر :
تصغير الغار ، وقيل هو ماء / لكلب معروف .(١٢٤٠)

٢٨٦
ظ

قال الأصمعي : أصله أنه كان غار فيه ناس ، فانهار عليهم فهلكوا أو أتاهم عـــدو
فقتلهم ، فصار مثلا لكل شيء يخاف أن يأتي منه شر .(١٢٤١)

وقال الميداني : أصل المثل فيما يقال من قول الزباء حين قالت لقومها عند رجوع قُصَيْــــر
اللخمي من العراق اليها ، ومعه الرجال ، وكان الغوير على طريقه : عسى الغوير أبؤسا ،
أي لعل الشر يأتيكم من قبل الغوير .(١٢٤٢)

وجاء رجل الى عمر رضي الله عنه يحمل لقيطا ، فقال عمر رضي الله عنه عســــى
الغوير أبؤسا ، قال ابن الأعرابي : انما عرض بالرجل أي لعلك صاحب هذا اللقيط .(١٢٤٣)

قال أبو البركات : هو منصوب بعسى ، لأنهم أجروه مجرى قارب ،(١٢٤٤) وقيل : انه منصوب
على معنى عسى الغوير يصير أبؤسا ، أو يكون أبؤسا .(١٢٤٥)

وقال أبو علي : انه جعل عسى بمعنى كان ،(١٢٤٦) ونزله منزلته .(١٢٤٧)

يضرب للرجل يقال له لعل الشر جاء من قبلك .

قوله : (وقد شبه عسى بكاد من قال :

[٤٣] عسى الكرب الذي أمسيت فيـــــه ٭ يكون وراءه فرج قريـــــــب)(١٢٤٨)

(١٢٤٠) قاله ابن الكلبي . أنظر ابن يعيش ١١٩/٧

(١٢٤١) أنظر مجمع الأمثال ١٧/٢ ، وابن يعيش ١١٩/٧ ، والخزانة ٧٨/٤ ، ٧٩ ، ومعجم البلدان ٢٢٥/٤

(١٢٤٢) أنظر مجمع الأمثال ١٧/٢ (١٢٤٣) أنظر مجمع الأمثال ١٧/٢ والخزانة ٧٨/٤، ٧٩

(١٢٤٤) أنظر أسرار العربية ص ١١٠ ، وابن يعيش ١١٦/٧ ، والمغني ١٥١/١، ١٥٢

(١٢٤٥) أنظر مجمع الأمثال ١٧/٢ ، واللسان مادة " عسا " ٢٩٩/٤ وما بعدها .

(١٢٤٦) في الأصل (كاد) .

(١٢٤٧) أنظر المسائل المنثورة للفارسي ص ٢١٣ ، والمغني ١٥٣/١

(١٢٤٨) قائله : هدبة بن الخشرم العذري من قصيدة من بحر الوافر قالها في الحبس . والكرب : الهم ، ويروى (أمسيت) بفتح التاء وضمها ، والفتح أولى لأنه يخاطب ابن عمه أبا نمير وكان معه في الحبس ، ويروى (عسى الهم) .

اعلم أن ضمن هذا الفصل مسألتان :

المسألة الأولى : أنه يجوز حذف " أن " الناصبة للفعل المضارع الواقعة في خبر عسى ، فيقال : عسى زيد يقوم ، وانما ساغ حذف أن في خبرها حملا لها على كاد ، لكون كل واحد منهما مقاربا لصاحبه في مقاربة الفعل المضارع ، واحتج المصنف على جواز الحذف في عسى بقول الشاعر :

عسى الكرب الذى أمسيت فيه *** يكون وراءه فرج قريب

الشاهد فيه : أنه حذف أن من الفعل بعد عسى ، وجعل الفعل هو الخبر ، وهو[(١٢٤٩)] قليل ، وهو فى موضع خبر عسى ، والكرب : اسمها والذى : نعت الكرب ، والتاء مفتوحة للخطاب ، ويجوز ضمها على الاخبار عن نفسه كما سنذكره فى قصته ، وفرج : الجيم اسم يكون ، والخبر الظرف ، ويجوز أن تكون تامة ، وفرج فاعلها وبعضهم لا يحذف أن الا بشرط أن تأتى بالسين على بدلها ، لأنها للاستقبال ، كما أن أن كذلك[(١٢٥٠)] نحو قول الشاعر[(١٢٥١)]:

---

* وانظر سيبويه ١/٤٧٨ ، والمقتضب ٣/٧٠ ، وأسرار العربية ص ١١٥ والكشاف ٤/٣٣٦ ، ٣٣٧ ، وابن يعيش ٧/١١٧ ، ١١٨ ، والخزانة ٤/٨١ : ٨٧ ، والمغنى ١/١٥٢ ، والهمع ١/١٣٠ ، والأشمونى ١/٢٦٠ وشواهد العينى ١/٢٦٠ ، والمفصل ص ٢٧٥ .

(١٢٤٩) فى الأصل (مع) والصواب (مع) لأن المحذوف أن وحدها ، وليس الفعل محذوفا معها .

(١٢٥٠) فى الأصل (قولك)

(١٢٥١) هو : قسام بن رواحة السنبسى ، كما نسبه أبو تمام فى باب المراثى من الحماسة ، وهو رابع أربعة أبيات له . ، أنظر هامش ابن يعيش ٧/١١٨ ، ١١٩

[٤٤] غشى طبى من طسى بعد هبطة ٭٭ متطلفى غـُـلاتِ الكُلَى والجَوانِحِ (١٢٥٢)

وبيت الاستشهاد قائلـه : هدبة بن خشرم ، وكان فصيحا شاعرا من بادية الحجاز ، وقبله :

يؤرقنى اكتئاب أبى نمير ٭٭ فقلبى من كآبته كئيب

فقلت لـه هداك الله مهلا ٭٭ وخير القول ذو اللب المصيب

عسى الكرب الذى أمسيت فيه ٭٭ يكون وراءه فرج قريب

يخاطب ابن عمه أبا نمير ، وكان معه فى السجن ، ولهذا قلنا يجوز ضم التاء من

" أمسيت " وفتحها .

الضم لـه ، والفتح لابن عمه .

وكان هدبة قد قتل ابن عم زيادة بن زيد العارثى ، فحمل الى معاوية ، فادعى عبد الرحمن

قتل أخيه ، فقال لـه معاوية : ما تقول يا هدبة ، فقال : أتريد الجواب شعرا أم نثرا ؟

فقال : شعرا ، فانه أملح ، فقال هدبة مرتجلا القصيدة الذى أولـه :

ألا يالقومى النوائب والدهر ٭٭ وللمرء يردى نفسه وهو لا يدرى

وقال فيه :

فلاذا جلالا مبلغه بجلالـه ٭٭ ولاذا ضياع هن يتركن للفقر

وقال بعده :

فان كنت فى أموالنا لا تضيق بنا ٭٭ ذرعا وان صبر فصبر للصبر

فقال معاوية : يا هدبة أراك قد أقررت ، فقال : هو ذلك ، فطلب منه عبد الرحمن أن

(١٢٥٢) البيت من بحر الطويل ، واستشهد بـه على حذف أن من خبر عسى المقرون بالسين ، وجعل السين عوضا عنها .

قال ابن هشام : وهو نادر جدا

وغُلات : جمع غُلة ، شدة العطش وحرارتـه

والكُلَى : جمع كُلية ، والكُليتانِ من الاحشاء وغيره .

والجَوانِحُ : جمع جانحة ، وهى الضلوع القصار التى فى مقدم الصدر .

والمعنى : لعل البطن المغلوب من هذه القبيلة فى القتال يغتصب من البطن الغالب منها فيه ، فيطفئ ما فى داخلـه من شدة العطش وحرارته .

وانظر ابن يعيش ١١٨/٧ ، والمغنى ١٥٣/١ ، والهمع ١٣٠/١ ، واللسان مادة " ظلل " ٣٨٥/٥ وما بعدها ، ومادة " كلا " ٣٩٢٥/٥ ، ومادة " جنح " ٦٩٧/١ .

أن يقيده منه فكره معاوية قتل هدبة ، ووجهه إلى المدينة ليسجن بها حتى يبلغ ابن زيادة ، فقال الشعر الذى منه بيت الاستشهاد فى السجن ، ثم لما بلغ ابن زيادة أرسل يطلب القود ، وكان والى المدينة اذ ذاك سعيد بن العاص ، فعرضت عليه عشر ديات ، فأبى الا القود ، فدفعه إليه فقتله صبرا ،

قال ابن المسيب : هدبة أول من قتل بالمدينة بعد النبى عليه السلام (١٢٥٣).

اعلم أن " أن " إذا كان بجنب عسى ، كقولك : عسى أن يخرجوا لم يجز حذفه ، فلا تقول : عسى يخرجون ، ويجوز حذفه اذا لم يكن بجنب عسى ، فتقول فى قولك : عسى زيد أن يخرج : عسى زيد يخرج (١٢٥٤).

قال عبد القاهر : والأحسن ألا تحذفه بكل حال (١٢٥٥).

المسألة الثانية : أنه يسوغ ان خال أن الناصبة على الفعل المضارع الواقع خبر كاد ، فقال : كاد زيد أن يقوم لما بينه وبين عسى من المشابهة (١٢٥٦).

والقياس ألا تدخل أن على فعلها المضارع ، لأن كاد أبلغ فى تقريب الشىء من الحال ، وعسى أذهب فى الاستقبال لما سنعرفه فلذلك صارت أن الناصبة التى هى علم الاستقبال فيها (١٢٥٧).

(١٢٥٣) أنظر الخزانة ٤/٨١ : ٨٧ ، وأمالى القالى ١/٧١ ، ٧٢

(١٢٥٤) وانظر ابن يعيش ٧/١١٨ ، والمغنى ١/١٥١ وما بعدها .

(١٢٥٥) أنظر المقتصد ١/٣٥٦.

(١٢٥٦) لأن عسى معناها الاستقبال ، وقد يكون بعض المستقبل أقرب الى الحال من بعض ، فاذا قال : عسى زيد يقوم ، فكأنه قرب حتى أشبه قرب كاد ، واذا أدخلوا أن فى خبر كاد ، فكأنه بعد عن الحال حتى أشبه عسى .
أنظر ابن يعيش ٧/١٢٢

(١٢٥٧) هذا مذهب جمهور النحويين ، وكان أبو عمرو والأصمعى يقولان لا يقول عربى : كاد أن يفعل ، وانما يقولون : كاد يفعل ، وخصه سيبويه بالضرورة الشعرية ، قال : " وأما كاد فانهم لا يذكرون فيها أن "
ثم قال " وقد جاء فى الشعر كاد أن يفعل شبهوه بعسى " والرأى الراجح : صحة دخول أن فى خبر كاد ، ولكنه أقل من دخولها فى خبر عسى ، لأنه جاء فى الشعر الفصيح ، فمن ذلك ما أنشده ابن الأعرابى :
• يكادُ لولا سَيْرُه أنْ يَمْصَحا •

واحتج المصنف على جواز دخول أن في خبر كاد بقول الشاعر : (١٢٥٨)

[٤٥] .... ❊ قَدْ كَادَ من طُولِ البِلَى أَنْ يَمْصَحَا (١٢٥٩)

الشاهد فيه : أنه أدخل أَنْ على [خبر] كاد تشبيهاً بعسى (١٢٦٠) .

وقوله : من طول متعلق بـ " كاد " لا بـ " يمصح " لأنه في الصلة حينئذ ، وأن وما بعدها في موضع نصب بمنزلة أن بعد عسى .

قال الحضرمي : ولا يجوز أن يكون خبراً لكاد ، ولا لعسى ، لأنها حدث مع صلتها ، والحدث لا يكون خبراً عن الشخص .

لا يقال : عسى زيد القيام ، ولا يكون خبراً عنه اتساعاً إلا في موضع المبالغة ، كقولهم : إنما أنت أكل وشرب ، وزيد صَوْمٌ وفِطْرٌ (١٢٦١) .

= وفي الحديث " كاد الفقر أن يكون كفرا "

أنظر سيبويه ٤٧٨/١ ، والكامل للمبرد ٢٤٢/٢ ، والانصاف ٥٦٧/٢ ، وهامش ابن يعيش ١٢٢/٧ ، والهمع ١٣٠/١ ، والأشموني ٢٦١/١ ، وحاشية الصبان ٢٦١/١ ، والانصاف ٥٦٦/٢ ، ٥٦٧ .

(١٢٥٨) هو : رؤبة بن العجاج ، وهو رؤبة باسم قطعة من الخشب يشعب بها الإناء . أنظر ملحقات ديوانه ص١٧٢ ، ومعاهد التنصيص ٦/١ ، ٧

(١٢٥٩) صدر البيت :
رَبْعٌ عَفَاهُ الدَّهْرُ طُولاً فَامَّحَى .

وهو من بحر الرجز ، واستشهد به على إجراء كاد مجرى عسى في مجيء خبرها فعلا مقرونا بأن .

والرَّبْعُ : الدار حيث كانت ، وعَفَا : اندرس ، وامَّحَى : أصله انمحى ، وهو مطاوع محى ، أزاله ، ويمصح : مضارع مصح أي ذهب وانقطع .

وأنشده اللخمي : ربع عفاه الدهر دأبا وامتحى .

ويروى : ربع عفا من بعد ما قد انمحى .

ويروى : رسم ، والرسم : أثر الدار .

أنظر سيبويه ٤٧٨/١ ، والمقتضب ٧٥/٣ ، وابن يعيش وهامشه ١٢١/٧ ، ١٢٢ ، واللسان مادة " مصح " ٤٢١٤/٥ ، والخزانة ٩٠/٤ ، والمفصل ص٢٧٠ ، والانصاف ٥٦٢/٢ ، والانصاف ٥٦٦/٢ ، ٥٦٧

(١٢٦٠) زيادة على الأصل يتطلب المعنى إثباتها .

(١٢٦١) وفي الهمع ١٣٤/١ " أما المقرون بها ، فزعم الكوفيون أنه بدل من الأول =

ولا تقع أن وصلتها خبرا عن الشخص في مثل هذا الا في قولهم :

[٤٦] لعلَّ الذى قادَ النَّوَى أن يردَّها ∴ .... (١٢٦٢)

فأن هنا في الشعر في خبر لعل ، وهو شاذ .

وبيت الاستشهاد يروى الرؤبة ، ولم أجدها في ديوان شعره . (١٢٦٣)

والمعنى : أنه يصف ربما درست آثار لعهده بساكنيه .

يقال : صَحَّ الشيء بالصاد والحاء المهملين اذا / ذَهَبَ   ٢٨٧ ب

قال الجوهرى : صَحَّ الشيءُ صُحُوحًا ذهب وانقطع . (١٢٦٤)

قوله : (وللعرب في عسى ثلاثة مذاهب) .

اعلم أن " عسى " قد يلحقها الضمائر المرفوعة والمنصوبة ، وقد يليها الاسم الظاهر .

وقد يليها أن مع الفعل المضارع .

فهذه أربعة مذاهب ، وقد أهمل المصنف منها مذهبا واحدا ، واقتصر على ثلاثة ، فذكرها .

= بدل المصدر ، فالمعنى في كاد ، أو عسى زيد أن يقوم قرب قيام زيد ، فقدم الاسم وأخر المصدر .

وزعم المبرد أنه مفعول به لأنها في معنى قارب زيد الفعل ، ورد أولا من الاخبار بالمصدر عن الجثة ، وردّا بأن أن هنا لا تؤول بالمصدر ، وانما جيء بها لتدل على أن في الفعل تراخيا ... الخ "

وانظر المغنى ١/١٥١

(١٢٦٢) شطر بيت من بحر الطويل ، لم أعثر على قائله ، أو على الشطر الثاني منه واستشهد به على دخول أن على خبر لعل في الشعر شذوذا .

قال سيبويه : " وقد يجوز في الشعر أيضا لعلى أن أفعلَ "

وقال ابن هشام " ويقترن خبرها بأن كثيرا حملا على عسى كقوله :

لعلك يوما أن تُلِمَّ مُلِمَّةٌ ∴ عليك من اللائي يدعنك أجدعا "

انظر سيبويه ١/٤٧٨ ، والمقتضب ٣/٧٣ ، ٧٤ ، والمغنى ١/٢٨٨ والصحاح ١/٤٠٥ مادة (صحح)

(١٢٦٣) أى : لم أجد القصيدة التى منها هذا البيت في ديوان شعره وقد أثبتت هذه القصيدة في ملحقات ديوان رؤبة ، انظر ملحقات ديوانه ص ١٧٢ .

(١٢٦٤) انظر الصحاح مادة (صح) ١/٤٠٥ ، واللسان (صح) ٥/٢١٤ .

على الترتيب الذى ذكره المصنف .(١٢٦٥)

أولها : عسى التى لحقها أحد الضمائر المرفوعة .

وصورها أربعة عشر بناء :

ثلاثة للمخاطب ، وثلاثة للغائب ، وهذه الستة قد تكون لمذكر وقد تكون لمؤنث ، فتبلغ اثنى عشر ، ومثالين آخرين :

أحدهما : للمتكلم .

والثانى : له مع غيره ، فتكون الأبنية أربعة عشر بناء كما بينا ، وتأتى على أحد المنصوب ثلاثة :

للمخاطب تارة ، وللغائب تارة ، وللمتكلم أخرى إما وحده ، أو مع غيره كما سنفصله لك .

مثال عسى الذى للمخاطب قول المصنف :

(عسيتَ أن تفعلَ ، وعسيتما إلى عسيتُنّ) .(١٢٦٦)

(١٢٦٥) وذكر ابن يعيش أن عسى فى اتصال الضمير بها على ثلاثة مذاهب :

أحدها : أن تكون كليس فى اتصال الضمير بها واستتاره فيها تقول : عسيت أن تفعل كذا يا هذا .

وفى التثنية : عسيتما ، وفى الجمع عسيتم ، كما تقول : لست ولستما ، ولستم .

وتقول للمتكلم : عسيتَ أن أفعلَ ، وفى التثنية والجمع عسينا وتقول فى الغائب : زيد عسى أن يفعل ، وفى التثنية : الزيدان عسيا أن يقوما ، وفى الجمع : الزيدون عسَوْا أن يقوموا .

وفى المؤنث : عسَتْ ، وفى التثنية : عسَتَا ، وفى الجمع : عسَيْنَ أنْ يقُمْنَ .

والثانى : أن تكون فى موضع رفع فاعلة ، فتقول : زيد عسى أن يفعل والتثنية : الزيدان عسى أن يفعلا ، وفى الجمع : الزيدون عسى أن يفعلوا .

وفى المؤنث : هند عسى أن تقوم ، والتثنية : الهندان عسى أن يقوما ، والجمع : الهندات عسى أن يقمن .

وفى هذا الوجه منحطة عن درجة ليس ، لعدم تحملها الضمير فلا يظهر فى تثنية ولا جمع بخلاف ليس ، وذلك لغلبة الحرفية عليها وجمودها وعدم تصرفها لفظا وحكما .

والثالث : قولهم : عساك أن تفعل ، وعساكما ، وعساكم . أنظر ابن يعيش ٢ / ١٢٢ ، ١٢٣ بتصرف ، وانظر اللسان مادة " عسا " ٤ / ٢٩٥٠ .

(١٢٦٦) فى المفصل ص ٢٧٠ " عسيت أن تفعل كذا "

وصوره ست :

ثلاثة للمذكر : عسيتَ أنْ تفعلَ ، وعسيتما أن تفعلا ، وعسيتم أن تفعلوا .

وثلاثة للمؤنث : عسيتِ أن تفعلي يا هند بكسر التاء ، وعسيتما أن تفعلا يا امرأتـــان .

وعسيتن أن تفعلن يا نسوة .

ومثال الغائب : قولـه : (عسى زيد أن يفعل ، وعسيا ، الى عسين) (١٢٦٧)

وأبنيتـه ستة :

للمذكر ثلاثة : عسى زيد أن يفعل ، وعسيا ، وعسوا .

وللمؤنث ثلاثة : عست هند أن تفعل ، وعستا ، وعسين .

ومثال المتكلم وحده : عسيتُ ، ولـه مع غيره : عسينا .

فجميع ضمائر هذا المذهب موضوعة في المفرد ، والمثنى ، والمجموع والمذكر والمؤنث .

وثانيهما : عسى المجردة من الضمائر التي فاعلها أن الناصبة مع الفعل المضارع .

وأبنيتـه أربعة عشر كما في الأول .

تقول للمخاطب : عسى أن تفعل ، وعسى أن تفعلا ، وعسى أن تفعلوا ، للمذكر .

وتقول للمؤنث : عسى أن تفعلي يا امرأة ، وعسى أن تفعلا يا امرأتان ، وعسى أن تفعلـن يا نسوة ، وفي الغائب كذلك . (١٢٦٨)

وللمتكلم : عسى أن أفعل ، وعسى أن نفعل .

فتكون عسى على كل حال واحدة لا يلحق بها شيء من الضمائر .

وقد أهمل المصنف من هذا الضرب ذكر أمثلة الغائب والمتكلم بأسرها وأمثلة المؤنث من أبنية المخاطب كما تراه في الأصل . (١٢٦٩)

(١٢٦٧) في المفصل ص٢٧٥ " عسى زيد أن يفعل كذا " .

(١٢٦٨) تقول في المذكر : عسى أن يفعل ، وعسى أن يفعلا وعسى أن يفعلوا .

وفي المؤنث : هند عسى أن تفعل ، والهندان عسى أن يفعلا ، والهندات عسى أن يفعلن .

وانظر ابن يعيش ٧ / ١٢٣ .

(١٢٦٩) قال المصنف في المفصل ص ٢٧٥ " والثاني لا يتجاوزوا عسى أن يفعل وعسى أن يفعلا ، وعسى أن يفعلوا " .

وثالثها : عسى التى لحقتها الضمائر المنصوبة ، وصوره أربع عشرة .
(١ ٢٧٠)
ست للمخاطب :

تقول فى المذكر : عساك أن تفعل ، عساكما ، عساكم .

وفى المؤنث : عساك أن تفعلى ، عساكما ، عساكن .
(١ ٢٧١) (١ ٢٧٢) (١ ٢٧٣)
وست للغائب : منها ثلاث للمذكر : عساه أن يفعل ، عساهما ، عساهن .

وثنتان للمتكلم ، وهما : عسانى ، لمن وحده ، وعسانا لمن مع غيره

(١ ٢٧٤)
والضابط فيه : إنما كان لمعنى " قارب " فهو ناقص .

وجاز لحوق الضمائر المرفوعة والمنصوبة ، فتقول : عسيت أن تفعل .

---

* وكذا نص المفصل فى ابن يعيش ٧ / ١٢٢ بالياء فى الأمثلة الثلاثة وعلى ذلك فالذى أهمله المصنف ، وتركه للقياس على ما ذكر إنما هو أمثلة المخاطب ، وليس الغائب كما ذكر الشارح ، إلا إذا كانت نسخة الشارح فيها الأمثلة الثلاثة بالتاء للمخاطب .
كما أهمل أمثلة المتكلم ، والمؤنث من أبنية المخاطب للقياس على ما ذكره من الأمثلة .

(١ ٢٧٠) فى الأصل (ستة) . (١ ٢٧١) (ستة)

(١ ٢٧٢) فى الأصل (ثلاثة)

(١ ٢٧٣) ذكر الشارح أن عسى التى لحقتها الضمائر المنصوبة لها أربع عشرة صورة :
منها ست للمخاطب ، وست للغائب ، وثنتان للمتكلم
وعند حديثه عن الغائب ذكر ثلاثا فقط منها واحد وهو عساهن لجمع الأناث ذكره مع المذكر
والصواب أن يقال : ثلاثة للمذكر : عساه أن يفعل ، وعساهما وعساهم .
وثلاثة للمؤنث : عساها أن تفعل ، وعساهما ، وعساهن

(١ ٢٧٤) أى يحتاج إلى اسم وخبر .

كما تقول : قاربت أن أفعل ، وكذلك الموافى .(١٢٧٥)

وما كان بعض قرب امتنع لحوق الضمائر بعد ، وكان على طريقة واحدة .

فتقول : عسى أن يخرج ، كما تقول : قرب أن يخرج .

ولقائل أن يقول : ان المصنف أهمل عسى الناقصة التى اسمها ظاهر بجميع أمثلتها ، كقولك :

عسى زيد أن يخرج ، وعسى الزيدان أن يخرجا ، وعسى الزيدون أن يخرجوا الى تمام الأمثلة .

قوله : (وتقول : كاد يفعل إلى كِدْن) .

اعلم أن " كاد " لا تلحقها الضمائر المنصوبة ، وتلحقها الضمائر المرفوعة والمرفوع يكـــون

للغائب ست ، وللمخاطب ست ، وللمتكلم اثنان ، وقد أشار المصنف إلى واحد من هـــذه

الأوجه الثلاثة ، وتفصيل أمثلتها ما فصلناه فيما تقدم .(١٢٧٦)

قوله : (وبعض العرب يقول : كُدْت بالضم)(١٢٧٧)

قال سيبويه : ومن العرب من يضم فاء الكلمة ، ويجعله من كاد يكود(١٢٧٨)

(١٢٧٥) للنحاة فى إلحاق ضمير النصب بعسى فى قولهم : عسانى ، وعساك وعســـاه

ثلاثة مذاهب :

الأول : مذهب سيبويه : أنها أجريت مجرى لعل فى نصب الاسم ورفع الخبر ،

كما أجريت لعل مجراها فى اقتران خبرها بأن ، وقال والدليل على أنها منصوبة

أنك اذا عنيت نفسك كانت علامتك نى ، فتقول عسانى ، ولو كانت الكاف مجرورة لقال

عساى ، ولكنهم جعلوها بمنزلة لعل فى هذا الموضع .

الثانى : أنها باقية على عملها عمل كان ، ولكن استعير ضمير النصب مكان ضمير

الرفع ، قاله الأخفش

ورد ابن هشام هذا المذهب بأمرين : أحدهما : أن إنابة ضمير عن ضمير انما ثبت فى

المنفصل ، والثانى : أن الخبر قد ظهر مرفوعا فى قوله :

فقلت : عساها نار كأس وعلها ... تشكى فآتى نحوها فأعودها

المذهب الثالث : أنها باقية على إعمالها عمل كان ، ولكن قلب الكلام فجعل

المخبر عنه خبرا وبالعكس ، قاله المبرد والفارسى

أنظر سيبويه ١/٣٨٨ ، وابن يعيش ٧/١٢٣ ، والمغنى ١/١٥٣ ، والهمع

١/١٣١ ، ١٣٢ .

(١٢٧٦) أنظر ص ٣٠١ وما بعدها . (١٢٧٧) وفى المفصل ص ٢٧١ (يقولون)

(١٢٧٨) أنظر سيبويه ١/٤١٠ ، ٢/٣٦١ ، واللسان مادة " كود " ٥/٣٩٥٢ ،

ومادة " كيد " ٥/٣٩٦٥ .

قوله : (والفصل بين معنيي كاد وعسى ، أن عسى لمقاربة الأمر على سبيل الرجاء والطمع (٢٧٩)
تقول : عسى الله أن يشفي مريضك (٢٨٠)
تريد : أن قرب شفائه مرجو من عند الله ، مطموع فيه ، وكاد لمقاربته على سبيل (٢٨١)
الوجود ، والحصول ، تقول : كادت الشمس تغرب ، تريد أن قربها من الغروب قد حصل) .

اعلم أنهم جعلوا الفعل بعد " كاد " بمنزلة الفعل الواقع في الحال لدلالتها على شدة المقاربة .

وعسى ليست كذلك ، لأن الفعل بعدها لم يثبت قرب وقوعه لعدم دلالتها على القرب، وإنما يدل على مجرد الطمع والتوقع ، فإذا قلت : كاد زيد يذهب ، فقد أخبرت أن قرب ذهابه حصل ووقع ، ولو قلت : عسى زيد أن يذهب ، فإنك لم تخبر بقرب ذهابه وإنما أخبرت بأن ذهابه مرجو ومتوقع .

قال عبد القاهر : إنّ كاد تفيد من التقريب ما لا تفيده عسى ، فإذا قلت : كاد زيد يخرج ، كان الخروج أقرب من قولك : عسى زيد أن يخرج ، ولأنه لا يستقيم أن يقال : كاد زيد يقدم بعد سنة ، ويصح أن يقال : عسى بكر يقدم بعد سنة ، وكذلك تقول : عسى الله أن يدخلني الجنة برحمته (٢٨٢) .

قوله : (وقوله عز وجل : " إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا " (٢٨٣) على نفي مقاربة الرؤية ، وهو أبلغ من نفي نفس الرؤية) .

---

(٢٧٩) في المفصل ص ٢٧١ " عسى وكاد " وكذا ابن يعيش ١٢٤/٧ .

(٢٨٠) في المفصل ص ٢٧١ " مريضى " ، وفي ابن يعيش ١٢٤/٧ " مريضك "

(٢٨١) في المفصل ص ٢٧١ " مرجو من عند الله تعالى " وابن يعيش ١٢٤/٧ بدون لفظ " تعالى "

(٢٨٢) أنظر المقتصد ١/ ٣٦٠ ، ٣٦١ .

(٢٨٣) سورة النور من الآية ٤٠

وفي الأصل المخطوط " حتى اذا أخرج .. الخ " وليست " حتى " من الآية وقال الفراء في تخريج هذه الآية : " فقال بعض المفسرين : لا يراها وهو المعنى ، لأن أقل من الظلمات التي وصفها الله لا يرى فيها الناظر كفه .

اعلم أنك اذا أدخلت حرف النفي على " كاد " فقلت : ما كاد زيد يقوم ، احتمل وجهين :
أحدهما : أن يكون القيام وقع كما قال تعالى : " فذبحوها وما كادوا يفعلون " (٢٨٤ ا)
ويحتمل أن يكون القيام لم يقع كما في قوله تعالى : " اذا أخرج يده لم يكد يراها " ، *
قال صاحب المشرق : والنفي / في هذا فيه اتساع ، لأن حرف النفي دخل على فعل ٢٨٧ ظ
المقاربة ، والمنفي هو الفعل الذي هو خبره ، فكأن وجه الكلام : كاد زيد لا يقوم ، لأنه
مقابل لقوله : كاد زيد يقوم فالفعل هاهنا منفي ، ومقاربة وقوعه موجبة كما أن الفعل ثمة
منفي ، ومقاربة نفسه موجبة ، فثمة لم يفعل الفعل وقارب أن يفعله وهاهنا فعل الفعل ،

---

* وقال بعضهم : انما هو على ضربه المثل ، فهو يراها ، ولكنه لا يراها الا بطيئا
كما تقول : ما كدت أبلغ اليك وأنت قد بلغت ، وهو وجه العربية "
وقال الزمخشري " لم يكد يراها مبالغة في لم يرها ، أي لم يقرب أن يراها فضلا
عن أن يراها "
وقال ابن يعيش " قد اضطربت آراء الجماعة في هذه الآية فمنهم من نظر الى
المعنى ، واعرض عن اللفظ ، وذلك أنه حمل الكلام على نفي المقاربة ، لأن كاد
هاهنا قارب ، فصار التقدير : لم يقارب رؤيتها ، وهو اختيار الزمخشري ، والذي
شجعهم على ذلك ما تضمنته الآية من المبالغة بقوله " ظلمات بعضها فوق
بعض " ،
ومنهم من قال : التقدير : لم يرها ولم يكد ، وهو ضعيف ، لأن لم يكد ان كانت
على بابها فقد نقض أول كلامه بآخره ، وذلك أن قوله : لم يرها يتضمن نفي
الرؤية ، وقوله : ولم يكد فيه دليل على حصول الرؤية ، وهما متناقضان ،
ومنهم من قال : إن يكد زائدة ، والمراد لم يرها ، وعليه أكثر الكوفيين ،
والذي أراه : أن المعنى إنه يراها بعد اجتهاد ويأس من رؤيتها ، والذي
يدل على ذلك قول تأبط شرا :

فأبت الى فهم وما كدت آيبا

والمراد : ما كدت أؤوب ، كما يقال : سلمت وما كدت أسلم "
أنظر معاني الفراء ٢ / ٢٥٥ ، ومجالس ثعلب ١ / ١٤٢ ، والمقتضب ٣ / ٧٥ ،
والكشاف ٣ / ٦٩ ، ٧٠ ، وابن يعيش ٧ / ١٢٤ ، ١٢٥ ، وشرح الكافية
للرضي ٢ / ٢٨٤ ، ٢٨٥ ،
(٢٨٤ ا) سورة البقرة الآية ٧١
وقال الزمخشري " وما كادوا يفعلون " استثقال لاستقصائهم واستبطاء لهم ، "

وقارب أن لا يفعله .

وأما الوجه الآخر : فالنفي فيه على أصله ، وهو نفي لمن قال : كاد زيد يقوم ، لأن هذا أوجب المقاربة ، ونفى الفعل ، فإذا دخل حرف النفي على حرف المقاربة نفاه ، وبقى الفعل على خبره منفيا على حاله ، فهذا اختيار صاحب المشرق ﴿١٢٨٥﴾.

وقال عبد الوحيد : إختلف الناس في كاد إذا دخل عليها حرف النفي إلى ثلاثة مذاهب :

فقال قوم : معناه الإثبات ماضيا كان أو مستقبلا .

وقال قوم : يكون معناه في الماضي الإثبات ، وفي المستقبل كالأفعال

وقال آخرون : هو كالأفعال في الماضي والمستقبل جميعا ، وهو الصحيح والذي يدل عليه

---

* وأنهم لتطويلهم المفرط ، وكثرة استكشافهم ما كادوا يذبحونها ، وما كادت تنتهي سؤالاتهم ، وما كان ينقطع خيط إسهابهم فيها وتعمقهم ، وقيل : وما كادوا يذبحونها لغلاء ثمنها ، وقيل لخوف الفضيحة في ظهور القاتل "
أنظر الكشاف ١/ ٢٨٨ ، ٢٨٩ .

(٥ ١٢٨٥) وفصّل السيوطي في الهمع هذه المسألة فقال ١/ ١٣٢ " وزعم قوم أن نفي كاد إثبات للخبر ، وإثباتها نفي له وشاع ذلك على الألسنة حتى قال بعضهم ملغزا فيها :

أنحوىّ هذا العصر ما هي لفظة ** جرت في لساني جرهم وثمود
إذا استعملت في صورة الجحد أثبتت ** وإن أثبتت قامت مقام جحود

واستدل لذلك بقوله تعالى " فذبحوها وما كادوا يفعلون " وقد ذبحوا وبقوله : " يكاد زيتها يضيء " ولم يضيء .

والتحقيق : أنها كسائر الأفعال ، نفيها نفي ، وإثباتها إثبات ، إلا أن معناها مقاربة لا وقوع الفعل ، فنفيها نفي لمقاربة الفعل ويلزم منه نفي الفعل ضرورة أن من لم يقارب الفعل لم يقع منه الفعل ، وإثباتها إثبات لمقاربة الفعل ، ولا يلزم من مقاربته وقوعه ، فقولك : كاد زيد يقوم معناه : قارب القيام ولم يقم ومنه " يكاد زيتها يضيء " أي قارب الإضاءة إلا أنه لم يضيء .

وقولك لم يكد زيد يقوم معناه لم يقارب القيام فضلا عن أن يصدر منه ، ومنه "إذا أخرج يده لم يكد يراها " أي لم يقارب أن يراها فضلا عن أن يرى ، ولا يكاد يسيغه " أي لا يقارب اساغته فضلا عن أن يسيغه ، وعلى هذا الزجاجي وغيره .

وذهب قوم منهم ابن جني إلى أن نفيها يدل على وقوع الفعل بعد بطء لأنه =

علمنا بأن كل فعل لم يدخل عليه حرف النفي ، فمعناه على حسب ما وضع ، فإذا دخل عليه النفي كان نفيا لذلك المعنى عمن نسب إليه ، وهذا أمر عام ، فوجب أن تكون " كاد " كذلك طردا للباب وحجة من قال : إنها للإثبات :

أما في الماضي فقوله تعالى : " فذبحوها وما كادوا يفعلون "(١ ٢٨٦) وقد ذبحوا وأما في المستقبل فتخطئة الشعراء ذا الرمة في شعره كما سنبينه وما احتجوا به ضعيف .

أما الآية فمحمولة على معنى أنهم وما قاربوا أن يفعلوا قبل الذبح بشبهة لصحة هذا التأويل ما سبق من تعنتهم ، واقتراحهم أمرا بعد أمر ، والاشتغال بالتعنت من شأن من لا يفعل ولا يقارب أن يفعل ، وفعلهم بعد ذلك لا ينافي نفي مقاربتهم الفعل قبله ، ولولا ما دل على الذبح من قوله : فذبحوها ، ونحوه لم يفهم من نفي الفعل الا نفي المقاربة ، وسيأتي الكلام في بيت ذي الرمة فنعود الى الكلام في قوله تعالى : " لم يكد يراها "(١ ٢٨٧)

وقد اختلف الناس في تأويل هذه الآية ، ومنشأ الاختلاف فيها وضع " كاد " إذا نفيت وقوع الفعل ، وأكثر المفسرين على أن المعنى أنه لا يراها(١ ٢٨٨) .

فعلى هذا في التقدير ثلاثة أوجه :

الأول : أن التقدير : لم يرها ، ولم يكد [رآى](١ ٢٨٩) جماعة من النحويين وهو خطأ ، لأن قوله : لم يرها(١ ٢٩٠) جزم بنفي الرؤية وقوله ولم يكد اذا أخرجها على مقتضى الباب كان التقدير : ولم يكن يراها ، كما هو مصرح به

= " وما كادوا يفعلون " فانهم فعلوه بعد بطء والجواب أنها محمولة على وقتين أى فذبحوها بعد تكرار الأمر عليهم بذبحها وما كادوا يذبحونها قبل ذلك ، ولا قاربوا الذبح ، بل أنكروا ذلك أشد الإنكار بدليل قولهم : " أتتخذنا هزوا " وانظر المقتضب ٧٥/٣ ، وابن يعيش ١٢٥/٧ ، والأشموني ٢٦٨/١ .

(١ ٢٨٦) سورة البقرة الآية ٧١ ، وانظر ص ٣٠٥

(١ ٢٨٧) أنظر ص ٣٠٩ ، ٣١٠

(١ ٢٨٨) أنظر معاني الفراء ٢٥٥/٢ ، وتفسير الجلالين ٥٦/٢

(١ ٢٨٩) زيادة على الأصل يتطلب المعنى اثباتها .

(١ ٢٩٠) قال المبرد في المقتضب ٧٥/٣ " معناه — والله أعلم — لم يرها ولم يكد أى لم يدن من رؤيتها "

وانظر ابن يعيش ١٢٤/٧ ، والهمع ١٣٢/١ ، والأشموني ٢٦٨/١

فى الآيسة ، فإن أراد هذا القائل : لم يكد يراها ، وأنه رآها بعد جهد تناقض ، لأنه نفى الرؤية ثم أثبتها ، وإن كان معنى : لم يكد يراها ، لم يرها البتة على خلاف الأكثر فى هذا الباب فينبغى أن يحمل عليه من غير أن يقدر : لم يرها .

الثانى : أن كاد زائدة ، وهو بعيد (١٢٩١) .

الثالث : أن " كاد " هاهنا خرجت على معنى قارب ، والمعنى : لم تقارب رؤيتها ، وإذا لم يقاربها باعدها .

قال فى الكشاف : لم يكد يراها مبالغة فى لم يرها ، أى لم يقرب أن يراها فضلا عن أن يراها (١٢٩٢) .

وإذا وقفت على هذه المباحث ، فقول المصنف : (على نفى مقاربة الرؤية) .

معناه : محمول على نفى مقاربة الرؤية ، لابد من هذا الإضمار

قوله : (ونظير ذلك قول ذى الرمة (١٢٩٣) :

[٤٧] إذا غيّرَ الهجرُ المحبّينَ لم يكَدْ ٭٭ رسيسُ الهوى من حبِّ مية يبرحُ (١٢٩٤)

الشاهد فيه : أن المعنى لم يقرب من البراح ، فما باله يبرح .

(١٢٩١) هذا مذهب أكثر الكوفيين ، أنظر ابن يعيش ٧/ ١٢٥

(١٢٩٢) أنظر الكشاف ٣/ ٦٩

(١٢٩٣) هذا البيت من قصيدة لذى الرمة مطلعها :

أمنزلتى مى سلام عليكما ٭٭ على النأى والنائى يود وينصح

أنظر هامش ابن يعيش ٧/ ١٢٥

(١٢٩٤) بحره الطويل ، واستشهد به المصنف على أنه ينفى بـ " لم يكد " مقاربة الفعل ، وأن فى هذا مبالغة عن نفى الفعل نفسه كما نفى هنا مقاربة زوال رسيس الهوى من حب مية ، ليدل ذلك على فضل تمكن حبها من قلبه .

والنحاة يستشهدون بهذا البيت على أن بعضهم قال : ان النفى إذا دخل على كاد تكون فى الماضى للاثبات ، وفى المستقبل كالأول .

وقيل يكون للإثبات أى لإثبات الفعل الذى دخل عليه كاد فى الماضى وفى المستقبل .

أما فى الماضى فلقوله تعالى " وما كادوا يفعلون " والمراد أنهم قد فعلوا الذبح ، وأما فى المضارع فلأن الشعراء قد خطأوا ذا الرمة فى قوله : إذا غير الهجر .. الخ "

قوله : غُيِّرَ من قولك : غَيَّرْتُ الشيء تغييراً ، والمُحِبِّينَ ، بفتح النون على صيغة الجمع ، والرَّسِيس : الثابت اللازم لمكانه .

قال في شواهد اللغة : رَسُّ الحب ، ورسيسه : أثره وبقيته ، ومَيَّة : اسم امرأة ، ويبرح : يزول ، وضده لا أبرح أفعل ذلك أي لا أزال أفعله .

قال عبد الحميد : روى أن عنبسة قال : قدم ذو الرمة الكوفة ، فوقف ينشد الناس بالكناسة (١ ٢٩٦) قصيدته الحائية التي منها :

هي البُرْءُ للأسقام والهمّ والمُنى ∴ وموت الهوى في القلب مِنِّي المُبَرِّحُ

وكان الهوى بالنأي يُمْحَى فيمَّحِي ∴ وحُبُّكِ عندي يَسْتَجِدُّ ويَبْرَحُ

إذا غير الهجر المحبين لم يكد ∴ رسيس الهوى من حب ميّة يبرح

فلما سكت ، ناداه ابن شبرمة (١ ٢٩٧) : أراه قد برح ، فشق عليه ، وجعل يتأخر بناقته ويفكر ، ثم قال :

اذا غير الهجر المحبين لم أجد ∴ رسيس الهوى من حب مية يبرح

قال عنبسة (١ ٢٩٨) : فلما انصرفت حدثت أبي بذلك فقال : أخطأ ابن شبرمة حيث أنكر على ذي الرمة

---

* وروايته في دلائل الاعجاز ، والمفصل (اذا غير النأى) أي البعد .

وروايته في اللسان :

اذا غير النأى المحبين لم أجد ∴ رسيس الهوى من ذكر مية يبرح

أنظر دلائل الاعجاز ص ٢٧٤ ، وابن يعيش وهامشه ٧ / ١٢٥ ، ١٢٦ ، واللسان " رسس " ٣ / ١٦٤١ ، والمفصل ص ٢٧١ ، والأشموني ١ / ٢٦٨ ، وحاشية الصبان ١ / ٢٦٨ ، ٢٦٩ .

(١ ٢٩٥) وانظر اللسان " رسس " ٣ / ١٦٤١ (١ ٢٩٦) سوق بظاهر الكوفة مشهور .

(١ ٢٩٧) هو عبد الله بن شبرمة الضبي الكوفي ، كان قاضيا لأبي جعفر على سواد الكوفة ، وكان شاعرا حسن الخلق جوادا ، توفي سنة ١٤٤ هـ

أنظر ترجمته في المعارف لابن قتيبة ص ٢٠٧

(١ ٢٩٨) هو عنبسة بن معدان الفيل المهاني ، أخذ النحو عن أبي الأسود الدؤلي ، وروى الأشعار ، وروى شعر جرير والفرزدق ، وكان لزياد بن أبيه فيلة ينفق عليها كل يوم عشرة دراهم فقال معدان : ادفعوها إلى ، وأكفيكم المؤنة ، وأعطيكم عشرة دراهم كل يوم ، فدفعوها إليه فأثرى وبنى قصرا ، فلذا قيل معدان الفيل . أنظر ترجمته في البغية ٢ / ٢٣٣ .

ما أنشده ، وأخطأ ذو الرمة حيث غير شعره بقول ابن شبرمة ، وانما هذا كقوله تعالى :

" ظلمات بعضها فوق بعض اذا أخرج يده لم يكد يراها " (١٢٩٩)

وانما هو لم يرها ، ولم يكد على الوجه الذى بيناه فيما تقدم . (١٣٠٠)

قال عبد القاهر : ان سبب الشبهة فى ذلك أنه قد جرى فى العرف أن يقال ما كاد يفعل ، ولم يكد يفعل فى فِعْلٍ ، وقد فُعِلَ ، على معنى أنه لم يفعله إلا بعد الجهد ، وبعد أن كان فى الظن بعيدا أن يفعله كقوله تعالى : " فذبحوها وما كادوا يفعلون " (١٣٠١) ، فلما جاء بحرف النفى فى " كاد " على هذا السبيل ، توهم ابن شبرمة أنه [إذا] (١٣٠٢) قال : لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح [فقد] (١٣٠٣) زعم : أن الهوى يبرح وزال ، ووقع لذى الرمة مثل ما ظنه ابن شبرمة وليس / الأمر كالذى ظناه ، فان الذى 288 يقتضيه اللفظ / أنه اذا قيل : لم يكد يفعل ، وماكاد يفعل ، أن يكون المراد أن الفعل لم يكن من أصله ، ولا قارب أن يكون ، ولا ظُنَّ أنه يكون ، وكيف يشك فى ذلك ، وقد علمنا أن كاد وضع لأن يدل على شدة قرب الفعل من الوقوع ، وعلى أنه قارب الوجود ، واذا كان كذلك كان محالا أن يوجب نفيه وجود الفعل ، [لأنه يؤدى] (١٣٠٤) إلى أن يوجب نفى مقاربة وجوده ، وأن يكون قولك : ما قارب أن يفعل مقتضيا على البت أنه قد فعل ، وإذا ثبت ذلك ، فسبيلك أن تنظر ، فمتى لم يكن المعنى على أنه قد كانت هناك صورة تقتضى ألا يكون الفعل ، وحال يبعد معها أن تكون ، ثم تغير الأمر كالذى تراه فى قوله تعالى : " فذبحوها وما كادوا يفعلون " فليس الا أن تلزم الظاهر ، وتجعل المعنى على أنك تزعم أن الفعل لم يقارب أن يكون ، فضلا عن أن يكون ، فهذا كلام عبد القاهر وهو يرجع إلى بعض ما ذكرناه أولا عن الوجه . (١٣٠٥)

(١٢٩٩) سورة النور الآية ٤٠

(١٣٠٠) هذه القصة بنصها فى دلائل الإعجاز لعبد القاهر ص ٢٧١ ، ٢٧٢

(١٣٠١) سورة البقرة الآية ٧١

(١٣٠٢) نقص فى الأصل ، أنظر دلائل الاعجاز ص ٢٧٢

(١٣٠٣) فى الأصل (وزعم)

(١٣٠٤) هذه الجملة مكررة فى الأصل .

(١٣٠٥) أنظر دلائل الإعجاز ص ٢٧٢ ، ٢٧٣ .

وثالثها : أوشك .
ومعناها المقاربة ، وهو مأخوذ من قولهم : أَوْشَكَ فلان يُوشِكُ إِيشاكاً ، إذا أسرع .

قال الجوهري : تقول : يُوشِكُ أن يكون كذا بكسر الشين ، والعامة تقول : يوشَك بفتح الشين ، وهي لغة رديئة (١٣٠٦) .

قوله (يستعمل استعمال عسى في مذهبيها ، واستعمال كاد ، تقول : يوشك زيد أن يجيء ، ويوشك أن يجيء زيد ، ويوشك زيد يجيء) .

اعلم أن أوشك تكون بمنزلة عسى مرة ، وبمنزلة كاد أخرى ، فإذا كانت بمنزلة عسى جاءت ناقصة واحتاجت إلى خبر نحو قولك : يوشك زيد أن يخرج ، وجاءت أيضاً تامة ، واستغنت عن الخبر نحو : يوشك أن يخرج زيد .

ويكون المعنى في الأول قارب ، وفي الثاني : قَرُبَ (١٣٠٧)

فهذا هو مراد المصنف بقوله : (في مذهبيها)

وإذا كانت يوشك بمنزلة كاد لم تجيء إلا ناقصة محتاجة إلى الخبر كقولك : يوشك زيد يخرج .

ومتى استعملت بمعنى عسى دخلت أن الناصبة على الفعل المضارع ، وإن استعملت بمعنى كاد لم تدخل أن على الفعل كما عرفته .

وليس مراد المصنف أن أوشك بمعنى عسى لأن بين معنييهما تضاد وتناف ، لأن عسى تدل على الطمع والرجاء ، وأوشك لا تدل على ذلك ، وإنما تدل على مجرد المقاربة .

ولهذا قال عبد القاهر : استعمال يوشك بمعنى كاد أولى من استعمالها بمعنى عسى (١٣٠٨) .

(١٣٠٦) أنظر الصحاح مادة (وشك) ٤/١٦١٥
" وفي اللسان مادة " وشك " ٤٨٤٤/٦ " وقال بعضهم : يوشك أن يكون الأمر ، ويوشك الأمر أن يكون ، ولا يقال : أوشك ولا يوشك ، وقال بعضهم : أوشك الأمر أن يكون "

(١٣٠٧) وقال سيبويه " وتقول : يوشك أن تجيء ، وأن محمولة على يوشك ، وتقول : توشك أن تجيء ، فأن في موضع نصب ، كأنك قلت : قاربت أن تفعل "
أنظر سيبويه ٤٧٨/١ ، ٤٧٩ ، وابن يعيش ١٢٦/٧

(١٣٠٨) أنظر المقتصد لعبد القاهر ٣٦١/١ وما بعدها .

وقول الشاعر : (١٣٠٩)

[٤٨] يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ ** في بعض غِرَّاتِهِ يُوَافِقُهَا

مَنْ لَمْ يَمُتْ غَبْطَةً يَمُتْ هَرَمًا ** الموت كأس فالمرء ذائقها (١٣١٠)

" من " فاعل يوشك ، ويوافقها في موضع مفعول يوشك ، وفي بعض غراته في صلة يوافقها ، أصله يوافقها في بعض غراته ، أي في بعض الأحوال التي هو فيها غافل عن الموت يقع به ، ومن لم يمت غبطة أي وهو شاب صحيح .

يقال : إغتبط فلان إذا مات صحيحا جلدا أو شابا ، يقول : من لم يمت وهو شاب مات وهو هرم ، والموت لا بد أن يقع . (١٣١١)

ورابعها : كَرَبَ .

قال الجوهري : كَرَبَ أن يفعل كذا ، أي كاد . (١٣١٢)

قال في شامل اللغة : تقول : كَرَبَ الشيء إذا دنا ، ومنه : كَرَبَت الشمس تغرب ، والمعنى : دنت للمغيب . (١٣١٣)

ولقائل أن يقول : ان المصنف نص على أنها تكون بمعنى كاد كما ذكره الجوهري وغيره . (١٣١٤)

وقال عبد القاهر : إن كرب كما تكون بمعنى كاد تكون بمعنى عسى فلا تدخل النون الناصبة عليها إذا كانت بمعنى كاد ، وتدخل عليها إذا استعملت بمعنى عسى ، تقول على الأول :

(١٣٠٩) قائله : أمية بن أبي الصلت من أبيات يذكر فيها الموت والبعث وكان ممن يقسر بذلك قبل الاسلام ، ويتعبد على دين إبراهيم عليه السلام ، فلما بعث محمد صلى الله عليه وسلم كفر به ، وعاد إلى ما كان عليه من عبادة الأصنام حتى هلك ، انظر ديوان أمية ص٤٢ .

(١٣١٠) البيت من بحر المنسرح ، واستشهد به على استعمال يوشك استعمال كاد في مجيء خبرها مضارعا غير مقصل بأن .

وقال الأعلم " الشاهد فيه اسقاط ان بعد يوشك ضرورة كما أسقطت بعد عسى ، والمستعمل في الكلام إثباتها " وانظر سيبويه وهامشة للأعلم ١/ ٤٧٩ ، وابن يعيش ٧/ ١٢٦ وابن السيرافي ٢/ ١٦٠ ، ١٦١ ، والهمع ١/ ١٢٩ ، ١٣٠ ، والأشموني ١/ ٢٦٢ ، وشواهد العيني ١/ ٢٦٢

(١٣١١) أنظر اللسان مادة " غبط " ٥/ ٢٠٨ وما بعدها (١٣١٢) أنظر الصحاح مادة (كرب) ١/ ٢١١

(١٣١٣) وانظر اللسان مادة (كرب) ٥/ ٣٨٤٥ (١٣١٤) وزعم بعضهم أنها مسن .

كرب يخرج زيد وعلى الثانى : كرب أن يخرج زيد .(١٣١٥)

وخامسها : أَخَـذَ بمعنى المقاربـة .

قال الحضرمى : هى بمعنى الأخذ فى الشئ ، وابتداء الفعل تقول :

أخذ زيد يحسن ، فيستعمل الفعل المضارع من غير أن الناصبة ، ولا تكون إلا ناقصة كما أن كاد كذلك .(١٣١٦)

وسادسها : جَعَـلَ .

تقول : جعل زيد يفعل كذا ، أى أخذ يفعلـه ، فتستعملـه من غير أن الناصبة .

قال فى شافى اللغة : جعل بمعنى صنع إلا أنـه أعم ، تقول : جعل يفعل كذا ، ولا تقول : صنع .(١٣١٧)

وجعل : أى صَيَّرَ ، وجعل بمعنى خَلَقَ ، وهو راجع إلى الصنع .

قال الحضرمى : هى للأخذ فى الشئ ، وابتداء الفعل كما أن أخذ كذلك .

وسابعها : طَفِقَ بفتح الطاء المهملة ، وكسر الفاء

قال فى شافى اللغة : طَفِقَ يفعل كذا ، أى جعل يفعل كذا ولم يزل وطَفَقَ بفتح الفـاء لغة ، والكسر أجود .(١٣١٨)

وقال فى الكشاف : قرأ أبو السمال الآية(١٣١٩) "وطَفَقا"(١٣٢٠) بالفتح(١٣٢١) .

قال الجوهرى : يقال : خَصَفْتُ النعل أى خَرَزْتُها(١٣٢٢) .

(١٣١٥) أنظر المقتصد ١/٣٦٢ وما بعدها ، وسيبويه ١/٤٧٨ ، والمقتضب ٣/٧٥ ، وابن يعيش ٧/١٢٦ .

(١٣١٦) يجب ترك أن ، لأنها للحال وأن للاستقبال ، ولا يكون الشئ للحال والاستقبال فى وقت واحد ، وكذا باقى أفعال الشروع ، أنظر الأشمونى ١/٢٦٢ .

(١٣١٧) وانظر اللسان مادة (جعل) ١/٦٣٧ ، والمقتضب ٣/٧٥

(١٣١٨) وقال ابن منظور فى اللسان " قال ولغة رديئة طَفَقَ : ابن سيدة طَفَقَ بالفتح يطفِق طَفوقا لغتين الزجاج والأخفش " أنظر اللسان مادة " طفق " ٤/٢٦٨١ ، والكشاف ٢/٧٣ ، وابن يعيش ٧/١٢٧

(١٣١٩) من القراء الأربعة عشر ، أنظر تقريب النشر ص ٣١

(١٣٢٠) الآية " وطفقا يخصفان عليهما من ورق الجنة " من الآية ٢٢ سورة الأعراف ، ومن الآية ١٢١ من سورة طـه ، وانظر الكشاف ٢/٧٣ ، ٥٥٧

(١٣٢١) أنظر الكشاف ٢/٧٣

(١٣٢٢) أنظر الصحاح مادة (خصف) ٤/١٣٥٠ ، ١٣٥١ ، واللسان مادة (خصف) ٢/١١٧٤

وقوله تعالى : " يخصفان " معناه يلزقان بعض الورق ببعض ليستترا به عورتهما .

ونقل صاحب المنتقى في شواذ القراءات(١٣٢٣) أربع قراءات من الشواذ في " يخصفان " يطول تفصيلها(١٣٢٤) .

قال الحضرمي : ما ذكرناه من هذه الأفعال الدالة على المقاربة تفصيل نقلها على ثلاثة أقسام :

منها للترجي : وهي عسى ، ويوشك .

ومنها للأخذ في الشيء وابتداء الفعل : وهي أخذ ، وجعل ، وطفق .

ومنها لمقاربة الفعل : وهي كاد ، وكرب(١٣٢٥) .

فما كان منها لغير الترجي استغنى بخبر أن(١٣٢٦) ، وتستعمل كاد في الشعر بأن حملا على عسى(١٣٢٧) .

وكلها تطلب اسما وخبرا إلا ما دخلت عليه أن ، ولا يكون خبرها إلا فعلا أو جملة من مبتدأ وخبر .

كقول الشاعر :

[٤٩] وقد جعلت قلوص ابني سهيل .:. من الأكوار مرتعها قريب(١٣٢٨)

(١٣٢٣) لعله عيسى بن عبد العزيز بن عيسى اللخمي المتوفى سنة ٦٠٤ هـ ، انظر البغية ٢ / ٢٣٦ .

(١٣٢٤) وفي اللسان مادة " خصف " ٢ / ١١٧٤ " وفي قراءة الحسن " وطفقا يخصفان " أدغم التاء في الصاد وحرك الخاء بالكسر لاجتماع الساكنين ، وبعضهم حول حركة التاء فتحها حكاه الأخفش " وانظر الصحاح مادة (خصف) ٤ / ١٣٥٠ ، ١٣٥١ .

(١٣٢٥) وانظر المقتضب ٣ / ٧٥ ، والأشموني ١ / ٢٦١ وما بعدها .

(١٣٢٦) وهي أفعال الشروع ، وهذه يمتنع دخول أن على خبرها ، لأنها للحال ، وأن للاستقبال ، وكرب اذا استعملت بمعنى عسى كثر دخول أن في خبرها ، واذا استعملت بمعنى كاد قل دخولها في خبرها . انظر الأشموني ١ / ٢٦٢ .

(١٣٢٧) وانظر سيبويه ١ / ٤٧٨ .

(١٣٢٨) هذا البيت من أبيات الحماسة ، ولم يعز إلى أحد ، وقبله

فلست بنازل إلا ألمت .:. برحلي أو خيالتها الكذوب

وهو من بحر الوافر ، واستشهد به على مجيء خبر جعل جملة اسمية ، وهي " مرتعها قريب " ، والأصل أن يكون خبرها فعلا مضارعا .

والقلوص : الناقة الشابة ، والأكوار جمع كور : وهو الرحل أي المنزل ، والمرتع : المرعى ، والمعنى أقبلت قلوص هذين الرجلين قريبة المرتع من حالهم لما بهما من الأعياء ، ويروى " بني زياد " ، " بني سهيل "

وانظر المغني ١ / ٢٣٥ ، والأشموني ١ / ٢٥٦ ، وحاشية الصبان ١ / ٢٥٩ .

فقولهم : مرتمها قريب خبر جعل ، وقد جاء الخبر اسما منصوبا ، كما نقلناه فيما تقدم .(١٣٢٩)

وقد يضمر في كاد ضمير الأمر والشأن ، قال الله تعالى :

" من بعد ما كاد يزيغ قلوب فريق منهم "(١٣٣٠)

فالجملة التي هي " يزيغ " في موضع خبر كاد ، وهي مفسرة للاسم على أحد الوجهين .

---

* ٢٩٥ ، وشواهد العيني ١/٢٥٩ .

(١٣٢٩) كقول الشاعر :

فأبت إلى فهم وما كدت آيبا ... وكم مثلها فارقتها وهي تصفر

فقد استعمل خبر كاد اسما مفردا ، وقياسه الفعل المضارع .

وقولهم في المثل

" عسى الغوير أبؤسا " ، فأبؤسا خبر عسى ، وقياسه الفعل المضارع المقرون بأن

وانظر ص ٢٩٨ ، ٣٥٣ .

(١٣٣٠) سورة التوبة الآية ١١٧

قال الزمخشري في الكشاف ٢/٢١٨ : " وفي كاد ضمير الشأن وشبهه سيبويه بقولهم : ليس خلق الله مثله ، وقرئ تزيغ بالتاء ، وفي قراءة عبد الله : من بعد ما زاغت قلوب فريق منهم "

وقال ابن الأنباري : " فيه ثلاثة أوجه :

الأول : أن يكون في (كاد) ضمير الشأن والحديث ، وهو اسمها ويزيغ قلوب جملة مركبة من فعل وفاعل في موضع نصب لأنه خبر كاد وهي تفسير لضمير الشأن .

وجاز إضمار الشأن في (كاد) دون (عسى) لأنها أشبهت كان الناقصة ، فإنها لا تستغني عن الخبر بخلاف عسى فإنها قد تستغني عن الخبر إذا وقعت (أن) بعدها .

والثاني : أن القلوب رفع بكاد لأنه اسمها ، ويزيغ خبرها وتقديره : كاد قلوب فريق يزيغ ، وهو قول أبي العباس المبرد .

والثالث : أن يكون في (كاد) ضمير القبيل لتقدم ذكر أصحاب النبي عليه السلام في قوله : " لقد تاب الله على النبي والمهاجرين والأنصار " تقديره : كاد قبيل يزيغ قلوب فريق منهم ، وهذا قول أبي الحسن الأخفش .

والوجه الأول أوجه الأوجه "

أنظر غريب إعراب القرآن ١/٤٠٦ ، والمقتضب ٣/٧٥ .

الصنف التاسع من أصناف الفعل / فعلا المدح والذم وهما : نعم وبئس (١٣٣١) ٢٨٨ / ظ

وقد اختلف فيهما ، فذهب أهل البصرة إلى أنهما فعلان ماضيان لا يتصرفان (١٣٣٢) .

وقال أهل الكوفة : إنهما اسمان .

وحجة البصريين ثلاثة أوجه :

الأول : أن الضمير متصل بهما (١٣٣٣) على حد اتصاله بالأفعال ، كأنهم قالوا : نعما رجلين ، ونعموا رجالا ، كما قالوا : قاما ، وقاموا (١٣٣٤) .

الثاني : أن تاء التأنيث التي لم يقلبها أحد من العرب هاء في الوقف تتصل بهما ، كما تتصل بالأفعال .

نحو : نعمت المرأة ، وبئست الجارية (١٣٣٥) .

الثالث : أنهما مبنيان على الفتح كالأفعال الماضية ، ولو كانا اسمين لما بنيا على الفتح من غير علة .

والذي تمسك به الكوفيون (١٣٣٦) :

أولهما : دخول حرف الجر عليهما .

(١٣٣١) نعم : لانشاء المدح العام على سبيل المبالغة ، وبئس لانشاء الذم العام على سبيل المبالغة .

وانظر ابن يعيش ٧/١٢٧ ، والتصريح ٢/٩٤ (ط - الحلبي)

(١٣٣٢) وهو رأي الكسائي من الكوفيين .

أنظر الانصاف ١/٩٧ (المسألة ١٤) ، وابن يعيش ٧/١٢٧ ، والتصريح ٢/٩٤ (ط - الحلبي) . (١٣٣٣) في الأصل (بها)

(١٣٣٤) حكى ذلك الكسائي عن العرب . أنظر ابن يعيش ٧/١٢٧ .

(١٣٣٥) وفي الحديث " من توضأ يوم جمعة فبها ونعمت ، ومن اغتسل فالغسل أفضل "

وتقول : بئست المرأة حمالة الحطب .

أنظر التصريح ٢/٩٤ (ط - الحلبي) ، وحاشية يس ٢/٩٤ .

(١٣٣٦) أنظر تفصيل ذلك في الانصاف ١/٩٧ وما بعدها (المسألة ١٤) .

قال الشاعر : ـ (١٣٣٧)

[٥٠] ألستَ بنعم الجارِ يُؤلَفُ بيتُه ** أخا قلّةٍ أو مُعْدِمَ المالِ مُصْرِمَا (١٣٣٨)

وقال بعض العرب : نعم السير على بئس العير . (١٣٣٩)

وحكي أن بعضهم بشر بمولودة ، وقيل له : نعم المولودة مولودتك فقال : والله ما هي بنعم المولودة ، نُصرتها بكاءٌ وبِرُّها سرقة . (١٣٤٠)

وحروف الجر لا يدخل إلا على الاسم .

وثانيها : أن العرب قالت : يانعمَ المولى ويانعمَ النصير .

فنداء نعم يدل على أنه اسم ، لأن النداء من خصائص الأسماء .

وثالثها : أنه لا يحسن اقتران الزمان بهما ، ولو كان فعلين لحسن الاقتران كسائر الأفعال . فلا يجوز أن يقال : نعم الرجل أمس ولا بئس الغلام غداً .

(١٣٣٧) هو حسان بن ثابت الانصاري ، من قصيدة له مطلعها : ـ

ألم تسأل الربع الجديد التكلما ** بمدفع أشداخ فبرقة أظلما

أبى رسم دار الحي أن يتكلما ** وهل ينطق المعروف من كان أبكما

أنظر هامش ابن يعيش ١٢٧/٧ ، ١٢٨ .

(١٣٣٨) البيت من بحر الطويل ، واستشهد به الكوفيون على اسمية نعم وبئس بدليل دخول حرف الجر في قوله "بنعم" وحروف الجر من علامات الاسماء .

وقيل : أن حرف الجر داخل على محذوف أي بمقول فيه نعم الجار .

وقيل : انه من باب حذف الموصوف غير القول ، والتقدير : بجار نعم الجار والجار : من يستجير به الناس من الفقر والحاجة فينزلون في حماه .

ويؤلف بيته : بيناء الفعل للمجهول : أي يجعل العقل يألف بيته .

أخو قلة : الفقير الذي لا يجد كفايته ، والمعدم ، الذي لا يجد شيئا

والمصرم : من الصرم وهو القطع ، ومنه قالوا : ناقة صرماء ، وناقة مصرمة التي انقطع لبنها وجف . والمعنى : أنه يمدح نفسه بأنه نعم الجار الذي يألف بيته العقل والمعدم ويروى الشطر الثاني : لذى العرف ذا مال كثير ومعدما .

وانظر الانصاف ٩٧/١ ، وابن يعيش ١٢٧/٧ ، ١٢٨ ، والانتصاف من الانصاف ٩٧/١ ، ٩٧ .

(١٣٣٩) قاله رجل سار إلى محبوبته على حمار بطيء السير ، أنظر التصريح (٩٤/٢ (ط ـ الحلبي)

(١٣٤٠) قال الشيخ يس في حاشيته على التصريح ٩٤/٢ (ط ـ الحلبي)

ورابعها : أنهما لا يتصرفان ، ومن خصائص الأفعال صحة التصرف وذلك يمنع من اعتقاد كونهما فعلين .

وخامسها : أنه قد جاء عن العرب أنهم قالوا : نَعِيمَ الرجل زيد وليس في أمثلة الأفعال شيء على وزن فَعِيل .

قال أبو البركات : ما ذكره الكوفيون ضعيف [(١٣٤١)] :ـ

أما الأول : فلأن حرف الجر انما دخل عليهما على تقدير الحكاية ، ولا مانع منه في الأفعال كقول الشاعر :ـ

{ ٥٤ } والله ماليلى بنام صاحبه ... ... [(١٣٤٢)]

وتقدير الكلام فيما استشهدوا به : نعم السير على عير مقول فيه بئس العير ، ألست بجار مقول فيه نعم الجار ، وما هي بمولودة مقول فيها نعم المولودة كما أن التقدير في قوله :

والله ما ليلى بنام صاحبه ... ...

ماليلى مقول فيه نام صاحبه ، الا أنهم حذفوا الموصوف ، وأقاموا الصفة مقامه ، فحرف الجر ليس داخلا على الفعل من جهته لما ذكرناه .

= = قوله : ويَرُّها سرقة يحتمل أنه بالراء المهملة ، والمعنى : أنها لا تقدر على الكسب ، فما تُبَرّبه والدها سرقة من زوجها ، ويحتمل الزاى المعجمة أي سلبها ، والمعنى : أنها لا تقدر على الغنيمة والجهاد " ـ .

(١٣٤١) أنظر تفصيل ذلك في الانصاف ١/١١٢ وما بعدها (المسألة ١٤)

(١٣٤٢) الشطر الثاني : ولا مُخَالِطُ اللَّيَانِ جَانِبُهُ

قائله القنانى ، وبحره الرجز ، فإن حركت الهاء فمن مرجح الكامل واستشهد به البصريون على دخول حرف الجر على الفعل في الظاهر ، فهو مؤول على حذف موصوف وبقاء صفته ، فكذا دخولها على نعم وبئس .

والتقدير : ماليلى بليل مقول فيه نام صاحبه ، أو ماليلى بمقول فيه نام صاحبه ، فحرف الجر داخل على محذوف وهو " مقول "

ورواية اللسان :ـ تالله ما زيد بنام صاحبه ... ولا مخالط الليان جانبه

ورواية الصاغانى كما ذكر العينى :

عمرك ما زيد بنام صاحبه ... ولا مخالط الليان جانبه

واللّيان : لين الجانب من العيش ، وانظر اللسان مادة "نوم" ٦/٤٥٨٤ ، والانصاف ١/١١٢ ، والخزانة ٤/١٠٦ ، والأشمونى ٣/٢٧ ، وشواهد العينى

قال أبو البركات : إنما حذفوا الصفة التي هي هو ل ، وأوقعوا المحكى موقعها ، لأن حذف القول في كتاب الله ، وكلامهم وأشعارهم أكثر من أن يحصى . (١٣٤٣)

وأما الثاني : فلأن المقصود بالنداء محذوف ، والتقدير : يا الله نعم المولى ونعم النصير أنت .

وأما امتناع الاقتران والتصرف عنهما ، فلأنهما وضعا لغاية المدح والذم ، فجعلت دلالتهما على الزمان مقصورة على الآن ، لأنك إنما تمدح أو تذم بما هو موجود في الممدوح والمذموم ، لا بما كان وزال ، ولا بما سيكون في المستقبل .

وأما قول العرب : نَعِيم فرواية شاذة يقولها قطرب (١٣٤٤) وحده ، ولو صحت فالياء فيها إنما نشأت من إشباع الكسرة . (١٣٤٥)

— ٢٧/٣ ، والانتصاف من الإنصاف ١/١١٢ ، وحاشية العطار على شرح الأزهرية ص ٢٩ .

(١٣٤٣) أنظر الانصاف ١/١١٣ .

وقال ابن هشام : " وأكثر من ذلك كله حذف القول نحو :

" والملائكة يدخلون عليهم من كل باب سلام عليكم " حتى قال أبو على حذف القول من حديث البحر قل ولا حرج " أنظر المغنى ٢/٦٣٢ .

(١٣٤٤) هو : محمد بن المستنير أبو على النحوى المعروف بقطرب ، لازم سيبويه ، وكان يدلج اليه ، فاذا خرج رآه على بابه ، فقال له : ما أنت الا قطرب ليل ، فلقب به .

وأخذ عن عيسى بن عمر .

وله من التصانيف : المثلث ، والنوادر ، واعراب القرآن ، وغيرها ، توفى سنة ٢٠٦ هـ .

أنظر ترجمته في معجم الأدباء ١٩/٥٢ ، ٥٤ ، والبغية ١/٢٤٢ ، ٢٤٣ .

(١٣٤٥) وانظر الانصاف ١/١٢١ ، وابن يعيش ٧/١٢٨ ، ١٢٩

قوله : (وضعا للمدح العام ، والذم العام) .

اعلم أنه يريد بالعام : معنى المدح ، ومعنى الذم الشامل لجميع أفراد الجنس من غير دلالة على خصوصية صفة معينة .

قال أبو سعيد : نعم وبئس فعلان ماضيان موضوعان للمدح والذم فنعم للمدح العام ، وبئس للذم العـــــــام .(١٣٤٦)

قـوله : (وفيهما أربع لغـات) .(١٣٤٧)

اعلم أن كل اسم أو فعل كان على فَعِلٍ بفتح الفاء وكسر العين اذا كان ثانية من حروف الحلق جاز فيه ما ذكره من اللغات الأربعة .

وحروف الحلق ستة : الهمزة ، والحاء ، والخاء ، والعين ، والغين ، والهاء .

ونعم وبئس لما كانا في الأصل على زنة فعل مثل ضحك ، وكان الثاني منهما حرف الحلق ، وهو العين في نعم ، والهمزة في بئس جاز فيهما فعل بفتح فاء الكلمة ، وكسر عينهما نحـــو : حمد ، وندم .

قال الشاعر :(١٣٤٨) ـ

[٥٢] فَفِـدَاءٌ لِبَنِي قَيْسٍ عَلَـــى ∴ مَـا أَصَابَ النَّاسَ مِنْ شَرٍّ وَضُرٍّ

(١٣٤٦) أنظـر شرح السيرافي للكتاب ٣/٥٥٣ (رسـالة)

(١٣٤٧) وفي اللسان " وفيهما أربع لغات : نَعِمَ بفتح أوله وكسر ثانيه ، ثم تقــــــول : نِعِمَ ، فتتبع الكسرة الكسرة ، ثم تطرح الكسرة الثانية فتقول : نِعْمَ بكســـر النون وسكون العين ، ولك أن تطرح الكسرة من الثاني ، وتترك الأول مفتوحـا فتقـول : نَعْمَ الرجـل بفتح النون وسكون العين "
أنظر اللسان مادة " نعم " ٦/٤٤٨٣ ، والانصاف ١/١٢١ .

(١٣٤٨) هـو : طرفة بن العبد من قصيدتـه الرائيـة المشهورة .
أنظـــر ديوانـــه ص ٧٣ .

مَا أَقَلَّتْ قَدَمٌ نَاعِلَهَا ❊ نَعِمَ السَّاعُونَ فِي الأَمْرِ المُبِرّ (١٣٤٩)

ولقائل أن يقول : ان الشعر يدل على أن فتح فاء الكلمة ، وكسر عينها لغة مستعملة ، وليس فيه ما يدل على أن ذلك هو الأصل (١٣٥٠) .

(١٣٤٩) والقصيدة من بحر الرمل ، واستشهد بالبيت الثانى على استعمال نَعِمَ بفتح النون وكسر العين لغة فى نِعْمَ ، وهى الأصل .

وأقلت : رفعت ، والمُبِرّ : اسم فاعل من أَبَرَّ فلان على فلان أى غلبه ، فمعناه الغالب الذى لا يطاق لشدته .

والمعنى : نفسى فداء هذه القبيلة ما أقلت قدمى جسمى لأنهم نعم الساعون فى الأمر الشديد الذى لا يطيق غيرهم القيام بمثله ، ويروى صدر البيت الثانى :

ما أقلت قدماى إنهم ، ويروى : قدمى بدل قدماى .

ويروى صدر البيت الأول فى شرح السيرافى :

نفلى لبنى قيس على ما ❊ أصاب الناس من شر وضر

ويروى : من سوء وضر .

وانظر سيبويه ٢/٤٠٨ ، والمقتضب ٢/١٤٠ ، وشرح السيرافى ٣/٥٥٤ ، والانصاف ١/١٢٢ ، واللسان مادة (نعم) ٦/٤٤٨٣ ، وشرح الكافية للرضى ٢/٢٩٠ ، والمفصل ص٢٧٢ ، ٢٧٣ ، والانصاف ١/١٢٢ .

(١٣٥٠) صرح الزمخشرى بأن بناء فَعِلَ هو الأصل ، والأبنية الثلاثة فرعية ، فقال : " وفيهما أربع لغات فَعِلَ بوزن حَمِدَ وهو أصلها "

وعلل ذلك ابن يعيش بقوله " والذى يدل أن هذا البناء هو الأصل أنه يجوز فيه أربعة أوجه ، وذلك إنما يكون فيما كان على فَعِلَ مما عينه حرف حلق ، وأيضا فإنه لا يخلو من أن يكون فَعِلَ أو فِعِلَ أو فِعْلَ ، فلا يكون فَعَلَ بالفتح ، إذ لو كان مفتوح العين لم يجز إسكانه لخفة الفتحة ، ألا ترى أنهم لم يقولوا فى نحو جَبَلٌ ، وجَمَلٌ : جَبْلٌ وجَمْلٌ ، كما قالوا : كَتْفٌ ، وعَضْدٌ فى كَتِفٍ وعَضُدٍ ، وكسر أولهما دليل على أنه فَعِلَ دون فَعُلَ بالضم ، لان الثانى لو كان مضموما لم يجز كسر الأول ، لأنه لا كسرة بعده فيكسر الأول للكسرة التى بعده .

وليس فى أبنية الثلاثى من الأفعال الماضية التى يصح فاعلوها إلا هذه الأقسام الثلاثة ، فصح مما ذكرناه أنه فَعِلَ مثل عَلِمَ "

ومما ذكره ابن منظور فى اللسان يدل أيضا على أن فَعِلَ هو الأصل قال : " وفيها أربع لغات : نَعِمَ بفتح أوله وكسر ثانيه ، ثم تقول : نِعِمَ فتتبع الكسرة الكسرة ، ثم تطرح الكسرة الثانية فتقول : نِعْمَ بكسر النون وسكون العين ، ولك أن تطرح

الثانية : نَعْمَ وبَئْسَ بفتح فاء الكلمة وإسكان عينهما ، وفيه خروج عن الأصل من وجه واحد لا غيره وهو إسكان عين الفعل ، والذى دعاهم إلى ذلك طلب التخفيف فيما كثر استعماله .

الثالثة : كسر فاء الكلمة ، واسكان عينها ، وفى هذه اللغة مخالفة الأصل من وجهين :ـ نقل حركة فاء الفعل من الفتح إلى الكسر ، وإسكان عينه .

قال الجوهرى : إنهم لما أرادوا كسر الفاء وإسكان العين كسروا فى أول الأمر فاء الكلمة إتباعا لكسرة العين ، فاجتمع كسرتان :

إحداهما : أصلية ، والثانية عرضية ، فراموا التخفيف ، فسكنوا كسرة العين .(١٣٥١)

الرابعة : نِعِمَ وبِئِسَ : بكسر فاء الفعل وعينه جميعا طلبا للاتباع وهذه اللغة وان كانت مخالفة للأصل من وجه واحد ، فهى أثقل من اللغات الثلاثة التى قبلها .

قوله : (وكذلك كل فعل أو اسم على فَعِلٍ ثانيه من حروف الحلق كشَهِدَ وفَخِذ) .

اعلم انه لا دليل على هذه الدعوى سوى النقل والاستقراء .

وشَهِدَ : فعل ماض ثانيه من حروف الحلق ، وهو الهاء .

وفَخِذ : اسم والثانى منه حرف الحلق ، وهو الخاء .

قوله : (ويستعمل ساء استعمال بئس) .

يريد بذلك أن ساء يستعمل للذم العام من غير دلالة على صفة معينة ، كما بئس كذلك .

واحتج على هذه الدعوى بما تلاه من الآية ، وسيأتيك تفسيرها .(١٣٥٢)

قوله : (وفاعلهما(١٣٥٣) اما مظهر معرف باللام ، أو مضاف الى المعرف به ، واما مضمر مميز بنكرة منصوبة ، وبعد ذلك اسم مرفوع ، وهو المخصوص بالمدح أو الذم(١٣٥٤)) ص/ ٢٨٩ و

*** الكسرة من الثانى ، وتترك الأول مفتوحا ، فتقول : نَعْمَ الرجل بفتح النون وسكون العين " أنظر المفصل ص٢٧٢ ، وابن يعيش ٧/ ١٢٨ ، واللسان مادة " نعم" ٤٤٨٣/٦ ، والتصريح ٩٤/٢ ، ٩٥ (ط ـ الحلبى)

(١٣٥١) أنظر الصحاح مادة (نعم) ٢٠٤٢/٥ .

(١٣٥٢) الآية : " ساء مثلا القوم الذين كذبوا بآياتنا " سورة الأعراف الآية ١٧٧ ، أنظر ص ٣٤٣ .

(١٣٥٣) فى المفصل ص٢٧٣ ، وابن يعيش ١٣٠/٧ " وفاعلهما "

(١٣٥٤) فى الأصل (والذم) ، وفى المفصل ص ٢٧٣ (هو المخصوص بالذم أو المدح)

اعلم أن مضمون هذا الكلام أن نعم وبئس ، وما هو في معناهما من هذا الباب يلزمه ذكر شيئين :

أحدهما : الاسم الذي يستحق به المدح أو الذم ،

والآخر : الممدوح أو المذموم .

وذلك قولك : نعم الرجل زيد ، وبئس الخادم بكر .

فالاسم الذي يستحق به المدح أو الذم هو الاسم الذي تعمل فيه نعم أو بئس ، وهو الدال على المعنى الذي يستحق به المدح أو الذم ، والآخر هو زيد .

فإذا قلت : نعم البزاز زيد . فالمعنى الذي استحق به المدح البزاز زيد .

فنعم فعل ماض ، والبزاز فاعله ، وهو دال على المعنى الذي يستحق به المدح ، وزيد مرفوع على أحد وجهين :ـ

إما بأنه مبتدأ ، وما قبله خبره ، وإما بأنه خبر مبتدأ محذوف ، كما سنبينه لك (١٣٥٥) .

وليس الرجل في هذا الباب واحدا بعينه ، إنما هو كقولك : أخاف الأسد والذئب ، لست تريد واحدا منهما بعينه ، وإنما تريد هذين الجنسين (١٣٥٦) .

(١٣٥٥) أنظر ص ٣٣٥ : ٣٣٨

(١٣٥٦) قال في التصريح ٢ / ٩٥ (ط ـ الحلبي) " معرفين بأل الجنسية على أحد القولين أو العهدية على القول الآخر ، ثم اختلف القائلون بالجنسية على قولين :
أحدهما : أنها للجنس حقيقة ، فالجنس كله ممدوح أو مذموم ، والمخصوص مندرج تحته لأنه فرد من أفراده ، ثم نص عليه كما ينص على الخاص بعد العام الشامل له ولغيره ، ونسب الى سيبويه ، ورد بأداءه الى التكاذب في نحو قولك : نعم الرجل زيد ، وبئس الرجل عمرو .
والثاني : أنها للجنس مجازا ، لأنك لم تقصد الا مدح معين ، ولكنك جعلته جميع الجنس مبالغة .
واختلف القائلون بالعهد على قولين أيضا :
أحدهما : أنها لمعهود ذهني ، فهي مشار بها الى ما في الأذهان من حقيقة رجل ، كما تقول : اشتر اللحم ، ولا تريد الجنس ، ولا معهودا تقدم .
والثاني : انها للعهد في الشخص الممدوح ، كأنك قلت : زيد نعم هو .
قاله ابن ملكون والجواليقي ، ومثالهما : نعم العبد ، وبئس الشراب "
والصواب في اعتقادي أن أل في فاعل نعم وبئس للجنس حقيقة لأن نعم للمدح العام ، وبئس للذم العام ، ففاعلهما عام ليطابق معناهما ، ولو جعل خاصا

قال الله تعالى : " والعصر إنّ الانسان لفي خسر "(١٣٥٧)

فهذا واقع على الجنس بدليل قوله : " الا الذين آمنوا وعملوا الصالحات "(١٣٥٨)

قال في الحواشي : اللام في فاعل نعم مثل اللام في قوله :ـ

[٥٣] وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبُّنِي .. ..(١٣٥٩)

يعني ليس لتعريف العهد ، ولا لتعريف الجنس .(١٣٦٠)

وما أضيف الى الألف واللام بمنزلة ما فيه الألف واللام ، وذلك قولك : نعم أخو العشيرة أنت ، وبئس صاحب الدار بكر .(١٣٦١)

ـــ لكان نقضا للغرض ، لأن الفعل اذا أسند الى عام عمّ ، واذا أسند الى خاص خصّ ، وانظر سيبويه ١/٣٥٠ ، ٣٥١ ، والمقتضب ٢/١٤١:١٤٣ ، وشرح ابن يعيش ٧/١٣٥ ، ١٣١ ، وشرح الرضي للكافية ٢/٢٩٠ ، والهمع ٢/٨٤ .

(١٣٥٧) سورة العصر الآية ١،٢ ، وانظر الكشاف ٤/٢٨٢ ، وغريب إعراب القرآن ٢/٥٣٣ .

(١٣٥٨) سورة العصر من الآية ٣ ، وانظر غريب إعراب القرآن ٢/٥٣٣ .

(١٣٥٩) الشطر الثاني : فمضيت ثمّتَ قلتُ لا يَعْنِيني .

وقائله : مولد من بني سلول ، وبحره الكامل .

واستشهد به على أن أل في " اللئيم " للجنس ، ومثلها أل في فاعل نعم وبئس ، ولذلك نعت بالجملة " يسبني " .

والمعنى : لا أهتم بالسب الذي سمعته من اللئيم لما مررت عليه .

وانظر المغني ١/١٠٢ ، ٢/٤٢٩ ، ٦٤٥ ، والأشموني ١/١٨٠ ، وحاشية الصبان ١/١٨٠ ، واللسان مادة (ثمم) ١/٥٠٨ .

(١٣٦٠) أنظر الحواشي ورقة ٥٢ ظ .

(١٣٦١) وذكر المصنف النوع الثالث لفاعل نعم وبئس وهو : المضمر المميز بنكرة منصوبة وبعد ذلك اسم مرفوع هو المخصوص بالذم أو المدح ، وذلك قولك : نعم صاحبا زيد ، وبئس غلاما بشر .

ولم يشر الشارح لهذا النوع في شرحه ، واكتفى بنص المصنف .

أنظر ص ٣٣٢ ، وانظر الأشموني ٣/٣٣ ، وحاشية الصبان ٣/٣٣ .

قال نصر بن علي : إنّ فاعل [نعم](١٣٦٢) يذكر ليعلم أن الممدوح هو من هذا الجنس فيقتضي العموم والكثرة ، كما أن لفظ نعم يقتضي عموم أنواع ما يمدح به ، لأن قولك : نعم، يستغرق جميع أنواع المدح ، فكذلك فاعله ينبغي أن يستغرق جميع أنواع الذين يجوز إضافة المدح إليهم ، ثم يكون المخصوص بالمدح واحدا من جملتهم ، فقولك : نعم الرجل زيد معناه : الممدوح من جملة الرجال زيد ، فزيد هو المخصوص بالمدح من جملة الرجال ، فكذلك وجب أن يكون فاعل نعم جنسا مستغرقا لما ذكرناه من أن نعم غاية في المدح يستغرق جميع أنواع المدح ، والممدوح مختص من بين جميع الجنس بالمدح المبالغ فيه ، وكذلك حكم بئس في الذم(١٣٦٣) .

قوله : (وفي ارتفاع المخصوص مذهبان) .

اعلم أن المراد بالمخصوص : الممدوح ، وتقدير الكلام : المخصوص بالمدح [أو الذم](١٣٦٤) ، وذلك أنك إذا قلتَ : نعم الرجل ، كان فاعل نعم هنا شائعا في جنس الرجال ، ولا تختص فردا من أفراد ذلك الجنس .

فإذا قلت بعد ذلك : زيد ، فقد خصصت ذلك المدح به ، وكأنك قلت : المخصوص بهذا المدح زيد .

وقوله : فيه مذهبان .

يريد فيه وجهان :ـ

الأول : أن يكون " زيد " مبتدأ ، ونعم الرجل خبر ، وقد تقدم عليه وتقديره : زيد نعم الرجل ، لكنك قدمت الخبر ، وهو الجملة الفعلية .

قال المخصوص : المدح في تقديم المبتدأ على الخبر أبلغ منه في صورة تأخيره عنه فإذا قيل : خالد نعم الرجل ، كان المدح فيه أتم وأبلغ من قولك : نعم الرجل خالد(١٣٦٥) .

(١٣٦٢) زيادة على الأصل يتطلب المعنى إثباتها . (١٣٦٣) أنظر ص ٣٣٤

(١٣٦٤) زيادة على الأصل يتطلب المعنى إثباتها .

(١٣٦٥) وقال ابن يعيش ١٣٥/٧ " وإنما أخر المبتدأ وحقه أن يكون مقدما لأمرين :ـ
أحدهما : أنه لما تضمن المدح العام أو الذم جرى مجرى حروف الاستفهام في دخولها لمعنى زائد ، فكما أن حروف الاستفهام متقدمة ، فكذلك ما أشبهها .
الأمر الثاني : أنه كلام يجري مجرى المثل ، والأمثال لا تغير ، وتحمل على =

فان قلت : إذا جعلت الجملة الفعلية خبر المبتدأ ، فأين الراجع منها على المبتدأ الذى هو شرط فى صحة الكلام وإفادته ؟

قلت : اشتمال الخبر على المبتدأ يغنى عن الراجع ، لأن فاعل نعم لما كان شائعا فى الجنس كان الممدوح فردا من أفراد الجنس ، فاستغنت الجملة عن الراجع لذلك ، وصار هذا كقول الشاعر (١٣٦٦) :

[٥٤] فَأَمَّا القِتَالُ لَا قِتَالَ لَدَيْكُمُ ... ولكنَّ سَيْرًا فى عِرَاضِ المَوَاكِبِ (١٣٦٧)

الشاهد فيه : أن قوله : لاقتال لديكم جملة اسمية ، وقعت خبرا عن المبتدأ ، وليس فيها عائد الى المبتدأ ، لأن قوله : لاقتال نفى عام ، لأن " لا " تنفى الجنس ، فاشتمل على جميع أفراد القتال ، فصار اشتمال الخبر على مبتدئه بمنزلة العائد منه الى المبتدأ .

ألفاظها ، وان تقاربت اللحن"

وانظر التصريح ٢/ ٩٧ (ط مصطفى الحلبى) ، والأشمونى ٣/ ٣٧ .

(١٣٦٦) هو : الحرث بن خالد المخزومى ، وهذا البيت مما هجا به قديما بنى أسد وقبله :

فضحتم قريشا بالفرار وأنتم ... قُمُدُّونَ سُودَانٌ عِظَامُ المَنَاكِبِ

والقُمُدّ : بضم القاف والميم وتشديد الدال : الطويل ، وقيل : الطويل العنق

السُّودان : أراد به الأشراف ، وهو جمع سَيِّد الذى هو أسود وهو أفعل من السيادة ، ويروى (صيدان) أنظر ابن يعيش ٧/ ١٣٤ ، و حاشية الدسوقى على المغنى ١/ ٥٩ ، والبيت غير منسوب فى المقتضب ٢/ ٧١ .

(١٣٦٧) البيت من بحر الطويل ، واستشهد به الشارح على أن قوله : " لاقتال لديكم" جملة اسمية وقعت خبرا عن المبتدأ ، وليس فيها عائد الى المبتدأ ، لأن قوله : لا قتال نفى عام .

والعِرَاض : جمع عُرْض ومعناه الناحية ، والمواكب : الجماعة .

أنظر المقتصد ١/ ٢٦٦ ، والمغنى ١/ ٥٦ ، والخزانة ١/ ٢١٧ ، والتصريح ٢/ ٢٦٣ ، والأشمونى ١/ ٢٥٦ ، واللسان مادة (عرض) ٢٨٩٥/٤ ، وحاشية ابن يعيش ٧/ ١٣٤ ، ١٣٥ .

وكذلك قول الشاعر (١٣٦٨) :

[٥٥] فأمّا الصُّدورُ لا صُدورَ لجعفرٍ ... ولكنّ أعجازًا شديدًا ضَريرُها (١٣٦٩)

وكذلك جميع الجمل الواقعة خبر الأمر والشأن لا عائد فيها ، لأنها نفس الأمر والشأن ، فاستغنت كذلك عن العائد .

الثاني : أنه يجوز أن يكون الممدوح ، وهو زيد مرفوعا بأنه خبر مبتدأ محذوف (١٣٧٠) .

وبيان ذلك : أن المتكلم لما قال : نعم الرجل ، قيل له : من هذا الممدوح ، فقال : زيد ، أى هو زيد ، وحذف المبتدأ كثير فى كلامهم (١٣٧١) .

وقال الحضرمى : لا يجوز رفع زيد باعتبار أنه خبر ، واحتج على ذلك بأنه يستقيم أن تدخل عليه النواسخ الداخلة على المبتدأ ، وذلك ينافى كونه خبرا (١٣٧٢) .

(١٣٦٨) نسب البيت فى الخزانة ٤ / ٥٥١ لرجل من الضّباب ، وقيل لتوبة بن الحمير .

(١٣٦٩) بحره الطويل ، واستشهد به الشارح على حذف العائد من الجملة الاسمية " لا صدور لجعفر " الواقعة خبرا للمبتدأ (الصدور) لأن قوله : لا صدور نفى عام اشتمل على جميع أفراد الصدور .
وصدر البيت فى ابن يعيش " فأما صدور " .
أنظر المقتصد لعبد القاهر ١ / ٣٦٦ ، وابن يعيش ٧ / ١٣٤ ، ١٣٥ ، واللسان مادة (ضرر) ٤ / ٢٥٧٤ .

(١٣٧٠) وهو مذهب الجمهور ، ومنهم الجرمى والمبرد وابن السراج والفارسى وابن جنى وغيرهم .
وذهب ابن عصفور الى أنه مبتدأ حذف خبره .
وذهب ابن كيسان الى أنه بدل من الفاعل ، ورد بأنه لازم والبدل ليس بلازم ولأنه لا يصلح لمباشرة نعم .
أنظر ابن يعيش ٧ / ١٣٥ ، والتصريح ٢ / ٩٧ (ط ـ الحلبى) ، والأشمونى ٣ / ٣٧ .

(١٣٧١) أنظر مواضع حذف المبتدأ فى المغنى ٢ / ٦٢٩ ، ٦٣٠ .

(١٣٧٢) وقال الدمامينى : " ورجح ابن الحاجب فى شرح المفصل الوجه الثانى بأنه ليس فيه ما هو خلاف الأصل الا حذف المبتدأ وهو كثير شائع .
وأما الوجه الأول : فان فيه تقديم الخبر الذى هو جملة على المبتدأ ، وخلو الخبر المذكور من عائد الى المبتدأ ، ووقوع الظاهر موقع الضمير ، وبأن الإبهام والتفسير على الوجه الثانى تحقيقى ، وعلى الأول تقديرى " أنظر حاشية الصبان ٣ / ٣٧ .

قوله : (فالأول على كلام ، والثاني على كلامين) .

(١٣٧٣)
اعلم أنك اذا جعلت المدوح ، وهو زيد مبتدأ تقدم عليه خبره ، وهو الجملة الفعلية ، كان الكلام جملة واحدة ، وكانت هذه الجملة اسمية وان كان الخبر فيها جملة فعلية .

وان جعلت زيدا مرفوعا على تأويل أنه خبر مبتدأ محذوف كان الكلام جملتين :-

الأولى : فعلية ، وهي نعم الرجل .

والثانية : اسمية ، وتلك هو زيد .

وعلى هذا التأويل يكون في الكلام إضمار ، وهو خلاف الأصل ، وعلى التأويل الأول يكون الكلام سليما عن الاضمار ، ولكن فيه تقديم وتأخير وهو أيضا خلاف الأصل .
(١٣٧٤)
وعلى هذا سياق الكلام في بعض .

قوله : (وقد يحذف المخصوص إذا كان معلوما) .

اعلم أنه لا يجوز حذف شيء من الكلام الا بشرط أن يقترن بذلك الكلام دليل يدل على ذلك المحذوف ، فاذا حذفت زيدا الممدوح من اللفظ ، فلابد من أن يكون مقدرا في المعنى ومرادا في الوجود الذهني واذا حذفت المخصوص لفظا كان المحذوف على التأويل الأول مفردا ، وعلى الثاني جملة ، لأن الساقط من اللفظ اذ ذاك شيئان المبتدأ والخبر كما عرفته . /

٢٨٩
ظ

وقد أورد المصنف من صور حذف المخصوص شيئين :
(١٣٧٥)
الأولى : قوله : ﴿ نعم العبد انه أواب ﴾ .

الشاهد فيه : أن قوله : نعم العبد جملة فعلية ، وليس بعدها ذكر المخصوص ، وهو مراد لدلالة ما تقدم من القصة عليه .

(١٣٧٣) في الأصل (وهي)

(١٣٧٤) وانظر ابن يعيش ١٣٥/٧ ، والتصريح ٩٧/٢ (ط - الحلبي) والأشموني ٣٧/٣ ، وحاشية الصبان ٣٧/٣ .

(١٣٧٥) " إنا وجدناه صابرا نعم العبد إنه أواب "
سورة ص الآية ٤٤ ، وانظر المقتضب ١٤٥/٢ ، والمقتصد ٣٧٠/١ ، ٣٧١ ، والكشاف ٣٧٧/٣ .

والمعنى : نعم العبد أيوب .

فالمخصوص فى الآية أيوب . وحسن حذفه لما ذكرناه .

قال عبد المجيد : الهاء فى " وجدناه " هو المقصود بالمدح . ونعم العبد تابع لـ "صابر" حصل على ما حصل عليه . وهو فى موضع المفعول الثانى لـ " وجدناه " .

وكذلك قوله تعالى : " ووهبنا لداود سليمان نعم العبد "(١٣٧٦)

فـ " سليمان " هو الممدوح . وقد تقدم منصوبا . ولا يحتاج الى تكريره .(١٣٧٧)

الثانية : قوله تعالى : (فنعم الماهدون)(١٣٧٨)

الشاهد فيه : أن الممدوح محذوف من اللفظ . ومراد فى المعنى . وتقديره : فنعم الماهدون نحن .

وهذا على قولنا : ان الكلام جملة . فان قلنا انه على جملتين كان المحذوف فى كل واحدة من الآيتين جملة اسمية . وتلك الجملة فى الآية الأولى هو أيوب . وفى الثانية : هم نحن .

قال الجوهرى : تقول : مَهَدْتُ الفراشَ مَهْداً بسطته . ووطأته . وتمهيد الأمور تسويتها واصلاحها .(١٣٧٩)

قوله : (ويؤنث الفعل ويثنى الاسمان ويجمعان) .

اعلم أن مضمون ما ذكره الثلاثة مسائل :-

الأولى : أن نعم وبئس يؤنثان .

وفى عبارة المصنف اجمال . لأن قوله : (ويؤنث الفعل) يدل [على](١٣٨٠) مجرد جواز التأنيث . وليس فيه ما يدل على أن تأنيثه لازم لكنه بيّن الجواز بقوله : (نعمت المرأة هند) . وبين عدم اللزوم بقوله : (نعم المرأة دعد) .(١٣٨١)

(١٣٧٦) سورة ص الآية ٣٠ وانظر الكشاف ٣/٣٧٣ . ٣٧٤ .

(١٣٧٧) وانظر ابن جرير الطبرى ٢٣/٩٦ . وحاشية يس على التصريح ٢/٩٧ (ط - الحلبى)

(١٣٧٨) سورة الذاريات الآية ٤٨ . وانظر المقتصد ١/٣٧٢ . وغريب إعراب القرآن ٢/٣٩٢، والكشاف ٤/٢٥ .

(١٣٧٩) أنظر الصحاح ٢/٥٤١ مادة (مهد) . واللسان (مهد) ٦/٢٨٦ .

(١٣٨٠) زيادة على الأصل يتطلبها المعنى .

(١٣٨١) حكم نعم وبئس فى التأنيث الجواز لأن الفاعل فيهما جنس . والجنس مذكر .

ولقائل أن يقول : إنَّ عبارته إجمالا من وجه آخر .

بيان ذلك : أنه محتمل أن يكون هذا التأنيث الجائز إثباته راجح أو مرجوح أو مساوٍ وليس في الكلام ما يدل على تعيين أحد الأقسام الثلاثة .

فإن قلتَ : إنَّ قوله : (وإنْ شئتَ) تفيد التخيير ، والتخيير لا يقع إلا بين متساويين .

قلتُ : التخيير يدل على التساوي في أصل الجواز لا غير ، وليس فيه ما يدل على التساوي من جميع الوجوه .

قوله : (وقالوا : هذه الدار نِعْمَتِ البلدُ ، لما كان البلد الدار) .

اعلم أنه لما ذكر مثال الفعل الذي فاعله مؤنث في اللفظ والمعنى كما هو في الأصل ، أراد أن يبين أن تأنيث الفاعل لفظا غير شرط في تأنيث الفعل بل لو كان الفاعل مذكرا من حيث اللفظ ، ومؤنثا من حيث المعنى كفى تأنيثه المعنوي في جواز تأنيث الفعل .

واحتج على ذلك بمثال واحد من هذا الباب ، وهو قولهم : هذه الدار نعمت البلد .

الشاهد فيه : أن البلد مذكر لفظا ، وهو مؤنث في المعنى ، لأنه في معنى الدار ، وهي مؤنثة ، فلما كان البلد في معنى المؤنث استقام تأنيث فعل البلد لذلك .(١٣٨٢)

قال في الحواشي : لما كان معنى البلد والدار شيئا واحدا أنث لذلك ،(١٣٨٣) ثم بين أن اعتبار المعنى على الوجه الذي ذكره ثابت في غير باب نعم وبئس(١٣٨٤) وأورد من ذلك صورتين :

الأولى : قول العرب : مَنْ كانَتْ أمَّكَ .

---

* وإذا ذكر حمل على المعنى .

ولذلك قال المصنف : "مؤنث الفعل" ليدل على مجرد جواز التأنيث وأمثلته التي ذكرها تدل على أنه يقصد جواز التأنيث والتذكير ولا يقصد لزومه أو عدم لزومه .

أنظر المفصل ص ٢٧٤ ، وابن يعيش ٧/١٣٦ .

(١٣٨٢) فهو من الحمل على المعنى ، وانظر ابن يعيش ٧/١٣٦ .

(١٣٨٣) انظر الحواشي ورقة ٥٣ و

(١٣٨٤) انظر مواضع تأنيث الفعل مع فاعله في الأشموني ٢ / ٥٥ : ٥٤ .

الشاهد فيه : أنه لما كان معنى الضمير المستكن فى كان ، ومعنى الأم شيئا واحدا استقام تأنيث كان لذلك ، وكذلك صيغة مَنْ مذكرة من حيث اللفظ ، ومعناها فى هذه الصورة التأنيث ، لأن المراد منها " أمـــك " (١٣٨٥) .

الثانية : قول ذى الرمـــة فى وصف ناقـــة (١٣٨٦) :ـ

[٥٦] أو حُــرَّةٌ عَيْطَلٌ ثَبْجاءُ مُجْــفَرَةٌ ٭ دَعائِمَ الزَّوْرِ نِعْمَــتْ زَورقَ البلَــدِ (١٣٨٧)

والمعنى : أو ناقة حُرَّةٌ ، والحُرَّةُ بالحاء والراء المهملتين الكريمة من الإبل ، والعَيْــطَلُ : بالعين المهملة الطويلة العنق من الإبل والنساء .

وقال الجوهرى : الثَّبَجُ : بالثاء بثلاث نقط ، والباء بنقطة من تحت مفتوحتين ، والجسم ما بين الكاهل إلى الظهر ، ويقال ثَبَجَ كلّ شىءٍ وسطه (١٣٨٨) ، ومُجْفَـــرَة (١٣٨٩) : عظيمة الجَفْـر ، وهو الوسط ، والزَّوْرُ : أعلى الصـــدر .

وقوله : دعائم الزَّوْرِ : أى عظامه ، والزَّوْرَقُ : ضرب من السفن والمراد بالبلد ها هنا الأرض ، يقال : هذه بلدتنا أى أرضنا ، كما يقال : هذه حَرَّتُنَا والمراد منها الأرض .

(١٣٨٥) أنظر الحواشى ورقة ٥٣ و ، وانظر ابن يعيش ١٣٦/٧ .

(١٣٨٦) وهو من قصيدة لذى الرمة مدح بها بلال بن أبى بردة .

وقبله :ـ ومنهل آجن قفـر محاضره ٭ خضر نواكبه ذى عَرْمَضٍ لبــد

فرجت عن خوفه الظلماء يحملنى ٭ عـوج من العيد والأسرابيلم ترد

أنظر المفضل ص ٢٧٤ .

(١٣٨٧) البيت من بحر البسيط ، واستشهد به على تأنيث نعم لكون المخصوص بالمدح مؤنثا وإن كان الفاعل مذكرا ، كما أنث هنا مع أنه مضاف الى مذكر وهو زورق البلد لأنه يريد الناقة ، فأنث حملا على المعنى .

ومثله قول الراجز :ـ

نِعْمَتْ جزاءُ المتقين الجنةُ ٭ دار الأمانى والمُنَى والمِنَّةْ

أنظر الحواشى ورقة ٥٣ و ، وابن يعيش وهامشه ١٣٦/٧ ، ١٣٧ ، والمفصل ص ٢٧٤

(١٣٨٨) أنظر الصحاح ٣٠١/١ مادة (ثبج) ، واللسان مادة (ثبج ٤٦٨/١ .

(١٣٨٩) فى الأصل المخطوط " وَمُجْفَر " والصواب " مُجْفَرَة " صفة لحرة أى ناقة عظيمة الجفر أى الوسط .

وانظر اللسان مادة " جفر " ٦٤٠/١ .

والشاهد في البيت : أنه أنث نعم ، وفاعله مذكر في اللفظ من حيث أنه في معنى المؤنثة لأن معناه : نعمت سفينته للمفازة .

الثانية من الدعاوى الثلاث : أنه يجوز تثنية فاعل نعم وبئس .

تقول : نعم الرجلان أخواك .

الشاهد فيه : أنه يثنى كل واحد من الاسمين . وهما : اسم الفاعل والمخصوص .

قال أبو محمد : مراد المصنف من قوله : (ويثنى الاسمان) الرجل والمرأة في قولك : نعم الرجل زيد . ونعمت المرأة هند .

قوله : (ونعمت المرأتان هند ودعد) .

الشاهد فيه : أن المخصوص واحد من حيث اللفظ . ومثنى من حيث المعنى لأن المعطوف عليه كالشيء الواحد .

الثالثة : أنه يجوز جمع فاعل نعم وبئس . والمخصوص جميعا كقولك : نعمت النساء بنات عمك (١٣٩٠) .

قوله : (ومن حق المخصوص أن يجانس) .

اعلم أن الممدوح يشترط فيه أن يكون فردا من أفراد الفاعل . ألا ترى أن زيدا في قولك : نعم الرجل زيد فرد من أفراد الجنس الذي هو الرجل . ولو قلت : نعم الرجل فرس أو حمار كان كلاما فاسدا . لأن الفرس لا يصدق عليه أنه رجل . وكذلك الحمار (١٣٩١) .

وقد أورد المصنف اثنين في معرض الاعتراض . وأجاب عنهما :ـ

(١٣٩٠) وانظر ابن يعيش ١٣٧/٧ .

(١٣٩١) وقال ابن يعيش " حق المخصوص بالمدح أو الذم أن يكون من جنس فاعله . لأنه إذا لم يكن من جنسه لم يكن به تعلق . والمخصوص إما أن يكون مبتدأ وما قبله الخبر . فيلزم أن يكون من جنسه ليدل عليه بعمومه . ويكون دخوله تحته بمنزلة الذكر الراجع إليه . وإما أن يكون خبر مبتدأ محذوف . فيكون كالتفسير للفاعل . وإذا لم يكن من جنسه لم يصح أن يكون تفسيرا له مع أن المراد بنعم الرجل زيد أنه محمود في جنسه . وإذا قلت : بئس الرجل خالد . كان المراد به أنه مذموم في جنسه " .
أنظر ابن يعيش ١٣٧/٧ .

الأولى : قوله : " ساءَ مثلاً القوم الذين كذبوا بآياتنا "(١٣٩٢)

وجه الاعتراض : أن فاعل ساء هو المثل المضمر ، والقوم هو المخصوص بالذم ، وليس الأول جنساً للثاني / .
٢٩٥
ب

وجوابهما من وجهين :-

أولهما : أن التقدير : مثلَ القوم ، وحينئذ يكون المخصوص مجانساً للفاعل ، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه .(١٣٩٣)

وثانيهما : أن التقدير : ساء أصحاب مثلَ القوم بالنصب ، والتقدير : ساء الأصحاب أصحاب مثل القوم .

قال في الكشاف : لما أضمر اسم ساء انتصب أصحاب مثل على التمييز لأن تقديره : ساء الأصحاب مثل ، وحينئذ يكون القوم الذي هو مخصوص بالذم مجانساً للفاعل ، وفرداً من أفراد جنسه ، وقرأ الجحدري : ساء مثلُ القوم .(١٣٩٤)

ففاعل ساء حينئذ يكون غير مضمر ، والمصنف قد اقتصر على الجواب الأول ، وهو تقدير مضاف محذوف في الاسم المخصوص .(١٣٩٥)

(١٣٩٢) سورة الأعراف الآية ١٧٧

وانظر الكشاف ٢ / ١٣١ ، وغريب إعراب القرآن ١/ ٣٧٩ ، ٣٨٠ .

(١٣٩٣) وانظر غريب إعراب القرآن ١/ ٣٨٠ ، وابن يعيش ٧/ ١٣٧ ، ١٣٨ .

(١٣٩٤) أنظر الكشاف ٢ / ١٣١ .

(١٣٩٥) ما ذكره المصنف في المفصل هو الجواب الأول ، وذكر في الكشاف الجوابين .

قال في ٢ / ١٣١ " أي مثل القوم ، أو ساء أصحاب مثلَ القوم "

فقوله : مثل القوم إشارة إلى الجواب الأول ، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه .

وقوله : ساء أصحاب مثل القوم إشارة إلى الجواب الثاني .

وانظر المفصل ص ٢٧٥ .

الثانية : قوله تعالى : " بئس مثل القوم الذين كذبوا بآيات الله " (١٣٩٦)

وجه الاعتراض : أن فاعل بئس " مثل القوم " والذين هو المخصوص بالذم . وليس من جنس الفاعل . وجوابه من وجهين :ـ

أولهما : أن المضاف محذوف من المخصوص ، والأصل : مثل الذين وحينئذ يكون المخصوص بالذم من جنس الفاعل ، وفردا من أفراده ، ثم حذف المضاف ، وأقيم المضاف إليه مقامه ، ويكون محل " الذين " رفعا .

وثانيهما أن يكون " الذين " صفة للقوم ، وحينئذ يكون محله جرا ولا يكون المخصوص مذكورا في الآية ، بل هو محذوف من اللفظ ، ومراد في المعنى .

والتقدير : بئس مثل القوم المكذبين مثلهم . (١٣٩٧)

وحكى في الكشاف وجها ثالثا ، وهو أن التقدير : بئس مثلا مثلُ القوم الذين كذبوا بآيات الله . (١٣٩٨)

والمعنى : بئس المثلُ مثلا مثلُ القوم ، وحينئذ يكون الفاعل ، والمميز كلاهما محذوفان من اللفظ ، وهو خلاف ما ذكرناه في مباحث حبذا كما ستعرفه . (١٣٩٩)

(١٣٩٦) سورة الجمعة الآية ٥ ، وانظر الكشاف ٤/١٠٣

وقال ابن الانباري في غريب اعراب القرآن " في موضع الذين وجهان :

أحدهما : الرفع والجر ، فالرفع على تقدير حذف المضاف ، وتقديره بئس مثل القوم الذين كذبوا ، فحذف " مثل " المضاف المرفوع وأقيم المضاف اليه مقامه .

والجر على أن يكون (الذين) وصفا للقوم الذين كذبوا بآيات الله ويكون المقصود بالذم محذوفا ، وتقديره : مثلهم "

(١٣٩٧) وانظر ابن يعيش ٧/١٣٨ .

(١٣٩٨) أنظر الكشاف ٤/١٠٣ .

(١٣٩٩) أنظر ص ٣٥١ : ٣٥٣ .

قوله : (وحبذا مما يناسب هذا الباب)

اعلم أن وجه المناسبة أن " حبذا " كلمة يمدح بها ، وهي تدل على المدح العام ، كما أن " نعم " كذلك (١٤٠٠) .

قال صاحب الإقناع : حبذا مثل نعم وبئس في المحصل ، إلا أنه يليه كل شيء .

وحَبَّ فعل ، وذا اسم ، فجعلا اسما واحدا ، تقول : حبذا عبدالله رجلا ، فحبذا رفع بالابتداء ، وعبدالله خبره ، ورجلا نصب على التمييز ، كأنك قلت : حبذا عبد الله من الرجال (١٤٠١) .

ويجوز أن يكون نصبه على الحال إذا أردت الرجلة ، فان قلت : حبذا رجلا عبدالله كان النصب في " رجلا " على الحال أقوى (١٤٠٢) .

وفيه وجه ثالث نذكره فيما بعد (١٤٠٣) .

قوله : (ومعنى حَبَّ صار محبوبا) .

قال الأصمعي : قولهم : حَبَّ بفلان معناه ما أَحَبَّهُ إليَّ (١٤٠٤) .

وقال الفراء : معناه : حَبُبَ بضم الباء ، ثم اسكنت ، وادغمت في الثانية طلبا للتخفيف لما كثر استعماله (١٤٠٥) .

(١٤٠٠) تزيد حبذا على نعم بأنها تشعر بأن الممدوح محبوب وقريب من النفس . أنظر ابن يعيش ١٣٨/٧ ، والأشموني ٤٠/٣ .

(١٤٠١) يشير السيرافي بهذا إلى أن حبذا مثل نعم وبئس في العمل والاحتياج إلى مخصوص بالمدح . ويرى ما يراه سيبويه من أنها مركبة من فعل وهو " حَبَّ " وفاعل وهو " ذا " ثم ركبا فغلبت الاسمية على الفعلية لأن الاسم أشرف ، ويستقل به الكلام ، ويقع فيه التركيب كثيرا . وهذا التركيب مبتدأ ، والمرفوع بعده خبره وهذا مذهب المبرد وابن السراج أيضا . أنظر سيبويه ٣٠٢/١ ، والمقتضب ١٤٥/٢ ، وابن يعيش ١٤٠/٧ ، والتصريح ٩٩/٢ ، ١٠٠ (ط - الحلبي) ، وقضايا التركيب ص٢٨٨ .

(١٤٠٢) لأن الأكثر في الحال أن يكون مشتقا بخلاف التمييز فالأكثر فيه أن يكون جامدا . أنظر الأشموني ٤٠/٢ .

(١٤٠٣) أنظر ص ٣٥٣ .

(١٤٠٤) أنظر الصحاح مادة " حبب " ١٠٥/١ ، واللسان مادة (حبب) ٧٤٣/٢ .

(١٤٠٥) أنظر الصحاح مادة (حبب) ١٠٥/١ ، وابن يعيش ١٣٨/٧ ، ونسب ابن منظور هذا الرأي في اللسان الى أبي عبيد قال ٧٤٣/٢ مادة " حبب " وقالوا :

وقـوله : (وفيه لغتـان) .

الضمير المجرور يعود إلى حَبَّ ، ولا يرجع إلى حبذا ، فمن فتح الحاء تركها على ما كانت عليه بعد تسكين الباء ، ومن ضمها نقل الضمة من الباء الى الحاء .

قـوله : (وعليهمـا (١٤٠٦) روى قـول الشـاعر (١٤٠٧) : ـ

[٥٧] فقلتُ اقتلوهـا عنكم بمزاجهـا ** وحُبَّ بها مقتـولةً حين تُقتـلُ (١٤٠٨))

الشاهد فيه : أنه روى بفتح الحاء ، وروى أيضا بضمها .

والضمير المثنى المجرور في قوله : وعليهما يعود إلى فتح الحاء وضمها ، ويجوز أن يكون عائدا إلى اللغتين . والباء في " بها " كالباء في كفى بالله (١٤٠٩) .

ومقتولة : نصب على الحال (١٤١٠) .

---

* حَبَّ بفلان أي ما أحبه الي ، قال أبو عبيد : معناه : حبب بفلان بضم الباء ثم سكن وأدغم في الثانية "

(١٤٠٦) في المفصل ص ٢٧٥ " وعليها " بالضمير المفرد المؤنث ، ولعله خطأ في النسخ .

(١٤٠٧) هو : الأخطل من قصيدة مدح بها خالد بن عبد الله بن أسيد بن أبي العيص ابن أمية ، وكان أحد أجواد العرب في الإسلام .

وقبله : ـ وجاءوا ببيسانية هي بعد ما ** يعل بها الساقي ألذ وأسهل

أنظر المفصل ص ٢٧٥ .

(١٤٠٨) البيت من قصيدة من بحر الطويل واستشهد به على مجيء حب بضم الحاء وفتحها للمدح ، وجاء فاعلها بالباء الزائدة ، فقوله : بها في موضع الرفع بحب .

ومقتولة : ممزوجة نصب على التمييز أو الحال ـ

والمعنى : يتحدث عن الخمر والضمائر حدتها بمزجها بالماء .

وانظر ابن يعيش ٢٩/٧ ، ١٣٨ ، ١٤١ ، والمفصل ص ٢٧٥ ، والأشموني ٤٢/٣ ، وشواهد العيني ٤٢/٣ ، وحاشية الصبان ٤٢/٣ .

(١٤٠٩) أي زائدة ، والضمير في موضع رفع بحب .

(١٤١٠) ويجوز نصبها على التمييز ، واستحسن ذلك صاحب المفصل .

أنظر المفصل ص ٢٧٥ ، وشواهد العيني ٤٢/٣ ، وحاشية الصبان ٤٢/٣

قوله : (وأصله حَبُبَ) يريد أن الأصل في حب على اللغتين جميعا فَعُلَ بفتح فاء الكلمة وضم عينهـــا . (١٤١١)

واحتجوا على أن الأصل ذلك بوجهين :ـ

أولهما : أن اسم الفاعل منه حَبِيب على زنة فَعِيل ، وفَعُلَ أكثر ما يجيء فاعله على فعيل نحو شَرُفَ ، فهو شريف ، وظَرُفَ فهو ظَرِيف ، ولَطُفَ فهو لطيف .

وثانيهما : أنه حكي عن بعض العرب أنه نقل الضمة من الباء إلى الحاء فيما ذكرناه من الشعـــر . (١٤١٢)

(١٤١١) وذهب ابن يعيش مذهبا آخر في قول المصنف " وفيه لغتان " فقال : " وفيه لغتان حَبَبْتَ وأَحْبَبْتَ ، وأحببت أكثر في الاستعمال .
قال الله تعالى " قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله "
فهذا من أحب ، وقال سبحانه "هاأنتم أولاء تحبونهم ولا يحبونكم " وقال عليه السلام " من أحب لقاء الله أحب الله لقاءه " وقال : أحبب حبيبك هونا ما .
فأما حببت فمعتمد في الأصل ، ووزنه فَعَلَ بفتح العين قال الشاعر :
ـــ والله لولا تَمْرُهُ ما حَبَبْتُهُ ⁂ ولو كان أدنى من عُبَيْدٍ ومُشْـــرِقِ
فإذا أريد به المدح نقل إلى فَعُلَ على ما تقدم ، فتقول : حَبَّ زيد أي صار محبوبا ، ومنه قوله : وحُبَّ بها مقتولة حين تقتـــل .
فضم الفاء منه دليل على ما قلناه ، وكذلك قول الآخر هجرت غضوب وحُبَّ مَنْ يتجنب " ثم ذكر رأي الفراء في حب ، وأن أصلها حَبُبَ على وزن فَعُلَ بضم العين كَكَرُمَ واستدل بقولهم : حَبِيب ، فَعِيل بابه فَعُلَ ، ثم قال :
" والصواب ما ذكرناه ، لأنه قد جاء متعديا ، وفَعُلَ لا يكون متعديا ، فأما قولهم : حبيب فلا دليل فيه ، لأنه هنا مفعول فحبيب ، ومحبوب واحد ، فهو كجريح وقتيل بمعنى مجروح ومقتول وحبيب من حَبَّ إذا أريد به المـــدح فاعل كظريف "
أنظر ابن يعيش ١٣٨/٧ ، ١٣٩ .

(١٤١٢) يقصد قول الشـــاعر :
فقلت اقتلوها عنكم بمزاجهـــا ⁂ وحب بهـــا مقتولة حين تقتــــل
فأصـــل : حُبَّ : بضم الحاء ، وحَبُبَ ، فنقلت ضمة الباء إلى الحـــاء .

قوله : (وهو مسند إلى اسم الإشارة) .

اعلم أنك إذا أسندت الفعل الذى هو حب إلى اسم الإشارة ، وهو ذا ، صار بمنزلة كلمة واحدة وقد اختلف النحويون فيه إلى ثلاثة أقوال :ـ

الأول : وعليه أكثرهم : أن المغلب عليها الاسمية ، لأن جانب الاسمية أقوى .(١٤١٣)

الثانى : أن المغلب الفعلية لأن الجزء الأول منهما فعل ، والقوة للجزء .(١٤١٤)

الثالث: أنه لا تغليب لواحد منهما ، وإنما هى جملة مركبة من فعل ماض ، واسم هو الفاعل .(١٤١٥)

(١٤١٣) هذا مذهب سيبويه والمبرد وابن السراج والسيرافى . أنظر سيبويه ١/ ٣٠٢ ، والتصريح ٢/ ٩٩ : ١٠٠ (ط ـ الحلبى) ، والأشمونى ٣/ ٤٠ .

(١٤١٤) وهذا رأى الأخفش ، واستدل على ذلك بأن الجزء الأول أكثر حروفا ، واعترض على مدعى الاسمية بأنه يلزمه شذوذه تخالف الخبر والمخبر عنه ، ومن تمييز ما ليس مبهم ، وهو المعدوح وبقولهم : لا تحبذه ، فجاءوا لها بمضارع . أنظر التصريح ٢/ ١٠٠ (ط ـ الحلبى) .

(١٤١٥) هذا قول ابن درستويه وابن برهان وابن خروف وابن كيسان وابن مالك ، لأن الأصل عدم التغيير ، ولاقتصارهم على حب إذا عطف حبذا ، كقوله :

فحبذا ربا وحب دينا

أى : وحبذا دينا ، فحذف ذا ، ولم يتغير المعنى ، ولا يفعل ذلك بنحو إنّما وأخواته من المركبات التى تغير حكمها بالتركيب .

واستدل مدعى التركيب بإفراد الاشارة ، وبلزوم الإفراد والتذكير وبامتناع الفصل .

أنظر تفصيل ذلك فى ابن يعيش ٧/ ١٣٩ : ١٤١ .

والتصريح ٢/ ٩٩ : ١٠٠ (ط ـ الحلبى) ، والأشمونى ٣/ ٤٠ ، واللسان مادة (حبب) ٢/ ٧٤٤ .

والهمع ٢/ ٨٨ ، ٨٩ .

قوله : (إلا أنهما جَرَيَا بعد التركيب مجرى الأمثال التى لا تغير)

اعلم أن هذا جواب عن دخل مقدر .

بيان ذلك أنه لما ذكر أن أصل حبذا فعل ضم إلى اسم قيل له : لو كان الأمر على ما ذكرته لجاز أن يقال : حُبذا بضم الحاء على لغة من قال قبل الإسناد حُبَّ بالضم (١٤١٦) . ولجاز أيضا تذكير الفعل وتأنيثه باعتبار تذكير الفصل وتأنيثه . ولجاز أن يثنى الفاعل ويجمع .

فأجاب بأن حبذا إنما لم يتغير بعد التركيب لأنه يجرى مجرى المثل فلزم طريقة واحدة . وامتنع تغييره . وإقامة غير " ذا " من أسماء الإشارة مقامه (١٤١٧) .

قوله : (وهذا الاسم فى مثل إبهام الضمير فى نعم) .

اعلم ان اسم الاشارة ، وهو " ذا " الذى هو فاعل حب ، والضمير فى " نعم " كل واحد منهما مبهما شائعا . فقول المصنف : (وهذا الاسم) : يريد بالاسم فاعل حب ، وهو " ذا " .

وقوله : (فى مثل) يريد أنه مماثل فى الإبهام لضمير نعم (١٤١٨) .

(١٤١٦) وهى لغة قالها الفراء .

(١٤١٧) وهذا رأى ابن مالك أيضا . فهو كقولهم فى المثل " الصيفَ ضَيَّعْتِ اللبن " يقال لكل واحد .

وقال ابن كيسان : لأن المشار إليه مصدر مضاف إلى المخصوص محذوف أى حبذا حسن هند . وكذا الباقى .

ورده ابن الملح بأنه لم ينطق به فى وقت .

وقال الفارسى فى البغداديات . لأن ذا جنس شائع فالتزم فيه الافراد كفاعل نعم وبئس المضمر . ولهذا يجامع التمييز . فيقال : حبذا زيد رجلا .

أنظر التصريح ٢ / ١٠٠ (ط ـ الحلبى)

(١٤١٨) وانظر ابن يعيش ٧ / ١٤٢ .

قوله : (وَمِنْ ثَمَّ فَسَّرَ بِمَا فُسِّرَ بِهِ) .

اعلم أن هذا الكلام يتضمن ثلاث ضمائر :-

الأول منها : يرجع إلى هذا الاسم ، وهو ذا .

والثانى منها : يرجع إلى نعم .

والثالث : وهو الضمير المجرور يعود إلى " ما " ، والتقدير : ومن ثم فسروا ذا بما فُسِّرَ نِعْمَ بِهِ ، وهو النكرة المنصوبة .

وقوله : (وَمِنْ ثَمَّ) معناه : ومن هناك ، وهو المشبهه بمنزلة هنا للتقريب .(١٤١٩)

والمعنى : من أجل / اشتراكهما فى الإبهام فُسِّرَ كل واحد من الاسمين بنكرة منصوبة مثل : حبذا رجلا زيد ، كما يقال : نعم رجلا زيد .

٢٩٠ ظ

اعلم أن ذا يصدق على كل شئ حضرك ، فإذا قلت : ذا لم يعلم من ذلك خصوص ما أشرت إليه ، وجاز أن يكون المشار إليه رجلا أو امرأة أو فرسا أو حمارا إلى غير ذلك من أصناف الموجود الحاضر عندك ، فإذا قلت : رجلا زال الإبهام ، وتعين صنف المراد ، وهكذا الكلام فى نعم رجلا .(١٤٢٠)

(١٤١٩) وانظر اللسان مادة " ثمم " ٥٥٨/١

(١٤٢٠) فى اللسان " وقال أبو الهيثم : ذا اسم كل مشار إليه مُعاين يراه المتكلم والمخاطب ، قال : والاسم فيها الذال وحدها مفتوحة ، وقالوا : الذال وحدها هى الاسم المشار إليه ، وهو اسم مبهم لا يُعرف ما هو حتى يُفَسَّر ما بعده ، كقولك : ذا الرجل ، ذا الفرس ، فهذا تفسير ذا ، ونصبه ورفعه وخفضه سواء ، قال : وجعلوا فتحة الذال فرقا بين التذكير والتأنيث ، كما قالوا : ذا أخوك وقالوا ذى أختك ، فكسروا الذال فى الأنثى وزادوا مع فتحة الذال فى المذكر ألفا ، ومع كسرتها للأنثى ياء كما قالوا : أنتَ وأنتِ "

أنظر اللسان مادة " ذا " ١٤٧١/٣ وما بعدها .

قوله : (غير أن الظاهر فُضِّلَ على المضمر بأن استغنوا معه عن المُفَسِّر فقيل : حبذا زيد ، ولم يقولوا : نعم زيد) .

اعلم أن مراده بالظاهر فاعل حَبَّ ، وهو ذا ، وقوله : فُضِّلَ بضم الفاء على البناء للمفعول .

وبيان ما ذكره وتوجيهه أنه لما ادعى أولا أن فاعل حَبَّ ، وضمير نعم متساويان في الإبهام ، وفي كون كل واحد منهما مُفَسَّرا بنكرة منصوبة قال بعده : وهما إن تساويا في هذين الوجهين ، فقد افترقا من وجه واحد ، وهو أنه يجوز حذف المُمَيِّز في حبذا ويمتنع حذفه في نعم المخصص للضمير ، فتقول في حبذا رجلا زيد : حبذا زيد وتحذف النكرة المميزة ، وهي : رجلا . (١٤٢١)

وإذا قلت : نعم رجلا زيدٌ امتنع أن تحذف رجلا ، وتقول : نعم زيد ، فهذا هو الفرق بين ذا ، وضمير نعم . (١٤٢٢)

قوله : (ولأنه كان لا يُفْصَلُ المخصوص عن الفاعل في نعم ، وينفصل في حبذا) .

اعلم أنه لما ادعى أن اسم الإشارة فُضِّلَ على ضمير بما ذكره من الاستغناء عن النكرة المميزة قرر هذه الدعوى بوجهين :ـ

الأول : من حيث النقل ، وهو أن العرب قالت : حبذا زيد ، ولم تقل : نعم زيد .

الثاني : من حيث المعنى ، وذلك أن حذف المُمَيِّز من نعم يفضي إلى الاشتباه ، والتباس اسم الفاعل باسم المصدر ، وهذا الاشتباه والالتباس منتف في حبذا عند حذف المميِّز .

بيان ذلك أنك إذا قلت : نعم رجلا الغلام ، لم يقع شك في أن الغلام هو المخصوص بالمدح ، فإذا حذفت النكرة المميزة ، وهي رجلا قلت : نعم الغلام ، وحينئذ يقع الالتباس ، لأن الغلام اسم جنس فيحتمل أن يكون الغلام فاعل نعم ، وحينئذ لا يكون في نعم ضمير ويحتمل أن يكون الغلام هو الاسم المخصوص ، ويكون فاعل نعم مضمرا فيها ولا كذلك حبذا ، فإنك إذا قلت : حبذا رجلا الغلام ، ثم حذفت رجلا ، قلت : حبذا الغلام كان الغلام هو المخصوص بالمدح من غير شك وتردد ، ولا يجوز أن يكون فاعل حب ،

(١٤٢١) في الأصل (وهو) . (١٤٢٢) وانظر ابن يعيش ٢/٧ ، ١٤٢

لأن ذا هو الفاعل ، وهو ظاهر في اللفظ فامتنع مع ظهور الفاعل التردد في الكلام بمعنى كونه هو المخصوص .

والمراد من قوله : (لا ينفصل) أي لا يتصور على الوجه الذي بينه .

قال عبد القاهر : إذا وقع بعد حبذا معرفة ونكرة كانت المعرفة مرفوعة والنكرة منصوبة ، كقولك : حبذا رجلا زيد .

وإن وقع بعده اسم واحد ، فهو مرفوع لا محالة معرفة كان أو نكرة تقول حبذا زيد ، وحبذا رجل رأيته ، ولابد في النكرة من أن تكون مخصصة كما ذكرته . (١٤٢٣)

فإن قلت : بماذا ترتفع المعرفة في قولك : حبذا زيد رجلا ، وعلى أي شيء تنصب النكرة .

قلت : للرفع أوجه خمسة :-

الأول : أن تجعل حبذا مبتدأ ، وزيد خبره . (١٤٢٤)

الثاني : أن تجعل ذا مرفوعا بـ "حب" ارتفاع الفاعل بفعله ، وتجعل زيدا بدلا منه .

الثالث: أن تجعل "زيد" خبر مبتدأ محذوف كأنه لما قال : حبذا قيل : من هو ، فقيل : زيد أي هو زيد .

(١٤٢٣) لأن حبذا تفيد المدح العام ، وخصوصها بعده هذا العام .
فإذا قلت : حبذا زيد رجلا ، فأنت تعني أن الممدوح زيد من جنس الرجال ، ولا تقول : حبذا رجل دون أن تخصص النكرة ، لأن كلا من حبذا ، والنكرة يفيد العموم ، فيحتاج إلى ما يخصص هذا العموم فتقول : حبذا رجلٌ رأيتَهُ .
وانظر المقتصد لعبد القاهر ١/٣٦٢ وما بعدها

(١٤٢٤) هذا مذهب سيبويه وأكثر النحاة لأن حبذا بعد التركيب غلبت عليها الاسمية فهي مبتدأ والاسم بعدها خبر .
أنظر المقتضب ٢/١٤٥ .

الرابع : أن تجعل "زيد" مبتدأ ، وحبذا خبر مقدم .

الخامس : أن تكون ذا زائدة ، ويرتفع "زيد" بـ "حب" ، فيكون فاعلا له .

وأما انتصاب النكرة فعلى التمييز أو الحال .

ونقل عبد المجيد قولا ثالثا فقال : ذهب بعض النحويين الى أنه إن كان الاسم جامدا كان منصوبا على التمييز كقولك : حبذا زيد رجلا ، وإن كان مشتقا فهو منصوب على الحال نحو قولك : حبذا زيد راكبا (١٤٢٥) .

(١٤٢٥) وانظر الأشموني ٣/٤٢ ، ٤٣ .

الصنف العاشر من أصناف الفصل : فعلا التعجب .(١٤٢٦)

التفسير . ونصده بأربعة أبحاث :—

المبحث الأول : قالوا : التعجب لفظ يأتي في كلامهم لما يُراد به المبالغة في الوصف . وذلك أن يكثر فعل من فاعل . أو يكثر صفة من ذي وصف فخصوا صيغة التعجب إعلاما للسامع بزيادة ذلك الوصف في المُتَعَجَّب منه على المعهود في أشكاله .(١٤٢٧)

وكذلك لزم لفظ التعجب طريقة واحدة . ولم يتصرف تصرف غيره من الأفعال ليدل على التعجب . ولولا ذلك لكان كسائر الأخبار .(١٤٢٨) ولأنه يحسن فيه قولك : صدق أو كذب .(١٤٢٩)

(١٤٢٦) قال : فعلا التعجب بلفظ التثنية . والتعجب بمعنى واحد . لأنه يكون بلفظين : أحدهما : ما أفعله . والثاني : أفعل به . وهما الصيغتان القياسيتان .

أنظر ابن يعيش ١٤٢/٧ . والتصريح ٨٦/٢ (ط ـ الحلبي) . والأشموني ١٧/٣ .

(١٤٢٧) وعرفه ابن يعيش بقوله " اعلم أن التعجب معنى يحصل عند المتعجب عند مشاهدة ما يجهل سببه . ويقل في العادة وجود مثله . وذلك المعنى كالدهش والحيرة " .

وعرفه السيوطي بقوله : " هو استعظام زيادة في وصف الفاعل خفي سببها وخرج بها المتعجب منه عن نظائره . أو قل نظيره قاله ابن عصفور " .

وعرفه الأشموني بقوله " هو استعظام فعل فاعل ظاهر المزية بألفاظ كثيرة " .

وعرفه الدماميني بقوله : " انفعال يحدث في النفس عند الشعور بأمر يجهل سببه " .

قال الصبان : " ومن ثم قيل : إذا ظهر السبب بطل العجب " .

أنظر ابن يعيش ١٤٢/٧ . والتصريح ٨٦/٢ (ط ـ الحلبي) . والأشموني ١٦/٣ . وحاشية الصبان ١٦/٣ .

(١٤٢٨) في الأصل (لـــــو) .

(١٤٢٩) وقال سيبويه ٣٧/١ " وبناؤه أبدا من فَعَلَ وفَعِلَ وفَعُلَ وأَفْعَلَ . هذا لأنهم لم يريدوا أن يتصرف . فجعلوا له مثالا واحدا يجري عليه . فشبه هذا بما ليس من الفعل نحو لات وما . وإن كان من حَسُنَ وكَرُمَ وأعطى . كما قالوا أَجْدَل فجعلوه اسما . وإن كان من الجَدْل وأجرى مجرى أَفْكَل " .

وقال أبو سعيد : إن التعجب من الشئ لابد وأن يكون زائدا فى معنى ما تعجب منه على غيره نادرا فى بابه لأن فيه تفضيلا ، ولا يجوز أن يقال لزيد إذا كان فى أول مراتب الحسن : ما أحسن زيدا لأنه لا تفضيل فيه (١٤٣٠) .

وهو منقول من بنات الثلاث ، إما إلى أَفْعَلَ ، وإما إلى أَفْعِلْ به ، ويبنى على الوقف، لأنه على لفظ الأمر .

فأما الأول : وهو أفعل ، فلابد من أن يلزمه "ما" ، تقول : ما أحسن زيدا ، وما أجمل بكرا (١٤٣١) .

(١٤٣٠) أنظر شرح السيرافى ١/٤٤١ ، والمقتصد للجرجانى ١/٣٧٣ .

(١٤٣١) و"ما" هذه تعجبية أجمعوا على اسميتها ، لأن فى أحسن ضميرا يعود عليها ، والضمير لا يعود إلا على الأسماء ، وأجمعوا أيضا على أنها مبتدأ ، لأنها مجردة من العوامل اللفظية ، وروى عن الكسائى أنها لا موضع لها من الإعراب ، وهذا شاذ لا يقدح فى الإجماع ، واختلف النحاة فى معناها : فذهب جمهور البصريين إلى أنها نكرة تامة بمعنى شئ ، وابتدئ بها لتضمنها معنى التعجب ، والجملة الفعلية بعدها فى موضع رفع خبر ، وذهب الأخفش إلى أنها معرفة ناقصة ، أى موصولة بمعنى الذى والجملة بعدها صلة لها ، فلا موضع لها من الإعراب ، أو نكرة ناقصة أى موصوفة بمعنى شئ ، وما بعدها من الجملة الفعلية صفة لها وخبر المبتدأ على القولين محذوف وجوبا ، والتقدير : الذى ، أو شئ أحسن زيدا شئ عظيم ، وذهب الفراء وابن درستويه الى أن " ما " استفهامية ، ونسب إلى الكوفيين .

وخصّ النحاة التعجب بـ " ما " دون غيرها من الأسماء ، قيل لإبهامها والشئ إذا أبهم كان أفخم لمعناه ، وكانت النفس متشوقة إليه لاحتماله أمورا ، والصواب ما قاله البصريون ، فهى نكرة تامة مبهمة ، كما قالوا : شئ جاء بك أى ما جاء بك إلا شئ ، ونحو قوله تعالى " فَنِعِمَّا هِىَ " أى نعم شيئا هى ، فلما أريد الإبهام جعلت بغير صلة ولا صفة إذ لو وصفت ، أو وصلت لكان الأمر معلوما ، وانظر تفصيل ذلك فى :

الإنصاف ١/٢٦ وما بعدها (المسألة ١٥) ، وابن يعيش ٧/١٤٢ ، ١٤٣ ، والتصريح ٢/٨٦ ، ٨٧ (ط ـ الحلبى) ، والأشمونى ٣/١٧ ، ١٨ ، والهمع ٢/٩٥ .

وتقول : ياهذا أكرِمْ بزيد ، فيكون لفظه لفظ الأمر في قطع ألفه وإسكان آخره ، ومعناه
عند الجمهور على خلاف الأمر كما ستعرفه (١٤٣٢) .

البحث الثاني : اتفقوا على أن أحْسِنْ في قولك : ياهذا أحْسِنْ بزيد فعل واختلفوا فيه
في قولك ما أحسنَ زيداً :-

ذهب أهل البصرة إلى أنه فعل ماض ، وقال أهل الكوفة أنه اسم (١٤٣٣) واحتج
القائلون بأنه فعل بأوجه ثلاثة :-

أولها : أنه ينصب المعارف والنكرات ، وأفْعَلُ إذا / كان اسما إنما ينصب النكرات [؟]
خاصة على التمييز نحو أكبرُ منك سِنًّا ، وأوفرُ منك عِلْماً .

وثانيها : أنه مفتوح الآخر ، وذلك يدل على أنه فعل ، ولأنه لو كان اسما لوجب
أن يكون مرفوعا لوقوعه خبراً .

وثالثها : أنه إذا وصل بياء الضمير ، فإن نون الوقاية تصحبه ، نحو : ما أحسنني
وهذه النون إنما تصحب الضمير في الفعل خاصة لتقيه من الكسر في نحو : أكرمني ، وأعطاني
ولا تدخل الاسم في نحو : غلامي وصاحبي (١٤٣٤) ، وحجة الكوفيين أيضا من ثلاثة أوجه هي :
عدم تصرفه ، وصحة تصغيره ، وأنه لا يعل بعلل يصح في نحو : ما أقْوَمَهَ ، وما أبْيَعَهُ
ولو كان فعلا لوجب أن يعل كما أعل في نحو : أقام وأباع اذا عرضه على البيع (١٤٣٥) .
والجواب عمّا ذكروه :-

أما عدم التصرف ، فلأنهم لمّا لم يضعوا للتعجب حرفا يدل عليه ألزموه صيغة

(١٤٣٢) أنظر ص ٦٧ ، ٦٨

(١٤٣٣) أنظر تفصيل ذلك في الانصاف ١/١٢٦ وما بعدها (المسألة ١٥) .

(١٤٣٤) وما جاء فيه دخول نون الوقاية على الاسم أو الحرف ، فهو شاذ لا يقاس
عليه ، أنظر ابن يعيش ٧/١٤٣ ، وحاشية الصبان ٣/١٨ .

(١٤٣٥) فتقول في التعجب : ما أقومه ، وما أبيعه ، فتصح عينه ، وهذا
التصحيح إنما يكون في الاسماء نحو : زيد أقوم من عمرو ، وأبيع منه ولو كان
فعلا لأعلت عينه بقلبها ألفا نحو أقام وأباع .
وانظر الإنصاف ١/١٢٦ (المسألة ١٥) ، وابن يعيش ٧/١٤٣ .

واحدة ليكون دليلا على المعنى الذى رامــــــوه . (١٤٣٦)

قال عبد المجيد : إنما لم يتصرف ، لأن صيغة المضارع تصلح للحال والاستقبال والتعجب إنما يكون فيما هو للحال ، أو كان فيما مضى ، ولا يكون التعجب مما لم يقع ، فلما كان المضارع يصلح للحال والاستقبال كرهوا أن يصرفوه الى صيغة تحتمل المستقبل الذى لا يقع التعجب منــــه .

وأما صحة تصغيره فى بعض الصور ، فلمشابهته الأسماء فى لزومه طريقــــة واحدة وحملا له على باب أفعل الذى للتفضيل والمبالغــــــة . (١٤٣٧)

قال أبو البركات : إن التصغير ها هنا لفظى ، والمراد به تصغير المصدر لا تصغير الفعل ، لأن هذا الفعل لما منع من التصرف ، ولم يؤكد ، كان ذكر هذا الفعل ذكرا لمصدره ، فلما أرادوا تصغير المصدر صغروه بتصغير فعله ، لأنه يقوم مقامه ويدل عليه ، فالتصغير فى اللفظ لفعل التعجب ، وهو فى الحقيقة لمصدره . (١٤٣٨)

البحث الثالث : أن التعجب لا يكون إلا فى الأفعال التى على ثلاثة أحرف نحو : حَسُنَ ، وذَهَبَ ، فإن زاد على ثلاثة أحرف نحو : انطلق واستخرج واقتدر وقع التعجب على المصدر ، فتقول : ما أحسن انطلاقه وما أشد استخراجه ، وما أعجب اقتداره .

(١٤٣٦) وأضاف ابن يعيش وجها ثانيا فى الرد على الكوفيين فى عدم التصرف ١٤٣/٧ ، ١٤٤ " ووجه ثان أن المضارع يحتمل زمانين الحال والاستقبال والتعجب إنما يكون مما هو موجود مشاهد .

والماضى قد يتعجب منه ، لأنه شئ قد وُجِدَ ، وقد يحصل آخره بأول الحال ولذلك جاز أن يقع حالا إن اقترن به ، فلو استعمل لفظ المضارع لم يحصل التعجب مما وقع من الزمانين ، فيصير اليقين شكا "

(١٤٣٧) وحكم بعض النحاة على ما جاء مصغرا منه بالشذوذ على قول الشاعر :-

يَا مَا أُمَيْلِحَ غِزْلَانًا شَدَنَّ لَنَا ... من هؤليائكن الضال والسَّمُرِ

أنظر حاشية الصبان ١٨/٣ ، وشرح الشواهد للعينى ١٨/٣ .

(١٤٣٨) ونص كلام : أبى البركات فى الإنصاف " والتصغير اللاحق فعل التعجب إنمـــا يتناوله لفظا لا معنى من حيث كان متوجها إلى المصدر ، وإنما رفضوا ذكـــر المصدر ها هنا لأن الفعل إذا أزيل عن التصرف لا يؤكد بذكر المصدر ، لأنه خرج عن مذهب الأفعال ، فلما رفضوا المصدر ، وآثروا تصغيره صغروا الفعل لفظا ، ووجهوا التصغير إلى المصدر " . أنظر الإنصاف ١٣٦/١ .

ولا تقول : ما أطلقه ، وما أخرجه ، وما أقدره ، وانما تقدر من قَدُرَ : ما أقدره ،
ومن خرج : ما أخرجه .

وان أردت أفعل به قلت : أشدد باستخراجه ، وأحسن بانطلاقه والألوان والعيوب بهذه المنزلة تقول في أسود ، وأحمر ، وحول وزرق ، وصُمّ : ما أشد اسوداده ، وما أشد احمراره أو سواده وحمرته (١٤٣٩) ، وما أشد حوله وزرقته وصَمَمَهُ ، ولا تقول : ما أسوده ، وما أحمره ، وما أبيضه وما أعوره ، وكذلك جميع الألوان والعيوب (١٤٤٠) .

وقد بينا فيما تقدم أن أفعل من كذا بمنزلة فعل التعجب فيما ذكرناه (١٤٤١) .

قال عبد القاهر : ما أفعل ، وأفعل به ، وأفعل منه كذا هذه الثلاث أخوات ، فكل موضع جاز فيه أحدهما جاز فيه الأخريان ، وكل موضع لم يجز فيه أحدهما لم يجز فيه الأخريان (١٤٤٢) .

البحث الرابع : أن فعل مالم يسم فاعله بمنزلة الألوان والعيوب في امتناعه من التعجب ، فلا يقال في : ضُرِبَ زيد : ما أضربه ، ولا زيد أضرب من عمرو (١٤٤٣) ، بمعنى أن الضرب الذي وقع عليه أشد .

وانما يقال : ما أشد ضربك زيداً ، أو ضَرْبَ زيدٍ (١٤٤٤) ، او ما أشد ضُرِبَ زيد .

(١٤٣٩) لأن مصدر حَمِرَ وسَوِدَ الثلاثي الدال على لون : سوادا وحمرة .
أنظر أوضح المسالك ص ١٥٦ وما بعدها .

(١٤٤٠) فان أريد بقولك : ما أحمقه البلادة جاز ، وكذلك ان أردت بقولك : ما أبيضه ، وما أصفره كثرة البيض والصفير جاز ، واذا قلت : ما أسوده ، وأردت السُّودَدَ أي السيادة جاز ، أنظر ابن يعيش ١٤٥/٧ ، ١٤٦ .

(١٤٤١) يقصد بذلك اتفاق أفعل التفضيل وفعل التعجب في شروط الصياغة ، أنظر تفصيل هذه الشروط في الورقة (٢٣٩ ظ ، ٢٤٠ و) من الكتاب وانظر ابن يعيش ١٤٤/٧ .

(١٤٤٢) أنظر المقتصد ٣٨٢/١ ، ٣٨٣ .

(١٤٤٣) في الأصل (يضرب) .

(١٤٤٤) في الأصل (زيدا) .

وضُرِبَ زيدٌ أشدّ من ضَرْبِ عمرو ، ونحو ذلك وقد جاء ذلك في أفعال (١٤٤٥) قالوا : في زُهِيَ ما أزهاهُ ، وفي جُنَّ ما أجَنَّهُ ، وفي حُمِدَ ما أحْمَدَهُ ، وفي شُهِرَ ما أشْهَرَهُ ، وفي عُرِفَ ما أعْرَفَهُ ، وهذا أزْهَى مِنْ هذا ، وأحمد وأشهر وأعرف .

قال الشاعر :

[٥٨] وما قام منّا قائم في نديّنا ... فينطقَ إلا بالذي هو أعْرَفُ (١٤٤٦)

وكذلك قولهم : ما أحبه إلى الناس ، هو من حُبَّ ، وتقول : هذا أحب من هذا ، ولا يقتصر ذلك في كل فعل بل يكون في الغالب حيث يكون الفعل للمفعول بمعنى فعل الفاعل مثل : شُهِرَ وزُهِيَ ألا ترى أنك إذا قلت : شُهِرَ زيد كان بمعنى اشتهر في أنك لا تقصد أن تجعل زيداً مفعولا وإنما تريد وقوع الشهرة عليه ، ولست تريد أنّ إنساناً طاف به الناس حتى اشتهر ، كما تريد في قولك : ضُرِبَ زيد أن إنساناً أوقع الضرب لا محالة عليه ، وكذلك زُهِيَ زيد بمنزلة صُلِفَ (١٤٤٧) ، وما أحمده ، وما أعرفه بمنزلة صار محموداً ، وصار معروفاً (١٤٤٨) .

قوله : (هما نحو قولك : ما أكرم زيداً ، وأكرم به)

اعلم أن التعجب ليس مخصوصا بهذين اللفظين .

قال : صاحب المشرق : للتعجب ألفاظ تدل عليه ، ويختص بها في الغالب هذان البناءان .

(١٤٤٥) وانظر المقتصد لعبد القاهر ٣٨٣/١ ، والتصريح ٩٢/٢ (ط ـ الحلبي) ، والأشموني ٢٢/٣ .

(١٤٤٦) قائله الفرزدق من قصيدة في بحر الطويل واستشهد به الشارح على مجيء أفعل من عُرِفَ المبني للمجهول وهو قليل ، يتوقف فيه على ما سمع عن العرب ، واستشهد به سيبويه على نصب (فينطلق) على الجواب ولا عبرة بدخول الا ، وروايته في سيبويه وغيره : الا بالتي هي أعرف ، ويروى الشطر الأول : وما قام منا قائل ، والندى : مجلس القوم ومتحدثهم
وانظر ديوان الفرزدق ص ٥٦١ ، وسيبويه ٤٢٠/١ ، والمقتصد ٣٨٥/١ ، والخزانة ٦٠٧/٣ ، والأشموني ٣٠٤/٣ ، ٣٠٥ ، وشواهد المغني ٣٠٤/٣ ، ٣٠٥ .

(١٤٤٧) الصَّلَفُ : مجاوزة القدر في الظرف والبراعة ، والادعاء فوق ذلك تكبرا ، أنظر اللسان مادة " صلف " ٢٤٨٣/٤ وما بعدها .

(١٤٤٨) وانظر المقتصد ٣٩٣/١ ، والتصريح ٩٢/٢ (ط ـ الحلبي) والأشموني ٢٢/٣ .

قال الله تعالى : " فما أصبرهم على النار " (١٤٤٩) ، وقال تعالى : " أسمع بهم وأبصر " (١٤٥٠)
وسيأتيك البحث في كل واحد منهما مفصلا في معناه ، وفي إعرابه .

قوله : (ولا يُبْنَيَان إلا مما يُبْنَى منه أفعل التفضيل) .

اعلم أن ما أفعله في التعجب ، وأفعل منك في التفضيل كلاهما من واد واحد ، كما بيناه
في البحث الثالث (١٤٥١) .

قال أبو البركات : إنما جعل فعل التعجب منقولا من الثلاثي دون غيره لوجهين :-

الأول : أن الأفعال على ضربين : ثلاثي ، ورباعي ، فجاز نقل الثلاثي إلى
رباعي ، لأنه نقل من أصل إلى أصل ، وامتنع نقل الرباعي إلى الخماسي ، لأنك
تنقله من أصل إلى غير أصل ، لأن الخماسي ليس بأصل في الأفعال .

الثاني : أن الثلاثي أخف من غيره ، فاحتمل زيادة الهمزة ، وما زاد عليه ثقيل ،
فلم يحتمل الزيادة ، وإنما كانت الهمزة أولى بالزيادة لأنها أقرب الى الألف وحروف
المد واللين / أولى بالزيادة ، ولما كانت الألف أحق بالزيادة ، لأنها أخف ، ٢٩١ ظ
وكان الابتداء بها مستحذرا لتعذر الابتداء بالحرف الساكن عند الأكثر (١٤٥٢) أقاموا الهمزة
مقامها لأنها أقرب إلى الألف (١٤٥٣) .

قوله : (ويتوصل إلى التعجب مما لا يجوز بناؤه منه بمثل ما يتوصل به إلى
التفضيل) .

اعلم أن هذا الكلام جواب عن سؤال مقدر .

بيان ذلك : أنه لما شرط في الفعل المنقول عنه أن يكون ثلاثيا غير مزيد مما ليس
بلون ، ولا عيب ، قيل له : فكيف التوصل الى التعجب من الفعل الرباعي ، وغيره من
غير الثلاثي ، ومن أفعال العيوب والألوان وان كانت ثلاثية مجردة ؟ .

(١٤٤٩) سورة البقرة الآية ١٧٥ . وانظر المقتضب ٤/ ١٨٣ ، والكشاف ١/ ٣٢٩ .

(١٤٥٠) سورة مريم الآية ٣٨ . وانظر الكشاف ٢/ ٥٠٩ .

(١٤٥١) أنظر ص

(١٤٥٢) وأجاز ابن درستويه الابتداء بالساكن ، وألف كتابا سماه كتاب جواز الابتداء
بالحرف الساكن . أنظر ص

(١٤٥٣) أنظر أسرار العربية ص ١٠٦ ، ١٠٧ (رسالة) .

فأجاب بأنه يتوصل إلى ذلك بما ذكره في أفعل منك ، وهو أن يصاغ أفعل مما يصاغ منه ثم يجوز بمصادرها على الوجه الذي تقدم .

قوله : (إلا ما شذ من نحو : ما أعطاه ، وما أولاه للمعروف)

اعلم أن المصنف لما شرط في الفعل الذي يصاغ منه أفعل في التعجب أن يكون ثلاثيا مجردا ، كان ما صيغ من الأفعال المزيدة شاذا على خلاف القياس ، وهو خلاف مذهب سيبويه ، فإنه قال في كتابه : وبناؤه أبدا من فَعَلَ ، وفَعِلَ وفَعُلَ [وأفعل] (١٤٥٤) .

يجعل أفعل البناء من أَفْعَلَ قياسا غير شاذ (١٤٥٥) .

قال أبو سعيد : تقول : ما أعطى زيد ، وأصله أعطى ، والهمزة التي في أعطى قبل التعجب زائدة ، لأنه من عطا يعطو إذا تناول فحذفوا هذه الهمزة الزائدة ، فصار عطا ، ثم زادوا الهمزة التي للتعجب (١٤٥٦) .

وقال ابن السراج : هو على حذف الزوائد ، لأن الأصل عطا يعطو اذا تناول ، وأعطى غيره اذا ناوله ، وكذلك وَلِيَ ، وأَوْلَى غيره (١٤٥٧) .

قال الحضرمي : وأجاز سيبويه التعجب من الفعل الرباعي بالهمزة قياسا نحو أكرم ، وأعطى وأسلم ، وأخرج ، وأولى لكثرة جريانه في كلامهم ، يجرى ما أعطاه للدرهم ، وأولاهم للمعروف ، وأناه للدينار ، وما أضيعه من أضاع ، حذفت الهمزة ، ورد إلى فَعَلَ ثم تعجب ، فلم يكن فيه كثير عمل ، ثم دخلت همزة التعجب ، فكأن الفعل لم يتغير (١٤٥٨) .

(١٤٥٤) نقص في الأصل ، أنظر سيبويه ١/ ٣٧ .

(١٤٥٥) وانظر تفصيل المسألة في : المقتضب ٤/ ١٨٠ وما بعدها ، وابن يعيش ٧/ ١٤٤ ، ١٤٥ ، وشرح الكافية للرضي ٢/ ٢٨٦ ، والتصريح ٢/ ٩١ (ط الحلبي) ، والأشموني ٣/ ٢١ ، ٢٢ .

(١٤٥٦) أنظر شرح السيرافي ١/ ٤٤٧ . (١٤٥٧) أنظر أصول ابن السراج ١/ ٦٨ (رسالة)

وقال في التصريح " وذهب ابن السراج وطائفة إلى الجواز لأنهم أجروه مجرى الثلاثي المجرد من الزوائد لا مجرى المزيد ، بدليل قولهم في الوصف منه : تَقِيّ وعَطِيّ ، وتَقْفِير " . أنظر التصريح ٢/ ٩١ (ط الحلبي)

(١٤٥٨) وذهب ابن عصفور إلى أن التعجب من فعل قياس مطرد ، ومن أفعل مسموع لا يجاوز ما ورد عن العرب ، ونسب ذلك لسيبويه وكلام سيبويه صريح في جواز مجيئه من أفعل قياسا مطردا قال " وبناؤه أبدا من فَعَلَ وفَعِلَ وفَعُلَ وأفْعَلَ " .

وهذه الأقوال متقاربة .

قوله : (ما أشهاها) معطوف على ما قبله ، وهو قوله : (من نحو ما أعطاه)

قوله : (نحو ما أشهاها ، وما أمقته) .

اعلم أن المعنى : ما أشد كونها مشتهاة ، وما أشد كونه ممقوتا ، وإنما ميزه ، وفصله عما قبله ، لأن جهة الشذوذ مختلفة ، لأنها في الأول من جهة كون الفعل زائدا على ثلاثة أحرف ، وفي الثاني من جهة أن المصاغ منه فعل ما لم يسم فاعله ، وقد عرفت في البحث الرابع أنه بمنزلة الألوان والعيوب في امتناعه من التعجب ، والقياس أن يكون من الفاعل لأنك تقول : شَهِيتُ الطعام ، ومَقَتُّ الرجل (١٤٥٩) .

قوله : (وذكر سيبويه أنهم لا يقولون : ما أقيله استغناء عنه بما أكثر قائلته) (١٤٦٠) .

قال الجوهري : تقول : قَالَ الرجل يَقِيلُ قَيْلُولَةً إذا نام وقت القائلة ، وهو وقت الظهيرة ، وما أكثر قائلته أي ما أكثر نومه ولا يقال : ما أقيله (١٤٦١) .

إذا عرفت هذا فصيغة قال فعل ثلاثي ، وليس بلون ولا عيب والقياس أن يستقيم بناء فعل التعجب منه ، فيقال : ما أقيله كما يقال من صبر ما أصبره ، إلا أنهم لما كانوا قد استعملوا بناء آخر يفيد هذا المعنى ، وشاع فيما بينهم ، وكثر دورانه على ألسنتهم استغنوا به عن استعمال البناء الذي يقتضيه القياس ، وهو ما أقيله .

(*) وذهب الأخفش إلى جوازه قياسا في كل فعل ثلاثي دخلته زوائد كاستفعل ، وأفعل وانفعل ، لأن أصلها ثلاثة أحرف ، وقاسه على ما أعطاه ، وما أولاه ، وتابعه في ذلك أبو العباس المبرد ، وذهب ابن خروف وجماعة إلى المنع ، لأن العلة التي من أجلها امتنع بناؤهما من المزيد غير الجاري مجرى المجرد موجودة هنا ، وهي عدم المهنية بحذف زوائدها لغير موجب مع وجود الغنى عن ذلك بأشد وأشدد ونحوهما . أنظر سيبويه ٣٧/١ ، وابن يعيش ١٤٤/٧ ، ١٤٥ ، والتصريح ٩١/٢ (ط ـ الحلبي)

(١٤٥٩) وانظر سيبويه ٢٥٢/٢ ، وشرح السيرافي ١٩٥/٦ (رسالة)

(١٤٦٠) قال سيبويه "ولا يقولون في قال يقيل : ما أقيله ، واستغنوا بما أكثر قائلته ، وما أنومه في ساعة كذا وكذا ، كما قالوا : تركت ، ولم يقولوا : ودعت" . أنظر سيبويه ٢٥١/٢ .

(١٤٦١) أنظر الصحاح مادة (قيل) ١٨٠٨/٥ ، واللسان مادة (قيل) ٣٧٩٦/٥ وما بعدها .

قوله : (كما استغنوا بتركتَ عن وذرتَ) .

اعلم أن قولك : يَذَرُ معناه : يترك ، والقياس أن يقال في ماضيه وَذِرْتَ ، الا أنه لما كثر استعمالهم تركت في الماضي أغنى بذلك عن قولهم : وَذِرتَ (١٤٦٢) .

قوله : (ومعنى ما أكرم زيدا : شيء جعله كريما) .

اعلم أن الكلام في فعلي التعجب يتعلق بطرفين :-

أحدهما : بالمعنى .

والثاني : بالاعراب .

الطرف الأول : في معناهما :

قال ابن السراج : إذا قلت : ما أحسن زيدا ، كأنك قلت : شيءٌ حَسَّنَ زيدا ، ولم تذكر أن الذي حسنه شيء بعينه ، فلذلك لزمها أن تكون مبهمة غير مخصوصة ، كما قالوا : شيء جاء بك ، أي ما جاء بك الا شيء ، كما قالوا : شَرٌّ أَهَرَّ ذا نابٍ ، أي ما أهره الا شر فلما كان الأمر مبهما جعلت " ما " اسما تاما بغير صلة ، ولو وصلت لكان الأمر معلوما (١٤٦٣) .

(١٤٦٢) وفي اللسان " يقال " : ذَرْذا ، ودع ذا ، ولا يقال : وذرته ولا ودعته ، وأما في الغابر فيقال : يَذَرُه ويَدَعُه ، وأصله وَذِرَه يذره مثال وَسِعَه يسعه ، ولا يقال : واذر ولا وادع ولكن تركته فانما تاركه " انظر اللسان مادة " وذر " ٦/٤٨٠٥ .

(١٤٦٣) انظر أصول ابن السراج ٥٧/١ (رسالة) ، والمقتصد لعبد القاهر ٣٧٤/١ ، ٣٧٥

وقال الخليل : " ما " بمنزلة شيء ، كأنك قلت : شيءٌ أحسن زيداً (١٤٦٤) ، ومعنى أحسن أي حسّنه ، وأصاره الى هذا الحسن ، ولو قلت : شيء أحسن عبد الله لم يكن فيه تعجب ، لأن " شيء " اسم غير مبهم ، و " ما " مبهم ، وانما وضعت " ما " للتعجب من قبل إبهامها ، لأن المتعجب معظم للأمر ، وكأنه اذا قال : ما أحسن عبد الله ، فقد جعل الأشياء التي يقع بها الحسن متكاملة في عبد الله ، فلا يصلح ذلك الا بلفظ مبهم ، ولو قال : شيء أحسن عبد الله ، كان قد قصر حسنه على جهة دون سائر جهات الحُسْنِ ، وقد أنكر بعض النحويين على الخليل قوله : ما أحسن عبد الله بمنزلة شيء أحسن عبد الله ، لأنك تقول : ما أعظم الله (١٤٦٥) .

قال أبو سعيد : وليس هذا الاعتراض شيء لأوجه أربعة :

أولها : أن معنى قولنا : ما أعظم الله بمنزلة شيء يعظم الله ، وذلك الشيء يعني به من يعظمه من عباده ، لأن عباده يعظمونه .

وثانيها : أن المراد بذلك الشيء ما دل خلقه المتحيرين على أنه سبحانه عظيم من عجائب خلق السموات والأرض وما بينهما ، من الأفلاك والكواكب والجبال ، والبحار ، والحيوان ، والنبات .

(١٤٦٤) قال سيبويه " هذا باب ما يعمل عمل الفعل ولم يجر مجرى الفعل ولم يتمكن تمكنه ، وذلك قولك : ما أحسن عبد الله ، زعم الخليل أنه بمنزلة قولك : شيء أحسن عبد الله ، ودخله معنى التعجب ، وهذا تمثيل ولم يتكلم به " .
أنظر سيبويه ٣٧/١ ، والمقتضب ١٧٣/٤ ، وشرح الرضي للكافية ٢٨٨/٢ .

(١٤٦٥) أنظر المسألة مفصلة ص ٣٥٥ .

وثالثهما : أن يقال : شيء أعظم الله ، يرجع ذلك الشيء اليه فتكون عظمته ثابتة له من ذاته لا من غيره فرقا بينه وبين خلقه لأن العظيم من خلقه قد عظمة غيره ، فصار ما عظمه ذلك الغير عظيما ولا عظمة له من نفسه بخلاف عظمة الله تعالى ، فإنها ثابتة له من قبل ذاته ، لا من جهة غيره .

ورابعهما : أن المراد من قولنا : ما أعظم الله مجرد إخبار بأنه عظيم ولا يقدّر فيه شيء عظمه ، وكذلك المراد من قولنا : ما أعظم الله الإخبار عن كونه عليما ، لأن الألفاظ الجارية عليه تعطى معنى يناسب جلاله ، ألا ترى أن لعل موضعها للشك ، واذا جرت في كلام الله تعالى امتنع حملها على ما وضعت له وجعلت بمعنى كي لما سبق (١٤٦٦) .

قوله : (كقولك : أمرٌ أقعدهَ عن الخروج ، وشيءٌ ما أشخصه عن مكانه تريد أن قعوده وشخوصه لم يكونا إلا لأمر (١٤٦٧)) .

اعلم أن هذا جواب عن سؤال مقدر .

بيان ذلك : أنه لما فسر " ما " بشيء كما هو مذهب الخليل وسيبويه ، وأتباعهما ، قيل له : ما ذكرته يفضي الى الابتداء بالاسم المنكور ، والقياس يأباه .

فأجاب بأن العرب تبتدىء بالنكرة اذا كانت في معنى الفاعل كقولهم : أمر أقعده عن الخروج .

الشاهد فيه : أن " أمر " مبتدأ ، وهو نكرة ، وما بعده خبره ، والمعنى : ما أقعده عن الخروج إلا أمر ، فيكون أمر في معنى فاعل فلذلك حسن الابتداء (١٤٦٨) .

(١٤٦٦) انظر شرح السيرافي ١/٤٤١ وما بعدها .
وذكر الشارح أن كلمة (لعل) حقيقة في الترجي ، وقد تستعمل بمعنى اليقين أو الظن .
انظر الورقة (٣ ب) من الكتاب ، والمغنى ١/٢٨٧ : ٢٨٩ .

(١٤٦٧) في المفصل ص٢٧٦ (ومهم أشخصه) وهو خطأ .

(١٤٦٨) وانظر ابن يعيش ٧/١٤٦ .

وكذلك قولهم : مُهِمٌّ أَشْخَصَهُ عَنْ مَكَانِهِ .

الشاهد فيه : أن " مهم " نكرة ، وقد ساغ الابتداء بها لكونها فى معنى فاعل ، لأن التقدير : ما أشخصه عن مكانه الا مهم (١٤٦٩) .

والشخوص : الذهاب ، تقول : شَخَصَ من بلدٍ إلى بلد شُخُوصًا أى ذهب ، وأشخصه غيره (١٤٧٠) .

قوله : (الا أن هذا النقل من كل فَعَلَ خلا ما استُثنى منه مختص بباب التعجب) .

اعلم أن قوله : " مختص " مرفوع بأنه خبر " أنّ " .

والمعنى : أن النقل من فَعَلَ ونحوه إلى ما أفعل لايكون إلا فى باب التعجب ،

وفى عبارة المصنف نظر من وجهين :-

أحدهما : أن حرف الاستثناء منقطع ، ولم يأت به ، واكتفى بقوله : وهذا النقل من فَعَلَ خلا ما استثنى منه ، كان أحسن .

والثانى : أن المنقول عن فَعَلَ ونحوه إنما هو مجرد أفعل ، وذلك غير مختص بالتعجب على كما يكون نقل أفعل للتعجب يكون أيضا للتفضيل ، لأنهما من واد واحد .

قوله : (خلا ما استُثْنِيَ منه) .

يريد ما ذكره فى مباحث أفعل منك ، فإنه ثمة استثنى مازاد على ثلاثة أحرف ، وما كان من العيوب ، والألوان على الوجه الذى ذكرناه .

قوله : (وفى لسانهم أن يجعلوا لبعض الأبواب شأنا ليس لغيره لمعنى) .

اعلم أن هذا جواب عن اعتراض مقدر .

بيان ذلك أنه لما ذكر أن هذا النقل مختص بالتعجب ، ولا يجوز فى غيره .

قيل له : فلم امتنع هذا النقل فى غير باب التعجب ؟

(١٤٦٩) وانظر ابن يعيش ١٤٦/٧ .

(١٤٧٠) أنظر اللسان مادة " شخص " ٢٢١٢/٤ .

فأجاب لأن من لغتهم وشأنهم أن يخصصوا بعض الأبواب بأحكام وتخصيصهم الباب بذلك يدل من حيث الإجمال على أن ذلك الباب إختص بمعنى أوجب تخصيص ذلك الحكم به . ويجب اعتقاد وجود المعنى المخصص في ذلك الباب دون غيره . وحذارا من التفرقة بين المتساويين .

قال أبو محمد : من ذلك قولهم : اللهم اغفرلنا أيتها العصابة . ولا يجوز : اللهم اغفر لهم أيتها العصابة (١٤٧١) .

قوله : (وأما أكرمْ بزيد) .

اعلم أنه لما فرغ من بيان معنى أحد بنائي التعجب . وهو : ما أكرم زيدا شرع بعد في بيان البناء الآخر . وهو : أكرمْ بزيد .

قوله : (فقيل أصله أكرم زيدٌ) .

اعلم أنه في " ما أكرم " جزم القول بأن معناه : شيء أكرم زيدا (١٤٧٢) كما بيناه (١٤٧٣) . وذكرها هنا خلاف ذلك . بيانه : أنه لم يجزم بما هو معناه . وانما قال : (قيل أصله) . فأضاف الحكم إلى غيره . والموجب لهذا أنه لا يختار ما ذكره في معنى أكرم بزيد . ويعتقد خلافه كما ستعرفه (١٤٧٤) .

(١٤٧١) لأن المعنى في المتكلم غير المعنى في الغائب .
وقال ابن يعيش " قوله وفي لسانهم أن يجعلوا لبعض الأبواب شأنا ليس لغيره لمعنى . وذلك نحو ما . ولا . ولات . ألا ترى أن ما . ولا . ولات تُشَبَّه بليس . فتعمل عملها من رفع الاسم . ونصب الخبر . كما أن ليس كذلك . فلم يتصرفوا في " ما " كتصرفهم في ليس فمنعوا من تقديم الخبر على الاسم فيها . ومن دخول إلا على الخبر . وقصروا " لا " على العمل في النكرة دون المعرفة . وقصروا لات على العمل في الأحيان دون غيرها . وأن كان مجرى الجميع في الشبه واحدا فاعرفه " .
أنظر ابن يعيش ٧/١٤٧ .

(١٤٧٢) في الأصل : شيء ... زيدا .

(١٤٧٣) أنظر ص ٣٦٣ (١٤٧٤) أنظر ص ٣٧١

قوله : (أى صار ذا كَرَم ، كأَغَدَّ البعير أى صار ذا غُدة)

اعلم أنك إذا قلت : أكرم بزيد ، فصيغة أكرم لفظها لفظ الأمر ، بدليل قطع ألفه ، وإسكان آخره ، وإنما المعنى فيه : التعجب .

قال ابن السراج : المعنى إذا قلت : أكرم بزيد ، وأحسن بخالد : كَرُمَ زيدٌ جداً ، وحَسُنَ خالدٌ جداً ، وقولك : " بزيد " فى موضع رفع بأنه فاعل ، لأنه لا فعل إلا بفاعل ، وزيد فاعله ، لأن زيداً هو الذى كَرُم ، والباء زائدة ، وإنما لزمت هاهنا الفاعل لمعنى التعجب وليخالف لفظه لفظ سائر الأخبار . (١٤٧٥)

فإن قلتَ : كيف صار زيد هاهنا فاعلا ، وهو فى قولك : ما أكرم زيدا مفعول ؟

قلتُ : ان الفاعل فى هذا الباب ليس هو شيئا غير المفعول ، ألا ترى أنك إذا قلتَ : ما أحسن زيدا ، فقيل لك : فَسِّرْهُ ، وأوضح معناه وتقديره ، قلتَ على ما فسرناه : شئ أحسن زيدا ، وذلك الشئ الذى أحسن زيدا ليس شيئا غير زيد ، لأن الحسن لو حل فى غيره لم يحسن هو ، وكان ذلك الشئ مثلا وجهه ، أو عينه ، وإنما مثلت لك وجهه وعينه تمثيلا .

والغُدَدُ : هى التى تكون فى اللحم ، الواحدة غُدَّة .

قال الجوهرى : غُدَّةُ البعير طاعونه ، وقد أَغَدَّ ، فهو مُغِدّ أى به غُدَّة . (١٤٧٦)

(١٤٧٥) هذا مذهب جمهور البصريين .
أنظر الأصول لابن السراج ١/ ٦٠ (رسالة)
وابن يعيش ١٤٧/٧ ، ١٤٨ ، والتصريح ٢ /٨٨ (ط ـ الحلبى) ، والأشمونى ١٨/٣ ، ١٩ .

(١٤٧٦) وقال الأصمعى : المُغِدّ : الفنهان ، وقد أغدَّ القوم أصابت إبلهم الغُدَّة .
أنظر الصحاح مادة (غدد) ٥١٦/٢ ، واللسان مادة (غدد) ٣٢١٥/٥ وما بعدها .

قال عبد القاهر : إذا قلتَ : ياغلامُ أَكْرِمْ زيداً ، وكذلك يكون الواحد والاثنين والجمع والمذكر والمؤنث على لفظ واحد ، لأنك لست تأمرهم بالإكرام ، وإنما تريد أن تقول لهم : ما أكرم زيداً (١٤٧٧) .

قال أبو البركات / : وقد ذهب بعض النحويين الى أن الجار والمجرور في موضع نصب ٢٩٢ ط وقدروا في الفعل ضميرا هو الفاعل كما قدروه في قولهم : ما أحسن زيداً (١٤٧٨) .

قوله : (إلا أنه أُخرج (١٤٧٩) على لفظ الأمر ما معناه الخبر ، كما أُخرج (١٤٨٠) على لفظ الخبر ما معناه الدعاء في قولهم : رَحِمَهُ اللهُ) .

اعلم أن هذا جواب عن سؤال مقدر .

بيان ذلك : أن قولك : أكرم بزيد ، لفظ "أكرم" لفظ أمر وما ذكرتموه في تفسيره يقتضي أن يكون خبرا ، والأمر ، والخبر متنافيان فكيف يستقيم تفسير أحدهما بالآخر ؟

(١٤٧٧) وإنما التزم افراده وتذكيره لأنه كلام جرى مجرى المثل ، والأمثال لا تغير عن حالها . أنظر المقتصد ١/٣٧٦ ، والتصريح ٢/٨٨ ، ٨٩ (ط ـ الحلبي)

(١٤٧٨) هذا مذهب الفراء والزجاج والزمخشري وابن كيسان وخروف فـ " أفعل " في التعجب عندهم لفظه ومعناه الأمر حقيقة ، وفيه ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية والباء للتعدية داخلة على المفعول به لا زائدة ، مثلها في : أمرر بزيد .
واختلفوا في مرجع الضمير المستتر في أفعل :ـ
قال ابن كيسان من الكوفيين : الضمير للحُسن المدلول عليه بأحسن كأنه قيل أحسن ياحسن بزيد ، أي دم به والزمه ، ولذلك كان الضمير مفردا على كل حال ، لأن ضمير المصدر كالمصدر لا يثنى ولا يجمع ، واستحسنه ابن طلحة .

وذهب الفراء والزجاج وابن خروف والزمخشري الى أن الضمير المستتر في أفعل للمخاطب المستدعى منه التعجب ، وكان القياس أن يقال في التأنيث: أحسني وفي التثنية أحسنا ، وفي الجمع أحسنوا وأحسنّ ، وإنما التزم الإفراد والتذكير لأنه كلام جرى مجرى المثل ، والأمثال لا تغير "
أنظر أسرار العربية ص١٠٨ ، والتصريح ٢/٨٨ ، ٨٩ (ط ـ الحلبي) .
والمغني ١/١٠٦ .

(١٤٧٩) في الأصل (خرج) (١٤٨٠) في الأصل (خرج)

فأجاب : بأن من أصناف المجاز ورود الأمر بمعنى الخبر ، وعكسه وهو ورود الخبر بمعنى الأمر .

أما ورود الخبر بصيغة الأمر ، فنحو قولهم : أكرم بزيد ، فان معناه : صار زيد ذا كرم ، وهذه قضية خبرية ، وقد أريدت في لفظ الأمر (١٤٨١) .

وأما ورود الأمر بصيغة الخبر ، فنحو قولهم : رَحِمَهُ الله ، فإن هذه جملة خبرية ، ومعناها : الأمر ، لأن المراد : اللهم ارحمه .

وقد عرفت فيما تقدم أن الدعاء صنف من أصناف الأمر (١٤٨٢) .

قوله : (والباء مزيدة مثلها في كفى بالله) .

اعلم أن الاسم الذي دخل عليه الباء هو الفاعل في الحقيقة ، ودخول الباء على الفاعل قليل بالنسبة إلى دخولها على المفعول ، وهذه الباء زائدة كما في قوله تعالى : " كفى بالله شهيدا " (١٤٨٣) .

والمعنى : كفى الله شهيدا .

" وكفى بالله وليا " (١٤٨٤) والتقدير : وكفى الله وليا .

قوله : (وفي هذا ضرب من التعسف) .

اعلم أن قوله : هذا متعلق بما قبله " من " أن أصل : أكرم بزيد أي صار ذا كرم .

والتَّعَسُّف : هو الأخذ على غير النهج والطريق (١٤٨٥) .

ووجه التعسف فيما ذكره مرة أن فيه مخالفة الأصل من وجهين :ـ

الأول : نقل معنى لفظ الأمر إلى معنى الخبر .

والثاني : أن فيه تقدير زيادة الباء في المرفوع ، وهو قليل وفيما اختاره تكون الباء زائدة في المنصوب ، وهو كثير (١٤٨٦) .

(١٤٨١) في الأصل (هذا) (١٤٨٢) أنظر ص ١٥٦

(١٤٨٣) سورة الاسراء من الآية ٩٦ .

قال الزجاج : دخلت (الباء) لتضمن كفى معنى اكتف .

أنظر الكشاف ٢/٤٦٧ ، والمغنى ١/١٠٦

(١٤٨٤) سورة النساء من الآية ٤٥ (١٤٨٥) أنظر اللسان مادة (عسف) ٤/٢٩٤٣

(١٤٨٦) وانظر مواضع زيادة الباء في المغنى ١/١٠٦ : ١١١ .

قوله : (وعندى أن أسهل منه مأخذا أن يقال : انه أمر) .

اعلم أن الأصل فى كل كلام أن يحمل على حقيقته ، وصيغة أَفْعِلْ حقيقة فى الأمر ، فوجب أن يحمل عليه [مراعاة](١٤٨٧) للأصل ، وحمله أَكْرِمْ هاهنا على حقيقته يكون بأحد اعتبارين :ـ

أحدهما : أن يكون أمرا لكل أحد بأن يصفه بالكرم .

والآخر : أن يكون أمرا لكل أحد بأن يصيّره ذا كرم .(١٤٨٨)

وتكون على كل واحد من هذين الاعتبارين واقعة على المفعول . واذا جعلت أكرِمْ أمرا صار ما كان فاعلا فى مذهب الجمهور مفعولا .

بيان ذلك : أنك إن قدرت أكرِمْ بمعنى صار ، كان زيد مرفوعا بأنه فاعل . ولم يكن فى أكرم ضمير لما عرفته من أن الفعل الواحد لا يكون له فاعلان .

وإن قدرته أمرا تضمن ضميرا هو فاعل ، [ويكون الظاهر](١٤٨٩) منصوبا بأنه مفعول به .

قوله : (انه أمر لكل أحد بأن يجعل زيدا كريما ، أى بأن يصفه بالكرم) .

اعلم أن هذا هو أحد ما ذكرناه من الوجهين .

(١٤٨٧) زيادة على الأصل يتطلبها المعنى .

(١٤٨٨) وذكر ابن يعيش أن هذا الرأى يحكى عن أبى اسحاق الزجاج ونسبه الزمخشرى إلى نفسه . وذكر فى الباب وجهين :ـ

أحدهما : أن تكون مزيدة للتأكيد على حدها فى قوله تعالى :

" ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة " والمراد أيديكم .

والوجه الثانى : أن تكون للتعدية ، ويكون معنى أكرِمْ بزيد صيّر الكرم فى زيد ، كما يقال : نزلت بالجبل أى فى الجبل .

ورد ابن يعيش هذا الرأى بأمور :

منها : أنه وان كان بلفظ الأمر ، فليس بأمر ، وانما هو خبر محتمل للصدق والكذب ، فصح أن يقال فى جوابه صدقت أو كذبت لأنه فى معنى حَسُن زيد جدا .

ومنها : أنه لو كان أمرا لكان فيه ضمير المأمور ، فكان يلزم تثنيته وجمعه وتأنيثه على حسب أحوال المخاطبين .

ومنها : أنه كان يصح بالفاء كما يصح ذلك فى كل أمر نحو : أكرم عمرو فيشكرك ، وأجمل بخالد فيعطيك على حد قولك : أعطنى فأشكرك ، فلما لم يجز شئ من ذلك دلّ على ما ذكرناه فاعرفه . انظر ابن يعيش ١٤٨/٧ بتصرف ، والتصريح ٨٩/٢

(١٤٨٩) زيادة على الأصل يتطلبها المعنى .

قوله : (والباء مزيدة مثلها في قوله تعالى : " ولا تلقوا بأيديكم "(١٤٩٥) للتأكيد والاختصاص) .

اعلم أن الفعل على هذا التأويل متعد بالهمزة ، والباء فيه زائدة في المفعول به لأجل التأكيد والاختصاص ، كما أن الباء في قوله : " بأيديكم " زائدة لذلك ، والأصل : ولا تلقوا أيديكم .

قوله : (أو بأن يصير ذا كرم) .

اعلم أن هذا هو ما ذكرنا من الوجه الثاني ، وهو معطوف على ما قبله والتقدير : أنه أمر لكل أحد بأن يصير ذا كرم .

قوله : (والباء هاهنا(١٤٩١) للتعدية(١٤٩٢)) .

اعلم أنك إذا قدرت أن الهمزة في أفعِلْ للصيرورة لا للتعدية صار الفعل لازما ، واحتاج في تعديه إلى المفعول به إلى الباء(١٤٩٣) .

قوله : (هذا أصله) .

اعلم أن حرف الاشارة يتعلق بحصله على الأمر على ما ذكره من الاعتبارين والضمير المجرور في " أصله " يرجع إلى قوله : أكرم .

قوله : (ثم جرى مجرى المثل ، فلم يغير عن لفظ الواحد في قولك : يا رجلان أكرِمْ بزيد(١٤٩٤) ، ويا رجال أكرِمْ بزيد) .

اعلم أن هذا جواب عن اعتراض مقدر .

(١٤٩٥) في المفصل ص ٢٧٦ " ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة " . سورة البقرة الآية ١٩٥
قال في الكشاف " الباء في " بأيديكم " مزيدة مثلها في أعطى بيده للمنقاد "
أنظر الكشاف ١/٣٤٣ ، والمغنى ١/١٠٨

(١٤٩١) (هاهنا) زيادة على نسخة المفصل وابن يعيش .

(١٤٩٢) أى : داخلة على المفعول به لا زائدة ، والهمزة للنقل .
أنظر الهمع ٢/٩٥ ، والمغنى ١/١٠٢ ، والتصريح ٢/٨٨ (ط ـ الحلبى) ، وحاشية الصبان ٣/١٩

(١٤٩٣) وانظر ابن يعيش ٧/١٤٧ ، وحاشية الصبان ٣/١٩ .

(١٤٩٤) في الأصل (الوحدة) .

بيان ذلك : أنه قال : إن قوله : أكرمْ أمر لكل واحد على ما ذكره من التأويلين ، قيل له : إنه لو كان " أكرم " أمرا كان متضمنا للضمير لا محالة ، لأن الفعل لا بد له من فاعل ، وقياسه أن تختلف صيغته في التثنية والجمع ، والتذكير والتأنيث ، فيقال : يا رجلان أكرما بزيد ، ويا رجال أكرموا بزيد ، ويا هند أكرمي بزيد ويا هندات أكرمنّ بزيد فتأتي بضمير الاثنين ، والجماعة ، والمؤنث ، فلما لم يختلف ، وكان على صيغة واحدة دل ذلك على أن حقيقة الأمر غير مراد منه .

فأجاب : بأنه أجرى مجرى المثل ، وقد عرفت غير مرة أن الأمثال لا تغير عما استعملت عليه .

ولقائل أن يقول : قد نقل ابن جني (١٤٩٥) عن بعض أصحابنا أن أَفعِلْ هاهنا حقيقة في الأمر (١٤٩٦) ، ورُوِيَ عن الأخفش (١٤٩٧) .

وحينئذ فلا يحسن من المصنف إضافة هذا القول إلى نفسه .

(١٤٩٥) هو أبو الفتح عثمان بن جني ، وأبوه جني " معرب كني " مملوك رومي لسليمان بن فهد الأزدي .
وهو لغاته تبهر الأفكار ، فإنها مع كثرتها في غاية الاتقان منها في النحو : الخصائص ، وسر الصناعة ، والمذكر والمؤنث ، والمحتسب ، واللمع وغيرها ، توفي ببغداد سنة ٣٩٢ هـ ، أنظر ترجمته في : نزهة الألبا ص ٢٤٤ : ٢٤٦ ، والبغية ٢ / ١٣٢ ، ونشأة النحو ص ١٧٣

(١٤٩٦) قال ابن جني " وذهب بعض متأخري أصحابنا إلى أن هذا لفظ الأمر ومعناه ، وأن المأمور هنا هو المحدث عنه في قولهم ما أكرَمَ زيدا ، يعني " ما " فكأنه قال : يا امرأة أكرم بأشيء بزيد ، وهذا تعسف وتخليط وعدول عن الصواب .. ... الخ " ، أنظر المنصف ١ / ٣١٧ .

(١٤٩٧) ويحكى هذا الرأي الزجاج من البصريين ، والفراء من الكوفيين وابن خروف والزمخشري من المتأخرين .
أنظر ابن يعيش ٧ / ١٤٨ ، والتصريح ٢ / ٨٨ (ط ـ الحلبي)

قـوله : (واختـــلفوا فى مـا) .

اعلم أن المذاهب المنقولة فى " ما " هذه ثـلاثة :ـ

أولها : مذهب سيبويه ، وعليه الجمهور أن " ما " فى قولك : ما أحسن زيدا : اسم تـام غير موصولة ، وغير موصوفة ، ومعناها : شىء كمـا سبق (١٤٩٨) .

وأحسن : فعل التعجب ، وفيـه ضمير الفاعل ، وهو جملة فعلية خبر " مـا " ، وزيـدا هو الذى وقع عـليه فعل التعجب ، ويكون منصوبا أبدا ولو رفعته ، وقلت : ما أحسن زيـد تغير المعنى ، وصارت " مـا " نافية بمنزلة قولك : لم يحسن زيد .

قال أبو سعيد : كأنك قلت فى التمثيل / وإن لم تتكلم به : شىء أحسن زيدا ، وجعلت ٢٩٣ و " مـا " التى هى موضوعة للتعجب بمنزلة اسم مبتدأ ، وما بعدها من الفعل خبر لهـا ، وفيـه ضـمير منها ، والمتعجب منه مفعول الفعل الذى هو خبر " مـــــا " (١٤٩٩) .

فإذا قلت : ما أكـــــرم زيدا ، فتقديره فى الإعراب : خالد أكرم زيدا ، وأكرم : فعـــل مـاض ، وفيه ضمير من خالد ، كما أن فى أحسن ضمير من " ما " ، وليست " مـــا " فى التعجب مثلها فى سائر المواضع ، لأن " ما " إذا كانت فى غير الاستفهام ، والمجـازاة بمنزلة الذى وتحتاج إلى صلة ، و " مـا " فى التعجب غير موصولة ، وتقديرها تقدير اسم تام كزيـد ، وعـمـرو (١٥٠٠) .

وثانيها : قاله الأخفش : إنها اسم موصول بمنزلة " الذى " ، وتجعل أحسن زيدا صـلة لها ، والخـبر محـذوف (١٥٠١) .

(١٤٩٨) أنظر ص ٣٥٥ ، ٣٦٤ (١٤٩٩) أنظر شرح السيرافى ١/٤٤١ .

(١٥٠٠) فى الأصل (ما أحسن زيدا)

(١٥٠١) وانظر ابن يعيش ٧/١٤٩ .

(١٥٠٢) وروى عنه أيضا : أنها نكرة موصوفة بمعنى شىء ، والجملة الفعلية بعدهـا صفة لها ، والخبر محذوف وجوبا على الرأيين .

أنظر ابن يعيش ٧/١٤٩ ، والتصريح ٢/٨٧ (ط ـ الحلبى)

والأشمونى ٣/١٨ .

قال ابن السراج ، وقد طُعِنَ على هذا القول بأن الأخبار إنما تحذف إذا كان في الكلام ما يدل عليها (١٥٠٣) .

وثالثها : أنها متضمنة معنى الاستفهام ، كأنه قيل : أي شيء أكرمه وهي أيضا على القول اسم تام غير موصولة ، ولا موصوفة .

وعلى هذا التأويل تكون متضمنة معنى الإنشاء ، وتكون الجملة غير محتملة للتصديق والتكذيب (١٥٠٤) .

قوله : (ولا يتصرف في الجملة التعجبية بتقديم ولا تأخير ولا فصل) .

اعلم أن مضمون ما ذكره حكمان :ـ

أحدهما : امتناع التقديم والتأخير في التعجبية .

والآخر : أنه لا يجوز الفصل بين فعل التعجب ، والمتعجب منه بالظرف ، ولا شيء من حروف الجر ، ولا بغيرهما .

قال في الحواشي : من الجمل ما أجري مجرى المفردات ، فكما لا يجوز التصرف في المفردات في تغيير صيغها كذلك بعض الجمل ، من تلك : الأمثال وفعلا التعجب ، وفعلا المدح [والذم] (١٥٠٥) .

والمذكور من صور التقديم والتأخير صورتان :ـ

(١٥٠٣) قال ابن السراج " قال الأخفش : إذا قلت : ما أحسن زيدا (فما) في موضع الذي ، وأحسن زيدا صلتها ، والخبر محذوف .
واحتج من يقول هذا القول بقولك : حَسْبُك ، لأن فيه معنى النهي ولم يسوّت له بخبر ، وقد طعن على هذا القول بأن الأخبار انما تحذف اذا كان في الكلام ما يدل عليها ، وهذا الباب عندي يضارع باب كان وأخواتها من جهة أن الفاعل فيه ليس هو شيئا غير المفعول ، ولهذا ذكره سيبويه جانب باب كان وأخواتها ، اذ كان باب كان الفاعل فيه هو المفعول " وانظر التصريح ٢ /٨٧

(١٥٠٤) هذا رأي الفراء وابن درستويه ، ونقله ابن مالك في شرح التسهيل عن الكوفيين .
أنظر التصريح ٢ /٨٧ ، والأشموني ٣ /١٧ .

(١٥٠٥) نقص في الأصل . أنظر الحواشي الورقة ٥٣ ظ

الأولى : قولك : عبْدَ اللهِ مَا أَحْسَنَ .

الشاهد فيه : أن الأصل : ما أحسنَ عبدَ الله ، فإذا قدمت المفعول على " ما " وقلت : عبدالله ما أحسن لم يجز ، لأنه جرى مجرى المثل فامتنع تغييره .

الثانية : قولك : ما عبدَ الله أحسنَ .

الشاهد فيه : أنك جعلت المفعول متوسطا بين " ما " وأحسن وهو أيضا ممتنع لما ذكرناه .

وتفارق هذه الصورة ما قبلها من حيث إن المفعول في هذه الصورة متقدم عن موضعه المستحق له بدرجة واحدة ، وفي الصورة الأولى كان متقدما بدرجتين ، وكان التغيير في الصورة الثانية أقل منه في الأولى .

الثالثة : بزيدٍ أَكْرِمْ .

والكلام فيه على سياق ما تقدم .

والمذكور من أمثلة الفصل بين فعل التعجب ، وبين المفعول المتعجب منه مثالان .

أولهما : الفصل بحرف الجر .

كقولك : ما أحسنَ في الدار زيدا .

الشاهد فيه : أن " في الدار " قد فصل به بين فعل التعجب ، والمتعجب منه .

وثانيهما : أَكْرِمْ اليوم بزيد .

الشاهد فيه : أنه فصل بالظرف بين الفعل وفاعله ، وذلك ممتنع عندهم (١٥٠٦) .

فإن أخرت الظرف ، وقلت : ما أحسنَ زيدا عندك ، وأَحْسِنْ بخالد اليوم جاز .

(١٥٠٦) هذا مذهب الأخفش والمبرد وأكثر البصريين سواء أكان الظرف أو الجار والمجرور متعلقين بالفعل أم بمعموله .
وانظر المقتضب ١٨٧/٤ ، وابن يعيش ١٥٠/٧ ، والهمع ٩١/٢ ، والتصريح ٩٠/٢ (ط ـ الحلبي) .

قال أبو سعيد : هذا قول الأخفش والمبرد ، وكثير من النحويين وحجتهم : أن التعجب كالمثل ، والأمثال مقصورة على منهاج واحد ، (١٥٠٧) وذهب الجرمي مع جماعة إلى جوازه ، لأن الحرف المشبه بالفعل ، وهو إنّ وأخواتها يجوز فيها الفصل بينها وبين الاسم بالظرف ، فلأن يجوز الفصل بين الفعل وبين معموله أولى ، لأن المشبه بالشيء دون ذلك الشيء ، ولأن العرب قالت : ما أحسن بالرجل أن يصدقَ ، وتقديره : ما أحسنَ بالرجل الصدقَ .

الشاهد فيه : أنهم قد فصلوا بين فعل التعجب ومعموله بالجار والمجرور . (١٥٠٨)

قال أبو سعيد : وهذا القول أصح وأجود . (١٥٠٩)

(١٥٠٧) أنظر شرح السيرافي ٤٤٦/١ ، والتبصرة للصيمري ٢١٩/١ (رسالة)

(١٥٠٨) هذا مذهب الفراء والجرمي والمازني والزجاج والفارسي وابن خروف والشلوبين ، واستشهدوا بما ورد عن العرب ، وفيه الفصل مثل :

ما أحسن بالرجل أن يصدق ، وما أقبح به أن يكذب .

وقول أوس بن حجر :

أقيم بدار الحزم ما دام حزمها *** وأحر إذا حالت بأن أتحولا

ففصل بإذا الظرفية بين أحرِ ، ومعموله ، وهو أن وصلتها .

وقوله : ما أحسن في الهيجاء لقاها ، وقوله :

وأحبب إلينا أن يكون المقدما .

وانظر الهمع ٩١/٢ ، والتصريح ٩٠/٢ (ط ـ الحلبي)

(١٥٠٩) أنظر شرح السيرافي ٤٤٦/١ ، والتبصرة ٢١٩/١

وأما سيبويه فقد صرح بمنع التقديم أو إزالة شيء عن موضعه فقال " ولا يجوز أن تقدم عبد الله ، وتؤاخر ما ، ولا أن تزيل شيئا عن موضعه "

وأجاب ابن يعيش على قول العرب : ما أحسن بالرجل أن يصدق بقوله " إن هذا وإن كان قد ورد عن العرب ، فقد فارق ما نحن فيه ، وذلك أن التعجب وإن كان واقعا في اللفظ على أن وصلتها ، فيرجع التعجب في المعنى إلى الرجل المجرور ، وذلك أنّ أن وصلتها مصدر والمصادر واقعة من فاعليها والمدح والذم انما يلحقان الفاعلين ، فلما كان يرجع التعجب إلى الرجل لم يقبح الفصل به إذا كان المستحق أن يلي فعل التعجب في الحقيقة " .

والصواب ما ذهب إليه الفراء والجرمي ومن وافقهما لقوة حجتهم ولأن الظرف والجار والمجرور يتوسع فيهما بما لا يتوسع في غيرهما .

أنظر سيبويه ٣٧/١ ، وابن يعيش ١٥٠/٧ .

قـوله : (ويقال : مـا كـــان أحسَنَ زيـدا) .(١٥١٠)

اعلم أن القائلين بامتناع الفصل بالظرف ، وحرف الجر اتفقوا على جواز الفصل بين "ما" وبين "أحسن" بكـــان .

فتقول : ما كان أحسَنَ زيدا ، فيدخل كان ليعلم أن ذلك فيما مضى ، كما تقول : من كان ضرب زيدا ، تريد : من ضرب زيدا ، ولمه من الاعراب وجهان :

أولهما : أن تجعل فى كان ضمير "ما" وهو اسم كان ، وأحسن خبر كان ، والجملة ، أعنى كان وما بعدها خبر "مـــــــا" .(١٥١١)

وثانيهما : أن تكون كان زائدة ، كأنك قلت : ما أحسَنَ زيدا ثم أدخلت كان لتدل على الماضى وفى كان ضمير الكون على ما ذكرناه من معنى كان إذا كانت زائـــــــدة .(١٥١٢)

وتقول : ماأحسن ما كان زيد ، بالرفع ، وما أحسن ما صنع خالد وتكون "ما" الثانية فى محـــل النصب بوقوع الفعل عليها ، وزيد رفع بكان ، وهى فى معنى المصدر ، كأنه قال : ما أحسَنَ كونَ زيدٍ ، وما أحسن صنعَ خالدٍ .(١٥١٣)

ولقائل أن يقول فى عبارة المصنف تساهل من وجهين :ـ

(١٥١٠) فى المفصل ص٢٧٧ (ما أحسن زيدا) بحذف (كان) وهو خطأ .

(١٥١١) هذا رأى السيرافى ، وحكاه الزجاجى .

ورده ابن يعيش بقوله : "وفيه بعد ، لأن فعل التعجب لا يكون إلا أفعَـــلَ منقولا من فَعُلَ ، فجعله على غير هذا البناء عديم النظير " .

أنظر ابن يعيش ٧/ ١٥٠ .

(١٥١٢) وهذا هو الصواب للمحافظة على صيغة التعجب ، وهى وان كانت ملغاة الا أن معناها باق ، وهو الزمان الماضى ، وهذا مذهب المحققين كابن الســـراج ، وأبى على الفارسى ، أنظر ابن يعيش ٧/ ١٥٢ .

(١٥١٣) وانظر المقتضب ٤/ ١٨٥ ، ١٨٦ ، وابن يعيش ٧/ ١٥٠ ، ١٥١ .

الأول : أن الفصل قد يكون بالظروف ، وحرف الجر ، وهو المختلف في جوازه ، وقد يكون بغيرهما ، وهو ممتنع بالإجماع ، (١٥١٤) وليس في عبارته ما يدل بوضعه على محل الاختلاف .

الثاني : أن الفصل بكان جائز بالإجماع ، وكلامه مطلق من غير تفصيل ، والأجود به أن يقول : ولا فصل إلا بكان .

واعلم أنه لا يجوز أن يرد إلى الاستقبال ، فلا يقال : ما يحسن زيدا ، لأن المدح والذم لا يكونان إلا فيما وقع ، ووجد ، ولا يمدح الإنسان ، ولا يذم بما ليس فيه ، ولا يتعجب من النكرة فلو قلت : ما أحسن رجلا لم يجز ، لأن كل أحد يعلم أن الدنيا لا تخلو من رجل حسن . (١٥١٥)

قوله : (وقد حكى : ما أصبح أبردها ، وما أمسى أدفأها) بالهمزة .

اعلم أنهم اتفقوا على جواز الفصل بكان ، واتفقوا أيضا على أنه يمتنع الفصل بغير أصبح وأمسى من أخوات كان بأسرها .

واختلفوا في جواز الفصل / بأصبح وأمسى . (١٥١٦) ٢٩٣ ظ

(١٥١٤) قول الشارح : وهو ممتنع بالإجماع غير دقيق ، فقد جوز الجرمي وهشام الفصل بالحال نحو : ما أحسن مقبلا زيدا ، وجوز الجرمي أيضا الفصل بالمصدر ، نحو : ما أحسن إحسانا زيدا وجوز ابن كيسان الفصل بلولا ، نحو : ما أحسن لولا بخله زيدا ، وجوزوا الفصل بالنداء في الكلام الفصيح ، كقول علي رضي الله عنه لما رأى عمار بن ياسر مقتولا : أعزز على أبا اليقظان أن أراك صريعا مجدلا ، واختاره ابن مالك .
ولو قال الشارح : وهو ممتنع عند الجمهور لكان أفضل .
وانظر الهمع ٢ / ٩١ ، والتصريح ٢ / ٩٠ (ط ـ الحلبي)

(١٥١٥) وإذا خصصت النكرة جاز التعجب منها نحو : ما أحسن رجلا اتقى الله .
ومنع الفراء التعجب مما فيه (أل) العهدية نحو : ما أحسن القاضي اذا كنت تريد قاضيا بينك وبين المخاطب عهد فيه ، وأجازه الجمهور ومنع الأخفش أيا الموصول بالماضي نحو : ما أحسن أيهم ، وأجازه سائر البصريين .
أنظر الهمع ٢ / ٩١ ، والتصريح ٢ / ٨٩ (ط ـ الحلبي)

(١٥١٦) عبارة الشارح هنا غير دقيقة ، فقد ذكر أنهم اتفقوا على جواز الفصل بكان ، واتفقوا أيضا على أنه يمتنع الفصل بغير أصبح وأمسى من أخوات كان ، ثم ذكر بعد ذلك أنهم اختلفوا في الفصل بأصبح وأمسى ، ولم يذكر شيئا عن هذا الاختلاف سوى رأي أبي سعيد الذي أنكر هذا الفصل ، وأنه غير جائز ، وليس من كلام سيبويه .
والصواب : أنهم اتفقوا أيضا على أنه يمتنع الفصل بأصبح وأمسى ولم يشذ عن هذا الإجماع سوى الأخفش ، الذي حكى : ما أصبحَ أبردَها وما أمسَى أدفَأها ، ـ

قال أبو سعيد : وليس قولهم : ما أصبح أبردها ، وما أمسى أدفأها من كلام سيبويه ، وهو غير جائز ، وذلك أن الذين قالوا : ما أصبح أبرد الغداة ، جعلوا أصبح بمنزلة كان ، وأصبح لا تشبه كان في هذا الموضع من وجهين :-

أحدهما : أن أصبح لا تكون زائدة مثل كان .

والوجه الثاني : أنك إذا قلت : كان فقد دللت على الماضي ، ولم توجب له في الحال شيئا ، وإذا قلت : أصبح ، فقد أوجبت دخوله فيه ، وبقاءه عليه ألا ترى أنك تقول : كان زيد غنيا ، ولا توجب له الغنى في حال إخبارك ، وتقول : أصبح زيد غنيا ، فتوجب له الدخول في الغنى والخروج عن الفقر (١٥١٧).

قوله : (والضمير للغداة) .

ولقائل أن يقول : إنه أهمل تفسير الضمير في قوله : ما أمسى أدفأها والضمير فيها يعود إلى المشية .

قال الحضرمي : حكى هذا عن الأخفش ، وهو ثقة فيما نقل (١٥١٨).

و"ها" أبردها ضمير غدوة ، وفي أدفأها ضمير عشية ، ولم يجر لهما ذكر ، والمعنى : ما أبردها ، وما أدفأها .

= وأنث الضمير لأنه أراد الغداة والعشية .

وانظر ابن يعيش ٧/١٥١ ، ١٥٢ .

(١٥١٧) أنظر شرح السيرافي ١/٤٤٩ ، والتبصرة ١/٢٢٠ ، وابن يعيش ٧/١٥١ ، ١٥٢ .

(١٥١٨) وانظر ابن يعيش ٧/١٥١ ، ١٥٢ .

الصف الحادي عشر من أصناف الأفعال : الفعل الثلاثي .

التفسير : اعلم أن الفعل الثلاثي نوعان : مجرد ، ومزيد .

والمجرد ثلاثة أبنية لا غير :–

فَعَلَ نحو : ضَرَبَ ، وفَعِلَ نحو : شَرِبَ ، وفَعُلَ نحو : ظَرُفَ (١٥١٩)

تنفرد كل واحد منها ببحثه (١٥٢٠) .

أولهما : فَعَلَ : بفتح العين ، ومنه متعد ، وغير متعد ، وقد سبق تفسيرهما ، وما فيهما من اللغات ومضارعه يأتي على أحد أوجه ثلاثة (١٥٢١) :

مكسور العين ، ومضمومها ، ومفتوحها ، لكن المصنف لم يعتبر الثالث ، وهو : يَفْعَلُ مفتوح العين ، ولم يعده أصلا كما ستعرفه (١٥٢٢) .

تقول في المتعدي : ضَرَبَهُ يَضْرِبُهُ ، وقَتَلَهُ يَقْتُلُهُ .

وتقول في اللازم : جَلَسَ يَجْلِسُ ، وقَعَدَ يَقْعُدُ .

وثانيهما : فَعِلَ : بكسر العين ، ومنه متعد ، ولازم ، ومضارعه يأتي أتى أيضا على أحد وجهين :– يَفْعَلُ : بفتح العين ، ويَفْعِلُ بكسرها .

تقول في المتعدي : شَرِبَ الماءَ يَشْرَبُهُ ، ووَمِقَهُ يَمِقُهُ .

قال الجوهري : تقول : قد وَمِقَهُ يَمِقُهُ بالكسر فيهما أي أحبه ، فهو وامِقٌ (١٥٢٣) .

وتقول في اللازم : فَرِحَ يَفْرَحُ ، ووَثِقَ يَثِقُ .

قال الجوهري : تقول : وَثِقْتُ بفلان أَثِقُ بالكسر فيهما إذا ائتمنته (١٥٢٤) .

(١٥١٩) وانظر سيبويه " باب بناء الأفعال " ٢ / ٢١٤ ، ٢١٥ ، والمقتضب ٢ / ١١٠ ، وابن يعيش ٧/ ١٥٢

(١٥٢٠) في الأصل (منهما) بضمير المثنى .

(١٥٢١) أنظر المتعدي وغير المتعدي ص ١٦٨ وما بعدها .

(١٥٢٢) أنظر ص ٣٧٥ .

(١٥٢٣) أنظر الصحاح مادة (ومق) ٤/ ١٥٦٨ ، واللسان مادة (ومق) ٦/ ٤٩٢٧ .

(١٥٢٤) في الصحاح مادة (وثق) ٤/ ١٥٦٢ " وَثِقْتُ بفلان أَثِقُ بالكسر فيهما ثِقَةً إذا ائتمنته " .

وانظر اللسان مادة " وثق " ٦/ ٤٧٦٤

وثالثها : فَعُلَ : بضم العين ، ولا يكون متعديا ، ومضارعه يجئ على وجه واحد وهو يَفْعُلُ بضم العين ، نحو : كَرُمَ يَكْرُمُ (١٠٢٥) .

قوله : (وأما فَعَلَ يَفْعَلُ فليس بأصل) .

اعلم أنه لما فرغ من ذكر مضارع كل واحد من الأمثلة الثلاثة أورد على كل واحد منها نقضا (١٠٢٦) ، ثم أجاب عنه .

بيان ذلك : أنه لما ذكر أن مضارع فَعَلَ بفتح العين يأتي على وجهين : بالكسر ، والضم كما ذكره (١٠٢٧) ، وقيل له : فقد جاء بالفتح نحو : مَنَعَ يَمْنَعُ فأجاب بأن الفتح في الماضي والمستقبل ليس بأصل ، ولكونه غير أصل لم يستعمل الا بشرط أن تكون عينه أولامه أحد حروف الحلق ، وهي ستة : الهمزة ، والهاء والحاء ، والعين ، والخاء ، والغين .
نحو : ذَهَبَ يَذْهَبُ ، ومَدَحَ يَمْدَحُ ، وأشباههما (١٠٢٨) .

(١٠٢٥) وأنظر المقتضب ٢ / ١١٠ ، وابن يعيش ٧ / ١٥٢ .

(١٠٢٦) في الأصل (منهما) بضمير المثنى .

(١٠٢٧) أنظر ص ١٠٣

(١٠٢٨) وفي سيبويه ٢ / ٢٥٢ " باب ما يكون يَفْعَلُ من فَعَلَ فيه مفتوحا ، وذلك اذا كانت الهمزة ، أو الهاء أو العين ، أو الحاء ، أو الغين ، أو الخاء ، لاما أو عينا ، وذلك قولك : قرأ يقرأ ، وبَدَأَ يَبْدَأُ ، وخَبَأَ يَخْبَأُ ، وجَبَهَهُ يَجْبَهُهُ ، وقَلَعَ يَقْلَعُ ، ونَفَعَ يَنْفَعُ ، وفَرَغَ يَفْرَغُ ، وسَبَغَ يَسْبَغُ ، وضَبَعَ يَضْبَعُ ، وصَنَعَ يَصْنَعُ ، وذَبَحَ يَذْبَحُ ، ومَنَحَ يَمْنَحُ ، وسَلَخَ يَسْلَخُ ، ونَسَخَ يَنْسَخُ .
هذا ما كانت هذه الحروف فيه لامات ، وأما ما كانت فيه عينات ، فهو كقولك : سَأَلَ يَسْأَلُ ، وثَأَرَ يَثْأَرُ ، وذَأَلَ يَذْأَلُ ، وذَهَبَ يَذْهَبُ ، وقَهَرَ يَقْهَرُ ، ومَهَرَ يَمْهَرُ ، وبَعَثَ يَبْعَثُ ، فَعَلَ يَفْعَلُ ، ونَحَلَ يَنْحَلُ ، ونَحَرَ يَنْحَرُ ، وشَحَجَ يَشْحَجُ ، ومَغَثَ يَمْغَثُ .
وانما فتحوا هذه الحروف لأنها سفلت في الحلق ، فكرهوا أن يتناولوا حركة ما قبلها بحركة ما ارتفع من الحروف ، فجعلوا حركتها من الحرف الذي في حيزها ، وهو الألف ، وانما الحركات من الألف والياء والواو ، وكذلك حركوهن اذ كن عينات " .
وانظر المقتضب ٢ / ١١١ ، وابن يعيش ٧ / ١٥٣ ، ١٥٤ .

قال أبو سعيد : إن هذه الحروف التي من الحلق مستثقلة على اللسان والحركات الثلاث ، الضم ، والكسر ، والفتح ، كل حركة منها مأخوذة من حرف من الحروف ، فالضمة مأخوذة من الواو ، والكسرة من الياء ، والفتحة من الألف ، ومخرج الواو من بين الشفتين ، ومخرج الياء من وسط اللسان ، ومخرج الألف من الحلق .

فإذا كانت حروف الحلق عينات أو لامات ثقل عليهم أن يضموا ، أو يكسروا ، لأنهم إذا ضموا فقد تكلفوا الضمة من بين الشفتين ، لأن منه مخرج الواو ، وإن كسروا ، فقد تكلفوا الكسرة من وسط اللسان ، وإن فتحوا ، فالفتحة من الحلق ، فثقل الضم ، والكسر ، لأن حرف الحلق مستثقل ، والحركة بالضم والكسر متباعدة منه ، فحركوه بحركة من موضعه وهي الفتح ، لأن ذلك أخف عليهم ، وأقل مشقة .(١٥٢٩)

وإنما ذكر المصنف حروف الحلق على هذا الترتيب ، لأنه اعتبر مخرج كل حرف فما كان مخرجه مقدما قدمه في الذكر ، فالهمزة مخرجها أول المخارج ، ثم يليه مخرج الهاء ، وهلم جرا إلى الغين ومخرجها آخر مخارج حروف الحلق .

قوله : (إلا ما شَذَّ نحو : أَبَى يَأْبَى ، ورَكَنَ يَرْكَنُ) .

اعلم أنه لما ذكر أن فَعَلَ يَفْعَلُ بالفتح فيهما لا يكون فيما كانت عينه أولامه أحد حروف الحلق ، قيل له : ينتقض ما ذكرته بهذين المثالين فإن الماضي والمستقبل مفتوح العين مع فقدان ما ذكرتموه من الشرط ، فإن المستقبل من كل واحد من المثالين لم يوجد فيه أحد حروف الحلق ، وهو مفتوح العين .

وأجاب بأن ذلك شاذ ، فلا يقدح ، ويقتصر فيه على المسموع .(١٥٣٠)

(١٥٢٩) انظر شرح السيرافي ٦/ ٢٠٠ (رسالة)

(١٥٣٠) المثال الأول الذي ذكره المصنف وهو : أبى يأبى ، الفاء فيه حرف من حروف الحلق ، وإذا كان حرف الحلق في موضع الفاء لم يفتح له شئ ، وذلك أن الفاء لا تكون إلا ساكنة في (يفعل) ، وإنما تتحرك في المعتل بحركة غيرها نحو : يقول ، ويبيع ، والمثال الثاني : ركن يركن ليس فيه حرف من حروف الحلق وكان محمد بن السرى يذهب في ذلك كله إلى أنها لغات تداخلت وهو فيما آخره ألف أسهل ، لأن الألف تقارب الهمزة ، ولذلك شبه سيبويه أَبَى يَأْبَى بقرأ يقرأ .

وانظر سيبويه ٢/ ٢٥٤ ، والمقتضب ٢/ ١١٢ ، وشرح الشافية ١/ ١١٩ ، وابن يعيش ٧/ ١٥٤ ، وحاشية الصبان ٤/ ٢٤٥ ، ٢٤١ .

قال الميدانى : وأما رَكَنَ يركَنَ كما رواه أبو عمر فانه من اللغة المتداخلة ، يعنون أن رَكِنَ يَرْكَنُ وركَنَ يَرْكِنُ لغتان ، ثم أخذوا الماضى من أحدهما ، والمستقبل من الآخر ، فقالوا : رَكَنَ يَرْكَنُ .(١٥٣١)

قوله : (أما فَعِلَ يَفْعُلُ نحو فَضِلَ يَفْضُلُ ، ومِتَّ تَمُوتُ) .

اعلم أن هذا نقض على ما ذكره فى المثال الثانى .

بيان ذلك : أنه لما ذكر أن مثال فَعِلَ يأتى مضارعه على وجهين لا غير : الفتح والكسر قيل له : ينتقض ما ذكرته بهذين المثالين ، فان الماضى فى كل واحد منهما على فَعِلَ ، ومضارعهما مضموم العين .

فأجاب : بأن ذلك من تداخل اللغات .(١٥٣٢)

قال الجوهرى : تقول : فَضَلَ منه / شئ يَفْضُلُ مثل دَخَلَ يدخُلُ ، وفيه لغة أخرى مثل حَذِرَ يَحْذَرُ حكاها ابن السكيت ، وفيه لغة ثالثة مركبة منهما فَضِلَ يَفْضُلُ بالضم ، وهو شاذ لا نظير له .(١٥٣٣)

٢٩٤ و

(١٥٣١) انظر نزهة الطرف للميدانى ص ٧٩ وما بعدها ، وابن يعيش ٧/١٥٤
وفى اللسان مادة " ركن " ٣/١٧٢١ وكان أبو عمرو أجاز رَكَنَ يَرْكَنُ بفتح الكاف من الماضى والغابر ، وهو خلاف ما عليه الأبنية فى السالم .
وقوله : وهو خلاف ما عليه الأبنية فى السالم أى : لأن باب فَعَلَ يَفْعَلُ بفتح العين فى الماضى المضارع يشترط فيه أن يكون حلقى العين أو اللام
وقال بعضهم : رَكَنَ يَرْكَنُ بفتح الكاف فى الماضى والآتى ، وهو نادر .
وقال الجوهرى : وهو على الجمع بين اللغتين .
(١٥٣٢) قال كُرَاع : رَكِنَ يَرْكُنُ ، وهو نادر ، ونظيره فَضِلَ يَفْضُلُ ، وحَضِرَ يَحْضُرُ ، ونَعِمَ يَنْعُمُ .
أنظر اللسان من مادة " ركن " ٣/١٧٢١ ، وابن يعيش ٧/١٥٤
(١٥٣٣) انظر الصحاح مادة (فضل) ٥/١٧٩١ ، واللسان مادة (فضل) ٣/٣٤٢٩ .

قال سيبويه : هذا عند أصحابنا انما يجيء على لغتين ، وكذلك نعم ينعم ، وحسبت تحسبت ، وكدت تكاد ، هذه عبارة سيبويه .(١٠٣٤)

قوله : (وكذلك فعل يفعل نحو كدت تكاد) .

يريد أنه من تداخل اللغات ، وقد سبق الكلام في معناه .

قوله : (والمزيد فيه خمسة وعشرون بناء تجيء في أثناء التقاسيم بعون الله) (١٠٣٥)

اعلم أنه حصر مزيد الثلاثي في مختصره المسمى المفيد في أربعة وعشرين بناء ، اثنا عشر منها للالحاق ، واثنا عشر لغير الالحاق .

وزاد ها هنا فيها بناء آخر ، وهو تمفعل نحو تمسكن كما سيرد عليك بيانه .

قوله : (والزيادة لا تخلو اما أن تكون من جنس حروف الكلمة أو من غير جنسها كما ذكرنا في أبنية الأسماء) (١٠٣٧)(١٠٣٨)

اعلم أنه يريد بالجنس ما كان مماثلا للحرف الذي قبله نحو : الباء في جلبب ، وضريب ، (١٠٣٩)

(١٠٣٤) أنظر سيبويه ٢ / ٣٦١ ، واللسان مادة (كيد) ٥/ ٣٩٥٢ ، ومادة (كيد) ٥/ ٣٩٦٥ ومادة (فضل) ٥/ ٣٤٢٩ ، وابن يعيش ٧/ ١٥٤ .

(١٠٣٥) في المفصل ص ٢٧٨ (بعون الله تعالى)

(١٠٣٦) كتاب (المفيد من كتب الزمخشري التي لم يعثر عليها بعد ، ولم تشر اليه معظم كتب التراجم .

ولعل هذا الكتاب خصه الزمخشري لعلم الصرف .

(١٠٣٧) في المفصل ص ٢٧٨ ، ابن يعيش ٧/ ١٥٤ (كما ذكر)

(١٠٣٨) قسم الشارح في أبنية الأسماء الزيادة الى قسمين :

أحدهما : تقسيمها باعتبار كونها من جنس الحروف الأصلية ، ولا يكون ذلك الا مكررا ومن غير جنسها .

والآخر : تقسيمها من حيث كون الزيادة للالحاق أو لغيره ، أنظر الورقة (٢٤٦ و) من الكتاب .

(١٠٣٩) كرروا لام الفعل وهو حرف أصلي ليلحق ببناء دحرج ، كما فعلوا ذلك في الاسم من نحو : مهدد ، وقردد ، وذلك قياس مطرد .

فتقول في : ضرب ضريب ، وخرج خرجج اذا أردت الحاقه بدحرج .

أنظر ابن يعيش ٧/ ١٥٤ .

وأما التى من غير جنسها ، فنحو الهمزة فى أَكْرَمَ ، والواو فى حَوْقَلَ (١٠٤٠)

قوله : (وأبنية المزيد فيه على ثلاثة أضرب ، موازن للرباعى على سبيل الالحاق ، وموازن له على غير سبيل الالحاق ، وغير موازن له) .

اعلم أنا قد بينا فيما تقدم معنى الأصلى (١٠٤١) والمزيد (١٠٤٢) (١٠٤٣) .

والضمير فى (فيه) يرجع الى الثلاثى .

قال الصيمرى : معنى الالحاق : أن تدخل الزيادة على بناء من أبنية الأصول اسما كان أو فعلا ، فيوافق لفظه بالزيادة لفظ البناء من أبنية الأصول فى حركاته وسكونه من غير أن تكون الزيادة واوا مضموما ما قبلها ، أو ياء مكسورا ما قبلها ، أو ألفا فى حشو الكلمة حتى لو صرف منه فعل لوافق مصدره مصدر الأصول (١٠٤٤) .

اذا عرفت هذا فنفرد كل ضرب من الأضرب الثلاثة بحدته .

الضرب الأول : فيما ألحق من بنات الثلاثة بالأربعة .

قال أبو سعيد : انه ألحق من ذوات الثلاثة بدحرج ستة أبنية حتى صارت على مثال : دَحْرَجَ بزيادة حروف مختلفة فيها (١٠٤٥)

قال الخازنى : وهذا الالحاق على قسمين :

مطرد ، وغير مطرد .

(١٠٤٠) أى : أن تكون الزيادة من جملة حروف الزيادة التى يجمعها (اليوم تنساه)

من نحو جهور ، وبيطر ابد ، فيهما الواو والياء لتلحقا بدحرج ، وذلك مسموع يوقف عند ما قالوه من غير مجاوزة له الى غيره ، انظر ابن يعيش ٧/١٥٤ .

(١٠٤١) فى الأصل (الأبنية) (١٠٤٢) فى الأصل (الأصل)

(١٠٤٣) الأصلى : ما بقى فى كل تصاريف الكلمة كحروف ضرب .

والمزيد : ما سقط فى بعض تصاريف الكلمة نحو : الهمزة فى أحمر ، والألف فى ضارب

أنظر الورقة (٢٥٥ ظ) من الكتاب .

(١٠٤٤) أنظر التبصرة ٢/٧٥٤ ، وقال ابن جنى " اعلم ان الالحاق انما هو بزيادة فى الكلمة تبلغ بها زنة الملحق به لضرب من التوسع فى اللغة "

أنظر المنصف ١/٣٤

(١٠٤٥) انظر شرح السيرافى ٦/٢٥ (رسالة) .

فالمطرد الذى لا ينكسر ، وهو أن يكون موضع اللام من الثلاثة مكررا للالحاق نحو : مهدد ، وقردد فتقول : فى ضَرَب : ضَرْبَبَ ، وفى عَلِمَ : علمم ، وفى ظَرُفَ : ظَرْفَفَ ، اذا احتجت الى ذلك فى شعر أو سجع .

وغير المطرد : هو الالحاق ، والياء والألف يقدم عليه الا بأن يسمع ، فاذا سمع قيل : ألحق بكذا بالواو والياء ، وليس بمطرد ، وانما هو موقوف على السماع .(١٠٤٦)

وقد جعل المصنف الملحق ثلاثة أقسام :

القسم الأول : ملحق بالرباعى ، وأبنيته ستة ، وقد أوردها المصنف .

أولها : شَمْلَلَ .

الشاهد فيه أن الأصل شَمَلَ ، وألحق بزيادة حرف من جنس لام الفعل نحو : جَلْبَبَ .

قال أبو سعيد : ومعنى : شَمْلَلَ : أخذ من النخل بعد لقاطه ما تبقى من شيء .(١٠٤٧)

وقال ابن جنى فى شرحه : يقال : شَمْلَلْتُ الرجل أيمنته شَمْلَلَة .(١٠٤٨)

وهذا الالحاق من موضع اللام قياسى لا يتوقف على السماع .

وثانيها : حَوْقَلَ .

الشاهد فيه : أن الواو زائدة ، ووزنه فوعل .(١٠٤٩)

مثال : دَحْرَجَ ، تقول : حوقل الشيخ حَوْقَلَةً ، وحيقالا ، اذا كبر ، وفتر عن الجماع .(١٠٥٠)

قال ابن جنى : هو الشيخ الضعيف اذا أدبر عن النساء ، وقد يستعمل فى كل مدبر .

قال : حدثنى محمد بن يزيد ، قال أنشدنى مسعود بن بشر المازنى ،(١٠٥١) وقد أتيتـــــــه أعوده فى مرضه الذى مرضه بفارس ، فقال : أنشدنى الأصمعى فى مرضه الذى قد مات فيه :

(١٠٤٦) أنظر تفصيل ذلك فى المصنف شرح كتاب التعريف ١/ ٤٣ ، ٤٤ .
وقال ١/ ٤٥ " قال أبو عثمان : فهذا الذى ذكرت لك أنه مطرد فى الالحاق ، والذى تقدم قبله من الملحق بالواو والياء ليس بمطرد الا أن يسمع ، ولكنك ان سئلت عن مثاله جعلت فى جوابك زائدا بازاء الزائد ، وجعلت البناء كالبنــــاء الذى سئلت عنه "

(١٠٤٧) أنظر شرح السيرافى ٦/ ٢٥ (رسالة) ، واللسان مادة "شمل" ٤/ ٢٩ ٢٣ ومابعدها

(١٠٤٨) أنظر المنصف شرح تصريف المازنى ٣/ ١٣

(١٠٤٩) وفى المقتضب ٢/ ١٠٧ "وتلحق به الثلاثة بالواو ثانية ، فيكون على فوعل ، وذلك نحو : حوقل ، كما تلحق اسما نحو : كوثر وجورب ، والمصدر كالمصدر " ، وانظر ١/ ٢٤٤ ، وابن يعيش ٧/ ١٥٥

(١٠٥٠) وانظر اللسان مادة (حقل) ٢/ ٩٤٦ : ٩٤٧ ، (١٠٥١) لم أعثر له على ترجمة .

[٥٩] يا قومِ قدْ حَوقلتُ أوْ دنوتُ ** وبعضُ حيقالِ الرجالِ الموتُ (١٥٥٢)

وثالثها : بَيْطَرَ

الشاهد أن الياء فيه مزيدة للالحاق ، ووزنه فَيْعَل مثل دَحْرَجَ

تقول : بَيْطَرَ البيطارُ الفرسَ إذا شَقَّ جلدَهُ ليداويه .

ويقال أيضا : بَطَرَ الجرح يبطُرُه ، ويبطِرُه بَطْراً ، ورجل بَيْطَر ، وبيطار ، مُبَيْطِـــــر . (١٥٥٣)

والزيادة في هذا المثال ، وما قبله متوسطة بين فاء الفعل وعينه كما تراه . (١٥٥٤)

ورابعها : جَهْوَرَ .

الشاهد فيه : أن الواو فيه مزيدة واقعة بعد عين الفعل ، وقبل لامه ووزنه : فَعْوَل . (١٥٥٥)

تقول : جَهْوَرَ بالقول أي رفع صوته ، وجهور مثله ، تقول : هو رجل جَهْوَرِيّ الصوت . (١٥٥٦)

قال ابن جني : الواو والياء في هذه الأفعال لا يكونان الا زوائد لانهما لا يكونان أصولا في ذوات الأربعة الا في التضعيف . (١٥٥٧)

(١٥٥٢) البيت من بحر الرجز ، وقائله رؤبة . أنظر ديوانه ١٧٠ ، ١٧١ في الزيادات والبيت مفرد هناك ، واستشهد به على استعمال (حيقال) على وزن فيعال مصدر فعول . والقياس في مصدره فوعلة كدحرج دحرجة ، ولكنه جاء فيعال كحيقال . ويروى : وبعض حوقال بفتح الحاء ، وأراد المصدر ، فلما استوحش من أن تصير الواو ياء فتحه .

ويروى : وشر حيقال ، وبعد حيقال ، وبعد حوقال .

أنظر المنصف ١/ ٣٨ ، ٣٩ ، ٣/ ٧ ، والمقتضب ٢/ ٩٦ ، وابن يعيش ٧/ ١٥٥ ، واللسان مادة (حقل) ٢/ ٩٤٧ .

(١٥٥٣) وفي اللسان ، وبَطَرَ الشيء يَبْطُرُهُ ويَبْطِرُهُ بَطْراً ، فهو مَبْطُور وبَطير : شقَّه . والبَطْرُ : الشقّ ، وبه سمي البَيْطَار بَيْطَارا والبَطير ، والبَيْطَر ، والبيطار والبيطر مثل هزبر والمبيطر معالج الدواب " . أنظر اللسان مادة (بطر) ١/ ٢٠١ ، والمنصف ٣/ ٨

(١٥٥٤) وانظر المقتضب ٢/ ١٠٧ ، وابن يعيش ٧/ ١٥٥ .

(١٥٥٥) وفي المقتضب ٢/ ١٠٧ "وتلحق الواو ثالثة فيكون على فعول نحو جهور كلامه جهورة ، كما يلحقه اسما ، وذلك قولك جدول ، والمصدر كالمصدر " .

(١٥٥٦) انظر اللسان مادة (جهر) ١/ ٧١٠ ، والمنصف ٣/ ٨ .

(١٥٥٧) انظر المنصف ١/ ٨٤ ، ٨٥ .

وخامسها : قَلْنَسَ .

الشاهد فيه : أن النون زائدة متوسطة بين عين الفعل ولامه ، ووزنه فَعْنَلَ .

تقول : قَلْسَيْتُهُ بالياء إذا أَلْبَسْتَهُ القَلَنْسُوَة .(1558)

قال ابن جني : يقال : قَلْسَيْتُهُ بالقَلَنْسُوَةِ أُقَلْسِيهِ قَلْسَاةً .

وقال بعضهم : قَلْنَسْتُهُ بالنون أُقَلْنِسُهُ قَلْنَسَةً ، وقالوا : قَلْسَيْتُهُ فتقلسى يتقلسى تقلسيا .(1559)

وسادسها : قَلْسَى .

الشاهد فيه : أن الياء زائدة ، ووزنه فَعْلَى ، وقَلَسَ قذف بِقَلْسٍ ، فهو قالِسٌ .(1560)

فهذه الأبنية الستة ملحقة بدحرج ، ودخلت عليها هذه الزيادات للإلحاق ، ومصدرها كمصدر دحرج ، تقول : شَمْلَلَةً ، وحَوْقَلَةً ، وبَيْطَرَةً ، وقَلْنَسَةً ، وقَلْسَاةً .

وأصل قَلْسَاة : قَلْسَيَة ، ولكنك قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، كما تقول : دَحْرَجْتُهُ دَحْرَجَةً ، وكذلك في المضارع تقول : شَمْلَلَ يُشَمْلِلُ ، وحَوْقَلَ يُحَوْقِلُ ، كما تقول : دَحْرَجَ يُدَحْرِجُ وتقول : شَمْلَلْتُهُ / فَتَشَمْلَلَ ، كما تقول : دَحْرَجْتُهُ فتدحرج .

٢٦٤
ب

فهذه الأمثلة الستة على وزن بنات الأربعة ، وملحقة بها ، كما كانت مصادرها كمصادر بنات الأربعة كما بيناه لك .

(1558) أنظر اللسان مادة (قلس) ٥/ ٣٧٢٠ .

(1559) أنظر المنصف ٣/ ١٣ ، واللسان مادة (قلس) ٥/ ٣٧٢٠ .

(1560) وفي اللسان " (القَلْسُ) : أن يبلغ الطعام إلى الحلق ملء الحلق أو دونه ، ثم يرجع إلى الجوف ، وقيل هو القيء ، وقيل : هو القذف بالطعام وغيره ، وقيل : هو ما يخرج إلى الفم من الطعام والشراب ، والجمع أقلاس " .

أنظر مادة " قلس " ٥/ ٣٧١٩ ، والمقتضب ٢/ ١٠٧

القسم الثاني : فيما كان من الثلاثي ملحقاً بمزيد الرباعي الذي هو على زنة تفعلل . (١٥٦١)

قوله : (وتفعلل يجيء مطاوع فعلل .)

اعلم أنا سنذكر معنى المطاوعة في مباحث انفعل (١٥٦٢)، وأخذ ور من صوره ست :—

الأولى : تجلبب .

قال أبو سعيد : وقد تلحق التاء هذه الأفعال الملحقة فتصيرها بمنزلة [تدحرج] (١٥٦٣) (١) ( )

قال أبو عثمان : تقول جلببه يجلببه جلببة إذا ألبسه الجلباب وهو الملحفة . (١٥٦٤)

قال في شامل اللغة : الجلباب ثوب واسع دون الرداء ، وقيل : الرداء

وقد تجلببت بالجلباب لبسته ، وجلببني غيري . (١٥٦٥)

(١٥٦١) وفي المقتضب ١٠٨/٢ " فأما الأفعال فتلحقها الزيادة ، فيكون الفعل على (تفعلل) ، وهو الفعل الذي يقع لـ (فعلل) وذلك نحو : تدحرج ، وتسرهف ، لأن التقدير : دحرجته فتدحرج . والمصدر (التفعلل) .

(١٥٦٢) أنظر ص ٤٢٥ وما بعدها .

(١٥٦٣) نقص في الأصل . أنظر شرح السيرافي ٢٦/٦

وقال ابن يعيش " فأما قوله في تجلبب وتجورب وتشيطن وترهوك إنها ملحقات بتدحرج فكلام فيه تسامح ، لأنه يوهم أن التاء مزيدة فيها للالحاق ، وليس الأمر كذلك ، لأن حقيقة الالحاق في تجلبب إنما هي بتكرير الباء ألحقت جلبب بدحرج ، والتاء دخلت لمعنى المطاوعة كما كانت كذلك في تدحرج ، لأن الالحاق لا يكون من أول الكلمة ، وإنما يكون حشوا أو آخرا ، وكذلك تجورب ، وتشيطن وترهوك الإلحاق بالواو والياء لا بالتاء على ما ذكرنا " . أنظر ابن يعيش ١٥٤/٧

(١٥٦٤) أنظر المنصف ٩/٢ .

(١٥٦٥) وفي اللسان " والجلباب : القميص ، والجلباب : ثوب أوسع من الخمار دون الرداء تغطي به المرأة رأسها وصدرها ، وقيل : هو ثوب واسع دون الملحفة تلبسه المرأة ، وقيل : الملحفة "

أنظر مادة (جلب) ٢٤٩/١ ، ٢٥٠ .

الثانية : تَجَوْرَبَ .

الشاهد فيه : أنه قبل دخول التاء على زنة فَوْعَلَ ، فلما ألحقته التاء صيرته بمنزلة تدحرج .

قال أبو محمد : التاء والواو كلاهما زائدتان ، وهو معرب .

الثالثة : تَشَيْطَنَ .

الشاهد فيه : أن الأصل شَيْطَنَ على زنة فَيْعَلَ من شَطَنَ يَشْطُنُ إذا بَعُدَ ، فلما ألحقته التاء صار على زنة تدحرج (١٥٦٦).

قال أبو سعيد : وليست بمنزلة تَمَالَجَ ، وتَكَسَّرَ غير ملحقين ، لأن التاء منهما لحقت عالج وكسر ، وليسا ملحقتين بدحرج ، ولحقت الياء شَيْطَنَ وهو ملحق (١٥٦٧).

الرابعة : تَرَهْوَكَ ، بالكاف .

قال في الشامل : الرَّهْكَانُ : مَشْيٌ مع تقديم الصدر وتأخير الظهر وقد رَهَكَ رَهْكًا ورَهَكَانًا ، وهو الذهاب والمجئ ، والتَّرَهْوُكُ التحرك من رخاوة (١٥٦٨).

قال أبو محمد : مَرَّ الرجل يَتَرَهْوَكُ وكأنه معرب ، والواو فيه مزيدة لأنها وقعت موقع الواو في تَسَهْوَكَ .

تقول : سهوكه فتسهوك .

قال الجوهري : معناه : اذا أدبر وهلك ، والواو فيه مزيدة كقولهم سهكت الريح الأرض إذا أطارت ترابها (١٥٦٩)

(١٥٦٦) وانظر مادة (شطن) في اللسان ٤/٢٢٦٤ وما بعدها

(١٥٦٧) قال السيرافي " وقد تلحق التاء هذه الأفعال الملحقة فتصير بمنزلة تدحرج تقول : تَشَيْطَنَ وتَجَعْبَى كما تقول : تَدَحْرَجَ ، وليست بمنزلة تَعَالَجَ وتَكَسَّرَ ، لأن تعالج وتكسر غير ملحقين بدحرج ، ولحقت التاء تَشَيْطَنَ وتَجَعْبَى ، وهما ملحقتان " . شرح السيرافي ٦/٢٦

(١٥٦٨) وانظر اللسان مادة (رهك) ٣/١٧٦٦

(١٥٦٩) في الصحاح مادة (سهك) ٤/١٥٩٢ " سَهْوَكَه فتَسَهْوَكَ أي أدبر وهلك ، وسَهَكَ يَسْهَكُ سَهْكًا لغة في سَحَقَ " .

وانظر اللسان مادة (سهك) ٣/٢١٣٤ .

الخامسة : تَمَسْكَنَ .

قال أبو سعيد : وقد ألحق بتدحرج "تَمَفْعَلَ" بزيادة الميم ، فقالوا : تَمَسْكَنَ ، وتَمَدْرَعَ ، ولم توجد هذه الميم للإلحاق إلا مع التاء ، لأنه لم يسمع مَسْكَنَ ، ولا مَدْرَعَ .(١٥٧٠)

السادسة : تَغَافَلَ .

قال أبو محمد : الرواية عن المصنف بالغين المعجمة ، تقول : تَغَافَلَ يَتَغَافَلُ تَغَافُلاً ، كما تقول : تَدَحْرَجَ يَتَدَحْرَجُ تَدَحْرُجاً .

الشاهد فيه : أنه على وزن بنات الأربعة ، ومصدره كمصدر تدحرج(١٥٧١)

السابعة : تَكَلَّمَ .

وسياق الكلام فيه على نحو ما قبله ، ولقائل أن يقول : إنَّ التاء إنما تزاد هاهنا في أول الأصول التي هي ملحقة بالرباعي ، فيصير بالتاء على مثال تَدَحْرَجَ نحو : تَجَلْبَبَ ، وتَشَيْطَنَ ، وهذا المعنى مفقود في تَغَافَلَ وتَكَلَّمَ ، فإن التاء فيهما زيدت على غَافَلَ وكَلَّمَ ، وهما غير ملحقين بتدحرج .

وقد نص المصنف في كتابه المسمى بالمفيد : أنّ قولك : تَغَافَلَ من مزيد الثلاثي لغير الإلحاق ، وهو مناقض لما ذكره هاهنا .

ويؤيد ما ذكرناه ما قاله الصيمري في أصوله(١٥٧٢) حيث قال : كذلك فَعَّلَ وفَاعَلَ لا يكونان ملحقتين لأن مصدر فاعل مُفَاعَلَة ، ومصدر تَفَعَّلَ تَفَعُّلٌ ، وقد يزاد في أول الأفعال الملحقة ، فيصير على مثال تدحرج نحو تَحَوْقَلَ ، وتَبَيْطَرَ ، ولا يجري في هذا المجرى نحو : تَكَلَّمَ ولا تَفَاعَلَ نحو : تقاتل ،

(١٥٧٠) انظر شرح السيرافي ٦/ ٢٦ .

(١٥٧١) وفي المقتضب : " ومصدر (تَفَاعَلَ) إنما هو (التَّفَاعُل) نحو : تَغَافَلَ تَغَافُلاً ، فاستوت مصادر هذه في السكون والحركة كما استوت أفعالها " .
انظر المقتضب ٢/ ١٠٨ . وابن يعيش ٧/ ١٥٦ .

(١٥٧٢) لم تشر كتب التراجم إلى هذا الكتاب ، ولم تذكر للصيمري سوى كتاب التبصرة ، ولعله من الكتب التي لم يعثر عليها أحد ممن ترجم له .
انظر هدية العارفين ٢/ ١٨ ، ١٩ ، والمخمسة ٢/ ٤٦ ، ومقدمة التبصرة ص ١٤ .

لأن التاء فى تَفَعَّلَ وتَفَاعَلَ زيدت على فَعَّلَ وفَاعَلَ ، وهما غير ملحقين ، فجريا مجراهما قبل زيادة التاء .(١٥٧٣)

القسم الثالث : ما كان من الفعل الثلاثى ملحقا بمزيد الرباعى الذى هو على زنة : افْعَنْلَلَ نحو : أحرنجم ، والمذكور منه اثنان :(١٥٧٤)

أولهما : اقْعَنْسَسَ .

قال ابن جنى : أنهم أرادوا أن يلحقوا بنات الثلاثة ببنات الأربعة بزيادة هذه النون فى هذا الموضع ، فلما كانت النون فى احرنجم ثالثة ساكنة كانت فى اقعنسس كذلك ، ولما كان بعدها فى احرنجم حرفان جعلوا بعدها فى اقعنسس سينين :

احداهما : أصلية ، والأخرى : زائدة ، ليلحقوا البناء بالبناء ، واقعنسس معناه : اجتمع .

قال أبو عمرو : وسألت الأصمعى : ما الأقعس فقال : هكذا تقدم بطنه وأخر صدره .(١٥٧٥)

وثانيهما : افْعَنْلَى .

نحو قولك : اسلنقى ، قال الجوهرى تقول : اسلنقى الرجل اذا نام على ظهره ، وهو افعنلى .(١٥٧٦)

قال أبو سعيد : وقد ألحق أيضا من بنات الثلاثة ببنات الأربعة بناءان آخران ، وهما افعنلل بزيادة حرف من موضع لام الفعل ، وافعنلى بزيادة ياء بعد اللام وذلك نحو : اقعنسس واسلنقى .

(١٥٧٣) يقول الصيمرى فى التبصرة فى هذا الموضع " فمن ذلك ما ألحق من أبنية الأفعال الثلاثة ببناء الرباعية ، وهى ستة :
فَوْعَلَ : نحو حَوْقَلَ ، وفَيْعَلَ نحو بَيْطَرَ ، وفَعْوَلَ نحو جَهْوَرَ ، وفَعْلَى نحو جَعْبَى ، وفَعْنَلَ نحو قَلْنَسَ ، وفَعْلَلَ بزيادة حرف من جنس لام الفعل نحو شَمْلَلَ .
فهذه الأبنية ملحقة بدحرج ومصادرها كمصدره ، أنظر التبصرة ٢ / ٧٥٤ (رسالة) .

(١٥٧٤) وفى المقتضب " والملحق به من بنات الثلاثة يكون على ضربين :
أحدهما : أن تضاعف اللام ، فيكون الوزن (افعنلل) واحدى اللامين زائدة ، وذلك نحو : اقعنسس .
والوجه الآخر : أن تزاد ياء بعد اللام فيكون (افعنلى) وذلك نحو : استلقى ،
ولا يكون الالحاق به من بنات الثلاثة غير احرنجم لأن النون انما تقع بين حرفين من الأصل فلا يكون فيما ألحق به الا كذلك " . أنظر المقتضب ٢ / ١٠٨ ، وانظر سيبويه ٢ / ٣٣٤ ، والمنصف ١ / ٨٩ ، واللسان مادة (جلب) ١ / ٦٤٩ .

(١٥٧٥) أنظر المنصف لابن جنى ١ / ٨٧ ، ٣ / ١٣ ، واللسان مادة (قعس) ٥ / ٣٦٩١ : ٣٦٩٣ .

(١٥٧٦) انظر الصحاح مادة (سلق) ٤ / ١٤٩٧ ، واللسان مادة (سلق) ٣ / ٢٠٧٢ ، والمنصف ٣ / ١٤ .

قال : ومعنى : اقْعَنْسَسَ: ثبت وتمكّن ، واسْلَنْقَى : نام على ظهره ، فألحق هذان باحرنجم وفي احرنجم زيادتان ، الألف والنون والباقي منها ، وهو أربعة أحرف : الحاء ، والراء ، والجيم ، والميم أصــول .(١٥٧٧)

والذى في اقْعَنْسَسَ واسْلَنْقَى من الحروف الأصلية ثلاثة أحرف ، فإن الأصل : قَعَسَ ، وسَلَقَ ، ثم زيد في قعس سين أخرى وعلى سلق ياء ، فصار بمنزلة حرجم ، ثم زيد عليهما ما زيد على حرجم من ألف الوصل والنون ، وليسا للالحاق ، لأنهما زائدتان في ذوات الأربعــة .(١٥٧٨)

قــوله : (وعمدة الإلحــاق اتحادُ المصــدرين) .

اعلم أن كل زيادة كانت على وزن بنات الأربعة ، وكان مصدرها مثل مصدر بنات الأربعة ، فتلك الزيادة تكون للإلحاق على ما ذكرناه من التفسير ، وإن تساويا في الوزن دون المصدر لم تكن الزيادة للالحاق ، وعلى هذا / ما زاد على بنات الأربعــة .(١٥٧٩)

٣٩٥

و

هذا تمام الكلام في الموازن للرباعي على سبيل الإلحاق .

الضرب الثاني : في الموازن للرباعي على سبيل الإلحاق .

والمذكور من أبنية ثلاثة :ـ

أَفْعَلَ : نحو أَخْرَجَ ، وفَعَّلَ : مضاعف العين نحو : جَوَّبَ ، وفَاعَلَ : نحو : قَاتَــلَ .

فهذه توازن : دَحْرَجَ ، بمعنى أن المتحرك في كل واحد منها بإزاء المتحرك ، والساكن بإزاء الساكن ، إلا أن مصادرها تخالف مصدر الرباعي ، ألا ترى أن مصدر أَفْعَلَ إفْعَالاً ، ومصدر فَعَّلَ تَفْعِيــلاً .(١٥٨٠)

(١٥٧٧) انظر شرح السيرافي ٦/٢٦ ، ٢٧ .

(١٥٧٨) وقال ابن جني " انما سوى بين اقْعَنْسَس ، واسْلَنْقَيْتُ لأجل النون الثالثة فيهما ساكنة ولأن في آخر كل واحد منهما زيادة ، وان كانت في اقعنسس لاما مكررة ، وفي اسلنقيت ياء مزيدة ، وأنهما قد اشتركا في زيادتهما وأنهما ملحقان " انظر المنصف شرح تصريف المازني ١/٨٦ .

(١٥٧٩) وانظر ابن يعيش ٧/١٥٦

(١٥٨٠) وانظر سيبويه ٢/٢٤٣ ، والمقتضب ١/٧٤ ، ٢/١٠٠ ، ١٠١ .

ومصدر فَاعَلَ مُفَاعَلَة ، وهذه المصادر تخالف مصدر الرباعي ، فقد فات شرط الإلحاق (١٥٨١)

الضرب الثالث : في الزيادة التي لا توازن الرباعي .

والمذكور من أمثلته سبعة ، وهي :ـ

إِنْطَلَقَ ، واقْتَدَرَ ، واسْتَخْرَجَ ، واشْهَابَّ ، واشْهَبَّ ، واغْدَوْدَنَ ، واعْلَوَّطَ .

فكل واحد منها لا يوازن الفعل الرباعي ، ولا مزيده كما تراه . (١٥٨٢)

وتقول : اغْدَوْدَنَ النبتُ إذا طَالَ واسْتَرْخَى (١٥٨٣) واعلَوَّطَ المهرَ إذا رَكِبَهُ عُرْياً ، هذا قول أبي عبيدة . (١٥٨٤)

وقال الأصمعي : المعنى اعتنقه (١٥٨٥) .

قوله : (فما كان على فَعَلَ فهو على معان لا تنضبط سعة وكثرة) (١٥٨٦)

اعلم أن مضمون هذا الفصل ثلاثة أشياء ، وهي بيان معنى فَعَلَ بالفتح ، وفَعِلَ بالكسر ، وفَعُلَ بالضم .

فنفرد لكل واحد منها ضربا يختص به .

(١٥٨١) وفي سيبويه ٢ / ٢٤٣ " وأما فَاعَلْتُ فإن المصدر منه الذي لا ينكسر أبدا مُفَاعَلَة ، جعلوا الميم عوضا من الألف التي بعد أول حرف منه ، والهاء عوض من الألف التي قبل آخر حرف ، وذلك قولك : جَالَسْتُهُ مجالَسَةً ، وقَاعَدْتُهُ مُقَاعَدَةً ، وشَارَبْتُهُ مُشَارَبَةً ، وقال في ٢ / ٢٤٤ " وقد قالوا : مَارَيْتُهُ مِراءً ، وقَاتَلْتُهُ قِتالا ، وجاء فِعَال على فاعلت كثيرا كأنهم حذفوا الياء التي جاء بها أولئك في قيتال ، ونحوها ، وأما المفاعلة فهي التي تلزم ، ولا تنكسر كلزوم الاستفعال استفعلت " .
وانظر المقتضب ١ / ٧٣ ، ٢ / ٩٦ ، ١٠٠ ، والخصائص ٢ / ٣٠٤ ، وابن يعيش ٧ / ١٥٦ .

(١٥٨٢) وانظر المقتضب ١ / ١٠١ ، ٢ / ١٠٩ ، وابن يعيش ٧ / ١٥٦

(١٥٨٣) وفي اللسان " واغْدَوْدَنَ النبتُ إذا اخضر حتى يضرب إلى السواد من شدة رِيِّه " بأنظر اللسان مادة (غدق) ٥ / ٣٢١٩ وما بعدها .

(١٥٨٤) هو معمر بن المثنى ، توفي سنة ٢٠٧ على الراجح ، أنظر ترجمته في نزهة الألبا ٨٤ :

(١٥٨٥) أي تعلق بعنقه وعلاه .
انظر اللسان مادة (علط) ٤ / ٣٠٧٠ ، والمنصف ٣ / ١٣

(١٥٨٦) نص المفصل ص ٢٧٨ (كثرة وسعة)

الضرب الأول : في فَعَلَ .

نحو ضَرَبَ ، ونصر ، ومَنَعَ ، وهو أخف الأبنية لفتح عينه ، ولذلك كثر دورانه على ألسنتهم ، واستعمالهم إياه لمعان مختلفة غير محصورة بخلاف فَعِلَ بالكسر ، فإنهم تعرضوا لما يقارب حصر معانيه ، وقالوا : يكثر فيه الأعراض ، ونحوها مع أضدادها ، وخصوا فَعُلَ بالضم بالغرائز التي تكون في الأشياء كما ستعرفه .(١٥٨٧)

ولكثرة معاني فَعَلَ المفتوح العين لم يحرص المصنف على ذكر تلك المعاني ولم يتعرض لحصرها وتحديدها ، وانما اقتصر على ذكر باب المغالبة لأنه محصور في باب فَعَلَ يَفْعُلُ على فَعَلَ يَنْصُرُ .

قال سيبويه : إذا قلت : فاعلته فقد كان من غيرك إليك مثل ما كان منك إليه حين قلت : فاعلته ، وذلك مثل : ضاربته ، وفارقته ، ونحوهما مما يكون الفعل فيه بين اثنين .(١٥٨٨)

فإن غلب أحدهما كان على فَعَلَ يَفْعُلُ بضم المضارع ، وإن كان المستعمل في الأصل على يَفْعِلُ بالكسر .

قال سيبويه : اعلم أن يَفْعِلُ من هذا على مثال يَخْرُجُ .(١٥٨٩)

يريد أن مكسور العين ينقل إلى مضمومها كما سنبينه .

والمذكور من صور المغالبة ست .

الأولى : قوله (كارَمَني فكَرَمْتُه أكْرُمُه) .

الشاهد فيه : أن عين الفعل هو الراء ، فلما أردت المغالبة نقلته إلى فَعَلَ يَفْعُلُ ، فكذلك الراء مفتوحة في كَرَمْتُه ، ومضمومة في أكْرُمُه .

قال عبد القاهر : إذا قلت : كارمني اقتضى ذلك أن يكون من غيرك إليك كرم مثل ما كان منك إليه ، وذلك لا يكون إلا من اثنين نحو : ضاربته ، وشاتمته ، فإن غلب أحدهما صاحبه في الكلام كان على فَعَلَ يَفْعُلُ كما ذكرناه في هذا المثال .

(١٥٨٧) أنظر ص ٤٠١

(١٥٨٨) أنظر سيبويه ٢ / ٢٣٩

(١٥٨٩) أنظر سيبويه ٢ / ٢٣٩

ولقائل : أن يقول : إن المصنف لم ينص على هذا القيد الزائد ، وهو غلبة أحدهما صاحبه ، ولابد منه ، وقد أورده سيبويه في كتابه ونص عليه (١٥٩٠) والهمزة في أكرمه أحد حروف المضارعة لا تكون إلا مفتوحة كقولك : أضربه ، وأشتمه ، وأقتله .

الثانية : قوله : (كاثرني فكثرته أكثره) .

الشاهد فيه : أن الثاء عين الكلمة ، وهي مفتوحة في الماضي ، وهو كثرته ، ومضمومة في المستقبل ، وهو أكثُره (١٥٩١) .

قال الجوهري : يقال : كاثرناهم فكثرناهم أي غلبناهم بالكثرة (١٥٩٢) .

الثالثة : قوله :(عازني فعززته أعزه) .

الشاهد فيه : أن الزاي الأولى هي عين الفعل ، وهي مفتوحة في قولك : فعززته لكونه ماضيا ، ومضمومة في قولك : أعززه ، لأنه مضارع ، إلا أنهم نقلوا ضمة عين الفعل إلى فائه ، ثم أدغموا عين الفعل في لامه ، فقالوا : أعُزُّه .

قال الجوهري : تقول : عازه أي غالبه (١٥٩٣) .

الرابعة : قوله :(خاصمني (١٥٩٤) فخصمته أخصمه)

الشاهد فيه : أن الصاد عين الكلمة ، وهي مفتوحة في قولك : فخصمته لأنه ماض ، ومضمومة في قولك : أخصُمه لأنه مضارع .

(١٥٩٠) أنظر سيبويه ٢ / ٢٣٩ (١٥٩١) في الأصل (أكثر)

(١٥٩٢) وتقول : كاثروهم فكثروهم يكثرونهم : كانوا أكثر منهم .
أنظر الصحاح مادة (كثر) ٢ / ٨٠٣ ، واللسان مادة (كثر) ٥ / ٣٨٢٨

(١٥٩٣) في الصحاح مادة (عزز) ٣ / ٨٨٦ " وعزه أيضا يعزه عزا غلبه "
وفي اللسان " وعزه يعزه عزا : قهره وغلبه ، وفي التنزيل العزيز " وعزني في الخطاب " أي غلبني في الاحتجاج ، وقرأ بعضهم : وعازني في الخطاب " أي غالبني "
أنظر اللسان مادة (عزز) ٤ / ٢٩٢٧ .

(١٥٩٤) في الأصل (خاصمه) وفي المفصل وابن يعيش (خاصمني)
أنظر المفصل ص ٢٧٨ ، وابن يعيش ٧ / ١٥٦

ولقائل أن يقول : ان الجوهرى نقل خلاف هذا ، وقال : تقول : خَاصَمْتُ فُلَانًا فَخَصَمْتُهُ أَخْصِمُهُ بالكسر ، ولا يقال بالضم ، وهو شاذ .(١٥٩٥)

الخامسة : قوله : (هَاجَانِى فَهَجَوْتُهُ) .

الشاهد فيه : أن عين الفعل هو الجيم ، فلذلك كانت الجيم مفتوحة فى الماضى ، ومضمومة فى المضارع .

والهجو نقيض المدح(١٥٩٦) ، فقد اشتركت هذه الخمس(١٥٩٧) فى أن المفاعلة فيها من الجانبين ، وأن المتكلم زاد على صاحبه فى ذلك الوصف الذى وقعت فيه المفاعلة .

السادسة : قوله : (إلا ما كان معتل الفاء كَوَعَدْتُ ، أو معتل العين ، أو اللام من بنات الياء كَبِعْتُ ، ورَمَيْتُ) .

لقائل أن يقول : الأجمل بالمصنف أن يقول : كوعدت من بنات الواو لأن ما كان من بنات الياء حكمه حكم الصحيح(١٥٩٨) .

واعلم أن هذا الاستثناء متصل .

(١٥٩٥) أنظر الصحاح مادة (خصم) ١٩١٢/٥ ، ١٩١٣ ، وفى اللسان " وحكى ثعلب : خَاصِم المرء فى تراث أبيه أن تعلق بشىء ، فإن أصبته وإلا لم ينصرك الكلام .
وخَاصَمْتُ فلانًا فَخَصَمْتُهُ أَخْصِمُهُ بالكسر ، ولا يقال بالضم ، وهو شاذ ومنه قرأ حمزة " وهم يَخْصِمُون " لأن ما كان من قولك : فَاعَلْتُهُ فَفَعَلْتُهُ ، فإن يفعل منه يرد الى الضم اذا لم يكن حرف من حروف الحلق من أى باب كان ، من الصحيح : عَالَمْتُهُ فَعَلَمْتُهُ أَعْلُمُهُ بالضم ، وفَاخَرْتُهُ فَفَخَرْتُهُ أَفْخَرُهُ بالفتح ، لأجل حرف الحلق "
أنظر اللسان مادة (خصم) ١١٧٧/٢ .

(١٥٩٦) فى الأصل (نقيض الذم) ، وانظر اللسان مادة (هجا) ٤٦٢٧/٦ .

(١٥٩٧) فى الأصل (الست) .

(١٥٩٨) وفى اللسان " وأما ما كان من المعتل مثل : وَجَدْتُ ، وبِعْتُ ، ورَمَيْتُ ، وخَشِيتُ ، فإن جميع ذلك يرد إلى الكسر ، إلا ذوات الواو فإنها ترد إلى الضم ، تقول : رَاضَيْتُهُ فَرَضَوْتُهُ أَرْضُوهُ ، وخَاوَفَنِى فَخُفْتُهُ أَخُوفُهُ ، وليس فى كل شئ يكون ذلك ، لا يقال نَازَعْتُهُ فَنَزَعْتُهُ لأنهم يستغنون عنه بغلبته " . أنظر اللسان مادة (خصم) ١١٧٧/٢

بيان ذلك : أن قوله أول الفصل : (وباب المغالبة مختص بفَعَل يفعُلُ)
معناه : أنه لا تكون المغالبة إلا في هذا الباب ، ولا تكون في باب آخر ، ثم قال : وقد جاءت
في باب آخر ، وهو فَعَلَ يَفْعِلُ بكسر العين في المضارع فيما ذكره من الصور ، فلذلك كان
الاستثناء متصلا .

والمذكور من صور الاستثناء ثلاث :ـ

أولها : معتل الفاء واوا نحو : وَعَدْتُ ، وَوَجَدْتُ .
تقول فيه : واعدني فوعدته أعِدُهُ بكسر العين على زنة أفعِلُهُ /بالكسر إلا أنهم حذفوا
الواو لما ذكرنا فيما تقدم (١٥٩٦) ، وقالوا : أعِدهُ ووزنه حينئذ أعِلهُ ، والفاء محذوفة ولم
يقولوا في مثل هذا أفْعُلُهُ بالضم لما فيه من الثقل .

وثانيها : معتل العين نحو : بايعته فبعته أبِيعُهُ كما تقول في الصحيح : ضاربني فضربته
أضربُهُ ، إلا أنهم لما أعلوا الماضي ، وسكنوا عين الفعل سقطت من اللفظ لسكون لام الفعل
وهي العين ، وإنما سكنت العين لما عرفته من أن ياء المتكلم اذا اتصلت بالفعل سكنت لامه
نحو : قمتُ وضربْتُ وكذلك أعلوا المضارع فسكنوه ، فقالوا : أبِيعه ، والأصل : أبْيِعُهُ بكسر
الياء على زنة أفعِلُهُ بالكسر ، ولا يقال فيه : أفعُلُ بالضم لأن الياء تنقلب واوا ، فيفضي
الى الاشتباه بما عينه واو ، لأنه خروج من الأخف إلى الأثقل .

وثالثها : معتل لام الفعل ياء نحو : راميته فرميته أرمِيَهُ بفتح الياء ، الا أنهم سكنوا الياء
لما عرفته .

ووزن المضارع في الأصل : أفعِله بكسر عين الكلمة ، ولو ضمت الميم التي هي عين الفعل
انقلبت الياء واوا لانضمام ما قبلها ، ولم يأت في باب رمى يرموا ، لأنه خروج من الأخف الى
الأثقل .

قوله : نحو : قولك : خايرته فخرته أخيرهُ (١٦٠٠)) .

(١٥٩٦) وقد اختلف النحاة في علة حذف هذه الواو .
فقال البصريون : إن العلة هي وقوع الواو بين ياء وكسرة ، وقال الكوفيون :
إن العلة هي قصد الفرق بين الفعل المتعدى ، والفعل اللازم .
انظر الانصاف ٢/ ٧٨٢ (المسألة ١١٢) .

(١٦٠٠) في الأصل (فخيرته) ، وانظر اللسان مادة (خير) ٢/ ١٢٩٨ وما بعدها .

الشاهد فيه : أن عين الفعل فيه ياء ، وقد جاء مضارعه علـــى أَفْعِلُهُ (١٦٠١) والكلام فيه على الوجه الذي ذكرناه في بابه ·

ولقائل أن يقول : ان المصنف اقتصر في التمثيل على معتل العين ، وأهمل تمثيل المثالين الآخرين ، وهما معتل الفاء بالواو ، ومعتل اللام من بنات الياء ، وما كانت لامه من ذوات الواو فان [عينه] (١٦٠٢) مضارعه مضمومة ·

تقـول : راضيتُهُ فرضوتُهُ أرضُوهُ ، وخاوفني فخفتُهُ أخوفُهُ ·

قوله : (وعن الكسائي أنه استثنى ما فيه أحد حروف الحلق ، فانه يقال : أفعله بالفتح)

اعلم أن الكسائي استثنى أمرا رابعا ، وهو كل ما كان فيه حرف من حروف الحلق من أي باب كان من الصحيح تقول : فاخرتُهُ ففخرتُهُ أفخَرُهُ بفتح الخاء في المضارع ، لأجل أن الخاء من حروف الحلق ، والعلة في ذلك ما ذكرناه في أن يفعَل بالفتح ليس أصلا في باب فَعَلَ المفتوح لما فيه من الثقل (١٦٠٣) ·

قوله : (وحكى أبو زيد : شاعرتُهُ أشعُرُهُ ، وفاخرتُهُ أفخُرُهُ بالضم) ·

اعلم أن هذا اعتراض على مذهب الكسائي ، ورد لما قاله ، لأن ما ذكره من المثالين متضمن حرف الحلق ، وهو العين في الأول ، والخاء في الثاني ·

وقد استعملت العرب مضارع كل واحد منهما مضموما على أفعُلُهُ بالضم (١٦٠٤) ·

قوله : (وقال سيبويه : وليس في كل شيء يكون هذا ، ألا ترى أنك لا تقول : نازعني فنزعته استغنى عنه بغلبته) (١٦٠٥) ·

اعلم أنه لما فرغ من صور الاستثناء استأنف الكلام في مسألة أخرى ، وقال : ليس كل شيء يقال فيه هذا ، ألا ترى أنه لا يجوز أن تقول : نازعتُهُ فنزعتُهُ أنزَعُهُ ، وانما تقول : نازعتُهُ فغلبتُهُ أغلِبُهُ ·

(١٦٠١) في الأصل (وقد جاء على ضارعه على)

(١٦٠٢) نقص في الأصل ·

(١٦٠٣) أنظر اللسان مادة (فخر) ٣٣٦١/٥ ، وابن يعيش ١٥٧/٧ ·

(١٦٠٤) أنظر اللسان مادة (شعر) ٢٢٧٣/٤ ، ومادة (خصم) ١١٧٧/٢ ، وابن يعيش ١٥٧/٧ ·

(١٦٠٥) أنظر سيبويه ٢٣٦/٢

قالوا : وانما ترك ما يقتضيه القياس في هذا المثال لأن الضمة على الزاي ثقيلة ، لأنها من حروف الصفير ، والعين بعدها .(١٦٠٦)

الضرب الثاني : فَعِلَ ، بكسر العين ، وهو مستعمل في الأكثر في ثلاثة أشياء :ـ

الأعراض نحو : سقِم ، ومرض .

والاخوان مثل : حَزِنَ ، وكَئِبَ ، والأفراح مثل جَذِلَ وأَشِرَ وجَذِلَ بالجيم والدال المعجمة معناه : نَسِرحَ ، وأَشِرَ بالشين المعجمة بمعنى نَشِطَ وفَرِحَ ، وهو شدة الفرح والنشاط .(١٦٠٧)(١٦٠٨)

الضرب الثالث : الألوان كأَدِمَ ، وشَهِبَ ، وسَوِدَ

وليس هذا البناء مختص بهذه الثلاثة ، بل قد استعمل في غيرها نحو بَجِعَ وعَلِمَ ، وركب (١٦٠٩) المسى مما لا يدخل في العدد والإحصاء(١٦١٠)

ولقائل أن يقول : في عبارة المصنف تساهل .

(١٦٠٦) وقال ابن يعيش " وقد حكى أبو زيد شاعرته أشعره أي غلبته في الشعر ، وفاخرته أفخره بالضم ، وهذا نص على أنه لا يلزم فيه الفتح ، ولا يكون ذلك في كل شئ ، ألا ترى أنه لا يقال : نازعني فنزعته لأنهم استغنوا عنه بغلبته كما استغنوا عن ودعته ووذرته بتركته فاعرفه "

انظر ابن يعيش ٧/١٥٧ ، واللسان مادة (نـزق) ٦/٤٣٩٥ وما بعدها .

(١٦٠٧) أنظر اللسان مادة (جـذل) ١/٥٧٨ .

(١٦٠٨) وفي اللسان " أَشِرَ الرجل بالكسر يأشر أَشَرًا فهو أَشِرٌ وأَشُرٌ وأَشْرَان : مرح "

أنظر اللسان مادة (أشـر) ١/٨٩ .

(١٦٠٩) في الأصل (إلا) .

(١٦١٠) وفي ابن يعيش " وقد جاء في الألوان قالوا : أَدِمَ الرجل اذا مقوس الشقرة ، وشَهِبَ الشئ شهبة ، وهو بياض يغلب على السواد .

يقال منه أشهب الرأس أي كثر بياض شعره ، وقالوا سَوِدَ الرجل بمعنى أسود

قال نصيب : سَوِدْتُ ولم أملك سَوَادي "

أنظر ابن يعيش ٧/١٥٧ .

بيان ذلك : أن هذه الأشياء الثلاثة تكون في هذا البناء أكثر منها في غيره من الأبنية .

قوله : (يكثر فيه) لا يدل على اختصاصه بزيادة عن غيره من الأبنية : بل جاز أن تكون كثيرة فيه . وفي غيره من الأبنية . فالأولى أن يقال : هذه الأشياء فيه أكثر من غيره .

الضرب الرابع : فَعُلَ . بضم العين .

يكون للخصال التي تكون للأشياء كحَسُن . وقَبُح . وصَغُر . وكَبُرَ (٦٦١١)

قال في الحواشي: المراد بالخصال الغرائز . وهو لفظ سيبويه . (٦٦١٢)

ولذلك لم يأت متعديا . لأن الطبائع والغرائز التي وضع لها اذا اعتبرتها لم يكن شيء منهما متعلقا بغيره (٦٦١٣) .

قوله : (وتَفَعْلَلَ يجيء مطاوع فَعْلَلَ) .

اعلم أن تَفَعْلَلَ لا يكون إلا لازما . وهو على وجهين :-

أحدهما : أن يكون مأخوذا من فَعْلَلَ المتعدي إلى مفعول .

والآخر : أن يكون مقتضبا بمعنى أنه لا تعلق له بفعل آخر .

وقد أورد المصنف لكل واحد من هذين الوجهين مثالين :-

يقول في الأول : جوربته فتجورب .

الشاهد فيه : أن جَوْرَبْته على زنة فَوْعَلْتُه . وهو من مزيد الثلاثي وملحق بالرباعي كما بيناه فيما تقدم (٦٦١٤) .

(٦٦١١) وفي ابن يعيش " وأما فَعُلَ بالضم فبناؤه موضوع للغرائز والخصال التي يكون عليها الانسان من حسن وقبح . ونحوهما . فمن ذلك حَسُن الشيء يَحْسُن . ومَلُحَ يَملُح . ووسُم يوسُم . وجَمُل يَجمُل . وقَبُح يَقبُح . وسَهُم وجهه يَسهُم . وقالوا : في معناه : شَنُع يَشنُع فهو شنيع . وجَهُم وجهه جُهُومة . وقالوا : شَرُفَ وظَرُفَ . وسَهُل سُهُولة . وصَعُب صُعُوبة . وقالوا : عَظُم الشيء . وضَخُم إلى غير ذلك مما لا يكاد ينحصر . وبابه ما ذكرناه فاعرفه " . أنظر ابن يعيش ٢/١٥٧ ، ١٥٨ .

(٦٦١٢) أنظر الحواشي ورقة ٥٣ ظ . ولم أعثر على تفسير سيبويه للخصال بالغرائز كما نص عليه الزمخشري في الحواشي .

أنظر سيبويه (باب في الخصال التي في الأشياء) ٢/٢٢٣ .

(٦٦١٣) وأنظر سيبويه ٢/٢٢٣ .

(٦٦١٤) أنظر ص ٣٦١ .

وهو متعد إلى مفعول ، فإذا نقلته إلى تَفَعْلَلَ صار لازما ، كقولك : تَجَوْرَبَ ، ومثل ذلك : جلبب ، الا أن الزيادة في هذا المثال من موضع اللام ، وهو قياس مطرد ، والزيادة في الأول من موضع العين ، وهو غير قياسي ، والمرجع فيهما إلى السماع (١٦١٥).

فان قلت : انّ صيغة تفَعْلَلَ بهذه الحروف من مزيد الرباعي ، والكلام هاهنا في معنى مزيد الثلاثي الملحق ، فهلاّ أهمل ذكره هاهنا ، وأخّره إلى مباحث الفعل الرباعي .

قلت : المقصود هاهنا إنما هو مزيد الثلاثي الملحق بتدحرج ، ويدل عليه وجهان :ـ

الأول : أنه في تقسيم / الثلاثي ذكر الفعل الثلاثي أولا ثم ذكر بعده أبنية المزيد فيه ، و ثم بعد ذلك شرع في بيان معاني هذه الأفعال ، فبدأ ببيان أمثلة المجرد كما ذكره في الفصل الذي قبله ، فلذلك كان من المناسب أن يذكر في هذا الفصل معاني أبنية الثلاثي المزيد ، ليكون الترتيب في بيان المعاني على نسق الترتيب في تقسيم الأبنية .

٢٩٦

الثاني : انّ ما ذكره من الأمثلة الأربعة بأسرها على أبنية مزيد الثلاثي وليس فيها من أبنية مزيد الرباعي كما تراه ، فدل ذلك أن المقصود من تَفَعْلَلَ هنا إنما هو مزيد الثلاثي ، الا أن هذا الحكم شامل لمزيد الثلاثي ، ولمزيد الرباعي ، فلاشتراكهما في ذلك جاء بصيغة تفعلل ليستغنى بذكره هاهنا عن ذكره في الرباعي .

هذا تمام الكلام فيما هو من فعلل المتعدى ، وهو الوجه الأول .

الثاني : ما كان مرتجلا مقتطعا عن غيره كما ذكره من المثالين ، فإن تَفَعْلَلَ فيهما غير مأخوذ من فعل آخر متعد .

قال الجوهري : تقول : اقتضبته أي اقتطعته عن الشيء ، واقتضاب الكلام ارتجاله ، تقول : هذا شعر مقتضب ، وكتاب مقتضب (١٦١٦).

(١٦١٥) أنظر ص ٣٨٩ ، ٣٩٠

(١٦١٦) أنظر الصحاح مادة (قضب) ٢٠٣/١ ، واللسان مادة (قضب) ٣٦٦٠/٥ .

وقد فسرنا تَمَهْوَكَ ، وبيان معناه فيما تقدم (١٦٦٧) .

وأما تَرَهْوَكَ ، فهو ضرب من المشي ، يقال : تَرَهْوَكَ في مشيه إذا تمايل (١٦٦٨) .

ولقائل أن يقول : إن المثال الأول ليس مقتضبا ، بدليل أنه يستقيم أن تقول : سَهْوَكْتُهُ فَتَسَهْوَكَ كما حكيناه عن صاحب الساطع فيما تقدم (١٦٦٩) .

وحينئذ يكون من باب جَوْرَبْتُهُ فَتَجَوْرَبَ ، لأنه لا يشترط في المطاوع أن يذكر معه ما هو مطاوع له ،

فتقول : تَكَسَّرَ الإناء ، وتَجَوْرَبَ الرجل وان لم يذكر معه الفعل المطاوع له .

قوله : (وتَفَعَّلَ يجيء فَتَمَلَّ) .

اعلم ان تَفَعَّلَ بتشديد العين قد جاء على معان مختلفة ، والمذكور من تلك المعاني :—

أولها : أن يكون مطاوع فَعَّلَ نحو : كَسَّرْتُهُ فَتَكَسَّرَ ، وقَطَّعْتُهُ فَتَقَطَّعَ .

الشاهد فيه : أن تكسّر مطاوع كَسّرته على الوجه الذي ذكر (١٦٢٠) .

ولو قلت ابتداء تكسّر الجذع ، وتقطّع الحبل ، ولم تذكر المطاوع له ، وهو فعله المتعدي كان مستقيما .

وثانيها : أنه يكون بمعنى التكلف للشيء والشبه به .

والمذكور من صوره ستة وهي :—

تَشَجَّعَ ، وتَصَبَّرَ ، وتَصَرَّا ، والمعنى : أنه تعاطى ذلك الفعل لقصد تحصيله ، ألا ترى أن معنى تَشَجَّعَ أنه استعمل الشجاعة ، وتكلّف نفسه إياها ليحصل (١٦٢١) .

(١٦٦٧) تَمَهْوَكَ : اذا أدبر وهلك . أنظر ص ٣٩١ .

(١٦٦٨) انظر ص ٣٩١ .

(١٦٦٩) أنظر ص ٣٩١ .

(١٦٢٠) وقال الثعالبي : " تَفَعَّلَ يكون بمعنى فَعَّلَ نحو : تَخَلَّصَهُ إذا خلّصه . كما قال الشاعر :

تَخَلَّصَني من غَفْلةِ الغَيِّ مُنْعِمًا ... وكنتُ زمانا في ضَمانِ إسائهِ

انظر فقه اللغة وأسرار العربية ص ٢٩٦ .

(١٦٢١) وقال الثعالبي " ويكون بمعنى التكلف نحو : تَشَجَّعَ وتَجَلَّدَ وتَحَكَّمَ ، ويكون لأخذ الشيء نحو : تأدَّبَ وتَفَقَّهَ وتكلم ، ويكون تَفَعَّلَ بمعنى أفعل نحو : تعلم بمعنى أعلم كما قال القطامي :

تَعَلَّمْ أن بعض الشر خيرٌ ... وأن لهذه الغُمَمِ انقشاعا

أنظر فقه اللغة وأسرار العربية للثعالبي ص ٢٩٦ .

قال أبو سعيد : اذا أراد الرجل أن يدخل نفسه في أمر حتى يضاف اليه ، ويكون من أهله ، فانك تقول : تَفَعَّلَ بتشديد العين ، وذلك نحو : تَشَجَّعَ ، وتَصَبَّرَ ، وتحلم ، وتمرأ .(١٦٢٢)

قال أبو زيد : مَرُؤَ الرجل صار ذا مُرُوءَةٍ ، فهو مَرِيءٌ على فَعِيل ، وتَمَرَّأَ تكلف المروءة (١٦٢٣) .

ومنه قول حاتم :ـ

[٦٠] تَحَلَّمْ عن الأَدْنَيْنَ واسْتَبْقِ وُدَّهُم ... وَلَنْ تَسْتَطِيعَ الحِلْمَ حَتَّى تَحَلَّمَا (١٦٢٤)

الشاهد فيه : أن قوله : حتى تَحَلَّمَا من باب تكلف الشئ لقصد تحصيله ونون الأدنينَ مفتوحة ، لأنها نون الجمع ، وان كان الحرف الذى قبل الياء مفتوحا كما في قوله تعالى : (١٦٢٥) لمن المصطَفَيْنَ (١٦٢٦) كما ذكرناه في جمع الأسماء المقصورة .

قوله : (قال سيبويه : وليس هذا بمنزلة تجاهل ، لأن هذا يطلب أن يصير حليما) . (١٦٢٧)

اعلم أن من الفروق بين تَحَلَّمَ وتَجَاهَلَ : أن تجاهل وتغافل معناه أن الرجل يرى من نفسه غير الذى هو عليه ، وتحلّم وتشجّع معناه : أنه يطلب أن يصير حليما شجاعا .

قوله : (ومنه تَقَيَّسَ وتَنَزَّرَ) .

اعلم أن الضمير في قوله : (ومنه) يحتمل أن يعود إلى معنى التكلف ويحتمل أن يكون راجعا الى باب تجاهل .

(١٦٢٢) أنظر شرح السيرافي للكتاب ١٢٩/٦ .

(١٦٢٣) أنظر اللسان مادة (مرأ) ٤١٦٥/٥ وما بعدها .

(١٦٢٤) البيت من بحر الطويل ، واستشهد به على مجئ تَفَعَّلَ بمعنى التكلف لا بمعنى المطاوعة ، والمعنى : كلف نفسك الحلم واحملها عليه ، واستبق ودّ أقاربك بتحمل ما تراه منهم مما لا يسوك ، فإنك لن تستطيع أن تكون حليما حتى تكلف نفسك الحلم وتأخذها به .
أنظر ديوان حاتم ص ١٠٨ ، وسيبويه ٢٤٠/٢ ، وشرح السيرافي ١٣٠/٦ ، وابن يعيش ١٥٨/٧ ، ومختارات ابن الشجرى ص ١٤ ، والمفضل ص ٢٧٩ .

(١٦٢٥) " لمن المصطفين الأخيار " سورة ص من الآية ٤٧ ، وانظر الكشاف ٣٧٨/٣

(١٦٢٦) لئلا يلتبس جمع المقصور في حالة الجر والنصب بتثنية الصحيح ، ألا ترى أنك تقول في جمع مصطفى : رأيت مصطفَيْنَ ، ومررت بمصطفَيْنَ .
أنظر الورقة ١٨٥ ظ من الكتاب .

(١٦٢٧) أنظر سيبويه ٢٤٠/٢ .

والمعنى : أنه يقال : تَقَيَّسَ الرجل إذا دخلَ في قَيْس حتى ينضاف إليها ويكون من أهلهما (١٦٢٨) ٠

وكذلك تَنَزَّرَ إذا دخل في نسب نـــزار (١٦٢٩) ٠

وانما فصل المصنف هذين المثالين عما قبلهما من الأمور المعنوية ، وذلك أن حصول تلك المعانى للانسان ممكن بواسطة مداوته على مباشرة أسبابها ، وبذل الجهد في طلبها بخلاف تقيس وتنزر ، فانه يستحيل أن يتصف بنسبهما من ليس منهما ٠

وثالثها : ما يكون فيه تَفَعَّلَ بمعنى اسْتَفْعَلَ ٠

قال أبو حيان : أصله استفعلتُ الشيءَ في معنى طلبتُه واستدعيتُه وهو الأكثر ، وما خرج عن هذا فهو يحفظ ولا يقاس عليه (١٦٣٠) ٠

وقد دخل استفعل ها هنا ، قالوا : اسْتَعْظَمَ ، وتَعَظَّمَ ، واسْتَكْبَرَ ، وتَكَبَّرَ ، كما يشارك تفاعلتَ ، وتفعّلتُ الذي ليس في هذا المعنى ، ولنه استنباط ، وذلك قولهم : تَيَقَّنْتُ واسْتَيْقَنْتُ ، وتَثَبَّتُّ ، واسْتَثْبَتُّ ، وتَبَيَّنْتُ واسْتَبَنْتُ ، ومثل [تَعَجَّلْتُ واسْتَعْجَلْتُ] (١٦٣١) الشيء : طلبت عجلته ، وبَيَّنْتَه واستبينته كأنه طَلَبَ بيانَه ٠

ورابعها : أن تكون تفعل لأخذ الشيء بعد الشيء نحو جرعه وتحسى المرق حسوة بعد حسوة وتعرق اللحم عرقة بعد عرقة ، وشرب اللبن فواقا بعد فواق ، فأخذ فيه شيئا بعد الشيء وليس بحسوة واحدة ، ولكنه في مهلة على الوجه الذي ذكرناه ٠

(١٦٢٨) وفي اللسان " وقيس : أبو قبيلة من مضر ، وهو قيس عيلان واسمه : الناس بن مضر بن نزار ، وقيس لقبه ، يقال : تقيّس فلان اذا تشبه بهم أو تمسك منهم بسبب ، إمّا بحلف أو جوار أو ولاء ، قال رؤبه :

وقيس عيلان ومن تقيّسا "

أنظر اللسان مادة (قيس) ٣٧٩٤/٥ ٠

(١٦٢٩) وفي اللسان " والتنزّر : الانتساب الى نزار بن معدّ ، ويقال : تنزر الرجل اذا تشبه بالنزارية ، أو أدخل نفسه فيهم ٠٠٠٠ الخ "

أنظر اللسان مادة (نزر) ٤٣٩٤/٦ ٠

(١٦٣٠) أنظر شرح السيرافي للكتاب ١٢٨/٦ ، والتسهيل ص ١٩٨ ، ١٩٩ ٠

(١٦٣١) نقص في الأصـــل ٠

وتقـول : تفهّم ، وتسمّـع ، وتبصّـر ، والمعنى : أنه حصل ذلك شيئا بعد شئ ، وانمـا فصل هذه الثلاثة عمّا قبلها لأنها معان ذهنية وما قبلها أمور هى جواهر بـارحة ، (١٦٣٢)

قال الجوهرى : تقول : تَعَرَّقَ إذا أخذ ما عليه من اللحم شيئا بعد شئ ، وتفـوّق : إذا شربه فُواقـا بعد فُواق ، والفُواق مـا بين الحلبتين من الوقت لأن الناقـة تحلب ثم تترك سُوَيْعَة يرضعها الفصيل لتدر اللبن ثم تحلب ثانيـا ، (١٦٣٣) (١٦٣٤)

وخامسها : أن يكون المراد من تَفَعَّلَ حقيقة الإيجاد والجعل والمذكور من صور ثلاث ،

وقد اختلفت النسخ ، فوجد فى بعضها : تَدَيَّرْتُ المكان أى اتخذته دارا وفى بعضها : تبوّأت الدار ، وفى نسخة قرئت على المصنف : تَأَثَّلْتُ المالَ ،

قال أبو محمد : المثبت تَدَيَّرْتُ المكانَ موضع تبـوّأت الـدار ، (١٦٣٥)

وعن العمرانى (١٦٣٦) قلت للمصنف تَدَيَّرْتُ تَفَيْعَلْتُ وليس بتَفَعَّلْتُ ، الا أنه لم تصح فيه الواو ، فقال : هو كما تقول ، فقلت : فَلِمَ أَثْبَتَّهُ فى باب تَفَعَّلْتُ؟ ، فقال : لأن عبدالقاهر أورده فى باب فَعَّـلْتُ ،

(١٦٣٢) الصواب فى ما اعتقد عكس ما ذكره الشارح فالمعانى فى استعظم وتعظم واستكبر وتكبر . . . الخ معانى ذهنية ، وكذلك : تفهّم ، وأما تسمع وتبصر فهما بحاسة السمع والبصر ..

(١٦٣٣) أنظر الصحاح مادة (عرق) ٤/٢٣٠١٥ ، ١٥٢٣ ،
وفى اللسـان " عَرَقْتُ العظمَ وتَعَرَّقْتُهُ اذا أخذتَ اللحم عنه بأسنانك نهشـا ، وعظم معروق اذا ألقى عنه لحمه " ، أنظر اللسان مادة (عرق) ٤/٢٩٠٦ ،

(١٦٣٤) أنظر الصحاح مادة (فوق) ٤/١٥٤٦ ، ١٥٤٧ ، وفى اللسـان " والفُواقُ والفَوَاقُ مابين الحلبتين من الوقت ، لأنها تحلب ثم تترك سويعة يرضعها الفصيل لتدر ثم تحلب ، يقال : ما أقام عنده إلا فَواقـا "
أنظر اللسان مادة (فـوق) ٥/٣٤٨٨ ،

(١٦٣٥) فى نسخة المفصل المطبوعة (تَدَيَّرْتُ المكان) وكذا فى ابن يعيش ،
أنظر المفصل ص ٢٧٩ ، وابن يعيش ١٦٠/٧ ،

(١٦٣٦) هو : على بن محمد بن على بن أحمد بن هارون العمرانى الخوارزمى أبو الحسن يلقب بحجة الأفاضل ، وفخر المشايخ ، قرأ على الزمخشرى فصار أنبر أصحابه صنف التفسير ، واشتقاق الأسماء ، المواضع والبلدان ، توفى سنة ٥٦٠ هـ =

فقلت له : في أي كتاب أورده ؟ ، فقال : في ذكرى الساعة مكانــــــه (١٦٣٧) ، فقلت : هل أضرب عليه بالقلم ؟ فقال : نعم ، فقلت : أ.م. أكتب مكانه ؟ ، فقال : الأمر بيدك ، أكتب مكانه شيئا يوافقه نحو : تبوأت اتخذتها مباءة (١٦٣٨) ، وتأثلت المالَ أي جعلته أثلة أي أصـــلا (١٦٣٩) ، وتوسّدت التراب أي اتخذته وسادة (١٦٤٠) .

قال عبد المجيد : تقول : وسّدته الشيء فتوسّد إذا جعله تحت رأسه .

وتقول : تبنّيتُ زيدا : اتخذته ابنا ، وإنما قبله لأن اتخاذه ابنا لا يصيره ابنا بخـــلاف ما قبلـــــه (١٦٤١) .

وسادسها : أن تكون تفعّل بمعنى التجنب والإزالة .

والمذكور من صوره أربع :ـ

الأولى : قولك : تحوّب بالحاء المهملة مفتوحة ، وهو الاثـم .

وقـال : حُبت بكذا أي أثمت ، تَحُوبُ حَوبــاً ، والتحوّب أيضا بمعنى التوجع والتحزن ، فإذا قلت : تَحَوّبَ فمعناه أزال الحَوْبَ عـن نفســــه (١٦٤٢) .

الثانية : قـولك : تأثـم خـــالد .

---

* أنظر ترجمته في معجم الأدباء ١٤/١٥٣ ، ١٥/٦١ ، والبغية ٢/١٩٥

(١٦٣٧) هذا الكتاب من كتب عبد القاهر المفقودة .

(١٦٣٨) أي تمكنت منها . أنظر اللسان مادة (بوأ) ١/٣٨٠ وما بعدها .

(١٦٣٩) أنظر اللسان مادة (أثـل) ١/٢٨ وما بعدها .

(١٦٤٠) أنظر اللسان مادة (وسد) ٦/٤٨٣٠ .

(١٦٤١) ولذلك قـال المصنف (ومنه تبناه) .

(١٦٤٢) وفي اللسان " والحَوْبُ والحُـوبُ والحَـابُ : الأثـم ، فالحَوْبُ بالفـــتح لأهل الحجـاز ، والحُوبُ بالضم لتميم ، والحوبـــة المرة الواحدة منه " أنظر اللســان مادة (حـوب) ٢/١٠٣٥ وما بعدهـا .

فالمعنى أن خالداً مجتنب الإثم (١٦٤٣) (١٦٤٤).

الثالثة : قولك : تهجّد بشر

أي هجر النوم ، وتجنبه .

قال الجوهري : هجد وتهجّد : أي نام ليلا ، وهجد وتهجّد أي سهر وهو من الأضداد (١٦٤٥).

الرابعة : تحرّج .

قال الجوهري : الحرج : الإثم (١٦٤٦) ، ومعناه تطاهر .

وتفعّل إذا كان بمعنى التجنب والإزالة كان مشاكلا لهمزة السلب في قولك : أشكيته إذا أزلت شكواه ، وأعجمت الكتاب إذا أزلت عجمته وأعربته .

ولقائل أن يقول : تستعمل لمعان أخر سوى ما ذكره المصنف ، وهي ثلاثة :-

الأولى : أن تكون بمعنى تفاعل نحو : تعهّد وتعاهد .

الثاني : أن تكون بمعنى فعّل كقولك : تقسّمه ، والمعنى : قسّمه ، وكذلك : تقطّعته بمعنى : قطّعته .

الثالث : أن تكون لغير هذه المعاني نحو تكلّم وتبسّم (١٦٤٧).

(١٦٤٣) في الأصل (زيدا) .

(١٦٤٤) وفي اللسان " وتأثّم الرجل : تاب من الإثم واستغفر منه ، وهو على السلب كأنه سلب ذاته الإثم بالتوبة والاستغفار ، أو رام ذلك بهما "
أنظر اللسان مادة (أثم) ٢٩/١ .

(١٦٤٥) أنظر الصحاح مادة (هجد) ٥٥٥/١ ، واللسان مادة (هجد) ٤٦١٦/٦

(١٦٤٦) والحرج أيضا الناقة الضامرة ، ويقال : الطويلة على وجه الأرض عن أبي زيد .
والحرج : خشب يشد بعضه الى بعض يحمل فيه الموتى ، عن الأصمعي "
أنظر الصحاح مادة (حرج) ٣٠٥/١ .

(١٦٤٧) وجمع ابن مالك معاني " تفعّل " فقال في التسهيل ص١٩٨ ، ١٩٩
" ومنها تفعّل وهو لمطاوعة فعّل ، وللتكلف ، والتجنب ، والصيرورة ، وللتلبس بمسمى ما اشتق منه ، وللعمل فيه ، وللاتخاذ ، ولمواصلة العمل في مهلة ، ولموافقة استفعل ، وموافقة المجرد ، والاغناء عنه وعن فعّل ، ولموافقته " .

قوله : (وتفاعل يكون بين اثنين فصاعدا)(١٦٤٨) .

اعلم أن تفاعل لا بد وأن يكون متعديا من كل واحد منهما إلى صاحبه ، وما كان منه في الأصل متعديا إلى مفعول واحد لا يكون في اللفظ متعديا نحو : تضاربنا وتشاركنا لا تقول فيه : تضاربته ، ولا تشاركته ، وانما يقال تضاربا وتضاربوا .

قوله : (من أن يكون من فاعل المتعدي إلى مفعول ، أو المتعدي إلى مفعولين فإن كان من المتعدي إلى مفعول كضارب لم يتعد ، وان كان من المتعدي إلى مفعولين نحو : نازعته الحديث ، وجاذبته الثوب ، وناسيته البغضاء) .

اعلم أن ما كان متعديا إلى مفعولين ، فإنه يجوز التلفظ بأحدهما كما ذكره من الأمثلة الثلاثة ، ألا ترى أنك تقول : نازعته الحديث ، ويكون الفعل متعديا الى مفعولين ، فاذا بنيت منه تفاعل نقص منه مفعول واحد ، وتعدى الى الآخر ، فتقول : تنازعنا الحديث ، وكذلك : تجاذبنا الثوب ، وتناسينا البغضاء ، فيكون التفاعل بالنسبة الى المفاعلة بمنزلة البناء للمفعول بالنسبة الى التعدية .

قوله : (ويجيء ليريك الفاعل أنه في حال ليس فيها نحو : تغافلت وتعاميت وتجاهلت) .

اعلم أن هذا معنى ثان لتفاعل ، وحاصله راجع الى الاخبار عن الفاعل بأنه في الحقيقة على غير المعنى الذي اشتق منه ، فاذا قلت : تجاهل زيد فمعناه أنه على حال الجهل في الصورة ، وليس عليها في الحقيقة ، وكذلك : تغافلت ونحوه(١٦٤٩) .

(١٦٤٨) وفي المفصل (وتفاعل لما يكون من اثنين فصاعدا) وكذا في ابن يعيش .
قال الثعالبي " تفاعل يكون بين اثنين ، وبين الجماعة نحو : تجادلا ، وتناظرا ، وتحاكما ، ويكون من واحد نحو : تراءى له ، ويكون بمعنى أظهر نحو : تغافل وتجاهل وتمارض وتساكر إذا أظهر غفلة وجهلا ومرضا وسكرا ، وليس بغافل ولا جاهل ولا مريض ولا سكران " أنظر فقه اللغة وأسرار العربية للثعالبي ص ٢٩٦ ، والتسهيل ص ١٩٩ .

(١٦٤٩) وأنظر فقه اللغة وأسرار العربية للثعالبي ص ٢٦٦ ، والتسهيل ص ١٩٩ .

قــوله : (ويجمـــع لسبريك الفاعـل) بالرفـــع فى الفـــاعـل .

وفى بعض النسخ لبريك الفاعل بالنصب ، وكلاهما جائزان ، والرفـع أجـود ، ومنه قول الشاعر :

[٦٥] .. تخـــازرت وما بي مـــن خـــزر (١٦٥٠) ..

بالخاء والزاى المعجمين بعدهما راء مهملة .

الشاهد فيه : أنه وصف جفنه بالخزر مع انتفاءه عنه حقيقة .

قال الجوهرى : تقول تخازر الرجل إذا ضيّق جفنه ليحدد النظـــر . (١٦٥١)

قال أبو محمد : البيت لعمرو بن العاص فى يوم صفين ، ويروى للنجاشى

ويروى فيهما أقوال لغيرهما وبعده :-

.. ثـــم كسرت الطـــرف (١٦٥٢) مـــن غـــير عـــور ..

.. ألفيـــتنى (١٦٥٣) ألـــوى بعـــيد المستمـــر ..

.. ذا صـــولة فى المصمـــئلات الكـــبر (١٦٥٤) ..

(١٦٥٠) البيت من مشطور الرجـــز ، واختلف فى قائلـــه :

قال ابن برى : هذا الرجز يروى لعمرو بن العاص ، وهو المشهور ، ويقـــال

انــه لأرطاة بن سُهَيّة تمثل به عمرو بن العاص رضى الله عنـه .

ويروى للنجاشى كما ذكر الشارح ، ويروى لغيرهم .

واستشهد به على استعمال : تخازر بمعنى أظهر الخزر ، والخزر : كســـر

العـــين بصرها خلقة ، وقيل : هو ضيق العـــين وصغرها ، وقيل : هو النظر

الذى كأنــه فى أحد الشقين ، وقيـل هو أن يفتح عينـه ويغمضهـــما ،

وقيـــل : هو حول إحدى العينين .

والمعنى : كلفت نفسى إظهار الخزر .

أنظر سيبويه ٢ / ٢٣٩ ، والمقتضب ١ / ٧٩ ، وابن يعيش ٧ / ١٥٩ ، واللسان

مادة (خزر) ٢ / ١١٤٧ ، مادة (صرر) ٥ / ٤١٧٩ .

والصحاح مادة (خزر) ٢ / ٦٤٤ ، وشـرح السيرافى ٦ / ١٢٧

(١٦٥١) قوله : تعامى وتجاهل " أنظر الصحاح مادة (خزر) ٢ / ٦٤٤

واللسان مـادة (خزر) ٢ / ١١٤٧ .

(١٦٥٢) فى اللسان : (العين) . أنظر اللسان مادة (صرر) ٥ / ٤١٧٨ .

(١٦٥٣) فى اللسان : (وجدتنى) . أنظر اللسان مادة (صرر) ٥ / ٤١٧٨ .

(١٦٥٤) فى اللسان البيت الرابع هو : .. أحمل ما حملت من خير وشر ..

فقوله : كسرت الطرف من غير عسور : تفسير التخازر ، والألوى : الذى يلتوى على خصمه بعيد المستمر : أى يمر فى الخصوم الى مقام لا يمر اليه غيره ، الصبلات : الدواهى الواحدة صبلة ، النسبر (١٦٥٥) : جمع الكبرى مثل الفضل والفضلى .

قوله : (وبمنزلت فعلت) .

اعلم أن قولك : تفاعلت قد يستعمل بمعنى فعلت ، فلا يقتضى اثنين بل يكون الفاعل واحدا لا غير ، والمذكور من صور ثلاث :ـ

أولها : قولك : توانيت فى الأمر إذا قصرت فيه وأهملته (١٦٥٦) .

الشاهد فيه : أنه على زنة تفاعلت ، والمراد منه ونيت بمعنى أهملت .

وثانيها :قولك تقاضيته .

قال أبو محمد :أنه بمعنى سألته قضاءه دينى ، فهو بمعنى فعلت من هذا الوجه (١٦٥٧) .

وثالثها : قولك : / تجاوزت الغاية .

٢٩٧ / و

الشاهد فيه : أن المعنى : جاوزت الغاية وعبرتها (١٦٥٨) .

قوله : (ومطاوع فاعلت نحو : باعدته فتباعد) .

اعلم أن تفاعل قد يجىء مطاوع فاعل فتقول : باعدته فتباعد .

فالحاصل أن تفاعل يستعمل لمعان أربعة :ـ

= أنظر مادة (مرر) ٥/٤١٧٨ .

(١٦٥٥) فى الأصل (النسبر) .

(١٦٥٦) وأنظر اللسان مادة (ونى) ٦/٤٩٢٨ .

(١٦٥٧) وفى اللسان " ويقال : تقاضيته حقى فقضانيه أى تجازيته فجزانيه " أنظر اللسان مادة (قضى) ٥/٣٦٦٦ .

(١٦٥٨) وأنظر اللسان مادة (جوز) ١/٧٢٤ ، ٧٢٥ .

لما يكون بين أثنين ، وليريك الفاعل أنه في حال ليس فيه ، وبمعنى فعّلتُ ، ومطاوع فاعلت .(١٦٥٦)

قوله : (وأفْعَلَ للتعدية في الأكثر)

قال أبو سعيد : هذا الباب يسمى نقل الفعل عن فاعله وتصييره مفعولا .((١٦٦٥))

بيان ذلك : أن الفعل الثلاثي اذا أردت أن تجعل الفاعل فيه مفعولا جئت بفاعل آخر فيصير ما كان فاعلا مفعولا .

وعلامة نقل الفعل أن تزيد همزة في أوله ، أو تشدد عين الفعل ، وزيادة الهمزة في أوله أكثر وأعم .

فان كان الفعل غير متعد تعدى الى واحد ، كقولك : ذهب زيد ، وأذهب خالد زيدا ، وجلس بشر ، وأجلس بشر عمرا .

فان كان الفعل متعديا الى مفعول صار بالنقل متعديا الى مفعولين ، لأن فاعله يصير مفعولا ، كقولك : لبس زيد الثوبَ ، وألبست زيداً الثوبَ ، ودخل خالد الدارَ ، وأدخل عمرو خالداً الدارَ .

وان كان متعديا إلى مفعولين تعدى بالنقل إلى ثلاثة ، ولا يكون أكثر من ذلك ، فتقول : علم زيد عمرا خارجا ، ثم تقول : أعلم الله زيدا عمرا خارجا ، وقد يجوز أن يكون الفعل بحيث يصير فاعله مفعولا على غير لفظ النقل الذي ذكرته لك ، وذلك نحو قولك : زادَ مالُك ، وزادَ الله مالَك ، ونقَصَ مالُك ، ونقص الله مالَك .(١٦٦٦)

(١٦٥٦) وجمع ابن مالك معاني تفاعل فقال في التسهيل ص ١٩٩ " ومنها تفاعل للاشتراك في الفاعلية لفظا ، وفيها وفي المفعولية معنى ، ولتخييل تارك الفعل كونه فاعلا ، ولمطاوعة فاعل الموافق أفعل ، ولموافقة المجرد والإغناء عنه " .

(١٦٦٥) أنظر حديث الشارح عن التعدية بالهمزة وتشديد عين الفعل ص ١٧٢ ، ١٧٣ وشرح السيرافي ٦/ ٩٤ (رسالة)

(١٦٦٦) وفي اللسان " نَقَصَ الشيءُ يَنْقُصُ نَقْصاً ونُقْصاناً ونَقيصةً ونَقَصَه ، هو يتعدى ، ولا يتعدى ، وأنْقَصَه لغة " .

أنظر مادة (زيد) ١٨٩٧/٣ ، ومادة (نقص) ٤٥٢٣/٦ .

وقـد أورد المصنف من معاني أفعل ستة :ـ

أولها : التي للتعدية نحو : أَجْلَسْتُهُ وأَمْكَثْتُهُ .

الشاهد فيه : أن الفعل فيهما لازم ، فلما دخلت الهمزة صار الفعل متعديا إلى مفعول واحد ، وذلك أن الفاعل الذي كان قبل لحوق الهمزة صار بعد لحوقها مفعولا كما بيناه لك فيما تقدم .(١٦٦٢)

ولقائل أن يقول : ان المصنف اقتصر على التمثيل بالفعل اللازم ، وأهمل ذكر ما كان من الأفعال متعديا إلى مفعول واحد ، وإلى مفعولين ، وقد بينـاه .(١٦٦٣)

وثانيها : أن يكون أفعل للتعريض للشيء ، وأن يجعل بسبب منه .

والمذكور من صوره خمس وهي :ـ

أَقْتَلْتُهُ ، وأبعته ، وأَقْبَرْتُهُ ، وأَسْقَيْتُهُ ، وأَسْقَيْتُهُ .

قال أبو سعيد : ويجيء أَفْعَلْتُهُ على أن تعرضه لأمر ، وذلك أقتلته أي عرّضته للقتل ، وكذلك : أَبَعْتُهُ أي عرضته للبيع ، قـال : ويجيء قَبَرْتُهُ وأَقْبَرْتُهُ ، فقبرته : دفنته ، وأقبرته جعلت له قبرا ، ويقال : سَقَيْتُهُ فشرب ، وأَسْقَيْتُهُ جعلت له ماء وسُقيا .

قال الخليل : سَقَيْتُهُ مثل كَسَوْتُهُ ، وأَسْقَيْتُهُ مثل أَلْبَسْتُهُ .

والصواب هو الأول ، لأن كسوته معناه : جعلت له كسوة ، وإن لم يلبسها ، وألبسته اذا جعلته لابسا فألبسته مثل سقيته ، وكسوته مثل أسقيته على ما ذكر من الفرق بين سقيته وأسقيته .

وبعض أهل اللغة ذكر أنه لا فرق بينهمـا .(١٦٦٤)

(١٦٦٢) أنظر ص ٤٧٣ . (١٦٦٣) أنظر ص ٤٧٢

(١٦٦٤) أنظر شرح السيرافي ٦/١٠١ (رسالة) .

وفي سيبويه ٢/٢٣٥ " وتقول : سقيته فشرب ، وأَسْقَيْتُهُ : جعلت له ماء وسُقيا ، ألا ترى أنك تقول : أسقيته نهرا ، وقال الخليل : سقيته وأسقيته أي جعلت له ماء وسقيا ، فسقيته مثل كسوته ، وأسقيته مثل ألبسته " .

ونقل ابن منظور عن ابن سيده " سَقَاهُ سَقْياً وسَقَّاهُ وأَسْقَاهُ "

ثم قال : " أبو الحسن : يذهب الى التسوية بين فَعَلْتُ وأَفْعَلْتُ ، وأن أفعلت غير منقولة من فعلت لضرب من المعاني تنقل أدخلت "

أنظر اللسان مادة (سقى) ٢٠٤٢/٣ .

اذا عرفت هذا فقول المصنف :ـ

(ومنه أغبرته) الضمير المجرور في منه يرجع الى أفعـــل الذى للتعويض وإنمـا[(١٦٦٥)]

فصله عما قبله لأن الأول له تعلق بفعل الغير ، والثانى يتعلق بفعل المتكلم .

قوله : (وجعلته بسبب منه) يتضمن ثلاث ضمائر بارزة :ـ

أولها : يرجع إلى المتكلم .   وثانيها : يعود إلى التعويض .

وثالثها : يرجع إلى المفعول ، وهو الشئ المعرض به .

هذا تمام الكلام في المعنى الثانى من معانى أفعل .

وثالثها : أن يجئ أفعل لصيرورة الشئ ذا كذا ، والمذكور من صوره على اختلاف مراتبهـا

ثلاثة عشر .

فالمرتبة الأولى : صورها أربعة :ـ

أغدّ البعير ، وأَجْرَبَ الرجلُ ، وأَنْحَزَ ، وأحَالَ .

قال أبو سعيد : وتقول : أجرب الرجل وأنحز وأحال أى صار صاحب جرب ونحاز وحيال

فى ماله .[(١٦٦٦)]

قال الجوهرى : أَجْرَبَ الرجلُ : جَرِبَتْ إبلـه .[(١٦٦٧)]

والنُّحَازُ بالنون والحاء المهملة ، والزاى المعجمة : داء يأخذ الإبل فى رئاتها فَتَسْعُـلُ

سُعَالاً شديداً ، يقال : بعيرٌ نَاحِزٌ ، وبه نُحَازٌ .

ويقال : أَنْحَزَ القومُ إذا أصاب إبلهم النحاز[(١٦٦٨)] ، وأَحَالَ الرجلُ إذا حَالَتْ إبله فلم تحمل .[(١٦٦٩)]

(١٦٦٥) فى الأصل (فعل)

(١٦٦٦) أنظر شرح السيرافى ٦ / ١٠١

(١٦٦٧) أنظر الصحاح مادة (جرب) ١ / ٩٨ ، واللسان مادة (جرب) ١ / ٥٨٢ .

(١٦٦٨) وأنظر اللسان مادة (نحز) ٦ / ٤٣٦٦ .

(١٦٦٩) وفى اللسان " وحالت الناقة تحيل حيالاً لم تحمل ، والـواو فى ذلك أعرق "

أنظر مادة (حيل) ٢ / ١٠٧٣ .

المرتجمة الثانية : سورها خصوصى :ـ

أَرَابَ ، وَأَلَامَ ، وَأَصْرَمَ النخلُ ، وَأَحْصَدَ الزرعُ ، وَأَجَزَّ .

قال أبو سعيد : قولهم : ألَامَ الرجل أى صار صاحب لائمة أى صاحب من يلومه ، فاذا صار صاحب لوم قيل : مُلِيم ، كما يقال لصاحب الابل الجربى مُجرِب .

ويقال : انه قيل له : ألام ، لأنه استحق أن يلام (١٦٧٠) ، وقالوا : أراب كما قالوا ألام أى صاحب ريبة ، كما قالوا : ألام وأراب غير متعدى ، وراب متعدى ، لا تقل : أرابنى لأنه لم يفعل بك الإرابة ، ولا تقل : أربته لأنك لم تفعل به شيئا ، وانما استوجبت الريبة أى صرت صاحب ريبة .

وقال بعض أهل اللغة : رابنى اذا تبينت منه الريبة ، وأراب اذا اتهم بها ، ولم يتبين (١٦٧١) .

وقولهم : أصرم النخل ، أى استحق أن يصرم أى أن يجذ ويقطع (١٦٧٢) .

قال الجوهرى : أصرم النخل أى حان له أن يصرم (١٦٧٣) ، وقولهم : أحصد الزرع على هذين التأويلين أى استحق أن يحصد أو حان له أن يحصد .

قوله : (وأَجَزَّ) بالجيم والزاى المعجمة المشددة .

قال الجوهرى : يقال : هذا من الجِزاز ، والجَزاز أى زمن الحصاد وصرام النخل ، وأجز القوم أجزت غنمهم أو زرعهم (١٦٧٤) ، وتقول : جززت البُر والنخل والصوف أجُزُّه جزا .

(١٦٧٠) أنظر شرح السيرافى ١٠٣/٦ (رسالة)

(١٦٧١) وفى اللسان " وأراب الرجل : صار ذا ريبة فهو مريب ، وأرابنى جعل فىّ ريبة حكاهما سيبويه . التهذيب : أراب الرجل يُريب إذا جاء بتهمة ، وأربت فلانا أى اتهمته ، ورابنى الأمر ريبا أى نابنى وأصابنى ، ورابنى أمره يريبنى أى دخل على شرا وخوفا ، قال : ولغة رديئة أرابنى هذا الأمر "

أنظر مادة (ريب) ١٧٨٨/٣ وما بعدها ، وشرح السيرافى ١٠٤/٦ ، ١٠٥

(١٦٧٢) أنظر اللسان مادة (صرم) ٢٤٣٧/٤ وما بعدها .

(١٦٧٣) أنظر الصحاح مادة (صرم) ١٩٦٥/٥ .

(١٦٧٤) أنظر الصحاح مادة (جزز) ٨٦٨/٣ ،

واللسان مادة (جزز) ٦١٥/١ وما بعدها .

وفي قوله : (أجزّ) ضمير مرفوع فاعل أجزّ يرجع الى الزرع ، ولا يجوز أن يكون عائدا إلى النخل .

قال أبو سعيد : أجزّ النخل معناه : استحق أن يُجَزّ ، أو حان له أن يجزّ فكأنه صار ذا جزّ (١٦٧٥) .

المرتبة الثالثة : / صورها المذكورة أربع وهي :ـ ٢٦٧

أَبْشَرَ وأفطَرَ وأَكَبَّ وأَتْشَعَ الغيم تقول : بشّرته بمولوده فأبشر أي صار ذا بشارة (١٦٧٦) ، فطرت الصائم فأفطر أي صار ذا فطر (١٦٧٧) ، وكببته لوجهه فأكبّ أي صار ذا كُباب (١٦٧٨) ، وتقشّع السحاب أي صار ذا إقشاع (١٦٧٩) .

قال أبو سعيد : وقد جاء فَعَلْته إذا أردت أن تجعله فعيلا ، وذلك فَطَّرته فأفطر ، وبشرته فأبشر ، وهذا النحو قليل (١٦٨٠) .

فإن قلت : فلِمَ رتب المصنف هذه الصور على ثلاث مراتب ؟

قلت : لأن دلالة أفعل على الصيرورة في الصور التي وقعت في المرتبة الأولى أظهر من دلالة غيرها من الصور ، لأنه لابد في غيرها من نوع من التلطف حتى تكون بمعنى الصيرورة لما بيننا به واصطلاحهم ما وقع في المرتبة الثالثة قليل جدا كما نقلناه عن أبي سعيد .

فلهذا المعنى انقسم هذا الضرب إلى ثلاثة أصناف .

(١٦٧٥) أنظر شرح السيرافي للكتاب ١٠٣/٦ (رسالة)

(١٦٧٦) وأنظر اللسان مادة (بشر) ٢٨٦/١ وما بعدها .

(١٦٧٧) وأنظر اللسان مادة (فطر) ٣٤٣٥/٥

(١٦٧٨) الكُبَاب : الكثير من الأبل والغنم ونحوها ، وقد يوصف به فيقال : نعم كباب .
أنظر اللسان مادة (كبب) ٣٨٠٤/٥ .

(١٦٧٩) وانظر اللسان مادة (قشع) ٣٦٣٧/٥ .

(١٦٨٠) أنظر شرح السيرافي ٩٩/٦ (رسالة)

ورابعها : أفْعَلَ الشيء بمعناها وجود الشيء على صفة نحو : أحْمَدْتُهُ أي وجدته محمودا ،
وأحْيَيْتَ الأرضَ أي وجدتها حَيَّةَ النبات •

قال أبو سعيد : يقال لمن يصادف الشيء على صفة أفعلته أي صادفته كذلك (١٦٨١) •

قوله : (وفي كلام عمرو بن معد يكرب لمجاشع السلمي : لله دَرُّكُم يا بني سُليم
قاتلناكم فما أجْبَنَّاكُم ، وسألناكم فما أبخلناكم ، وهاجيناكم فما أفحمناكم) :

قال في الحواشي : جاء عمرو بن معد يكرب الى مجاشع السلمي (١٦٨٢) فقال له مجاشع : ما حاجتك ؟
فقال : صلة مثلي ، فأعطاه فرسا من بنات الغبراء ودرعا حصينة وسيفا صارما ، وجعل
فيها كذا وكذا دينارا ، فقال عمرو بن معد يكرب : لله در بني سليم • الحديث ثم
قال :

[٦٢] فلله مسئولا نوالا ونائلا ❊ وصاحب هيجاء يوم هيجاء مجاشع (١٦٨٣)

وقوله : نائلا أي معطيا ، وهو معطوف على " مسئولا " وليس من النوال (١٦٨٤) •

والرواية : ساألناكم بالمد والهمزة على زنة فاعلناكم (١٦٨٥) •

والمعنى : قاتلناكم فما وجدناكم جبناء ، وساألناكم فما وجدناكم بخلاء وهاجيناكم فما
وجدناكم مفحمين •

(١٦٨١) " كقولك : أبخلت الرجل أي وجدته بخيلا " أنظر شرح السيرافي ٦/٢ ١٠٢
(رسالة) وفي اللسان " يقال : أتينا فلانا فأحمدناه وأذممناه أي وجدناه
محمودا أو مذموما ، ويقال : أتيت موضع كذا فأحمدته أي صادفته محمودا
موافقا ، وذلك اذا رضيت سُكناه أو مَرْعاه "
أنظر مادة (حمد) ٦٨٨/٢ •

(١٦٨٢) في الأصل المخطوط (مجاشعيّ) ، ومجاشع : اسم رجل من بني تميم وهو
مجاشع بن دارم بن مالك بن حنظلة بن مالك بن عمرو بن تميم •
أنظر اللسان مادة (جشع) ٦٢٤/١ •

(١٦٨٣) البيت من بحر الطويل ، ويمدح به عمرو بن معد يكرب مجاشع السلمي بالكرم
والشجاعة لإكرامه له وكثرة عطاياه إياه • وقوله : نائلا : أي معطيا ، وهو عطف
على مسئولا وليس من السؤال • أنظر الحواشي الورقة (٥٣ ظ ، ٥٤ و) •

(١٦٨٤) أنظر حواشي المفصل الورقة ٥٣ ظ ٥٤و

(١٦٨٥) في المفصل وابن يعيش (سألناكم)
أنظر المفصل ص ٢٨٠ ، وابن يعيش ١٥٩/٧ •

وخامسها : أن يكون بمعنى السلب والإزالة كقولك : أشكيته أي أزلت شكواه ، ومنه قولهم : شكى الى السلطان فأشكاه ، وكذلك أعجمت الكتاب اذا أعربته وأزلت عجمته .

وسادسها : أن يجئ بمعنى فَعَلْتُ .

والمذكور من صوره ثلاث :ـ

الأولى : قِلْتُ البيعَ وأقَلْتُهُ .

الشاهد أن أقلت بمعنى قِلْتُ ، وعين الكلمة محذوفة ، والأصل : قيلت ثم حذفت الياء بعد نقل كسرتها إلى القاف ، ووزن قِلْتُ : فِلْتُ .

قال الجوهري : تقول : أَقَلْتُهُ البيعَ إقالةً ، وهو فسخه (١٦٨٦) ، وربما قالوا : قِلْتُهُ البيع (١٦٨٧) ، وهي لغة قليلة (١٦٨٨) .

الثانية : قوله (شَغَلْتُهُ وأشغلته) (١٦٨٩) .

قال الجوهري : تقول : شغلت فلانا فأنا شاغل ، ولا يقال : أشغلته لأنها لغة رديئة (١٦٩٠) .

قال أبو سعيد : وقد يكون فَعَلْتُ وأفْعَلْتُ بمعنى واحد كأن كل واحد منهما لغة لقوم ، ثم يختلط فتستعمل اللغتان كقولك : قِلْتُ البيع وأقلته وشَغَلْتُهُ وأشغلته (١٦٩١) .

الثالثة : قوله : (بَكَرَ وأبْكَرَ) .

(١٦٨٦) في الأصل (وهو فسخته)

(١٦٨٧) في الأصل (قتله البيع)

(١٦٨٨) أنظر الصحاح مادة (قيل) ١٨٠٨/٥ .

وقال ابن منظور " وحكى اللحياني أن قِلته لغة ضعيفة "

أنظر اللسان مادة (قيل) ٣٧٩٨/٥ .

(١٦٨٩) في الأصل (وأشغله) .

(١٦٩٠) أنظر الصحاح مادة (شغل) ١٧٣٥/٥ .

وأنظر اللسان مادة (شغل) ٢٢٨٦/٤ .

(١٦٩١) أنظر شرح السيرافي ١٠٦/٦ (رسالة)

اعلم أنه وجد في نسخة قرئت على المصنف بالنون، وكذلك هو في شرح أبي سعيد (١٦٩٢)، وقد وقع في كثير من النسخ بالبـــــاء (١٦٩٣)، وكلاهما سائغ، ولا تفاوت بينهما في جهة الاستدلال والتقريب.

قوله: (وفعّل يواخي أفعل).

اعلم أنهما يتواخيان في ثلاثة أشيـــــاء (١٦٩٤) :ـ

الأول : أن فعّل يكون للتعدية كما أن أفعل كذلك.

قال أبو سعيد: الباب أن يكون نقلا لفعل كما يقال: عَرَفَ وعرّفته ونَبُلَ ونبّلته، وفَسَحَ وفسّحته، وأما خطّأته فإنما أراد تسميته مخطئا، كما أنك حيث قلت: فسّقته وزنّيته أي سميته بالزنا والفسق، كما تقول: حيّيته أي استقبلته بحياك الله، وتقول: سقّيته ورعّيته أي: سقاك الله، ورعاك الله.

والأكثر في الباب فيما نسبته الى الشيء أن يكون على فعّلت كقولك: لحّيته، وخطّأته، وجهّلته، وشمله ما يدعى به له أو عليه كقولك: جدّعته، وعقّرته، أي قلت له: جدعك اللـــه، وعقرا له.

(١٦٩٢) في النسخة المحققة لشرح السيرافي (بكر وأبكر) بالباء، ولم يشر المحقق الى وجود نسخة فيها (نكر وأنكر) بالنون.
أنظر شرح السيرافي ١٠٦/٦ (رسالة)

(١٦٩٣) في نسخة المفصل (ط بيروت) بالباء، وكذا في شرح ابن يعيش (ط بيروت)
أنظر المفصل ص ٢٨١، وابن يعيش ١٥٩/٧

(١٦٩٤) وذكر الثعالبي لفعّل ثلاثة معاني :ـ
أحدها: التكثير نحو قوله تعالى: " وغلّقت الأبـــواب "
وثانيها: أن يكون بمعنى أفعل نحو: خبّر وأخبر، وكرّم وأكرم.
وثالثها: أن يكون مضادا لأفعل نحو: أفرط اذا جاوز الحد، وفرّط اذا قصر.
وقال ابن مالك " ومنها فعّل، وهو للتعدية وللتكثير، وللسلب والمتوجه، ولجعل الشيء بمعنى ما صيغ منه، ولاختصار حكايته، ولموافقته تفعّل وفعل، ولاغناء عنهما " أنظر فقه اللغة وأسرار العربية ص ٢٦٥، والتسهيل ص ١٩٨.

وقالوا : أشفيته بمعنى شفيته تعنى بالدعاء له ، فدخلت [أفعلت](١٦٩٥) على فعّلت كما تدخل فعّلت عليها ، يريد أن الأصل والباب في نقل الفعل وتغييره أفعلته وقد استعملوا فيه (١٦٩٦) فعّلت كفرّحت ونزّعت .

والأصل في الدعاء والتسمية فعّلت ، وقد أدخلوا عليه أفعلت ، فقالوا : أشفيته في معنى دعوت له بالشفاء .

قول المصنف : (فرّحته وفزّعته) . دخلت فيه فعّلته على أفعلته ، لأن الأصل في تعدية فرح أفرحته ، ودخلت عليه فرّحته وكذا الأصل في نقل فزع أفزعته ، فدخلت عليه فزّعته .

وقوله : (ومنها خطّأته وفسّقته) من باب التسمية والدعاء ، والأصل في فعله فعّلته ، لكن قد تدخل عليه أفعلته فتقول : أخطأته ، وأفسقته ، ففعلت في المثالين الأولين كالفرع ، وأفعلت كالأصل ، وفي بقية الأمثلة بالعكس من ذلك ، لأن فعّلت منها كالأصل ، وأفعلت كالفرع .

الثاني : أن فعّل وأفعل يكونان للسلب والتنحية .

والمذكور من صوره أربع :-

الأولى : فزّعته .

الشاهد فيه : أن المعنى أزلت الفزع عنه ، ورفعت خوفه .

الثانية : قذّيت عينه أي أزلت عنها القذى .

قال في شافي اللغة : القذى : تراب ، ونحوه مما يقع في العين (١٦٩٧) . ٢٦٨/و

وقال الجوهري : القذى في العين وفي الشراب ما سقط فيه ، وتقول : أقذيتُ عينه جعلت فيها القذى ، وقذّيتها تقذية أخرجت منها القذى (١٦٩٨) .

(١٦٩٥) نقص في الأصل . انظر شرح السيرافي ٦/١٠٠ .

(١٦٩٦) في سيبويه " جدّعته وعقّرته ، أي قلت له : جدعك الله وعقرك الله ، وأففت به ، أي قلت له أف " . انظر سيبويه ٢ / ٢٣٠ ، واللسان مادة (جدع) ١/٥٦٧ ، ومادة (عقر) ٤/٣٠٣٦ ، وشرح السيرافي ٦/٩٩ ، ١٠٠ .

(١٦٩٧) انظر اللسان مادة (قذى) ٥/٣٥٦٢ وما بعدها .

(١٦٩٨) انظر الصحاح مادة (قذى) ٦/٢٤٦٠ .

الثالثة : جَلَّدْتُ البَعِيرَ .

الشاهد فيه : أن معناه : نزعت جلده .

قال الجوهري : تَجْلِيدُ الجَزُورِ مثل سلخ الشاة ، ويقال : جلد جزوره وقلما يقال : سلخ . (١٦٩٩)

الرابعة : قَرَّدْتُ البَعِيرَ .

الشاهد فيه : أن المعنى فيه التنحية والإزالة أي أزلت قُرَادَهُ والقُرَادُ واحد القِرْدَان ، يقال : قَرِّدْ بعيرك أي انزع منه القِرْدَان (١٧٠٠) ، فعين الكلمة مشددة في كل واحدة من هذه الصور الأربعة ، ومعناها الإزالة والتنحية .

وثالثها : أن فَعَّلَ وأَفْعَلَ مشتركان في كون كل واحد منهما بمعنى فَعَلَ ، والمذكور من أمثلته ثلاثة :-

الأول : زِلْتُهُ من مكانه وزَيَّلْتُهُ .

قال الجوهري : زِلتُ الشئَ من مكانه أَزِيلُه زَيْلاً لغة في أَزلته . (١٧٠١)

الثاني : عِضْتُهُ وعَوَّضْتُهُ .

قال الجوهري : تقول : عاضَنِي فلان ، وأَعاضَنِي وعَوَّضَنِي وعاوضني إذا أعطاك العوض ، واعتاض وتعوض أي أخذ العوض (١٧٠٢)

(١٦٩٩) أنظر الصحاح مادة (جلد) ٢/٤٥٨ .

وقال ابن الأعرابي : أجززتُ الضأن وحَلَقْتُ المِعْزَى ، وجَلَّدْتُ الجملَ لا تقول العرب غير ذلك . أنظر اللسان مادة (جلد) ١/٦٥٣ .

(١٧٠٠) وفي اللسان " وقَرَّدَهُ : انتزع قِرادَهُ ، وهذا فيه معنى السلب ، وتقول منه : قَرِّدْ بعيرك ، أي انزع منه القِرْدان ، وقَرَّدَه : ذَلَّلَه وهو من ذلك ، لأنه إذا قُرِّدَ سكن لذلك وذلّ " . أنظر مادة (قرد) ٥/٣٥٧٥ .

(١٧٠١) " يقال : زالَ الله زَوَالَه وأزال الله زواله بمعنى إذا دعا عليه بالبلاء والهلاك " . أنظر الصحاح مادة (زيل) ٤/١٧٢٠

وقال ابن بري " صوابه زِلْتُه زيلاً أي أزلته ، وزلته زيلاً أي ميزته " .

أنظر اللسان مادة (زيل) ٣/١٩٠١ .

(١٧٠٢) أنظر الصحاح مادة (عوض) ٣/ ١٠٩٣ .

واللسان (عوض) ٤/٣١٧٠ ، ٣١٧١ .

الثالث : قوله : (ميزته ومَيّزته) .

قال الجوهري : تقول : مِزْتُ الشيءَ أَميزُهُ مَيْزاً : عَزَلْتُهُ وفرزته ، وكذلك مَيَّزته تمييزاً فَانْمَازَ ، وامتازَ ، وتَمَيَّزَ ، واستماز له بمعنى . (١٧٠٣)

قوله : (ومجيئه للتكثير هو الغالب عليه) .

اعلم أنه لما نقل أنه يستعمل فيما ذكره من المعاني الثلاثة التي ذكرناها وهي : جعلته فرحا ، ونسبته الى الخطأ ، وأزلت فزعه ، قال بعده : ويجئ للتكثير ، ومجيئه لهذا المعنى أكثر من مجيئة لغيره .

والتكثير يكون على أحد أوجه ثلاثة ، اما بتكثير المفعول ، أو بتكثير الفعل ، أو بتكثير الفاعل .

قوله : (قطّعت الثيابَ ، وغَلّقت الأبواب) .

تكثير نشأ من المفعول .

وقوله : (تَجَوَّلَ وتَطَوَّفَ) تكثير نشأ من الفعل نفسه ، فان معناه أنه يكثر الجولان والطواف .

وقوله : (بَرَّكَ النَعَمُ ، وربّضَ الشاءُ ، ومَوَّتَ المالُ) .

تكثير نشأ من الفاعل .

قال في الشامل : برك البعيرُ بروكاً إذا كان قائما فلصق بالأرض .

والمبرك موضع البروك ، وربض الغنم مأواها لأنها تربض فيه . (١٧٠٤)

قوله : (ولا يقال للواحد) .

قال أبو محمد : لا يقال : بَرَّكَ البعيرُ ، ولا ربّض الشاءُ ، ولا موّت البعيرُ .

وفيه تنبيه على أن المال لا يطلق إلا على الجمع .

ولقائل أن يقول : إن فعّل يأتي لمعان أخر سوى ما ذكره المصنف .

أحدها : أن تكون بمعنى صار بصفة كذا ، نحو : عَجَّزَتِ المرأة ، وثيّبت أي صارت عجوزا وثيبا .

والثاني : أن تجئ ولا يراد بها شئ من هذه المعاني نحو : كَلَّمَ وعَلَّمَ وذَوَّبَ وجَمَّلَ . (١٧٠٥)

قوله : (وفاعل لأن يكون من غيرك إليك ما كان منك إليه كقولك : قاتلته وضاربته) .

(١٧٠٣) أنظر الصحاح ٨٩٦/٣ مادة (ميز) ، واللسان مادة (ميز) ٤٢٠٧/٦

(١٧٠٤) وانظر اللسان مادة (برك ٢٦٥/١ وما بعدها ، ومادة (ربض) ١٥٦٨/٣ .

(١٧٠٥) وأنظر التسهيل ص١٩٨ .

اعلم أن فاعلت يأتي على أربعة أوجه :—(١٧٠٦)

أولها : وهو الأصل الذي وضع له أن يقتضي فاعلين يكون أحدهما منصوبا في اللفظ، والاخر مرفوعا في المعنى نحو قولك : قابلت زيدا وضاربته ، ولما كان واحد منهما فاعلا ومفعولا رفعوا أحدهما ونصبوا الاخر .

قال عبدالقاهر : وهذا هو أول الأفعال التي يجوز فيها جعل أي واحد شئت من الشيئين فاعلا ، والاخر مفعولا ، ومثله قولك : أصابني خير وأصبت خيرا ، ولا يجوز هذا في المفعول الذي لاحظ له في الفعل ، ألا ترى أنك لو قلت : ضربت زيدا لم يجز أن يكون زيدا فاعلا ، فلو قلت : ضربني زيد لم يفد ما يفيده نصب زيد ، كما كان في قولك : قاتلت زيدا ، وقاتلني زيد .(١٧٠٧)

وقوله : (فإذا شئت الغالب قلت : فاعلني ففعلته) .

اعلم أن موضع فاعل لما يكون بين اثنين ، وذلك أن يفعل كل واحد منهما ما يفعل الأخر ، فان كان المتكلم هو الغالب على صاحبه قيل : ضاربني فضربته ، وقاتلني فقتلته ، كما بيناه : في مباحث المغالبة في فصل ما كان على فعل .(١٧٠٨)

وثانيها : أن يجيء فاعلت بمعنى فعلت .

قال الجوهري : يقال : سفرت أسفر سفورا أي خرجت إلى السفر فأنا سافر وقوم سفر مثل صاحب وصحب ، وسنار مثل راكب وركاب .(١٧٠٩)

(١٧٠٦) وقال الثعالبي " فاعل يكون بين اثنين نحو : ضاربه وبارزه وخاصمه وحاربه وقاتله ، ويكون بمعنى فعل كقول الله عز وجل " قاتلهم الله " أي قتلهم ، وسافر الرجل ، ويكون بمعنى تفعل نحو : ضاعف الشيء وضعفه " .

وقال ابن مالك " ومنها فاعل لاقتسام الفاعلية والمفعولية لفظا ، والاشتراك فيهما معنى ، ولموافقة أفعل ذي التعدية والمجرد ، وللاغناء عنهما " .

أنظر فقه اللغة وأسرار العربية ص ٢٩٦ ، والتسهيل ص ١٩٩ .

(١٧٠٧) أنظر المقتصد لعبد القاهر ٢/٤٠٤ .

(١٧٠٨) أنظر ص ٣٩٥ : ٣٩٧ .

(١٧٠٩) أنظر الصحاح ٢/٦٨٦ مادة (سفر) ، والسان مادة (سفر) ٣/٢٤ ، ٢٠ .

وثالثها : أن تكون بمعنى أفعلت ، تقول : عَافَاكَ الله بمعنى أعفاكَ الله ، وطَارَقْتُ النعل وهو قائم مقام أطرقت النعل .

قال عبد القاهر : وليس أطرقت بفصيح .(١٧١٠)

قال الجوهري : طَارَقَ الرجلُ بين نعلين أي خَصَفَ أحديهما فوق الأخرى .(١٧١١)

ورابعها : أن يكون بمعنى فَعَّلت مشدد العين .

نحو قولك : ضَعَّفْتُ الشيء وضَاعَفْتُهُ ، ونَعَّمَهُ الله ونَاعَمَهُ ، وتقول : امرأة مُنَعَّمة ومُنَاعَمة .

قال أبو سعيد : وقد يجيء فاعلت ولا يراد بها على اثنين لكنهم بنوا عليه الفعل كما بنوا على أفعلت ، كقولك : نَاوَلته وعاقبته ، وعافاه الله ، وسافرت ، وقالوا : ضاعفت وضَعَّفت ، وناعمته ونَعَّمته ، كما قالوا : عاقبته .(١٧١٢)

ولقائل أن يقول : ان فاعل قد جاء لمعنى آخر سوى ما نقله المصنف وهو : تفاعل نحو : تَسَايَرَ وسَايَرَ ، وتَجَادَلَ وجَادَلَ .

وقوله : (وانفعَل لا يكون إلا مطاوع فَعَلَ نحو : كَسَرْتُهُ فانْكَسَرَ وحَطَمْتُهُ فانحطم) .(١٧١٣)

(١٧١٠) لم أعثر على هذا النص لعبد القاهر .

(١٧١١) في الصحاح مادة (طرق) ١٥١٦/٤ " وطارق الرجل بين الثوبين اذا ظاهر بينهما أي لبس أحدهما على الأخر ، وطارق بين نعلين أي خصف إحداهما فوق الأخرى " ، وقال الأصمعي : طارق الرجل نعليه اذا أطبق نعلاً على نعل مخروزتا وهو الطِّراق والجلد الذي يضربها به الطِّراق " .
أنظر اللسان مادة (طرق) ٢٦٦٤/٤ .

(١٧١٢) أنظر شرح السيرافي ١٢٤/٦ (رسالة) .

(١٧١٣) وقال المبرد " وقد يدخل عليه (انفعل) الا أن الباب (انفعل) وذلك قولك : كسرته فانكسر ، فان المعنى : أني أردت كسره فبلغت منه إرادتي ، وكذلك قطعته فانقطع ، وشويت اللحم فانشوى ، ودفعته فاندفع " .
أنظر المقتضب ١٠٤/٢ ، وسيبويه ٢٣٨/٢ .
وفقه اللغة وأسرار العربية ص ٢٨٤ ، ٢٩٢ .
وابن يعيش ١٥٦/٧ ، والتسهيل ص ٢٠٥ .

قال أبو سعيد : معنى قولنا مطاوعة : أن المفعول به لم يمتنع مما رامه الفاعل ، ألا ترى أنك تقول فيما امتنع مما رمته فلم يندفع وكسرته فلم ينكسر ، أي أوردت أسباب الكسر عليه فلم ينكسر . (١٧١٤)

وقال عبد القاهر : معنى المطاوعة : أنه قبل الفعل ، ولم يمتنع عنه . (١٧١٥)

وهو / معنى ما ذكره أبو سعيد ، والحُطَامُ : التَّكَسُّرُ .

٢٩٨ ظ

قال الجوهري : تقول : حَطَمْتُهُ حَطْمًا أي كسرته فانحطم ، وتَحَطَّم والتحطيم : التكسير. (١٧١٦)

والأصل في هذا البناء أن يكون مطاوعا فَعَلَ .

وقد جاء مطاوعا لأفعل شاذا فيما ذكره المصنف من الصور ، وهي أربع :

الأولى : قولهم : أَقْحَمْتُهُ فانقحم ، الشاهد فيه أن انفعل هاهنا قد جاء مطاوعا لأفعل على خلاف الأصل

قال في الشامل : تقول : أَقْحَمَ في الأمر قُحُومًا ، واقتحم : إذا رمى بنفسه فيه من غير معرفة وتروية . (١٧١٧)

الثانية : قولك : أغلقت الباب فانغلق .

الشاهد فيه : أن انغلق على زنة انفعل ، وهو مطاوع أفعلت على خلاف القياس .

الثالثة : قولك : أَسْفَقْتُ البابَ فانسفق ، أي رددته فانسفق ومنه ثوب سَفِيق أي صفيق . (١٧١٨)

الشاهد فيه : أن انسفق على زنة انفعل ، وقد جاء مطاوع أسفق شاذا على خلاف القياس .

الرابعة : أَزْعَجْتُهُ فانزعج .

قال الجوهري : تقول : أزعجه بالرمح : أي قلعه بالرمح من مكانه وانزعج بنفسه . (١٧١٩)

(١٧١٤) أنظر شرح السيرافي ٦/ ١١٥ (رسالة) .

وقال المبرد في المقتضب ٢/ ١٠٤ " وأفعال المطاوعة أفعال لا تتعدى إلى مفعول ، لأنها إخبار عما تريده من فاعلها " .

(١٧١٥) أنظر المقتصد ٤/ ٥٥ و .

(١٧١٦) أنظر الصحاح مادة (حطم) ٥/ ١٩٠٠ ، واللسان مادة (حطم) ٢/ ٩١٦ وما بعدها .

(١٧١٧) أنظر اللسان مادة (قحم) ٥/ ٣٥٣٩ .

(١٧١٨) وفي اللسان " وسَفَقَ البابَ سَفْقًا وأَسْفَقَهُ فانسفق أي أغلقه ، والصاد لغة أو مضارعة ، وسيأتي ذكره ، أبو زيد : سَفَقْتُ البابَ وأَسْفَقْتُهُ إذا رددته .

قال أبو منصور : معناهما : أَصْفَقْتُه " أنظر اللسان مادة (سفق) ٣/ ٢٠٣٠ .

(١٧١٩) وفي الصحاح مادة (زعج) ١/ ٣١٩ " أزعجه : أي أقلقه وقلعه من مكانه =

قال في العامل : أزعجته فشخص ، وانزعج مستعمل بين الناس ، والقياس يدفعه (١٧٢٠) .

ولقائل أن يقول : انه لما كثر استعمال انفعل مطاوعا لأفعل وجب اعتقاد كونه جاريا على القياس وناسب أن يجعل صنفا من أصناف انفعل ، ولا يظن الشذوذ فيه (١٧٢١)

قوله : (ولا يقع الا حيث يكون علاج وتأثير) (١٧٢٢) .

اعلم أن المصنف استدرك على نفسه بهذا الكلام ما أطلقه أولا .

بيان ذلك : أن المطاوعة لا تكون الا حيث يتصور علاج وتأثير وهو فعل الجوارح نحو : كَسَرْتُهُ فَانْكَسَرَ ، وقَطَعْتُهُ فَانْقَطَعَ ، ولا يجوز أن تقول : عَلِمْتُهُ فانْعَلَمَ ، ولا عَرَفْتُهُ فانْعَرَفَ وذلك أنك اذا قلت : عَرَّفْتُهُ كنت مخبرا بتقرير ذلك في قلبك ، وتصويره لك ، وليس في قولك : بيّنت صورته في قلبي فعل أحدثته حتى تقول : طاوعني الذي أصبته بالفعل على ما أردت .
وكما لا يكون لعرفت مطاوعا ، كذلك لا يكون لعلمت ، وانما علمت مطاوع أعلمت ، وعرفت مطاوع أعرفت ، وذلك أنك اذا قلت : عرفت فقد أخبرت بأنك التمست أحداث فعل ، فيجوز أن تقول : طاوعني وقبل : كما تقول : صَوَّرْتُهُ فَتَصَوَّرَ ، فليس كل فعل ينصب مفعولا يكون له مطاوع ويحتمله المعنى ، فلو كان يجوز أن تقول ، علّمت زيدا سورة ، وعلمت زيدا عمرا منطلقا بمعنى صيّرت كذا في علم المقصود جاز أن تقول : انعلم ، كما تقول : صار معلوما .
فاما أن يكون علمت بمعنى صار كذا ، فمن المحال التماس المطاوع منه كما استحال ذلك في غير المتعدى نحو : ذهب وخرج . ومثل ذلك : عدمته وفقدته ، ولا يجوز أن تقول : انعدم وانفقد لأجل أن عدمت وان كان ينصب مفعولا ، فليس هناك فعل يوجبه ، كما يكون في كسرت ، وانما هو بمنزلة قولك : لم أجد في أن المعنى انتفاء الوجود والحقيقة تؤول الى قولك : فات وزال ، فكما لا يتصور في شيء من ذا مطاوع كذلك لا يجوز في عدم .

= وانزعج بنفسه " وانظر اللسان مادة (زعج) ١٨٣٢/٣ .

(١٧٢٠) وفي اللسان " ولو قيل : انزعج وازدعج لكان قياسا ، ولا يقولون أزعجته فزعج " أنظر مادة (زعج) ١٨٣٢/٣ .

(١٧٢١) وفي سيبويه ٢ / ٢٣٨ " ونظير فعلته فانفعل وافتعل أفعلته ففعل ، نحو أدخلته فدخل ، وأخرجته فخرج ، ونحو ذلك " ، وانظر المقتضب ٢ / ١٠٤ .

(١٧٢٢) وانظر ابن يعيش ١٥٩/٧ ، ١٦٠ .

قال عبد القاهر : معنى هذا على أن يكون هناك فعل يصح أن يقال : إنه قبله ، وأنت إذا قلت : عدمت زيدا لم يمكنك أن تقول : إني أحدثت به فعلا وتعدى عدمت إليه ، فتقول : أعدمه كذا ، فتريد الهمزة مفعولا .(١٧٢٣)

قوله : (ولهذا قولهم : انعدم كان خطأ)(١٧٢٤) .

اعلم أنه لما ذكر أنه لا يقع إلا حيث يكون علاج وتأثير ، لزم منه أن يكون قولهم انعدم خطأ ، لأنه ليس فيه علاج على ما بينه لك .(١٧٢٥)

قوله : (وقالوا : قلته فانقال ، لأن القائل يعمل في تحريك لسانه) .

اعلم أن هذا الكلام يرجع إلى نقض وجوابه .

بيان ذلك : أنه لما شرط في بناء انفعل أن يكون من فعل الجوارح فيقل له : ينتقض ما ذكرته بقولهم : قلته فانقال ، فإن انقال قد جاء مطاوعا لقولك : قلت ، مع أنه ليس من فعل الجوارح ، وذلك يدل على أن كونه علاجا ليس بشرط .

فأجاب بأن الشرط موجود في قلت ، لأن المتكلم يحرك لسانه ، وهذا التحريك من فعل الجوارح .

قال عبد القاهر : المعنى فيه أجريت به لساني فجرى ، وأخرجته من فيّ فخرج .(١٧٢٦)

واعلم أن انفعل لا يكون متعديا قط ، وإنما هو للمطاوعة ، وهو بمنزلة بناء الفعل للمفعول به في أنه ينقص مفعولا ، لأن المفعول يصير فاعلا ، ألا ترى أنك إذا قلت : انكسر القلمُ كان مرفوعا بعد أن كان منصوبا في قولك : كسرتَ القلمَ ، كما أنك إذا قلت كُسِّرَ القلمُ كان كذلك .

(١٧٢٣) أنظر المقتصد ٤/ ٥٥

(١٧٢٤) وعبارة المفصل ، وابن يعيش (ولهذا كان قولهم انعدم خطأ)
أنظر المفصل ص ٢٨١ ، وابن يعيش ٧/ ١٥٩ .

(١٧٢٥) أنظر الصفحة السابقة .

(١٧٢٦) في المقتصد " أجريت له لساني فجرى ، وأخرجته من فيّ فخرج " .
أنظر المقتصد ٤/ ٥٥ ظ

قوله : (وافتعل يشارك انفعل في المطاوعة) .

اعلم أن افتعل يأتي على ضروب خمسة :-

أولها : أن يقام مقام انفعل ، على معنى أنه يصدق افتعل حيث يصدق انفعل . (١٧٢٧)

والمذكور من ذلك صورتان :-

إحداهما : قولك : غممته فاغتم وانغم . (١٧٢٨)

قال الجوهري : غمه فاغتم ، وكل شيء غطيته فقد غممته . (١٧٢٩)

قال أبو سعيد : تقول غممته فاغتم وانغم عربية . (١٧٣٠)

الشاهد فيه : أن غمه طاوع شيئين ، أحدهما : افتعل ، والآخر: انفعل .

الصورة الثانية : قولك : شويته فاشتوى وانشوى .

والكلام فيه كما ذكرناه .

٢٩٩
و

وثانيها : أن يجيء افتعل / بمعنى تفاعل .

فيكون له فاعلان أو أكثر نحو قولك : اختصم زيد وعمرو ، والمعنى : تخاصما ، والقوم اختصموا بمعنى : تخاصموا ، واجتوروا بمعنى تجاوروا .

الشاهد فيه : أن افتعل في هذه الصورة بمعنى تفاعل . (١٧٣١)

(١٧٢٧) وانظر سيبويه ٢/ ٢٣٨ ، والمقتضب ٢/ ١٠٤

(١٧٢٨) في الأصل (إحديهما)

(١٧٢٩) أنظر الصحاح مادة (غمم) ٥/ ١٩٩٨ ، واللسان مادة (غمم) ٢/٥ ٣٣٠ وما بعدها .

(١٧٣٠) أنظر شرح السيرافي للكتاب ٦/ ١١٦ (رسالة) .

وهذه عبارة سيبويه قال : "باب ما طاوع الذي فعله على فعل وهو يكون على انفعل وافتعل ، وذلك قولك : كسرته فانكسر ، وحطمته فانحطم ، وحسرته فانحسر ، وشويته فانشوى ، وبعضهم يقول : اشتوى ، وغممته فاغتم وانغم عربية ، وصرفته فانصرف ، وقطعته فانقطع "

أنظر سيبويه ٢/ ٢٣٨ .

(١٧٣١) وانظر ابن يعيش ٧/ ١٦٠ ، ١٦١ ، والتسهيل ص ١٩٩ ، ٢٠٠

فان قلت : ألمعمر أن الواو متحركة فى اجتوروا ، وقبلها مفتوح ، فهلا قلبت ألفا كما هو الباب فى اعتلالها ؟

قلت : قال المازنى : وهما يجئ على أصله ؛ لأن معناه معنى مالا يعل كما جاء عَوِرَ ، وحَوِلَ ، لأنه فى معنى اعْوَرَّ واحْوَلَّ اجتوروا وازدوجوا ، واهتوشوا (١٧٣٢) ؛ لان معناه : تجاوروا وتزاحموا ، وتهاوشوا ، ولولا ذلك لاعتل ، ألا تراهم قالوا : اختاروا ، وانباعوا حين لم يكن فى معنى تفاعلوا يريد أنه إنما وجب تصحيح العين فى تجاوروا ، وتزاوجوا لسكون ما قبل الواو ، فلما كان اجتوروا ، وازدوجوا بمعناه صح ؛ ليكون التصحيح أمارة لكون كل واحد منهما بمعنى الاخر ، وكذلك جميع ما أشبه هذا ؟

وإنما أعلوا : اختاروا ، وانباعوا لأنهما للبناء بمعنى : تَخَايَروا وتَبَايَعُوا ، فجاءا على ما تقتضى لهما من الإعلال (١٧٣٣) ؟

وثالثها : أن يجئ افتعل بمعنى الاتخاذ ؟

والمذكور من صوره خمس :ـ

الأولى : إذَّبَحَ ، بتشديد الدال ؟

والمعنى : اتخذ ذبيحة ، والأصل فيه : اذتبح على زنة افتعل ، فابدلت تاء افتعل دالا ، ثم ادغمت الدال الأولى فى الثانية ، وموانئ الكلام فيما نقلت فيه تاء افتعل عن أصلها فصلا فى قسم المشترك (١٧٣٤) ؟

(١٧٣٢) اهتوشوا : بمعنى تهاوشوا ، وهو الاختلاط يقع بين القوم ، أنظر المنصف ٣/١ ٤٨

(١٧٣٣) أنظر المنصف شرح تصريف المازنى ٢٥٩/١ : ٢٦١

(١٧٣٤) فصل الشارح فى قسم المشترك من الكتاب القول فى تاء افتعل فذكر ابدال الطاء من التاء فى نحو اصطبر ، وابدال الدال المهملة من التاء فى نحو : ازدجر وازدان ، وادّكر ، وابدالها بها فى اجتمعوا ، واجْدَزَّ فى اجتزّ ، أنظر الورقة (٣٧٦ ظ ، ٣٧٧ و) من الكتاب ؟

الثانية : قوله : (اطَّبخ) بالتشديد .

الشاهد فيه : أن الأصل فيه : اطتبخ على مثال : افتعل ، ثم قلبت التاء طاء ، وأدغمت الطاء الأولى في الثانية ، وسنذكر علة ذلك وأمثاله في مباحث افتعل (١٧٣٥) .

قال أبو سعيد : اطَّبخت في معنى طَبَخت أي اتخذت طبيخا (١٧٣٦) .

الثالثة : قوله : (اشتوى) .

قال أبو سعيد : تقول : شَوَيْتهُ فانشوى ، وبعضهم يقول : فاشتوى بمعنى فانشوى ، وقد يقال : أشويته بمعنى شويته أي اتخذته مشويا (١٧٣٧) .

الرابعة : اكْتالَ .

الشاهد فيه : أن الأصل فيه : اكْتَيَلَ على زنة افتعل ، ثم قلبت الياء التي هي عين الكلمة ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها تقول : كِلْتُهُ بمعنى : كِلْتُ له ، واكتلت عليه أخذت منه .

قال الجوهري : يقال : كالَ المعطي ، واكْتالَ الآخذ (١٧٣٨) .

الخامسة : قوله (اتَّزن) .

الشاهد فيه : أن الأصل : أوتَزَن على زنة افتعل .

قال أبو سعيد : معناهما : كال لنفسه ، ووزن لنفسه ، وإنما فصل بينهما لأن لهذا مطاوعا في المعنى كقولهم : وزنت له فاتزن ، وكلت له فاكتال ، يقال : كال البائع ، واكتال المشتري أي أخذه مكيلا ، وأخذه موزونا .

ورابعها : أن يكون افتعل بمنزلة فَعَلَ في المعنى .

نحو : قَرَأْتُ واقْتَرَأْتُ ، وخَطِفَ واخْتَطَفَ .

اعلم أن مراده بقوله : فَعَلَ : ما كان من أمثلة المجرد من الثلاثي سواء كانت عين الفعل مفتوحة ، أو لم تكن .

(١٧٣٥) انظر الورقة (٣٧٦ ظ ، ٣٧٧ و) من الكتاب .

(١٧٣٦) شرح السيرافي للكتاب ١١٦/٦ (رسالة) .

(١٧٣٧) شرح السيرافي للكتاب ١١٦/٦ (رسالة) .

(١٧٣٨) انظر الصحاح مادة (كيل) ١٨١٤/٥ ، واللسان مادة (كيل) ٣٩٦٨/٥ وما بعدها .

قال الجوهري : الخَطْفُ : الاستلاب ، وقد خَطِفَهُ بالكسر يَخْطَفُهُ خَطْفًا ، وهي اللغة الجيدة ،

وفيه لغة أخرى حكاها الأخفش خَطَفَ بالفتح يَخْطِفُ بالكسر ، وهي قليلة رديئة لا تكاد تعرف ،

وقد قرأ بها يونس (١٧٣٩) في قوله تعالى : " يَخْطِفُ أبصارَهم " (١٧٤٠)

وخاصيها : أن تكون الفعل للزيادة ،

كقولك : اكْتَسَبَ في كَسَبَ ، واعتَمَلَ في عَمِلَ ،

اعلم أن معنى اعتملت أقوى من عملت ، قال الله : " لها ما كَسَبَتْ وعليها ما اكتسبتْ " (١٧٤١) ،

فأوقعت " كسبت " على الخير ، و " اكتسبت " على الشر ، لأنه متعد لم لكونه

ضعيفا عنه ، فكان الفعل فيه أشد ، وإنما كان كذلك لأن المعنى يتغير بتغير اللفظ ،

كما تغير في قَطَعَ وقَطَّعَ ،

قال في الكشاف لما كان الشر مما تشتهيه النفس ، وهي منجذبة إليه وأمارة به كانت

في تحصيله أعمل وأجد ، فجعلت لذلك مكتسبة فيه ، ولما لم يكن كذلك في باب الخير ،

وصفت بما لا دلالة فيه على الاعتمال (١٧٤٢) ،

(١٧٣٩) هو يونس بن حبيب الضبي الولاء البصري أبو عبد الرحمن ، كان بارعا في النحو من أصحاب أبي عمرو بن العلاء ، سمع من العرب ، وروى عنه سيبويه فأكثر ، وله قياس في النحو ، ومذاهب ينفرد بها ، سمع منه الكسائي والفراء ، قارب يونس الثمانين سنة ولم يتزوج ولم يتسر ، مولده سنة تسعين ، ومات سنة ثنتين وثمانين ومائة ،

أنظر ترجمته في أخبار النحويين البصريين ص٣٢ ، ٣٣ ، البغية ٢/٣٦٥ ، ونشأة النحو ص ٦٥ ، ٦٦ ،

(١٧٤٠) سورة البقرة : من الآية ٢٠

أنظر الصحاح مادة (خطف) ٤/١٣٥٢ ، واللسان مادة (خطف) ٢/١٢٠٥ والكشاف ١/٢١٨ ، ٢١٩ ،

(١٧٤١) سورة البقرة من الآية ٢٨٦ ، وانظر السيرافي ٦/١٣٥ ،

(١٧٤٢) أنظر الكشاف ١/٤٥٨ ،

وقال عبد الجبار : افتعل يدل على شدة وكلفة .

وقال عبد المجيد : الآية تشير إلى لطف الله تعالى بعباده ، وعلى زيادة رحمته إياهم لأنه أثبت لهم ثواب ما فعلوه من الخير على أي صفة وجد ، ولم يلزمهم عقاب الفعل الا عند وجوده على صفة المبالغة والاعتمال .

قوله : (قال سيبويه : أما كسبت فإنه يقول : أصبت ، وأما اكتسبت فهو للتصرف والطلب) .(١٧٤٣)

اعلم أن لفظ سيبويه : أما كسبت فإنه أصاب ، واكتسبت هو التصرف والطلب ، والاجتهاد بمنزلة الاضطراب ، هذا لفظ سيبويه .(١٧٤٤)

وحينئذ قول المصنف : (والاعتمال بمنزلة الاضطراب) .(١٧٤٥) يحتمل وجهين :

أحدهما : أن يكون الاعتمال مجرورا ، وتكون الواو عاطفة .

والثاني : أن يكون الاعتمال مرفوعا ، وتكون الواو للاستئناف .

قال الجوهري : الاضطراب الحركة ، واضطرب أمره : اختل ، والموج يضطرب : أي يضرب بعضه [بعضا] .(١٧٤٦)(١٧٤٧) واحتمال الرفع أظهر ، فإن الجوهري قال : اعتمل معناه : اضطرب في العمل .(١٧٤٨)

قال الشاعر :(١٧٤٩) [٦٣]

إِنَّ الكَرِيمَ وَأَبِيكَ يَعْتَمِلْ ... إِنْ لَمْ يَجِدْ يَوْمًا عَلَى مَنْ يَتَّكِلْ

(١٧٤٣) وفي المفصل ص٢٨٢ (وأما اكتسبت فهو التصرف والطالب)

(١٧٤٤) أنظر سيبويه ٢/٢٤١ (٤/٧٤ هارون)

(١٧٤٥) في المفصل ، وابن يعيش (الاعتمال)

أنظر المفصل ص٢٨٢ ، وابن يعيش ٧/١٦٠

(١٧٤٦) أنظر الصحاح ١٦٨/١ مادة (ضرب)

(١٧٤٧) نقص في الأصل يتطلب المعنى اثباته .

وانظر اللسان مادة (ضرب) ٢٥٦٥/٤ وما بعدها .

(١٧٤٨) أنظر الصحاح مادة (عمل) ١٧٧٥/٥ ، واللسان مادة (عمل) ٣١٠٨/٤ .

(١٧٤٩) البيتان من قصيدة من الرجز المشطور وهما من شواهد سيبويه مجهولة القائل واستشهد بهما على استعمال "يعتمل" بمعنى اضطرب في العمل ، وفي اللسان : واعتمل الرجل : عمل بنفسه ، وقيل : العمل لغيره والاعتمال : لنفسه . أنظر سيبويه ٤٤٣/١ ، والخصائص ٣٠٥/٢ ، واللسان مادة (عمل) ٣١٠٨/٤ ، والهمع ٢٢/٢ =

قال : (استفعل لطلب الفعل) .

قال أبو سعيد : إنّ الأصل في استفعلت الشئ طلبته واستدعيته ، وهو الأكثر ، وما خرج عن هذا فهو يحفظ ، وليس بالباب . (١٧٥٠)

وهو يأتي على أربعة أوجه :ـ

أولها : وهو الذي وضع له في الأصل : أن يكون لاستدعاء الفعل / وطلبه ، وقد أورد ٢٩٩ ظ المصنف من صوره أربعا :ـ

الأولى : قوله : (اسْتَخَفَّهُ) .

قال الجوهري : استخفّه خلاف استثقله . (١٧٥١)

قال أبو سعيد : ومعنى : استخفّه طلب خِفّته ، كما أن استحقّه طلب حقه . (١٧٥٢)

وخفّ فعل لازم غير متعد ، فلما دخلت عليه السين والتاء تعدى إلى مفعول .

الثانية : قوله : (اسْتَعْمَلَهُ) .

قال أبو سعيد : معناه : طلب إليه العمل ، تقول : على زيد عملا وأعطى غيره ، ثم تقول : استعمل عمرو زيدا ، وصار الفاعل مفعولا . (١٧٥٣)

= والأشموني ٢٢٢/٢ ، والصحاح مادة (عمل) ١٧٧٥/٥ .

(١٧٥٠) أنظر شرح السيرافي ١٢٨/٦ (رسالة)

وقال الثعالبي " استفعل يكون بمعنى التكلف نحو : استعظم أي تعظم ، واستكبر أي تكبر ، ويكون استفعل بمعنى الاستدعاء والطلب نحو : استطعم ، واستسقى ، واستوهب ، ويكون بمعنى فَعَلَ نحو : استقرّ أي قَرّ ، ويكون بمعنى صار نحو : استنوق الجمل ، واستنسر البغاث " . أنظر فقه اللغة وأسرار العربية ص٢٩٦ ، ٢٩٧ ، والتسهيل ص٢٠٠ ، والمنصف ٧٧/١ ، ٧٨ .

(١٧٥١) " واستخف به أهانه " . أنظر الصحاح مادة (خفف) ١٣٥٣/٤ ، واللسان مادة (خفف) ١٢١٣/٢ .

(١٧٥٢) أنظر شرح السيرافي ١٢٩/٦ (رسالة) .

(١٧٥٣) أنظر شرح السيرافي ١٢٩/٦ (رسالة) ، واللسان مادة (عمل) ٣١٠٨/٤ .

الثالثة : قوله : (استعجلهُ) .

والمعنى طلب عجلة .

قوله : (ومرّ مستعجلا أي مرّ طالبا ذلك من نفسه مُكلّفها إياه)

اعلم أن مضمون هذا الكلام يرجع الى اعتراض وجوابه :ـ

بيان ذلك : أنه لما ذكر أن استفعل لطلب الفعل ، والطلب أمر نسبي يقتضي طالبا ومطلوبا منه ، وذلك يقتضي تعددا وتغايرا بين الطالب والمطلوب ، وليس فيما ذكره من المثال تعددا ، وذلك يدل على أن استعجله ليس عبارة عن الطلب .

وأجاب بأن التعدد هاهنا حاصل باختلاف الجهة ، وان كان الشخص واحدا ، كقولك : كلّفَ زيد نفسه العجلة ، وحينئذ يكون السؤال مردودا .

قال أبو سعيد : استعجلتُ زيدا : عجّلته ، فإذا قلت : استعجلت غير متعد إلى مفعول ، فمعناه طلبت ذلك من نفسي وكلفتها إياه .(١٧٥٤)

الرابعة : استخرجته .

قال أبو سعيد : استخرجته أي لم أزل أطلب اليه حتى خرج .

وقد يقولون : أخرجته شيئا بانتزاعه .(١٧٥٥)

وذكر أبو بكر مبرمان (١٧٥٦) ممن أصحابنا الذين عنهم التفسير : أن استخرجته استدعيت خروجه وقتا بعد وقت ، وأخرجته معناه : أخرجته دفعة كما تقول : انتزعته .(١٧٥٧)

(١٧٥٤) أنظر شرح السيرافي ٦/١٢٩ (رسالة) ، واللسان مادة (عجل) ٤/٢١ ٢٨ .

(١٧٥٥) أنظر شرح السيرافي ٦/١٢٩ (رسالة) ، واللسان مادة (خرج) ٢/١٢٥ وما بعدها .

(١٧٥٦) هو : محمد بن علي بن اسماعيل ، سمع من المبرد ، وأخذ عن الزجاج ، وله صيت في النحو ، ومن مصنفاته : شرح شواهد سيبويه ، وشرح كتاب سيبويه ولم يتم ، وشرح كتاب الأخفش ، وكتاب في النحو ، والمجموع على العلل ، وغيرهما .

توفي سنة ٣٤٥ هـ .

أنظر ترجمته في هدية العارفين ٢/٤٢ ، ونشأة النحو ص ١٤٩ ، ١٥٠ .

(١٧٥٧) أنظر شرح السيرافي ٦/١٢٩ (رسالة) .

قال الهمذاني : اخشوشن بمعنى أخشن ، لأن افعوعل يأتي بمعنى أفعل نحو : أنقد واستنقد (١٧٥٨).

قال أبو محمد : استخرجته لا يكون إلا بحيلة وعلاج بخلاف الإخراج .

قال عبد القاهر : استفعلت بمنزلة أفعلت في أنه يريد مفعولا ، ألا ترى أن نطق لا يتعدى ، واستنطق يتعدى إلى مفعول ، ويستوى فعلت وأفعلت في مجيء استفعل منهما ، فتقول : من أفتى استفتى ومن نطق استنطق ، ولهذا جعل بعضهم هذه السين من الأسباب التي يتعدى بها الفعل ، ونزلها منزلة همزة التعدية (١٧٥٩).

وثانيها : أن يجيء استفعل ومعناه التحول من حال الى حال .

والمذكور من أمثلته أربعة :ـ

الأول : قولهم : استتيست الشاة .

قال في الشامل : التيس للذكر من المعز إذا كبر ، ويستعمل في الظباء كما يستعمل المعز فيهما (١٧٦٥).

واستتيست المعز : صارت تيسا ، وذلك إذا تشبهت به في الحركة والجرأة .

الثاني : قولهم : استنوق الجمل .

قال أبو سعيد : معناه أنه تخلق بأخلاق الناقة وأشبهها (١٧٦٦).

قال الجوهري في المثل : استنوق الجمل أي صار ناقة يضرب للرجل يكون في حديث أو صفة شيء ، ثم يخلطه بغيره ، وينتقل إليه .

(١٧٥٨) انظر نزهة الطرف للهمذاني ص١٦ .

(١٧٥٩) انظر المقتصد ١/٥٦و .

(١٧٦٥) وانظر اللسان مادة (تيس) ١/٤٦٠ .

(١٧٦٦) انظر شرح السيرافي ٦/١٦٩ (رسالة) .
وانظر سيبويه ٢/٢٤٥ ، والمنصف ١/٧٨ ، وفقه اللغة وأسرار العربية ص٢٨٥ ، وابن يعيش ٧/١٦١ .

وأصله أن طرفة بن العبد كان عند بعض الملوك ، والمسيب بن علس ينشده شعرا في وصف جمل (١٧٦٢)، ثم حوله إلى نعت ناقة ، فقال طرفة : قد استنوق الجمل (١٧٦٣)، ويقال أيضا استجمل البعير أي صار جملا ، وإنما سمي جملا إذا أربع (١٧٦٤).

الثالث : قولهم : استحجر الطين .

ومعناه : أي صار حجرا بعد أن كان طينا .

يضرب مثلا للرجل الضعيف إذا اشتد وقوى (١٧٦٥).

الرابع : قولهم : استنسر البغاث .

قال ابن السكيت : البغاث طائر لونه يميل إلى الغبرة دون الرخمة ، وهو بطئ الطيران (١٧٦٦).

وقال الفراء : بغاث الطير شرارها ، وما لا يصيد منها (١٧٦٧) ، وفي الباء ثلاث لغات : الفتح والضم والكسر (١٧٦٨).

قال الهمداني : استنسر : صار كالنسر في القوة عند الصيد بعد أن كان من ضعاف الطيور .

يضرب للضعيف يصير قويا ، وللذليل يقوى بعد الذل (١٧٦٩).

قال الجوهري : معناه : من جاورنا عز بنا (١٧٧٠).

(١٧٦٢) كان عند عمرو بن هند . أنظر هامش الصحاح مادة (نوق) ٤/١٥٦١ .

(١٧٦٣) قال ابن برى : " والبيت الذي أنشده المسيب بن علس هو قوله :

وإني لأمضي الهم عند احتضاره ... بناج عليه الصيعرية مكدم

والصيعرية : من سمات النوق دون الجمال " وينسب البيت للمتلمس خال طرفة بن العبد .

وقال ابن بري أيضا : وأنشد الفراء :

عززتكم لو أن فيكم عزة ... وذكرت ذا التأنيث فاستنوق الجمل

أنظر اللسان مادة (نوق) ٦/٤٥٨١ .

(١٧٦٤) أنظر الصحاح مادة (نوق) ٤/١٥٦١ .

(١٧٦٥) وانظر اللسان مادة (حجر) ٢/٧٨١ .

(١٧٦٦) أنظر اللسان مادة (بغث) ١/٣١٨ .

(١٧٦٧) أنظر اللسان مادة (بغث) ١/٣١٧ ، وهو نسب ابن منظور هذا الرأي لابن سيده .

(١٧٦٨) أنظر اللسان مادة (بغث) ١/٣١٨ .

(١٧٦٩) أنظر نزهة الطرف للهمداني ص١٦ .

(١٧٧٠) أنظر الصحاح مادة (نسر) ٢/٨٢٧ ، واللسان مادة (بغث) ١/٣١٨ .

وثالثها : أن يكون استفعل بمعنى الوجدان والإصابة على صفة ـ .

قال عبد القاهر : وهذا من الأصول لا طـــرائد (١٧٧١)

قال سيبويه : تقول : استَجْدَتَ أى أصبتَ جيدا ، واستكرمته أى : أصبته كريما ، واستعظمته أى : أصبته عظيما ، واستسمنته أى أصبته سمينـــا . (١٧٧٢)

وحينئذ يكون الباب فى استفعلت الشئ أن يكون لشيئين :ـ

أحدهما : الطلب ، والآخر : الإصابة ، كما عرفته .

ورابعها : ما يكون استفعل فيه بمعنى فَعَلَ .

تقول : عَلَا قِرنَه ، واستعلاه ، وقَرَّ فى المكان ، واستقر فيه .

قال أبو سعيد : ومثل هذا يحفظ حفظا ، ولا يقاس عليه . (١٧٧٣)

قال عبد القاهر : إن المعنى فى لفظ استفعل يتغير قليلا ، فإن استعلى واستقر أقوى من علا وقرّ . (١٧٧٤)

قوله : (وافْعَوْعَلَ) .

معناها : المبالغة والتوكيد ، والمذكور من صوره ثلاث :ـ

الأولى : اخْشَوْشَنَ .

وأصله : خشُن ، وهو ضد اللين ، فلما ضاعفت العين ، وزدت واوا بين العينين ، وسكنت أول حرف منه ، وجئت بألف الوصل صار الوزن افعوعل ، قلت : اخشوشن ، فأفاد هذا النقل زيادة تأكيد ومبالغة لم تكن قبلـــــه . (١٧٧٥)

الثانية : قوله : (اعْشَوْشَبَتِ الأرضُ) .

والأصل : أعشبت إذا صارت ذات عشب .

وفيه زيادة مبالغة وتأكيد . (١٧٧٦)

(١٧٧١) أنظر المقتصد ٤/٥٢ و .

(١٧٧٢) أنظر سيبويه ٢/٢٣٩ .

(١٧٧٣) أنظر شرح السيرافى ٦/١٢٩ (رسالة) .

(١٧٧٤) أنظر المقتصد ٤/٥٣ و .

(١٧٧٥) وفى اللسان " واخشوشن الشئ : اشتدت خشونته ، وهو للمبالغة كقولهم : أعشبت الأرض واعشوشبت ، والجمع خُشْن " .

أنظر اللسان مادة (خشن) ٢/١١٦٨ .

قال سيبويه : سألت الخليل عن خشن ، واخشوشن ، فقال : كأنهم أرادوا المبالغة والتوكيد / ، و كما أنه إذا قال : اعشوشبت الأرض ، فإنما يريد أن يجعل ذلك عاما كثيرا قد بالغ ، (١٧٧٧)

الثالثة : قولهم : (احلولى الشئ) .

اعلم أن الأصل : حلا ، والحلو : نقيض المر ، فلما أرادوا المبالغة قالوا : احلولى . (١٧٧٨)

قال الجوهرى : حلا الشئ ، واحلولى مثله . (١٧٧٩)

وقد عداه حميد بن ثور بقوله :ـ

[٦٤] فلما أتى عامان بعد انفصاله ... عن الضرع واحلولى دماثا يرودها . (١٧٨٠)

ولم يجئ افعوعل متعديا إلا فى هذا الحرف ، وحرف آخر ، وهو : إعروريت الفرس . (١٧٨١)

(١٧٧٧) أنظر سيبويه ٢ / ٢٤٢ . (١٧٧٨) وانظر اللسان مادة (حلا) ٢ / ٩٨٢ .

(١٧٧٩) أنظر الصحاح مادة (حلا) ٦ / ٢٣١٧ .

وحكى ابن برى قول الجوهرى : احلولى مثله ، وقال : قال قيس بن الخطيم :ـ

أمر على الباغى ويغلظ جانبى ... وذو القصد أحلولى له وألين .

أنظر اللسان مادة (حلا) ٢ / ٩٨٢ .

(١٧٨٠) البيت من بحر الطويل ، وقائله حميد بن ثور الهلالى (ديوانه ص ٧٣)

واستشهد به على مجئ (احلولى) متعديا .

واحلولى : استمرأ واستطاب ، والدماث : جمع دمث بالفتح : وهو السهل من الأرض الكثير النبات . يرودها : يجئ فيها ويذهب .

والمعنى : يتحدث عن ولد ناقة مضى عامان بعد فصاله عن أمه ، وقد استطاب النبات الكثير ، وهو يذهب ويجئ فى السهل .

ورواية ابن يعيش : فلما مضى ، ورواية اللسان : دثارا . أنظر سيبويه ٢ / ٢٤٢ (٤ / ٧٧ هارون) ، والمنصف ١ / ٨١ ، وابن يعيش ٧ / ١٦٢ ، واللسان مادة (حلا) ٢ / ٩٨٣ .

(١٧٨١) أنظر الصحاح مادة (حلا) ٦ / ٢٣١٧ .

وقال ابن سيده : واعرورى الفرس : صار عريا ، واعروراه : ركبه عريا ، ولا يستعمل الا مزيدا ، وكذلك : اعرورى البعير ، ومنه قوله :

واعرورت العُلُط العُرضىّ تركضه ... أمّ الفوارس بالدّئداء والرّبعه .

وهو افعوعل ، واستعاره تأبط شرا للمهلكة فقال :

يظل بموماة ويمسى بغيرها ... جحيشا ويعرورى ظهور المهالك .

أنظر اللسان مادة (عرا) ٤ / ٢٩٢٥ .

الصنف الثاني عشر من أصناف الأفعال : الفعل الرباعي

اعلم أنا قد بينا فيما تقدم أن الفعل الرباعي ما كان على أربعة أحرف حروفها كلها أصلية لا زيادة [فيها](١٧٨٢) .

نحو : دَحْرَجَ . وللمجرد منه بناء واحد بخلاف الثلاثي . فان للمجرد منه ثلاثة أبنية كما عرفته (١٧٨٣) .

قال أبو الفتح : إنما كثرت أبنية ذوات الثلاثة في كلامهم . لأنه أعدل الأصول . وهو أقل ما يكون عليه الكلم . حرف يبتدأ به . وحرف يحشى به . وحرف يوقف عليه (١٧٨٤) .

قوله : (ويكون متعديا نحو : دَحْرَجَ الحجرَ . وسَرْهَفَ الصبي . وغير متعد نحو : دَرْبَخَ . وبَرْهَمَ) .

اعلم أن الفعل الرباعي يجيء على ضربين :—

لازم . ومتعد . كما أن الثلاثي كذلك .

وقد ذكر المصنف من كل ضرب مثالين :

فالفعل الأول . والثاني متعد الى مفعول . وهو الحجر في الأول والصبي في الثاني .

والفعل في المثال الثالث والرابع لازم لا مفعول له .

وقد بينا فيما تقدم معنى سَرْهَفَ (١٧٨٥) .

وأما دَرْبَخَ بالدال والراء المهملتين والباء بنقطة . والخاء المعجمة .

قال الجوهري : دَرْبَخَتِ الحمامةُ لذكرها خَضَعَتْ له . وطاوعته . وكذلك : دربخ الرجل اذا طأطأ رأسه . وبسط ظهره (١٧٨٦) .

و

(١٧٨٢) زيادة على الأصل يتطلبها المعنى .

(١٧٨٣) أنظر ص : ٣٨١ . ٣٨٢ .

(١٧٨٤) أنظر المنصف ١/ ٣١ . ٣٢ .

(١٧٨٥) سرهفته : أحسنت غذاءه .

وأنظر اللسان مادة (سرهف) ٣/ ٢٠٠١ .

(١٧٨٦) أنظر الصحاح ١/ ٤٢٥ مادة (دربخ) .

وقال في الشامل : " دربخ فلان طأطأ رأسه مرفوع ، وعدا ، وبالخاء أعرف " (١٧٨٧)

والبَرْهَمَةُ : إدامة النظر بسكون الطرف ، والفعل منه : رهسم ، (١٧٨٨)

وربما وقع في بعض النسخ : " دربخ إلى طه ، وبرهم : أي حد النظر وهو من تصرف النساخ ونقلهم

ما وجدوه مكتوبا على الحاشية إليه ، (١٧٨٩)

وإنما الرواية عن المصنف ما نقلناه ، (١٧٩٠)

قوله : (والمزيد فيه من الرباعي بناءان افعنلل نحو : احرنجم ، وافعلل نحو : اقشعر) ، (١٧٩١)

لقائل أن يقول : إن المصنف أهمل بناء ثالثا ، وهو تفعلل ،

قال الهمداني : وأما مزيد الرباعي فثلاثة أبنية :

تفعلل مثل : تدحرج ، وافعنلل مثل : احرنجم ، وافعلل نحو : اقشعر ، (١٧٩٢)

وقال المصنف في كتابه المسمى بالمفيد : أبنية المزيد من الرباعي ثلاثة ، وأوردها على الوجه

الذي ذكرناه ،

وقال ها هنا فيما تقدم في أبنية المزيد : تجلبب ملحق بتدحرج ، (١٧٩٣) وقد سبق تفسير احرنجم ، (١٧٩٤)

(١٧٨٧) وانظر اللسان مادة (دربخ) ٢ / ١٣٥٠ ،

(١٧٨٨) وانظر اللسان مادة (برهم) ١ / ٢٧١ ،

(١٧٨٩) في الأصل (اليه)

(١٧٩٠) وانظر المفصل ص ٢٨٢ ، وابن يعيش ٧ / ١٦٢ ،

(١٧٩١) قوله : (من الرباعي) زيادة ليست في المفصل ، ولا شرح ابن يعيش

أنظر المفصل ص ٢٨٢ ، وابن يعيش ٧ / ١٦٢ ،

(١٧٩٢) أنظر نزهة الطرف للهمداني ص ١١ ،

(١٧٩٣) أنظر ص : ٤٠٣ ،

(١٧٩٤) قال الشارح " احرنجم الجيش احرنجاما ، ومحرنجما على

المصدر للمفعول : أي ضموم بعضه إلى بعض ، وهو من مزيد الرباعي "

وفي اللسان " احرنجم القوم : ازدحموا ، والمحرنجم : العدد الكثير "

أنظر الورقة (٢٤٥ و) من الكتاب ،

واللسان مادة (حرجم) ٢ / ٨٢٤ ،

قال في الشامل : اقشعرار الجلد : اسم لا مصدر ، وكل ما يجيء فهو مقشعر ، ويقال : أقشعرت الأرض من المحل ، ومن شدة الشتاء ، واقشعر الجلد من الجرب ، واقشعر النبت : لم يجد ريها (1795) .

قوله : (وكلا بنائي المزيد فيه غير متعد) .

اعلم أنه يريد بالبناءين : افعنلل ، وافعلل ، فلا يجوز أن تقول : احرنجمته ، ولا اقشعررته ، وانما تقول : احرنجم زيد واقشعر خالد ، وسنذكر علة ذلك .

قوله : (وهما نظيرا انفعل ، وافعلّ في الثلاثي) (1796) .

اعلم أن قوله : (وهما) : يرجع الى مزيدي الرباعي ، وهما : افعنلل وافعلل نحو : احرنجم ، واقشعر .

وقوله : (نظيرا) الأصل : نظيران ، الا أنه سقطت النون للاضافة ومضمون كلامه حكمان :-

أولهما : أن احرنجم من مزيد الرباعي [نظير] (1797) انكسر من مزيد الثلاثي .

وثانيهما : أن اقشعر من مزيد الرباعي نظير احمرّ من مزيد الثلاثي .

فإن قلت : إن قول المصنف : (نظيرا انفعل وافعلّ) مجمل .

بيان ذلك : أن قائلا لو قال : الزيدان نظيرا العمران ، لم يكن ما وقعت به المشابهة بينهما معلوما ، ولم يفد هذا الاطلاق إلا مجرد إثبات المشابهة بين الزيدين والعمرين ، أما أن تلك المشابهة من أي جهة كانت فغير معلومة ، فجاز أن يكون المراد الإخبار عن المشابهة بينهما في كل واحد منهما ، موجودا ، أو حيوانا ، أو انسانا إلى غير ذلك

(1795) وانظر اللسان مادة (قشعر) 3639/5 .

(1796) وفي المفصل (وهما في الرباعي نظير انفعل وأفعلّ وافعالّ في الثلاثي)
وفي شرح ابن يعيش " وهما في الرباعي نظير انفعل وأفعلّ " و " افعالّ " التي ذكرت في نسخة المفصل مثل اشهابّ من الزيادة في الثلاثي التي لا توازن الرباعي ، ولا مزيده .
أنظر المفصل ص282 ، وابن يعيش 166/7 ، وص295 .

(1797) زيادة على الأصل يتطلبها المعنى .

من الأوصاف الذاتية والعرضية ، فكذلك ها هنا يحتمل أن يكون المراد أنهما متماثلان في اللزوم ، وعدم التعدى ، ويحتمل أن يكون المراد أنهما متماثلان في دخول الزيادة المخصوصة على كل واحد منهما ، ألا ترى أن احرنجم فيه ألف ونون زائدتان ، كما أن انكسر كذلك وفي اقشعر ألف وتضعيف كما في احجوّ مثله .

قلت : ان لفظ المصنف وإن كان مجملا عند تجريد النظر إليه ، لكن سياق كلامه ينفي إجماله ، لأن ما ذكره بعد ذلك يدل على أن المراد إثبات المماثلة بينهما في اللزوم ، وعدم التعدى .

قوله : (قال سيبويه : [وليس في الكلام] (١٧٩٨) احرنجمته ، لأنه نظير انفعل في الثلاثي زادوا نونا ، وألف وصل كما زادوهما في هذا) (١٧٩٩) .

اعلم أن هذا الكلام منه احتجاج على أن افعنلل نظير لقولك : انفعل في اللزوم وعدم التعدى ، وذلك أن سيبويه أخبر أنه استقرأ كلام العرب ، ولم يجدهم استعملوه متعديا ، وحيث استعملوه إنما استعملوه لازما ، وأشار سيبويه الى علة لزومه / ، فقال : إن انفعل من مزيد $\frac{٣٠٥}{ظ}$ الثلاثي نحو انكسر لا يتعدى فألحقوا به افعنلل من الرباعي ، والموجب لهذا الالحاق أن كل واحد منهما فيه ألف وصل ، ونون زائدتان .

فان قلت : ان الألف والنون في انفعل وقعتا جميعا قبل فاء الفعل كما تراه ، ولا كذلك افعنلل ، فان النون فيه واقعة بعد العين ، وافتراقهما من هذا الوجه يناسب عدم الالحاق أحدهما بالآخر .

قلت : ان سيبويه علل الواقع ، وذلك أن اللزوم وعدم التعدى في افعنلل ثابت بالاجماع ، وما ذكره من اشتماله على زيادة الألف والنون يناسب الالحاق ، وقد اقترن الالحاق فدل ذلك على رجحانه وعلى أن ما ذكرتموه من الفرق لا اعتبار به .

(١٧٩٨) نقص في الأصل ، أنظر سيبويه ٢ / ٢٤٢ ، والمفصل ص٢٨٢ ، وابن يعيش ١٦٢/٧ .

(١٧٩٩) في سيبويه ، والمفصل ، وشرح ابن يعيش (لأنه نظير انفعلت في بنات الثلاثة) .

أنظر سيبويه ٢ / ٢٤٢ ، والمفصل ص٢٨٢ ، وابن يعيش ١٦٢/٧ .

قوله : (وقال : ليس في الكلام افعللته ، ولا افعاللته ، وذلك نحو : احمررت ، واشهاببت ، ونظير ذلك من بنات الأربعة : اطمأننت واشمأززت) .(١٨٠٠)

اعلم أن الضمير المستتر في "قال" يرجع إلى سيبويه (١٨٠١)

وحاصله يرجع الى الاحتجاج بقول سيبويه على ما ذكره من الدعوى الثانية وهي افعللّ نحو اقشعر من مزيد الرباعي نظير افعلّ نحو احمرّ من مزيد الثلاثي .

بيان ذلك : أن سيبويه قال : ليس في الكلام من أبنية مزيد الثلاثي شئ على زنة احمرّ واصفرّ ، ويكون متعديا ، فلا تقول : احمررته ، ولا اصفررته ، وانما تستعمله لازما ، تقول : إحمرّ البسر ، واصفرّ الرطب .(١٨٠٢)

وكذلك ليس في أبنية مزيد الثلاثي شئ على زنة اشهاببت ، ولا يكون متعديا ، فلا يستقيم أن يقال : اشهاببته ، وانما يستعمل لازما فيقال : اشهاب الزرع ، وقد سبق تفسيره .(١٨٠٣)

(١٨٠٠) هذه الفقرة مكررة في الأصل .

(١٨٠١) في سيبويه " ليس في الكلام احرنجمته لأنه نظير انفعلت في بنات الثلاثة زادوا فيه نونا وألف وصل كما زادوهما في هذا ، وكذلك : افعللت لأنهم أرادوا أن يلحقوا به احرنجمت ، وليس في الكلام افعنللته ، وافعنليته ، ولا افعاللته ، ولا افعللته ، وهو نحو : احمررت ، واشهاببت " . أنظر سيبويه ٢/ ٢٤٢ .

(١٨٠٢) البسر : مالوّن ولم ينضج ، واذا نضج فقد أرطب .

وقال الأصمعي : اذا اخضرّ حبه واستدار فهو خَلال ، فإذا اعظم فهو البسر ، فإذا احمرّت فهي شِقحّة .

وقال الجوهري : البسر أوله طَلْعٌ ، ثم خَلالٌ ، ثم بَلَح ، ثم بسر ، ثم رُطَب ، ثم تمر . أنظر اللسان مادة (بسر) ١/ ٢٨٠ .

(١٨٠٣) قال الشارح " اشهابّ على زنة افعالّ مشدد اللام .

قال الجوهري : تقول اشهابّ الزرع إذا هاج وبقي في خلاله شئ أخضر ، والمصدر منه اشهيباب ، وزنته افعيلال " .

أنظر الورقة (٢٥٤ ظ) من الكتاب ، وانظر اللسان مادة (شهب) ٤/ ٢٣٤٦ .

ثم لما بين أن هذا المزيد من أبنية الثلاثى لازم ، وغير متعد قال بعده : ونظيره من أبنية مزيد الرباعى : اطمأننت ، واشمأززت بالهمز .

ومعناه : انما كان من مزيد الرباعى على زنة افْعَلَلَّ نحو : اقشعرّ واطمأن فهو نظير احمرّ ، واشهابّ فى أنه لا يكون متعديا ، فلا يقال : اقشعررته واطمأننته ، كما لا يجوز أن يقال : احمررته ، واشهاببته .

فهذا حاصل ما ذكره سيبويه (١٨٠٤) .

ولقائل أن يقول : إن فى عبارة المصنف نظرا من أوجه ثلاثة :ـ

الأول : أنه لو قال : وقال سيبويه ليس فى الكلام اطمأننته لأنه نظير افْعَلَلْتُ فى الثلاثى ، كان أجدر وأحسن ، لأنه يكون مناسبا لقوله فى الصورة الأولى : قال سيبويه : وليس فى الكلام احرنجمته لأنه نظير انفعلتَ فى الثلاثى ، لكنه ترك هذه المناسبة فقدم مزيد الرباعى على مزيد الثلاثى فى الصورة الثانية ، فقدم فيها مزيد الثلاثى على مزيد الرباعى كما تراه .

الثانى : أنه لو قال : ونظير ذلك من بنات الأربعة اقشعررت كان أولى ، لأنه قال أولا : وافعللّ نحو اقشعرّ ، ألا تراه فى الصورة الأولى قال : ليس فى الكلام احرنجمته ، فجاء بعين المثال الذى ذكره أولا فى قوله : افعنلل نحو احرنجم .

(١٨٠٤) وقال ابن يعيش " قد تقدم القول على هذين البناءين ، وأن بناء احرنجم بناء مطاوعة ، فهو بمنزلة انفعل فى الثلاثى ، ولذلك لا يتعدى لأنه اذا طاوع لا يفعل بغيره شيئا ، وكذلك افعللت وافعاللت لا يتعدى شئ من ذلك ، فلا يقال : احرنجمته ، ولا احمررته ولا اشهاببته ، لأنها مختصة بالألوان ، فهى جارية مجرى الخلق ، فلا تتجاوز الفاعل فاعرفه " .

أنظر ابن يعيش ٧/١٦٢ .

الثالث : أنه ادرج افعالله في الكلام مع أنه خارج عن الصحيح وهو بمنزلة ما وقع حشوا في الكلام ، ومستغنى عنه (١٨٥٥) .

قال الجوهري : اطمأن الرجل اطمئنانا ، وطمأنينة : أي سكن ، واطبأن مثله على الابدال ، وطأمن ظهره ، وطامنه بمعنىً على القلب (١٨٥٦) .

وقال في الحواشي : سلقيته فاسلنقى ، وطأمنته ، واطمأن واطأمن واطمأن مقلوب منه (١٨٥٧) .

وينعطف على ما ذكرناه بحثان :—

البحث الأول : قال المازني : وتلحق ألف الوصل أول الأفعال من بنات الأربعة ، وتضاعف اللام ، فيكون الحرف على افعللّ نحو : اطمأننت واقشعررت (١٨٥٨) ، فيدركهما الادغام (١٨٥٩) ، كما أدرك باب احمررت ، وما كان نحوه من الثلاثة .

(١٨٥٥) ذكر الشارح " افعالّ " هنا ، واعترض به على المصنف مع أنه لم يذكر في متن المصنف ، واكتفى بافعلل ، وافعل ، وكذلك ابن يعيش في شرحه للمفصل .
أنظر ص : ٤٤٢ .
وفيما أرى أن اعتراض الشارح على المصنف اعتراض شكلي ، لأن المصنف بعد أن ذكر بنائي المزيد فيه من الرباعي ، وهما : افعنلل ، نحو : حرنجم ، وافعللّ نحو اقشعر ، ذكر أن كلا البنائين غير متعد ، وهما في الرباعي نظير انفعل وافعال وافعال في الثلاثي فهو يريد مجرد التنظير بين مزيد الرباعي ، ومزيد الثلاثي في عدم التعدي ثم ذكر ما قاله سيبويه ليدعم حجته فيما ذهب اليه .
ومثل بعد ذلك باطمأننت واشمأززت ، ولم يذكر ما مثل به أولا ، وهو اقشعر أحد بنائي مزيد الرباعي للتنويع في الأمثلة وليس حتما عليه أن يعيد نفس المثال الذي ذكره أولا .

(١٨٥٦) أنظر الصحاح مادة (طمن) ٢١٥٨/٦ ، ٢١٥٩ ، وانظر تفصيل ذلك في اللسان مادة (طمن) ٢٧٠٧/٤ .

(١٨٥٧) لم أعثر على هذا الرأي في نسخة الحواشي التي بين يدي .

(١٨٥٨) نقص في الأصل . أنظر المنصف ٨٩/١ .

(١٨٥٩) أنظر المنصف ٨٩/١ .

قال أبو الفتح : ان أصل اقملَّ : اقمَلَلَ ، فعلى هذا ينبغى أن يكون أصل اطمأن اطمأنن ، فكرهوا (١٨١٠) اجتماع مثلين متحركين ، فأسكنوا الأول ، ونقلوا حركته الى ما قبله ، ثم ادغمت اللام الثانية فى اللام الثالثة ، فصار اطمأن كما ترى .

ويدل على أن أصله اطمأنن ، وأنهم انما فعلوا ذلك كراهة اجتماع مثلين متحركين أنه اذا سكن الاخر منهما عاد المفاء الى أصله ، ألا ترى أنك تقول : اطمأننت ، فتبين النون الأولى لما سكنت النون الاخيرة ، فجرى ذلك مجرى شَدَّ وضَنَّ ، ثم لما أسكنوا (١٨١١) اللام ظهرت العين ، وقيل : شددت ، وضننت ، وكذلك قصة احمرّ أصله : احمررَ (١٨١٢) باظهار الرائيين ، ثم تنكبوا الجمع بين مثلين متحركين ، واسكنوا الراء الأولى ، وأدغموها فى التى بعدها ، فصار احمرّ ، ألا ترى أنك اذا أسكنت اللام الأخيرة ظهرت الأولى ، وذلك قولك : احمررت ، واصفررت . (١٨١٣)

فان قيل : أليس أنهم قد جمعوا بين مثلين متحركين فى نحو : جلبب واقعنسس ، وذلك يدل على بطلان ما ذكرتم من كراهة اجتماع مثلين متحركين .

قلت : الأصل أن يقال : جلبّ واقعسّ بادغام الحرف الأول من الحرفين المثلين فى الثانى ، الا أنه منع منه فيما ذكرتمو مانع ، وذلك أنهم انما بنوا جلبب ، ونحوه لأن يلحق بدحرج ، وبنوا اقعنسس لأنه ملحق باحرنجم ، ولو أدغموا فات ما قصدوه من الالحاق ، وهكذا الكلام فى اشمأززت / . (١٨١٤) ٣٠١ و

قال الجوهرى : اشمأز الرجل اشمئزازا تقبّض . (١٨١٥)

(١٨١٠) فى الأصل (افعالل)
(١٨١١) فى الأصل (وظنن)
(١٨١٢) فى الأصل (وظننت)
(١٨١٣) أنظر المنصف ١/ ٩٠ .
(١٨١٤) أنظر المنصف ١/ ٩٠ ، ٩١ .
(١٨١٥) فى الصحاح مادة (شمز) ٣/ ٨٨١ " اشمأز الرجل اشمئزازا : انقبض وقال أبو زيد : ذعر من الشئ ، وهو المذعور .
وقال أبو عبيد : الشمأزيزة من اشمأززت "
وفى اللسان " الشَمْز : التَقبض ، اشمأز اشمئزازا : انقبض واجتمع بعضه الى بعض "
أنظر اللسان مادة (شمز) ٤/ ٢٣٢٤ .

المبحث الثاني : قال ابن جني : انهم لا يعنون بقولهم : هذا الحرف زائد أنه لو كان من الكلمة لدلت بعد حذفه على ما كانت تدل عليه ، وهو فيها ، ألا ترى أن الالف من ضارب زائدة ، ولو حذفتها ، فقلت : ضرب لم يدل على اسم الفاعل بعد الحذف ، كما كانت تدل عليه قبل الحذف ، وكذلك قولهم : مضروب ، لو حذفت الميم ، والواو لم يكن ما بقى من الكلمة دالا على اسم المفعول ، كما يدل عليه مضروب بكماله ، بل لم يكن يمكن النطق بهذه الكلمة ، وما أشبهها بعد حذف الميم لأن الضاد بعدها ساكنة ، والابتداء بالساكن [ممتنع] (١٨١٦) .

ومما زاد في ضرب من أدلة قولهم : استضرب ، فالهمزة ، والسين والتاء زوائد ، لأنه ليس [لها] في ضرب شئ من ذلك ، ومثاله : استفعل وكذلك : يضرب ، الياء زائدة (١٨١٧) ، ومثاله يفعل ، والزيادة في وسطه قولهم : ضروب ، والواو زائدة ، ومثاله : فعول ، والزيادة في آخره قولك : ضربان ، فالألف والنون زائدتان ، ومثاله : فعلان .

فالأصول يقابل بها في المثال : الفاء ، والعين ، واللام ، ويلفظ بالزائد بعينه في المثال ، ولا يقابل به فاء ، ولا عين ، ولا لام لأنه لو كان أحد الثلاثة لكان أصلا لا زائدا ، ألا ترى أنك تقول في ضروب : فعول ، فتأتي في فعول بالواو التي كانت في ضروب بعينها ، لأنها زائدة ، فان تكرر الثاني من الأصول وهو العين كررت في المثال العين بازائه ، [فتقول] في ضرّب ، فعّل فتثقل العين من فعّل ، لأنها بازاء الراء من ضرب ، فان تكرر الأصل الثالث ، وهو اللام ، كررت في المثال اللام بازائه فتقول : في ضربب : فعلَل ، جئت في المثال بلامين ، كما كان في ضربب باءان (١٨١٨) .

فان تكرر الأصلان كلاهما كررت في المثال العين واللام كلتيهما ، تقول في ضربرب : فعلعل ، زدت عليه عينا ، ولاما ، كما زدت في ضربرب راء وباء (١٨١٩) .

(١٨١٦) نقص في الأصل ، أنظر المنصف ١/١٢ .

(١٨١٧) نقص في الأصل ، أنظر المنصف ١/١٢ .

(١٨١٨) نقص في الأصل ، أنظر المنصف ١/١٢ .

(١٨١٩) أنظر المنصف ١/١١ : ١٣ ، والأشموني ٤/٢٥١ .

والفاء لم يكسر في كلام العرب الا في حرفين :ـ

أحدهما : صَرْمَيِت (١٨٦٠) ،

والثاني : صَرْمَيص (١٨٦١) .

قال الشاعر :ـ

[٦٥] .·. داهيةٌ دهياءُ صَرْمَيص .·. (١٨٦٢)

(١٨٦٠) الصرميت : الداهية ، وقال بعضهم : ان التاء بدل من السين

أنظر اللسان مادة (صرت) ٥/١٦٨ ،

(١٨٦١) وفي اللسان " والصرميص : الأملس ، ذكره أبو عبيده في باب فعاليل ،

ومنه قولهم في صفة فرس : والكفَلُ المرمريس .

قال الأزهري : أخذ المرميص من المرمر ، وهو الرخام الأملس ، وكسمة بالسين

تأكيدا .

والمرميص : الأرض التي لا تنبت ، والمرميص : الداهية ، والدربيس ، قال : وهو

فعفعيل ، بتكرير الفاء والعين ، فيقال : داهية مرميص أي شديدة ،

قال محمد بن السري : هي من المرَاسَة "

أنظر مادة (مرس) ٥/١٨٥ ، وشرح السيرافي ٦/٥٦٨ .

(١٨٦٢) البيت من بحر الرجز ، لم أعثر له على قائل .

وروايته في المنصف : داهية حدباء مرميص .

واستشهد به على أن الفاء لم تكرر في كلام العرب الا في حرفين مرميت ، ومرميص .

وعدهما ابن جني حرفا واحدا ، لأن مرميص : الداهية والشدة ومرميت في

معناه ، ومثاله من الفعل " فعفعيل " لأنه من المراسة ، وهي الشدة .

أنظر المنصف ١/١٢٥ ، ١٣٥ .

وشماله من الفعل فعفميل ، لأنه من التراسة ، وهي الشدة .

قال ابن جني : وانما بسطت هذا الموضع لأن أكثر من يتعرض للنظر في هذا العلم يصح الأصل والزائد ولا يعرف الغرض فيهما ، ولا حقيقة ما يراد بهما ، فكشفت المعنى ليشترك في معرفته المبتدئ والمتمكن (١٨٢٣) .

قوله : (كمل القسم الثاني من كتاب المفصل ، والله المشكور على كماله والمسئول أن يمنح التوفيق في القسم الثالث ، ويعين ويسدد انه المنعم المأمول) .

قال أبو محمد : هذه كلمات المصنف ولفظه ، وأما نحن فنشكر الله على كل نعمة ، ونسأله تعالى أن يمنح التوفيق في كلا القسمين الباقيين ، وفسرهما بجوده وكرمه .

(١٨٢٣) أنظر المنصف ١٣/١ .

خاتمــة :

هذا بحث خصصته عن علم من أعلام الإسلام المبرزين في مختلف أنواع المعرفة هـو الإمام أبو عبد الله محمد بن عمر القرشي الملقب بفخر الدين الرازي المتوفى (٦٠٦ هـ) وتمت بتحقيق المجلد الثالث (الأفعال) من كتابه عرائس المحصل من نفائس المفصل .

والإمام فخر الدين الرازي كان من أبرع أهل زمانه في الفقه وعلوم اللغة والمنطق والمذاهب الكلامية والطب والحكمة والكيمياء والهندسة والتفسير ، وقد شاع فضله في كل ذلك ، وملأ البقاع ، أمه طلاب المعرفة من كل بلد وصقع يتلقون العلم عنه ، ويغترفون من علومه ومعارفه .

ولما كانت شهرته ونبوغه في علوم الكلام والتفسير والطب قد حجبت شهرته في النحو والصرف ، وآثاره العديدة في هذه العلوم والمعارف قد طغت على آثاره في النحو والصرف ، فقد حاولت أن أقف على هذا الجانب الهام من شخصية الرجل العلمية .

وكان من أضخم آثار الإمام فخر الدين الرازي في مجال النحو والصرف شرحه :المفصل الزمخشري ، فوقفت عند هذا الشرح ، بل عدت إلى المفصل نفسه ، فتحدثت عن منهج الزمخشري فيه ، وعن مادته وطريقة عرضها ، وعن صاحبه وشخصيته فيه وأثره فيمن بعده ، ثم تناولت شروح المفصل الموجود منها والمفقود ، ووقفت بعد ذلك عند شرح الإمام فخر الدين أصف وأعرض ، وأدرس وأوازن إذ أن هذا الشرح هو حتى الآن الطريق الوحيد إلى نحو فخر الدين الرازي بغض النظر عن القضايا النحوية المتناثرة في تفسيره .

على هذا الأساس من السير المتمهل ، والتسلسل المحكم كان تتابع الفصول في نطاق البحث ، وعلى هذا الأساس أيضا جاءت النتائج مسلسلة في خواتيم الفصول ، تسلمنا كل طائفة منها إلى الطائفة التي تليها ! .

ولقد كانت النتائج الآتية من أبرز ما قدمه لنا هذا البحث في محيط الدراسة والتحقيق :

(١) أن كتاب المفصل لجار الله الزمخشري يعد من أنفس مؤلفات النحو والصرف التي عني بها العلماء شرحا وتعليقا ، ويرجع ذلك إلى مكانة مؤلفه ، ومراعاته في الحرية ، وتمكنه من أسرار أساليبها .

(٢) وأن الإمام فخر الدين الرازي من الشخصيات العلمية التي لمعت أسماؤها في أفق أواخر القرن السادس وأوائل القرن السابع الهجري ، وآثاره الموجودة بيننا في شتى أنواع المعرفة والعلوم تعد ثروة علمية ضخمة أفاد منها العلماء على اختلاف مشاربهم ومقاصدهم ، فهو المفسر البارع ، والفقيه الحاذق ، والأديب الحصيف ، والمتبحر في علوم الكلام ، والمبدع في الطب والهندسة والحكمة والكيمياء ، وصاحب العقلية الفذة في النحو والصرف .

(٣) وأن هذا البحث قد أوضح معالم شخصية الإمام فخر الدين النحوية ، وأظهره من خلال نظرته العامة إلى النحو وتطبيقه لمبادئ أصول النحو من قياس وسماع وإجماع ومن موقفه إزاء مسائل الخلاف بين النحويين علما من أعلام النحو البارزين وعقلية فذة استطاعت أن تجمع آراء أئمة النحو ، وتستقصي مذاهبهم وتعرضها في تسلسل محكم وأسلوب سلس واضح .

(٤) وأن هذا البحث قد قدم إحصاء مستقصى لآثار الإمام فخر الدين في مختلف العلوم ، وإثبات كل صنف على حدة .

(٥) وأنه — كانت هذه النتائج تتصل بكتاب المفصل نفسه — استطاع هذا البحث أن يصل إليها ، ويبين أوجه الاختلاف أو الاتفاق بين نص المفصل المطبوع ونصه في شرح ابن يعيش وبين نص المفصل في هذا البحث ، مما يدل على تعدد نسخ المفصل .

(٦) وأن الإمام فخر الدين الرازي كان من شيوخ المتكلمين ، وكانت عنايته بالكلام تفوق عنايته بكل فن حتى إن له فيه أضعاف ماله في غيره من المؤلفات ، وكان واسع الثقافة كثير الإحاطة ، فحاول أن يستثمر جوانب ثقافته في النحو ، فكان

هذا المزج والتداخل بين العلوم كسائر المتكلمين الذين كان لهم فى تاريخ ثقافتنا أبعد الأثر فى المزج بين العلوم .

(٧) وأن هذا البحث أول نص يحقق من نحو الإمام فخر الدين الرازى فى أبواب منتظمة من كتاب كامل .

(٨) وأن الإمام فخر الدين الرازى قلما تميز من بين النحاة بمذهب خاص أو رأى مستقل ، فقد جمع حشدا هائلا من آراء الأعلام من النحاة لا فرق بين بصرى النزعة أو كوفيها ، وإن كان يميل فى عرضه لمذهب سيبويه وجمهور البصريين .

(٩) وأن هذا الكتاب سجل حافل بنصوص أئمة النحو والصرف فى الأفعال ، ولذا يعد مجموعة من الكتب فى كتاب واحد .

(١٠) وأن هذا البحث قد أضاف للمكتبة العربية كتابا جديدا من تراث القرن السابع الهجرى للإمام فخر الدين الرازى ، ومن خلاله وقفنا على نحو الرازى ، وعرفنا مواهبه فى الشرح والتعليل والتوجيه .

وبعد

فخلاصة القول فى الإمام فخر الدين الرازى أنه كان موسوعة علمية قلما توفرت لمثله ، وأنه يعد رمزا للعبقرية الصالحة التى جعلت علماء الغرب والشرق فى العصر الحديث يقفون أمام معارفه خاصة فى الطب معجبين مستفيدين منها مشيدين بعقليته الفذة ، فقد أفرد له المستشرق الألمانى الدكتور ماير هوف طبيب العيون المشهور الذى أقام فى مصر مدة طويلة كتابا خاصا ترجم له فيه وأشاد بما ابتكره فى الطب .

ولم يغفل الكتابة عنه فى العصور المتأخرة أصحاب دوائر المعارف الاسلامية عربية أو انكليزية أو ألمانية أو فرنسية ، فكلها كتبت عنه وتناولت آثاره بالبحث الحديث .

هذا ما وفقنى الله إليه ، فما رآه الباحث فيه سديدا ، فليحمد الله أن هدانى ليهدى إلى الصواب ، وما رآه فيه غير ذلك ، فاستغفر الله منه ، وأدعوه أن يوفق غيرى إلى الصواب ، إنه أكرم مسئول .